في

المحاسبة المالية المتقدمة

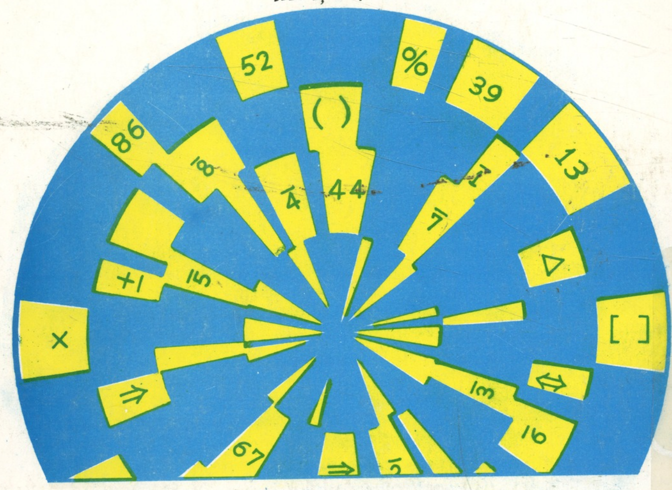
المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات الأشخاص وشركات الأموال والشركات القابضة والتابعة

دكتور

عبد الحي مرعي

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية



مؤسسة شباب الجامعة

٤٠ ش الدكتور مصطفى مشرفة

في

المحاسبة المالية المتقدمة

في
المحاسبة المالية المتقدمة

المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات الأشخاص وشركات الأموال والشركات القابضة والتابعة

دكتور
عبد الحي مرعي
أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

١٩٩٣

مؤسسة شباب الجامعة
٤٠ ش الدكتور مصطفى مشرفة
ت ٤٨٣٩٤٧٢ - اسكندرية

تقـــديم

يهدف هذا المؤلف إلى تقـديم القارىء لأهم المشـاكل المحـاسبية الخـاصة بالشركات عموماً، وسـواء منها مـا يقوم عـلى الاعتبار الشخص ومـا يقوم عـلى الاعتبار المالي، وكذا المشاكل المحاسبية الخاصـة بالشركـات القابضـة والشركات التابعة لها. وبالتالي فتعتبر المادة العلمية في هذا المؤلف مادة متقدمة يلزم لمتابعتها واستيعابها توافر الخلفيـة الكافيـة لدى القـارىء في المبادىء والمفـاهيم والقواعـد والإجراءات المحاسبية بصفة عامة وأسس التقييم والقيـاس المحاسبي عـلى وجه خاص.

وقد راعينا في اعتبار المؤلف، وتوخينا في طريقة العرض أن نبرز ما استقـر عليه الرأي في الممارسة العملية بالقدر الكافي من التفاصيل والشمول الذي يمكن القارىء أو الدارس من الإلمام بها بما يكفي لإمكان تـطبيقها عمـلاً، ومع ذلـك فقد تناولت الدراسة تدقيق مدى سلامة الخلفية النظرية لما استقر عليه الـرأي في الممارسة لبعض المواضيع الهـامة. ذلـك ليتاح للقـارىء أو الدارس التعـرف على أهم أوجه قصور الممارسة العلمية ويستبين السبيل لإمكانية التغلب على مـا يمكن التغلب عليه منها، ويعمل على تطوير المـمارسة بحيث تصبـح مستندة إلى خلفيـة نظرية ومنـطقية سليمـة. وهدفنـا من ذلك هـو زيادة كفـاءة وفاعليـة المعلومات المحاسبية في تحقيق الأغراض المستهدفة من إعدادها وتوفيرها.

هذا وقد انقسـم هذا المؤلف إلى ثلاثـة أبواب رئيسيـة. يتناول الأول منهـا المشـاكل المحـاسبية الخـاصة بشركـات الأشخاص كـالتكوين وتـوزيـع الأربـاح والخسـائر وتغـير نسب التوزيـع بين الشركـاء ومعـالجة الفـوائـد الـدائنـة عـلى مسحوبات الشركاء والمدينـة على رأس مـال وقروض الشركـاء. وكل مـا يؤثر أو يتأثر بتوزيع الأربـاح أو الخسائـر في شركات الأشخـاص، ثم تناول البـاب بعد

دلك تغير الشركاء بانضمام شركاء جدد بالشراء من شركاء قدامى أو بتقديم أصول جديدة، وانفصال الشركاء للأسباب المختلفة وفي ظل الظروف الممكنة، كما تناول الباب تصفية شركات الأشخاص والإجراءات المحاسبية اللازمة لإثباتها وانجازها سواء تمت دفعة واحدة أو بالتدريج، وتناول كيفية وضع خطة مسبقة لتوزيع حصيلة التصفية، كل ذلك في ظل الافتراضات الممكنة ليسار أو إعسار كل من الشركة أو الشركاء أو كلاهما. كما تناول الباب أيضاً موضوع اندماج شركات الاشخاص في الأشخاص في الأشكال التنظيمية الأخرى من المشروعات. وانتهى الباب بعرض المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات المحاصة وتناول توضيح طريقتين من الطرق المحاسبية الشائعة الاستخدام فيها.

أما الباب الثاني فقد اختص بشركات الأموال، حيث تناول التكوين وحقوق الملكية في شركات المساهمة، والإجراءات المحاسبية اللازمة لذلك، وتناول ما يتعلق باصدار أسهم رأس المال من مشاكل، وعرض المصادر المختلفة لرأس المال المدفوع وعمليات أسهم رأس المال بعد التكوين، وعرض نماذجاً للدفاتر والسجلات، ثم انتقل لدراسة رأس المال المكتسب ومصادرة وكيفية المعالجة المحاسبية لعناصره، وانتقلت الدراسة في هذا الباب بعد ذلك لدراسة رأس مال السندات ومعالجة خصم وعلاوة الاصدار على أسس نظرية سليمة، ومعالجة رد السندات وكل ما يتعلق بذلك، وبما في ذلك تكوين اعتماد مالي موقوف لهذا الغرض. وعرض الباب أيضاً لتصفية شركات المساهمة وكيفية إعداد قائمة التصفية التقديرية وتقارير وحسابات التصفية، كما عرض لموضوع الإندماج. وقد انتهى الباب بعرض موجز لشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

وقد تناول الباب الثالث والأخير المشاكل المحاسبية المرتبطة بالحاجة إلى إعداد حسابات وقوائم تجميعية في ظل الشركات القابضة والشركات التابعة لها. فقد عرض لإعداد الميزانية التجميعية عند الاقتناء في ظل الحالات المختلفة لتساوي أو عدم تساوي تكلفة استثمارات القابضة في التابعة بحقوقها فيها،

والمعالجة المحاسبيه الملاءمه لكل من أسباب الاختلافات، ثم عرض لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية بعد مرور فترة محاسبية أو أكثر على تاريخ الاقتناء ومعالجة المشاكل المحاسبية المرتبطة بذلك، وعرض للمعالجة المحاسبية للعمليات الوسيطة بين شركات المجموعة الواحدة، سواء كانت تتعلق ببنود الإيرادات أو المصروفات أو ببنود الأصول والخصوم، وأخيراً عرض لعدد من المشاكل المحاسبية المختلفة، كأساس الشراء بالمقارنة بالاندماج والحصول على السيطرة بالتدريج، وتصرف القابضة في جزء من استثماراتها في التابعة، والتغيرات التي تطرأ على رأس مال التابعة.

والله نسأل التوفيق والسداد

المؤلف

دكتور عبد الحي مرعي

محتويات الكتاب

الباب الأول
في المشاكل المحاسبية في شركات الأشخاص

رقم الصفحة

في
مشاكل المحاسبة في شركات الأموال

الباب الأول

في المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات الأشخاص

مقدمة

يتناول هذا الباب المشاكل المحاسبية الخاصة التي تتميز بها شركات الأشخاص بصفة خاصة عن الأشكال التنظيمية الأخرى من المشروعات التجارية والصناعية. ولن نتعرض في هذا الصدد لشرح الإجراءات المحاسبية في هذه الشركات، وإنما سوف تقتصر معالجتنا لها على أوجه الاختلافات الرئيسية. وبالتالي فيتطلب الأمر لمتابعة الموضوع في هذا الكتاب أن يكون القارىء ملماً بالمبادىء والقواعد والإجراءات والمفاهيم المحاسبية التي توجد عادة في كتابي الأصول والمبادىء المحاسبية في المحاسبة المالية وأصول القياس والتقييم المحاسبي في المحاسبة المالية المتوسطة. ومن ثم فالكتاب ينصب على مواضيع تختص بها المحاسبة المالية المتقدمة.

ويبدأ هذا الباب بعرض سريع ومختصر ومبسط لأوجه الإختلاف في المعالجة المحاسبية لعمليات المشروعات الفردية عما سبق دراسته، وخاصة ما يتعلق برأس المال والمسحوبات، كأساس للمقارنة لما يلي من دراسة في هذا الباب، كما أوردنا في الفصل الأول.

ويتناول الفصل الثاني مشاكل التكوين وتوزيع الأرباح في شركات التضامن (والتوصية البسيطة). فبعد أن عرضنا في مقدمة الفصل تعريف شركة التضامن والتوصية البسيطة وأهم الخصائص المميزة لها، تناولنا عقد الشركة وما يلزم أن

يحتويه من بيانات وكيفية إشهاره وقيده بالسجل التجاري، ثم تناولنا بعد ذلك الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتكوين ورأس المال، وعرضنا حسابات رأس مال الشركاء وحسابات الشركاء بخلاف حساب رأس المال، ثم تناولنا توزيع الأرباح في شركات التضامن، وميزنا بين الاحتمالات المختلفة لأساس التوزيع وما يترتب على إختلافها من اختلاف في الإجراءات، وعالجنا إجراءات حساب الفائدة على رأس المال والقواعد المتعلقة بها، ثم عرضنا المعالجة المحاسبية لفوائد مسحوبات وقروض الشركاء، ومرتبات ومكافآت الشركاء، وتناولنا المسائل المتعلقة بتعديل نسب توزيع الأرباح وتسوية أرباح السنوات السابقة، وأنهينا الفصل بنبذة مختصرة عن الحسابات الختامية والميزانية العمومية في شركات التضامن.

ويتناول الفصل الثالث المشاكل المحاسبية المتعلقة بتغير الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة. فتناولنا فيه المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة لإنضمام شريك جديد سواء بالشراء من الشركاء القدامى أو بالمساهمة بحصة جديدة في رأس المال أو بإضافة جديدة لأصول الشركة وذلك بدرجة كافية من الإسهاب والشمول دون توسع حيثما لا يوجد المبرر. ثم تناولنا بعد ذلك المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة لإنفصال أو وفاة شريك من الشركاء مع استمرار الشركة بين الشركاء الباقين.

أما الفصل الرابع فيتناول إنقضاء شركات التضامن والتوصية البسيطة بالتصفية والإندماج. وقد خصص هذا الفصل لمعالجة الإجراءات المحاسبية الخاصة بعمليات التصفية دفعة واحدة، حيث خصص الفصل التالي للتصفية التدريجية على دفعات. وبعد أن تناولنا مفهوم التصفية ومبرراتها ومسبباتها القانونية في المقدمة، تناولنا إجراءات التصفية، وتعيين المصفى، وتحديد حقوق الشركاء وتخصيص ناتج التصفية على مستحقيه طبقاً للأولويات القانونية. وتناولنا بعد ذلك حسابات التصفية. ثم عرضنا الحالات المختلفة للتصفية في ظل يسار الشركة ويسار الشركاء، وفي ظل يسار الشركة وإعسار الشركاء، وفي ظل إعسار الشركة ويسار

الشركاء ، وفي ظل إعسار الشركة وإعسار الشركاء . وتناولنا بعد ذلك الإجراءات المحاسبية المتعلقة بإنقضاء الشركة عن طريق الإندماج في شركة أخرى.

ويتناول الفصل الخامس التصفية التدريجيـة على دفعـات ، فيـوضـح مبرراتها وقواعدها وكيفية تنظيم الدفعات النقدية للشركاء بحيث لا يضار أحدهم ولا يتعرض المصفي لمخاطر ، ثم يوضح خطوات إعداد خطة مسبقة لتوزيع المستحقات النقدية على دفعات بما يحقق هذا الغرض.

أما الفصل السادس والأخير في هذا الباب فيتناول المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات المحاصة.

الفصل الأول

في المحاسبة في المنشآت الفردية

١ ـ مقدمة:

المنشأة الفردية هي مشروع تجاري أو صناعي أو خدمي مملوك لفرد واحد. ولا تختلف الإجراءات المحاسبية بصفة عامة في المنشأة الفردية عنها في المنشآت الجماعية لشركات الأشخاص أو شركات الأموال إلاّ فيما يتعلق بحسابات حقوق الملكية.

وسوف نوضح في هذا الفصل باختصار شديد الإجراءات المحاسبية المتعلقة بحسابات حقوق الملكية في المنشآت الفردية وكيفية تأثرها بالعمليات المختلفة للشروع. ذلك لكي يتكون لدى القارىء أساساً سليماً للمقارنة بين الإجراءات المحاسبية الملائمة للأشكال المختلفة من المشروعات في هذا الصدد، وللتمييز بين المشاكل الخاصة بكل من هذه الأشكال، وهو الأمر الذي يستهدفه هذا المؤلف أساسا.

٢ ـ التكوين ورأس المال:

يمكن لأي فرد من الأفراد، ما لم يكن محظوراً عليه مزاولة الأعمال التجارية بحكم القانون، أن يقوم بتكوين منشأة فردية تزاول نشاطاً صناعياً أو تجارياً،

بصفته الشخصية دون مشاركة مع الغير. وإذا قام بذلك على سبيل الاحتراف لكسب الرزق فإنه يكتسب صفة التاجر طبقاً للتشريع المصري، حيث يتوفر له بذلك القيام بالأعمال التجارية بطبيعتها، وعلى سبيل الإحتراف، ولحسابه الخاص. وعلى هذا الأساس يصبح خاضعاً لأحكام القانون من حيث القيد بالسجل التجاري وإمساك الدفاتر التجارية، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية.

وقد تتكون المنشأة الفردية بقيام الفرد بإنشائها وتكوينها إنشاءً جديداً، أو بقيام الفرد بشراء منشأة قائمة. وفي كلتا الحالتين فإنه يقدم رأس المال اللازم لقيام المنشأة من أمواله الخاصة. ويصبح حساب رأس المال الخاص بالمالك الفرد في هذه الحالة دائناً بكل ما يقوم بتقديمه من أموال لهذا الغرض.

فإذا قام حسونة مثلاً بشراء مؤسسة سالم للطباعة والنشر بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه في ٣/١٥ حيث قدرت أصولها كالآتي: ٦٠٠٠ جنيه آلات ومهمات طباعة، ٤٥٠٠ جنيه أثاث وتركيبات، مخزون ٧٥٠٠ جنيه، وحولها إلى مؤسسة حسونة للطباعة والنشر وأودع البنك ٢٠٠٠ جنيه لحساب المؤسسة فيكون قيد التكوين كالآتي:

		من مذكورين
٦٠٠٠		حـ/ آلات ومهمات طباعة
٤٥٠٠		حـ/ أثاث وتركيبات
٧٥٠٠		حـ/ المخزون
٢٠٠٠		حـ/ النقدية
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال حسونة

إثبات تكوين مؤسسة حسونة للطباعة والنشر برأس مال قدره ٢٠٠٠٠ جنيه.

أما إذا قام حسونة بتكوين المنشأة عن طريق تقديم رأس المال ثم القيام بشراء ما يلزم من أصول لكي يستطيع مزاولة أعماله فيها، فإن ما يقدمه من رأس مال

نقدي في هذه الحالة يجعل به حساب رأس المال دائناً وحساب النقدية مديناً. أما إذا قدم حسونة أصولاً أخرى من ممتلكاته الخاصة بخلاف النقدية للمنشأة، فتجعل حسابات هذه الأصول مدينة بقيمتها وحساب رأس المال دائناً. ويمكن لصاحب المشروع الفردي أن يضيف لرأسماله في أي وقت يشاء.

٣ ـ حساب المسحوبات:

عادة ما يقوم المالك صاحب المشروع الفردي بسحب مبالغ أو بضاعة من المنشأة لأغراضه الخاصة. والواقع أن مسحوبات صاحب المشروع في هذه الحالة، أياً كان شكلها، تعد بمثابة تخفيضاً لرأسماله المستثمر في المشروع. إلاّ أنه تمييزاً لما يقوم المالك باستثماره في بداية الفترة المحاسبية في عمليات المشروع، وما يقوم بسحبه من هذه الاستثمارات خلال الفترة لأغراضه المعيشية الخاصة، سواء في صورة نقدية أو في صورة عينية، فقد جرت العادة على تسجيل هذه المسحوبات في حساب مستقل يطلق عليه حساب المسحوبات. ويجعل هذا الحساب مديناً بكل ما يقوم صاحب المشروع أو المنشأة بسحبه من نقدية وبضائع وخلافه لأغراض الاستخدام الخاص خلال الفترة المحاسبية مقابل جعل الحسابات الملائمة دائنة كل بما يخصه. وفي نهاية الفترة المحاسبية، عندما تتحدد نتيجة عمليات المشروع الفردي من أرباح أو خسائر، فإنها تقفل في حساب المسحوبات. فإذا كانت نتيجة العمليات ربحاً، جعل حساب الأرباح والخسائر مديناً، وحساب المسحوبات دائناً، والعكس إذا كانت نتيجة العمليات خسارة. ويرصد حساب المسحوبات بعد ذلك ويقفل رصيده في حساب رأس المال. ولا تعالج مسحوبات المالك مقابل مجهوداته الخاصة في إدارة المشروع معالجة المرتبات، ومن ثم لا تعد تحميلاً على حساب الأرباح والخسائر:

٤ ـ الحسابات الختامية والميزانية:

لا يختلف الشكل العام للحسابات الختامية والميزانية، فيما عدا ما يتعلق بما

تقدم، في المشروعات الفردية عما يتلاءم وطبيعة النشاط المماثل في الأشكال الأخرى من المشروعات. فلا يختلف الشكل العام لحساب المتاجرة ولا محتوياته أو أهدافه في المشروع الفردي التجاري عن الشركة التجارية، وكذلك فيما يتعلق بحساب الأرباح والخسائر أو الميزانية العمومية. كما لا يختلف الشكل العام لحساب الانتاج (التشغيل) ولا تختلف محتوياته أو أهدافه عما يتلاءم وطبيعة النشاط المماثل في الأشكال الأخرى من المشروعات. وخلاصة القول أن خطوات ومراحل وأهداف وإجراءات الدورة المحاسبية للمشروع الفردي لا تختلف عنها لأي مشروع آخر يزاول نفس النشاط ويقوم بنفس العمليات.

فالمشروع الفردي يعد وحدة محاسبية، لها من وجهة النظر المحاسبية شخصيتها المعنوية المستقلة، ومن ثم لها أصولها وعليها خصومها من إلتزامات وحقوق ملكية. ويتم التحقق من عملياتها وإثباتها دفترياً وترحيلها لحسابات الأستاذ على مدار الفترة المحاسبية، ثم يتم ترصيد حساباتها وإجراء التسويات اللازمة في نهاية الفترة المحاسبية، ويتم إجراء المقاصة بين حسابات الإيرادات والمصروفات لتحديد نتيجة عملياتها لتصوير الحسابات الختامية عن الفترة المحاسبية، ثم يتحدد مركزها المالي في تاريخ نهاية الفترة بتصوير الميزانية العمومية.

ولنفرض مثلاً أنه بترصيد حسابات مؤسسة حسونة للطباعة والنشر في نهاية الفترة المحاسبية أمكن إعداد ميزان المراجعة التالي:

مدين	دائن	بيان	ملاحظات
٤٠٠٠		آلات ومعدات	تهلك بمعدل ١٠٪ سنوياً
٢٥٠٠		أثاث وتركيبات	تهلك بمعدل ٥٪ سنوياً
٤٧٠٠		بضاعة	رصيد ١/١
٣٨٣٠٠	١٠٠	مشتريات ومردات	
٣٠٠	٤٧٦٠٠	مبيعات ومردودات	

٢١٠٠		أجور ومرتبات	أجور مستحقة في ٣١/١٢ ٥٠٠ ج
١٢٠٠	١٥٠٠٠	مسحوبات ورأس المال	
٨٢٠٠	٣٩٠٠	مدينون ودائنون	ديون مشكوك فيها ٢٠٠ جنيه
٣٠٠		مياه وإنارة وقوى محركة	
٥٠٠٠		نقدية	
٦٦٦٠٠	٦٦٦٠٠	مجموع	

هذا وقد بلغت بضاعة آخر المدة في ٣١/١٢: ٧٠٠٠ جنيه.

وتكون الحسابات الختامية والميزانية وكذلك قيود التسوية والإقفال كالآتي:

أولاً: قيود التسوية

من مذكورين

٤٠٠ حـ/ إهلاك الآلات والمعدات

١٢٥ حـ/ إهلاك الأثاث والتركيبات

٥٠٠ حـ/ الأجور والمرتبات

٢٠٠ حـ/ الديون المشكوك فيها

إلى مذكورين

٤٠٠ حـ/ مخصص إهلاك آلات ومعدات

١٢٥ حـ/ مخصص إهلاك أثاث وتركيبات

٥٠٠ حـ/ الأجور والمرتبات المستحقة

٢٠٠ حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها

ثانياً: حساب المتاجرة والأرباح والخسائر:

مؤسسة حسونة للطباعة والنشر
حساب المتاجرة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/ــ١٩

مدين | دائن

٤٧٠٠	.	بضاعة ١/١		٤٧٦٠٠	مبيعات
	٣٨٣٠٠	مشتريات		٣٠٠	– مردودات
	١٠٠	– مردودات	٤٧٣٠٠		صافي مبيعات
٣٨٢٠٠		صافي المشتريات			
٤٢٩٠٠		البضاعة المتاحة			
٧٠٠٠		– بضاعة ١٢/٣١			
٣٥٩٠٠		تكلفة البضاعة المباعة			
١١٤٠٠		مجمل الربح			
٤٧٣٠٠			٤٧٣٠٠		

مؤسسة حسونة للطباعة والنشر
حساب الأرباح والخسائر
عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/ــ١٩

٤٠٠	إهلاك آلات ومعدات	١١٤٠٠	مجمل الربح
١٢٥	إهلاك أثاث وتركيبات		
٢٠٠	ديون مشكوك فيها		
٢٦٠٠	أجور ومرتبات		
٣٠٠	مياه إنارة وقوى محركة		
٧٧٧٥	صافي الربح (يقفل في المسحوبات)		
١١٤٠٠		١١٤٠٠	

ثالثاً: قيود الاقفال:

مدين	دائن	البيان
		من مذكورين
٤٧٣٠٠		حـ/ المتاجرة (تكلفة البضاعة المباعة + مجمل الربح)
٧٠٠٠		حـ/ بضاعة آخر المدة
١٠٠		حـ/ مردودات المشتريات
٤٧٦٠٠		حـ/ المبيعات
		إلى مذكورين
	٤٧٣٠٠	حـ/ المتاجرة (صافي المبيعات)
	٤٧٠٠	حـ/ بضاعة أول المدة
	٣٨٣٠٠	حـ/ المشتريات
	٣٠٠	حـ/ مردودات المبيعات
	١١٤٠٠	حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح)
١١٤٠٠		من حـ/ الأرباح والخسائر
		إلى مذكورين
	٤٠٠	حـ/ إهلاك آلات ومعدات
	١٢٥	حـ/ إهلاك أثاث وتركيبات
	٢٠٠	حـ/ ديون مشكوك فيها
	٢٦٠٠	حـ/ أجور ومرتبات
	٣٠٠	حـ/ مياه وإنارة
	٧٧٧٥	حـ/ مسحوبات حسونة
٦٥٧٥		من حـ/ مسحوبات حسونة
	٦٥٧٦	إلى حـ رأس مال حسونة
		إقفال رصيد المسحوبات في حساب رأس المال.

رابعاً: الميزانية العمومية:

مؤسسة حسونة للطباعة والنشر

الميزانية العمومية في ٣١/١٢/ــ ١٩

الأصول — الخصوم

المبلغ	المبلغ الجزئي	الأصول	المبلغ	الخصوم
	٤٠٠٠	آلات ومعدات	٢١٥٧٥	رأس مال حسونة
٣٦٠٠	٤٠٠	– مخصص إهلاك		**الالتزامات**
	٢٥٠٠	أثاث وتركيبات	٣٩٠٠	دائنون
٢٣٧٥	١٢٥	– مخصص إهلاك	٥٠٠	أجور مستحقة
٧٠٠٠		بضاعة		
	٨٢٠٠	مدينون		
٨٠٠٠	٢٠٠	– مخصص ديون		
٥٠٠٠		نقدية		
٢٥٩٧٥		مجموع الأصول =	٢٥٩٧٥	مجموع الخصوم

ومن الواضح من هذا المثال المبسط أن الإجراءات المحاسبية في المشروعات الفردية لا تختلف عنها في الأشكال الأخرى من المشروعات، إلاّ فيما يتعلق برأس المال والمسحوبات، وعلى هذا الأساس فسوف تقتصر معالجتنا للأشكال المختلفة للمشروعات في بقية هذا المؤلف على نقاط الاختلاف الرئيسية. ففي شركات الأشخاص مثلاً سوف نهتم بالتكوين ورأس المال وتوزيع الأرباح والتصفية والإندماج. وفي الشركات المساهمة سوف نهتم أساساً بمعالجة رأس مال الأسهم ومعالجة وسائل التمويل الأخرى، والتصفية والاندماج، ومعالجة مشاكل الشركات القابضة والتابعة وهكذا. وعلى ذلك، فما لم نتعرض له فيما يلي من دراسة فيعتبر من وجهة نظرنا خاضعاً للإجراءات المحاسبية العامة التي تنطبق على جميع أشكال المشروعات.

أسئلة وتمـارين
على
الفصل الأول

أولاً : الأسئلة :

١ ـ ما هي أوجه الخلاف بين الإجراءات المحاسبية الملائمة للشروعات الفردية وتلك التي تتلاءم مع الأشكال التنظيمية الأخرى من المشروعات ؟

٢ ـ يرى بعض المحاسبون أن حساب الربح المحاسبي للمشروعات الفردية يتضخم عن الربح المحاسبي للمشروعات الأخرى بمقدار المرتبات الواجب حسابها لصاحب المشروع الفرد ، فما رأيك في هذا الرأي ؟

٣ ـ علل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك :

أ ـ تعتبر مسحوبات صاحب المشروع الفردي من البضائع بمثابة مبيعات من المشروع لصاحبه وتعالج على هذا الأساس.

ب ـ ليس للمشروع الفردي شخصية معنوية مستقلة للأغراض المحاسبية عن شخصية صاحبه.

جـ ـ يجعل حساب الأرباح المحجوزة مديناً بالخسائر التي يحققها المشروع

الفردي خلال الفترة المحاسبية ودائناً بما يزيد من الأرباح عن مسحوبات صاحب المشروع خلال الفترة.

د ـ تعتبر المرتبات والأجور التي يحتسبها صاحب المشروع الفرد لنفسه مقابل جهده وعمله من توزيعات الأرباح من وجهة النظر المحاسبية.

هـ ـ تكون الموارد المالية للمشروع الفردي محددة، وبالتالي فهو لا يزاول إلا أعمالا تجارية صغيرة، ومن ثم تقتصر حساباته الختامية على حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

بلغت مدخرات السيد عبد المتعال في ١/١/٨٥ مبلغ ٦٥٠٠ جنيه كان يستثمرها في حساب توفير بالبنك بمعدل فائدة قدره ٩٪ سنوياً. وفي ذلك التاريخ قرر عبد المتعال إنشاء مشروع تجاري فقام بسحب مدخراته وأجر محلاً واشترى أثاثاً وتركيبات بمبلغ ١٢٠٠ جنيه، وبضاعة بمبلغ ٤٨٠٠ جنيه وأودع ما تبقى في حساب جاري بإسم المحل في البنك. وفي نهاية السنة المالية بلغ رصيد مسحوبات عبد المتعال ١٨٠٠ جنيه وتحققت عن عملياته التجارية أرباحاً قدرها ٣٢٠٠ جنيه. وقد كان السيد عبد المتعال يعمل موظفاً قبل أن يستقيل من عمله في ١/١/٨٥ للتفرغ للأعمال التجارية، حيث كان مرتبه السنوي يبلغ ٣٤٠٠ جنيه، كما كان يحصل على عمولات مختلفة تبلغ في المتوسط ٦٠٠ جنيه سنوياً.

المطلوب:

(١) إعداد قيود تكوين المشروع الفردي في بداية العام.

(٢) إعداد جدول يوضح ما طرأ على رأس مال عبد المتعال من تغيرات في نهاية العام، وإعداد القيود اللازمة لإقفال هذه التغيرات في حساب رأس المال.

(٣) هل تعتقد أن عبد المتعال كان حكيماً في استقالته من عمله والتفرغ للأعمال التجارية بناء على ما تستطيع استخلاصه من المعلومات السابقة؟ ولماذا؟

التمرين الثاني:

بعد أن تخرج فاروق الفولي من كلية الصيدلة وأدى فترة التكليف عرضت عليه إحدى شركات الأدوية الكبيرة الإنضمام إلى فريق باحثيها بمرتب شهري قدره ٣٠٠ جنيه، ولكنه رفض عرض الشركة وقام باستثمار مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مما ورثه من نقدية كان يودعها صندوق التوفير بفائدة سنوية معدلها ٩٪ في شراء صيدلية. وفي خلال السنة المالية قام الفولي بسحب مبالغ من الصيدلية لإنفاقه الخاص بلغت في مجموعها ٣٢٠٠ جنيه، كما أضاف لرأسماله مرتين الأولى مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في نصف السنة وأقترضها من البنك بمعدل ١٢٪ سنوياً، والثانية بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه حصيلة بيع قطعة أرض كانت مملوكة له. وقد بلغ مجموع إيرادات الصيدلية خلال العام مبلغ ٧٢٠٠٠ جنيه كما بلغ مجموع المصروفات بما فيها تكلفة الأدوية المباعة، وقبل حساب الفوائد على قرض البنك ٦٧٨٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) إجراء القيود اللازمة لإثبات العمليات السابقة، وتحديد صافي ربح صيدلية الفولي عن العام.

(٢) إعداد جدول يوضح التغيرات في رأس مال فاروق الفولي خلال العام والرصيد في نهاية العام، مع توضيح القيود الدفترية التي أدت إلى هذه التغيرات.

(٣) هل تعتقد أن فاروق الفولي كان حكيماً في رفضه عرض شركة الأدوية؟ ولماذا؟.

التمرين الثالث:

فيما يلي أرصدة حسابات منشأة مسعود التجارية في ١٩٨٥/١٢/٣١: نقدية

٥٠٠٠ جنيه، عملاء ٨٠٠٠ جنيه؛ مصروفات متنوعة ١٠٠٠ جنيه، أجور ومرتبات العاملين ٦٠٠٠ جنيه، أصول ثابتة ٢٠٠٠٠ جنيه، مخزون ١/١ ٣٢٠٠ جنيه، إيجار مدين ٣٠٠٠ جنيه، مردودات مشتريات ٨٠٠ جنيه، دائنون ٦٠٠٠ جنيه، مسحوبات مسعود ١٨٠٠ جنيه، مشتريات ٢٤٠٠٠ جنيه، مبيعات ٤٠٠٠٠ جنيه، مردودات مبيعات ١٠٠٠ جنيه، رأس مال مسعود ؟، مياه وإنارة ٢٠٠ جنيه.

هذا وقد بلغت الأجور المستحقة ٣٥٠ جنيه في نهاية العام، كما بلغ مخزون نهاية الفترة ٣٦٠٠ جنيه، وتهلك الأصول الثابتة بمعدل ٥٪ سنوياً.

المطلوب:

(١) إجراء قيود التسوية والإقفال اللازمة في نهاية العام.

(٢) تصوير الحسابات الختامية الملائمة لمنشأة مسعود والميزانية العمومية.

(٣) إذا علمت أن مسعود قد أضاف لرأسماله مبلغ ٤٠٠٠ جنيه في ٨٥/٧/١ قم بإعداد جدول يوضح التطورات في رأس مال مسعود خلال العام والرصيد الواجب إظهاره في الميزانية كما ظهر في المطلوب الثاني.

الفصل الثاني
في
شركات التضامن والتوصية البسيطة
التكوين وتوزيع الأرباح

١ ـ مقدمة:

شركة التضامن هي اتفاق بين شخصين أو أكثر على مزاولة الأعمال الاقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو مهنية، كشركاء بالتضامن في المسئولية قبل الغير، بهدف تحقيق الربح. أما شركة التوصية البسيطة فهي إتفاق بين واحد أو أكثر كشركاء بالتضامن قبل الغير مع واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال في الشركة وتقتصر مسئوليتهم قبل الغير بمقدار حصتهم في رأس المال.

وقد يكون هذا الاتفاق مكتوباً في صورة عقد مكتمل للأركان القانونية وخاصة إذا كانت قوانين موطن الشركة تقتضي ذلك، كما قد يكون الاتفاق شفاهة أو في صورة عرفية. غير أنه يفضل في كل الأحوال أن يكون هذا الاتفاق مكتوبا تفادياً للمنازعات والمشاكل، حتى لو لم توجب القوانين التي تتكون في ظلها شركة التضامن ضرورة ذلك. وقد يتكون الشركاء في شركة التضامن من أشخاص طبيعيين، كما قد يوجد بين الشركاء أشخاص اعتباريون. وتتميز

شركات التضامن والتوصية البسيطة بالخصائص التالية:

١ - سهولة التكوين بالمقارنة بشركات المساهمة مثلاً، حيث يمكن أن تتكون الشركة بمجرد الاتفاق بين شخصين أو أكثر. وحتى لو تطلب الأمر ضرورة وجود عقد كتابي مكتمل الأركان القانونية، فإن اجراءات التكوين غالباً ما تكون أكثر بساطة وأقل تعقيداً من الاجراءات اللازم إتباعها في شركات المساهمة.

٢ - تقوم شركة التضامن في العادة لأجل محدد، ينتهي بوفاة أو انسحاب أو بافلاس أحد الشركاء، كما يترتب على انضمام شريك جديد انتهاء الشركة القائمة وتكوين شركة جديدة. وعلى هذا الأساس تعتبر شركات التضامن من الأنواع غير المستقرة من المشروعات.

٣ - يمكن لأي من الشركاء المتضامنين أن يجري تصرفات باسم الشركة، متى كانت هذه التصرفات تخص الشركة ولا تخصه بصفة شخصية. وعادة ما يحدد عقد الشركة الحدود الواجب على كل شريك الالتزام بها في تصرفاته. إلا إذا كان الشريك موصياً فلا يجوز له التصرف باسم الشركة.

٤ - لا شك في أن قدرة شركات التضامن على مزاولة الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب رأس مالاً كبيراً تكون أكبر بكثير من قدرة المشروع الفردي، وبذلك فيمكن لشركات التضامن الدخول في مجالات اقتصادية لا تسمح إمكانيات الفرد الواحد بالدخول فيها، كما أن تعدد الشركاء قد يفيد في تنوع الخبرات اللازمة لادارة المشروع بنجاح.

٥ - كل شريك من الشركاء في شركة التضامن يعتبر مسئولاً بصفة شخصية عن الوفاء بالتزامات الشركة للغير من أمواله الخاصة، بالاضافة إلى المسئولية التضامنية مع الشركاء الآخرين. وهكذا الحال بالنسبة للمتضامنين في شركات التوصية البسيطة. أما إذا كان الشريك موصياً فتقتصر مسئوليته على حصته في رأس المال. كما تعد أصول الشركة ملكاً على المشاع لكل الشركاء، وليس لاي

شريك من الشركاء الحق العيني على أصول معينة حتى ولو كانت هذه الأصول تمثل رأس المال الذي ساهم به في الشركة، وهذا يعني أن للشركة شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء في هذا الصدد.

٦ ـ لكل شريك من الشركاء الحق في حصة معينة من الأرباح التي تحققها الشركة، كما يقع عليه عبء تحمل حصته من الخسائر التي تحققها، وذلك طبقاً لشروط الاتفاق بين الشركاء في هذا الصدد.

هذا ويتوفر لشركات التضامن والتوصية البسيطة بعض المزايا فيما يتعلق بمرونة الادارة واتخاذ القرارات وإمكانية الاتصال المباشر بالعملاء عما عليه الحال في شركات المساهمة. كما قد يترتب على التكييف القانوني لشركات التضامن والتوصية البسيطة في بعض الدول مزايا ضريبة عن شركات المساهمة، وخاصة في تلك الدول التي تكون فيها أسعار الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والمهنية تصاعدية.

ويتناول هذا الفصل أساساً أركان عقد شركة التضامن والتوصية البسيطة والتكوين وكيفية معالجة رأس المال، وطرق توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء، على أن نتناول باقي المشاكل المحاسبية في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة في الفصول التالية.

٢ ـ عقد شركة التضامن والتوصية البسيطة والاشهار والقيد:

تختلف إجراءات التكييف القانوني لشركات التضامن والتوصية البسيطة من دولة إلى أخرى. إلا أنه يستحسن في كل الأحوال أن يكون الاتفاق بين الشركاء على تكوين الشركة في صورة كتابية يتحدد فيها ما توصل إليه الاتفاق بينهم من شروط قد تكون مثار نزاع أو مشاكل قانونية فيما بعد. ومن أهم البنود التي يجب ان توضح صراحة في عقد الشركة ما يلي:

١ ـ أسماء الشركاء، والاسم المتفق عليه للشركة، والاهداف التي تكونت

الشركة من أجلها.

٢ ـ تاريخ تكوين الشركة ومدة سريان العقد، والتصرفات أو الأحداث الموجبة لوقف سريان العقد خلال المدة المقررة، والتصرفات والأحداث التي لا تؤثر في سريان العقد باتفاق الشركاء.

٣ ـ أنصبة الشركاء في رأس المال والصورة التي يتم تقديمة فيها، وموعد تقديمه وكيفية تقويمه أو قياسه، والشروط الجزائية المرتبطة بعدم تنفيذ شروط العقد في هذا الصدد.

٤ ـ السلطة المخولة لكل شريك من الشركاء المتضامنين في ادارة الشركة وما يقع على كل من واجبات في هذا الصدد وما يترتب له من حقوق في هذا المجال.

٥ ـ النظام المحاسبي الواجب اتباعه والمجموعة الدفترية الواجب استخدامها والفترة المحاسبية المتفق عليها، والكيفية التي يتم بها التحقق من صحة وسلامة الاجراءات المحاسبية.

٦ ـ المعالجة المحاسبية لمسحوبات الشركاء وحدود هذه المسحوبات والمعالجة المحاسبية للقروض التي يقدمها الشركاء للشركة، ومعالجة الزيادة في رأس المال والشروط الواجب الالتزام بها في هذا الصدد، وكذلك المرتبات والمكافآت المقررة لأي من الشركاء وشروط استحقاقه لها.

٧ ـ طريقة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بين الشركاء، وتوقيت استحقاق الشركاء للأرباح الموزعة.

٨ ـ إجراءات فض المنازعات بين الشركاء وإجراءات تصفية الشركة لأي سبب من الأسباب، وطرق تقويم الأصول بما فيها شهرة المحل في حالة فض الشركة أو انسحاب أحد الشركاء أو انضمام شريك جديد.

وتمثل هذه البنود الحد الأدنى الواجب توافره في عقد التضامن أو التوصية البسيطة تفادياً للمشاكل. وكما سبق أن ذكرنا فيستحسن في كل الأحوال أن يكون اتفاق الشركاء على تكوين الشركة كتابة، حتى إذا لم يستوجب القانون

ذلك. والواقع أن المشرع المصري يستوجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً، كما يستوجب أيضاً إشهار ملخص العقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقيع على العقد لاعلام الجمهور بتكوين الشركة. ويتم الاشهار عادة بنشر ملخص العقد في إحدى الصحف التي تصدر في مقر الشركة. بالاضافة إلى ذلك يجب على كل شركة تجارية أن تقوم بالقيد بالسجل التجاري في خلال شهر من تاريخ عقد التكوين.

هذا وينطبق على شركات التضامن في هذا الصدد ينطبق على شركات التوصية البسيطة إلا ان الشريك الموصى لا يتدخل في ادارة الشركة، كما يقتصر عقد الشركة الواجب شهره على ذكر أسماء الشركاء المتضامنين دون الشركاء الموصين، فيكتفي فيه بذكر المبالغ التي تمثل حصص رأس مال الشركاء الموصين.

٣ ـ التكوين ورأس المال:

تتركز الاختلافات الرئيسية في الاجراءات المحاسبية لشركات التضامن والتوصية البسيطة عن الاجراءات في المشروع الفردي أو في شركات المساهمة في المعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح وحسابات الشركاء. فبالرغم من أن معالجة حقوق الملكية الخاصة بكل شريك من الشركاء يمكن أن تتم في حساب واحد، إلا أن العرف الحاسبي قد جرى على التمييز بين ثلاثة حسابات لكل شريك من الشركاء هي: حساب رأس المال، وحساب المسحوبات، وحساب القروض التي يمنحها الشريك للشركة أو العكس.

وعند تكوين الشركة في بداية نشاطها تنحصر الاجراءات المحاسبية في حسابات رأس مال الشركاء. فعندما يتحدد رأس مال الشركاء بالاتفاق، والحصة الواجب على كل شريك أن يساهم بها وكيفية وطبيعة مساهمة كل شريك، تجعل حسابات الأصول المختلفة مدنية وحسابات رأس مال الشركاء دائنة كل على قدر مساهمته. وقد يقدم الشركاء حصتهم في رأس المال نقداً، عاجلاً أو آجلاً، أو

عيناً في صورة أصول معينة. وفي الحالة الأخيرة تستوجب العدالة ضرورة تقويم هذه الأصول العينية بقيمتها السوقية العادلة وقت تقديمها للشركة. وإذا اتفق الشركاء على تقديم حصص رأس المال بصورة جزئية (كل أو بعض الشركاء) آجلاً، أي بعد تاريخ التكوين الفعلي، فإنه يمكن في هذه الحالة توسيط حساب للحصص المستحقة على كل شريك من الشركاء.

ولنفرض مثلاً أن محمود عبد العزيز اتفق مع فاروق عبد المجيد في ١/١ على تكوين شركة تضامن للاتجار في الأقمشة المستوردة نظراً للطلب الكبير عليها. وقد كان محمود يمتلك محلاً لبيع التبغ والخردوات يقع في موقعاً تجارياً ممتازاً، وعرض أن يقدم هذا المحل بما فيه من أثاث وتركيبات لمزاولة أعمال الشركة فيه. وقدرت قيمة المحل بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه منها ١٥٠٠٠ جنيه تمثل قيمة الأثاث والباقي تمثل قيمة مباني المحل. وقد نص الاتفاق على أن يكون رأس مال الشركة ٢٠٠٠٠٠ جنيه بالتساوي بين الشريكين. فإذا قدم محمود باقي المستحق عليه نقداً وقدم فاروق المستحق عليه نقداً بالكامل، يكون قيد اثبات رأس المال كالآتي:

من مذكورين

٦٠٠٠٠		حـ / المباني
١٥٠٠٠		حـ / الأثاث
١٢٥٠٠٠		حـ / النقدية
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ / رأس مال الشركاء
		١٠٠٠٠٠ الشريك محمود
		١٠٠٠٠٠ الشريك فاروق
		إثبات الحصول على رأس المال بواقع ١٠٠٠٠٠ جنيه لكل شريك.

ويمكن أن يخصص لكل شريك حساب مستقل لرأسماله بالاستاذ العام، كما

يمكن الاستعانة بحساب مجزأ لرأس المال الخاص بكل الشركا ، والذي يمكن ان يتخذ الشكل الآتي في هذه الحالة :

حـ / رأس مال الشركاء

منه					له				
مجموع	محمود	فاروق	بيان	تاريخ	تاريخ	بيان	فاروق	محمود	مجموع
					١/١	من مذكورين	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

ويرحل الطرف المدين للقيد السابق بالطبع للحسابات الواردة فيه في الاستاذ العام كما هو معروف.

أما إذا نص الاتفاق على أن يقدم محمود المحل في ١/١ ويقدم فاروق ٨٠٠٠٠ جنيه في ١/١ ثم يؤجل تقديم باقي رأس المال حتى ٢/١٥ مثلاً ، فإنه يمكن توسيط حساب حصص الشركاء في هذه الحالة كالآتي:

٢٠٠٠٠٠ من حـ / حصص الشركاء في رأس المال

١٠٠٠٠٠ حصة الشريك محمود

١٠٠٠٠٠ حصة الشريك فاروق

٢٠٠٠٠٠ إلى حـ / رأس مال الشركاء

١٠٠٠٠٠ رأس مال الشريك فاروق

١٠٠٠٠٠ رأس مال الشريك محمود

اثبات استحقاق حصص الشركاء في رأس المال للشركة بتاريخ ١/١

من مذكورين

٦٠٠٠٠ حـ / المباني

١٥٠٠٠ حـ / الأثاث

٨٠٠٠٠ حـ / النقدية

١٥٥٠٠٠ إلى حـ / حصص الشركاء في رأس المال

٧٥٠٠٠ حصة الشريك محمود

٨٠٠٠٠ حصة الشريك فاروق

اثبات الحصول على الحصة العينية للشريك محمود

وجزء من الحصة النقدية للشريك فاروق بتاريخ ١/١

ويترتب على القيد الأول جعل كل شريك مديناً بمقدار حصته في رأس المال والمستحقة عليه طبقاً للعقد. وبالتالي فيعتبر حساب حصص الشركاء من حسابات الأصول في دفاتر شركة التضامن أو التوصية البسيطة ويمثل رصيده مستحقات الشركة قبل الشركاء فيها مقابل رأس المال. ويعتبر القيد الثاني قيد سداد لحصة كل شريك في رأس ماله بمقدار ما قام بتقديمة فعلاً من رأس المال.

ويتخذ حساب حصص الشركاء في رأس المال نفس الصورة المجزأة في الاستاذ العام على نمط حساب رأس المال. ويجعل مديناً بالقيد الأول مقابل جعل حساب رأس المال دائناً، ثم يجعل دائناً بالقيد الثاني مقابل جعل حسابات الأصول الواردة بالقيد مدينة، ويمثل الرصيد بعد ذلك مقدار المستحق على كل شريك من الشركاء. وإذا قام الشركاء بسداد المستحق عليهم في التاريخ المتفق عليه، تجعل النقدية مدينة وحساب حصص الشركاء في رأس المال دائناً فيتم إقفاله. ولذلك فهو حساب وسيط.

ويراعى عند تقديم أحد الشركاء لأصول عينية أن تقدر قيمة هذه الأصول على أساس القيمة السوقية، وليس على أساس تكلفتها الدفترية، وقت تقديمها. ولنفرض مثلاً أن حسين عبد الموجود وصابر عبد المقصود أتفقا على تكوين شركة تضامن اعتباراً من ٣/١ برأس مال قدره ٢٧٠٠٠٠ جنيه، حيث يقوم حسين بسداد حصته نقداً بواقع الثلث ويقدم صابر أصول وخصوم الشركة المملوكة له

لتجارة السيارات والتي تظهر أرصدتها في دفاتره في ذلك التاريخ كالآتي:

جنيه	جنيه	
٩٨٠٠٠	٤٦٠٠٠	أثاث وتركيبات ومخصص أملاك
٤٩٠٠٠	٣٠٠٠	مدينون ومخصص ديون
٦٠٠٠٠		أوراق قبض
	٢٩٠٠٠	دائنون
	٣٢٠٠٠	أوراق دفع

وقد قدرت القيمة السوقية للأثاث والتركيبات بمبلغ ٥٧٠٠٠ جنيه، كما قدرت شهرة المحل بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه. وقام صابر بسداد الفرق بين صافي أصول شركته على هذا الأساس وحصته في راس المال نقداً. ويترتب على ذلك أن القيود في دفاتر شركة التضامن حسين وصابر تكون كالآتي:

	من مذكورين
٥٧٠٠٠	حـ / الأثاث والتركيبات
٤٩٠٠٠	حـ / المدينون
٦٠٠٠٠	حـ / أوراق القبض
١٢٠٠٠	حـ / شهرة المحل
١٥٦٠٠٠	حـ / النقدية
	إلى مذكورين
٩٠٠٠٠	حـ / رأس مال حسين
١٨٠٠٠٠	حـ / رأس مال صابر
٦٠٠٠	حـ / مخصص الديون المشكوك فيها
٢٩٠٠٠	حـ / الدائنون
٣٢٠٠٠	حـ / أوراق الدفع

اثبات تكوين الشركة والحصول على رأس المال

ويلاحظ أن صابر سوف يسدد نقداً في هذه الحالة ٦٦٠٠٠ جنيه تمثل الفرق بين القيمة السوقية للأصول التي قدمها بعد خصم الالتزامات (١٧٨٠٠٠ - ٦٤٠٠٠) وهي ١١٤٠٠٠ جنيه وحصته في رأس المال وهي ١٨٠٠٠٠ جنيه.

وقد يتم تقدير الحصة العينية التي يقدمها أحد الشركاء من أصول مختلفة بصفة اجماليه وليس على الصورة التفصيلية الواردة في المثال بعاليه. وفي هذه الحالة إذا زادت القيمة المقدرة لصافي الأصول عن صافي القيم الدفترية لها في دفاتر الشريك الذي قدمها للشركة فإن الفرق يعتبر في دفاتر الشركة بمثابة شهرة محل. ففي المثال السابق مثلاً قدرت الأصول بصفة فردية وتحددت قيمتها على هذا الأساس. أما إذاً افترضنا أن القيمة الاجمالية لصافي أصول منشأة صابر قدرت بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه مثلاً دون تخصيص على أصول معينة، بينما صافي القيمة الدفترية للأصول ٩٧٠٠٠ (٢٠٧٠٠٠ - ١١٠٠٠٠) فإن الفرق البالغ ٢٣٠٠٠ جنيه في هذه الحالة يمثل شهرة محل في دفاتر شركة التضامن. وتجعل الأصول المقدمة من صابر مدينة بصافي قيمتها الدفترية في دفاتر شركة التضامن. فيجعل حساب الأثاث والتركيبات مديناً بمبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه (٩٨٠٠٠ - ٤٦٠٠٠) وتجعل حسابات المدينون وأوراق القبض وشهرة المحل مدينة بمبلغ ٤٩٠٠٠ جنيه، ٦٠٠٠٠ جنيه، ٢٣٠٠٠ جنيه على التوالي، وتجعل النقدية مدينة بمبلغ ١٥٠٠٠٠ (٩٠٠٠٠ حصة حسين، ٦٠٠٠٠ باقي حصة صابر) ويظل الطرف الدائن للقيد السابق كما هو.

أما إذا قدرت صافي الأصول بأقل من صافي قيمتها الدفترية دون تخصيص على أصول معينة، فإن الفرق يعالج محاسبياً على اعتبار أنه احتياطي تقويم أصول فاذا قدر صافي أصول منشأة صابر في المثال السابق مثلاً بصفة إجمالية بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه، مما يضطر صابر لتسديد مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه نقداً إستكمالاً لحصته في رأس المال، فإن الأصول المنتقلة لشركة التضامن تجعل مدينة في دفاترها بصافي

قيمتها الدفترية ويكون القيد في هذه الحالة كالآتي:

	من مذكورين
٥٢٠٠٠	حـ / الأثاث والتركيبات
٤٩٠٠٠	حـ / المدينون
٦٠٠٠٠	حـ / أوراق القبض
١٨٠٠٠٠	حـ / النقدية
	إلى مذكورين
٩٠٠٠٠	حـ / رأس مال حسين
١٨٠٠٠٠	حـ / رأس مال صابر
٣٠٠٠	حـ / مخصص الديون المشكوك فيها
٢٩٠٠٠	حـ / الدائنون
٣٢٠٠٠	حـ / أوراق الدفع
٧٠٠٠	حـ / احتياطي تقويم الأصول

وتصبح شركة التضامن صابر وحسين مسئولة عن الالتزامات المنتقلة إليها من منشأة صابر (الدائنون وأوراق الدفع) كما يتحمل صابر بصفته الشخصية أيضاً ما يتم إعدامه من ديون من حسابات المدينين فيما زاد عن مخصص الديون المشكوك فيها. ويحمل الحساب الجاري للشريك بمقدار الفرق بين المخصص والديون التي يتم اعدامها فعلاً. ويجري إقفال دفاتر المنشأة الفردية لصابر التي انتقل صافي أصولها لشركة التضامن طبقاً لما سبق عرضه في الفصل المتقدم.

٣ ـ ١: حسابات الشركاء بخلاف رأس المال:

عادة ما يخصص لكل شريك في شركات التضامن حساباً لمسحوباته من الشركة يجعل مديناً بمسحوبات الشريك (من نقدية أو أصول أخرى) لأغراض

الاستخدام الخاص خلال الفترة المحاسبية. وعادة ما يتحدد لكل شريك حداً أقصى للمقدار الذي يمكن سحبه من الشركة خلال الفترة المحاسبية، وإذا زادت مسحوباته عن ذلك المقدار تحمل الزيادة لحساب رأس المال الخاص به. ويكون هذا الاجراء غير ضروري إذا حسبت على مسحوبات الشركاء فوائد تساوي في معدلاتها أو تزيد عن معدلات الفوائد على رأس المال في حالة الاتفاق على حسابها. وسوف نعالج ذلك تفصيلاً فيما بعد.

وبالاضافة إلى حساب المسحوبات قد يخصص حساب خاص للقروض التي يمنحها الشريك للشركة ويجعل دائناً بقيمتها، أو للقروض التي يحصل عليها شريك من الشركة ويجعل مديناً بقيمتها. وعادة ما يتم حساب فوائد على قروض الشركاء للشركة والعكس، كما سوف يتضح فيما بعد.

٤ ـ توزيع الأرباح في شركات التضامن والتوصية البسيطة:

عندما تبدأ الشركة في مزاولة نشاطها بعد تكوينها فإن الاجراءات المحاسبية اللازمة لتسجيل وتصنيف وتلخيص عملياتها على مدار الفترة المحاسبية، وكذلك إجراءات تسوية الحسابات وإعداد الحسابات الختامية لا تختلف عما سبق دراسته في المحاسبة المالية بصفة عامة. وتتركز الاختلافات الرئيسية في معالجة توزيع الأرباح وحسابات الشركاء المختلفة من رأس مال ومسحوبات وقروض ومرتبات ومكافآت. وسوف نتناول معالجة توزيع الأرباح (أو الخسائر) على الشركاء في هذا البند، على أن نتناول المشاكل الأخرى في البنود التالية.

وفيما يختص بتوزيع الأرباح فانه من الواجب ـ منعاً للمشاكل والمنازعات ـ أن ينص عقد الشركة على الطريقة التي يتم بمقتضاها هذا التوزيع. وتختلف التشريعات القانونية المنظمة لكيفية توزيع الأرباح في شركات التضامن في حالة سكوت العقد عن ذلك من دولة إلى أخرى. ففي الولايات المتحدة وكندا مثلاً يفترض أن التوزيع يتم بالتساوي بين الشركاء في حالة سكوت عقد الشركة في هذا الصدد

وبصرف النظر عن حصة كل شريك في رأس المال. أما التشريع المصري فيقضي بتوزيع الأرباح والخسائر طبقاً لحصة كل شريك في رأس المال إذا سكت عقد الشركة عن النص على كيفية توزيع الأرباح والخسائر. وإذا كان الشريك مشتركاً بعمله فقط دون رأسمال فإن حصته في الأرباح والخسائر تكون مساوية لحصة الشريك الذي ساهم بأقل رأسمال.

والمفروض أن النسب المقررة لتوزيع الأرباح، سواء كان ذلك عن طريق العقد أو التشريع؛ تكون هي نفس نسب توزيع الخسائر بين الشركاء، ما لم ينص العقد على خلاف ذلك وكان ذلك مجازاً من الناحية القانونية. فقد ينص في عقد الشركة على اختلاف نسب توزيع الأرباح عن نسب توزيع الخسائر لأسباب مختلفة. ويقضي التشريع المصري ببطلان عقد الشركة إذا نص على اعفاء أحد الشركاء من الخسائر الا في حالة اقتصار مشاركة الشريك على عمله وبشرط ألا يحصل على المقابل المتفق عليه لهذا العمل. كما لا يجوز أن ينص عقد الشركة على عدم أحقية أي من الشركاء في الأرباح.

وفي كل الأحوال يجب أن تكون الكيفية التي يتم على أساسها توزيع الأرباح والخسائر واردة في عقد الشركة وفي حدود القانون، أو أن يلجأ المحاسب للشروط المنظمة لهذا التوزيع قانوناً في حالة سكوت العقد طبقاً للتشريعات القائمة في زمان ومكان التطبيق. وسوف نتناول توزيع الأرباح والخسائر في شركات التضامن على كل من الأسس التالية:

أ ـ بالتساوي بين الشركاء وبصرف النظر عن مقدار المساهمة في رأس المال.

ب ـ بنسب متفق عليها بصرف النظر عن مقدار المساهمة في رأس المال.

جـ ـ بنسب رأس المال.

د ـ بنسب متفق عليها بعد حساب فائدة على رأس المال، أو على رأس المال والقروض والمسحوبات.

هـ ـ بنسب متفق عليها بعد حساب الفائدة وخصم المرتبات والمكافآت.

وسوف نفترض في حالة سكوت العقد عن تحديد طريقة التوزيع أن الأرباح والخسائر توزع بالتساوي على الشركاء،على اعتبار أن القارىء سوف يتمكن من تعديل هذا التوزيع طبقاً لنسب رأس المال قياساً على الحالة (حـ) الوارد شرحها ضمن البند التالي.

٤ ـ ١ : توزيع الأرباح والخسائر بالتساوي أو بنسب متفق عليها:

إذا نص عقد الشركة على توزيع الأرباح والخسائر بالتساوي بين الشركاء دون حساب فائدة على رأس المال أو المسحوبات، وفي حالة عدم وجود قروض أو اتفاق على تخصيص مرتبات لبعض أو كل الشركاء، فإن أمر توزيع الأرباح يصبح عملية بسيطة. فمثلاً إذا حققت شركة التضامن حسن وصابر أرباحاً صافية عن السنة المالية المنتهية قدرها ٢٧٠٠٠ جنيه، فإن حصة كل شريك في الأرباح تكون ١٣٥٠٠ جنيه. والمفروض أن يخصم من هذه الحصة مسحوبات كل شريك، ويمثل الرصيد المتبقي (سواء كان مديناً أو دائناً) تعديلاً لرأس مال الشريك. إلا أنه قد جرت العادة في العرف المحاسبي العربي على توسيط حساب يطلق عليه حساب جاري الشريك، ويجعل هذا الحساب دائناً بنصيب الشريك في الأرباح أو مديناً بنصيبه في الخسائر، وتقفل فيه كل الحسابات الخاصة بالشريك، فيما عدا حساب رأس المال وحسابات القروض ان وجدت في نهاية الفترة المحاسبية. ويمثل رصيد الحساب الجاري في نهاية الفترة بعد ذلك ما يستحق للشريك قبل الشركة بخلاف رأسماله إذا كان دائناً، وما يستحق للشركة قبل الشريك إذا كان مديناً.

ولنفترض مثلاً على سبيل الايضاح أن شركة التضامن عبد السميع ورجب تكونت في أول يناير ١٩٨٧ وفي ١٢/٣١ أسفرت عمليات الشركة عن أرباح صافية قدرها ١٥٧٠٠ جنيه توزع بالتساوي. وإن أرصدة الحسابات المختلفة للشركاء في نهاية العام كانت كالآتي: رأس مال عبد السميع ٣٥٠٠٠ جنيه، رأس

مال رجب ٤٥٠٠٠ جنيه، مسحوبات عبد السميع ٨٦٠٠ جنيه، مسحوبات رجب ٦٤٠٠ جنيه، ومن واقع هذه المعلومات تكون حصة كل من عبد السميع ورجب في الأرباح ٧٨٥٠ جنيه عن العام، ويتم إجراء القيود الدفترية الآتية في نهاية العام:

١٥٧٠٠		من حـ/ الأرباح والخسائر
	١٥٧٠٠	إلى حـ/ توزيع الأرباح والخسائر
		إقفال رصيد حساب الأرباح والخسائر في حساب التوزيع في ١٢/٣١.
١٥٧٠٠		من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر
		إلى مذكورين
	٧٨٥٠	حـ/ جاري الشريك عبد السميع
	٧٨٥٠	حـ/ جاري الشريك رجب
		توزيع أرباح العام بالتساوي بين الشريكين طبقاً لنصوص العقد.
		من مذكورين
٦٤٠٠		حـ/ جاري الشريك رجب
٨٦٠٠		حـ/ جاري الشريك عبد السميع
		إلى مذكورين:
	٦٤٠٠	حـ/ مسحوبات الشريك رجب
	٨٦٠٠	حـ/ مسحوبات الشريك عبد السميع
		إقفال مسحوبات الشركاء في الحسابات الجارية لهم.

ويترتب على ذلك أن جاري الشريك رجب يصبح دائناً بما لم يقم بسحبه من حصته في الأرباح، أي بمبلغ ١٤٥٠ جنيه، أما جاري الشريك عبد السميع فيصبح مديناً بمبلغ ٧٥٠ جنيه وهي مقدار مسحوباته فيما زاد على حصته في الأرباح. وتظهر الحسابات الجارية للشركاء وحسابات رأس المال في الميزانية العمومية على الصورة التالية:

شركة التضامن رجب وعبد السميع
الميزانية العمومية في ١٩٨٧/١٢/٣١

خصوم					أصول
حقوق عبد السميع:					
رأس المال	٣٥٠٠٠				
- جاري الشريك	٧٥٠	٣٤٢٥٠			
حقوق رجب:					
رأس المال	٤٥٠٠٠				
جاري الشريك	١٤٥٠	٤٦٤٥٠			

ويتضح أن جاري الشريك عبد السميع قد خصم من رأسماله خصماً شكلياً لأن رصيده مدين، بينما جاري الشريك رجب قد أضيف لرأسماله إضافة شكلية لأن رصيده دائن.

هذا كما قد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح والخسائر بنسب معينة وليس بالتساوي أو بنسب رأس المال. والواقع أن تحديد نسب توزيع الأرباح والخسائر في شركات التضامن يرتبط بعوامل متعددة بخلاف مساهمة كل شريك في رأس المال. ولا شك في أهمية حصة كل شريك في رأس المال كعامل محدد لنسب

توزيع الأرباح. إلاّ أنه بالإضافة إلى ذلك، فقد تختلف نوعية وقيمة الخدمات الإدارية التي يؤديها كل شريك للشركة، والقدرات المالية الشخصية للشركاء بصفاتهم المستقلة عن الشركة. وهذه العوامل تعتبر من الأهمية بمكان في شركات التضامن حيث تعتبر القدرات المالية الكبيرة لشريك معين بمثابة تعضيد وضمان لسلامة المركز المالي للشركة.

ولنفرض مثلاً أن عبد السميع ورجب قد اتفقا على توزيع الأرباح والخسائر بينهما في المثال السابق بنسبة ٣:٢ لكل من عبد السميع ورجب على التوالي. ففي هذه الحالة يكون نصيب كل منهم في الأرباح كالآتي:

نصيب عبد السميع = ١٥٧٠٠ × $\frac{٣}{٥}$	= ٩٤٢٠	جنيه
نصيب رجب = ١٥٧٠٠ × $\frac{٢}{٥}$	= ٦٢٨٠	جنيه
الإرباح الموزعة	١٥٧٠٠	جنيه

ويكون قيد توزيع الأرباح عن العام في ظل هذه الحالة كالآتي:

١٥٧٠٠ من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر

إلى مذكورين

٩٤٢٠ حـ/ جاري الشريك عبد السميع

٦٢٨٠ حـ/ جاري الشريك رجب

إثبات توزيع الأرباح عن العام بنسبة ٣:٢

طبقاً لشروط الاتفاق بين الشركاء.

ثم تقفل مسحوبات الشركاء في حساباتهم الجارية كما هو موضح في الحالة السابقة، فيصبح رصيد جاري الشريك عبد السميع دائناً بمبلغ ٨٢٠ جنيه يضاف شكليا لرصيد رأسماله في الميزانية العمومية، ويصبح رصيد جاري الشريك رجب مدينا بمبلغ ١٢٠ جنيه يطرح شكلياً من رصيد رأسماله في الميزانية العمومية.

هذا، وقد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح أو الخسائر بأي نسبة تتلاءم مع

مساهمة كل منهم برأس المال وبالعمل وبالسمعة التجارية التي يتمتع بها. فقد يتفق الشركاء مثلاً على توزيع الأرباح والخسائر في حدود معينة بنسبة معينة وما زاد عن ذلك بالتساوي أو بنسبة أخرى. فإذا إفترضنا مثلاً أن شركة التضامن عبد الرحيم وفاروق قد حققت خسائراً عن السنة المالية المنتهية قدرها ٢٧٠٠٠ جنيه، وأن عقد الشركة ينص على أن يقتسم الشركاء الأرباح والخسائر في حدود ٢١٠٠٠ جنيه بنسبة ٤ :٣ لكل من عبد الرحيم وفاروق على التوالي، وما زاد عن ذلك يوزع بالتساوي، ففي هذه الحالة يكون نصيب كل منهم من الخسائر كالآتي:

	عبد الرحيم	فاروق	المجموع
٢١٠٠٠ الأولى بنسبة ٤ :٣	١٢٠٠٠	٩٠٠٠	٢١٠٠٠
٦٠٠٠ الباقي بالتساوي	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠
المجموع	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٧٠٠٠

ويجري إثبات توزيع الخسائر في هذه الحالة بجعل الحسابات الجارية للشركاء مدينة، كل بنصيبه، وجعل حساب توزيع الأرباح والخسائر دائناً. ثم تقفل المسحوبات في الحسابات الجارية، ويظهر رصيد الحساب الجاري لكل شريك مقترناً برأسماله في الميزانية العمومية.

٤ ـ ب توزيع الأرباح والخسائر بنسب رأس المال:

قد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم بنسب رأس المال، وخاصة في الحالات التي يكون فيها رأس المال هو المصدر الرئيسي والهام للعوامل المؤدية لنجاح المشروع. وفي هذه الحالة يجب أن يتحدد المقصود برأس المال الذي يتم على أساسه توزيع الأباح والخسائر. فقد يختلف رصيد رأس مال كل شريك في بداية الفترة المحاسبية عنه في نهايتها، ومن ثم يجب تحديد أساس التوزيع وهل هو رأس المال في بداية الفترة، أو رأس المال في نهاية الفترة، أو المتوسط المرجح زمنياً

لرأس المال خلال الفترة. وإذا أتفق الشركاء على التوزيع بنسب المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال خلال الفترة، فإنه يصبح من الواجب الاتفاق على كيفية حساب توقيتات الإضافة أو السحب من رأس مال كل شريك. وعادة ما يكون الإتفاق في هذا الصدد على أساس أن الإضافات إلى رأس المال خلال النصف الأول من شهر معين تعد كما لو كانت قد تمت في بداية هذا الشهر. أما الإضافات في النصف الأخير من شهر معين فتعتبر كما لو كانت قد تمت في بداية الشهر التالي. وما ينطبق على الإضافات، ينطبق على التخفيضات في رأس المال.

ولنفرض مثلاً أن حساب رأس مال الشركاء في شركة التضامن جميل وعبد المقصود ظهر في نهاية السنة المالية في الأستاذ العام كالآتي:

حـ/ رأس مال الشركاء

مجموع	جميل	عبد المقصود	بيان	تاريخ	مجموع	جميل	عبد المقصود	بيان	تاريخ
٥٠٠٠	٥٠٠٠		إلى حـ/ النقدية	٣/٢٧	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	رصيد	١/١
٣٠٠٠		٣٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	٩/١٤	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	من حـ/ النقدية	٦/١٢
٥٠٠٠	٥٠٠٠		إلى حـ/ النقدية	١٠/١٦	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠		من حـ/ الأثاث	٧/ ٣
٦٢٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	رصيد	١٢/٣١					
٧٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٠٠٠٠			٧٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٠٠٠٠		

ولنفرض أن الشركة قد حققت أرباحاً صافية عن الفترة قدرها ١٨٦٠٠ جنيه. فإذا كان الاتفاق ينص على توزيع الأرباح بنسب رأس المال القائمة في بداية الفترة لكان نصيب كل شريك كالآتي:

نصيب الشريك جميل = $\frac{٣٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠}$ × ١٨٦٠٠ = ١١١٦٠ جنيه

نصيب الشريك عبد المقصود = $\frac{٢٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠}$ × ١٨٦٠٠ = ٧٤٤٠ جنيه

مجموع الأرباح ١٨٦٠٠ جنيه

أما إذا نص الاتفاق على توزيع الأرباح بنسب رأس المال القائمة في نهاية الفترة، فإن نصيب كل شريك يكون كالآتي:

نصيب الشريك جميل = $\frac{٣٥٠٠٠}{٦٢٠٠٠}$ × ١٨٦٠٠ = ١٠٥٠٠ جنيه

نصيب الشريك عبد المقصود = $\frac{٢٧٠٠٠}{٦٢٠٠٠}$ × ١٨٦٠٠ = ٨١٠٠ جنيه

أما إذا نص العقد على توزيع الأرباح والخسائر على أساس المتوسط المرجح شهريا لنسب رأس المال، فإن الأمر يقتضي في هذه الحالة حساب هذه النسب أولا ثم توزيع الأرباح على أساسها كالآتي:

جدول حساب المتوسط المرجح شهرياً لرأس مال الشركاء

الشريك	التاريخ	مدين	دائن	رصيد (دائن)	عدد أشهر استمرار الرصيد	الرصيد مرجح زمنيا (شهريا)
جميل	١/١			٣٠٠٠٠	٣	٩٠٠٠٠
	٣/٢٧	٥٠٠٠		٢٥٠٠٠	٣	٧٥٠٠٠
	٧/٣		١٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤	١٦٠٠٠٠
	١٠/١٦	٥٠٠٠		٣٥٠٠٠	٢	٧٠٠٠٠
مجموع					١٢	٣٩٥٠٠٠
عبد المقصود	١/١			٢٠٠٠٠	٥	١٠٠٠٠٠
	٦/١٢		١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣	٩٠٠٠٠
	٩/١٤	٣٠٠٠		٢٧٠٠٠	٤	١٠٨٠٠٠
مجموع					١٢	٢٩٨٠٠٠

وعلى هذا الأساس يكون متوسط أرصدة رأس المال المرجحة زمنياً عن العام كالآتي:

رأس مال جميل = ٣٩٥٠٠٠ ÷ ١٢ = ٣٢٩١٧ جنيه (تقريباً)
رأس مال عبد المقصود = ٢٩٨٠٠٠ ÷ ١٢ = ٢٤٨٣٣ جنيه (تقريباً)

مجموع ٥٧٧٥٠ جنيه (تقريباً)

ويكون نصيب كل من جميل وعبد المقصود من الأرباح طبقاً لذلك كالآتي:

نصيب جميل $= \frac{٣٢٩١٧}{٥٧٧٥٠} \times ١٨٦٠٠ = ١٠٦٠٢$ جنيه

نصيب عبد المقصود $= \frac{٢٤٨٣٣}{٥٧٧٥٠} \times ١٨٦٠٠ = ٧٩٩٨$ جنيه

وتجري قيود التوزيع وإقفال المسحوبات في الحسابات الجارية كالعادة.

هذا كما قد يتفق الشركاء على توزيع الأرباح والخسائر بنسبة رأس المال في حدود معينة على أن يوزع الباقي بنسب أخرى متفق عليها. والواقع أن نسب توزيع الأرباح والطرق التي يمكن الاتفاق عليها بين الشركاء لا حصر لها. ولكنها لا تخرج من حيث إجراءاتها عن الإجراءات الموضحة في الأمثلة السابقة.

٥ ـ توزيع الأرباح مع حساب فائدة على رأس المال:

عندما يتفق الشركاء على توزيع الأرباح بنسبة رأس المال، سواء كان ذلك على أساس رصيد أول الفترة، أو رصيد آخر الفترة، أو المتوسط المرجح زمنياً للرصيد خلال الفترة، فإن هذا الإتفاق يعني أن رأس المال هو العامل الهام، إن لم يكن الوحيد في تمكين الشركة من مزاولة نشاطها بنجاح. وقد يمثل رأس المال في غالبية الأحوال أحد العوامل الهامة في تمكين الشركة من مزاولة نشاطها ولكنه ليس العامل الوحيد في هذا الصدد. فقد يساهم أحد الشركاء بعمله أو بخبرته الإدارية أكثر من شريك آخر، كما قد تستمد الشركة شهرتها التجارية (أو الخدمية) من شهرة شريك معين دون الشركاء الآخرين. والواقع أن بعض الشركاء في شركات

التضامن قد يسهم بعمله أو خدماته فقط دون رأس المال على الإطلاق. وتأسيساً على ذلك فقد يرى الشركاء توزيع جزءاً من الأرباح التي تحققها الشركة بنسب رأس المال على إعتبار أنها تمثل عائداً لهذا العامل الهام من عوامل الإنتاج، والجزء الباقي بنسب يتفق عليها الشركاء في ضوء العوامل الأخرى بخلاف رأس المال كما سبق أن ذكرنا في نهاية البند السابق. كما قد يتفق الشركاء على حساب فائدة على رأس المال بمعدل متفق عليه بصرف النظر عن تحقق أرباح أو خسائر، وتوزيع ما يزيد على ذلك من أرباح أو ما يترتب من خسائر بنسب متفق عليها. وفي هذه الحالة يجب أن يحدد الإتفاق رصيد رأس المال الذي تحسب على أساسه الفائدة، والمعدل الذي على أساسه يتم حساب الفائدة. وهذه الحالة هي موضوع هذا البند. وسوف تفترض لذلك حالتين: حالة تحقق أرباح تكفي وتزيد عن فائدة رأس المال، وحالة تحقق أرباح لا تكفي لتغطية فائدة رأس المال، أو تحقق خسائر.

ولنفرض للحالة الأولى أن شركة التضامن جميل وعبد المقصود في المثال السابق قد حققت نفس الأرباح الواردة في المثال عن السنة المنتهية (١٨٦٠٠ جنيه) وأن حساب رأس مال جميل وعبد المقصود قد ظهر في نهاية السنة كما سبق بيانه في البند ٤ ـ ب. غير أن إتفاق توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء كان يقضي بحساب فائدة على رأس المال بمعدل ٦٪ سنوياً، وتوزيع الأرباح والخسائر بنسبة ٣:٢ لكل من جميل وعبد المقصود على التوالي.

فإذا كانت الفائدة تحسب على رصيد رأس المال أول الفترة، فإن نصيب كل من جميل وعبد المقصود في الأرباح في هذه الحالة يكون كالآتي:

الفائدة على رأس المال = ٥٠٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ = ٣٠٠٠ جنيه

صافي الأرباح بعد إستبعاد الفائدة على رأس المال = ١٨٦٠٠ ـ ٣٠٠٠

= ١٥٦٠٠ جنيه

نصيب جميل:

فائدة رأس المال = ٣٠٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ = ١٨٠٠ جنيه

الأرباح الباقية = ١٥٦٠٠ × $\frac{٣}{٥}$ = ٩٣٦٠ جنيه

مجموع ـــــ ١١١٦٠ جنيه

نصيب عبد المقصود :

فائدة رأس المال = ٢٠٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ = ١٢٠٠ جنيه

الأرباح الباقية = ١٥٦٠٠ × $\frac{٢}{٥}$ = ٦٢٤٠ جنيه

مجموع ٧٤٤٠ جنيه

مجموع الأرباح ١٨٦٠٠ جنيه

أما إذا كانت الفائدة تحسب على رصيد رأس المال في نهاية الفترة فإن التوزيع يكون كالآتي :

	جميل	عبد المقصود	مجموع
فائدة رأس المال بمعدل ٦٪ (٦٢٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$)	٢١٠٠	١٦٢٠	٣٧٢٠
الأرباح الباقية بنسبة ٣ : ٢	٨٩٢٨	٥٩٥٢	١٤٨٨٠
المجموع	١١٠٢٨	٧٥٧٢	١٨٦٠٠

وإذا كانت الفوائد على رأس المال تحسب على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرصيد مال الشركاء خلال الفترة (والذي سبق حسابه على أساس شهري في المثال الوارد بالبند السابق) فيكون التوزيع كالآتي :

	جميل	عبد المقصود	مجموع
فائدة رأس المال بمعدل ٦٪ (٥٧٧٥٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$)	١٩٧٥	١٤٩٠	٣٤٦٥
الأرباح الباقية بنسبة ٣ : ٢	٩٠٨١	٦٠٥٤	١٥١٣٥
المجموع	١١٠٥٦	٧٥٤٤	١٨٦٠٠

هذا وقد يوسط حساب لفائدة رأس مال الشركاء ، يقفل في الحساب الجاري للشركاء بعد توزيع الأرباح وحساب الفائـدة ، أو تثبت فـائـدة رأس المال في

حساب جاري الشركاء مباشرة. ونحن نفضل الطريقة الأخيرة. وعلى هذا الأساس يكون قيد إثبات توزيع الأرباح كالآتي (المبالغ خاصة بحالة حساب الفائدة على أساس المتوسط الزمني، ولا يختلف طرفا القيد في الحالتين السابقتين لها وإنما يقتصر الإختلاف على المبالغ فقط).

١٨٦٠٠ من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر

إلى مذكورين

١١٠٥٦ حـ/ جاري الشريك جميل

٧٥٤٤ حـ/ جاري الشريك عبد المقصود

إثبات توزيع الأرباح على أساس حساب فائدة على المتوسط الزمني لرأس المال بمعدل ٦٪ وتوزيع الباقي بنسبة ٣:٢ لجميل وعبد المقصود كالآتي: فائدة رأس المال: جميل ١٩٧٥ جنيه، عبد المقصود ١٤٩٠ جنيه، الأرباح الباقية: جميل ٩٠٨١ جنيه، عبد المقصود ٦٠٥٤ جنيه.

ولنفرض للحالة الثانية أن شروط توزيع الأرباح والخسائر بين جميل وعبد المقصود ما زالت كما هي عليه في الحالة السابقة (٦٪ فائدة على رأس المال، ورصيد الأرباح والخسائر بعد ذلك يوزع بنسبة ٣:٢). إلاّ أننا سوف نفترض أن الشركة حققت خسائراً صافيةً (قبل حساب الفائدة على رأس المال) قدرها ٦٥٠٠ جنيه. وفي هذه الحالة يتم حساب الفائدة كما في الحالة السابقة تماماً إما على رصيد رأس المال في بداية الفترة أو في نهاية الفترة أو على أساس المتوسط المزجح زمنياً خلال الفترة طبقاً لشروط العقد. وسنفرض لإستكمال هذه الحالة أن الفائدة تحسب على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال خلال الفترة. وحيث أن الشركة حققت خسائراً فإن إثبات الفائدة على رأس المال في هذه الحالة يتم كالآتي:

٣٤٥٦ من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر

إلى مذكورين

١٩٧٥	حـ/ جاري الشريك جميل
١٤٩٠	حـ/ جاري الشريك عبد المقصود
	إثبات الفائدة على المتوسط الزمني لرأس المال الشريكين بمعدل ٦٪.

ويترتب على هذا القيد أن الرصيد المدين لحساب توزيع الأرباح والخسائر الذي بلغ ٦٥٠٠ جنيه قبل حساب وإثبات الفائدة على رأس المال سوف يزداد ويصبح الحساب مديناً بمبلغ ٩٩٦٥ جنيه (الخسائر زائداً الفائدة على رأس المال) ويوزع هذا الرصيد المدين الذي يمثل خسائراً في هذه الحالة على الشركاء طبقاً للنسبة المتفق عليها كالآتي:

نصيب جميل من الخسائر = ٩٩٦٥ × $\frac{3}{5}$ = ٥٩٧٩ جنيه

نصيب عبد المقصود من الخسائر = ٩٩٦٥ × $\frac{2}{5}$ = ٣٩٨٦ جنيه

مجموع الخسائر ٩٩٦٥ جنيه

ويجري إثبات القيد الآتي:

من مذكورين

٥٩٧٩		حـ/ جاري الشريك جميل
٣٩٨٦		حـ/ جاري الشريك عبد المقصود
	٩٩٦٥	إلى حـ/ توزيع الأرباح والخسائر
		توزيع الخسائر بعد حساب الفائدة على رأس المال بين الشريكين بنسبة ٣:٢ لكل من جميل وعبد المقصود على التوالي.

ويترتب على هذا القيد إقفال حساب التوزيع. ويلاحظ أن حساب الفائدة على رأس المال رغم تحقق خسائر يعتبر أمراً ضرورياً من وجهة النظر الاقتصادية.

ويترتب على ذلك بالطبع إختلاف النسبة التي يتحمل بها كل شريك من الخسائر عن تلك التي يقتسم بها الأرباح والخسائر إذا كانت نسب التوزيع تختلف عن نسب رأس المال. فإذا لم تحتسب فائدة على رأس المال في حالة تحقق خسائر كما في الحالة الموضحة بعاليه، لكانت حصة جميل من الخسائر ٣٩٠٠ ج (٦٥٠٠ × $\frac{٣}{٥}$) بالمقارنة بصافي ما تحمله من خسائر في حالة حساب فائدة على رأس المال وهو ٤٠٠٤ جنيه (٥٩٧٩ ـ ١٩٧٥)، ولكانت حصة عبد المقصود من الخسائر ٢٦٠٠ جنيه (٦٥٠٠ × $\frac{٢}{٥}$) بالمقارنة بصافي ما تحمله من خسائر في حالة حساب الفائدة وهو ٢٤٩٦ جنيه (٣٩٨٦ ـ ١٤٩٠).

هذا وقد ينص الاتفاق على أن تحسب الفائدة على رأس المال فيما لا يتجاوز الأرباح عن كل فترة، وفي هذه الحالة لا تحسب فائدة رأس المال أصلاً إذا تحققت خسائر قبل حساب الفائدة. وفي كل الأحوال، فإن شروط الإتفاق تحدد الكيفية التي يتم على أساسها حساب الفائدة ومداها وموضوعها وكل ما يتعلق بها من إجراءات.

وليكن من الواضح أن الفائدة على رأس المال تعتبر من توزيعات الأرباح من وجهة النظر المحاسبية، ومن ثم فهي تعالج في حساب التوزيع وليس في حساب الأرباح والخسائر. (المفروض أن الفائدة على رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية تمثل عائد رأس المال ومن ثم تعد من بنود تكلفة النشاط مثلها في ذلك مثل الأجور والايجارات والفوائد على القروض). أما الفائدة على قروض الشركاء وحسابات المسحوبات (إن لم تكن تمثل جزءاً من رأس المال) فهي تعد من بنود الأرباح والخسائر من وجهة النظر المحاسبية.

هذا وقد يرى البعض عدم ضرورة حساب فائدة على رأس المال إذا كان إتفاق توزيع الأرباح والخسائر يقضي التوزيع طبقاً لنسب رأس المال، وذلك بحجة ان النتيجة النهائية ستكون واحدة سواء احتسبت الفائدة على رأس المال ووزع باقي الربح بنسب رأس المال. أو وزع الربح على أساس نسب رأس المال مباشرة

دون حساب فائدة. ولا جدال في صحة هذا الرأي من الناحية الحسابية البحتة، حتى لو أسفرت نتيجة العمليات عن خسائر، ما دام وعاء حساب فائدة رأس المال يمثل نفس الأساس المستخدم في توزيع الأرباح والخسائر. إلاّ أن إبراز عائد رأس المال (الفائدة المحسوبة في هذه الحالة) بصفة مستقلة له دلالته الاقتصادية الخاصة، كما أن قياس الفائدة بصفة مستقلة يمكن من إبراز مساهمة العوامل الأخرى التي تعاونت وامتزجت بالأصول الرأسمالية في تحقيق الأرباح (أو الخسائر بصورة غير مشوشة. فلا شك أن استبعاد الفائدة على رأس المال من الربح يؤدي إلى أن صافي الأرباح (أو الخسائر) بعد ذلك تمثل مقياساً أفضل لكفاءة الإدارة، عما لو قيمت هذه الكفاءة على أساس صافي الربح قبل استبعاد الفائدة.

٦ ـ فوائد مسحوبات وقروض الشركاء:

ما لم تعالج مسحوبات الشركاء (من نقدية أو أصول أخرى) لأغراض الإستخدام الخاص في حساب رأس المال، بمعنى تخفيض رأس المال بهذه المسحوبات، فإنها تعد من وجهة نظر الشركة في هذا الصدد من قبيل القروض للشركاء. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن لشريك معين أن يحصل على قرض من الشركة لأغراضه الخاصة، كما يمكن للشركة أن تحصل من شريك معين على قرض لتمويل عملياتها من أمواله الخاصة. وغالباً ما تكون القروض التي تمنحها الشركة للشركاء، أو العكس، بفوائد، أي تحمل سعر فائدة محدد. أما المسحوبات التي يتفق عليها الشركاء فقد تكون بفوائد كما قد تكون بدون فوائد طبقا لما يتفق عليه هؤلاء. وسواء كانت المسحوبات بفوائد أو بدون فوائد فإنها تعالج في الحسابات الجارية للشركاء بعد توزيع الأرباح. وتعد عند سحبها بمثابة مديونيات قبل الشركاء للشركة. وإذا اتفق الشركاء على حساب فوائد على المسحوبات، فإنها تعالج، طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها، كعنصر من عناصر تحديد الربح في حساب الأرباح والخسائر ولا تعالج في حساب التوزيع،

مثلها في ذلك تماما مثل فوائد القروض. ذلك إذا لم تعالج المسحوبات في حساب راس المال كما سبق أن أوضحنا.

ولتوضيح ذلك نفترض أن عقد شركة التضامن سمير وجلال ينص على أن لكل شريك الحق في سحب مبالغ خلال السنة المالية في حدود ٤٠٠٠ جنيه سنوياً على أن تحسب فائدة عليها بمعدل ٥٪ سنوياً من أول شهر السحب حتى نهاية السنة إذا تم السحب خلال النصف الأول من الشهر، ومن أول الشهر التالي لعملية السحب إذا تم السحب خلال النصف الثاني من الشهر. وفي خلال السنة المالية حصلت الشركة على قرض من الشريك سمير بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في ٤/١ بفائدة ٦٪ سنوياً كما منحت الشريك جلال قرضاً بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه في ٧/١ بفائدة سنوية تبلغ ٨٪. وقد ظهر حساب مسحوبات الشريكين في نهاية العام (١٢/٣١) على الصورة التالية:

حـ/ مسحوبات الشركاء

منه									له
مجموع	سمير	جلال	بيان	تاريخ	مجموع	سمير	جلال	بيان	تاريخ
١٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	إلى حـ/ النقدية	٣/١٤	٧٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠	رصيد (يقفل	١٢/٣١
٣٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	٦/٢٧				في الحساب
٥٠٠		٥٠٠	إلى حـ/ النقدية	١٠/١٣				الجاري للشركاء)
١٥٠٠	١٥٠٠		إلى حـ/ المبيعات	١١/٢٢				
٧٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠			٧٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠	

ولحساب الفائدة على المسحوبات يتم حساب المتوسط المرجح لها زمنياً بالطريقة ابق بيانها، أو بالطريقة التالية:

مسحوبات سمير

التاريخ	مبلغ	شهر	مرجح شهريا
٣/١٤	١٠٠٠	١٠	١٠٠٠٠
٦/٢٧	١٥٠٠	٦	٩٠٠٠
١٠/١٣	–	–	–
١١/٢٢	١٥٠٠	١	١٥٠٠
مجموع			٢٠٥٠٠

مسحوبات جلال

مبلغ	شهر	مرجح شهرياً
٥٠٠	١٠	٥٠٠٠
٢٠٠٠	٦	١٢٠٠٠
٥٠٠	٢	١٠٠٠
–	–	–
		١٨٠٠٠

المتوسط السنوي لسمير = $\frac{٢٠٥٠٠}{١٢}$ = ١٧٠٨ جنيه (تقريباً)

« « لجلال = $\frac{١٨٠٠٠}{١٢}$ = ١٥٠٠ جنيه

الفائدة على مسحوبات سمير = ١٧٠٨ × $\frac{٥}{١٠٠}$ = ٨٥,٥ جنيه (تقريباً)

« « « جلال = ١٥٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$ = ٧٥ جنيه

ويتم اثبات الفائدة على المسحوبات كالآتي:

مليم جنيه مليم جنيه

من مذكورين

٨٥,٥٠٠ حـ / جاري الشريك سمير

٧٥,٠٠٠ حـ / جاري الشريك جلال

١٦٠,٥٠٠ إلى حـ/ الفوائد الدائنة على مسحوبات الشركاء

إثبات الفائدة المستحقة على مسحوبات الشركاء عن العام.

ثم تقفل الفائدة على المسحوبات في حساب الأرباح والخسائر بجعله دائناً بها وجعل حساب الفوائد الدائنة على مسحوبات الشركاء مديناً. وتعد الفائدة في هذه

الحالة من بنود الايرادات المتنوعة.

أما الفائدة على قرض الشريك سمير للشركة فيتم حسابها كالعادة في هذا المثال المبسط كالآتي:

الفائدة على قرض سمير = $١٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٩}{١٢} = ٤٥٠$ جنيه. وهي فائدة مدينة يتحمل بها حساب الأرباح والخسائر عن السنة سواء سددت للشريك أو لم تسدد بعد نهاية العام. ويتم إثبات استحقاقها دفترياً بجعل « حساب الفوائد المدينة » مديناً بها مقابل جعل « حساب جاري الشريك سمير دائناً » إلا إذا تم الاتفاق على إضافة الفوائد لأصل القرض فيجعل حساب القرض دائناً بدلاً من الحساب الجاري للشريك. ثم تقفل الفوائد المدينة في حساب الأرباح والخسائر بجعله مديناً بها، وتعد من بنود المصروفات.

وتعالج الفائدة على القرض الممنوح للشريك جلال على اعتبار أنها من عناصر الايرادات التي تظهر في حساب الأرباح والخسائر. وتمثل الفائدة في هذه الحالة في حالة عدم تحصيلها من الشريك حتى نهاية السنة أصلاً من الأصول، إلا إذا جعل الحساب الجاري للشريك مديناً بها، أو كان الاتفاق على اضافتها لأصل القرض. وفي الأحوال العادية يجعل الحساب الجاري للشريك مديناً وحساب الفوائد الدائنة دائناً، ثم يقفل الأخير في حساب الأرباح والخسائر. وتبلغ الفائدة في المثال تحت البحث $٣٠٠٠ \times \frac{٨}{١٠٠} \times \frac{٦}{١٢} = ١٢٠$ جنيه يجعل بها جاري الشريك جلال مديناً و « حساب الفوائد الدائنة » على القرض الممنوح للشريك دائناً، ثم يقفل الحساب الأخير في حساب الأرباح والخسائر.

أما إذا نص اتفاق القرض على إضافة الفوائد لرصيد القرض، فإن العبرة في حساب الفوائد المستحقة يكون برصيد القرض عن الفترة التي يظل فيها هذا الرصيد قائماً.

وخلاصة القول فان الفوائد على مسحوبات الشركاء لا تعد من قبيل التخفيضات من رأس المال، والفوائد على القروض التي تمنحها شركة التضامن

لشركائها تعتبر من بنود الايرادات التي يجب إظهارها في حساب الأرباح والخسائر. أما الفائدة على القروض التي يمنحها الشركاء للشركة فتعد من بنود المصروفات الواجبة الاقفال في حساب الأرباح والخسائر ولا تعد من توزيعات الربح (والواقع أنه من الوجهة الاقتصادية السليمة يجب أن تعتبر الفائدة على رأس المال أيضاً من بنود المصروفات المحاسبية إلا أن العرف المحاسبي لا يقبل هذه المعالجة). ويعد من بنود المصروفات أيضاً كل ما يحصل عليه شريك من الشركاء مقابل استفادة الشركة بخدمات ممتلكاته الخاصة، كالمباني، أو الأراضي، أو السيارات مثلاً، ذلك دون قيمة الخدمات التي يؤديها الشريك من عمل وجهد ذهني بصفته الشخصية.

٧ ـ مرتبات ومكافآت الشركاء:

تعتبر مرتبات الشركاء والمكافآت التي يحصلون عليها مقابل خدماتهم المؤداة لشركة التضامن من وجهة النظر المحاسبية توزيعات للربح وليست من العناصر المكونة لبنود المصروفات. ورغم أن بعض الكتاب يرون أن المرتبات المتفق عليها للشركاء تعتبر من بنود المصروفات، إلا أن العرف المحاسبي العالمي يعتبر مرتبات الشركاء في شركات التضامن بمثابة توزيعات للأرباح وليست تحميلاً عليها، حتى إذا لم تتحقق أرباح بما يكفي لتغطية مرتبات الشركاء. كذلك الأمر بالنسبة للمكافآت المقررة لشريك معين أو لشركاء معينين نظير ادارتهم للشركة. فقد جرى العرف المحاسبي على اعتبار هذه المكافآت، والتي عادة ما تكون في صورة نسبة معينة من الأرباح، توزيعات للأرباح، حتى ولو نص عقد الشركة على حسابها على الأرباح الصافية بعد خصم المكافآت. وتأسيساً على ذلك تعد المرتبات والمكافآت جزءا مكملا لخطة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بين الشركاء.

ولنفرض على سبيل المثال أن شركة التضامن حسين ومحمود قد بدأت أعمالها في ١/١/٨٤ بالأرصدة التالية بين أرصدة حساباتها: رأس مال حسين ١٠٠٠٠

جنيه. رأس مال محمود ١٥٠٠٠ جنيه، قرض حسين ٢٠٠٠ جنيه (مدين) قرض محمود ٣٠٠٠ (دائن). هذا وينص اتفاق الشركة على حساب مرتب للشريك حسين بواقع ١٠٠ جنيه شهرياً تستحق السداد دفعة واحدة في نهاية العام، ومكافأة بمعدل ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد خصم مرتب الشريك. كما ينص الاتفاق على حساب فوائد على المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال ومسحوبات الشريكين بمعدل ٦٪ سنوياً، كما يحمل قرض حسين فائدة بمعدل ٧٪ سنوياً تضاف لحساب القرض على دفعتين في ١٢/٣١، وفي ٧/١ من كل عام، ما لم يقم حسين بسدادها في تاريخ الاستحقاق. كما تحسب فائدة بمعدل ٦٪ سنوياً على قرض محمود تضاف لحسابه الجاري في نهاية العام. وتقسم الأرباح بخلاف ذلك بالتساوي بين الشريكين. ونظراً لتوسيع الشركة في أعمالها في ٤/١ قام حسين باضافة ٤٠٠٠ جنيه لرأسماله، كما قدم محمود أحد المباني المملوكة له في ٥/١٠ للشركة وقدرت قيمة المبنى بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه، حصل منها محمود نقداً على ٢٠٠٠ جنيه في ٦/٢٧. وتنتهي السنة في ١٢/٣١. هذا وقد قام حسين بسحب المبالغ الآتية خلال العام: ٤٠٠ جنيه في ٤/١، ٦٠٠ جنيه في ٧/١، ٣٠٠ جنيه في ١٠/١١، ٧٠٠ جنيه في ١١/١٢. أما مسحوبات محمود فكانت ٤٠٠ جنيه في ٥/٢٣، ٦٠٠ جنيه في ٨/١٩. وقد بلغ رصيد حساب الأرباح والخسائر للشركة قبل حساب المرتبات والفوائد على القروض والمسحوبات ٣٢٠٠ جنيه (دائن). وطبقا لما تقدم ذكره يتم اجراءات التسويات الآتية في نهاية العام.

أولاً : حساب الفائدة على المسحوبات وعلى رأس المال:

أ ـ المسحوبات: الشريك حسين الشريك محمود

التاريخ	مبلغ جنيه	شهر	مرجع شهرياً	مبلغ جنيه	شهر	مرجع شهرياً
٤/١	٤٠٠	٩	٣٦٠٠	—	—	—
٥/٢٣	—	—	—	٤٠٠	٧	٢٨٠٠
٧/١	٦٠٠	٦	٣٦٠٠	—	—	—
٨/١٩	—	—	—	٦٠٠	٤	٢٤٠٠
٨/١١	٣٠٠	٣	٩٠٠	—	—	—
١١/١٢	٧٠٠	٢	١٤٠٠	—	—	—
مجموع			٩٥٠٠			٥٢٠٠

المتوسط السنوي للشريك حسين = $\frac{٩٥٠٠}{١٢}$ = ٧٩١,٧ جنيه

المتوسط السنوي للشريك محمود = $\frac{٥٢٠٠}{١٢}$ = ٤٣٣,٣ جنيه

الفائدة على مسحوبات حسين = ٧٩١,٧ × $\frac{٦}{١٠٠}$ = ٤٧,٥ جنيه (أ خ)

الفائدة على مسحوبات محمود = ٤٣٣,٣ × $\frac{٦}{١٠٠}$ = ٢٦ جنيه (أ خ)

ب ـ رأس المال: الشريك حسين الشريك محمود

التاريخ	مبلغ	شهر	مرجع شهرياً	مبلغ	شهر	مرجع شهرياً
١/١	١٠٠٠٠	١٢	١٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٢	١٨٠٠٠٠
٤/١	٤٠٠٠	٩	٣٦٠٠٠	—	—	—
٥/١٠	—	—	—	٧٠٠٠	٨	٥٦٠٠٠
٦/٢٧	—	—	—	(٢٠٠٠)	٦	(١٢٠٠٠)
مجموع	١٤٠٠٠		١٥٦٠٠٠	٢٠٠٠٠		٢٢٤٠٠٠

المتوسط السنوي لحسين = $\frac{١٥٦٠٠٠}{١٢}$ = ١٣٠٠٠ جنيه (توزيع)

المتوسط السنوي لمحمود $= \frac{٢٢٤٠٠٠}{١٢} =$ ١٨٦٦٧ جنيه تقريبا

الفائدة على رأس المال (حسين) = ١٣٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ = ٧٨٠ جنيه (توزيع).

الفائدة على رأس المال (محمود) = ١٨٦٦٧ × $\frac{٦}{١٠٠}$ = ١١٢٠ جنيه (توزيع).

ثانياً: حساب الفائدة على القروض:

أ ـ قرض حسين (مدين): النصف الأول من العام

٢٠٠٠ × $\frac{٧}{١٠٠}$ × $\frac{٦}{١٢}$ = ٧٠ جنيه

النصف الثاني من العام ٢٠٧٠ × $\frac{٧}{١٠٠}$ × $\frac{٦}{١٢}$ = ٧٢,٥ جنيه

الفوائد الدائنة على قرض حسين (أ خ) ١٤٢,٥ جنيه

ب ـ قرض محمود (دائن): ٣٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ = ١٨٠ جنيه فوائد مدينة (أ.خ)

ثالثاً: المرتب السنوي للشريك حسين = ١٠٠ × ١٢ = ١٢٠٠ جنيه (توزيع).

رابعاً: تسوية رصيد الأرباح والخسائر بالفوائد على القروض والمسحوبات:

حـ / الأرباح والخسائر

مدين — دائن

مليم جنيه	مدين	مليم جنيه	دائن
١٨٠,-	إلى حـ / الفوائد المدينة (فوائد مدينة على القرض من محمود)	٣٢٠٠,-	الرصيد (معطى)
٣٢٣٦,-	الرصيد الدائن بعد التسوية بالفوائد على المسحوبات والقروض (إلى حـ / التوزيع)	٧٣,٥	من ح / جاري الشركاء (فوائد مسحوبات) ٤٧,٥ الشريك حسن ٢٦,- الشريك محمود
		١٤٢,٥	من حـ / الفوائد الدائنة (على قرض حسين)
٣٤١٦,-		٣٤١٦,-	

هذا وتكون القيود اللازمة لاجراء التسويات السابقة واقفالها في حساب الأرباح والخسائر كالآتي:

٧٣,٥ من حـ / جاري الشركاء

٤٧,٥ الشريك حسين

-,٢٦ الشريك محمود

٧٣,٥ إلى حـ / الأرباح والخسائر (أو الفوائد الدائنة في حالة توسيطها)

حساب الفوائد على مسحوبات الشركاء خلال العام

١٤٢,٥ من حـ / قرض حسين

١٤٢,٥ إلى حـ/ الفوائد الدائنة

اثبات الفوائد الدائنة المستحقة على القرض الممنوح لحسين عن العام

-,١٨٠ من حـ / الفوائد المدينة

-,١٨٠ إلى حـ / جاري الشريك محمود

اثبات الفوائد المدينة المستحقة على القرض الدائن من محمود عن العام

١٤٢,٥ من حـ / الفوائد الدائنة

١٤٢,٥ إلى حـ / الأرباح والخسائر

إقفال الفوائد الدائنة على قرض حسين في حساب الأرباح والخسائر

-,١٨٠ من حـ / الأرباح والخسائر

-,١٨٠ إلى حـ / الفوائد المدينة

إقفال الفوائد المدينة على قرض محمود في حساب الأرباح والخسائر.

خامساً: توزيع الأرباح: يشتمل توزيع الأرباح في هذه الحالة على العناصر التالية: مرتب الشريك حسين، مكافأة الشريك حسين بواقع ١٠٪ من صافي الربح القابل للتوزيع بعد خصم المكافأة، فائدة رأس المال بمعدل ٦٪ على المتوسط المرجح

زمنيا، والباقي يوزع بالتساوي.

ويصبح من اللازم لاجراء التوزيع حساب مكافأة الشريك حسين. فإذا كانت المكافأة نسبة معينة من الأرباح الصافية قبل خصم المكافأة لما وجدت مشكلة ففي هذه الحالة تضرب النسبة المتفق عليها في صافي الأرباح لتحدد المكافأة، ولكن الأمر في حالتنا الجارية يتطلب حساب المكافأة على الأرباح الصافية بعد خصم المكافأة ويترتب على ذلك أن:

المكافأة + صافي الربح الخاضع للمكافأة = صافي الربح القابل للتوزيع = ٣٢٣٦ جنيه

وإذا فرضنا أن صافي الربح بعد خصم المكافأة هو س، فإن المعادلة السابقة تصبح في مثالنا الجاري كالآتي:

$\frac{١٠}{١٠٠}$ س + س = ٣٢٣٦ جنيه

∴ س = ٣٢٣٦ ÷ $\frac{١١٠}{١٠٠}$ = ٣٢٣٦ × $\frac{١٠٠}{١١٠}$ = ٢٩٤٢ جنيه (تقريباً)

وبذلك تكون مكافأة حسين = ٢٩٤٢ × $\frac{١٠}{١٠٠}$ = ٢٩٤ جنيه (تقريباً)

وتأسيساً على ذلك يكون توزيع الأرباح كما هو موضح بجدول التوزيع التالي:

	الشريك حسين	الشريك محمود	مجموع
الفائدة على رأس المال كما سبق حسابها	ـ ٧٨٠	ـ ١١٢٠	١٩٠٠
مرتب الشريك حسين	ـ ١٢٠٠	ـ	١٢٠٠
مكافأة الشريك حسين	ـ ٢٩٤	ـ	٢٩٤
المجموع (الموزع)			٣٣٩٤
الربح القابل للتوزيع			٣٢٣٦
الرصيد (خسائر) يوزع بالتساوي	(ـ ٧٩)	(ـ ٧٩)	(١٥٨)
المجموع	ـ ٢١٩٥	ـ ١٠٤١	

ويجري قيد توزيع الأرباح كالآتي:

٦٢٣٦ من حـ / توزيع الأرباح والخسائر

إلى مذكورين

٢١٩٥ حـ / جاري الشريك حسين

١٠٤١ حـ / جاري الشريك محمود

توزيع الأرباح عن العام كما هو موضح بجدول التوزيع

ويوضح حساب التوزيع تفاصيل توزيع الأرباح كما هو موضح بجدول التوزيع كما يتضح من الحساب التالي.

شركة التضامن حسين ومحمود

حساب توزيع الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٨٤/١٢/٣١

منه		له	
	إلى مذكورين جاري الشريك حسين ٧٨٠ فائدة على رأس المال ١٢٠٠ مرتب الشريك ٢٩٤ مكافأة الشريك	٣٢٣٦	من حـ / الأرباح والخسائر
		٧٩	من حـ / جاري الشريك حسين خسائر
٢٢٧٤		٧٩	من حـ / جاري الشريك محمود خسائر
١١٢٠	جاري الشريك محمود فائدة على رأس المال		
٣٣٩٤		٣٣٩٤	

هذا ونخلص مما تقدم إلى أن الفائدة على المسحوبات وعلى قروض الشركاء تعالج في حساب الأرباح والخسائر، فإذا كانت مدينة عولجت باعتبارها

مصروفات، وإذا كانت دائنة عولجت باعتبارها من بنود الإيرادات. أما مرتبات الشركاء ومكافآتهم فتعد طبقاً لما جرى عليه العرف المحاسبي توزيعاً للربح، كما تعد كذلك الفوائد المحسوبة على رأس المال. وتعالج توزيعات الأرباح في الحسابات الجارية للشركاء بصرف النظر عن مضمونها. وبالرغم من ذلك فليس هناك ما يمنع توسيط حسابات نوعية لكل نوع من التوزيعات يتم إقفالها في النهاية في الحسابات الجارية للشركاء. فيمكن توسيط حساب لمرتب الشريك، وحساب لمكافأة الشريك، وحساب للفائدة على رأس مال الشريك، ثم تقفل هذه في الحساب الجاري للشريك. ولذلك فسوف نعالج هذه العمليات في الحسابات الجارية للشركاء مباشرة. أما المسحوبات فيجب أن يوسط لها حساب بصفة مستقلة لأغراض حساب الفائدة عليها في حالة الاتفاق على ذلك ثم تقفل حساباتها أيضاً في الحسابات الجارية للشركاء في نهاية العام.

هذا وإذا ترتب على عمليات توزيع الأرباح وإقفال حسابات المسحوبات في الحسابات الجارية أن أصبح رصيد بعض هذه الحسابات الأخيرة مديناً، ولم يقم الشريك بسداد ذلك الرصيد للشركة، فقد يتطلب الأمر حساب فائدة على هذا الرصيد إذا اقتضى ذلك الاتفاق. كما قد ينص الاتفاق على حساب الفائدة على رأس المال بعد تسويته بالأرصدة المدينة أو الدائنة للحسابات الجارية. ولا تختلف طريقة الحساب في هذه الحالة عما سبق بيانه.

٩ ـ تعديل نسب توزيع أرباح السنوات السابقة:

قد يتفق الشركاء فيما بينهم على تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بعد انقضاء عدة فترات زمنية في مزاولة نشاط شركة التضامن أو التوصية البسيطة. ويترتب على هذا الوضع ظهور مشكلتين، إحداهما تتعلق بامكانية اختلاف القيمة السوقية العادلة لأصول المشروع عن قيمتها الدفترية التاريخية وما يترتب على هذا من اختلاف الكيفية التي على أساسها يتحدد نصيب كل شريك في الفرق بين

القيمة التاريخية والقيمة السوقية العادلة للأصول، وهل يتم تحديد أنصبة الشركاء طبقاً لنسب التوزيع السابقة أو طبقاً لنسب التوزيع المعدلة. أما المشكلة الثانية فتتعلق بكيفية معالجة الأخطاء الخاصة بفترات سابقة على تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر، والتي أثرت في أرباح تلك الفترات التي وزعت على الشركاء بالنسب القديمة، إذا اكتشفت هذه الأخطاء في فترة لاحقة للاتفاق على تعديل نسب التوزيع.

ويقتضي المنطق كما تقتضي العدالة أن يعاد تقويم أصول الشركة بقيمتها السوقية العادلة وقت تغيير نسب توزيع الأرباح لكي يحصل كل شريك على نصيبه من الفرق بين هذه القيمة وقيمة الأصول الدفترية طبقاً للنسب القديمة التي نشأ هذا الفرق أثناء اتباعها حتى لا يضار شريك أو أكثر لحساب شريك آخر أو أكثر.

ولنفرض مثلاً أن شركة التضامن خليل وعبد الموجود تكونت في ١/ ١/ ٦٥ للاتجار في مواد البناء. وفي ١٩٦٨/٧/١، قامت الشركة بشراء قطعة أرض فضاء بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه عندما كانت النسب المتفق عليها لتوزيع الأرباح بين الشريكين هي بالتساوي. وفي ١/ ١/ ١٩٨٠ اتفق الشريكان على تعديل نسب توزيع الأرباح بحيث تصبح ٣:٢ لكل من خليل وعبد الموجود على التوالي. وفي ذلك التاريخ كانت القيمة السوقية للأرض الفضاء التي تمتلكها الشركة ٣٥٠٠٠ جنيه. وفي ١٩٨٤/١٢/٣١ قامت الشركة ببيع الأرض بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه، فإذا لم تعدل التكلفة الدفترية للأرض الفضاء لقيمتها السوقية في ١/ ١/ ٨٠ عند الاتفاق على تعديل نسب التوزيع، فإن الأرباح الناتجة عن بيع الأرض في ١٩٨٤/١٢/٣١ سوف يتم توزيعها بالكامل على الشركاء بنسب التوزيع الجديدة. أي أن الأرباح البالغة ٥٠٠٠٠ جنيه في هذه الحالة سوف توزع على أساس ٣٠٠٠٠ جنيه لخليل و ٢٠٠٠٠ جنيه لعبد الموجود، ذلك بالرغم من أن نصف هذه الأرباح قد تحقق في ظل النسب القديمة وتحقق النصف الآخر في ظل النسب الجديدة. وتقتضي

العدالة في هذه الحالة إعادة تقويم الأراضي إلى قيمتها السوقية العادلة وقت تعديل نسب التوزيع وتعديل التكلفة التاريخية على هذا الأساس وتوزيع الأرباح الناتجة عن هذا التقويم (أو الخسائر) بين الشركاء بالنسب القائمة قبل الاتفاق على تعديلها. وعلى هذا الأساس ففي ١/١/١٩٨٠ تجرى التسوية التالية.

٢٥٠٠٠ من حـ/ الأراضي

٢٥٠٠٠ إلى حـ/ أرباح إعادة تقويم الأراضي

إعادة تقييم الأراضي بقيمها السوقية العادلة وقت الاتفاق على تعديل نسب توزيع الأرباح في ١/١/١٩٨٠

٢٥٠٠٠ من أرباح إعادة تقويم الأراضي

إلى مذكورين

١٢٥٠٠ حـ/ جاري الشريك خليل

١٢٥٠٠ حـ/ جاري الشريك عبد الموجود

توزيع أرباح إعادة تقييم الأراضي بالتساوي بين الشريكين على أساس النسب القائمة قبل التعديل في ١/١/١٩٨٠

ويترتب على ذلك أن تصبح القيمة الدفترية للأرض الفضاء مساوية لقيمتها الجارية في وقت الإنفاق على تعديل نسب توزيع الأرباح. وعند بيع الأراضي في ١٩٨٤/١٢/٣١، تصبح الأرباح الناتجة عن عملية البيع ٢٥٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠٠ ـ ٣٥٠٠٠) بدلاً من ٥٠٠٠٠ جنيه، وتوزع حسب النسب الجديدة، لأنها تحققت خلال سريان هذه النسب. وتصبح حصة خليل ١٥٠٠٠ جنيه، وحصة عبد الموجود ١٠٠٠٠ جنيه. وعلى هذا الأساس يصبح مجموع ما حصل عليه خليل دلى دفعتين ٢٧٥٠٠ جنيه بالمقارنة بحالة عدم إعادة تقويم الأراضي والتي كان يحصل فيها على مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه. ويحصل عبد الموجود في هذه الحالة على

مبلغ ٢٢٥٠٠ بالمقارنة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه التي كان يحصل عليها في ظل الحالة الأولى.

ولعله قد أصبح من الواضح من هذا المثال المبسط أهمية وضرورة إعادة تقويم الأصول في حالة الإتفاق على تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر. وهذا هو المبدأ الذي يجب اتباعه بصفة عامة ما لم يتفق الشركاء على خلاف ذلك.

أما مشكلة الأخطاء المتعلقة بفترات سابقة على تعديل نسب التوزيع فنضرب لها المثال التالي: لنفرض أنه في السنة المالية المنتهية ٨٥/١٢/٣١ حققت شركة التضامن سامي وعبد الحميد أرباحاً صافية قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه تم توزيعها بين الشريكين بنسبة ٢ :٣ لسامي وعبد الحميد على التوالي. وقد إتفق الشركاء إعتباراً من السنة المالية المنتهية ١٩٨٦/١٢/٣١ على تعديل نسب توزيع الأرباح لتصبح بالتساوي فيما بينهما. وفي تلك السنة أكتشف المحاسب وجود خطأ في كشوف جرد بضاعة آخر المدة لسنة ١٩٨٥ أدى إلى زيادة قيمتها عما كان من الواجب أن تكون عليه بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، حيث تتبع الشركة طريقة المخزون الدوري لتحديد تكلفة البضاعة المباعة. ويترتب على هذا الخطأ قطعاً زيادة الأرباح بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه دون وجه حق، تم توزيعها في سنة ١٩٨٥ ضمن الأرباح بنسبة ٢ :٣. ويقتضي تصحيح الخطأ سنة ١٩٨٦ إنقاص مخزون أول المدة (آخر المدة ٨٥) بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه بجعل حسابه دائناً بها. وفي الحالات العادية حيث يكون الأمر متعلقا بشركات بخلاف شركات التضامن أو التوصية البسيطة، يكون الطرف المدين من قيد تصحيح الخطأ هو حساب الأرباح المحجوزة. أما في شركات التضامن والتوصية البسيطة فلا يمكن علاج هذا الخطأ إلاّ بإحدى طريقتين هما: تحميل أرباح العام بالخطأ، أو تحميل الحسابات الجارية للشركاء (أو حسابات رأس المال) بالخطأ. ويمكن إتباع الطريقة الأولى إذا لم تتغير نسب توزيع الأرباح في السنة التي أكتشف فيها الخطأ عن السنة التي وقع فيها. أما الطريقة الثانية فتستخدم عادة إذا تغيرت نسب التوزيع، والواقع أن إستخدامها

باستمرار لمعالجة الاخطاء الخاصة بالسنوات السابقة حتى إذا لم تتغير نسب التوزيع يفضل بكثير عن الطريقة الأولى، حيث يترتب عليها إبراز الأرباح الحقيقية للفترة دون أن تتأثر باخطاء الفترات السابقة. وتأسيساً على ذلك، وبفرض أن أرباح ١٩٨٦ بلغت ٤٠٠٠٠ جنيه قبل تصحيح الخطأ (مخزون أول المدة أكثر من اللازم بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه) فإن توزيع الأرباح لسنة ١٩٨٦ ولتصحيح الخطأ يكون كالآتي:

	الشريك سامي	الشريك عبد الحميد	مجموع
	جنيه	جنيه	جنيه
أرباح ٨٦ بعد تصحيح الخطأ بالتساوي	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
خطأ تقويم مخزون آخر ٨٥ بنسبة ٢ :٣	(٤٠٠٠)	(٦٠٠٠)	(١٠٠٠٠)
مجموع	٢١٠٠٠	١٩٠٠٠	٤٠٠٠٠

ويجعل الحساب الجاري للشريك سامي مديناً بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه والشريك عبد الحميد مديناً بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه، وحساب مخزون أول المدة دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه. فيترتب على ذلك زيادة أرباح عام ١٩٨٦ بتصحيح حساب مخزون أول المدة فيها من ٤٠٠٠٠ جنيه إلى ٥٠٠٠٠ جنيه، توزع بالتساوي بين الشريكين طبقاً لنسبة التوزيع الجديدة.

وخلاصة القول، أنه يلزم عند تعديل نسب توزيع الأرباح يعاد تقويم الأصول وتوزيع أرباح أو (خسائر) إعادة التقويم بنسب التوزيع القائمة قبل التعديل، ما لم يرغب الشركاء في خلاف ذلك. أما معالجة الأخطاء المتعلقة بسنوات سابقة والتي حدثت في ظل نسب توزيع مغايرة لنسب التوزيع السائدة في الفترة أو الفترات التي تم إكتشافها فيها، فتكون في الحسابات الجارية للشركاء بنسب التوزيع التي كانت قائمة وقت حدوث الخطأ. ذلك تمشياً مع المنطق السليم والعدالة الموضوعية.

١٠ ـ الحسابات الختامية والميزانية العمومية في شركات التضامن والتوصية البسيطة:

لا تختلف الحسابات الختامية والميزانية العمومية لشركات التضامن والتوصية

البسيطة من حيث الشكل العام والمبادىء المتبعة في شأن إعدادها عن مثيلاتها في الأشكال التنظيمية الأخرى في الأنشطة المماثلة بصفة عامة. وتتركز الاختلافات الإستثنائية في معالجة بعض عناصر المصروفات، وفي حساب التوزيع وفي كيفية إظهار حقوق الملكية في الميزانية العمومية. فقد رأينا مثلاً أن مرتبات الشركاء ومكافآتهم تعد في شركات التضامن توزيعاً للربح وليس تحميلاً عليه. أي أنها تظهر في حساب التوزيع ولا تقفل في حساب الأرباح والخسائر. بينما تعتبر هذه البنود من بنود المصروفات الواجبة الإقفال في حساب الأرباح والخسائر في شركات المساهمة مثلاً. هذا كما يرى البعض معالجة الفوائد على المسحوبات في حساب التوزيع بدلاً من حساب الأرباح والخسائر ولكننا عالجناها في حساب الأرباح والخسائر قياساً على فوائد القروض المدينة والدائنة من وإلى الشركاء وغيرهم.

ويتميز حساب التوزيع في شركات التضامن والتوصية البسيطة بشكل خاص من حيث العناصر التي تعد من توزيعات الأرباح. وعادة ما يتم توزيع الأرباح بالكامل على الشركاء طبقاً للنسب المتفق عليها، ويصبح أمر الإضافة إلى رأس المال أو تعضيد عمليات المشروع بترك جزء من الأرباح فيه متروكاً لرغبة واختيار الشركاء. ولكن هذا لا يمنع أن يتفق الشركاء على ترك جزء من الأرباح في الشركة بمثابة احتياطي عام مثلاً، ويشترط لذلك ضرورة تحديد حصة كل شريك في هذا الاحتياطي.

وحيث أنه يمكن أن يكون لكل شريك من الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة عدة حسابات بخلاف حساب رأس المال، كحساب المسحوبات، وحساب مرتب الشريك للمتضامنين، والفائدة على المسحوبات، ومكافأة الشريك للمتضامنين، والفائدة على رأس المال مثلاً، أو أي منها، بالإضافة إلى الحساب الجاري للشريك، فإن كل هذه الحسابات جميعاً بخلاف حساب رأس المال يتم إقفالها في الحساب الجاري للشريك مع حصته في الأرباح أيضاً في نهاية الفترة المحاسبية.

ويظهر رصيد الحساب الجاري، سواء كان دائنا أو مديناً ضمن حقوق الملكية للشريك في الميزانية العمومية مضافاً إضافة شكلية إلى رأسماله (أو مخصوماً منه إذا كان رصيده مدينا). ولا تعالج مسحوبات الشركاء في حساب رأس المال إلاّ إذا كانت هذه المسحوبات بصفة نهائية وباتفاق الشركاء، كما يمكن للشركاء الإضافة إلى رأس المال في أي وقت بمجرد الاتفاق فيما بينهم. هذا وعادة ما يتم إعداد قائمة تبين التطورات في حقوق ملكية الشركاء خلال العام بتفاصيلها النوعية بحيث توضح للشركاء تفاصيل الأرقام التي تظهر حقوق ملكية كل منهم في صورة ملخصة بالميزانية العمومية وتتخذ قائمة حقوق ملكية الشركاء الشكل الآتي (الأرقام إفتراضية):

شركة التضامن محمود وعبد العليم

قائمة حقوق ملكية الشركاء

عن السنة المالية المنتهية في ....

	محمود	عبد العليم	مجموع
	جنيه	جنيه	جنيه
رأس المال في ١/١/ــ١٩	٢٣٠٠٠	٣٢٠٠٠	٥٥٠٠٠
إضافات خلال العام (تذكر تفاصيلها إذا تعددت)	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠
مجموع رأس المال في ٣١/١٢/ــ١٩ (١)	٢٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
أنصبة الشركاء في الأرباح: فائدة على رأس المال	٥٥٠٠	٧٧٠٠	١٣٢٠٠
الباقي بالتساوى	٨٤٠٠	٨٤٠٠	١٦٨٠٠
يخصم: المسحوبات	(٧٣٠٠)	(٤٢٠٠)	(١١٥٠٠)
فوائد المسحوبات والقروض من للشركاء	(٧٣٠)	(٤٢٠)	(١١٥٠)
يضاف فوائد على قروض من الشركاء	-	٨٠٠	٨٠٠
أرصدة الحسابات الجارية للشركاء في ٣١/١٢ (٢)	٥٨٧٠	١٢٢٨٠	١٨١٥٠
حقوق ملكية الشركاء في ٣١/١٢/ــ١٩ (١)+(٢)	٣٠٨٧٠	٤٧٢٨٠	٧٨١٥٠

وبهذه الطريقة يتم تجميع كل العناصر التي تؤثر في حقوق ملكية الشركاء في قائمة واحدة رغم ظهورها في حسابات مختلفة. فتظهر التغيرات في حساب رأس المال في نفس الحساب كما تظهر توزيعات الأرباح في حساب التوزيع بتفاصيلها وفي الحساب الجاري للشركاء، بينما فوائد المسحوبات والقروض في حساب الأرباح والخسائر والحساب الجاري للشركاء، وتظهر المسحوبات في حساب المسحوبات وتقفل في الحساب الجاري للشركاء. وتعد هذه القائمة بمثابة جدول تحليلي لحقوق الملكية كما تظهر في الميزانية. حيث يظهر في الميزانية فقط المجموعين (١)، (٢) حيث يمثل الأول رصيد حساب رأس المال في نهاية الفترة، ويمثل الثاني رصيد الحساب الجاري في نهاية الفترة.

أسئلة وتمارين
على
الفصل الثاني

أولاً: الأسئلة:

١ ـ ما هي أهم الاختلافات الرئيسية بين شركات التضامن والمشروعات الفردية وشركات التوصية البسيطة؟

٢ ـ أذكر أهم الخصائص المميزة لشركات التضامن والتوصية البسيطة.

٣ ـ علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواباً من وجهة نظرك:

أ ـ تتكون شركات التضامن (أو التوصية البسيطة) أساساً من أشخاص طبيعيين لأنها تقوم على الاعتبار الشخصي بين هؤلاء الأشخاص.

ب ـ تعتبر مسئولية الشريك المتضامن في شركة التضامن مسئولية تضامنية مطلقة تسري على أمواله الخاصة، بينما تعتبر مسئولية الشريك الموصى في شركات التوصية البسيطة محددة بحصته في رأس المال.

جـ ـ إذا لم ينص عقد الشركة على نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء في شركة التضامن فإنها توزع بالتساوي طبقاً للتشريع المصري بينما توزع بنسب

رأس المال في بعض التشريعات الأخرى.

د ـ يجعل حساب مسحوبات الشريك مديناً بمسحوباته خلال الفترة المحاسبية ودائنا بحصته في الأرباح في نهايتها ثم يقفل رصيده في حساب رأس مال الشريك كما هو الوضع في المشروعات الفردية.

هـ ـ تعتبر الفوائد على مسحوبات الشركاء من عناصر الإيرادات المتنوعة لشركة التضامن بينما تعتبر الفوائد المدينة على قروض الشركاء وعلى رأس المال من توزيعات الأرباح.

و ـ يعد حساب الفوائد على المتوسط المرجح زمنياً لرأس مال الشريك المعين أكثر عدالة من حساب الفوائد على أرصدة رأس المال في بداية الفترة أو في نهايتها.

ز ـ إذا حققت الشركة خسائراً وكانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بالتساوي، فإن حساب فائدة على رأس المال لن يؤثر في النصيب الصافي الذي يتحمله كل شريك من هذه الخسائر.

ح ـ إذا حققت الشركة خسائراً أو كانت الأرباح والخسائر توزع بنسب مختلفة بين الشركاء، فإن حساب فائدة على رأس المال لن يؤثر في النصيب الصافي الذي يتحمله كل شريك من هذه الخسائر إذا كانت رؤوس أموالهم متساوية.

ط ـ تعد مرتبات ومكافآت الشركاء من توزيعات الأرباح، ومن ثم لا يحصل عليها الشركاء إلا إذا تحققت أرباحاً كافية لاستيعابها.

ي ـ لا تتأثر حقوق الشركاء بتعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم إلاّ إذا إختلفت القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الشركة عند تعديل النسب عن صافي قيمتها الدفترية في ذلك التاريخ.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

اتفق علي وعلوبة على تكوين شركة تضامن لمقاولات المباني في ١/١/١٩٨٤

برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه يقسم بينهم بالتساوي. وقد قدم الشريك علي حصته كالآتي: ٣٠٠٠٠ جنيه نقداً، ٢٧٥٠٠ آلات ومعدات، ٢٢٥٠٠ جنيه حديد واسمنت ومواد بناء أخرى كانت لديه، ٢٠٠٠٠ جنيه كمبيالة مسحوبة على شركة المقاولات العمومية لأمر علي وقام بتظهيرها لشركة التضامن وتستحق التحصيل في ١٩٨٤/٣/١. أما علوبة فقد قدم من حصته ٥٠٠٠٠ جنيه نقداً واتفق مع علي أن يشتري بباقي المستحق عليه حديد واسمنت ويقدمه للشركة في خلال شهر من تاريخ التكوين. وفي تاريخ استحقاق الكمبيالة رفضتها شركة المقاولات العمومية وبلغت مصاريف البرةتستو ٢٥ جنيه، وتم الصلح مع الشركة وقبلت كمبيالة جديدة لحساب شركة التضامن بمبلغ الكمبيالة الأصلية وسددت للشركة فوائد تأخير قدرها ١٦٠ جنيه نقداً بالإضافة إلى مصاريف البروتستو.

وقد إتفق الشريكان على أن يحصل علي على مرتب سنوي قدره ٢٤٠٠ جنيه ويحصل علوبة على مرتب سنوي قدره ١٨٠٠ جنيه، وتوزع باقي الأرباح أو الخسائر بين الشريكين بنسبة ٦٠٪: ٤٠٪. وقد بلغت مسحوبات علي خلال العام ٥٢٠٠ جنيه على أربعة دفعات، ولم يقم علوبة بسحب أية مبالغ بخلاف ما يعادل المرتب السنوي موزعاً على أشهر السنة بالتساوي. وقد بلغت الأرباح الصافية من واقع حساب الأرباح والخسائر عن العام ٣٢٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات تكوين الشركة وإستيفاء حصة علوبة في رأس المال، ورفض وتجديد الكمبيالة، وإثبات المسحوبات، وتوزيع الأرباح والخسائر.

(٢) تصوير الحسابات اللازمة لكل شريك من الشريكين في دفاتر الشركة عن العام وإجراء قيود التسوية الخاصة بها في نهاية العام.

(٣) توضيح كيفية إظهار حقوق الشركاء في الشركة في الميزانية العمومية في نهاية الفترة.

التمرين الثاني:

كون أحمد وبرهوم شركة تضامن في ١/١/١٩٨٣ حيث ساهم أحمد بمبلغ ٧٢٠٠٠ جنيه في رأس المال وساهم برهوم بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه، وقد نص الاتفاق على تقسيم الأرباح والخسائر بعد حساب الفائدة على رأس المال ومنح المرتبات بواقع ٢ : ١ بين أحمد وبرهوم على التوالي، وعلى أن تحسب الفائدة بواقع ٤ ٪ على رصيد حقوق كل شريك في الشركة في بداية العام. وفيما يلي بيان رصيد حساب الأرباح والخسائر، والمرتبات الممنوحة للشركاء ومسحوبات الشركاء عن الثلاث سنوات المنتهية في ٣١/١٢/١٩٨٥:

السنة	رصيد الأرباح والخسائر	مرتبات الشركاء		مسحوبات الشركاء	
	(خسائر)	أحمد	برهزم	أحمد	برهوم
١٩٨٣	٢٣١٨٠	٢٤٠٠	٣٢٠٠	٧٢٠٠	٥٣٠٠
١٩٨٤	٤٩٢٠٠	٢٤٠٠	٣٢٠٠	٢٦٠٠	٤٨٠٠
١٩٨٥	(٣٠٠٠)	٣٤٠٠	٣٢٠٠	٢٨٠٠	٣٢٠٠

المطلوب:

(١) إعداد حساب توزيع الأرباح والخسائر عن كل سنة من السنوات الثلاث وإجراء قيود اليومية اللازمة.

(٢) إعداد جدول يوضح حقوق كل من الشريكين في الشركة في بداية كل سنة من السنوات الثلاث، والذي على أساسه يتم حساب الفائدة، وبين رصيد حقوق كل شريك من الشركاء في نهاية ١٩٨٥.

(٣) بفرض أن مسحوبات كل شريك تتم على أساس أقساط متساوية في بداية كل شهر وأن الشركاء قد اتفقوا على حساب فائدة على المتوسط المرجح زمنياً لمسحوبات كل شريك بمعدل ١٠٪ سنوياً، مع بقاء باقي الشروط على ما هي

عليه، قسم بتوضيح توزيع الأرباح على هذا الأساس لكل من سنتي ١٩٨٤، ١٩٨٥.

التمرين الثالث:

تكونت شركة التضامن بين ممدوح والمغربي في ١/١/١٩٨٥. وفيما يلي بيان بالتغيرات التي طرأت على رأس مال كل من الشريكين خلال العام:

الشريك ممدوح: رصيد ١/١ ٤٠٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ١/٨: ١٠٠٠ جنيه، إضافة لرأس المال في ١/١٠: ٤٠٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ١/١٢: ٢٠٠ جنيه.

الشريك المغربي: الرصيد ١/١: ٣٠٠٠٠ جنيه، إضافات في ١/٣: ١٢٠٠٠ جنيه، إضافات في ١/٨: ٤٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ١/١٠: ١٦٠٠ جنيه، مسحوبات في ١/١١: ٤٠٠ جنيه. وقد إتفق الشركاء على اعتبار المسحوبات بمثابة تخفيضات لرأس المال.

فإذا علمت أن الأرباح التي حققتها الشركة كما تظهر كرصيد في حساب الأرباح والخسائر عن هذا العام قد بلغت ٤٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) بيان كيفية توزيع هذه الأرباح بين الشركاء على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال وإجراء القيود اللازمة.

(٢) بيان كيفية توزيع هذه الأرباح بفرض حساب فائدة على المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال بمعدل ٥٪ سنوياً وتوزيع الباقي بالتساوي، وإجراء القيود اللازمة.

(٣) بيان كيفية توزيع هذه الأرباح بفرض منح الشريك ممدوح مرتب سنوي قدره ٤٠٠٠ جنيه، ومنح الشريك المغربي مكافأة بواقع ١٠٪ من فائض الأرباح بعد استبعاد مرتب ممدوح والمكافأة، وحساب فائدة على الفرق بين رصيد

أس مال كل شريك في نهاية العام وبداية العام (إذا كان الفرق بالنقص بحمل الشريك بالفائدة) وتوزيع الباقي على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال، وإجراء القيود اللازمة، وتصوير حسابات الشركاء .

التمرين الرابع[1]:

تكونت شركة التضامن بين فتحي ويحي ويعقوب في أول يوليو ١٩٨٤ . وقد نص إتفاق الشركة على تقسيم الأرباح والخسائر بين الشركاء، بعد خصم المرتبات، على أساس صافي المبيعات التي يقوم بإنجازها كل من الشركاء الثلاثة، على أن يتحمل كل شريك ما يترتب على مبيعاته من ديون معدومة وبصفة شخصية وذلك على أساس تكلفة هذه المبيعات. ويتم تحديد سعر البيع لكل المبيعات على أساس ١٥٠٪ من التكلفة. وينص الاتفاق على منح كل شريك مرتب سنوي قدره ٢٠٠٠ جنيه يدفع ربع سنوياً، كما يستطيع كل شريك أن يسحب بالإضافة إلى ذلك ما لا يزيد عن ١٥٠٠ جنيه في السنة.

هذا وقد تم اقفال الحسابات في ١٩٨٥/٦/٣٠، وتم إعداد الحسابات الختامية. ولما كان محاسب الشركة لم يتلق أي دراسة في المحاسبة لشركات التضامن فقد استدعاك الشركاء للتأكد من أن الحسابات الختامية التي أعدها محاسب الشركة تتفق مع نصوص عقد الاتفاق، وقد تمكنت من الحصول على المعلومات التالية من واقع الحسابات الختامية التي أعدها محاسب الشركة :

- مبيعات: فتحي ٦٢٤٠٠ جنيه، يحي ٧٨٠٠٠ جنيه، يعقوب ٥٥٢٠٠ جنيه.
- تكلفة المبيعات: ١٣٠٤٠٠ جنيه، مجمل الربح ٦٥٢٠٠ جنيه.
- جعل حساب الأرباح والخسائر مديناً بالآتي: مصروفات بخلاف الديون

---

(١) مستوحى من: H. A. Finney and Herbert E. Miller, Principles of Accounting, Advanced (Euglewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall. Inc. 5.th ed., 1964, p. 570, prob. 1 - 9.

المعدومة ومرتبات الشركاء ٢١٦٠٠ جنيه، ديون معدومة من مبيعات فتحي ٢٤٠٠ جنيه، ديون معدومة من مبيعات يحيى ١٢٠٠ جنيه، مرتبات الشركاء ٦٠٠٠ جنيه، صافي الربح ٣٤٠٠٠ جنيه، وقد قام محاسب الشركة بتوزيعه كالآتي: فتحي ١٠٦٠٠ جنيه، يحيى ١٣٧٠٠ جنيه، يعقوب ٩٧٠٠ جنيه.

وبالإضافة إلى ما ارتكبه محاسب الشركة من أخطاء فيما سبق، فقد اكتشفت أيضا أنه قد ارتكب الأخطاء التالية: أهمل الإيجار المستحق بمبلغ ٢٦٠ جنيه كما أهمل الديون المعدومة الإضافية التالية: ٦٥٤ من مبيعات فتحي، ١٤٤٠ من مبيعات يحيى، ١٥٠٦ من مبيعات يعقوب، كما قدم يعقوب قرض للشركة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه بفائدة سنوية ٤٪ في أول ديسمبر ١٩٨٤، ولم تسدد الفوائد على القرض ولم تسجل في الدفاتر.

المطلوب:

إعداد قائمة توضح نتيجة عمليات الشركة من أرباح أو خسائر طبقاً لشروط العقد وإجراء توزيع الأرباح (والخسائر) كما يجب أن تكون.

التمرين الخامس:

تمتلك شركة التضامن بين سعيد وعبد الفتاح وعبد العزيز وإسماعيل ثلاثة محلات تجارية يقوم سعيد بإدارة المحل الأول مقابل مكافأة سنوية بمعدل ٢٠٪ من الأرباح التي يحققها المحل، ويدير عبد الفتاح المحل الثاني مقابل مكافأة سنوية بمعدل ١٥٪ من الأرباح التي يحققها المحل، كما يدير عبد العزيز المحل الثالث مقابل مكافأة سنوية بمعدل ١٠٪ من أرباح المحل، ويتولى إسماعيل عمليات الإدارة العامة والتخطيط والإشراف على جميع أعمال الشركة بمحلاتها الثلاثة مقابل مكافأة سنوية تعادل ٥٪ من أرباح المحل الأول، ١٠٪ من أرباح المحل الثاني، ٤٪ من أرباح المحل الثالث. ويستطيع كل من الشركاء الأربعة أن يسحب في

حدود ٣٠٠٠ جنيه سنوياً من الخزينة العامة للشركة لأغراضه الخاصة، وما زاد على ذلك يخفض من رأس المال.

وقد حققت الشركة أرباحاً عن السنة المنتهية في ١٩٨٥/٦/٣٠ بلغت في مجموعها ١٠٣٠٠٠ جنيه، حيث حقق المحل الأول ٣٦٠٠٠ جنيه وحقق المحل الثاني ٤٥٠٠٠ جنيه وحقق المحل الثالث ٢٢٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) بفرض أن المكافآت تحسب على صافي الربح بعد استبعاد المكافآت، وأن الأرباح فيما زاد عن ذلك توزع على الشركاء بالتساوي، قم بإعداد جدول يوضح توزيع الأرباح على الشركاء الأربعة في ظل هذه الظروف، وقم بإجراء ما يلزم من قيود لإثبات التوزيع، إذا علمت أن كل شريك قد سحب المبلغ المسموح له بسحبه (لاحظ أن مكافأة إسماعيل تحتسب على صافي الربح بعد خصم المكافآت الخاصة بالشريك المعين وخصم مكافأة إسماعيل).

(٢) بفرض أن المكافآت يتم حسابها كما في المطلوب السابق على أن توزع باقي الأرباح على أساس المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال، وأن بيانات حسابات رأس المال كانت كالآتي:

سعيد : رصيد ١٩٨٤/٧/١ : ٤٠٠٠٠ جنيه، إضافة في ١/١ ٧٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ٣/١ ٢٠٠٠ جنيه.

عبد الفتاح: رصيد ٨٤/٧/١ : ٦٢٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ٣/١ ٢٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ٥/١ ٥٠٠٠ جنيه.

عبد العزيز : رصيد ٨٤/٧/١ : ٣٠٠٠٠ جنيه، إضافة في ٨/١ ٢٠٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ٤/١ ١٠٠٠٠ جنيه.

إسماعيل: رصيد ٨٤/٧/١ : ٥٠٠٠٠ جنيه، إضافة ١/١ ١٠٠٠٠ جنيه، مسحوبات في ٥/١ ١٠٠٠٠ جنيه.

فالمطلوب إعداد جدول لتوزيع الأرباح على الشركاء، وإجراء ما يلزم من قيود يومية لإثبات التوزيع.

(٣) بفرض أن مكافآت الشركاء تحسب على أساس صافي الربح قبل خصم المكافآت، وأنه يتم حساب فائدة على المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال بمعدل ١٠٪ سنوياً وتوزع باقي الأرباح (أو الخسائر) بين الشركاء بنسبة أرصدة رأس المال في نهاية الفترة، فالمطلوب إجراء توزيع الأرباح (أو الخسائر) في ظل هذه الظروف، وإجراء قيود اليومية وتصوير ما يلزم من حسابات.

التمرين السادس:[١]

هشام وهمام وعزام شركاء في شركة تضامن منذ أول يناير ١٩٧٦. وكان الاتفاق على توزيع الأرباح والخسائر بينهم منذ ذلك التاريخ على أساس منح مرتبات للشركاء الثلاثة على التوالي بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، ٢٥٠٠ جنيه، ٢٠٠٠ جنيه سنوياً وتوزع الأرباح والخسائر بعد ذلك بالتساوي. وقد كانت حصة كل منهم في رأس المال كالآتي: هشام ١٠٠٠٠ جنيه، همام ١٥٠٠٠ جنيه، وعزام ٢٥٠٠٠ جنيه، وفي أول يناير ١٩٨٠ تم الاتفاق على تغيير نسب توزيع الأرباح بعد منح المرتبات على أساس نسبة حصص رأس المال بين الشركاء عند تكوين الشركة، وما زال هذا الاتفاق سارياً المفعول حتى تاريخه. هذا وقد استدعاك الشركاء في ١٩٨٥/١٢/٣١ لتحديد رصيد حقوق كل شريك في ذلك التاريخ حيث ينوي الشركاء تعديل نسب الأرباح في المستقبل بحيث تصبح طبقاً لنسب حقوق كل شريك في ١٩٨٥/١٢/٣١، بعد حساب فائدة على هذه الحقوق بمعدل ٤٪ سنوياً، وبعد تعديل المرتبات لتصبح ٤٠٠٠ جنيه، ٤٠٠٠ جنيه، ٣٥٠٠ جنيه لكل من هشام وهمام وعزام على التوالي.

وقد اتضح لك الآتي من فحص حسابات الشركة:

١ ـ بلغ مجموع الأصول في ١٩٨٥/١٢/٣١ ١٣٥٠٠٠ جنيه، كما بلغ مجموع

(١) مستوحى من المرجع السابق ص ٥٧١ ـ ٥٨٠ . Prob 1 - 12

الإلتزامات ٤٧٠٠٠ جنيه.

٢ ـ بلغت المسحوبات السنوية لكل من هشام وهمام على مدار العشر سنوات ١٥٠٠ جنيه، كما بلغت المسحوبات السنوية لعزام عن الخمس سنوات المنتهية في ١٩٨٠/١٢/٣١ مبلغ ١٥٠٠ جنيه في السنة، وقام عزام بسحب مبلغ ٢٠٠٠ جنيه سنوياً بعد ذلك.

٣ صافي الربح طبقاً لدفاتر الشركة:

١٩٧٦	٧٥٠٠ جنيه	١٩٨١	٧٠٠٠ جنيه
١٩٧٧	٨٥٠٠ جنيه	١٩٨٢	٨٠٠٠ جنيه
١٩٧٨	٩٥٠٠ جنيه	١٩٨٣	١٠٠٠٠ جنيه
١٩٧٩	٧٠٠٠ جنيه	١٩٨٤	٩٠٠٠ جنيه
١٩٨٠	٨٠٠٠ جنيه	١٩٨٥	١١٠٠٠ جنيه

٤ ـ تم ارتكاب بعض الأخطاء الجوهرية خلال هذه الفترة وهي كالآتي:

أ ـ كان مخزون آخر الفترة في ٧٨/١٢/٣١ مبالغاً فيه بمقدار ٧٥٠٠ جنيه بالزيادة عما يجب.

ب ـ كان مخزون آخر الفترة في ١٩٨٠/١٢/٣١ مبالغاً فيه بمقدار ٣٠٠٠ جنيه بالزيادة عما يجب.

جـ ـ تم تقدير مخزون آخر الفترة في ٨٥/١٢/٣١ بأقل مما يجب بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.

د ـ تم تجاهل إهلاك أحد الأصول الثابتة الذي تم شراؤه في ١٩٧٨/١/١ بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه والذي يهلك بمعدل ٢٠٪ سنوياً عن هذه السنة، وتم إهلاك الأصل بالكامل على مدار الخمس سنوات التالية.

المطلوب:

إجراء ما يلزم من قيود تسوية لتحديد حقوق كل شريك من الشركاء في

٣١/١٢/١٩٨٥ طبقاً للمعلومات السابقة، وإعداد جدول يعزز ما تقوم بإجرائه من قيود في صورة منظمة.

التمرين السابع:

محمود وعبد الحميد شركاء في شركة تضامن منذ خمس سنوات ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي. وفي بداية السنة الحالية المنتهية في ٣١/١٢/١٩٨٥ قرر الشركاء تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم لتصبح ٦٠٪ لمحمود، ٤٠٪ لعبد الحميد بعد حساب فائدة بمعدل ٤٪ على رصيد حقوق كل شريك في بداية الفترة. غير أن الشركاء يعتقدون أن محاسب الشركة قد ارتكب بعض الأخطاء على مدار الخمس سنوات السابقة وخاصة فيما يتعلق بالتفرقة بين تكلفة الأصول الثابتة والمصروفات، وفيما يختص بطريقة تقويم المخزون. كما أن الشركة كانت قد حصلت على قطعة أرض من عبد الحميد كجزء من حصته في رأس المال عند التكوين وقدرت قيمتها السوقية العادلة في ذلك التاريخ بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، وتبلغ قيمتها السوقية العادلة في ١/١/١٩٨٥ ١٨٠٠٠ جنيه. وقد استدعاك الشريكان لتسوية حقوق كل منهم في الشركة قبل إجراء توزيع الأرباح عن سنة ١٩٨٥ والبالغ قدرها ٢٢٥٠٠ جنيه. وبفحصك لحسابات الشركة عن الخمس سنوات السابقة حتى ٣١/١٢/٨٤ وجدت الآتي:

١ - بلغ رصيد رأس مال محمود في ٣١/١٢/١٩٨٤ مبلغ ٥٤٢٠٠ جنيه، كما بلغ رصيد رأس مال عبد الحميد في نفس التاريخ مبلغ ٤٥٨٠٠ جنيه.

٢ - فيما يتعلق بالأصول الثابتة والمخزون وجدت الآتي:

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
تكلفة أصول ثابتة حملت للمصروفات	-	٥٠٠٠	-	٨٥٠٠	-

البيان					
مصروفات اعتبرت أصول ثابتة	٣٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	–	٤٠٠٠
مغالاة في تقويم مخزون آخر الفترة	٦٠٠٠	–	٣٠٠٠	١٥٠٠	–
تخفيض في تقويم مخزون آخر الفترة	–	٢٠٠٠	–	–	٧٠٠٠

فإذا علمت أن الشركة تقوم بـأهلاك أصولها الثابتة بمعدل ٢٠٪ سنوياً.

المطلوب:

(١) تسوية حقوق الشريكان لهذه الأخطاء وتحديد الرصيد كما يجب أن يكون عليه في ١٩٨٤/١٢/٣١.

(٢) إعداد جدول توزيع الأرباح بين الشريكين عن السنة المنتهية في ٨٥/١٢/٣١ طبقاً للاتفاق الجديد، وإجراء ما يلزم من قيود دفترية لإثبات التوزيع، وتصوير ما يلزم من حسابات.

الفصل الثالث

في

شركات التضامن والتوصية البسيطة :

تغير الشركاء

١ ـ مقدمة:

تناولنا في الفصل السابق الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتكوين شركات التضامن والتوصية البسيطة ومعالجة العمليات التي تتميز بها هذه الشركات عن الأنواع الأخرى من التنظيمات الاقتصادية، وخاصة العمليات المتعلقة بحسابات الشركاء وتوزيع الأرباح، ذلك على إفتراض أن الشركة مستمرة في نشاطها بشركائها دون تغير أو تبديل في هؤلاء الشركاء. وسوف نتناول في هذا الفصل الإجراءات المحاسبية المتعلقة بمعالجة التغير في أشخاص الشركاء، وهو أمر كثير الحدوث في شركات التضامن والتوصية البسيطة، وما يترتب على ذلك من مشاكل. كذلك نتناول في نهاية الفصل إجراءات معالجة إندماج شركات التضامن والتوصية البسيطة في شركات أخرى. هذا وليكن معلوماً أن الإجراءات التي نوضحها لشركات التضامن تنطبق على شركات التوصية البسيطة ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك. وسوف نتناول أولاً الإجراءات المتعلقة بإنضمام شريك

جديد أو أكثر، ثم نتناول إجراءات إنفصال أو وفاة شريك ثم نتناول أخيراً إجراءات الاندماج.

٢ ـ إنضمام شريك جديد أو أكثر بشراء حصة من الشركاء القدامى:

عندما ينضم شريك لشركة التضامن والتوصية البسيطة تعتبر الشركة القديمة في حكم المنقضية وينشأ بإنضمام الشريك شركة جديدة تماماً. ويترتب على ذلك ضرورة تحرير عقد جديد يوضح شروط الشركة الجديدة والعلاقات بين شركائها بصورة واضحة. والواقع أنه لا يمكن أن ينضم شريك جديد لشركة تضامن قائمة ما لم يوافق الشركاء القدامى بالإجماع على قبول الشريك الجديد في الشركة.

وقد ينضم الشريك الجديد للشركة بعمله أو بماله أو بكليهما. وسوف نقتصر في معالجة هذا النوع على إنضمام شريك بماله أو بعمله وماله معاً، دون الإنضمام بمجرد العمل حيث لا يترتب على هذه الحالة الأخيرة أية مشاكل خاصة لا تنطوي عليها الحالة الأولى.

وإذا إنضم الشريك الجديد بماله فإن ذلك قد يكون بشراء حصة شريك قائم أو جزء منها، أو بشراء حصة شركاء قائمين أو أجزاء منها، أو بإضافة رأس مال جديد لشركة التضامن. وفي حالة الشركاء من الشركاء لا يترتب على إنضمام الشريك إضافات جديدة لأصول الشركة، بينما يترتب على الحالة الأخيرة إضافة جديدة لأصول شركة التضامن والتوصية البسيطة. وسوف نعالج كل من هذه الحالات على التوالي.

٢ ـ أ ـ إنضمام شريك جديد بشراء حصة من رأس مال شريك قائم:

لا يمكن لأي من الشركاء في شركة التضامن أن يقوم ببيع حصته أو جزء منها للغير إلاّ بالموافقة الإجماعية لباقي الشركاء على إنضمام هذا الشريك الجديد. ذلك لأن أساس التعاون في شركات التضامن لأغراض تحقيق أهداف الشركة يقوم على المعرفة الشخصية للشركاء بعضهم ببعض والعلاقات الشخصية القائمة بينهم.

فإذا وافق الشركاء على إنضمام الشريك الجديد، فإنه يترتب على ذلك قيام شركة جديدة كما سبق أن ذكرنا.

ويتم الاتفاق بين الشريك الجديد والشريك القديم على القيمة التي يقوم الأول بسدادها للثاني مقابل الحصة المتفق عليها بينهما من رأس مال الشركة. وقد تكون القيمة المتفق عليها معادلة للقيمة الدفترية لحصة الشريك الجديد. كما قد تكون أكبر منها، أو تكون أقل منها، كما قد تكون الحصة المنتقلة من الشريك القديم للشريك الجديد مقابل لا شيء على الإطلاق (على سبيل الهبة مثلاً). ومهما كانت القيمة المتفق عليها بين الشريك القديم والشريك الجديد، فإن سداد هذه القيمة لا يظهر في دفاتر الشركة. ويقتصر الأمر في دفاتر الشركة على تحويل الحصة المتفق عليها من رأس مال الشريك البائع لحساب رأس مال الشريك الجديد. فإذا إفترضنا أن شركة التضامن حسين وحسونه - وهما يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي - قد قبلت إنضمام الشريك الجديد حسن بتنازل حسونه عن نصف حصته في رأس المال البالغة ٣٠٠٠٠ جنيه ونصف حصته في الأرباح له، فيكون القيد المترتب على ذلك في دفاتر الشركة كالآتي:

١٥٠٠٠ من حـ/ رأس مال الشريك حسونه

١٥٠٠٠ إلى حـ/ رأس مال الشريك حسن

إثبات تنازل الشريك حسونه عن نصف رأسماله للشريك الجديد حسن.

وتصبح نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة حسنين وحسونه وحسن ٢:١:١ على التوالي. ولا يتأثر هذا القيد بقيمة المقابل الذي يحصل عليه حسونه من حسن مقابل هذا التنازل. فقد يتراوح المقابل من ٣٠٠٠٠٠ جنيه مثلاً إلى لا شيء على الإطلاق دون أن يؤثر في القيد السابق. فلم يحدث تغيير في أصول الشركة ولا في خصومها. وكل ما حدث هو إنقسام أحد حسابي رأس المال إلى حسابين.

وفي رأينا أن هذه المعالجة تعد سليمة إذا لم تكن شروط الاتفاق بين الشريك المنضم والشريك المتنازل تعكس القيمة الجارية فعلاً في تاريخ الإنضمام لحقوق ملكية الشريك المتنازل. أما إذا كانت القيمة المدفوعة من الشريك المنضم للشريك المتنازل تعكس القيمة الاقتصادية الجارية للحصة المتنازل عنها فإن ذلك يعد مؤشراً سلبياً وواضحا لضرورة إعادة تقويم أصول الشركة عند إنضمام الشريك لتعكس قيمتها الجارية. ويصبح هذا الأمر ضرورياً في الواقع إذا ترتب على إنضمام شريك جديد تغير نسب توزيع الأرباح والخسائر بما يؤثر على كل الشركاء بحيث لا يكون التغير مقصوراً على الشريك المتنازل كما هو في المثال الموضح بعاليه. وإذا قرر الشركاء إعادة تقويم الأصول والخصوم استرشاداً بالقيمة المتفق عليها لحصة الشريك المنضم فإن إجراءات المعالجة في هذه الحالة لا تختلف عما سوف يرد شرحه في البند التالي.

٢ ـ ب: إنضمام شريك جديد بشراء حصة من أكثر من شريك قائم:

إذا إنضم شريك جديد بشراء حصة من أكثر من شريك قائم في شركة التضامن، فلا بد وأن يكون هناك إتفاق على حصص رأس المال التي يقوم كل من الشركاء القائمين بالتنازل عنها للشريك المنضم. ولنفرض أن شركة التضامن أحمد ومحمود وحسين كانت تقوم على رأس مال الشركاء الثلاثة ويتم توزيع الأرباح والخسائر بينهم كما يلي:

	أحمد	محمود	حسين	مجموع
رأس المال	٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠
نسبة توزيع ا. خ	٥٠٪	٣٠٪	٢٠٪	١٠٠٪

فإذا تقرر أن ينضم إلى الشركة الشريك عزيز بشراء حصة في رأس المال تعادل ٢٠٪ من الشركاء الثلاثة والحصول على نسبة في الأرباح والخسائر تعادل ٢٠٪، فإنه يمكن في ظل هذه الظروف التمييز بين حالات ثلاث هي: الشراء بالقيمة

الدفترية. الشراء بقيمة أعلى من القيمة الدفترية، الشراء بقيمة أقل من القيمة الدفترية. وفي كل الأحوال يجب أن يحدد عقد الاتفاق الحصة التي يتنازل عنها كل من الشركاء القائمين للشريك المنضم من رأسماله وأرباحه. ولنفرض في مثالنا الجاري أن الشركاء القائمين يرغبون في الاحتفاظ بنسب رأس المال والأرباح فيما بين ثلاثتهم كما هي عليه قبل انضمام عزيز.

١) الشراء من الشركاء القدامى بالقيمة الدفترية:

وفي هذه الحالة يتنازل كل شريك عن ٢٠٪ من حصته في رأس المال وعن ٢٠٪ عن حصته في نسب توزيع الأرباح والخسائر ويكون إثبات انضمام الشريك عزيز بالقيد الآتي:

		من مذكورين
١٦٠٠٠		حـ/ رأس مال أحمد
١٢٠٠٠		حـ/ رأس مال محمود
٦٠٠٠		حـ/ رأس مال حسين
	٣٤٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال عزيز

إثبات انضمام عزيز بحصة ٢٠٪ من رأس مال الشركاء الثلاثة القدامى، وبنسبة ٢٠٪ من الأرباح والخسائر

ويتم توزيع النقدية (أو الأصول الأخرى) التي يقدمها عزيز للشركاء الثلاثة فيما بينهم كل بمقدار ما تنازل عنه من رأسماله للشريك المنضم. ويترتب على ذلك ان رأس مال الشركاء جميعاً ونسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم تصبح كالآتي.

	الشريك أحمد	الشريك محمود	الشريك حسين	الشريك عزيز	مجموع
رأس المال قبل انضمام عزيز	٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	-	١٧٠٠٠٠
رأس المال المحول لعزيز	(١٦٠٠٠)	(١٢٠٠٠)	(٦٠٠٠)	٣٤٠٠٠	-
رأس المال بعد انضمام عزيز	٦٤٠٠٠	٤٨٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	١٧٠٠٠٠
نسب التوزيع قبل إنضمام عزيز	٥٠٪	٣٠٪	٢٠٪	-	١٠٠٪
النسبة المتنازل عنها لعزيز	(١٠٪)	(٦٪)	(٤٪)	٢٠٪	-
نسب التوزيع بعد إنضمام عزيز	٤٠٪	٢٤٪	١٦٪	٢٠٪	١٠٠٪

٢) الشراء من الشركاء القدامى بقيمة أكبر من القيمة الدفترية:

لنفرض في المثال السابق أن عزيز قد اتفق مع الشركاء القدامى الثلاثة على الحصول ٢٠ ٪ من رأس المال، ٢٠ ٪ من الأرباح والخسائر مقابل دفع ٥٠٠٠٠ جنيه. ويعني قبول الشريك المنضم شراء حصة في رأس المال تبلغ قيمتها الدفترية ٣٤٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه أحد أمرين أو كليهما : أما أن الأصول الملموسة للشركة قبل إنضمام الشريك تظهر بالدفاتر بأقل من قيمتها الحقيقية، أو أن مقدرة الشركة على تحقيق الأرباح تفوق تلك السائدة في الشركات المماثلة في نفس النشاط بما يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة ككل عن صافي قيمة الأصول الدفترية، ويرجع ذلك في الغالب إلى ما يطلق عليه شهرة المحل. وسواء كان فرق سعر الشراء عن التكلفة الدفترية راجعاً لإنخفاض القيمة الدفترية للأصول عن قيمتها الجارية، أو راجعاً لشهرة المحل أو لكليهما، فإن المعالجة المحاسبية لهذا الوضع ترجع لرغبة الشركاء، وعلى المحاسب في هذا الصدد أن يقدم نصائحه باخلاص ويوضح آثار الإجراءات التي يرغب فيها الشركاء دون تحيز. ولنفرض أن الفرق بين سعر إنضمام الشريك عزيز والقيمة الدفترية لرأس مال الشركاء القدامى يرجع إلى شهرة المحل أولاً. ويترتب على قبول عزيز شراء ما قيمته الدفترية ٣٤٠٠٠ جنيه مقابل ٥٠٠٠٠ جنيه أن شهرة المحل بالنسبة لحصته في رأس المال تساوي ١٦٠٠٠ جنيه. ولما كانت حصته تمثل ٢٠٪ فقط فإن شهرة المحل التي تقابل

حصص الشركاء الأربعة تساوي ٨٠٠٠٠ جنيه (١٦٠٠٠ × $\frac{٢٠}{١٠٠}$). فإذا رغب الشركاء في إظهار شهرة المحل في الدفاتر ترتيباً على إنضمام الشريك الجديد، فإنها تصبح بكامل مقدارها من حق الشركاء القدامى على أساس نسب توزيع الأرباح والخسائر القائمة فيما بينهم. ويتم تسجيل شهرة المحل دفترياً بجعل حسابها مديناً بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه وحساب كل من الشركاء القدامى دائناً بحصة منها تتفق مع نسبته في توزيع الأرباح والخسائر قبل إنضمام الشريك الجديد.

ويترتب على ذلك أن رأس مال الشركاء يصبح كالآتي:

	الشريك أحمد	محمود	حسين	عزيز	مجموع
رأس المال قبل إنضمام عزيز	٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	-	١٧٠٠٠٠
+ شهرة المحل بنسب ا، خ	٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٦٠٠٠		٨٠٠٠٠
مجموع رأس المال المعدل بالشهرة	١٢٠٠٠٠	٨٤٠٠٠	٤٦٠٠٠	-	٢٥٠٠٠٠
راس المال المحول لعزيز (٢٠٪)	(٢٤٠٠٠)	(١٦٨٠٠)	(٩٢٠٠)	٥٠٠٠٠	-
رأس المال المعدل بالشهره بعد إنضمام الشريك عزيز	٩٦٠٠٠	٦٧٢٠٠	٣٦٨٠٠	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠

ويحصل كل من الشركاء القدامى الثلاثة من الشريك المنضم على ما يعادل رأس المال المحول منه للشريك المنضم. فيحصل الشريك أحمد على ٢٤٠٠٠ جنيه ومحمود على ١٦٨٠٠ جنيه، وحسين على ٩٢٠٠ جنيه، ويصبح لعزيز حصة في رأس المال قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه تمثل ٢٠٪ من رأس المال بعد إثبات الشهرة.

هذا ويميل المحاسبون عموماً إلى عدم إظهار شهرة المحل دفترياً. وفي الحالات التي يتم فيها إظهارها فإنهم يميلون إلى تحميلها على الأرباح في عدد قليل من الفترات المحاسبية (أي تحميل حساب الأرباح والخسائر بجزء منها سنوياً حتى تتلاشى من الدفاتر). والواقع أنه إذا ترتب على إنضمام شريك جديد إثبات شهرة المحل دفتريا فإن هذا قد يترتب عليه إضرار ببعض الشركاء القدامى لحساب البعض الآخر، إذا ترتب على إنضمام الشريك الجديد تعديل في الهيكل النسبي لنسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى. أما إذا ظلت نسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة محتفظة بهيكلها النسبي فيما بين الشركاء القدامى فإن إثبات شهرة المحل دفتريا وقت إنضمام الشريك وإعادة تحميلها لأرباح الفترات المحاسبية التالية لا يترتب عليه أضرار ما دامت نسب التوزيع مستقرة خلال فترة تحميل شهرة المحل للأرباح. ولنفرض مثلاً أن إنضمام الشريك عزيز ترتب عليه تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء كالآتي طبقاً لإتفاق الإنضمام، أحمد ٣٠٪، محمود ٣٠٪، حسين ٢٠٪، عزيز ٢٠٪ وأن الشركاء قد اتفقوا على تسجيل شهرة المحل على أن تحمل للأرباح على مدى خمس سنوات بالتساوي، أي ١٦٠٠٠ جنيه كل سنة. فعند إثبات شهرة المحل سوف يحصل أحمد على ٤٠٠٠٠ جنيه إضافة لرأسماله، ويحصل محمود عن ٢٤٠٠٠ جنيه إضافة لرأسماله ويحصل حسين على ١٦٠٠٠ جنيه إضافة لرأسماله، حيث وزعت شهرة المحل بنسبة ٥٠٪، ٣٠٪، ٢٠٪ التي كانت قائمة قبل إنضمام عزيز. ويترتب على تحميل شهرة المحل للأرباح على مدار السنوات الخمس التالية بواقع ١٦٠٠٠ جنيه سنويا أن يتحمل كل من الشركاء الأربعة بحصته في هذا التحميل طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة، كالآتي:

	أحمد	محمود	حسين	عزيز	مجموع
نسبة التوزيع الجديدة	٣٠٪	٣٠٪	٢٠٪	٢٠٪	١٠٠٪
الاستنفاد السنوي على هذا الأساس	٤٨٠٠	٤٨٠٠	٣٢٠٠	٣٢٠٠	١٦٠٠٠
عدد سنوات استنفاد الشهرة	٥	٥	٥	٥	٥
ما يتحمله كل شريك مقابل استنفاد الشهرة (١)	٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	٨٠٠٠٠
الإضافة الصافية لرأسمال كل من الشركاء القدامى من الشهرة بعد انضمام عزيز (٢)	٣٢٠٠٠	١٩٢٠٠	١٢٨٠٠	١٦٠٠٠	٨٠٠٠٠
(٢) - (١) الأرباح (الخسائر) الناتجة عن تغير نسب التوزيع	٨٠٠٠	(٤٨٠٠)	(٣٢٠٠)	-	-

هذا وقد تم حساب الإضافة الصافية لرأس مال كل من الشركاء القدامى عند إثبات الشهرة بعد إنضمام عزيز كالآتي:

	أحمد	محمود	حسين	عزيز	مجموع
توزيع الشهرة على الشركاء القدامى	٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٦٠٠٠	-	٨٠٠٠٠
- ٢٠٪ محولة للشريك عزيز	(٨٠٠٠)	(٤٨٠٠)	(٣٢٠٠)	١٦٠٠٠	-
توزيع الشهرة بعد انضمام عزيز	٣٢٠٠٠	١٩٢٠٠	١٢٨٠٠	١٦٠٠٠	٨٠٠٠٠

ويترتب على هذا الحساب الأخير أن يحصل أحمد على مبلغ ٨٠٠٠ جنيه من عزيز مقابل تحويل ٢٠٪ من حصته في الشهرة إليه، ويحصل محمود على ٤٨٠٠ جنيه، ويحصل حسين على ٣٢٠٠ جنيه، ذلك إذا لم **يختلف الهيكل النسبي**

لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى بعد إنضمام الشريك عزيز عما كان عليه قبل الإنضمام.

أما إذا تغير الهيكل النسبي للتوزيع بين الشركاء القدامى عما كان عليه قبل إنضمام الشريك الجديد، حيث أصبح في مثالنا الجاري ٣ :٣ :٢ بدلاً من ٥ :٣ :٢، فإن إثبات الشهرة ثم إعادة إستنفادها يترتب عليه أن يحصل أحمد على إضافة صافية لرأسمالية عند إثبات الشهرة وبعد إنضمام عزيز تبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه، بينما يتحمل من استنفاد الشهرة على أساس نسب التوزيع المعدلة ٢٤٠٠٠ جنيه فقط، محققاً بذلك مزايا من تعديل نسب التوزيع تبلغ قيمتها ٨٠٠٠ جنيه. ذلك في الوقت الذي يضار فيه محمود بمبلغ ٤٨٠٠ جنيه وحسين بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه. وتلافياً لهذا الوضع يجب توزيع مبلغ الـ ١٦٠٠٠ جنيه المحصل من عزيز مقابل حصته في الشهرة التي يتم إثباتها دفترياً كالآتي:

	أحمد	محمود	حسين	مجموع
توزيع المبلغ بالنسب القديمة	٨٠٠٠	٤٨٠٠	٣٢٠٠	١٦٠٠٠
(الأرباح) والخسائر الناتجة عن تغير نسب التوزيع (٢)-(١) من الجدول الأسبق	(٨٠٠٠)	٤٨٠٠	٣٢٠٠	-
توزيع المحصل من عزيز مقابل الشهرة على الشركاء القدامى	صفر	٩٦٠٠	٦٤٠٠	١٦٠٠٠

ويلاحظ أنه إذا تم توزيع المبلغ بالنسب القديمة يحصل أحمد على ٨٠٠٠ جنيه عند التوزيع، ثم عند إستنفاد الشهرة بالنسب الجديدة يحقق مزايا أخرى قدرها

٨٠٠٠ جنيه، وكأنه بهذا الوضع قد حصل على المبلغ الذي سدده عزيز للشركاء القدامى مقابل حصته بالشهرة بالكامل، النصف نقداً، والنصف مزايا ضمنية تقلل من الأعباء التي كان من الواجب أن يتحملها نتيجة إستنفاد الشهرة. وفي الوقت الذي من الواجب فيه أن يحصل كل من محمود وحسين على ٤٨٠٠ جنيه، ٣٢٠٠ جنيه على التوالي من المبلغ الذي يدفعه عزيز مقابل الشهرة، تتحقق لكل منهما خسائر بنفس القيمة عند إستنفاد الشهرة. وحتى تتحقق العدالة يصبح من الواجب أن يقوم الشريك أحمد بتغطية الخسائر التي تلحق بكل من محمود وحسين من جراء إستنفاد الشهرة بنسب التوزيع الجديدة من الأرباح التي يحققها هو من هذا الوضع طبقاً لنسب التوزيع القائمة بين الشريكين المضارين عند إثبات الشهرة.

والواقع أنه يلزم لعدم تحقق أضرار لأي من الشركاء لحساب الشركاء الآخرين عند إنضمام شريك وإثبات شهرة المحل دفترياً أن يتوفر الشرطين الآتيين بصفة مجتمعة:

أ ـ أن يكون الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى عند إستنفاد شهرة المحل هو نفسه ما كان قائماً عند إثباتها دفترياً بإنضمام الشريك الجديد. ففي مثالنا الجاري كان الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح قبل إنضمام عزيز بين أحمد ومحمود وحسين هو ٥:٣:٢، فإذا تم إثبات الشهرة على هذا الأساس وحتى لا يضار أي من الشركاء عند إستنفادها يجب أن يظل هذا الهيكل النسبي قائماً عند الإستنفاد. (لاحظ أن النسبة بين أحمد ومحمود وحسين ٤٠٪، ٢٤٪، ١٦٪ تحتفظ بهذا الهيكل النسبي، أي يمكن تحويلها إلى نسبة ٥:٣:٢ ومن ثم لا يترتب عليها إضرار بأي من الشركاء).

ب ـ أن تكون نسبة توزيع الأرباح التي يتمتع بها الشريك المنضم عند إستنفاد شهرة المحل متساوية مع نسبة حصته في رأس المال إلى مجموع رأس المال عند إنضمامه.

فإذا لم يتحقق أي من هذين الشرطين أو كلاهما يترتب على ذلك الإضرار

ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر عند إستنفاد شهرة المحل، ثم يتم الإحتياط لهذه الأضرار بالطبع عند توزيع المبلغ المحصل من الشريك الجديد بين الشركاء القدامى بالطريقة الموضحة بعاليه.

أما إذا لم يرغب الشركاء في إظهار شهرة المحل في الدفاتر، فإن المبلغ الذي يدفعه الشريك المنضم مقابل الشهرة. فيما زاد عن القيمة الدفترية للحصة التي يحصل عليها من رأس المال، يوزع بين الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر القائمة بينهم قبل إنضمام الشريك. وفي مثالنا السابق في ظل هذه الحالة يوزع مبلغ الـ ٥٠٠٠٠ جنيه التي يحصل عليها الشركاء من الشريك عزيز كالآتي:

	أحمد	محمود	حسين	مجموع
مقابل ٢٠٪ من رأس المال	١٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٦٠٠٠	٣٤٠٠٠
الشهرة بنسب توزيع أ خ	٨٠٠٠	٤٨٠٠	٣٢٠٠	١٦٠٠٠
	٢٤٠٠٠	١٦٨٠٠	٩٢٠٠	٥٠٠٠٠

ولعله من الواضح تماماً أن المبلغ الذي يحصل عليه كل شريك من الشركاء القدامى في هذه الحالة من الشريك المنضم يتساوى تماماً مع ما يحصل عليه في حالة إثبات الشهرة دفترياً وعدم تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى. وفيما يلي قيود إثبات إنضمام الشريك في حالة إثبات الشهرة وفي حالة عدم إثباتها.

حالة إثبات الشهرة

٨٠٠٠٠ من حـ/ شهرة المحل

إلى مذكورين

٤٠٠٠٠ حـ/ رأس مال أحمد

٢٤٠٠٠ حـ/ رأس مال محمود

١٦٠٠٠ حـ/رأس مال حسين

		من مذكورين
٢٤٠٠٠		حـ/ رأس مال أحمد
١٦٨٠٠		حـ/ رأس مال محمود
٩٢٠٠		حـ/ رأس مال حسين
	٥٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال عزيز

حالة عدم إثبات الشهرة

لا يوجد قيد مماثل للقيد الأول

		من مذكورين
١٦٠٠٠		حـ/ رأس مال أحمد
١٢٠٠٠		حـ/ رأس مال محمود
٦٠٠٠		حـ/ رأس مال حسين
	٣٤٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال عزيز

ويلاحظ أن القيد في حالة عدم إثبات الشهرة يتطابق تماماً مع القيد في حالة الشراء بالقيمة الدفترية، على إعتبار أن ما دفعه عزيز للشركاء فيما زاد عن القيمة الدفترية مقابل الشهرة لا يظهر بالدفاتر.

٣) الشراء من الشركاء القدامى بقيمة أقل من القيمة الدفترية:

قد يوافق الشركاء القدامى على إنضمام شريك جديد مقابل التنازل عن حصة من رؤوس أموالهم بقيمة أقل من القيمة الدفترية لها. ويتم ذلك في العادة لأسباب عدة منها سببين رئيسيين هما: إغراء الشريك الجديد على الإنضمام للاستفادة من خبرته أو سمعته التجارية، أو لأن القيمة الدفترية لأصول الشركة تظهر تلك

الأصول بأكثر من القيمة السوقية العادلة لها. وسوف نؤجل الكلام عن الحالة الثانية مؤقتاً، ونعالج الحالة الأولى في هذا البند الفرعي.

وعندما يتنازل الشركاء القدامى عن حصة من رؤوس أموالهم لشريك جديد مقابل مبلغ يقل عن القيمة الدفترية لهذه الحصة، فإن حسابات رأس مال الشركاء القدامى تجعل مدينة كل بـالقيمـة الدفتريـة للحصـة المحـولـة للشريـك المنضم مقابل جعل حساب رأس مال الشريك المنضم دائناً ويوزع المبلغ الذي يحصل عليه الشركاء القدامى فيما بينهم طبقاً لحصص رأس المال المحولة للشريك الجديد بعد تخفيضها بالفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ المحصل موزعاً على أساس نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى. فإذا فرضنا مثلاً أن شركة التضامن وهدان ومروان قررت قبول إنضمام الشريك بهلوان بحصة تعادل ٣٠٪ من رأس المال والأرباح، وكان رأس مال وهدان حينئذ ٥٠٠٠٠ جنيه، ورأس مال مروان ٤٠٠٠٠ جنيه، وكانت الأرباح والخسائر توزع بينهما بالتساوي.

وكان المقابل المتفق على الحصول عليه من بهلوان هو ٢٠٠٠٠ جنيه. فإن إثبات إنضمام الشريك يكون كالآتي:

		من مذكورين
١٥٠٠٠		حـ/ رأس مال وهدان
١٢٠٠٠		حـ/ رأس مال مروان
	٢٧٠٠٠	إلى حـ / رأس مال بهلوان
		إثبات إنضمام الشريك بهلوان بما يعادل ٣٠٪ من رأس المال والأرباح

ومن الواضح أن الشريك الجديد قد حصل على حصة في رأس المال تبلغ قيمتها الدفترية ٢٧٠٠٠ جنيه مقابل ٢٠٠٠٠ جنيه فقط. ويوزع هذا المبلغ

الأخير بين الشركاء القدامى كالآتي:

	وهدان	مروان	مجموع
رأس المال المحول للشريك			
بهلوان	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٧٠٠٠
ـ الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة النقدية موزعة بنسبة توزيع ا. خ	(٣٥٠٠)	(٣٥٠٠)	(٧٠٠٠)
ما يحصل عليه كل من الشريكين	١١٥٠٠	٨٥٠٠	٢٠٠٠٠

٤) إعادة تقويم الأصول عند إنضمام شريك جديد:

قد يرى الشركاء إعادة تقويم صافي الأصول عند إنضمام شريك جديد للشركة حتى تظهر الأصول بقيمتها الحقيقية عند تكوين الشركة الجديدة بانضمام الشريك. وفي هذه الحالة يجب أن تظهر الأصول والخصوم في الدفاتر بقيمتها الجارية عند إنضمام الشريك، ويمكن أنْ يترتب علىٰ إعادة تقويم صافي الأصول ثلاث حالات هي: القيمة الجارية تساوي القيمة الدفترية لصافي الأصول، القيمة الجارية تزيد عن القيمة الدفترية لصافي الأصول، أو أن القيمة الجارية لصافي الأصول تقل عن قيمتها الدفترية.

فإذا كانت القيمة الجارية لصافي الأصول تتساوي مع قيمتها الدفترية وحصل الشريك الجديد على حصته في رأس المال بمبلغ يتساوى مع القيمة الدفترية لها، فلا تختلف طريقة المعالجة عما سبق ذكره بصدد الشراء على أساس القيمة الدفترية وإذا دفع الشريك الجديد للشركاء القدامى مبلغاً يزيد عن صافي القيمة الدفترية لصافي الأصول المقابلة لحصته في رأس المال، فإن هذا يعد بمثابة مؤشراً لوجود شهرة محل وتعالج كما سبق ذكره بصدد شهرة المحل. وإذا دفع الشريك الجديد مبلغاً

مقابل الحصول على حصة في رأس المال يقل عن القيمة الدفترية لها ، فتعالج كما هو موضح في المثال السابق الخاص بإنضمام الشريك بهلوان.

أما إذا كانت القيمة الجارية لصافي الأصول تزيد عن قيمتها الدفترية ، فيصبح من الواجب في هذه الحالة تعديل حسابات الأصول والخصوم المختلفة لقيمتها الجديدة وتسوية الأرباح الناتجة عن إعادة التقويم في حساب رأس مال الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر التي كانت قائمة بينهم قبل إنضمام الشريك الجديد . فلو فرضنا مثلاً أن شركة التضامن محمود وسليمان قررت قبول إنضمام الشريك إسماعيل للشركة بحصة في رأس المال والأرباح قدرها ٣٠ ٪، وكانت ميزانية الشركة قبل الإنضمام تظهر كالآتي:

شركة التضامن محمود وسليمان
الميزانية العمومية في تاريخ إنضمام إسماعيل

			حقوق محمود:		
مبـاني	٢٥٠٠٠		رأس المال	٢٥٠٠٠	
ـ مخصص إهلاك	١٠٠٠٠		جـاري	٥٠٠٠	
		١٥٠٠٠			٣٠٠٠٠
آلات ومعدات	٥٠٠٠٠		حقوق سليمان:		
ـ مخصص إهلاك	٣٠٠٠٠		رأس المال	٤٢٠٠٠	
		٢٠٠٠٠			
مدينـون	١٥٥٠٠		جاري مدين	(٢٠٠٠)	
ـ مخصص ديون مشكوك فيها	٥٠٠	١٥٠٠٠			٤٠٠٠٠
بضاعـة		٣٠٠٠٠	دائنـون		٣٠٠٠٠
نقديـة		٢٠٠٠٠			
		١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠

ولنفرض أنه قد تم تقدير قيمة الأصول طبقاً للأسعار الجارية في السوق وقت إنضمام إسماعيل كالآتي:

صافي المباني ٢٢٠٠٠ جنيه، صافي الآلات، ١٨٠٠٠ جنيه، صافي المدينون بالقيمة الدفترية، البضاعة ٣٩٠٠٠ جنيه، الدائنون بالقيمة الدفترية. ولنفرض أن الأرباح والخسائر كانت توزع بين محمود وسليمان قبل إنضمام إسماعيل بنسبة ٦٠٪، ٤٠٪ على التوالي. وقرر الشركاء تعديل حسابات الأصول لقيمتها الجديدة في الدفاتر على أن تظل الحياة الإنتاجية الباقية في الأصول الثابتة على ما كانت عليه لأغراض حساب الإهلاك. ويترتب على ذلك إجراء القيود الدفترية التالية:

من مذكورين:

٧٠٠٠ حـ/ المباني

٩٠٠٠ حـ/ البضاعة

١٦٠٠٠ إلى حـ/ أرباح وخسائر إعادة تقويم الأصول والخصوم

إثبات الزيادة في قيمة المباني والبضاعة طبقاً لإعادة التقويم

٢٠٠٠ من حـ/ أرباح وخسائر إعادة تقويم الأصول والخصوم

٢٠٠٠ إلى حـ/ الآلات والمعدات

إثبات النقص في قيمة الآلات طبقاً لإعادة التقويم.

هذا وقد وسطنا حساب ارباح وخسائر إعادة تقويم الأصول والخصوم لأغراض تسوية حسابات الأصول والخصوم لقيمتها المقدرة تمهيداً لتوزيع رصيده على حسابات رأس مال الشركاء القدامى طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم. ويتبع البعض في هذا الصدد توسيط حساب إعادة التقدير ويترتب على ما

تقدم أن أرباح إعادة تقويم الأصول تبلغ ١٤٠٠٠ جنيه كما يظهرها حساب أرباح وخسائر إعادة تقويم الأصول والخصوم، وتوزع هذه الأرباح على الشريكين محمود وسليمان طبقا لنسب توزيع الأرباح فيما بينهما قبل إنضمام إسماعيل.

ويجب ملاحظة أنه مالم يتفق الشركاء على خلاف ذلك، فإن الحسابات الجارية للشركاء القدامى تقفل في حسابات رأس المال الخاصة بهم قبل تسوية رأس المال لإنضمام الشريك الجديد. وفي المثال تحت البحث يجعل جاري محمود مديناً ورأسماله دائناً، ويجعل رأس مال سليمان مديناً وحسابه الجاري دائناً ثم تسوى أرباح إعادة تقويم صافي الأصول في حسابات رأس المال وتتحدد صفة الشريك المنضم إسماعيل كالآتي:

	محمود	سليمان	إسماعيل	مجموع
رصيد رأس المال قبل الإنضمام	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	-	٧٠٠٠٠
أرباح إعادة تقويم الأصول	٨٤٠٠	٥٦٠٠	-	١٤٠٠٠
مجموع	٣٨٤٠٠	٤٥٦٠٠	-	٨٤٠٠٠
رأس المال المحول لإسماعيل	(١١٥٢٠)	(١٣٦٨٠)	٢٥٢٠٠	-
رصيد رأس المال بعد الإنضمام	٢٦٨٨٠	٣١٩٢٠	٢٥٢٠٠	٨٤٠٠٠

ويصبح المبلغ الواجب على إسماعيل سداده مقابل الحصول على ٣٠٪ من رأس المال البالغ ٨٤٠٠٠ جنيه هو ٢٥٢٠٠ جنيه يحصل منها محمود على ١١٥٢٠ جنيه ويحصل سليمان على ١٣٦٨٠ جنيه. وتصبح نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة كالآتي:

	محمود	سليمان	إسماعيل	مجموع
النسب قبل الإنضمام	٦٠٪	٤٠٪	-	١٠٠٪
ما حصل عليه إسماعيل	(١٨٪)	(١٢٪)	٣٠٪	-
النسب بعد الإنضمام	٤٢٪	٢٨٪	٣٠٪	١٠٠٪

ويلاحظ أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشريكين محمود وسليمان لم تتغير في هيكلها النسبي بعد إنضمام إسماعيل عما كانت عليه قبل الإنضمام. فما زالت النسبة بينهما ٣:٢. أما إذا أدى إنضمام الشريك الجديد إلى تغيير الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى، فإنه قد يترتب على ذلك إضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر عند إهلاك الأصول التي أعيد تقويمها بربح أو خسارة أو عند إستنفاد الأصول المعاد تقويمها في العمليات الإنتاجية والتجارية للمشروع. ويتطلب الأمر ضماناً لعدم الإضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر أن يتوافر الشرطان السابق الإشارة إليهما بصدد إثبات شهرة المحل وإعادة تحميلها للأرباح والخسائر في فترات تالية، أو الاحتياط لذلك عند توزيع المبلغ المحصل من الشريك المنضم على الشركاء القدامى.

ولنفرض لتوضيح ذلك أن نسب توزيع الأرباح بعد إنضمام إسماعيل قد أصبحت بالتساوي بين محمود وسليمان. فيترتب على ذلك عندما يتم إهلاك المباني والآلات وعندما يتم بيع البضاعة خلال الفترات المحاسبية التالية أن تتحول هذه الأصول إلى مصروفات، وتقلل من الأرباح التي كان من الممكن أن تظهر إذا لم يعاد تقويمها بالمبلغ الذي تحقق عند تقويمها وهو ١٤٠٠٠ جنيه. ويترتب على ذلك أن يتحمل كل من الشركاء الثلاثة بما فيهم الشريك إسماعيل بنصيبه من هذه المصروفات كما يتضح من الجدول الآتي:

	محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
ما حصل عليه كل شريك من اعادة التقويم (بنسبة ٣ : ٢)	٨٤٠٠	٥٦٠٠	-	١٤٠٠٠
ما يتحمله كل شريك نتيجة نفاد الأصول المعاد تقويمها أو اهلاكها (بنسبة ٧ : ٧ : ٦)	٤٩٠٠	٤٩٠٠	٤٢٠٠	١٤٠٠٠
صافي استفادة كل شريك من اعادة التقويم	٣٥٠٠	٧٠٠	(٤٢٠٠)	صفر

أما إذا لم يتغير الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشريكين محمود وسليمان عند انضمام اسماعيل لكانت النتيجة كالآتي (نسب التوزيع في هذه الحالة هي ٤٢ ٪، ٢٨ ٪، ٣٠ ٪)

	محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
ما حصل عليه كل شريك من إعادة التقويم	٨٤٠٠	٥٦٠٠	-	١٤٠٠٠
ما تحمله كل شريك نتيجة نفاد الأصول المعاد تقويمها أو إهلاكها	٥٨٨٠	٣٩٢٠	٤٢٠٠	١٤٠٠٠
صافي إستفادة كل شريك من إعادة التقويم	٢٥٢٠	١٦٨٠	(٤٢٠٠)	صفر

وبمقارنة الجدولين يتضح أن تغيير نسب التوزيع إلى ٧ : ٧ : ٦ (٣٥ ٪، ٣٥ ٪، ٣٠ ٪) بين الشركاء يكون لصالح الشريك محمود فيما يختص بنفاد تكلفة الأصول المعاد تقويمها. فقد حصل على أرباح إعادة تقويم قدرها ٨٤٠٠ جنيه إضافة لرأسماله وتحمل في سبيل ذلك مبلغ ٤٩٠٠ جنيه، بينما كان من الواجب أن يتحمل ٥٨٨٠ جنيه. وقد ترتب على ذلك الإضرار بالشريك سليمان بمبلغ ٩٨٠ جنيه، تمثل ما حصل عليه محمود دون وجه حق وهو ٩٨٠ جنيه (٥٨٨٠ - ٤٩٠٠).

وحتى يمكن تلافي هذا الوضع في حالة تغيير الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى عند انضمام شريك جديد ، يتم حساب الاختلاف في توزيع أرباح التقويم على أساس نسب التوزيع القائمة قبل الانضمام وعلى أساس نسب التوزيع الجديدة بعد الانضمام ويتم تسويتها في حساب مستحقات كل من الشركاء القدامى في المبلغ المحصل من الشريك الجديد. ويتم ذلك كالآتي:

	محمود	سلمان	اسماعيل	مجموع
ما يتحمله كل شريك من تكلفة الأصول المعاد تقويمها بعد نفادها بالنسب القديمة:	٥٨٨٠	٣٩٢٠	٤٢٠٠	١٤٠٠٠
ما يتحمله الشريك بالنسبة الجديدة:	٤٩٠٠	٤٩٠٠	٤٢٠٠	١٤٠٠٠
الفرق	٩٨٠	(٩٨٠)	صفر	صفر

ويترتب على ذلك أنه يصبح من الضروري أن يدفع محمود إلى سلميان مبلغ ٩٨٠ جنيه عند تغيير نسب توزيع الأرباح فيما بينهم عند إعادة تقويم الأصول بانضمام الشريك اسماعيل. وبمعنى آخر يتم توزيع المبلغ المحصل من اسماعيل مقابل حصته في رأس المال المقابلة لاعادة تقويم الأصول (٤٢٠٠) على الشريكين محمود وسليمان على أساس ١٥٤٠ جنيه لمحمود و ٢٦٦٠ جنيه لسليمان بدلا من ٢٥٢٠ جنيه لمحمود و ١٦٨٠ جنيه لسليمان. ويترتب على ذلك أن يحصل سليمان على مقابل الإضرار التي يمكن أن يتحملها فيما بعد لحساب الشريك محمود نتيجة تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهما والناتجة عن تحول الأصول المعاد تقييمها بالزيادة عند انضمام اسماعيل إلى مصروفات. وهو نفس المنطق الذي إتبعناه بصدد شهرة المحل.

أما الحالة الثالثة الخاصة بإعادة تقويم الأصول عند إنضمام شريك جديد فهي التي تتعلق بنقص القيمة الجارية لصافي الأصول عند الانضمام عن قيمتها الدفترية.

ويترتب على ذلك تخفيض حسابات الأصول المختلفة بالفرق بين قيمتها الجارية وقيمتها الدفترية، وتوزيع الخسائر التي تترتب على إعادة تقويم صافي الأصول عند إنضمام الشريك الجديد على الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر التي كانت قائمة بينهم قبل إنضمام الشريك.

ولنفرض مثلا أنه عند إنضمام الشريك اسماعيل لشركة التضامن محمود وسليمان في المثال السابق بنسبة ٣٠٪ من رأس المال والأرباح وافق الشركاء على تقويم صافي الأصول بقيمتها الجارية قبل الإنضمام كالآتي: صافي المباني ١٢٠٠٠ جنيه، صافي الآلات ١٥٠٠٠ جنيه، البضاعة ٣٢٠٠٠ جنيه، باقي الأصول والإلتزامات بقيمتها الدفترية. فيترتب على ذلك إجراء القيود الدفترية التالية:

٨٠٠٠		من حـ / أرباح وخسائر إعادة التقويم
		إلى مذكورين
		حـ / المباني
	٥٠٠٠	حـ / الآلات
		تخفيض صافي المباني والآلات لقيمتها الجارية طبقا لاعادة التقويم
٢٠٠٠		من حـ / البضاعة
	٢٠٠٠	إلى حـ / أرباح وخسائر إعادة التقويم

ويترتب على ذلك أن حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم يظهر رصيداً مدينا قدره ٦٠٠٠ جنيه يمثل خسائر إعادة تقويم صافي الأصول. وتسري خسائر إعادة التقويم في حسابات رأس مال الشركاء وتتحدد حصة الشريك المنضم اسماعيل كالآتي (نسب التوزيع بين محمود وسليمان قبل الإنضمام هي ٦٠٪ ٤٠٪ على التوالي):

	محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
رصيد رأس المال قبل الانضمام	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	—	٧٠٠٠٠
خسائر إعادة التقويم	(٣٦٠٠)	(٢٤٠٠)	—	(٦٠٠٠)
رأس مال الشركاء القدامى بعد إعادة التقويم	٢٦٤٠٠	٣٧٦٠٠		٦٤٠٠٠
رأس المال المحول لاسماعيل	(٧٩٢٠)	(١١٢٨٠)	١٩٢٠٠	
رأس المال بعد الانضمام	١٨٤٨٠	٢٦٣٢٠	١٩٢٠٠	٦٤٠٠٠

ويصبح المبلغ الواجب على اسماعيل دفعه هو ١٩٢٠٠ يوزع بين محمود وسليمان على أساس ٧٩٢٠ جنيه للأول، ١١٢٨٠ جنيه للثاني، إذا ظل الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى على ما كان عليه قبل الإنضمام. أما إذا حدث تغيير في نسب التوزيع بين الشركاء القدامى بعد الانضمام فيلزم تسوية الوضع قياسا على الحالة السابقة. فإذا فرض مثلا أن نسب التوزيع بين محمود وسليمان أصبحت ١ : ١ بدلا من ٣ : ٢ فيكون أثر هذا التغيير كما يلي:

	محمود	سليمان	اسماعيل	مجموع
ما يستفيده كل شريك من الأصول المعاد تقويمها بالنسب القديمة (٤٢ : ٢٨ : ٣٠)	٢٥٢٠	١٦٨٠	١٨٠٠	٦٠٠٠
ما يستفيده الشريك بالنسب الجديدة (٣٥ : ٣٥ : ٣٠)	٢١٠٠	٣١٠٠	١٨٠٠	٦٠٠٠
الفرق المستحق للشريك (عليه)	٤٢٠	(٤٢٠)	صفر	صفر

ويلاحظ هنا أن تخفيض القيمة الدفترية للاصول يترتب عليه فيما بعد نقص المصروفات عند إستنفاد هذه الأصول في عمليات المشروع (أي زيادة الأرباح بطريق غير مباشر)، بما يؤدي إلى إستفادة الشركاء لاحقاً من هذا النقص. فإذا ظلت نسب التوزيع بين الشريكين محمود وسليمان كما كانت عليه قبل إنضمام

اسماعيل لترتب على ذلك إستفادة محمود بمبلغ ٢٥٢٠ جنيه وسليمان بمبلغ ١٦٨٠ جنيه ولكن اذا تعدلت نسب التوزيع لتصبح بالتساوي فتنخفض استفادة محمود بمبلغ ٤٢٠ جنيه لتصبح ٢١٠٠ جنيه، وترتفع إستفادة سليمان بنفس القيمة لتصبح أيضاً ٢١٠٠ جنيه. ويعني ذلك أنه يصبح من الواجب على الشريك سليمان دفع مبلغ ٤٢٠ جنيه للشريك محمود مقابل الاستفادة التي تترتب على تغيير نسب توزيع الأرباح من تخفيض القيمة الدفترية للاصول عند إنضمام الشريك اسماعيل (لاحظ أن هذا هو عكس منطق أرباح تقويم صافي الأصول تماماً).

٣ ـ إنضمام شريك جديد باستثمارات جديدة:

قد ينضم الشريك الجديد لشركة التضامن بأصول جديدة بما يترتب عليه زيادة أصول ورأس مال شركة التضامن التي تنشأ بإنضمامه عن أصول ورأس مال الشركة القديمة. وفي هذه الحالة يجب أن تقوم الأصول التي يقدمها الشريك المنضم للشركة بقيمتها السوقية العادلة وقت الانضمام ويتم تسجيلها في دفاتر الشركة على هذا الأساس. ذلك بالضرورة لأن الأرباح أو الخسائر التي تترتب على تصرف الشركة في هذه الأصول فيما بعد سوف توزع بين الشركاء الجدد والقدامى بنسب جديدة لتوزيع الأرباح والخسائر. هذا وقد يترتب على إنضمام شريك جديد بأصول جديدة لشركة التضامن أي من الحالات التالية:

أ ـ قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تعادل القيمة السوقية العادلة للاصول التي يقدمها للشركة.

ب ـ قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تعادل القيمة السوقية العادلة للاصول التي يقدمها للشركة مع إثبات شهرة محل في الدفاتر تعلى لرأس مال الشركاء القدامى.

حـ ـ قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تقل عن القيمة السوقية العادلة للاصول التي يقدمها للشركة مع تعلية الفرق لرأس مال الشركاء القدامى (علاوة رأس المال للشركاء القدامى).

د ـ قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تزيد عن القيمة السوقية العادلة للاصول التي يقدمها للشركة وإعتبار الفرق كشهرة محل (شهرة المحل للشريك المنضم).

هـ ـ قبول الشركاء القدامى إنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تزيد عن القيمة السوقية العادلة للاصول التي يقدمها مع تخفيض الفرق من رأس مال الشركاء القدامى (علاوة رأس مال للشريك المنضم).

وسوف نتناول كل من هذه الحالات على التوالي ثم نتناول الشروط التي يمكن إستنباطها من إتفاق الإنضمام بخلاف ذلك.

٣ ـ أ ـ إنضمام الشريك بحصة تعادل القيمة السوقية العادلة للاصول المقدمة:

لا يترتب على هذه الحالة أية مشاكل إذا كانت القيمة الدفترية لصافي أصول شركة التضامن قبل إنضمام الشريك تعكس قيمتها السوقية العادلة وقت الإنضمام وهذا هو ما يفترض عادة في هذه الحالة. وإذا تعددت حسابات حقوق ملكية الشركاء القدامى في الشركة قبل الإنضمام فيجب في هذه الحالة تسويتها جميعاً في حساب رأس المال قبل اثبات انضمام الشريك الجديد.

ولنفرض مثلا أن الشريكين في شركة التضامن سعيد وبعد الفتاح قد وافقا على انضمام الشريك محسن للشركة بحصة في رأس المال تبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مكونة من الاصول التالية:

مباني ٢٠٠٠٠ جنيه، بضاعة ١٥٠٠٠ جنيه، نقدية ٥٠٠٠ جنيه. وقد أظهرت دفاتر الشركة في تاريخ الانضمام الارصدة الآتية لحسابات حقوق الملكية: رأس مال سعيد ٣٧٠٠٠ جنيه، مسحوبات سعيد ١٠٠٠ جنيه، رأس مال عبد الفتاح ٤٠٠٠٠ جنيه، جاري عبد الفتاح (دائن) ٤٠٠٠ جنيه، احتياطي عام ١٠٠٠٠ جنيه. وكانت الارباح والخسائر توزع بين سعيد وعبد الفتاح قبل انضمام محسن بنسبة ٢ : ٣، وقد وافق الشركاء على أن تكون نسبة توزيع الارباح والخسائر بعد انضمام محسن بالتساوي فيما بينهم.

ويجب في هذه الحالة قبل اثبات انضمام محسن توزيع الاحتياطي العام على رأس مال الشركاء القدامى بنسبة توزيع الارباح والخسائر بينهم قبل انضمام الشريك الجديد ، لان الاحتياطي يمثل أرباحاً تحققت لحساب الشركاء القدامى ولم توزع عليهم عند تحقيقها ، كما يجب اقفال حسابات المسحوبات والحسابات الجارية في حسابات رأس المال، ما لم يرغب الشركاء في خلاف ذلك. ويتم ذلك كالآتي:

١٠٠٠٠ من حـ / الاحتياطي العام

إلى مذكورين

٤٠٠٠ حـ / رأس مال سعيد

٦٠٠٠ حـ / رأس مال عبد الفتاح

توزيع رصيد الاحتياطي العام قبل انضمام محسن بنسبة توزيع الارباح والخسائر بين سعيد وعبد الفتاح ٢ : ٣

١٠٠٠ من حـ / رأس مال سعيد

١٠٠٠ إلى حـ / مسحوبات سعيد

إقفال مسحوبات سعيد حتى تاريخ انضمام محسن في رأسماله

٤٠٠٠ من حـ / جاري عبد الفتاح

٤٠٠٠ إلى حـ / رأس مال عبد الفتاح

إقفال رصيد الحساب الجاري الدائن لعبد الفتاح في حساب رأسماله

ويترتب على هذه القيود أن يصبح رصيد رأس مال سعيد ٤٠٠٠٠ جنيه، وعبد الفتاح ٥٠٠٠٠ جنيه وذلك قبل انضمام محسن. ويتم اثبات انضمام محسن بالقيد التالي:

من مذكورين

٢٠٠٠٠	حـ / المباني
١٥٠٠٠	حـ / البضاعة
٥٠٠٠	حـ / النقدية
٤٠٠٠٠	إلى حـ / رأس مال محسن

إثبات انضمام محسن بحصتة في رأس المال
تعادل القيمة السوقية للأصول المقدمة منه.

وليس من الضروري في هذه الحالة أن تتعادل نسبة حصة الشريك المنضم في الارباح والخسائر مع نسبة حصته في رأس المال.

ويلاحظ أن من الضروري في هذه الحالة اثبات الاصول المقدمة بقيمتها السوقية العادلة وقت الإنضمام لأن ما يترتب عليها من أرباح أو خسائر بعد ذلك سوف يوزع على كل الشركاء الجدد والقدامى بنسبة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها.

٣ ـ ب ـ شهرة المحل للشركاء القدامى:

قد يتفق الشركاء القدامى على قبول إنضمام الشريك الجديد بحصة في رأس المال تعادل القيمة السوقية العادلة للأصول التي يقوم بتقديمها مع إثبات شهرة محل في دفاتر الشركة الجديدة لحساب الشركاء القدامى. ويوافق الشريك الجديد على مثل هذا الشرط إذا كانت قدرة الشركة على تحقيق الأرباح تفوق مثيلاتها في السوق، وفي هذه الحالة يتم إثبات شهرة المحل دفتريا مقابل جعل حسابات رأس مال الشركاء القدامى دائنة بها بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم قبل انضمام الشريك الجديد.

ولنفرض مثلاً أن سعيد وعبد الفتاح في المثال السابق قد قررا قبول الشريك

محسن بنفس الشروط السابقة ولكن بعد اثبات شهرة محل في الدفاتر بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه، فيترتب على ذلك اجراء القيد التالي بالإضافة إلى القيود الواردة في الحالة السابقة:

٣٠٠٠٠ من حـ / شهرة المحل

إلى مذكورين

١٢٠٠٠ حـ / رأس مال سعيد

١٨٠٠٠ حـ / رأس مال عبد الفتاح

إثبات شهرة المحل عند انضمام محسن وتوزيعها على سعيد وعبد الفتاح بنسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهما (٢ : ٣).

وقد لا تكون القيمة المقدرة لشهرة المحل واردة صراحة في شروط الإتفاق عند إنضمام الشريك الجديد، وإنما تكون مستوحاه ضمنا من شروط الاتفاق. فإذا قبل محسن في المثال السابق الإنضمام للشركة بأصول تبلغ قيمتها السوقية العادلة ٤٠٠٠٠ جنيه نظير ٢٥ ٪من رأس المال، فان هذا يوحي بأن رأس مال الشركاء الثلاثة يجب أن يكون ١٦٠٠٠٠ جنيه (٤٠٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{٢٥}$). ولما كان مجموع رأس مال سعيد وعبد الفتاح قبل اثبات الشهرة هو ٩٠٠٠٠ جنيه يضاف اليها رأس مال محسن لتصبح ١٣٠٠٠٠ جنيه، فان هذا يعني أن الشهرة تساوي ٣٠٠٠٠ جنيه بحيث يترتب على اثباتها بلوغ رأس المال ١٦٠٠٠٠ جنيه. وسواء كانت الشهرة الممنوحة للشركاء القدامى محددة القيمة بصورة صريحة أو تتحدد قيمتها ضمنا فانها توزع على الشركاء القدامى بنسب توزيع الأرباح والخسائر القائمة بينهم قبل انضمام الشريك الجديد.

٣ ـ جـ ـ علاوة رأس المال للشركاء القدامى:

قد يرى الشركاء القدامى عدم اثبات الشهرة في الدفاتر ويشترطون على

الشريك الجديد حصوله على حصة من رأس المال تقل عن القيمة السوقية العادلة للأصول التي يقدمها مقابل الشهرة التي سوف يستفيد بها بعد انضمامه للشركة. وفي هذه الحالة تسجل الأصول في دفاتر الشركة بقيمتها السوقية العادلة ويجعل رأس مال الشركاء القدامى دائنا بالفرق بين حصة الشريك الجديد في رأس المال وقيمة الأصول المقدمة منه بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم.

ولنفرض مثلاً أن سعيد وعبد الفتاح في المثال السابق قد أشترطا قبول محسن كشريك بالربع في رأس المال وبالثلث في الأرباح مقابل أصول تبلغ قيمتها السوقية العادلة ٤٠٠٠٠ جنيه، ليصبح صافي الأصول بعد انضمام الشريك ١٣٠٠٠٠ جنيه تمثل رأس مال الشركاء الثلاثة. ولنفرض أن محسن قدم الأصول الواردة بالمثال السابق ويكون قيد اثبات انضمام الشريك محسن في هذه الحالة كالآتي:

		من مذكورين
٢٠٠٠٠		حـ / المباني
١٥٠٠٠		حـ / البضاعة
٥٠٠٠		حـ / النقدية
		إلى مذكورين
	٣٢٥٠٠	حـ / رأس مال محسن
	٣٠٠٠	حـ / رأس مال سعيد
	٤٥٠٠	حـ / رأس مال عبد الفتاح

اثبات انضمام محسن بالأصول بعالية مقابل ٢٥ ٪من رأس المال وتعلية رأس مال سعيد وعبد الفتاح بالفرق طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر قبل انضمام محسن.

٣ ـ د ـ مقارنة بين علاوة رأس المال وشهرة المحل:

يتضح من المثال السابق أن كل من علاوة رأس المال وشهرة المحل تؤدي إلى

نفس الأثر على مجموع رأس مال الشركاء بعد استنفاد شهرة المحل. غير أن الآثار المستقبلية لطريقة اثبات الشهرة على رأس مال كل شريك على حدة تختلف عن طريقة علاوة رأس المال للشركاء القدامى اذا لم يتوافر الشرطان السابق ذكرهما بصدد انضمام شريك بشراء حصة في رأس المال من الشركاء القدامى مقابل اثبات شهرة المحل. وبمعنى آخر فإنه يلزم لكي تتفق الآثار المستقبلية لكل من الطريقتين على حسابات رأس مال كل من الشركاء اذا تم استنفاد الشهرة أن تكون نسبة حصة الشريك الجديد في الأرباح والخسائر تعادل نسبة حصته في رأس المال، وأن يظل الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى عند استنفاد الشهرة كما كان عليه عند اثباتها. وبالرجوع لشروط انضمام الشريك محسن نجد أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سعيد وعبد الفتاح قبل انضمام محسن كانت ٢ : ٣، وأصبحت النسبة بعد انضمام محسن ١ : ١ : ١ لكل من الشركاء الثلاثة، كما أن محسن يحصل على ربع رأس المال وثلث الأرباح وبالتالي فلم يتوافر أي من الشرطين السابقين. ويتضح أثر كل من الطريقتين على رأس مال كل من الشركاء الثلاثة مستقبلا (بعد استنفاد الشهرة في حالة إثباتها) من الجدول التالي:

	سعيد	عبد الفتاح	محسن	مجموع
رصيد رأس المال في ظل طريقة علاوة رأس المال	٤٣٠٠٠	٥٤٥٠٠	٣٢٥٠٠	١٣٠٠٠٠
رصيد رأس المال عند الإنضمام في ظل طريقة الشهرة	٥٢٠٠٠	٦٨٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
استنفاد الشهرة (١ : ١ : ١)	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
رصيد رأس المال بعد استنفاد الشهرة	٤٢٠٠٠	٥٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠

ويتضح من الجدول أن الشريك عبد الفتاح يستفيد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه على حساب سعيد و ٢٥٠٠ جنيه على حساب محسن في ظل طريقة الشهرة بالمقارنة بطريقة علاوة رأس المال. أما اذا توافر الشرطان السابقان حيث يحصل محسن على

ربع الأرباح ويوزع الباقي بين سعيد وعبد الفتاح بالنسبة القديمة ٢ : ٣ . فإن كلتا الطريقتين تؤديان إلى نفس النتيجة، كما يتضح من الجدول التالي:

رصيد رأس المال في ظل طريقة	سعيد	عبد الفتاح	محسن	مجموع
العلاوة	٤٣٠٠٠	٥٤٥٠٠	٣٢٥٠٠	١٣٠٠٠٠
رصيد رأس المال عند الإنضمام في ظل طريقة الشهرة	٥٢٠٠٠	٦٨٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
استنفاد الشهرة (٣٠: ٤٥: ٢٥)	(٩٠٠٠)	(١٣٥٠٠)	(٧٥٠٠)	(٣٠٠٠٠)
رصيد رأس المال بعد استنفاد الشهرة	٤٣٠٠٠	٥٤٥٠٠	٣٢٥٠٠	١٣٠٠٠٠

ويمكن طبعا التغلب على هذا الوضع بأن يقوم عبد الفتاح بدفع ١٠٠٠ جنيه لسعيد، ٢٥٠٠ جنيه لمحسن عند الانضمام وإثبات الشهرة وتغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر. إلا أن المحاسبين عموما لا يفضلون إثبات الشهرة في الدفاتر ويفضلون عليها طريقة علاوة رأس المال. وفي رأينا أن إثبات الشهرة قد يكون له من المبررات الاقتصادية القوية ما يوجب إثباتها دفتريا حتى يمكن التعرف على القيمة الحقيقية للمواد المتاحة للشروع وطبيعتها ويمكن قياس كفاءته على هذا الأساس.

٣ ـ هـ ـ علاوة رأس المال أو الشهرة للشريك المنضم:

قد يرغب الشركاء في شركة التضامن في ضم شريك جديد للحاجة الملحة لرأس المال، أو للسمعة التجارية الحسنة التي يتمتع بها الشريك المرغوب ضمه للشركة. وقد يشجع الشركاء القدامى الشريك الجديد على الانضمام اليهم بمنحه شهرة محل أو علاوة على رأس ماله من رؤوس أموالهم، أو قد يشترط ذلك الشريك الجديد نفسه، وفي كلتا الحالتين يقوم الشريك الجديد بتقديم استثمارات جديدة من أصول مختلفة تقل قيمتها السوقية العادلة عن حصة رأس المال المقررة له.

ولنفترض أن نجيب ونعيم قد قررا ضم الشريك عبد الحميد اليهم في شركة التضامن الخاصة بهم مقابل الثلث في رأس المال والأرباح، على أن يقوم عبد الحميد بتقديم أصول مختلفة تبلغ قيمتها السوقية العادلة ٣٠٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغ فيه رأس مال كل من الشريكين نجيب ونعيم ٤٥٠٠٠ جنيه على التوالي. فاذا إتفق الشريكان على اثبات شهرة محل بالفرق بين قيمة الأصول المقدمة من عبد الحميد وحصته في رأس المال التي تعادل كل منهما لكان إثبات انضمام عبد الجميد كالآتي:

من مذكورين

٣٠٠٠٠ حـ / حسابات الأصول المختلفة التي يقدمها عبد الحميد

١٥٠٠٠ حـ / شهرة المحل

٤٥٠٠٠ إلى حـ / رأس مال عبد الحميد

إثبات انضمام عبد الحميد بواقع الثلث في رأس المال والأرباح.

أما إذا قرر الشركاء عدم أظهار شهرة المحل بالدفاتر واتفقا على أن يقوم نجيب ونعيم بتحويل حصة من رأس مالهم لعبد الحميد ليصبح له ثلث رأس المال فان القيد يكون كالآتي:

من مذكورين

٣٠٠٠٠ حـ / حسابات الأصول المختلفة التي يقدمها عبد الحميد

٥٠٠٠ حـ / رأس مال نجيب

٥٠٠٠ حـ / رأس مال نعيم

٤٠٠٠٠ إلى حـ / رأس مال عبد الحميد

إثبات انضمام عبد الحميد بواقع الثلث في رأس المال والأرباح

وفي الحالة الأولى يصبح رأس مال كل شريك ٤٥٠٠٠ جنيه ينخفض بعد استنفاد الشهرة إلى ٤٠٠٠٠ جنيه إذا بقيت العوامل الأخرى على حالها. أما في الحالة الثانية فيصبح رأس مال كل شريك ٤٠٠٠٠ جنيه بعد الانضمام مباشرة.

والواقع أن الطريقة الثانية تفضل على الطريقة الأولى إذا كانت الرغبة في ضم الشريك هي مجرد الحاجة إلى رأس المال. أما إذا كان ضم الشريك يرجع إلى ما يتمتع به من شهرة تجارية ينتظر على أساسها رواج عمليات الشركة بعد انضمامه اليها، فإن هذا يعد مبرراً كافيا لاثبات الشهرة دفتريا.

وكما قد لا تتحدد قيمة الشهرة أو علاوة رأس المال الممنوحة للشركاء القدامى صراحة في اتفاق انضمام شريك جديد، بل يتم تحديدها على أساس نسبة القيمة السوقية التي يقدمها الشريك الجديد إلى نسبة حصته في رأس المال. فإن نفس الوضع يمكن أن يقوم في حالة منح علاوه رأس المال أو الشهرة للشريك المنضم والواقع أن هذا ما فعلناه في مثالنا الجاري في هذا البند.

٣ ـ و ـ علاوة رأس المال والشهرة معا للشركاء القدامى أو الشريك المنضم:

قد يترتب على اتفاق ضم شريك جديد للشركة ضرورة منح علاوة رأس مال وشهرة في نفس الوقت للشركاء القدامى أو للشريك الجديد.

ولنفرض مثلا أن حسن وحسين شريكان في شركة تضامن يبلغ رأس مال كل منهما ٦٥٠٠٠ جنيه ويقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوى قد قررا ضم الشريك حسونه للشركة بحصة تعادل الربع في رأس المال والأرباح مقابل دفع ٦٠٠٠٠ جنيه نقداً، وعلى أن يصبح مجموع رأس مال الشركاء الثلاثة في الدفاتر ٢٠٠٠٠٠ جنيه. فيترتب على ذلك أن حصة كل من حسن وحسين يجب أن تكون ٧٥٠٠٠ جنيه، وتكون حصة حسونة ٥٠٠٠٠ جنيه حتى يصبح المجموع ٢٠٠٠٠٠ جنيه. وفي هذه الحالة يتم اثبات انضمام الشريك الجديد بمنح علاوة رأس مال للشريكين الأصليين ومنحهما شهرة أيضاً كالآتي:

	من مذكورين
٦٠٠٠٠	حـ / النقدية
١٠٠٠٠	حـ / شهرة المحل

إلى مذكورين

١٠٠٠٠	حـ / رأس مال حسن
١٠٠٠٠	حـ / رأس مال حسين
٥٠٠٠٠	حـ / رأس مال حسونة

اثبات انضمام الشريك حسونة بالربع في رأس مال وقدره ٢٠٠٠٠٠

هذا وقد وزعت شهرة المحل على حسن وحسين بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما بالتساوي، وكذلك علاوة رأس المال التي يحصلان عليها من الشريك الجديد وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه.

ولنفرض من جهة أخرى أن عبدالحميد ومحمود شريكان في شركة تضامن ويبلغ مجموع رأسمالها ٧٢٠٠٠ جنيه بالتساوي فيما بينهما قد اتفقا مع الشريك عبد الموجود على انضمامه للشركة بحصة تعادل الثلث في رأس المال والأرباح مقابل تقديم أصول مختلفة تبلغ قيمتها السوقية ٢٠٠٠٠ جنيه وبحيث يصبح رأس مال الشركاء الثلاثة ١٠٢٠٠٠ جنيه. ويترتب على ذلك أن حصة كل شريك في رأس المال بواقع الثلث تصبح ٣٤٠٠٠ جنيه بينما يبلغ مجموع رؤوس أموال الشركاء الثلاثة ٩٢٠٠٠، ويبلغ رأس مال كل من الشريكين الأصليين ٣٦٠٠٠ جنيه. وبمعنى آخر، يترتب على انضمام عبد الموجود منحه علاوة رأس مال قدرها ٤٠٠٠ جنيه تحول من رأس مال عبد الحميد ومحمود مناصفة، ومنحه شهرة محل بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ويكون قيد إثبات انضمام الشريك عبد الموجود كالآتي:

من مذكورين

٢٠٠٠٠	حـ / حسابات الأصول المختلفة التي يقدمها عبد الموجود
٢٠٠٠	حـ / رأس مال عبد الحميد
٢٠٠٠	حـ / رأس مال محمود
١٠٠٠٠	حـ / شهرة المحل
٣٤٠٠٠	إلى حـ / رأس مال عبد الموجود

اثبات انضمام عبد الموجود بواقع
الثلث في رأس مال قدره ١٠٢٠٠٠ جنيه.

٤ - إنضمام الشريك خلال الفترة المحاسبية:

سبق أن ذكرنا أنه من الواجب أن تتم تسوية حقوق الشركاء القدامى للاختلافات في القيمة الجارية لصافي الأصول عن قيمتها الدفترية عند إنضمام شريك جديد لشركة التضامن وقت إنضمام الشريك، حتى لا يضار بعض الشركاء لحساب البعض الآخر فيما بعد. وتتضمن هذه التسوية منطقياً ما يترتب لكل من الشركاء القدامى من أرباح أو خسائر نتيجة مزاولة الشركة لنشاطها قبل إنضمام الشريك الجديد.

والواقع أننا ذكرنا بالتحديد أن الشركة القديمة تعتبر منتهية بإنضمام الشريك الجديد حيث ينشأ عن هذا الإنضمام شركة جديدة. وفي بعض الأحيان التي ينضم فيها الشريك الجديد للشركة خلال الفترة المحاسبية، قد لا يرغب الشركاء في تحديد نتائج عملياتها عن الفترة المنقضية قبل إنضمام الشريك الجديد، حتى نهاية الفترة المحاسبية. وتعد الأرباح (أو الخسائر) التي تتحقق نتيجة عمليات الشركة عن المدة المنقضية من الفترة المحاسبية قبل إنضمام الشريك الجديد حقاً (أو عبئاً) على الشركاء القدامى توزع بينهم بنسبة الأرباح والخسائر القائمة قبل الإنضمام. أما الأرباح (أو الخسائر) التي تتحقق في باقي الفترة المحاسبية منذ إنضمام الشريك حتى نهايتها، فتوزع بين الشركاء جميعاً بنسبة توزيع الأرباح والخسائر الجديدة.

ويتطلب علاج هذا الوضع بطريقة موضوعية ترصيد الحسابات في تاريخ إنضمام الشريك الجديد وإجراء التسويات اللازمة على حسابات الإيرادات والمصروفات في ذلك التاريخ وإعداد ميزان مراجعة بأرصدة هذه الحسابات بعد التسويات في تاريخ الإنضمام. وعند إعداد ميزان المراجعة بعد إجراء التسويات في نهاية الفترة المحاسبية للفترة المحاسبية ككل يمكن حينئذ إيجاد ما يخص المدة التالية لإنضمام الشريك الجديد من الفترة المحاسبية من إيرادات ومصروفات بإيجاد

الفرق بين أرصدة الميزانين. ويسري ذلك على كل بنود الإيرادات والمصروفات بما فيها تكلفة البضاعة المباعة إذا كانت الشركة تتبع طريقة المحزون المستمر. أما إذا كانت الشركة تتبع طريقة المخزون الدوري، فإن تكلفة البضاعة المباعة يمكن الإنتظار على أمر تحديدها حتى نهاية الفترة المحاسبية، إذا لم يتم إجراء جرد فعلي للمخزون عند إنضمام الشريك الجديد. والوضع الغالب هو إجراء الجرد لتحديد صافي أصول الشركة القديمة حينئذ. وفي هذه الحالة توزع تكلفة البضاعة المباعة عن المدة السابقة للإنضمام والمدة التالية بنسبة صافي مبيعات كل مدة لصافي مبيعات الفترة المحاسبية ككل.

والواقع أن المشكلة لا تكمن في تحديد صافي ربح كل من المدتين، وإنما في الكيفية التي يتم بها توزيع صافي الربح على الشركاء. ولنأخذ المثال التوضيحي التالي لبيان الإجراءات الممكن إتباعها في هذا الصدد.

قررت شركة التضامن سميح ومسعود قبول إنضمام الشريك عباس للشركة في ١٩٨٤/١٠/١. وقد قام محاسب الشركة بإجراء التسويات اللازمة لحسابات الإيرادات والمصروفات في ذلك التاريخ، كما قام بإعداد ميزان مراجعة بأرصدة حسابات الأستاذ العام في ذلك التاريخ أيضاً. وقد وافق الشريك عباس على الإنضمام للشركة بحصة في رأس المال تعادل ربع صافي الأصول الدفترية على أن يمنح الشريكان سميح ومسعود شهرة محل قدرها ٣٠٠٠٠ جنيه. وقد تم جرد مخزون البضاعة في تاريخ الإنضمام لتحديد التكلفة الدفترية لصافي الأصول والتي على أساسها قام عباس بدفع حصته في رأس المال نقداً. وقد بلغ مخزون البضاعة في ذلك التاريخ طبقاً للجرد الفعلي ١٢٠٠٠ جنيه. وكان الشريكان سميح ومسعود يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي بعد منح الشريك سميح مرتب سنوي قدره ١٢٠٠ جنيه مقابل الإدارة ومنح الشريك مسعود مكافأة من صافي الأرباح بعد خصم المكافأة بمعدل ١٠٪ مقابل الإشراف. وبعد إنضمام الشريك عباس وافق

الشركاء على إستمرار مرتب الشريك سميح بنفس القيمة ورفع مكافأة مسعود إلى ٢٠٪ مع توزيع ما يتبقى من الأرباح بواقع الربع للشريك عباس والباقي بالتساوي بين الشريكين سميح ومسعود. وفي نهاية الفترة المحاسبية قام محاسب الشركة بتسوية الحسابات وإعداد ميزان المراجعة عن الفترة بأكملها. وفيما يلي بعض البيانات التي ظهرت في ميزاني المراجعة اللذين قام المحاسب باعدادهما:

	حتى ١٩٨٤/١٠/١		حتى ١٩٨٤/١٢/٣١	
	مدين	دائن	مدين	دائن
مشتريات ومبيعات	٤٢٥٠٠	٩٨٥٠٠	٦٧٢٠٠	١٧٠٠٠٠
مردودات ومسموحات	١٥٠٠	٥٠٠	٣٠٠٠	١٢٠٠
إهلاك أثاث وتركيبات	١٢٠٠			١٦٠٠
أجور ومرتبات العاملين	٢٨٧٠٠		٣٣٦٠٠	
أجور مستحقة		٤٥٠		٧٠٠
دعاية وإعلان	٩٠٠		١١٥٠	
تأمين	٦٠٠		٨٠٠	
تأمين مقدم	١٢٠٠		١٠٠٠	
مخزون بضائع ٨٤/١/١	٦٠٠٠		٦٠٠٠	
إيجـــار	٢١٠٠		٢٨٠٠	

هذا وتمثل باقي أرصدة ميزانا المراجعة حسابات أصول وخصوم، كما أنه بإعادة جرد البضاعة في نهاية الفترة قد تبين أن المخزون منها تبلغ تكلفته ١٠٠٠ ج.

ومن واقع هذه البيانات يمكن تصوير الحسابات الختامية لشركة التضامن سميح ومسعود في تاريخ إنضمام عباس عن المدة السابقة لإنضمامه، وفي نهاية الفترة المحاسبية لشركة التضامن سميح ومسعود وعباس عن المدة من الفترة المحاسبية التالية للإنضمام كالآتي:

شركة التضامن سميح ومسعود

حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع عن الفترة من ١/١/ إلى ٣٠/٩/١٩٧٨ :

البيان			البيان		
من حـ/ إجمالي المبيعات	٩٨٥٠٠		إلى حـ/ مخزون أول الفترة ١/١	٤٢٥٠٠	٦٠٠٠
إلى حـ/ مردودات	١٥٠٠		إلى حـ/ مشتريات		
ومسموحات		٩٧٠٠٠	من حـ/ مردودات ومسموحات	٥٠٠	
صافي المبيعات			صافي المشتريات		٤٢٠٠٠
			تكلفة البضاعة المتاحة		٤٨٠٠٠
			من حـ/ مخزون ٣٠/٩/٨٤ (ـ)		١٢٠٠٠
			تكلفة البضاعة المباعة		٣٦٠٠٠
			مجمل الربح		٤١٠٠٠
		٩٧٠٠٠			٩٧٠٠٠
مجمل الربح		٤١٠٠٠	إلى حـ/ إهلاك أثاث وتركيبات		١٢٠٠
			إلى حـ/ أجور ومرتبات		٢٨٧٠٠
			إلى حـ/ دعاية وإعلان		٩٠٠
			إلى حـ/ تأمين		٦٠٠
			إلى حـ/ إيجار		٢١٠٠
			صافي الربح		٧٥٠٠
		٤١٠٠٠			٤١٠٠٠
صافي الربح		٧٥٠٠	إلى حـ/ جاري سميح (مرتب)	٩٠٠	
			〃 〃 〃 (أرباح)	٢٩٥٩	٣٨٥٩
			إلى حـ/ جاري مسعود (مكافأة)	٦٨١	
			إلى حـ/ جاري مسعود (أرباح)	٢٩٦٠	
					٣٦٤١
		٧٥٠٠			٧٥٠٠

هذا وقد تم توزيع الأرباح الصافية بين الشريكين سميح ومسعود طبقا لنسب التوزيع القائمة بينهما قبل إنضمام مسعود. فيحصل سميح على مرتبه عن تسعة أشهر ويحصل مسعود على مكافأة بواقع ١٠٪ من (٧٥٠٠ × $\frac{١٠٠}{١١٠}$)، ويوزع الباقي بينهما بالتساوي.

ولتصوير الحسابات الختامية وحسابات التوزيع لشركة التضامن سميح ومسعود وعباس يقتضي الأمر خصم أرصدة الإيرادات والمصروفات الموضحة في ميزان المراجعة حتى ١٠/١ من أرصدتها حتى ١٢/٣١ حتى يتحدد ما يخص مدة الثلاثة أشهر الأخيرة من إيرادات ومصروفات. أما مخزون أول الفترة هذه الحالة فيكون ١٢٠٠٠ جنيه، ويكون مخزون نهاية الفترة ١٠٠٠ جنيه. وفيما يلي حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع لشركة التضامن سميح ومسعود وعباس.

شركة التضامن سميح ومسعود وعباس

حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع عن الفترة من ١/١٠/ الى ٣١/١٢/١٩٨٤

١٢٠٠٠		إلى حـ/ مخزون أول الفترة ١/١٠		٧١٥٠٠	من حـ/ إجمالي المبيعات
	٢٤٧٠٠	إلى حـ/ مشتريات		١٥٠٠	إلى حـ/ مردودات ومسموحات صافي المبيعات
	٧٠٠	من حـ/ مردودات ومسموحات	٧٠٠٠٠		
٢٤٠٠٠		صافي المشتريات			
٣٦٠٠٠		تكلفة البضاعة المتاحة			
١٠٠٠		من حـ/ مخزون ٣١/١٢/٨٤ (-)			
٣٥٠٠٠		تكلفة البضاعة المباعة			
٣٥٠٠٠		مجمل الربح			
٧٠٠٠٠			٧٠٠٠٠		
٤٠٠		إلى حـ/ إهلاك أثاث وتركيبات	٣٥٠٠٠		مجمل الربح
٤٩٠٠		إلى حـ/ أجور ومرتبات			
٢٥٠		إلى حـ/ دعاية وإعلان			
٢٠٠		إلى حـ/ تأمين			
٧٠٠		إلى حـ/ إيجار			
٢٨٥٥٠		صافي الربح			
٣٥٠٠٠			٣٥٠٠٠		
	٣٠٠	إلى حـ/ جاري سميح (مرتب)	٢٨٥٥٠		صافي الربح
٩١١٠	٨٨١٠	〃 〃 〃 (أرباح)			
	٤٧٥٨	إلى حـ/ جاري مسعود (مكافأة)			
١٣٥٦٧	٨٨٠٩	إلى حـ/ جاري مسعود (أرباح)			
٥٨٧٣		إلى حـ/ جاري عباس (أرباح)			
٢٨٥٥٠			٢٨٥٥٠		

وقد تم توزيع الأرباح عن فترة الثلاثة شهور على أساس خصم مرتب سميح لمدة ثلاثة شهور وحساب مكافأة مسعود بواقع ٢٠٪ من الأرباح بعد خصم المكافأة وتوزيع الباقي على الشركاء الثلاثة بواقع الربع لعباس وثلاثة أثمان لكل من سميح ومسعود. ويلاحظ في هذه الحالة ضرورة تصوير حسابات ختامية مستقلة عن المدة من الفترة المحاسبية قبل الإنضمام عن حسابات المدة من الفترة المحاسبية بعد الإنضمام، لأن كل منها يتعلق بشركة مختلفة عن الأخرى.

وقياسا على ذلك يتم إعداد الميزانية العمومية للشركة القديمة في تاريخ الإنضمام وللشركة الجديدة في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية

٥ ـ انفصال شريك:

يترتب على إنفصال الشريك في شركة التضامن إنتهاء الشركة القائمة وقد يترتب على هذا الإنفصال إنتهاء الشركة أيضاً بين الشركاء الآخرين، أو إمكانية إستمرارها بينهم على حسب شروط العقد. فإذا ترتب على إنفصال الشريك إنتهاء الشركة أصلاً وموضوعاً بين كل الشركاء، فإنه يتم تصفية أعمال الشركة وممتلكاتها وتوزع بين الشركاء جميعاً بعد سداد ديون الشركة طبقاً لشروط الإتفاق بين الشركاء كما سوف نوضح في الفصول التالية. أما إذا استمرت الشركة بين باقي الشركاء بعد إنفصال الشريك، فإنها تصبح في حكم الشركة الجديدة. ويترتب على هذا الوضع ضرورة تسوية حقوق الشريك المنفصل بحيث لا يترتب على إنفصاله إضرار به أو بالشركاء الباقين.

ويتطلب التحديد العادل لحقوق الشريك المنفصل التي يحق له المطالبة بها عند إنفصاله والحصول عليها إجراء التسويات الآتية:

١ ـ تسوية الأرباح والخسائر عن الفترة حتى تاريخ الإنفصال، وتصحيح الأخطاء المتعلقة بأرباح وخسائر الفترات السابقة.

٢ ـ تسوية صافي أصول الشركة بقيمتها السوقية العادلة في تاريخ الإنفصال

٣ ـ تقدير قيمة شهرة المحل عند إنفصال الشريك إذا وجد ما يبرر وجودها

وتحدد حقوق الشريك المنفصل في العادة بشروط الإتفاق. وإذا لم توضح شروط الإتفاق كيفية حساب حقوق الشريك المنفصل، فيصبح من الواجب على المحاسب في هذه الحالة الحصول على موافقة الشركاء لحساب حقوق الشريك المنفصل بصورة عادلة. وتتحدد حقوق الشريك المنفصل في هذه الحالة برصيد رأسماله بعد تسويته بأرباح الفترة حتى تاريخ الإنفصال والفترات السابقة، وبمسحوباته وبرصيد حسابه الجاري، مضافاً إليه نصيبه في أرباح أو خسائر إعادة تقويم الأصول الملموسة بنسبة نصيبه في الأرباح والخسائر التي كان يتمتع بها قبل الإنفصال، زائدا نصيبه في شهرة المحل على هذا الأساس، زائداً نصيبه من آثار التسويات الخاصة بأرباح الفترات السابقة.

ويتطلب الأمر عند إنفصال شريك تحديد الأرباح والخسائر عن المدة المنقضية من الفترة المحاسبية حتى تاريخ الإنفصال وتحديد نصيبه منها طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر. كما يتطلب الأمر تسوية أرباح الفترات السابقة بما يكون قد وقع من أخطاء أو بما يكون قد ترتب على إتباع إجراءات محاسبية غير سليمة. ومن أمثلة ذلك عدم تلاؤم مخصص الديون المشكوك فيها مع ما ينتظر إعدامه من ديون، أو عدم تلاؤم أقساط الإهلاك مع الاستخدام الفعلي للأصول الثابتة في السنوات السابقة، أو إثبات مصروفات إيرادية على إعتبار أنها إضافات للأصول أو العكس.

ويتطلب الأمر أيضاً تحديد القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول الملموسة ومقارنتها بصافي قيمتها الدفترية وتوزيع الأرباح والخسائر الناتجة عن ذلك لتحديد نصيب الشريك المنفصل منها. وإذا رغب الشركاء الباقين عندئذ إظهار الأصول في الدفاتر بقيمتها السوقية العادلة، فإن الإجراءات في هذا الصدد لا تختلف عما سبق ذكره بصدد إنضمام شريك جديد. فإذا كان كمال وعاطف وعبيد شركاء في شركة تضامن برأس مال قدره ١٢٠٠٠٠ جنيه بالتساوي

ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي. وقرر عبيد الإنفصال عن الشركة. وقرر كمال وعاطف الإستمرار في الشركة. وكانت الشركة تملك قطعة أرض قيمتها الدفترية ١٠٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية عند إنفصال عبيد ٢٥٠٠٠ ورغب كمال وعاطف إظهار القيمة السوقية للأرض في الدفاتر فإن القيد يكون كالآتي:

١٥٠٠٠ من حـ/ الأراضي

إلى مذكورين

٥٠٠٠ حـ/ رأس مال كمال

٥٠٠٠ حـ/ رأس مال عاطف

٥٠٠٠ حـ/ رأس مال عبيد

تعديل قيمة الأراضي لقيمتها السوقية وتوزيع أرباح إعادة التقويم بالتساوي طبقاً لنسب التوزيع.

وإذا تعددت الأصول المعاد تقويمها فإنه يمكن توسيط حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم لإثبات ذلك ثم يوزع رصيده على الشركاء على النحو السابق بيانه.

أما فيما يختص بشهرة المحل فقد ينص في الاتفاق على منح الشريك المنفصل شهرة محل ومن ثم يحدد العقد قيمتها، أو أن يتم تقديرها في تاريخ الانفصال على أساس من أسس تقدير الشهرة المعروفة كرسملة الأرباح غير العادية مثلاً، أو على أساس عدد سنوات ربحية، ... إلخ). وقد يرغب الشركاء الباقين في إثبات الشهرة في الدفاتر بقيمتها التقديرية الكلية أو بصفة جزئية بما يعادل حصة الشريك المنفصل فيها، أو قد لا يرغبون في إثباتها على الإطلاق مع سداد حصة الشريك المنفصل فيها.

وقياسا على حالات إنضمام شريك جديد، فإنه يمكن أن يترتب على إنفصال شريك أي من الحالات التالية:

أ ـ أن يحصل الشريك المنفصل على حقوقه في الشركة على أساس صافي القيمة الدفترية للأصول.

ب ـ أن يحصل الشريك المنفصل على حقوقه في الشركة بما يزيد عن صافي القيمة الدفترية للأصول (علاوة إنفصال، أو شهرة محل، أو إعادة تقييم لصافي الأصول).

حـ ـ أن يحصل الشريك المنفصل على حقوقه في الشركة بأقل من نصيبه في صافي القيمة الدفترية للأصول (الشهرة أو علاوة رأس المال للشركاء الباقين).

وسوف نتناول كل من هذه الحالات بقليل من الإيضاح

٥ ـ أ ـ إنفصال الشريك بالقيمة الدفترية:

لا يترتب على هذه الحالة أية مشاكل خاصة. وكل ما يتطلبه الأمر هو فتح حساب للشريك المنفصل تقفل فيه كل الحسابات الخاصة بالشريك في الشركة. فيقفل حساب رأس مال الشريك المنفصل بجعله مديناً وحساب الشريك المنفصل دائناً، ويقفل حساب المسحوبات والحساب الجاري وحساب قرض الشريك إن وجد، في حساب الشريك المنفصل كل على حسب طبيعة رصيده. ويمثل رصيد حساب الشريك المنفصل مقدار المستحق له قبل الشركة المكونة من الشركاء الباقين. وقد يسدد الشركاء الباقين هذا الرصيد للشريك المنفصل نقداً من أموالهم الخاصة، وفي هذه الحالة يعتبر المبلغ الذي يسدده كل شريك بمثابة إضافة لرأسماله كما قد يتفق الشركاء الباقين على سداد مستحقات الشريك المنفصل على أقساط، بفوائد، أو بدون فوائد، ويعالج رصيد حساب الشريك المنفصل في هذه الحالة على أساس أنه قرض للشركة الجديدة المكونة من الشركاء الباقين. وفي كل الأحوال، تتوقف القيود الدفترية اللازمة لإثبات سداد حصة الشريك المنفصل على الطريقة التي يتم الاتفاق عليها في هذا الشأن.

٥ ـ ب ـ انفصال الشريك بقيمة تزيد عن القيمة الدفترية:

قد ينص عقد اتفاق الشركة على منح الشريك المنفصل علاوة انفصال، أو شهرة محل، كما قد يترتب على إعادة تقويم صافي الأصول زيادة حقوق الشريك المنفصل عن صافي القيمة الدفترية، أو قد يترتب على إنفصال الشريك تقدير شهرة محل تقابل القدرات الفائقة للشركة على تحقيق الأرباح. وسوف نتناول كل من هذه الحالات على التوالي.

١) الشهرة للشريك المنفصل طبقاً للعقد أو لإعادة التقويم:

إذا نص عقد الشركة على منح الشريك المنفصل شهرة محل، أو إذا قدرت قيمة للشهرة عند إنفصال الشريك، فقد يرغب الشركاء الباقين في إظهار قيمة الشهرة بالكامل في الدفاتر، أو في إظهار ما يعادل حصة الشريك المنفصل فيها، أو في عدم إظهار أي قيمة للشهرة في الدفاتر على الإطلاق. وفي كل هذه الأحوال يجعل حساب رأس مال الشريك المنفصل دائناً بحصته في الشهرة طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر، أو طبقاً لعقد الشركة قبل إقفاله في حساب الشريك المنفصل.

ولنفرض أن الشريك عبد الغفار في شركه التضامن عبد الغفار وسعيد ومحمود قد قرر الإنفصال عن الشركة في ١٩٨٤/٦/١. وقد بلغت أرصدة حسابات رأس مال الشركاء في ذلك التاريخ ٦٠٠٠٠ جنيه، ٤٠٠٠٠ جنيه، ٨٠٠٠٠ جنيه لكل من عبد الغفار وسعيد ومحمود على التوالي. كما بلغت صافي الأرباح المحققة من ١/١ حتى ٨٤/٦/١ طبقاً للحساب الختامي الذي تم تصويره في ذلك التاريخ ٢٦٥٠٠ جنيه، كما أظهرت أرصدة الحسابات الأخرى ما يلي: مسحوبات عبد الغفار ٢٠٠٠ جنيه (مدين)، قرض عبد الغفار ٧٠٠٠ جنيه (مدين). فوائد دائنة مستحقة على عبد الغفار ٧٠٠ جنيه (مدين)، إحتياطي عام ٢٠٠٠٠ جنيه (دائن). وكانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء على أساس منح عبد الغفار

مرتب سنوي قدره ٢٤٠٠ جنيه، وتوزع الأرباح بعد ذلك على أساس ٣: ٢: ٤ لكل من عبد الغفار وسعيد ومحمود على التوالي وينص العقد على تقدير شهرة المحل عند إنفصال شريك برسملة الأرباح الزائدة لمدة خمس سنوات بمعدل ١٠٪. وقد بلغت القيمة المقدرة لشهرة المحل على هذا الأساس ٣٦٠٠٠ جنيه. وقدرت باقي الأصول بقيمتها الدفترية.

ولتحديد حقوق الشريك المنفصل في ظل هذه الظروف، يتم إجراء الآتي:

أ ـ توزيع الأرباح والخسائر عن الفترة + رصيد الإحتياطي العام:

	عبد الغفار	سعيد	محمود	إجمالي
مرتب عبد الغفار عن ٦ شهور	١٢٠٠	-	-	١٢٠٠
الباقي بنسبة ٣: ٢: ٤	١٥١٠٠	١٠٠٦٧	٢٠١٣٣	٤٥٣٠٠
الأرباح + الإحتياطي العام	١٦٣٠٠	١٠٠٦٧	٢٠١٣٣	٤٦٥٠٠

ويجعل حساب التوزيع مديناً بمبلغ ٢٦٥٠٠، وحساب الإحتياطي العام مديناً بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه، وتجعل حسابات الشركاء دائنة كالآتي، رأس مال عبد الغفار بمبلغ ١٦٣٠٠ جنيه، رأس مال سعيد (أو حسابه الجاري بما يخصه من أرباح وحساب رأس المال بنصيبه في الإحتياطي) بمبلغ ١٠٠٦٧ جنيه، رأس مال محمود (أو حسابه الجاري بما يخصه من أرباح وحساب رأس المال بنصيبه في الاحتياطي) بمبلغ ٢٠١٣٣ جنيه.

ب ـ معالجة شهرة المحل: توزع شهرة المحل على الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر فيبلغ نصيب عبد الغفار ١٢٠٠٠ جنيه، ونصيب سعيد ٨٠٠٠ جنيه، ونصيب محمود ١٦٠٠٠ جنيه، وتتوقف طريقة المعالجة الدفترية على رغبة الشركاء الباقين في إظهار الشهرة بالكامل، أو في إظهار نصيب الشريك المنفصل فقد، أو في عدم إظهار الشهرة على الاطلاق.

فإذا ظهرت الشهرة بالكامل في دفاتر الشركة الجديدة يكون القيد كالآتي:

٣٦٠٠٠ من حـ/ شهرة المحل

إلى مذكورين

١٢٠٠٠ حـ/ رأس مال عبد الغفار

٨٠٠٠ حـ/ رأس مال سعيد

١٦٠٠٠ حـ/ رأس مال محمود

أما إذا كانت الرغبة هي إظهار نصيب الشريك المنفصل في الشهرة فقط فيكون القيد:

١٢٠٠٠ من حـ/ شهرة المحل

١٢٠٠٠ إلى حـ/ رأس مال عبد الغفار

أما إذا لم يرغب الشركاء الباقين في إظهار الشهرة على الإطلاق فإن نصيب الشريك المنفصل يخفض من رؤوس أموال الشركاء الباقين كل بحسب نسبته في توزيع الأرباح والخسائر. ويكون القيد في هده الحالة كالآتي:

من مذكورين

٤٠٠٠ حـ/ رأس مال سعيد

٨٠٠٠ حـ/ راس مال محمود

١٢٠٠٠ إلى حـ/ رأس مال عبد الغفار

ويترتب عن إثبات الشهرة دفترياً سواء بقيمتها الكاملة أو بصفة جزئية، ما يترتب على ذلك في حالة إنضمام شريك جديد إذا تغيرت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقين عما كانت عليه قبل إنفصال الشريك. فإذا أصبحت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سعيد ومحمود بعد إنفصال عبد الغفار ٣:٥ بعد

أن كانت ٢ : ٤ وتم إظهار الشهرة بحصة عبد الغفار فقط (١٢٠٠٠ جنيه) ، فإنــه يترتب على استنفادها بعد ذلك ما يلي :

	سعيد	محمود	مجموع
الزيادة في رأس المال عند إثبات الشهرة	—	—	
النقص في حقوق الشريك باستنفاد الشهرة	٤٥٠٠	٧٥٠٠	١٢٠٠٠
	٤٥٠٠	٧٥٠٠	١٢٠٠٠

ومن الواضح أنه إذا لم يتم إثبات الشهرة ينخفض رأس مال سعيد عند إنفصال عبد الغفار بمقدار ٤٠٠٠ جنيه في الوقت الذي تنخفض حقوقه باستنفاد الشهرة بعد إثباتها بمقدار نصيب عبد الغفار بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه نتيجة تغير نسب توزيع الأرباح والخسائر بينه وبين محمود بعد إنفصال عبد الغفار . وفي نفس الوقت فقد حدث العكس بالنسبة لمحمود . وتلافياً لذلك يمكن للشريكين الباقين عند الاتفاق على تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر تسوية الآثار المرتبة على هذا التغيير في حالة إثبات الشهرة عن طريق تحويل مبلغ ٥٠٠ جنيه من رأس مال محمود لرأس مال سعيد . (عليك أن توضح هذا التغيير على كل من الشريكين الباقيين في حالة اثبات الشهرة بمبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه وتقوم بإجراء قيود التسوية في رأس مال الشريكين اللازمة لتلافي هذا الأثر) .

وبالرغم من أن المحاسبين لا يميلون عموماً لإثبات الشهرة دفترياً إلا في حالة الشراء المؤيد بمستندات موضوعية فإننا نرى أن إثبات الشهرة دفترياً في حالة وجود المبررات الكافية إقتصادياً لذلك ، يعد خطوة للأمام في الإتجاه الصحيح نحو إظهار القيمة الحقيقية للموارد المتاحة للمنشأة لأغراض الاستغلال في نشاطها . ولا شك في أن جزءاً كبيراً من قيمة الشهرة التي يتوفر لها المبررات الاقتصادية الكافية يرجع في كثير من الأحيان لقيمة الموارد البشرية المتاحة للمنشأة وقدراتها

الإنتاجية والاقتصادية المرتفعة، والتي يهمل المحاسبون إظهارها بين مكونات الأصول

ويلاحظ في مثالنا الجاري أنه سواء تم إثبات اشهرة بكامل قيمتها أو لم يتم إثباتها على الإطلاق فإن رأس مال الشريك المنفصل يزيد بمقدار نصيبه فيها طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر (أو طبقاً لشروط الإتفاق إذا كان يترتب عليها إختلاف حصة الشريك المنفصل في الشهرة عن نصيبه في توزيع الأرباح والخسائر).

جـ - إقفال الحسابات الخاصة بالشريك المنفصل في حساب الشريك المنفصل:
يتم ذلك من واقع البيانات المعطاة في المثال، وكنموذج لما يتم إتباعه في العادة في هذه الحالة، بإجراء القيود التالية:

٨٨٣٠٠ من حـ/ رأس مال عبد الغفار

٨٨٣٠٠ إلى حـ/ الشريك المنفصل (عبد الغفار)

رصيد رأس المال ٦٠٠٠٠ جنيه + حصته في الأرباح والإحتياطي ١٦٣٠٠ جنيه + نصيبه في شهرة المحل ١٢٠٠٠ جنيه.

٩٧٠٠ من حـ/ الشريك المنفصل (عبد الغفار)

إلى مذكورين

٢٠٠٠ حـ/ مسحوبات عبد الغفار

٧٠٠٠ حـ/ قرض عبد الغفار

٧٠٠ حـ/ فوائد مستحقة على عبد الغفار

ويترتب على ذلك أن يصبح رصيد حساب الشريك المنفصل دائناً بمبلغ ٧٨٦٠٠ جنيه، ويمثل إلتزاماً قبل الشريكين الباقيين في الشركة، قد يقومان سداده من أموالهم الخاصة مقابل الزيادة في رؤوس أموالهم كل على حسب الحصة

التي ساهم بها في السداد ، أو قد يتم الإتفاق مع الشريك المنفصل على السداد الاجل من أصول الشركة ومن ثم يصبح رصيد حساب الشريك المنفصل من بنود الالتزامات الخاصة بالشركة الجديدة ويعالج محاسبياً على حسب شروط الاتفاق.

٢) علاوة إنفصال للشريك المنفصل:

قد يتفق الشركاء الباقين مع الشريك المنفصل على منحه علاوة على رأسماله عند إنفصاله عن الشركة على أن تظل الشركة بقيمتها الدفترية ودون إثبات شهرة محل. وتتحدد قيمة العلاوة بالإتفاق وتوزع على الشركاء الباقين طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم قبل إنفصال الشريك ويجعل رأس مال كل منهم مديناً بحصته في العلاوة مقابل جعل رأس مال الشريك المنفصل دائناً بقيمة العلاوة. والواقع أن الإجراءات المحاسبية في هذه الحالة لا تختلف عن حالة منح الشريك المنفصل شهرة محل دون تسجيلها في الدفاتر.

٣) حقوق الشريك في أرباح إعادة تقويم صافي الأصول:

يقتضي المنطق والعدالة في حالة إنفصال شريك عن شركة التضامن ، كما كان عليه الوضع عند إنضمام شريك جديد ، أن يعاد تقويم الأصول والخصوم المختلفة في تاريخ الإنفصال ويتم إثباتها بقيمتها السوقية العادلة في دفاتر شركة التضامن الجديدة التي تتكون بين الشركاء الباقين بعد إنفصال الشريك ، وذلك لإمكان تحديد الحقوق العادلة للشريك المنفصل من ناحية ، ومن ناحية أخرى لبداية أعمال الشركة الجديدة بقيم محاسبية لمواردها تتفق مع دلالتها الاقتصادية في ذلك التاريخ.

إلا أن العرف المحاسبي التقليدي عموماً ، محتمياً بمعتقداته التاريخية في الموضوعية المستندية ، والحيطة والحذر أو التحفظ ، والثبات على مبدأ التكلفة التاريخية ، يقاوم هذا الإتجاه بكل ما لديه من حجج تفتقر إلى الموضوعية العلمية. وعلى هذا الأساس غالباً ما تعالج حصة الشريك المنفصل في أرباح إعادة تقويم

صافي الأصول معالجه علاوة الإنفصال للشريك المنفصل مع الإبقاء على الأصول المختلفة في الدفاتر بقيمتها الدفترية التاريخية. ونحن نرى أنه إذا كانت العدالة تقتضي إعادة تقويم صافي الأصول لتحديد حقوق الشريك المنفصل، فإن العدالة تقتضي أيضاً إثبات هذه الأصول دفترياً بقيمتها العادلة لإبراز حقوق الشركاء الباقين فيها بصورة صادقة.

هذا وقد سبق أن ذكرنا أنه إذا تقرر إثبات الأصول دفترياً بقيمتها السوقية العادلة وقت انفصال الشريك فإنه يوسط لهذا العرض حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم، وتجعل الأصول التي تزيد قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية مدينة بالفرق مقابل جعل هذا الحساب دائناً، والعكس إذا قلت القيمة السوقية للأصول عن قيمتها الدفترية. ثم يوزع رصيد حساب أرباح وخسائر إعادة التقويم على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم بجعله مديناً وجعل حسابات رأس المال دائنة كل بحسب نصيبه في أرباح إعادة التقويم. ثم تقفل الحسابات الخاصة بالشريك المنفصل بنفس الاجراءات السابق بيانها.

أما إذا تقرر الابقاء على الأصول في دفاتر الشركة الجديدة بين الشركاء الباقين بقيمتها الدفترية، فإن حقوق الشريك المنفصل في أرباح اعادة التقويم تعالج في حساب رأس مال الشركاء الباقين مثلما تعالج علاوة الانفصال أو حقوق الشريك المنفصل في الشهرة التي لا يتم اثباتها دفترياً.

وإذا تقرر اثبات الأصول دفترياً بقيمتها الجديدة وقت الانفصال وتغيرت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقين، فإن الوضع في هذه الحالة يجب تسويته بالطريقة الموضحة بصدد اثبات شهرة المحل في الدفاتر حتى لا يضار بعض الشركاء الباقين لحساب البعض الآخر.

٥ ـ حـ ـ انفصال الشريك بقيمة تقل عن القيمة الدفترية:

قد يوافق الشريك على الانفصال عن الشركة بأقل من القيمة الدفترية لحقوقه

لأسباب عديدة منها المشاكل المالية الشخصية الخاصة به، أو عدم توافقه مع باقي الشركاء. أو الرغبة الملحة في استقلاله بعمل يرى أنه أكثر ربحية. أو توقعاته بانخفاض ربحية الشركة في المستقبل. كما قد يكون السبب الحقيقي هو إنخفاض القيمة الحقيقة لصافي الأصول عن قيمتها الدفترية. وإذا كان السبب في قبول الشريك الانفصال عن الشركة بأقل من حقوقه الدفترية يرجع لانخفاض القيمة الحقيقية للأصول عن قيمتها الدفترية، فانه يصبح من الواجب منطقياً في هذه الحالة تعديل الأصول لقيمتها الحقيقية في دفاتر الشركة الجديدة للشركات الباقين. إلا أن المحاسبين في هذه الحالة - ولتعدد المبررات الأخرى بقبول الشريك المنفصل بهذا الوضع - يرون عدم تعديل حسابات الأصول واعتبار الفرق بين القيمة الدفترية لحصة الشريك المنفصل والقيمة التي يقبل الحصول عليها في سبيل الانفصال بمثابة علاوة رأس مال للشركاء الباقين.

فلو افترضنا مثلاً أن الشريك حسين الذي تبلغ حقوقه الدفترية في شركة التضامن فاروق واسماعيل وحسين ٦٥٠٠٠ جنيه في ١٩٨٤/٩/١، وهو التاريخ الذي قرر فيه الانفصال عن الشركة، قد وافق على الحصول على ٥٠٠٠٠ جنيه مقابل هذه الحقوق من الشركاء الباقين في الوقت الذي كانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء الثلاثة بالتساوي، فانه يترتب على ذلك اجراء القيد الآتي:

٦٥٠٠٠	من حـ / رأس مال الشريك حسين
	إلى مذكورين
٥٠٠٠٠	حـ / الشريك المنفصل (حسين)
٧٥٠٠	حـ / رأس مال فاروق
٧٥٠٠	حـ / رأس مال اسماعيل

ويتم سداد الشريك المنفصل بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه طبقاً للاتفاق.

٦ ـ وفاة الشريك:

يترتب على وفاة شريك من الشركاء في شركة التضامن انتهاء الشركة ما لم ينص عقد الاتفاق على خلاف ذلك. ويتطلب الأمر في هده الحالة ضرورة اقفال الحسابات وتسويتها في تاريخ وفاة الشريك، والقيام باجراءات الجرد المختلفة لتحديد نصيب الشريك المتوفي في الأرباح والخسائر حتى تاريخ الوفاة، والذي تؤول حقوقه الأخرى إلى ورثته. فاذا نص العقد على امكانية استمرار الشركة بالشركاء الباقين في حالة وفاة أحد الشركاء فيتطلب الأمر عندما تتحدد حقوق الشريك المتوفي التي تؤول إلى ورثته من رأس مال وأرباح وخلافه أن تظهر هذه الحقوق في حسابات الالتزامات ويتم استبعادها من حقوق الملكية عن طريق فتح حساب لورثة الشريك المتوفي قياساً على حساب الشريك المنفصل. ويجب على الشركاء الباقين في هذه الحالة تدبير الأموال اللازمة لسداد حقوق الشريك المتوفي لورثته عند مطالبتهم بها.

وقد ينص الاتفاق في بعض الأحيان على عدم ضرورة اقفال الحسابات والقيام بالجرد الفعلي عند وفاة أحد الشركاء إلا إذا تمت الوفاة بطبيعتها في نهاية الفترة المحاسبية. وفي ظل هذا النص عادة ما يرد بالاتفاق كيفية تحديد نصيب الشريك المتوفي في الأرباح والخسائر منذ بداية الفترة حتى تاريخ الوفاة، إذا تمت الوفاة خلال الفترة المحاسبية. وقد يتم هذا التحديد على أساس تقديري في تاريخ الوفاة، أو على أساس فعلي عند انتهاء الفترة المحاسبية.

فقد يحدد الاتفاق مثلاً أنه عند وفاة أحد الشركاء خلال الفترة المحاسبية يتحدد نصيبه من الأرباح والخسائر على أساس متوسط نصيبه في الأرباح والخسائر لعدة سنوات سابقة مضروباً في نسبة المدة المنقضية من الفترة المحاسبية إلى الفترة المحاسبية بأكملها

فاذا كان عبد السميع وعبد الغفار وعبد الودود شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي مثلاً، وتوفي عبد الودود في ٩/٣٠ قبل

نهاية الفترة المحاسبية بثلاثة أشهر، وكان اتفاق الشركة ينص على أن يقدر نصيب المتوفي على أساس متوسط نصيبه في الأرباح والخسائر للسنوات الأربع السابقة. وكانت أرباح (وخسائر) كل من السنوات الأربع الآتي: ٤٠٠٠ جنيه، (١٣٥٠) جنيه، ٦٤٥٠ جنيه، ٦٩٠٠ جنيه. فان متوسط نصيبه يكون ٤٠٠٠ جنيه [(٤٠٠٠ + ٦٤٥٠ + ٦٩٠٠ - ١٣٥٠) ÷ ٤] ويكون نصيبه عن المدة المنقضية من الفترة المحاسبية التي تمت فيها الوفاة هو ٣٠٠٠ جنيه (٤٠٠٠ × ٩/١٢).

ويتم اجراء القيد الآتي:

٣٠٠٠ من حـ / حصة عبد الودود في الأرباح المقدرة

٣٠٠٠ إلى حـ / رأس مال عبد الودود

ويقفل حساب حصة عبد الودود في الأرباح المقدرة في هذه الحالة في نهاية العام في حساب التوزيع باعتباره ما تم توزيعه فعلاً للشريك المتوفي. وتوزع باقي الأرباح (أو الخسائر) على الشركاء الباقين طبقاً لاتفاق توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم.

كما يمكن أن ينص الاتفاق على الانتظار بتحديد نصيب الشريك المتوفي في الأرباح والخسائر حتى نهاية الفترة المحاسبية التي تم فيها الوفاة. وفي هذه الحالة يمكن أن يتحدد نصيب الشريك المتوفي الذي يؤول إلى ورثته في نهاية الفترة على أساس نسبة المدة المنقضية من الفترة المحاسبية إلى مدة الفترة المحاسبية بأكملها، ذلك إذا حصل الورثة على حقوقه الأخرى من الشركة اعتباراً من تاريخ الوفاة. أما إذا ظلت حقوق الشريك المتوفي مستثمرة في الشركة حتى نهاية الفترة المحاسبية دون سدادها للورثة، فيمكن أن يتحدد نصيبه الذي يؤول إلى ورثته في الأرباح (أو الخسائر) في هذه الحالة بنصيبه عن الفترة المحاسبية بأكملها، أو بنصيبه حتى تاريخ الوفاة مضافاً إليه الفائدة على حقوقه المستثمرة في الشركة منذ تاريخ الوفاة حتى نهاية الفترة. وفي كل الأحوال فإن شروط الاتفاق هي التي تحدد كيفية

حساب نصيب الشريك المتوفي من الأرباح والخسائر حتى تاريخ الوفاة، اذا لم يستوجب الأمر اقفال الحسابات وتحديد حقوقه في ذلك التاريخ.

وسواء نص الاتفاق على ضرورة اقفال الحسابات في تاريخ الوفاة أو الانتظار حتى نهاية الفترة المحاسبية، فانه يصبح من الواجب في كل الأحوال اقفال حسابات حقوق الشريك المتوفي قبل الشركة والتزاماته قبلها في حساب ورثة الشريك المتوفي اعتباراً من تاريخ الوفاة.

٦ ـ أ ـ التأمين على حياة الشركاء ووفاة أحد الشركاء:

قد ينص عقد اتفاق تكوين الشركة على قيام كل شريك من الشركاء بالتأمين على حياته لصالح الشركاء الآخرين، أو أن يقوم الشركاء بشراء بوليصة مشتركة تصبح مستحقة للشركاء الباقين عند وفاة أحد الشركاء. وعادة ما يقترن هذا النص باتفاق الشركاء على استمرار الشركة بين الشركاء الباقين في حالة وفاة أحدهم حتى لا يترتب على هذه الوفاة متاعب مالية لباقي الشركاء لاضطرارهم القيام بسداد حقوق المتوفي في الشركة لورثته. وعادة ما يعالج قسط بوليصة التأمين في هذه الحالة باعتباره توزيعاً للربح حيث يتحمل كل شريك بنصيبه في القسط طبقاً لنسبته في توزيع الأرباح والخسائر. وعندما يحل استحقاق البوليصة بوفاة أحد الشركاء وتحصل قيمتها من شركة التأمين فإن هذه القيمة يتم توزيعها بين الشركاء الباقين بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم، وبالنقدية المتوفرة يتم سداد حصة الشريك المتوفي إلى ورثته.

فاذا قام حسن وحسين وحسونة الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي بشراء بوليصة تأمين مشتركة على حياتهم بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه يبلغ قسطها السنوي ٣٦٠٠ جنيه، وتستحق للشركاء الباقين في حالة وفاة أحد الشركاء، فإن قسط البوليصة في هذه الحالة يحمل لحساب التوزيع سنوياً بجعل حساب التوزيع مديناً وجعل حساب قسط البوليصة دائناً، وعند سداد القسط يجعل حساب القسط مديناً

وحساب النقدية دائناً . ويتم ذلك حتى إذا كانت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء غير متساوية لأن كل شريك سيتحمل نصيبه من القسط طبقاً لنسبته في توزيع الأرباح والخسائر ، عند تحميل القسط لحساب التوزيع وتوزيع ما يتبقى من أرباح (أو خسائر) على الشركاء طبقاً لهذه النسب .

وعند تحصيل قيمة البوليصة في مثالنا الجاري لوفاة الشريك حسونة مثلاً ، فإن عملية التحصيل يتم اثباتها دفترياً كالآتي :

٩٠٠٠٠ من حـ / النقدية

إلى مذكورين

٤٥٠٠٠ حـ / رأس مال حسن

٤٥٠٠٠ حـ / رأس مال حسنين

توزيع قيمة بوليصة التأمين المحصلة عند وفاة حسونة بين حسين وحسنين بالتساوي .

وإذا بلغ رصيد ورثة الشريك المتوفي بعد اقفال حسابات رأسماله ومسحوباته وقروضه وحسابه الجاري وحصته في أرباح العام ، وما قد يترتب على وفاته لورثته من حقوق أخرى قبل الشركة طبقاً لشروط العقد ، مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه مثلاً ، فإنه يتم سداد هذا الرصيد للورثة بجعل حساب ورثة الشريك المتوفي مديناً ، وحساب النقدية دائناً .

أسئلة وتمارين
على
الفصل الثالث

أولاً: الأسئلة:

١ ـ ما هي الآثار التي يمكن أن تترتب على انضمام شريك جديد لشركة تضامن قائمة.

٣ ـ قارن باختصار بين حالات منح الشهرة للشريك المنفصل وحالات منح الشهرة الشركاء الباقين.

٣ ـ قارن باختصار بين حالات منح الشهرة للشريك المنفصل وحالات منح الشركاء الباقين.

٤ ـ علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواباً من وجهة نظرك.

أ ـ لا يترتب على انضمام شريك جديد بالشراء من شريك قائم أي تغيرات في حقوق الشركاء القدامى فيما عدا حقوق الشريك البائع.

ب ـ إذا ترتب على انضمام شريك جديد بالشراء من أكثر من شريك قائم إظهار شهرة المحل في الدفاتر فانه لن يترتب على ذلك أي اضرار بالشركاء القدامى ما دام الشريك الجديد يدفع لهولاء الشركاء ما يعادل نصيبه في الشهرة.

حـ ـ يكفي لعدم الاضرار بأي من الشركاء القدامى عند انضمام شريك جديد واثبات شهرة المحل المترتبة على ذلك في الدفاتر أن يظل الهيكل النسبي لتوزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى بعد الانضمام على ما كان عليه قبل الانضمام.

د ـ إذا تقرر اعادة تقويم الأصول عند انضمام شريك جديد بالشراء من الشركاء القدامى، فان أرباح أو خسائر التقويم يجب أن توزع على كل الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة تحقيقاً للعدالة.

هـ ـ عندما ينضم شريك جديد فيجب أن تتناسب حصته في الأرباح والخسائر مع حصته في رأس المال حتى لا يضار الشركاء القدامى.

و ـ يميل المحاسبون عموماً لعدم اثبات شهرة المحل في الدفاتر لأنها لا تمثل قيمة موارد اقتصادية متاحة للشركة للاستخدام في نشاطها.

ز ـ لا تختلف النتائج النهائية لانضمام شريك جديد بعلاوة رأس مال للشركاء القدامى عن تلك التي تترتب على منح شهرة محل لهؤلاء الشركاء بعد استنفاد الشهرة.

ح ـ تفضل طريقة منح الشريك المنضم علاوة رأس مال على طريقة منحه شهرة محل لأن الحالة الأخيرة يترتب عليها دائماً الاضرار بالشركاء القدامى عند استنفاد شهرة المحل.

ط ـ عندما ينضم شريك جديد خلال الفترة المحاسبية، فإن هذا لا يستدعي بالضرورة إقفال الحسابات وتسويتها في تاريخ الانضمام، حيث ما زالت الشركة مستمرة في عملياتها.

ي ـ عندما يقرر أحد الشركاء الانفصال عن الشركة فإن حقوقه يمكن حسابها من واقع أرصدة حساباته المختلفة في دفاتر الشركة في تاريخ الانفصال.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

بلغ صافي الأصول في شركة التضامن بين جمال وهشام وحاتم في ١٩٨٤/١٢/٣١ مبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه، وبلغت حقوق كل من الشركاء الثلاثة

في ذلك التاريخ ٦٠٠٠٠ جنيه، ٤٠٠٠٠ جنيه، ٥٠٠٠٠ جنيه، كما بلغ رصيد الاحتياطي العام ٣٠٠٠٠ وكانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ٣٠٪، ٣٠٪، ٤٠٪ على التوالي. وفي ذلك التاريخ قرر الشركاء قبول زغراب شريكاً لهم بواقع الربع في رأس المال والأرباح.

والمطلوب:

اجراء ما يلزم من قيود يومية لاثبات انضمام الشريك الجديد وتسوية أوضاع الشركاء القدامى في كل من الحالات الآتية:

١ - قيام زغراب بدفع مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه للشركاء القدامى.

٢ - قيام زغراب بدفع مبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه بواقع الربع في رأس المال والأرباح للشركاء القدامى على أن يظل مجموع رأس المال ١٨٠٠٠٠ جنيه.

٣ - قيام زغراب بدفع ٤٠٠٠٠ جنيه للشركاء القدامى ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح.

٤ - قيام زغراب بدفع ٦٠٠٠٠ جنيه للشركاء القدامى ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح مع اثبات الشهرة التي ينطوي عليها هذا الاتفاق دفترياً وتظل نسبة توزيع الأرباح بين الشركاء القدامى كما هي.

٥ - كالحالة الرابعة ما عدا أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بعد انضمام زغراب تصبح بالتساوي بين جميع الشركاء.

التمرين الثاني:

عبد الحميد وحسن وحسونة شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٤٠٪، ٣٠٪، ٣٠٪ على التوالي وقد بلغت حقوق كل شريك في تاريخ انضمام عبد الموجود للشركة الآتي: ١٢٠٠٠ جنيه لعبد الحميد، ٢٧٠٠٠ جنيه لحسن، ٢١٠٠٠ جنيه لحسونة. والمطلوب اجراء القيود الدفترية

اللازمة لاثبات انضمام عبد الموجود في كل من الحالات الآتية:

١ ـ قيام عبد الموجود بتقديم أصول للشركة قيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح.

٢ ـ قيام عبد الموجود بتقديم أصول للشركة قيمتها ٣٠٠٠٠ جنيه ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح وعلى أن يصبح مجموع رأس المال ٩٠٠٠٠ جنيه.

٣ ـ قيام عبد الموجود بتقديم أصول للشركة قيمتها ٣٠٠٠٠ جنيه ليحصل على الربع في رأس المال والأرباح واثبات شهرة المحل في حدود ما دفعه عبد الموجود فيها.

٤ ـ كالحالة الثالثة فيما عدا أن شهرة المحل تكون بالقيمة الكامنة التي يتضمنها ثمن حصة عبد الموجود في رأس المال، ومع بقاء نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى على ما هي عليه.

٥ ـ كالحالة الرابعة فيما عدا أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بعد انضمام عبد الموجود تصبح بالتساوي بين الشركاء.

٦ ـ كالحالة الرابعة فيما عدا أن عبد الموجود يحصل على ربع رأس المال، و ٣٠٪ من الأرباح والخسائر وتظل النسب بين الشركاء القدامى كما هي.

التمرين الثالث:

اتفق عبد الظاهر وأبو العينين على اعادة تقويم أصول شركة التضامن فيما بينهم عند انضمام الشريك أبو طاقية للشركة. وقد بلغ الرصيد الدفتري لحقوق كل من الشريكين في ذلك التاريخ قبل اعادة التقويم ٢٧٠٠٠ جنيه لعبد الظاهر، ١٨٠٠٠ لأبو العينين. وقد ترتب على إعادة التقويم زيادة قيمة الأراضي بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه، وزيادة قيمة المخزون بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه وانخفاض قيمة الآلات والمعدات بمبلغ ٣٠٠٠، وقد كانت الأرباح والخسائر تقتسم بين الشريكين بنسبة ٢:١. والمطلوب اجراء القيود الدفترية لتسوية حقوق كل من الشريكين واثبات انضمام

أبو طاقية في كل من الحالات الآتية:

١ ـ قيام أبو طاقية بدفع مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه للشريكين مقابل الثلث في رأس المال والأرباح.

٢ ـ قيام أبو طاقية بتقديم مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه للشركة مقابل الربع في رأس المال والأرباح.

٣ ـ قيام أبو طاقية بدفع مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه للشريكين مقابل الثلث في رأس المال والأرباح.

٤ ـ يقوم أبو طاقية بتقديم مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه للشركة مقابل الربع في رأس المال والأرباح، (أ) مع عدم اثبات الشهرة، (ب) مع إثبات الشهرة.

٥ ـ قيام أبو طاقية بدفع مبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه للشريكين مقابل الثلث في رأس المال والأرباح.

٦ ـ قيام أبو طاقية بتقديم ٢٣٠٠٠ جنيه للشركة مقابل الربع في رأس المال والأرباح مع عدم اثبات الشهرة.

٧ ـ كالحالة السابقة مع اثبات الشهرة بمقدار حصة أبو طاقية منها وتعديل نسبة التوزيع بين الشريكين القديمين إلى ١:١ بدلاً من ٢:١.

٨ ـ كالحالة السادسة مع اثبات الشهرة بالكامل وتعديل نسبة التوزيع بين الشريكين القديمين إلى ٣:٢ بدلاً من ٢:١.

٩ ـ كالحالة السادسة فيما عدا حصول أبو طاقية على ٤٠٪ من الأرباح والخسائر. مع اثبات الشهرة بالكامل وبقاء نسب التوزيع بين الشريكين القديمين على ما كانت عليه.

التمرين الرابع:

كان محمد وماهر وفخري شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١:٢:٣ وكان رأس مال كل منهم ٢٦٦٠٠ جنيه، ٤٢٦٠٠ جنيه، ٦٩٢٠٠

جنيه على التوالي. وقد أراد فخري الانفصال عن الشركة على أن يستمر الشريكان الباقيان في الشركة. وقد اتفق الشركاء على دفع مبلغ ٨٠٠٠٠ لفخري مقابل حقوقه في الشركة على أن تسجل شهرة المحل بقيمتها الكلية كما يتضمنها الاتفاق مع فخري. وقد استمر محمد وماهر في الشركة لمدة سنتين بعد انفصال فخري يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ١:٢ حيث بلغت الأرباح الصافية عن السنتين مبلغ ٦٧٥٠٠ جنيه. وقد بلغت مسحوبات محمد خلال هذه الفترة (السنتين) مبلغ ١٦٨٠٠ جنيه كما بلغت مسحوبات ماهر ٢٨٠٠٠ جنيه. وبعد مضي هاتين السنتين اتفق محمد وماهر على تغيير نسبة توزيع الأرباح والخسائر إلى ٢:٣ بحيث تصبح أكثر عدالة. وفي السنة الثالثة بعد انسحاب فخري حققت الشركة أرباحاً قدرها ٤٣٣٠٠ جنيه وسحب محمد مبلغ ٨٤٠٠ جنيه وماهر ١٤٤٠٠ جنيه كما قرر الشريكان في نهاية السنة الثالثة استنفاد شهرة المحل بالكامل حيث لم يستنفد منها شيء منذ انسحاب فخري.

المطلوب:

(أ) اعداد قائمة توضح التغيرات في حقوق كل من الشريكين محمد وماهر في الشركة منذ تاريخ انسحاب فخري حتى نهاية السنة الثالثة، بفرض أن الشريكان لم يقوما بتعديل رصيد حقوقهما في الشركة عند الاتفاق على تغيير نسب الأرباح والخسائر بينهما.

(٢) بفرض أن الشهرة التي يتم تسجيلها في تاريخ انسحاب فخري تقتصر على نصيبه فيها، فما أثر ذلك على حقوق كل من محمد وماهر بالمقارنة بحالة تسجيل الشهرة بكامل قيمتها وذلك عندما قرر الشريكان استنفاد الشهرة بالكامل.

(٣) ما هي التسوية التي تراها عادلة لحقوق كل من الشريكين عند تعديل نسب توزيع الأرباح والخسائر في كل من الحالتين السابقتين. قم باجراء قيود

اليومية اللازمة لهذه التسوية في كل من الحالتين.

التمرين الخامس:

سامي ومجدي وحسام شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بالساوي. وفي ١٩٨٤/١٢/٣١ حيث بلغ رأس مال حسام ٤٢٠٠٠ جنيه، مسحوبات حسام ٨٠٠٠ جنيه، وقبل توزيع الأرباح والخسائر عن العام قرر حسام أن ينفصل عن الشركة وقرر الشريكان الباقيان استمرار الشركة فيما بينهما. وقد بلغ رصيد الأرباح والخسائر في ذلك التاريخ ٣٣٠٠٠ جنيه أرباح. والمطلوب اجراء ما يلزم من قيود يومية لتسوية حقوق الشريك المنفصل واثبات انفصاله في كل من الحالات التالية، وتصوير حسابات رأس مال الشريكان الباقيان في كل من الحالات ٢، ٤، ٥، ٦، ٨.

١ ـ انفصال حسام بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه سددت نقداً من خزينة الشركة.

٢ ـ انفصال حسام بمبلغ ٥٣٠٠٠ جنيه سدد منها مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه والباقي بكمبيالة مسحوبة على الشركة تستحق السداد خلال ستة أشهر وبدون اثبات شهرة محل.

٣ ـ كالحالة السابقة مع اثبات الشهرة جزئياً بنصيب حسام فيها.

٤ ـ كالحالة السابقة مع اثبات الشهرة بكامل قيمتها التي تضمنها اتفاق انفصال حسام.

٥ ـ انفصال حسام بمبلغ ٥٥٠٠٠ جنيه سدد منها نقداً ٢٥٠٠٠ جنيه من خزينة الشركة ويسدد الباقي بكمبالتين متساويتين في القيمة مسحوبة على كل من الشريكين بصفة شخصية، على أن يتم اثبات الشهرة بمقدار نصيب حسام فيها ويتم تعديل نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين سامي ومجدي بعد انفصال حسام إلى ٦٠٪ للأول، ٤٠٪ للثاني، مع تسوية حقوق كل من الشريكين على هذا الأساس لما قد يترتب على استنفاد الشهرة فيما بعد.

٦ ـ كالحالة السابقة تماماً مع اثبات الشهرة بالكامل

٧ ـ كالحالة الخامسة مع عدم اثبات أي شهرة في الدفاتر.

٨ ـ انفصال حسام بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه سددت نقداً من خزينة الشركة.

التمرين السادس:

كمال وعلي شريكان في شركة تضامن يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٢ :٣. وقد قرر كمال الانفصال عن الشركة وقرر على شراء حقوقه فيها. وقد اتفق الشريكان على إعادة تقويم الأصول الثابتة وتقدير شهرة المحل واثباتها دفترياً بنصيب كمال فيها. وقد بلغت القيمة السوقية العادلة للأصول الثابتة في تاريخ الانفصال ١٨٠٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت صافي تكلفتها الدفترية ١٤٠٠٠٠ جنيه، كما قدرت شهرة المحل بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه، ولما كان رأس المال العامل للشركة في تاريخ انفصال كما يبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه، فقد اتفق الشريكان على أن يحصل كمال على ثلث حقوقه نقداً، وعلى أوراق مالية كانت تحتفظ بها الشركة تبلغ قيمتها السوقية التي تتساوى مع قيمتها الدفترية في تاريخ الانفصال ٢٤٠٠٠، ويحصل على كمبيالة تستحق بعد ستة أشهر بباقي مستحقاته. وقد أظهرت الميزانية العمومية التي تم اعدادها لشركة علي بعد انفصال كمال مباشرة الأرصدة التالية: أصول متداولة ١٠٦٠٠٠ جنيه، أصول أخرى ٦٠٠٠ جنيه، أصول ثابتة ١٥٢٠٠٠ جنيه شهرة محل ١٨٠٠٠ جنيه، رأس مال علي ١٠٠٠٠٠ جنيه، التزامات ١٨٢٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

اعداد الميزانية العمومية قبل انفصال كمال وبعد اجراء التسويات اللازمة لحقوقه في الشركة طبقاً لشروط الانفصال الموضحة بعالية.

التمرين السابع:

سعيد البغل وحمودة القفل وعبده الهلاب وعبد الحميد الجحش شركاء في

شركة تضامن حيث يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي بعد حساب فائدة على رأس المال بمعدل ١٠٪ سنوياً على رصيد رأس المال بعد خصم المسحوبات في نهاية العام. وينص عقد الشركة على استمرار الشركة بين الشركاء الباقين في حالة موت أحد الشركاء، وعلى أن تتحدد حقوق المتوفي التي تؤول إلى ورثته كالآتي:

١ ـ فائدة رصيد رأس المال منذ بداية السنة المالية حتى تاريخ الوفاة وبعد خصم المسحوبات بمعدل ١٠٪ سنوياً.

٢ ـ حصة من الأرباح تعادل متوسط ما حصل عليه خلال السنوات الثلاث السابقة للوفاة منسوبة إلى المدة المنقضية من السنة المالية حتى تاريخ الوفاة إلى السنة المالية.

٣ ـ رصيد رأس المال في تاريخ الوفاة بعد خصم رصيد المسحوبات.

٤ ـ تسدد هذه الحقوق للورثة في ١/٣١ من السنة المالية التالية للسنة التي حدثت فيها الوفاة مع حساب فائدة بمعدل ٦٪ عليها منذ تاريخ الوفاة حتى تاريخ السداد.

٥ ـ يقتسم الشركاء الباقين الأرباح المتبقية (أو الخسائر) عن سنة الوفاة بالتساوي فيما بينهم بعد حساب فائدة على رأس المال طبقاً لشروط العقد.

وفي ١٩٨٥/٦/٣٠ توفي عبده الهلاب. وقد بلغ مجموع الأرباح المحققة عن السنوات الثلاث السابقة على تاريخ الوفاة ٤٣٩٢٠ جنيه. هذا ولم يقم أي من الشركاء منذ تكوين الشركة باجراء أي اضافة إلى رأسماله كما قام كل من الشركاء بسحب ما يعادل حصته في الأرباح سنوياً. وفي ١٩٨٥/١٢/٣١ أظهر ميزان مراجعة الشركة الأرصدة التالية: رأس مال البغل ٢٤٠٠٠ جنيه، رأس مال القفل ٢٢٠٠٠ جنيه، رأس مال الهلاب ٢٠٠٠٠ جنيه، رأس مال الجحش ١٨٠٠٠ جنيه، مسحوبات البغل ٢٤٠٠ جنيه، مسحوبات القفل ٢٤٠٠ جنيه، مسحوبات الهلاب ١٠٠٠ جنيه، مسحوبات الجحش ٢٤٠٠ جنيه، مخزون ١٩٨٥/١/١ ٢٠٠٠٠ جنيه، أجور ومرتبات العاملين ٥٠٠٠٠ جنيه، مشتريات

٣٥٥٠٠٠ جنيه، خصم مكتسب ٤٠٠٠ جنيه، نقدية ٢٣٩٠٠ جنيه، مبيعات ٤٢٢٠٠٠ جنيه، ديون معدومة ٣٢٠٠ جنيه، أوراق قبض ٢٠٠٠ جنيه، مصروفات عمومية ٢٣٠٠ جنيه، اهلاك ٣٢٥ جنيه، مدينون ٦٤٠٠٠ جنيه، مخصص ديون ٤٦٢٥ جنيه، مصاريف انتقال ٢٠٠٠ جنيه، ضرائب ٢٠٠ جنيه، ايجار مباني ٤٠٠ جنيه (ادارة)، أراضي ٢٠٠٠ جنيه، مباني ١٢٠٠٠ جنيه، آلات ٣٠٠٠ جنيه، مخصص اهلاك آلات ومباني ٤٠٠٠ جنيه، اثاث وتركيبات ٥٠٠ جنيه، دائنون ٣٦٠٠٠ جنيه، مصروفات أخرى متنوعة ١٥٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) اذا علمت أن مخزون آخر الفترة بلغ ٢٥٠٠٠ جنيه، قم بتصوير الحسابات الختامية والميزانية العمومية للشركة في ١٩٨٥/١٢/٣١.

(٢) قم باجراء قيود اليومية اللازمة لتحديد حقوق الشريك المتوفي، ثم قم بتصوير حسابات الشركاء الأربعة كما تظهر في ١٢/٣١ بعد توزيع أرباح العام.

(٣) تم باجراء القيود اللازمة لاثبات سداد حقوق المتوفي لورثته في ١٩٨٦/١/٣١ ثم قم بتصوير حسابات رأس مال الشركاء الباقين في ذلك التاريخ.

الفصل الرابع

في

شركات التضامن والتوصية البسيطة

التصفية والاندماج

١ ـ مقدمة ـ مفهوم التصفية ومبرراتها:

تعني التصفية انقضاء الشركة كشخصية معنوية مستقلة وانحلال الرابطة القانونية التي كانت قائمة بين الشركاء. ويترتب على انقضاء الشركة وتصفيتها بيع أصولها وتحصيل حقوقها قبل الغير وسداد التزاماتها وتسوية حقوق الشركاء فيها بالقسمة فيما بينهم. أي أن التصفية تعني زوال وجود الشركة كشخصية معنوية مستقلة وحصول كل ذي حق فيها على نصيبه من ممتلكاتها طبقاً لما يكفله القانون.

ويتم انقضاء شركة التضامن أو التوصية البسيطة وتصفيتها لاسباب عدة يقسمها فقهاء القانون إلى طرق انقضاء عامة تنسحب على كل أنواع الشركات وطرق انقضاء خاصة تنسحب على شركات الأشخاص لقيامها على اعتبارات شخصية بين الشركاء [١]. وتشمل أسباب الانقضاء العامة على: انقضاء مدة الشركة المحددة في العقد، اجماع الشركاء على حل الشركة، انتهاء الغرض الذي قامت الشركة من

(١) انظر في هذا الصدد ـ الدكتور مصطفى كمال طه، الموجز في القانون التجاري منشأة المعارف بالاسكندرية ص ٢٤٠ ـ ٢٤٩.

أجله، هلاك مال الشركة بما يستحيل معه استمرارها، اجتماع الحصص في يد شخص واحد، أو بموجب حكم قضائي. هذا كما يمكن أن يترتب انقضاء الشركة على اعتبارات تتعلق بالشركاء، ولكن لا يترتب على الانقضاء القانوني في هذه الحالة وجوب تصفية الشركة، وانما يمكن أن يقوم مقامها شركة جديدة ذات شخصية معنوية جديدة، إذا كفل عقد الشركة عدم وجوب تصفيتها عند انقضائها لهذه الاعتبارات الشخصية. وهذه الاعتبارات الشخصية هي: موت أحد الشركاء، الحجر على أحد الشركاء، إعسار أحد الشركاء أو افلاسه، أو إنسحاب أحد الشركاء. ففي حالة موت أحد الشركاء أو انسحابه يمكن للشركة أن تستمر في نشاطها - دون تصفية - بين الشركاء الباقين إذا ورد في عقد الشركة ما يجيز ذلك. غير أن الشخصية المعنوية للشركة القديمة تصبح منقضة قانوناً، ويحل محلها شخصية معنوية جديدة للشركة الجديدة المكونة من الشركاء الباقين. وهذا ما تناولناه في الفصل السابق.

وسوف نتناول في هذا الفصل المعالجة المحاسبية لعمليات التصفية المتعلقة بشركات التضامن والتوصية البسيطة والتي تترتب على انقضائها قانوناً. وسوف نوضح أولاً وباختصار بعض الاجراءات القانونية المتعلقة بالتصفية، ونتناول بعد ذلك كيفية تحديد حقوق كل شريك، وأولويات توزيع العائد النقدي من تصفية أصول الشركة، والحالات المختلفة التي يمكن أن تسفر عنها نتائج التصفية بالنسبة للدائنين والشركاء.

٢ - اجراءات التصفية:

متى انقضت الشركة قانوناً لأي سبب من الأسباب السابقة، ولم يجز عقد الشركة إمكانية استمرارها بالرغم من أسباب الانقضاء الشخصية، فإنه يصبح من المتعين تصفيتها ببيع ممتلكاتها وتحصيل حقوقها وتوزيع ناتج التصفية على أصحاب الحقوق فيها. وفي كل الأحوال، فإنه يصبح من الواجب قانوناً شهر انقضاء

الشركة لاعلام الغير به خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانقضاء.

وبالرغم من أن الأصل هو انقضاء الشخصية المعنوية للشركة بانقضائها وحلها، فإن المشرع المصري قد كفل استمرار الشخصية المعنوية للشركة المنقضية طوال فترة التصفية. فيظل للشركة شخصيتها المعنوية المستقلة وتعد أموالها ضماناً لدائنيها دون دائني الشركاء فيها، كما يكون لها حق التقاضي، ويجوز شهر افلاسها. ويمكن للشركة المنقضية مزاولة عملياتها خلال فترة التصفية لانهاء معاملاتها التي بدأت قبل قرار انتهائها وتصفيتها، ولكنه لا يجوز لها أن تبدأ في أعمال جديدة. وعندما تنتهي اجراءات التصفية ويوزع عائد التصفية على الشركاء تنتهي الشخصية المعنوية للشركة.

٢ - م - تعيين المصفى وسلطاته[1]:

عندما يتقرر تصفية الشركة لانقضائها، تنتهي بذلك صفة المدير في تمثيلها ويحل محله المصفى للقيام بأعمال التصفية. وقد يكون المصفى هو المدير نفسه، أو أحد الشركاء، أو غيرهم طبقاً لما ينص عليه عقد الشركة. وإذا لم ينص العقد على طريقة تعيين المصفي قام بذلك من يعينه أغلبية الشركاء. وفي حالة عدم اتفاق الشركاء قامت المحكمة بتعينه بناء على طلب الشركاء أو أحدهم.

ويتولى المصفى منذ تعيينه إدارة أعمال الشركة بالطريقة التي تؤدي إلى تصفيتها بأقل خسائر ممكنة. فيقوم المصفى بالعمل على انجاز أعمال الشركة الجارية دون البدء في أعمال جديدة، كما يستوفي حقوق الشركة قبل الغير ويبيع ممتلكاتها الثابتة أو المنقولة، ويفي بديون الشركة للغير، ويقوم بكل الأعمال التي تؤدي إلى تحديد صافي نتائج التصفية التي تصبح من حق الشركاء للقسمة فيما بينهم. وتنتهي مهمة المصفى عند هذا الحد ويلتزم المصفى بتقديم حساب عن أعماله للشركاء وأن يضع بين أيديهم صافي نتائج التصفية للقسمة فيما بينهم.

(١) أنظر في هذا الصدد المرجع السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٦

هذا وعادة ما يتقاضى المصفى عن قيامه بأعمال التصفية أتعاباً معينة إما بالاتفاق أو بحكم القضاء. وتعد أتعاب المصفى وكل ما يتحمله من مصاريف في سبيل التصفية من الديون الممتازة على سائر الدائنين عند توزيع ناتج التصفية.

٢ - ب تحديد حقوق الشركاء وتخصيص ناتج التصفية:

يتعين عند تقرير انقضاء الشركة والاتفاق على تصفيتها أن يتم تحديد حقوق كل شريك من الشركاء فيها حتى ذلك التاريخ. ويستدعي ذلك القيام باجراءات الجرد والتسويات اللازمة، واقفال الحسابات وتحديد نصيب كل شريك من الشركاء في الأرباح أو الخسائر عن المدة من الفترة المحاسبية المنقضية حتى تاريخ انتهاء الشركة وحلها. وتتوقف حقوق كل شريك من الشركاء في الشركة عند تصفيتها على الآتي: رصيد حساب رأس المال الخاص به، رصيد مسحوباته، نصيبه في أي أرباح محجورة أو خسائر محققه عن فترات سابقة بنسبة توزيع الأرباح والخسائر، نصيبه في أرباح أو خسائر عمليات الفترة حتى تاريخ التصفية بنسبة توزيع الأرباح والخسائر، رصيد حسابه الجاري، رصيد القرض الخاص بالشريك (سواء كان مديناً أو دائناً)، ونصيب الشريك في أية أرباح أو خسائر تتحقق نتيجة للتصفية ببيع صافي الأصول بأكثر أو أقل من قيمتها الدفترية طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر. وعلى هذا الأساس لا يمكن تحديد ما يستحق للشريك قبل الشركة التي تم تصفيتها إلا إذا أخذت كل هذه العوامل في الاعتبار.

ويجب الاسترشاد عند تصفية شركات التضامن والتوصية البسيطة بقاعدتين أساسيتين عند تخصيص النقدية المتحصلة من عمليات التصفية على الدائنين والشركاء.

القاعدة الأولى: وتقتضي عدم تخصيص أية مبالغ لأي شريك من الشركاء إلا بعد سداد كل التزامات الشركة لغير الشركاء.

القاعدة الثانية: وتقتضي عدم تخصيص أية مبالغ لأي شريك من الشركاء إلا بعد توزيع كل أرباح أو خسائر تتحقق نتيجة عمليات التصفية على الشركاء

طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر عليهم، أو طبقاً لعقد الشركة إذا نص على خلاف ذلك في حدود القانون.

فالدائنون في شركة التضامن والتوصية البسيطة ـ بخلاف الشركاء ـ لهم أولوية في الحصول على حقوقهم من أموال التصفية قبل الشركاء، والواقع أن دائنو شركة التضامن لهم الحق في الحصول على حقوقهم من أموال الشركة والأموال الخاصة للشركاء إذا لم تكفي أموال الشركة للوفاء بحقوقهم. ويترتب على ذلك منطقياً عدم احقية اي شريك في استرداد أي من حقوقه في الشركة حتى يسترد كل الدائنون الاخرون حقوقهم فيها. وإذا تبقى أي شيء بعد ذلك فلا يمكن توزيعه على الشركاء حتى يتحدد نصيب كل منهم فيه بعد توزيع أرباح او خسائر التصفية على الشركاء.

ويلتزم المصفى في توزيع حصيلة التصفية على الدائنين والشركاء بالقواعد القانونية المحددة لأولويات التوزيع: وتعد الأولويات الآتية على حسب ترتيبها متمشية مع القواعد القانونية في مصر [1]:

(١) أتعاب المصفى ومصاريف التصفية.

(٢) الديون الممتازة: وهي المصروفات القضائية والضرائب والرسوم وأجور الخدم والكتبة والعمال عن الستة أشهر الأخيرة وثمن البذور والسماد وغيره من مواد التخصيب وأجرة المباني وايجار الأراضي الزراعية عن سنتين أو لمدة الايجار أيهما أقل.

(٣) الديون العادية المستحقة الدائني الشركة دون دائني الشركاء، كما يمكن لدائني الشركة الرجوع على أموال الشركاء المتضامنين الخاصة لاستيفاء ديونهم إذا لم تكف أموال الشركة لذلك.

(٤) حقوق الشركاء: وهي تمثل ما يتبقى بعد سداد البنود الثلاثة السابقة،

---

(١) أنظر في ذلك: الأستاذ عبد الفتاح الصحن، المحاسبة في شركات القطاع الخاص أشخاص وأموال، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ديسمبر ١٩٧٤ ص ٢٠٩ ـ ٢١١.

وتوزع عليهم طبقاً لرصيد كل منهم من حقوق في الشركة بعد تطبيق القاعدة الثانية المشار إليها بعالية.

٣ ـ حسابات التصفية:

يوسط لأغراض تصفية الشركة حساب يقوم مقام الحساب الختامي النهائي لعمليات التصفية المختلفة يطلق عليه عادة حساب التصفية. وقد يوسط حساب التصفية لأغراض تجميع ما يتحقق من أرباح أو خسائر نتيجة بيع الأصول المختلفة تمهيداً لتوزيع رصيده على حسابات حقوق الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم، وفي هذه الحالة يقوم حساب التصفية مقام حساب الأرباح والخسائر لأغراض التصفية. كما قد يوسط حساب التصفية بصفة تماثل صفة حساب المتاجرة، بمعنى أن الحساب يجعل مديناً بالأصول المختلفة طبقاً لأرصدتها الدفترية في تاريخ انقضاء الشركة دون النقدية، ويجعل دائناً بما يتحقق من نقدية ببيع هذه الأصول، ثم يوزع الرصيد الناتج في نهاية التصفية من أرباح أو خسائر على الشركاء. ولا تختلف النتيجة النهائية التي يتم التوصل إليها في كلتا الحالتين.

وبالإضافة إلى حساب التصفية يعتبر حساب النقدية المحور الأساسي الذي تدور حوله عمليات التصفية ومن لهم حقوق في نتائجها. فيجعل هذا الحساب مديناً برصيد النقدية (سواء في الصندوق أو في البنك) في تاريخ الانقضاء، ويجعل مديناً بكل المتحصلات من تصفية الأصول المختلفة ويجعل دائناً بالتسديدات للدائنين ومقابل مصاريف التصفية، ولا بد أن يتطابق رصيده في النهاية مع مجموع أرصدة حقوق الشركاء. ويوزع عليهم على هذا الأساس.

ويفضل أن تقفل كل الحسابات الخاصة بكل شريك في حساب واحد عند البدء في اجراءات التصفية، بما فيها حسابات القروض الدائنة المستحقة للشركاء لأنه سواء كانت حقوق الشريك تتمثل في رأس المال أو في قرض للشركة، فإنه لن يحصل على أي منها إلا في النهاية بعد استيفاء كل ذي حق من الدائنين

الخارجيين لحقه، وبعد أن يتحمل كل شريك بنصيبه من الأرباح أو الخسائر. غير أنه في الأحوال التي يكون فيها أحد الشركاء معسراً، فإن دائني الشريك المعسر بصفته الشخصية يكون لهم حق المطالبة بنصيبهم في قرض الشريك للشركة مثلما يحق لدائني الشركة ذاتها. ولذلك يأخذ قرض الشريك أولوية في السداد عند التصفية على حصه الشريك في حقوقه الأخرى. وعلى هذا الأساس فقد جرت العادة على اقفال كل حسابات الشريك فيما عدا حساب القرض، في حساب واحد يمثل حقوق الشريك بصفة مجتمعة.

أما إذا كان قرض الشريك مديناً، بمعنى أن الشريك هو المدين والشركة هي الدائنة، فقد يصبح من الضروري في هذه الحالة مطالبة الشريك برد القرض وخاصة إذا لم تكفي حقوقه الأخرى لاستيعاب حصته في خسائر التصفية وذلك إذا لم يكن الشريك معسراً بصفة شخصية:

هذا وسوف تتضح لنا كل من هذه الحالات في البنود التالية.

٤ ـ تصفية الشركة الموسرة وبيع كل الأصول:

الشركة الموسرة هي التي تكفي القيمة النقدية المحصلة من بيع أصولها المختلفة عند التصفية لسداد المستحق لدائنيها بالكامل، بصرف النظر عن كفاية أو عدم كفاية ما يفيض عن ذلك لسداد حقوق الشركاء فيها، فالعبرة باليسار في هذه الحالة هي مجرد كفاية ناتج بيع الأصول المختلفة لسداد الدائنين من غير الشركاء.

ويمكن أن تكون الشركة مؤسرة ويترتب على تصفيتها إحدى الحالات الآتية:

أ ـ أن يترتب على التصفية أرباحاً للشركاء بالإضافة إلى حقوقهم الدفترية عند قرار انتهاء الشركة.

ب ـ أن يترتب على التصفية خسائراً للشركاء وتكون حقوق كل شريك كافية لاستيعاب نصيبه من الخسائر.

حـ ـ أن يترتب على التصفية خسائراً للشركاء ولا تكفي حقوق أحد الشركاء لاستيعاب نصيبه من خسائر التصفية.

د ـ أن يترتب على التصفية خسائرا للشركاء ولا تكفي حقوق أكثر من شريك لاستيعاب نصيبه من خسائر التصفية. وفي ظل كل من هذه الحالات الأربع تكون النقدية الناتجة عن عمليات التصفية كافية للوفاء بالتزامات الشركة قبل الغير.

٤ ـ ١ ـ التصفية بأرباح:

يترتب على هذه الحالة بيع الأصول بأكثر من صافي قيمتها الدفترية. وتوزع الأرباح الناتجة في هذه الحالة على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم، أو طبقا لشروط العقد إذا نص على خلاف ذلك في حدود القانون.

ولنفرض أنه قد تقرر في ٥ / ٦ / ٨٤ تصفية شركة التضامن عبد الجبار ومسعود، وعين عبد الجبار للقيام بعمليات التصفية مقابل أتعاب قدرها ٦٠٠ جنيه زائدا كل ما يتحمله من مصروفات في هذا الصدد. وبعد اتمام عمليات الجرد وتسوية الحسابات واقفالها وتصوير الحسابات الختامية والميزانية العمومية في ذلك التاريخ، ظهرت الميزانية العمومية في صورة ملخصة كالآتي:

شركة التضامن عبد الجبار ومسعود (تحت التصفية)

الميزانية العمومية في تاريخ الانقضاء ٥ / ٦ / ٨٤

		خصوم	أصول		
		حقوق عبد الجبار	صافي الأصول الثابتة		١٢٢٠٠٠
	٨٠٠٠٠	رأس المال	بضاعة ومواد		٣٨٠٠٠
	٥٠٠٠	قرض	مدينون	٤٢٠٠٠	
٨٥٠٠٠			ـ مخصص ديون	٢٠٠٠	
			صافي المدينون		٤٠٠٠٠
٧٥٠٠٠		حقوق مسعود	نقدية		٥٠٠٠٠
		رأس المال			
		التزامات:			
	٧٨٠٠٠	دائنون			
٩٠٠٠٠	١٢٠٠٠	مصروفات مستحقة			
٢٥٠٠٠٠					٢٥٠٠٠٠

هذا وقد كان الشركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي. وقد تم بيع الأصول الثابتة بمبلغ ١٣١٥٠٠ جنيه كما تم بيع المواد والبضاعة بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه حيث كانت الشركة تتبع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً. أما المدينون فقد تحصل منها ٣٩٥٠٠ جنيه وثبت أن الباقي لا يمكن تحصيله، وقد بلغت مصروفات التصفية ١٢٠٠ جنيه.

وسوف نعالج حساب التصفية في هذه الحالة على اعتبار أنه حساب متاجرة (في أصول الشركة كلها فيما عدا النقدية) وعلى هذا الأساس تجعل حسابات الأصول المختلفة دائنة مقابل جعل حساب التصفية مديناً بصافي تكلفة هذه الاصول بما فيها المدينون، وذلك لتتحدد التكلفة الدفترية الصافية للأصول المباعة في الجانب المدين من حساب التصفية. ويجعل حساب التصفية دائناً بالمتحصل من عمليات البيع المختلفة مقابل جعل حساب النقدية مديناً. ثم يرصد حساب التصفية بعد ذلك ويوزع الرصيد على الشركاء طبقاً للنسب المحددة.

وفيما يلي حساب التصفية وحساب النقدية وحساب حقوق الشركاء، حيث لا داعي للتمييز بين رأس المال والقرض في هذه الحالة، وقائمة التصفية لهذه الحالة على هذا الأساس:

حـ / التصفية

مدين		دائن	
١٢٢٠٠٠	إلى حـ / صافي الأصول الثابتة	١٣١٥٠٠	من حـ / النقدية
٣٨٠٠٠	إلى حـ / المواد والبضاعة	٦٠٠٠٠	من حـ / النقدية
٤٠٠٠٠	إلى حـ / صافي المدينون	٣٩٥٠٠	من حـ / النقدية
٣١٠٠٠	الرصيد (أرباح التصفية)		(يمكن اجراء هذه القيود في قيد واحد إذا تمت التصفية دفعة واحدة).
	١٥٥٠٠ إلى حـ / حقوق		
	١٥٥٠٠ إلى حـ/حقوق مسعود		
٢٣١٠٠٠		٢٣١٠٠٠	

ويلاحظ أنه من الممكن اقفال حسابات الأصول المختلفة في حساب التصفية في هذه الحالة بمفرداتها، ويتم الحصول على صافي الأصل المعين باقفال الحساب المقابل له في حساب الأصل قبل اقفال الرصيد في حساب التصفية، فتجعل الأصول الثابتة مثلا دائنة ومخصص الاهلاك الخاص مدينا. وتجعل حسابات المدينون دائنة مقابل جعل حساب مخصص الديون مدينا. ثم تقفل أرصدة حسابات الأصول بعد ذلك في حساب التصفية. أما رصيد النقدية فيظل في حساب النقدية ولا يظهر في حساب التصفية.

حـ / النقدية

مدين		دائن	
٥٠٠٠٠	الرصيد ٥ / ٦	١٨٠٠	من حـ / اتعاب المصفى ومصاريف التصفية
١٣١٥٠٠	إلى حـ / التصفية (بيع الأصول الثابتة)	١٢٠٠٠	من حـ / المصروفات المستحقة
٦٠٠٠٠	إلى حـ / التصفية (بيع المخزون)	٧٨٠٠٠	من حـ / الدائنون
٣٩٥٠٠	إلى حـ / التصفية (تحصيل المدينون)	١٨٩٢٠٠	الرصيد بعد سداد الالتزامات ٩٩٦٠٠ من حـ / حقوق عبد الجبار ٨٩٦٠٠ من حـ / حقوق مسعود
٢٨١٠٠٠		٢٨١٠٠٠	

حـ / حقوق الشركاء

مجموع	عبد الجبار	مسعود		مجموع	عبد الجبار	مسعود	
١٨٠٠	٩٠٠	٩٠٠	الرصيد (إلى ح/النقدية)	١٥٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	رصيد رأس المال ٥ / ٦
١٨٩٢٠٠	٩٩٦٠٠	٨٩٦٠٠	إلى حـ/أتعاب المصفى والمصروفات	٥٠٠٠	٥٠٠٠		من حـ/القرض
				٣١٠٠٠	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠	من حـ /التصفية
١٩١٠٠٠	١٠٠٥٠٠	٩٠٥٠٠		١٩١٠٠٠	١٠٠٥٠٠	٩٠٥٠٠	

هذا ويلاحظ أن رصيد النقدية بعد سداد الالتزامات لا بد وأن يتساوى مع مجموع رصيد حقوق الشركاء، كما كان من الممكن أن يجعل حساب التصفية مديناً بمصروفات وأتعاب التصفية بدلاً من حساب حقوق الشركاء، وبالتالي يؤدي إلى نقص أرباح التصفية الموزعة على الشركاء، ولكن النتيجة النهائية واحدة (عليك اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة من واقع الحسابات الثلاثة).

وتحتوي هذه الحسابات الثلاثة بصفة مجتمعة على كل المعلومات اللازمة عن عملية التصفية ونتائجها وكيفية توزيع النقدية المتحصلة منها. غير أنه يمكن تلخيص هذه العمليات الموزعة بين الحسابات الثلاثة في صورة قائمة توضح نتائج التصفية وكيفية توزيع النقدية المتحصلة بحيث يسهل من الاطلاع المباشر عليها التوصل للحقائق المطلوبة دون البحث في الحسابات المختلفة. وتكون قائمة التصفية للمثال تحت البحث كما هو موضح بالصفحة التالية.

هذا وتعني المبالغ الموضوعة بين أقواس في الأصول جعل حسابات الأصول دائنة، ويعني ذلك في الخصوم جعلها مدينة.

٤ ـ ب ـ التصفية بخسائر وكفاية حقوق كل شريك لاستيعاب نصيبه منها:

يترتب على هذه الحالة وكل الحالات التالية بيع صافي الأصول بأقل من قيمتها الدفترية وتوزع الخسائر الناتجة على الشركاء طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر.

ولنفرض مثلاً أنه تقرر في ٢٢ / ٣ / ٨٥ تصفية شركة التضامن عبد الحميد وحسونة وتقرر تعيين حسونة كمصفى مقابل أتعاب قدرها ٣٥٠ جنيه زائداً كل ما يتكبده من مصروفات شخصية في سبيل التصفية. وقد أظهرت الميزانية العمومية للشركة في هذا التاريخ الأصول والخصوم التالية:

شركة التضامن عبد الجبار ومسعود (تحت التصفية)
قائمة التصفية في (تاريخ اتمام التصفية)

	الأصول		الخصوم			
	بخلاف النقدية	النقدية	الالتزامات	حقوق عبد الجبار - القرض	حقوق عبد الجبار - رأس المال	حقوق مسعود
نسبة توزيع الأرباح والخسائر					٪٥٠	٪٥٠
الأرصدة قبل التصفية	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٥٠٠٠
التصفية والأرباح	(٢٠٠٠٠٠)	٢٣١٠٠٠			١٥٥٠٠	١٥٥٠٠
الأرصدة بعد التصفية		٢٨١٠٠٠	٩٠٠٠٠	٥٠٠٠	٩٥٥٠٠	٩٠٥٠٠
المدفوعات النقدية :						
أتعاب ومصاريف التصفية		(١٨٠٠)			(٩٠٠)	(٩٠٠)
الالتزامات		(٩٠٠٠٠)	(٩٠٠٠٠)			
قرض الشريك عبد الجبار		(٥٠٠٠)		(٥٠٠٠)		
باقي حقوق الشركاء					(٩٤٦٠٠)	(٨٩٦٠٠)
الأرصدة بعد التصفية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

أراضي ١٢٠٠٠ جنيه، مباني بعد خصم مخصص الاهلاك ٨٠٠٠ جنيه، سيارات بعد خصم الاهلاك ٩٦٠٠ جنيه، مخزون ٢٢٤٠٠ جنيه، مدينون بعد خصم مخصص الديون ١٣٢٠٠ جنيه، نقدية ٢٢٨٠٠ جنيه، رأس مال عبد الحميد ١٨٠٠٠ جنيه، قرض عبد الحميد ١٠٠٠٠ جنيه، رأس مال حسونة ٢٢٠٠٠ جنيه، قرض حسونة ٥٠٠٠ جنيه، مصروفات متنوعة مستحقة لها الامتياز القانوني ١٣٢٥٠ جنيه، دائنون ٢٩٦٥٠ جنيه، مجموع الأصول ٩٨٠٠٠ جنيه، مجموع الخصوم ٩٨٠٠٠ جنيه. وقد قام حسونة بتصفية أصول الشركة كالآتي: الأراضي ٢٠٠٠٠ جنيه، الآلات ٢٠٠٠ جنيه، السيارات ٥٢٠٠ جنيه، المخزون ١٨٨٠٠ جنيه، المدينون ١٢٧٠٠ جنيه كما بلغت مصاريف التصفية ٨٥٠ جنيه، ويقتسم الشريكان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ لكل من عبد الحميد وحسونة على التوالي.

وسوف نعالج حساب التصفية في هذه الحالة على اعتبار أنه حساب أرباح وخسائر حتى يتمكن القارىء من معرفة الفرق بين المعالجتين بمقارنة هذه الحالة بالحالة السابقة. وعند بيع أصل معين بأقل من تكلفته الدفترية يجعل حساب النقدية مديناً بسعر البيع وحساب التصفية مديناً بالفرق بين سعر البيع وصافي التكلفة الدفترية للأصل ويجعل حساب الأصل دائناً. أما إذا تم بيع الأصل بأكثر من تكلفته الدفترية فيجعل حساب النقدية مديناً بسعر البيع وحساب الأصل دائناً بصافي تكلفته الدفترية وحساب التصفية دائناً بالفرق. وفي حالة معالجة حساب التصفية كحساب أرباح وخسائر فيجعل الحساب مديناً أيضاً بأتعاب ومصاريف التصفية. ثم يوزع رصيد الحساب من أرباح أو خسائر على الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر المقررة.

وفيما يلي الحسابات اللازمة في هذه الحالة وقائمة التصفية.

حـ / التصفيــة

مدين		دائن	
٦٠٠٠	إلى حـ / الآلات	٨٠٠٠	من حـ / الأراضي
٤٤٠٠	إلى حـ / السيارات	٧٧٠٠	الرصيد (خسائر التصفية)
٣٦٠٠	إلى حـ / المخزون		٤٦٢٠ من حـ / حقوق عبد الحميد
٥٠٠	إلى حـ / المدينين		٣٠٨٠ من حـ / حقوق حسونة
١٢٠٠	إلى حـ / أتعاب ومصاريف التصفية		
١٥٧٠٠		١٥٧٠٠	

حـ / النقديــة

مدين		دائن	
٣٢٨٠٠	الرصيد ٢٢/٣	١٢٠٠	من حـ /مصاريف وأتعاب التصفية
٢٠٠٠٠	إلى حـ / الأراضي	١٣٣٥٠	من حـ / مصروفات مستحقة
٢٠٠٠	إلى حـ / الآلات	٢٩٦٥٠	من حـ / الدائنون
٥٢٠٠	إلى حـ / السيارات	٤٧٣٠٠	الرصيد بعد سداد الإلتزامات
١٨٨٠٠	إلى حـ / المخزون		٢٣٣٨٠ من حـ / حقوق عبد الحميد
١٢٧٠٠	إلى حـ / المدينين		٢٣٩٢٠ من حـ / حقوق حسونة
٩١٥٠٠		٩١٥٠٠	

ح / حقوق الشركاء

مجموع	عبد الحميد	حسونة	مدين	مجموع	عبد الحميد	حسونة	دائن
٧٧٠٠	٤٦٢٠	٣٠٨٠	ح / خسائر تصفية	٤٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	ح / رأس المال
٤٧٣٠٠	٢٣٣٨٠	٢٣٩٢٠	ح / النقدية	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	ح / القرض
٥٥٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٧٠٠٠		٥٥٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٧٠٠٠	

ويلاحظ أننا رتبنا المدفوعات النقدية في قائمة التصفية حسب أولوياتها القانونية. وقد ترتب على ذلك ضرورة تقسيم خسائر التصفية الظاهرة في حساب التصفية إلى جزءين، ذلك الذي يترتب على بيع الأصول المختلفة، والآخر الذي يترتب على أتعاب ومصاريف التصفية، برغم أن كلاهما يحمل على حقوق الشركاء بنفس النسبة. كما أن مجموع المدفوعات لكل شريك في هذه الحالة يمثل رصيد قرضه زائداً ما فاض من رأسماله على خسائر التصفية. وقد قسمناها إلى قسمين حيث للقروض أولوية قانونية على رأس مال الشركاء.

هذا ولن نقوم بتصوير الحسابات الخاصة بالتصفية إعتباراً من الحالة التالية مكتفين في ذلك بقائمة التصفية، وعلى القارىء أن يتأكد في كل حالة من إستطاعته تصوير الحسابات اللازمة وإجراء القيود الدفترية المؤدية للعمليات التي تظهر في هذه الحسابات.

شركة التضامن عبد الحميد وحسونة (تحت التصفية)

قائمة التصفية في (تاريخ إتمام التصفية)

	الأصول		الخصوم				
	بخلاف النقدية	النقدية	الإلتزامات	حقوق عبد الحميد		حقوق حسونة	
				القرض	رأس المال	القرض	رأس المال
نسبة توزيع الأرباح والخسائر					٪٦٠	-	٪٤٠
الأرصدة قبل التصفية	٦٥٢٠٠	٣٢٨٠٠	٤٣٠٠٠	١٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٥٠٠٠	٣٢٠٠٠
التصفية والخسائر دون مصاريف التصفية	(٦٥٢٠٠)	٥٨٧٠٠			(٣٩٠٠)		(٣٦٠٠)
الأرصدة بعد التصفية		٩١٥٠٠	٤٣٠٠٠	١٠٠٠٠	١٤١٠٠	٥٠٠٠	١٩٤٠٠
المدفوعات النقدية :							
أتعاب ومصاريف التصفية		(١٢٠٠)			(٧٢٠)		(٤٨٠)
مصروفات مستحقة		(١٣٣٥٠)	(١٣٣٥٠)				
دائنون		(٢٩٦٥٠)	(٢٩٦٥٠)				
قروض الشركاء		(١٥٠٠٠)		(١٠٠٠٠)		(٥٠٠٠)	
باقي حقوق الشركاء		(٣٢٢٠٠)			(١٣٣٨٠)		(١٨٩٢٠)
	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

٤ ـ جـ ـ التصفية بخسائر وعدم كفاية حقوق أحد الشركاء لاستيعاب نصيبه منها :

يمكن أن نميز في هذه الحالة بين عدد من الحالات الفرعية. فقد لا يكفي رصيد رأس مال الشريك لإستيعاب نصيبه من خسائر التصفية ولكن يكون له رصيد قرض للشركة يكفي لإستيعاب الفرق، أو قد لا يكون للشريك رصيد قرض ويقوم بسداد ما زاد على حصته في خسائر التصفية على رصيد رأس المال الخاص به للشريك أو الشركاء الآخرين، أو أن رصيد رأس مال الشريك لا يكفي لإستيعاب نصيبه من الخسائر ولا يقوم بسداد الفرق للشركاء الآخرين نتيجة إعسارة بصفة شخصية. وسوف نوضح الحالة الفرعية الأولى بمثال مستقل، ثم نوضح الحالتين الآخيرتين بمثال آخر.

ولنفرض أنه تقرر تصفية شركة التضامن بين الشركاء عبد العزيز وعبد الواحد وحسن الذين يتقسمون الأرباح والخسائر فيما بينهم بالتساوي في ١/١٠/١٩٨٥. وبلغ صافي أصول الشركة بخلاف النقدية في ذلك الوقت ٨٢٠٠٠ جنيه وبلغت النقدية ١٨٠٠٠ جنيه. كما بلغت إلتزامات الشركة للغير ٧٠٠٠٠ جنيه، منها ١٦٥٠٠ مصروفات مستحقة والباقي للدائنين، وبلغ رأس مال الشركاء الثلاثة ٦٠٠٠ جنيه، ١٠٠٠٠ جنيه، ١٠٠٠٠ جنيه على التوالي لكل من عبد العزيز وعبد الواحد وحسن، وكان للشريك عبد العزيز قرض قبل الشركة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه. وعند التصفية بلغ المتحصل من بيع الأصول المختلفة بخلاف النقدية مبلغ ٥٨٠٠٠ جنيه، كما بلغت مصاريف التصفية وأتعاب المصفى ٩٠٠ جنيه. وفي ظل هذه الظروف تظهر قائمة التصفية كما هو موضح بالصفحة التالية.

هذا ويخصم العجز في رأس مال الشريك عبد العزيز نتيجة خسائر التصفية بجعل حساب القرض الخاص به مديناً وحساب رأس المال دائناً بقيمة رصيد العجز.

شركة التضامن عبد العزيز وعبد الواحد وحسن (تحت التصفية)
قائمة التصفية في (تاريخ إتمام التصفية)
(الأرباح والخسائر توزع بالتساوي)

	الأصول		الخصوم				
	بخلاف النقدية	النقدية	التزامات	عبدالعزيز		رأس مال عبد الواحد	رأس مال حسن
				قرض	رأس المال		
الأرصدة قبل التصفية	٨٢٠٠٠	١٨٠٠٠	٧٠٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
التصفية والخسائر (دون المصاريف)	(٨٢٠٠٠)	٥٨٠٠٠			(٨٠٠٠)	(٨٠٠٠)	(٨٠٠٠)
الأرصدة بعد التصفية		٧٦٠٠٠	٧٠٠٠٠	٤٠٠٠	(٢٠٠٠)	٢٠٠٠	٢٠٠٠
المدفوعات النقدية:							
أتعاب ومصاريف التصفية		(٩٠٠)			(٣٠٠)	(٣٠٠)	(٣٠٠)
المصروفات المستحقة		(١٦٥٠٠)	(١٦٥٠٠)				
الدائنون		(٥٣٥٠٠)	(٥٣٥٠٠)				
الأرصدة بعد سداد مصاريف التصفية والإلتزامات		٥١٠٠	-	٤٠٠٠	(٢٣٠٠)	١٧٠٠	١٧٠٠
المقاصة بين قرض عبد العزيز والعجز في رأس المال				(٢٣٠٠)	٢٣٠٠		
سداد رصيد القرض		(١٧٠٠)		(١٧٠٠)	-		
باقي حقوق الشركاء		(٣٤٠٠)				(١٧٠٠)	(١٧٠٠)

ولتوصيح الحالتين الثانية والثالثة إفترض نفس بيانات المثال الجاري مع تعديل الآتي: رأس مال عبد العزيز ١٠٠٠٠ جنيه وليس له قرض قبل الشركة نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة هي ٥٠٪، ٣٠٪، ٢٠٪ على التوالي لكل من عبد العزيز وعبد الواحد وحسن. وعلى هذا الأساس تكون قائمة التصفية كما هو موضح بالصفحة التالية.

هذا وتتوقف التسوية النهائية بين الشركاء بعد ذلك على إمكانية تحصيل الرصيد المدين في حساب رأس مال عبد العزيز أو عدم إمكانية تحصيله. فإذا أمكن تحصيل مبلغ ٢٤٥٠ جنيه من عبد العزيز يجعل حساب النقدية مديناً وحساب رأس مال عبد العزيز دائناً، ويترتب على ذلك أن يصبح رصيد النقدية ٧٥٥٠ جنيه (٥١٠٠ + ٢٤٥٠) وهو ما يكفي لسداد رصيد رأس مال عبد الواحد وحسن (٢٥٣٠ + ٥٠٢٠ = ٧٥٥٠ جنيه). وبهذا تجعل النقدية دائنة ورأس مال كل من عبد الواحد وحسن مديناً.

أما إذا تحقق عدم إمكانية تحصيل الرصيد المدين من عبد العزيز، فيوزع على الشركاء الباقين باعتباره خسارة إضافية لهم بنسبة توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم. فيتحمل عبد الواحد $\frac{٣}{٥}$ × ٢٤٥٠ = ١٤٧٠ جنيه ويتحمل حسن $\frac{٢}{٥}$ × ٢٤٥٠ = ٩٨٠ جنيه. ويصبح رأس مال الأول بعد ذلك ١٠٦٠ جنيه ورصيد رأس مال الثاني ٤٠٤٠، ومجموعهما يساوي رصيد النقدية ٥١٠٠ جنيه. وإذا تحصل أي مبلغ من عبد العزيز بعد ذلك، فيجب توزيعه على الشريكين بنفس النسبة التي تحملا على أساسها برصيد حسابه المدين. وعليك بإجراء التسوية النهائية لكل من الحالتين بإستكمال قائمة التصفية لكل حالة على حدة.

٤ ـ و ـ التصفية بخسائر وعدم كفاية حقوق أكثر من شريك لاستيعاب نصيبه منها:

سوف نعتبر أن حقوق الشريك تنصب على رأسماله وقرضه معافى هذه الحالة.

شركة التضامن عبد العزيز وعبد الواحد وحسن (تحت التصفية)

قائمة التصفية ـ

	الأصـول		الخصـوم			
	بخلاف النقدية	النقدية	الإلتزامات	رأس مال عبد العزيز	رأس مال عبد الواحد	رأس مال حسن
نسبة توزيع الأرباح والخسائر				٥٠٪	٣٠٪	٢٠٪
الأرصدة قبل التصفية	٨٢٠٠٠	١٨٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
التصفية والخسائر (دون المصاريف)	(٨٢٠٠٠)	٥٨٠٠٠		(١٢٠٠٠)	(٧٢٠٠)	(٤٨٠٠)
الأرصدة بعد التصفية	-	٧٦٠٠٠	٧٠٠٠٠	(٢٠٠٠)	٢٨٠٠	٥٢٠٠
المدفوعات النقدية:						
أتعاب ومصاريف التصفية		(٩٠٠)		(٤٠٠)	(٢٧٠)	(١٨٠)
المصروفات المستحقة		(١٦٥٠٠)	(١٦٥٠٠)			
الدائنون		(٥٣٥٠٠)	(٥٣٥٠٠)			
الأرصدة بعد سداد الدائنون والمصروفات		٥١٠٠	-	(٢٤٥٠)	٢٥٣٠	٥٠٢٠

ويمكن أن تنقسم هذه الحالة إلى عديد من الحالات الفرعية. فيمكن أن تكون حقوق شريك أو أكثر كافية لإستيعاب خسائر التصفية دون نصيبه من الرصيد المدين في حقوق شريك آخر أو أكثر يتعذر تحصيله منه. كما قد تكون حقوق شريك أو أكثر غير كافية لإستيعاب نصيبه من خسائر التصفية مع إعساره مما يؤدي إلى عدم كفاية حقوق شريك آخر أو أكثر لإستيعاب نصيبه من الخسائر الأضافية لإعسار الشريك أو الشركاء. وفي كل الأحوال، ما دامت الشركة تعد موسرة، فإن نتائج التصفية لا بد وأن تكون كافية لسداد الإلتزامات على الأقل. وسوف نوضح هذه الحالة عن طريق المثال التالي:

لنفرض أنه قد تقرر تصفية شركة التضامن: السيد وكمال ونجيب وأحمد الذين يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٤٠٪، ٣٠٪، ٢٠٪، ١٠٪ على التوالي في ٨٥/١١/٥. وقد بلغ صافي أصول الشركة في ذلك التاريخ بخلاف النقدية ٤٢٠٠٠ جنيه قام المصفي ببيعها بمبلغ ١٨٥٠٠ جنيه، وبلغت أتعاب ومصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه، كما بلغ رصيد النقدية ٢٤٠٠٠ جنيه في ١١/٥، وبلغت التزامات الشركة ٣٧٠٠٠ جنيه منها ٢٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة. وكانت ارصدة رأس مال الشركاء الأربعة كالآتي: السيد ٨٠٠٠ جنيه، كمال ١٠٠٠٠ جنيه، نجيب ٥٠٠٠ جنيه، أحمد ٦٠٠٠ جنيه.

وعلى هذا الأساس تظهر قائمة التصفية كما هو موضح بالصفة التالية.

وتتوقف تسوية حقوق الشركاء في هذه الحالة على يسار أو إعسار الشركاء الذين يصبح رصيد رأسمالهم مديناً. فإذا كان الشريك السيد موسراً وقام بسداد المستحق عليه لحصل باقي الشركاء على الأرصدة الدائنة لحقوقهم في رأس المال. وإذا كان الشريك السيد معسراً، فيتم تسوية حقوق الشركاء بتوزيع رصيده المدين على باقي الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم كما يتضح من الجدول الموضح بالصفحة بعد التالية.

شركة التضامن: السيد وكمال ونجيب وأحمد (تحت التصفية)

قائمة التصفية في —

	الأصول		الخصوم				
	بخلاف النقدية	النقدية	الإلتزامات	رأس مال السيد	رأس مال كمال	رأس مال نجيب	رأس مال أحمد
نسبة توزيع الأرباح والخسائر				٪٤٠	٪٣٠	٪٢٠	٪١٠
الأرصدة قبل التصفية	٤٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣٧٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠
التصفية والخسائر	(٤٢٠٠٠)	١٨٥٠٠		(٩٤٠٠)	(٧٠٥٠)	(٤٧٠٠)	(٢٣٥٠)
الأرصدة بعد التصفية	-	٤٢٥٠٠	٣٧٠٠٠	(١٤٠٠)	٢٩٥٠	٣٠٠	٣٦٥٠
المدفوعات النقدية:							
أتعاب ومصاريف التصفية		(٥٠٠)		(٢٠٠)	(١٥٠)	(١٠٠)	(٥٠)
المصروفات المستحقة		(٢٠٠٠)	(٢٠٠٠)				
الإلتزامات الأخرى		(٣٥٠٠٠)	(٣٥٠٠٠)				
الأرصدة بعد سداد مصاريف التصفية والإلتزامات		٥٠٠٠	-	(١٦٠٠)	٢٨٠٠	٢٠٠	٣٦٠٠

تسوية أرصدة رأس مال الشركاء بفرض اعسار السيد

	رأس مال السيد	رأس مال كمال	رأس مال نجيب	رأس مال أحمد
الرصيد طبقاً لقائمة التصفية	(١٦٠٠)	٢٨٠٠	٢٠٠	٢٦٠٠
حصة الشركاء الآخرين من رصيد السيد	١٦٠٠	(٨٠٠)	(٥٣٣)	(٢٦٧)
الرصيد بعد توزيع رصيد السيد	-	٢٠٠٠	(٣٣٣)	٣٣٣٣

هذا وقد تم توزيع الرصيد المدين لرأس مال السيد على كل من كمال ونجيب وأحمد بنسبة: ٣:٢:١ وهي نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم.

فإذا كان نجيب موسراً وقام بسداد الرصيد المدين البالغ ٣٣٣ جنيه لأمكن لكل من كمال وأحمد الحصول على رصيده المبين في الجدول السابق بعد توزيع الرصيد المدين لرأس مال السيد. أما إذا كان هناك شك في إمكانية تحصيل الرصيد المدين من نجيب فإن السداد المتحفظ لحقوق الشركاء من رصيد النقدية البالغ ٥٠٠٠ جنيه يكون من واقع الجدول التالي:

	رأس مال كمال	رأس مال نجيب	رأس مال أحمد
الرصيد من واقع الكشف السابق	٢٠٠٠	(٣٣٣)	٣٣٣٣
توزيع رصيد نجيب المدين	(٢٥٠)	٣٣٣	(٨٣)
المبالغ التي يمكن سدادها للشركاء	١٧٥٠	-	٣٢٥٠

هذا وقد وزع رصيد نجيب على كل من كمال وأحمد بنسبة ٣:١ وهي نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما. وإذا تحصل مبلغ بعد ذلك من الشريك السيد فيستخدم لرد الرصيد المدين لنجيب لرأس مال كمال وأحمد في حدود ٣٣٣ جنيه بنسبة توزع الأرباح والخسائر بينهما، وما زاد عن ذلك يوزع بين كمال ونجيب والسيد بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم.

٥ ـ حالة إعسار الشركة:

يعني إعسار الشركة عدم كفاية حصيلة بيع ممتلكاتها للوفاء بحقوق الغير فيها

بخلاف الشركاء. ولما كان الشركاء في شركات التضامن مسئولين مسئولية تضامنية مطلقة عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، فيحق لدائني الشركة في هذه الحالة الرجوع على أموال الشركاء لإستيفاء ما لم تف به أصول الشركة. هذا وقد تكون الشركة معسرة والشركاء موسرون، أو قد تكون الشركة معسرة وأحد أو بعض الشركاء معسرون، كما قد تكون الشركة معسرة وكل الشركاء معسرون.

٥ ـ أ ـ الشركة معسرة والشركاء موسرون:

وفي هذه الحالة يستوفي دائنو الشركة ما يتبقى من حقوقهم فيما زاد عن حصيلة تصفية ممتلكات الشركة من الأموال الخاصة للشركاء. ولتوضيح ذلك نفترض أنه قد تقرر تصفية شركة التضامن بين جميل وعادل وسعيد في ٢٥/٨/٨٥ لإعسارها. وبلغت أصول الشركة في ذلك التاريخ ٢٠٠٠٠٠ جنيه منها ٣٠٠٠٠ جنيه نقدية، كما بلغت خصوم الشركة الآتي: ١٢٠٠٠٠ دائنون ١٠٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة لها إمتياز قانوني، رأس مال جميل ٣٦٠٠٠ جنيه، رأس مال عادل ٢٠٠٠٠ جنيه، رأس مال سعيد ١٤٠٠٠ جنيه. وقد تم بيع الأصول المختلفة بمبلغ ٨١٥٠٠ جنيه وبلغت مصاريف التصفية ٢٥٠٠ جنيه. وتوضع قائمة التصفية التالية أرصدة الشركاء والدائنون بعد تصفية أصول الشركة وسداد المتحصل منها للدائنين بخلاف الشركاء، هذا على إفتراض أن الشركاء يتقسمون الأرباح فيما بينهم بالتساوي.

ويتضح من أرصدة القائمة بعد إستنفاد المبلغ المتحصل من التصفية أن رصيد الإلتزامات الذي لم يسدد بعد يبلغ ٢٠٠٠ جنيه، كما أن رصيد رأس مال جميل دائن بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه، بينما استنفدت خسائر التصفية رأس مال عادل بالكامل وأصبح مديناً للشركة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، ورأس مال سعيد بالكامل وأصبح مديناً للشركة بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه. فإذا قام كل من عادل وسعيد بسداد المستحق

شركة التضامن جميل وعادل وسعيد (تحت التصفية)

	الأصول		الخصوم			
	بخلاف النقدية	نقدية	الإلتزامات	رأس المال		
				جميل	عادل	سعيد
نسبة توزيع الأرباح والخسائر				$\frac{١}{٣}$	$\frac{١}{٣}$	$\frac{١}{٣}$
الأرصدة قبل التصفية	١٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٤٠٠٠
التصفية والخسائر (دون المصاريف)	(١٧٠٠٠٠)	٨١٥٠٠		(٢٩٥٠٠)	(٢٩٥٠٠)	(٢٩٥٠٠)
الأرصدة بعد التصفية.	-	١١١٥٠٠	١٣٠٠٠٠	٦٥٠٠	(٩٥٠٠)	(١٥٥٠٠)
المدفوعات النقدية:						
مصاريف التصفية		(١٥٠٠)		(٥٠٠)	(٥٠٠)	(٥٠٠)
مصروفات مستحقة		(١٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠)			
تسديدات لدائنون		(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)			
الأرصدة بعد استنفاد حصيلة التصفية		-	٢٠٠٠٠	٦٠٠٠	(١٠٠٠٠)	(١٦٠٠٠)

عليهم للشركة لتوفر بذلك مبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه وهو يكفي لسداد باقي الدائنين وسداد رصيد رأس مال جميل. أما إذا قام الدائنون مثلاً بالرجوع على أموال جميل شخصيا بالمبلغ المستحق لهم وقام بسدادهم فيصبح رصيد جميل المستحق قبل الشركاء الآخرين ٢٦٠٠٠ جنيه، وإذا رجع الدائنون على عادل مثلاً وقام بسدادهم يصبح رصيد رأسماله دائنا بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، وعندما يحصل الرصيد المدين من رأس مال سعيد يحصل عليه كل من جميل وعادل سداداً لرصيد رأسمالها. كما أنه يمكن لبعض الدائنين أن يرجع على جميل ويرجع البعض الآخر على عادل والبعض الثالث على سعيد وفي هذه الحالة يجعل حساب رأس مال الشريك دائناً بقيمة ما يقوم بسداده للدائنين مقابل جعل حساب الدائنين مديناً، ثم ترصد حسابات رأس مال الشركاء لتحديد مستحقاتهم قبل بعضهم البعض الآخر. ولنفرض مثلاً إستكمالاً للمثال الجاري أن الدائنون قد رجعوا على الشركاء بصفة شخصية وحصلوا على حقوقهم كالآتي: سدد جميل ٤٠٠٠ جنيه، سدد عادل ١٠٠٠٠ جنيه، سدد سعيد ٦٠٠٠ جنيه فتصبح أرصدة رأس المال والإلتزامات كالآتي:

	الإلتزامات	رأس مال جميل	رأس مال عادل	رأس مال سعيد
الأرصدة بعد إستنفاد				
حصيلة التصفية	٢٠٠٠٠	٦٠٠٠	(١٠٠٠٠)	(١٦٠٠٠)
تسديدات الإلتزامات	(٢٠٠٠٠)	٤٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠
الأرصدة بعد سداد الإلتزامات	-	١٠٠٠٠	-	(١٠٠٠٠)

وبذلك يصبح سعيد مديناً لجميل بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ويلزم سداده. فإذا أعسر سعيد ولم يستطع سداد المبلغ بعد ذلك فإنه يجب أن يوزع بين جميل وعادل بنسبة كل منهما في الأرباح والخسائر، فيصبح عادل مديناً لجميل بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه، فإذا أعسر عادل تحمل جميل المبلغ كله. بيد أننا افترضنا في هذه الحالة أن الشركاء موسرون.

٥ ـ ب ـ الشركة معسرة والشركاء معسرون:

إذا كانت الشركة معسرة وبعض الشركاء المتضامنون معسرون، بينما البعض الآخر ما زال موسراً، فإن الدائنون يكون لهم الحق في الرجوع على الشريك الموسر لإستيفاء باقي ديونهم. وبذلك يتحمل الشريك الموسر أو الشركاء الموسرون الأرصدة المدينة في حسابات رأس مال الشركاء المعسرون بنسبة توزيع الأرباح والخسائر، كما لو أعسر سعيد مثلاً في المثال السابق، فيتحمل برصيد رأس ماله المدين كل من عادل وجميل بالتساوي، وإذا كانوا موسرين فيحصل الدائنون على باقي حقوقهم منهما. أو كما أعسر كل من عادل وسعيد في المثال السابق، فيتحمل جميل بالأرصدة المدينة لحسابي رأس المال الخاص بهما ويتكفل بسداد الدائنين إذا كان موسراً. أما إذا كان الشركاء جميعاً معسرون، وليس لديهم أموال خاصة يمكن لدائنو الشركة الرجوع عليها، فإن توزيع المتحصل من التصفية في هذه الحالة يكون بنسبة دين كل دائن إلى مجموع الديون العادية بعد سداد الديون الممتازة والديون المضمومة برهن في حدود المتحصل من بيع الأصل المرهون. وبمعنى آخر فإن حصيلة للتصفية في هذه الحالة توزع كالآتي:

١ ـ تسدد الديون الممتازة قانوناً بالكامل إذا كانت حصيلة التصفية تكفي لذلك أو تزيد فإذا لم تكن حصيلة التصفية كافية لسداد كل الديون الممتازة وزع المبلغ على الدائنين الممتازين كل بنسبة دينه إلى مجموع الديون الممتازة. فإذا كانت حصيلة التصفية مثلاً ١٠٠٠٠ والديون الممتازة تبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه فإن كل دائن

يحصل على نصف جنيه لكل جنيه من دينه الممتاز.

٢ ـ تسدد الديون المضمونة برهن من حصيلة بيع الرهن وما يزيد عن ذلك يستخدم لسداد باقي الديون على حسب ترتيبها القانوني، وإذا لم تكف حصيلة بيع الرهن لسداد الدين المضمون، فإن باقي الدين يعالج معالجة الديون العادية.

٣ ـ تسدد الديون العادية بما فاض من حصيلة التصفية عما تقدم بنسبة كل دين إلى مجموع الديون العادية. ويظل حق الدائنين قائماً في الحصول على ما تبقى لهم من ديون قبل الشركة المعسرة المصفاة من الأموال الخاصة للشركاء حتى يسقط بالتقادم القانوني.

٤ ـ لا يعتبر قرض الشريك المتضامن من الديون ومن ثم لا يستحق شيئاً من حصيلة التصفية، أما إذا كان القرض لشريك موصي فيعالج معالجة الديون العادية.

ومع مراعاة هذه القواعد فإن المبادىء العامة السابق توضيحها في الحالات السابقة تطبق أيضاً على هذه الحالة.

٦ ـ إنقضاء شركة التوصية البسيطة:

تخضع شركات التوصية البسيطة لجميع القواعد الخاصة بإنقضاء شركات التضامن بحالاتها المختلفة. ولا تختلف الإجراءات المحاسبية اللازمة لإثبات التصفية وإعداد قائمة التصفية وقسمة الناتج على الشركاء عما ذكرناه في معالجة إنقضاء شركات التضامن وتقتصر الإختلافات على ما يتعلق بمسئولية الشريك أو الشركاء الموصين قبل الغير وقبل شركائه المتضامنين.

فالشريك الموصى لا يلتزم كما سبق وأن ذكرنا إلا بقدر حصته في رأس المال. فإذا كان قد قدمها بالكامل عند التصفية فلا يجوز الرجوع عليه بأي شيء فيما يزيد على هذه الحصة. أما إذا لم يكن قد قام بتقديم حصته بالكامل فللمصفى أن يقوم بمطالبته بها، كما يجوز لدائن الشركة وللشركاء الرجوع عليه بمقدار حصته

التي لم يف بها فيما يخصه من خسائر التصفية وفي حدود حصته في رأس المال فقط.

كما لا يستتبع إعسار الشركة وإفلاسها إفلاس الشريك الموصي، بينما يترتب على ذلك إفلاس الشركاء المتضامنون بحكم القانون.

ويترتب على هذه القواعد أن إجراءات معالجة خسائر التصفية في حالة إعسار الشركة ويسار الشركاء، أو إعسار الشركة وإعسار شريك أو أكثر أن يتوقف توزيع الخسائر على الشريك الموصي بمجرد إستنفاد حصته في رأس المال. ويتم توزيع ما زاد على ذلك من خسائر بين الشركاء المتضامنين على حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم.

ولنفرض مثلاً أن حسن وحسنين وحسونه شركاء في شركة توصية بسيطة فيها حسونه شريك موصي، ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي. وأنه تقرر تصفية الشركة وبيعت أصولها بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه بخسائر تصفية قدرها ٢٧٠٠٠ جنيه، وكان رصيد النقدية بالإضافة إلى ذلك يبلغ ١٢٠٠٠ جنيه. وبلغت إلتزامات الشركة ٥٩٠٠٠ جنيه، ورأس مال الشركاء الثلاثة على التوالي: ١٠٠٠٠ جنيه، ٤٠٠٠ جنيه، ٦٠٠٠ جنيه. فتكون قائمة التصفية في هذه الحالة كما هو موضح بالصفحة التالية.

ويكون للدائنون الحق في مطالبة حسن وحسنين دون حسونه بسداد أرصدة حساباتهم فإذا كان الشريكان أو أحدهما موسراً قام بسداد الدائنين وحصل من الشريك الآخر، إلاّ إذا كان معسراً فيتحمل بالخسارة الإضافية الناتجة عن ذلك. أما إذا كان الشريكان المتضامنان معسران فلا سبيل لدائن الشركة في مطالبة الشريك الموصي حسونه حتى لو كان موسراً.

شركة التوصية البسيطة: حسن وحسنين وحسونة (تحت التصفية)

(حسونة شريك موصي)

قائمة التصفية في —

	الأصـــول		الخصـــوم			
	بخلاف النقدية	نقدية	إلتزامات	حسن ١/٣	حسنين ١/٣	حسونة ١/٣
الأرصدة قبل التصفية التصفية واخسائر	٦٧٠٠٠ (٦٧٠٠٠)	١٢٠٠٠ ٤٠٠٠٠	٥٩٠٠٠	١٠٠٠٠ (٩٠٠٠)	٤٠٠٠ (٩٠٠٠)	٦٠٠٠ (٩٠٠٠)
الأرصدة بعد التصفية توزيع الرصيد المدين للشريك الموصى حسونة	-	٥٢٠٠٠	٥٩٠٠٠	١٠٠٠ (١٥٠٠)	(٥٠٠٠) (١٥٠٠)	(٣٠٠٠) ٣٠٠٠
الأرصدة بعد توزيع رصيد الموصي على المتضامنين مدفوعات نقدية للالتزامات		٥٢٠٠٠ (٥٢٠٠٠)	٥٩٠٠٠ (٥٢٠٠٠)	(٥٠٠)	(٦٥٠٠)	-
الأرصدة بعد إستنفاد حصيلة التصفية		-	٧٠٠٠	(٥٠٠)	(٦٥٠٠)	-

٧ ـ الإندماج:

قد تنقضي شركة التضامن بالإندماج في شركة تضامن أخرى لتتكون بذلك شركة جديدة تتجمع فيها موارد وإلتزامات الشركتين المندمجتين، كما قد تنقضي شركة التضامن بإندماجها في شركة مساهمة. وفي كل من الحالتين تعتبر الشركة في حالة تصفية أثناء إجراءات الإندماج وتزول عنها الشخصية المعنوية المستقلة بإندماجها في الشركة الجديدة.

وعادة ما تنتقل أصول وإلتزامات الشركة المندمجة إلى الشركة المندمج فيها إما بقيمتها الدفترية وقت الإندماج أو طبقاً لقيمتها السوقية العادلة وقت الإندماج طبقاً للاتفاق بين الشركتين وينقسم المحاسبون في هذا الصدد إلى مجموعتين أحداهما تدعو لضرورة إنتقال الأصول بقيمتها الدفترية والأخرى تبرر بحق وبالمنطق الرشيد ضرورة إعادة تقويم الأصول بقيمتها السوقية العادلة وقت الإندماج. إلاّ أنه بالرغم من ذلك فإن الذي يحكم الإجراءات المحاسبية الواجب إتباعها لا يتوقف على مدى إقتناع المحاسب الذي يقوم بإجرائها بأي من وجهتي النظر السابقتين بقدر ما يتوقف على الشروط المتفق عليها بين الشركتين لأغراض الإندماج.

هذا وفي حالة الإندماج يمكن توسيط حساب التصفية في دفاتر الشركة المندمجة لإقفال صافي التكلفة الدفترية للأصول المنتقلة للشركة المندمج فيها، ولإقفال التكلفة الدفترية للخصوم المتنقلة، ثم لإظهار الثمن المتفق عليه بين الشركتين لصافي أصول الشركة المندمجة، ويوزع رصيده من أرباح أو خسائر بعد ذلك على الشركاء في الشركة المندمجة طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر. أي أن حساب التصفية في هذه الحالة يقترب من أن يكون حساب متاجرة في صافي أصول الشركة المندمجة وبيعها للشركة المندمج فيها

٧ - أ - اندماج شركة تضامن في شركة تضامن أخرى:

يترتب على هذه الحالة إنقضاء كل من الشركتين، وقيام شركة جديدة قوامها الاصول والخصوم المنتقلة من كل من الشركتين المندمجتين.

ولنفرض مثلا أن شركة التضامن أمين وشوقي التي يقتسم الشريكان فيها الأرباح والخسائر بالتساوي قد قررت الإندماج مع شركة التضامن سمير وصابر اللذان يقتسمان الأرباح والخسائر بسبة ٣ : ٢ لتكوين شركة أمين وشوقي وسمير وشريكهما كشركة توصية بسيطة فيها الشريك صابر شريكاً موصياً. وفيما يلي الميزانية العمومية لكل من الشركتين في تاريخ الإندماج.

أصول

أمين وشوقي	سمير وصابر	
٢٠٠٠٠		أراضي
١٥٠٠٠	٢٢٠٠٠	صافي مباني وآلات
١٢٠٠٠	٢٨٠٠٠	مخزون
٣٥٠٠٠	١٧٠٠٠	صافي مدينون
٣٠٠٠	٢٠٠٠	جاري أمين وصابر
٢٥٠٠٠	٣١٠٠٠	نقدية
١١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	

خصوم

أمين وشوقي	سمير وصابر	
٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	رأس مال أمين وسمير
٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	رأس مال شوقي وصابر
٥٠٠٠		جاري شوقي
	١٠٠٠٠	قرض صابر
١٢٠٠٠		إحتياطي عام
٣٤٠٠٠	٥٠٠٠٠	دائنون
٩٠٠٠		مصروفات مستحقة
١١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	

هذا وقد اتفق الشركاء جميعا على أن تنتقل أصول شركة أمين وشوقي بقيمتها السوقية العادلة للشركة الجديدة كما ينتقل الدائنون والمصروفات المستحقة بقيمتها الدفترية. أما أصول شركة سمير وصابر فتنتقل بقيمتها الدفترية فيما عدا المخزون

الذي يخفض بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه نتيجة إنخفاض قيمته السوقية بشكل ملحوظ، وعلى أن يقوم سمير وصابر بسداد الدائنين برصيد النقدية واستكمال الباقي من أموالهم الخاصة. وقد ساهم صابر في سداد الدائنين بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من أمواله الخاصة. وقد قدرت أصول شركة أمين وشوقي كالآتي: أراضي ٣٠٠٠٠ جنيه، صافي مباني وآلات ١٢٠٠٠ جنيه، مخزون ١٥٠٠٠ جنيه، صافي مدينون بالقيمة الدفترية. وأتفق الشركاء على أن تكون حصة كل منهم في رأس المال تعادل رصيد حقوقه بعد إتمام التصفية طبقاً للشروط السابقة، وعلى أن يقتسم الشركاء الأرباح والخسائر في الشركة الجديدة بنسبة ٣٠٪، ٣٠٪، ٣٠٪، ١٠٪ لكل من أمين وشوقي وسمير وصابر على التوالي. وفيما يلي الحسابات اللازمة للتصفية في دفاتر كل من الشركتين، ثم القيود الدفترية اللازمة لإثبات قيام الشركة الجديدة في دفاترها (عليك أن تقوم بإجراء القيود اللازمة لإثبات تصفية كل من الشركتين المندمجتين في دفاتر كل منهما والتي أدت إلى ظهور حساباتها على هذه الصورة من واقع البيانات السابقة).

١ ـ في دفاتر شركة أمين وشوقي:

حـ/ التصفيــة

مدين		دائن	
٢٠٠٠٠	إلى حـ/ الأراضي	١١٧٠٠٠	من حـ/ الشركة الجديدة
١٥٠٠٠	إلى حـ/ مباني وآلات (صافي)		٣٠٠٠٠ أراضي
١٢٠٠٠	إلى حـ/ المخزون		١٢٠٠٠ مباني وآلات
٣٥٠٠٠	إلى حـ/ المدينون (صافي)		١٥٠٠٠ مخزون
٢٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية (منتقلة للشركة الجديدة)		٣٥٠٠٠ مدينون
			٢٥٠٠٠ نقدية
٤٣٠٠٠	إلى حـ/ الشركة الجديدة	٣٤٠٠٠	من حـ/ الدائنون
	٣٤٠٠٠ دائنون	٩٠٠٠	من حـ/ مصروفات مستحقة
	٩٠٠٠ مصروفات مستحقة		
١٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال		
	٥٠٠٠ أمين		
	٥٠٠٠ شوقي		
١٦٠٠٠٠		١٦٠٠٠٠	

حـ/ رأس المال

مجموع	أمين	شوقي		مجموع	أمين	شوقي	
٣٠٠٠	٣٠٠٠		إلى حـ/ جاري أمين	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	رصيد
٧٤٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣٦٠٠٠	إلى حـ/ الشركة الجديدة	٥٠٠٠		٥٠٠٠	من حـ/ جاري شوقي
				١٢٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠ ٠	من حـ/ إحتياطي عام
				١٠٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠	من حـ/ التصفية
٧٧٠٠٠	٤١٠٠٠	٣٦٠٠٠		٧٧٠٠٠	٤١٠٠٠	٣٦٠٠٠	

حـ / الشركة الجديدة

١١٧٠٠٠	إلى حـ / التصفية (القيمة السوقية للأصول)	٤٣٠٠٠	من حـ / التصفية (الإلتزامات المنتقلة)
		٧٤٠٠٠	من حـ / رأس المال (أرصدة رأس المال المنتقلة)
١١٧٠٠٠		١١٧٠٠٠	

ويلاحظ أن حساب التصفية وحساب الشركة الجديدة تم إستخدامها لأغراض التصفية وإقفال حسابات الشركة معاً. فقد جعل حساب التصفية مديناً بالتكلفة الدفترية لصافي الأصول وجعل دائناً بالقيمة المتفق عليها لإنتقال هذه الأصول للشركة الجديدة. كما جعل حساب التصفية دائناً بالتكلفة الدفترية للإلتزامات المنتقلة للشركة، وجعل مديناً بالقيمة التي انتقلت بها هذه الإلتزامات للشركة الجديدة. ويمثل رصيده بعد ذلك ما يتحقق عن إنتقال الأصول و (أو) الإلتزامات من أرباح أو خسائر توزع على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر. هذا كما تم إقفال كل الحسابات المتعلقة بحقوق الشركاء من حسابات جارية (وقروض في حالة وجودها) وأرباح غير موزعة في حساب رأس مال الشركاء (الأرباح غير الموزعة كالإحتياطي العام مثلاً توزع بنسبة توزيع الأرباح والخسائر) ويقفل رصيد حساب رأس المال في حساب الشركة الجديدة ليترتب على ذلك إقفاله هو الآخر بالتالي.

٢ ـ في دفاتر شركة سمير وصابر:

حـ/ التصفيــة

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٢٢٠٠٠	إلى حـ/ صافي مباني وآلات	٦٢٠٠٠	من حـ/ الشركة الجديدة:
٢٨٠٠٠	إلى حـ/ المخزون		٢٢٠٠٠ صافي مباني وآلات
١٧٠٠٠	إلى حـ/ المدينون (صافي)		٢٣٠٠٠ مخزون
			١٧٠٠٠ مدينون
		٥٠٠٠	من حـ/ رأس مال الشركاء
			٣٠٠٠ سمير
			٢٠٠٠ صابر
٦٧٠٠٠		٦٧٠٠٠	

حـ/ الشركة الجديدة

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٦٢٠٠٠	إلى حـ/ التصفية (قيمة الأصول المنتقلة)	٦٢٠٠٠	من حـ/ رأس المال
٦٢٠٠٠		٦٢٠٠٠	

حـ/ الدائنون

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٣١٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	٥٠٠٠٠	رصيد
١٩٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال		
٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠	

حـ/ رأس المال

مجموع	سمير	صابر	البيان	مجموع	سمير	صابر	البيان
٢٠٠٠		٢٠٠٠	إلى حـ/ جاري صابر	٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠	رصيد
٥٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	إلى حـ/ التصفية	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	من حـ/ قرض صابر
٦٢٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	إلى حـ/ الشركة الجديد	١٩٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠٠	من حـ/ الدائنين
٦٩٠٠٠	٣٤٠٠٠	٣٥٠٠٠		٦٩٠٠٠	٣٤٠٠٠	٣٥٠٠٠	

٣ ـ في دفاتر الشركة الجديدة:

يترتب على إندماج الشركتين قيام الشركة الجديدة على الأصول والخصوم المنتقلة طبقاً للقيود الدفترية الآتية:

		من مذكورين
٣٠٠٠٠		حـ/ الأراضي
١٢٠٠٠		حـ/ المباني والآلات
١٥٠٠٠		حـ/ المخزون
٣٥٠٠٠		حـ/ المدينون
٢٥٠٠٠		حـ/ النقدية
		إلى مذكورين
	٣٤٠٠٠	حـ/ الدائنون
	٩٠٠٠	حـ/ مصروفات مستحقة
	٣٨٠٠٠	حـ/ رأس مال أمين
	٣٦٠٠٠	حـ/ رأس مال شوقي
		إثبات إنتقال أصول وخصوم شركة أمين وشوقي طبقاً لإتفاق الاندماج.

من مذكورين

٢٢٠٠٠	حـ/ المباني والآلات
٢٣٠٠٠	حـ/ المخزون
١٧٠٠٠	حـ/ المدينون

إلى مذكورين

٣١٠٠٠	حـ/رأس مال سمير
٣١٠٠٠	حـ/ رأس مال صابر

إثبات إنتقال أصول وخصوم شركة سمير وصابر طبقاً لإتفاق الإندماج.

وبذلك تنشأ الشركة الجديدة كشركة توصية بسيطة فيها ثلاثة شركاء متضامنون وصابر كشريك موصي.

٧ ـ ب ـ إندماج شركة تضامن في شركة مساهمة:

قد تندمج شركة التضامن في شركة مساهمة أو تتحول إلى شركة مساهمة، وفي كلتا الحالتين تعتبر شركة التضامن في حكم المنقضية ويترتب على ذلك تصفيتها وإنتقال صافي أصولها للشركة الجديدة أو على حسب ما ينص عليه إتفاق الإندماج.

فإذا إندمجت الشركة في شركة مساهمة فعادة ما يحصل الشركاء فيها على أسهم ملكية الشركة المساهمة مقابل صافي حقوقهم في شركة التضامن، أو مقابل جزء منها. وفي هذه الحالة يجعل حساب التصفية مديناً بالأصول المنتقلة للشركة المساهمة على حسب صافي قيمتها الدفترية لإقفالها مقابل جعل حساب الشركة المساهمة مدينا، وحساب التصفية دائنا بالقيمة المتفق عليها لإنتقال الأصول. والمعالجة العكسية تنطبق على الإلتزامات المنتقلة للشركة المساهمة. ذلك على نفس

النمط المبين في الحالة السابقة.

وتسوى حسابات رأس مال الشركاء بما يترتب على إنتقال الأصول والإلتزامات للشركة المساهمة من أرباح أو خسائر، ثم تسوى أرصدة رأس المال بما يترتب لكل شريك من حقوق في صورة أسهم أو نقدية طبقاً للاتفاق.

ولنفترض مثلاً أن شركة التضامن وهيب وعبد الوهاب قررت الإندماج في شركة التجارة والخدمات، شركة مساهمة عربية، إعتبارات من ١٩٨٥/٩/١. هذا وقد بلغت موجودات وإلتزامات شركة التضامن في تاريخ هذا القرار ما يلي:

الموجودات: مباني وآلات ٧٦٠٠ جنيه، مخصص إهلاك مباني وآلات ١٦٠٠، سيارات ٤٦٠٠ جنيه، مخصص إهلاك سيارات ١٢٠٠ جنيه، مخزون ٢٣٤٠٠ جنيه، عملاء ١٠٢٠٠ جنيه، مخصص ديون ٢٠٠ جنيه، أوراق قبض ٣٥٠٠ جنيه، نقدية ١٦٢٠٠ جنيه.

الإلتزامات: قرض البنك ٥٠٠٠ جنيه مصروفات مستحقة ١٢٠٠ جنيه، دائنون ٢٨٣٠٠ جنيه. حقوق الشركاء: إحتياطي عام ٨٠٠٠ جنيه، قرض وهيب ٥٠٠٠ جنيه، رأس مال وهيب ٧٠٠٠ جنيه، رأس مال عبد الوهاب ٨٠٠٠ جنيه.

وقد نص إتفاق الإندماج على ما يلي:

١ ـ تنتقل كل الموجودات للشركة المساهمة، فيما عدا النقدية، على أن تقدر بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ويحصل الشركاء على ١٥٠٠ سهم عادي القيمة الإسمية للسهم ٢ جنيه ومبلغ ١٠٠٠٠ جنيه نقداً.

٢ ـ يقوم الشركاء بسداد الإلتزامات بالكامل، ويحصل وهيب على ٨٠٠ سهم ويحصل عبد الوهاب على ٧٠٠ سهم من أسهم شركة التجارة والخدمات. هذا وقد كان وهيب وعبد الوهاب يقومون بتوزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم بنسبة ٧:٨ على التوالي.

ويترتب على هذا الإتفاق ضرورة تصفية شركة التضامن وسداد الإلتزامات

وتحديد حقوق كل شريك من الشركاء. وسوف نعالج هذه الحالة في صورة قيود دفترية على أن يقوم القارىء بتصوير الحسابات اللازمة في دفاتر شركة التضامن.

القيود بدفاتر شركة التضامن:

			من مذكورين
١٦٠٠			حـ/ مخصص إهلاك آلات
١٢٠٠			حـ/ مخصص إهلاك سيارات
			إلى مذكورين
	١٦٠٠		حـ/ آلات ومباني
	١٢٠٠		حـ/ سيارات
٤٦٥٠٠			من حـ/ التصفية
			إلى مذكورين
	٦٤٠٠		حـ/ مباني وآلات
	٣٤٠٠		حـ/ سيارات
	٢٣٤٠٠		حـ/ مخزون
	١٠٢٠٠		حـ/ عملاء
	٣٥٠٠		حـ/ أوراق قبض
			من مذكورين
٢٠٠			حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها
٤٠٠٠٠			حـ/ شركة التجارة والخدمات
	٤٠٢٠٠		إلى حـ/ التصفية

		من مذكورين
٢٩٤٠		حـ/رأس مال وهيب
٣٣٦٠		حـ/رأس مال عبد الوهاب
	٦٣٠٠	إلى حـ/التصفية
		خسائر التصفية بنسبة ٧:٨
		من مذكورين:
٥٠٠٠		حـ/ قرض وهيب
٨٠٠٠		حـ/ الإحتياطي العام
		إلى مذكورين:
	٨٧٣٣	حـ/ رأس مال وهيب
	٤٢٦٧	حـ/ رأس مال عبد الوهاب
		إقفال قرض وهيب وتوزيع الإحتياطي العام على الشريكين بنسبة ٧:٨ .
٨٣٠٠		من حـ/ النقدية
		إلى مذكورين
	٣٢٠٧	حـ/ رأس مال وهيب
	٥٠٩٣	حـ/ رأس مال عبد الوهاب
		تحصيل الأرصدة المدينة في حسابات رأس مال الشركاء .
		من مذكورين
١٠٠٠٠		حـ/ النقدية
١٦٠٠٠		حـ/ رأس مال وهيب
١٤٠٠٠		حـ/ رأس مال عبد الوهاب

٤٠٠٠٠ إلى حـ/ شركة التجارة والخدمات

تحصيل النقدية وتوزيع الأسهم على الشركاء.

من مذكورين

٥٠٠٠ حـ/ قرض البنك

١٢٠٠ حـ/ مصروفات مستحقة

٢٨٣٠٠ حـ/ الدائنون

٣٤٥٠٠ إلى حـ/ النقدية.

ويلاحظ أن قيد سداد الإلتزامات يلي قيد تحصيل الأرصدة المدينة في حسابات الشركاء حتى تكفي النقدية لسداد الإلتزامات.

أما القيود في دفاتر الشركة المساهمة فتكون كالآتي:

٤٠٠٠٠ من حـ/ الأصول المختلفة (أو مفرداتها في حالة تحديد قيمة كل منها على حدة).

إلى مذكورين:

٣٠٠٠٠ حـ/ رأس مال الأسهم العادية

١٠٠٠٠ حـ/ النقدية

إثبات إنتقال أصول شركة التضامن وهيب وعبد الوهاب.

ولا يترتب على إندماج شركة تضامن في شركة مساهمة إنقضاء الأخيرة طبعاً كما هو الحال في شركات التضامن وذلك كما سوف يتضح فيما بعد.

أسئلة وتمارين على
الفصل الرابع

أولاً، الأسئلة:

١ ـ تكلم بإختصار عن أسباب إنقضاء شركات التضامن والتوصية البسيطة مع التمييز بين الأسباب العامة والأسباب الشخصية.

٢ ـ تكلم بإختصار عن اولويات توزيع ناتج التصفية والمبررات التي تراها منطقية لوضع الأولويات بهذا الترتيب.

٣ ـ علل بإختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك.

أ ـ إذا استخدم حساب التصفية بمثابة حساب أرباح وخسائر فإن ما يقفل فيه هو ما يترتب على بيع الأصول المختلفة من أرباح أو خسائر، أما حسابات الأصول فتظل مفتوحة في الدفاتر كما هي.

ب ـ الشركة الموسرة هي التي تكفي حصيلة تصفية أصولها لسداد إلتزاماتها وحقوق الشركاء فيها بالكامل، إن لم تكن تزيد.

جـ ـ توزع أرباح أو خسائر التصفية على الشركاء بنسبة حقوق كل منهم في الشركة بصرف النظر عن نسب توزيع الأرباح والخسائر التي كانت متبعة قبل التصفية.

د ـ إذا ترتب على تصفيه الشركة خسائر ولم تكن حقوق أحد الشركاء فيها كافية لإستيعاب نصيبه منها فإن الرصيد المدين لحسابه يوزع على باقي الشركاء كما توزع خسائر التصفية.

هـ ـ إذا ترتب على التصفية خسائر وكانت مجموع الأرصدة المدينة لحقوق بعض الشركاء نتيجة توزيع خسائر التصفية تزيد على مجموع الأرصدة الدائنة

لحقوق باقي الشركاء فإن ذلك يعني أن الشركة معسرة.

و ـ يكون لدائنو الشركة حق استيفاء باقي حقوقهم بالكامل من الأموال الخاصة للشركاء فيما زاد على حصيلة التصفية وذلك قبل أن يحصل دائنو الشركاء الشخصيون على أي شيء من حقوقهم قبل الشركاء.

ز ـ إذا قام أحد الشركاء بسداد دائنو الشركة فيما زاد على حصيلة التصفية فيكون له حق الرجوع على الشركاء الباقين في حدود نصيب كل منهم من هذه الديون التي سددها الشريك بنسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء بصرف النظر عن طبيعة أرصدة حقوق الشركاء الباقين.

ح ـ يعتبر قرض الشريك الموصي عند تصفية شركة التوصية البسيطة كقرض الشريك المتضامن في الشركة، ومن ثم فليس له أولويات على باقي حقوق الشركاء.

ط ـ لا يترتب على إندماج شركة التضامن في شركة أخرى تصفية الشركة وسداد إلتزاماتها، وإنما يترتب على ذلك إنقضاء الشركة وقيام شركة جديدة تحل محل الشركة المندمجة في تحمل جميع الإلتزامات.

ي ـ إذا تمت التصفية بصفة جزئية وكان من المنتظر أن تتحقق تصفية باقي الأصول دون خسائر، فإن فائض النقدية بعد سداد الإلتزامات يمكن توزيعه على الشركاء بنسب رأس مال إلى أن تتحقق باقي الأصول.

ثانياً: التمارين(*)

التمرين الأول:

تقرر تصفية شركة التضامن بين حمودة وعبد الجواد وجمال في ١/١/١٩٨٥. وقد بلغت حسابات الشركاء في ذلك التاريخ الآتي، رأس مال حمودة ٢٢٠٠٠

(*) إذا لم ينص التمرين على كيفية معالجة حساب التصفية فيعالج على اعتباره حساب أرباح وخسائر.

جنيه، جاري حمودة ٣٠٠٠ جنيه (دائن)، قرض حمودة ٥٠٠٠ جنيه، رأس مال عبد الجواد ٣٢٥٠٠ جنيه، جاري عبد الجواد ٢٥٠٠ (مدين)، رأس مال جمال ٤٠٠٠٠ جنيه، جاري جمال ٥٠٠ جنيه (دائن)، قرض جمال ٥٠٠٠ جنيه. كما بلغت مجموع إلتزامات الشركة ٤٧٥٠٠ جنيه، وقد تم تصفية الشركة وبلغت حصيلة التصفية ١٨٠٠٠٠ جنيه، وبلغت أتعاب المصفي ومصاريف التصفية ٢٥٠٠ جنيه. هذا وقد كانت الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ٢:١:٢ لكل من حمودة وعبد الجواد وجمال على التوالي.

المطلوب:

إجراء ما يلزم من قيود يومية لإثبات التصفية. وتصوير الحسابات اللازمة (١) على إعتبار حساب التصفية بمثابة حساب متاجرة، (ب) على إعتبار حساب التصفية بمثابة حساب أرباح وخسائر. علماً بأن رصيد النقدية قبل التصفية بلغ ٢٥٠٠٠ جنيه

التمرين الثاني:

كامل وسعد شريكان في شركة تضامن وقد تقرر تصفية الشركة في ١٩٨٥/٦/٣٠، وبلغ رصيد حقوق كامل دون القرض ٩٠٠٠ جنيه، ورصيد حقوق سعد دون القرض ٧٠٠٠ جنيه، كما يبلغ الرصيد الدائن لقرضي كل من كامل وسعد للشركة ١٨٠٠ جنيه، ١٦٠٠ جنيه على التوالي. ويقتسم الشريكان الارباح والخسائر بنسبة ٦٠٪ لكامل، ٤٠٪ لسعد. وقد بلغت حصيلة تصفية مختلف الأصول ١٥٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغ فيه مجموع إلتزامات الشركة بما فيها قرضي الشريكين ومصاريف واتعاب التصفية ١٤٤٠٠ جنيه.

والمطلوب:

إعداد الحسابات اللازمة لتصفية الشركة بإعتبار حساب التصفية بمثابة حساب

أرباح وخسائر علماً بأن رصيد النقدية قبل التصفية بلغ ٣٠٠ جنيه.

التمرين الثالث:

قطب ورجب شريكان في شركة تضامن. وقد قررا تصفية الشركة في التاريخ التي أظهرت فيه الميزانية العمومية الأصول والخصوم الآتية:

٣٢٥٥٠	أراضي ومباني (صافي)	٢١٠٠٠	رأس مال قطب
٢٤٦٠٠	مخزون	٦٠٠٠	رأس مال رجب
١٠٨٠٠	مدينون	٣٠٠٠	أرباح محجوزة
٢٨٥٠	نقدية	٤٠٨٠٠	إلتزامات
٧٠٨٠٠		٧٠٨٠٠	

وقد كان الشريكان يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي. وتمت تصفية الأصول المختلفة كالآتي: أراضي ومباني ٢٤٥٠٠ جنيه، مخزون ١٦٨٠٠ جنيه، مدينون ٦٣٠٠ جنيه، وبلغت مصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) إجراء القيود اللازمة لإثبات التصفية وتوزيع فائض حصيلة التصفية على الشركاء مع افتراض أن الشريكان موسران، (٢) كالمطلوب السابق مع إفتراض أن رجب معسر، ومع تصوير قائمة التصفية.

التمرين الرابع:

إشترك سعيد وخميس في شركة تضامن للإتجار في المواد الغذائية في ١٩٨٥/١/١ حيث بلغ رأس مال الأول ١٢٠٠٠ جنيه، ووأس مال الثاني ٩٠٠٠ جنيه، ويقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة رأس المال. ويقوم كل من الشريكين بإدارة محل من المحلين التي تملكها الشركة. وقد بلغت المتحصلات

والمدفوعات النقدية التي قام بها كل من الشريكين في المحل الذي يديره على مدار السنة الآتي بالجنيه

	سعيد	خميس	مجموع
متحصلات نقدية	٤٣٦٥٠	٣٢٣٥٠	٧٦٠٠٠
مدفوعات نقدية	٥٢١٥٠	١٧٣٦٠	٦٩٥١٠

وقد قام سعيد بدفع الزيادة من أمواله الخاصة في ١٩٨٥/١/١. وفي نهاية السنة قام الشريكان ببيع المحلين بما فيهما من أصول بخلاف النقدية بمبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه. فكيف يتم توزيع هذا المبلغ بين الشريكين؟

التمرين الخامس:

حامد ومحمود والفطاطري شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٨:٧:٥ على التوالي. وقد تقرر تصفية الشركة في ١٩٨٥/٦/٣٠ حيث بلغت أصول وخصوم الشركة الآتي:

	الأصول		الخصوم
٧٧١٦٠	أصول ثابتة (صافي)	١٢٦٨٩٠	حقوق حامد
٧٤٢١٦	مخزون	١٧٢٨٤	حقوق محمود
٩٧٣٠٠	مدينون (صافي)	٦٧٠٢٢	حقوق الفطاطري
٤٦٨٠٠	نقدية	٨٤٢٨٠	الإلتزامات
٢٩٥٤٧٦		٢٩٥٤٧٦	

وقد قرر حامد والفطاطري شراء أصول الشركة والإلتزام بسداد إلتراماتها

وتكوين شركة جديدة فيما بينهم وعلى أن تقدر الأصول كالآتي: نقدية بقيمتها الدفترية، أصول ثابتة ٥٤٢٠٠ جنيه، مخزون ٥٠٤٠٠ جنيه، مدينون ٨٢٦٠٠ جنيه. وقد قام كل من حامد والفطاطري بسداد الإلتزامات جزئياً من النقدية المنتقلة من الشركة المصفاة وبمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه من أموالهم الخاصة حيث دفع حامد منها ٣٠٠٠٠ جنيه. كما إتفق الشريكان على الإحتفاظ بحقوقهم قبل محمود بالقدر الذي يسمح لهم به القانون كأصل من الأصول في ميزانية الشركة الجديدة. وقد بلغت قيمة الأصول الشخصية لمحمود ١٢٠٠٠ جنيه بينما بلغت إلتزاماته الشخصية بخلاف إلتزاماته لحامد والفطاطري ٢٤٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) إجراء ما يلزم من قيود لإثبات تصفية الشركة القديمة وتصوير ما يلزم من حسابات في هذا الصدد، وإعداد قائمة التصفية، (٢) إجراء ما يلزم من قيود لإثبات تكوين الشركة الجديدة وإعداد الميزانية العمومية لها في تاريخ التكوين.

التمرين السادس:

إشترك أحمد ومحمود في تكوين شركة تضامن منذ عشر سنوات وبعد انقضاء سبع سنوات في إزدهار متواصل قرر الشريكان ضم إثنان من العاملين معهم في الشركة واللذان يعدان من أعمدة إزدهارها على مدار هذه السنوات السبع عرفانا من أحمد ومحمود بالجميل. وبذلك تكونت شركة جديدة من أحمد ومحمود وعبد الحميد وصالح وأصبح الشريكان الأخيران شريكان بالعمل (دون رأس مال) ونص عقد الشركة على أن تكون نسب توزيع الأرباح والخسائر كالآتي: أحمد ٤٥٪، محمود ٣٠٪، عبد الحميد ١٥٪، وصالح ١٠٪، كما نص العقد أنه في حالة بيع الشركة أو تصفيها في خلال ٥ سنوات من إنضمام عبد الحميد

وصالح. فإن ما قد يترتب على ذلك من شهرة محل يكون من حق أحمد ومحمود فقط. وفي نهاية السنة الحالية قرر الشركاء بيع أصول الشركة بخلاف النقدية لتوقع كساد نشاطها بمبلغ ٥٥٥٠٠ جنيه. وفي ذلك التاريخ تم إقفال الحسابات حيث أظهرت الأرصدة التالية: أراضي ٢٣٩٤ جنيه، مباني (صافي) ٢٥٥٠٠ جنيه، مخزون ١٥٣٠٦ جنيه، عملاء ١٨٩٠٠، نقدية ٦٠٠٠ جنيه، مسحوبات عبدالحميد ٥٩٩٧، دائنون ٨١٠٠ جنيه، رأس مال أحمد ٣٠١٣٨ رأس مال محمود ٣٤٥٩٩ جنيه، رأس مال صالح ٦٦٠ جنيه، قرض صالح (دائن ٦٠٠ جنيه).

المطلوب:

(١) إعداد قائمة التصفية بفرض أن كل الشركاء موسرون، وإثبات ما يلزم من قيود يومية، (٢) إعداد قائمة التصفية بفرض أن الشريك (أو الشركاء) الذي يصبح رصيد حقوقه مديناً نتيجة خسائر التصفية معسرا (أو معسرون) وليس لديه (لديهم) أي أموال خاصة، وإثبات ما يلزم من قيود يومية.

التمرين السابع:

اشترك حمدان ووهدان وسرحان في شركة تضامن في ١٩٨٢/١/١ برأس مال قدره ٩٠٠٠٠ جنيه، ١٨٠٠٠٠ جنيه، ٤٥٠٠٠ جنيه لكل منهم على التوالي، كما نص الإتفاق على إقتسام الأرباح والخسائر بنسبة ٢:٤:١ على التوالي. وفي ١٩٨٣/١٢/٣١ توفي سرحان وقام الشريكان الباقيان بسداد مستحقاته للورثة عن طريق قبول عمران شريكاً جديداً برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه سدد منها لورثة سرحان في مستحقاته مبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه، وفيما يلي بيان أرباح الشركة ومسحوبات كل شريك من الشركاء عن الثلاث سنوات المنتهية في ١٩٨٤/١٢/٣١.

السنه المنتهية	الأرباح	المسحوبات			
في	عن السنة	حمدان	وهدان	سرحان	عمران
١٩٨٢/١٢/٣١	٥٦٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٨٠٠٠	١٠٠٠٠	-
١٩٨٣/١٢/٣١	٦٣٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠	-
١٩٨٤/١٢/٣١	١٢٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	-	٢٥٠٠٠

هذا وقد نص عقد الشركة الجديدة على أن تكون نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الجدد حمدان ووهدان وعمران ٣ :٣ :٢ ، وعلى أن لا يتحمل عمران أية خسائر تتعلق بالفترات السابقة على إنضمامه، كما لا تقوم الشركة بإظهار أي شهرة في دفاترها. وعند إقفال الدفاتر في ١٩٨٤/١٢/٣١ أكتشف أن محاسب الشركة لم يقوم بتحميل أرباح السنوات السابقة بإهلاك الآلات والمعدات والذي يبلغ ١٤٠٠٠ جنيه سنوياً، وقام بتحميل السنة الأخيرة بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه إهلاك عن السنوات الثلاث. هذا وقد قرر الشركاء تصفية الشركة في ذلك التاريخ، حيث تم بيع أصولها بخلاف النقدية بمبلغ ٢٣٢٠٠٠ جنيه، وبلغ رصيد النقدية قبل التصفية ١٨٥٠٠ جنيه، وبلغت مصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه وبلغ رصيد حسابات الإلتزامات المختلفة ٩٢٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

(١) إعداد قائمة توضح حقوق كل شريك من الشركاء في ١٩٨٤/١٢/٣١ قبل تصفية الشركة، (٢) إعداد قائمة التصفية وإجراء قيود اليومية اللازمة لإقفال دفاتر الشركة المصفاة، ويمكن أن تفترض أن الرصيد المدين في حساب حقوق أي من الشركاء لا يمكن تحصيله.

(٣) بفرض أن الشركة موسرة وتبلغ صافي التكلفة الدفترية لأصولها بخلاف النقدية ٣٤٠٥٠٠ جنيه وأن الشركاء قرروا الإندماج في شركة مساهمة التي قبلت

إنتقال الأصول والإلتزامات لها بقيمتها الدفترية مقابل تقديم ٢٠٠٠ سهم، القيمة الأسمية للسهم ١٠ جنيه للشركاء الثلاثة وتسوية الفرق نقداً.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات تصفية الشركة بين حمدان ووهدان وعمران وتوزيع الأسهم والنقدية بينهم بناءً على المطلوب الأول بعد تعديله بما ورد من بيانات جديدة في هذا الفرض.

الفصل الخامس

في

شركات التضامن والتوصية البسيطة

التصفية التدريجية

١ ـ مقدمة:

عرضنا إجراءات التصفية في الفصل السابق على إفتراض أن توزيع حصيلة التصفية لا يتم إلاّ بعد الانتهاء من بيع كل أصول الشركة المصفاة وتحصيل كل مستحقاتها، ثم يقوم المصفي بعد ذلك بسداد إلتزاماتها على حسب أولوياتها القانونية، وما يتبقي بعد ذلك يوزع على الشركاء على حسب أرصدة رأسمالهم (أو حقوقهم).

ويعتبر هذا الإجراء ملائماً إذا كانت عمليات التصفية تستغرق فترة زمنية وجيزة بحيث يستطيع الشركاء الأنتظار حتى إتمام جميع عمليات التصفية للحصول على ما يتبقى لهم من حقوق في الشركة. إلاّ أن عمليات التصفية قد تستغرق في العادة وقتاً طويلاً قد يمتد إلى شهور أو سنوات، بحيث يكون من الصعب إنتظار الشركاء للحصول على حقوقهم بعد تمام بيع كل الأصول وتحصيل كل الحقوق فمتى تم سداد إلتزامات الشركة للغير، فإن كل ما يتحصل بعد ذلك من عمليات التصفية. فيما عدا مصروفات وأتعاب التصفية، يعد من حقوق

الشركاء، وقد يطالب الشركاء المصفي بالتسديد الجزئي لحقوقهم قبل الشركة كلما تحصل مبلغ معين من بيع بعض الأصول. ويطلق على الإجراءات المحاسبية الملائمة في هذه الحالة إجراءات التصفية التدريجية. وسنتناول في هذا الفصل القواعد العامة التي يسترشد بها المحاسب في هذا الشأن ونستعرض كيفية إعداد خطة لتوزيع المتحصلات النقدية على دفعات على الشركاء بشكل يقي المصفي من التصرفات التي قد يترتب عليها الإضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر.

٢ ـ قواعد التصفية التدريجية:

تتلخص القواعد العامة في شأن التصفية التدريجية في قاعدتين أساسيتين:.

القاعدة الأولى:

وتتطلب عدم سداد أي مبالغ للشركاء سواء كانوا متضامنين أو موصين مقابل حصص في حقوق الملكية إلاَّ بعد سداد جميع الدائنين وإلتزامات الشركة للغير. ويعتبر قرض الشريك الموصي فيما زاد على حصته في رأس المال وحقوقه في الأرباح المحجوزة إن وجدت من مكونات الديون العادية التي يلتزم المصفي بسدادها قبل سداد أي من الشركاء مقابل حقوقهم في الشركة.

القاعدة الثانية:

يقتصر السداد للشركاء بعد تطبيق القاعدة الأولى لهؤلاء الشركاء الذين يظل رصيد رأس المال الخاص بهم دائناً بعد توزيع كل الخسائر المتوقعة والمحتملة في أي صورة من الصور، وبتحفظ تام على كل الشركاء بنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم، ويكون السداد للشريك المعين بعد ذلك في حدود الرصيد الدائن لحساب رأس المال الخاص به. ويعالج رصيد قرض الشريك المتضامن في هذا الصدد معالجة رأس المال.

ويجب الإلترام بهاتين القاعدتين في كل حالات التصفية التدريجية لشركات التضامن (أو التوصيه البسيطة)، وذلك بالرغم من إمكانية إختلاف ظروف وملابسات كل حالة من الحالات عن الأخرى.

هذا وسوف نعرض لأغراض توضيح إجراءات التصفية التدريجية طريقتين: الأولى وتقتضي إعتبار كل ما لم يتحقق من أصول بالبيع بمثابة خسائر محتملة، والثانية تعتمد على تحديد خطة مسبقة لتوزيع المتحصلات النقدية على الشركاء بعد سداد الإلتزامات، ليسترشد بها المصفي في هذا الصدد.

٣ ـ التصفية التدريجية مع إعتبار كل ما لم يتحقق من أصول بالبيع بمثابة خسائر:

ويمكن أن تظهر في ظل هذه الطريقة إحدى حالتين: الأولى عندما تكون أرصدة رأس المال كافية لإستيعاب كل الخسائر المحتملة، وفي هذه الحالة يمكن سداد أرصدة رأس المال من حصيلة التصفية بعد سداد الدائنين دون أية مخاطر. أما الحالة الثانية فهي التي يترتب فيها على الخسائر المحتملة تحول بعض أرصدة رأس المال إلى أرصدة مدينة وفي هذه الحالة يجب الإلتزام بالآتي.

أ ـ لا يسدد للشريك الذي يصبح رصيد رأسماله مديناً نتيجة إستيعاب الخسائر المحتملة عن تحقق الأصول أية مبالغ على الإطلاق.

ب ـ قبل أن يتم توزيع أي نقدية على الشركاء الباقين لا بد وأن تحمل حساباتهم بالأرصدة المدينة لرأس مال الشركاء الآخرين كإحتياط مقابل إحتمال عدم إمكانية تحصيل هذه الأرصدة المدينة.

ولنفرض للحالة الأولى أن قاسم وصالح ومسعود ومحمود شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي. وقد تقرر تصفية الشركة وبلغ ملخص أصولها وخصومها كالآتي: أصول (كلها غير نقدية) ١٧٧٠٠٠ جنيه، إلتزامات ١٥٠٠٠ جنيه، رأس مال قاسم ٤٥٠٠٠ جنيه، قرض قاسم ٦٠٠٠

جنيه، رأس مال صالح ٤٥٠٠٠ جنيه، رأس مال مسعود ٣٥٠٠٠ جنيه. قرض مسعود ٧٠٠٠ جنيه، رأس مال محمود ٢٤٠٠٠ جنيه. وقد تمت تصفية أصول الشركة على دفعتين الأولى ترتب عليها بيع أصول تبلغ أرصدتها الدفترية ١٢٧٠٠٠ جنيه بمبلغ ٨٣٠٠٠ جنيه، والثانية تم فيها بيع باقي الأصول بمبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه

ويترتب على الدفعة الأولى تحقق خسائر فعلية قدرها ٤٤٠٠٠ جنيه توزع على الشركاء، ثم يفترض أن ما تبقى من أصول يعتبر كما لو كان خسائراً محتملة ويوزع على الشركاء. وتسدد الإلترامات من الدفعة الأولى، ثم يوزع باقي حصيلتها على الشركاء طبقاً لأرصدة رأسمالهم بعد ذلك. وتظهر قائمة التصفية على هذا الأساس بعد إقفال حسابات القروض في حسابات رأس المال لأن كل الشركاء متضامنين كما هو موضح في الصفحة التالية.

هذا ويلاحظ أن الأصول غير النقدية الباقية بعد الدفعة الأولى قد تم تحميلها كلها لحسابات رأس مال الشركاء كخسائر محتملة بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم. وعلى هذا الأساس تم تحديد الدفعة الأولى التي يمكن دفعها لكل شريك بعد سداد الإلتزامات دون مخاطر. وعند تحصيل الدفعة الثانية جعل حساب النقدية مديناً وحساب رأس مال الشركاء دائناً على حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر. ذلك لأن هذه النقدية متحصلة عن بيع أصول سبق إعتبارها خسائر وحملت لحسابات رأس المال بنسب توزيع الأرباح والخسائر. ثم أعيد توزيع النقدية على الشركاء بجعل حسابات رأس المال مدينة وحساب النقدية دائناً.

ولا يترتب على هذه الطريقة إضرار بأي من الشركاء. فلو كانت التصفية قد تمت دفعة واحدة مثلاً لترتب على ذلك خسائر قدرها ٥٨٠٠٠ جنيه (١٧٧٠٠٠ - ٨٣٠٠٠ - ٣٦٠٠٠) توزع على الشركاء بالتساوي ليقع على عاتق كل منهم ١٤٥٠٠ جنيه. ويظل لقاسم مبلغ ٣٦٥٠٠ جنيه (٥١٠٠٠ - ١٤٥٠٠) وقد حصل عليها على دفعتين مرة ٢٧٥٠٠ جنيه والثانية ٩٠٠٠ جنيه ويمكن للقارىء أن يتحقق أن كل من الشركاء الباقين قد حصل على ما يستحقه فعلاً حتى لو كانت التصفية قد تمت على دفعة واحدة.

شركة التضامن قاسم وصالح ومسعود ومحمود (تحت التصفية)
قائمة التصفية التدريجية على دفعتين (الحالة الأولى)

	الأصـــول		الخصـــوم				
	بخلاف النقدية	نقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
نسب توزيع الأرباح والخسائر الأرصدة قبل التصفية التصفية والخسائر (دفعة أولى)	١٧٧٠٠٠ (١٢٧٠٠٠)	- ٨٣٠٠٠	١٥٠٠٠	٪٢٥ ٥١٠٠٠ (١١٠٠٠)	٪٢٥ ٤٥٠٠٠ (١١٠٠٠)	٪٢٥ ٤٢٠٠٠ (١١٠٠٠)	٪٢٥ ٢٤٠٠٠ (١١٠٠٠)
الأرصدة بعد الدفعة الأولى سداد الإلتزامات خسائر محتملة (أصول غير نقدية)	٥٠٠٠٠ (٥٠٠٠٠)	٨٣٠٠٠ (١٥٠٠٠)	١٥٠٠٠ (١٥٠٠٠)	٤٠٠٠٠ (١٢٥٠٠)	٣٤٠٠٠ (١٢٥٠٠)	٣١٠٠٠ (١٢٥٠٠)	١٣٠٠٠ (١٢٥٠٠)
الأرصدة بعد سداد الإلتزامات والخسائر دفعة أولى للشركاء (نقدية)	- -	٦٨٠٠٠ (٦٨٠٠٠)	- -	٢٧٥٠٠ (٢٧٥٠٠)	٢١٥٠٠ (٢١٥٠٠)	١٨٥٠٠ (١٨٥٠٠)	٥٠٠ (٥٠٠)
الدفعة الثانية (متحصلات نقديه) دفعة ثانية للشركاء	- -	٣٦٠٠٠ (٣٦٠٠٠)	- -	٩٠٠٠ (٩٠٠٠)	٩٠٠٠ (٩٠٠٠)	٩٠٠٠ (٩٠٠٠)	٩٠٠٠ (٩٠٠٠)

شركة التضامن قاسم وصالح ومسعود ومحمود (تحت التصفية)

قائمة التصفية التدريجية على دفعتين (الحالة الثانية)

	الأصول		الخصوم				
	بخلاف النقدية	نقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
نسبة توزيع الأرباح والخسائر				٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪
الأرصدة قبل التصفية	١٧٧٠٠٠	-	١٥٠٠٠	٥١٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٣٠٠٠	٢٤٠٠٠
التصفية والخسائر (دفعة أولى)	(٩٧٠٠٠)	٥٣٠٠٠		(١١٠٠٠)	(١١٠٠٠)	(١١٠٠٠)	(١١٠٠٠)
الأرصدة بعد الدفعة الأولى	٨٠٠٠٠	٥٣٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٤٠٠٠	٣١٠٠٠	١٣٠٠٠
سداد الإلتزامات		(١٥٠٠٠)	(١٥٠٠٠)				
الخسائر المحتملة عن تحقق باقي الأصول	(٨٠٠٠٠)			(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)
الأرصدة المحتملة	-	٣٨٠٠٠	-	٢٠٠٠٠	١٤٠٠٠	١١٠٠٠	(٧٠٠٠)
توزيع الرصيد المدين للشريك محمود على باقي الشركاء				(٢٣٣٣)	(٢٣٣٣)	(٢٣٣٤)	٧٠٠٠
الأرصدة المحتملة		٣٨٠٠٠	-	١٧٦٦٧	١١٦٦٧	٨٦٦٦	-
الدفعة الأولى للشركاء		(٣٨٠٠٠)		(١٧٦٦٧)	(١١٦٦٧)	(٨٦٦٦)	-
النقدية المحصلة من الدفعة الثانية		٣٦٠٠٠		٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠
الرصيد المدين والسابق تحميله لباقي الشركاء				٢٣٣٣	٢٣٣٣	٢٣٣٤	(٧٠٠٠)
الأرصدة المستحقة للشركاء		٣٦٠٠٠		١١٣٣٣	١١٣٣٣	١١٣٣٤	٢٠٠٠
الدفعة الثانية للشركاء		(٣٦٠٠٠)		(١١٣٣٣)	(١١٣٣٣)	(١١٣٣٤)	(٢٠٠٠)

ولتوضيح الحالية الثانية، دعنا نفترض نفس بيانات المثال السابق، أي أن مجموع الأصول ١٧٧٠٠٠ جنيه، ومجموع الإلتزامات ١٥٠٠٠ جنيه، وحقوق الشريك قاسم ٥١٠٠٠ جنيه، وحقوق الشريك صالح ٤٥٠٠٠ جنبه، والشريك مسعود ٤٢٠٠٠ جنيه، والشريك محمود ٢٤٠٠٠ جنيه. وإن الأرباح والخسائر تقتسم بين الشركاء بالتساوي وأن التصفية تمت على دفعتين. إلاّ أن الدفعة الأولى تم فيها بيع أصول تكلفتها ٩٧٠٠٠ جنيه فقط بمبلغ ٥٣٠٠٠ جنيه، وبيعت الأصول الباقية وهي في هذه الحالة ٨٠٠٠٠ جنيه بعد ذلك بمبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه كدفعة ثانية. وتكون قائمة التصفية في هذه الحالة كما هو موضح بالصفحة السابقة.

ويلاحظ أنه بعد تحقق الدفعة الأولى من التصفية وإعتبار باقي الأصول غير المحققة بمثابة خسائر محتملة وتوزيعها على الشركاء أصبح رصيد الشريك محمود مدينا بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه أعيد توزيعها على الشركاء الباقين بنسبة ١:١:١ وهي نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم، لأغراض تحديد توزيع الدفعة الأولى من النقدية التي تدفع الشركاء دون مخاطرة. وعندما تحصلت الدفعة الثانية جعل حساب النقدية مديناً وحسابات رأس المال دائنة على حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر. إلاّ أن رصيد الشريك محمود كان مديناً بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه التي وزعت على الشركاء الباقين، فيعاد جعل حساب رأسماله مديناً وحساب رأس مال الشركاء الباقين دائنا كل بما سبق أن تحمله من مبلغ الـ ٧٠٠٠ جنيه. وبذلك تتحدد المستحقات العادلة لكل شريك من الدفعة الثانية، ويحصل كل شريك في الدفعتين على كل ما كان يمكن أن يحصل عليه لو تحققت التصفية دفعة واحدة. ولنفرض مثلا أن الأصول كلها قد تحققت دفعة واحدة، ليترتب على ذلك خسائر تصفية قدرها ٨٨٠٠٠ جنيه [(٩٧٠٠٠ - ٥٣٠٠٠) + (٨٠٠٠٠ - ٣٦٠٠٠)]. ويكون نصيب كل شريك من حصيلة التصفية على هذا الأساس كما هو وارد في الصفحة التالية.

	رأس مال قاسم	رأس مال صالح	رأس مال مسعود	رأس مال محمود
الأرصدة قبل التصفية	٥١٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٤٠٠٠
خسائر التصفية	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠
المبلغ المستحق لكل شريك	٢٩٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠

وقد حصل كل شريك على مستحقاته كالآتي:

دفعة أولى	١٧٦٦٧	١١٦٦٧	٨٦٦٦	
دفعة ثانية	١١٣٣٣	١١٣٣٣	١١٣٣٤	٢٠٠٠
مجموع ما حصل عليه كل شريك	٢٩٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠

ومن الواضح أن ما يحصل عليه كل شريك في ظل هذه الطريقة يتساوى تماماً مع مقدار مستحقاته لو كانت التصفية قد تمت على دفعة واحدة.

هذا ويلاحظ أننا قمنا بإجراء كل التسويات اللازمة لتحديد المبالغ التي يمكن دفعها لكل من الشركاء في كل دفعة في قائمة التصفية. ويفضل البعض إظهار هذه التسويات في جدول مستقل على أن يظهر في قائمة التصفية النتائج النهائية لهذه التسويات فقط. ويكون ذلك لهذا المثال كالآتي:

جدول تسوية رأس مال الشركاء وتحديد الدفعات المستحقة لكل شريك

	الشريك قاسم	الشريك صالح	الشريك مسعود	الشريك محمود
رصيد رأس المال قبل التصفية	٥١٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٤٠٠٠
خسائر التصفية دفعة أولى	(١١٠٠٠)	(١١٠٠٠)	(١١٠٠٠)	(١١٠٠٠)
الخسائر المحتملة عن تحقق باقي الأصل	(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)
أرصدة رأس المال بعد خسائر التـ	٢٠٠٠٠	١٤٠٠٠	١١٠٠٠	(٧٠٠٠)
الرصيد المدين للشريك محمود	(٢٣٣٣)	(٢٣٣٣)	(٢٣٣٤)	٧٠٠٠
دفعة أولى للشركاء	١٧٦٦٧	١١٦٦٧	٨٦٦٦	-
حصيلة الدفعة الثانية	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠
الرصيد المدين للشريك محمود	٢٣٣٣	٢٣٣٣	٢٣٣٤	(٧٠٠٠)
دفعة ثانية للشركاء	١١٣٣٣	١١٣٣٣	١١٣٣٤	٢٠٠٠

وعلى هذا الأساس يمكن إختصار قائمة التصفية كما هو موضح فيما يلي

شركة التضامن قاسم وصالح ومسعود ومحمود (تحت التصفية) ١

قائمة التصفية التدريجية على دفعتين.

	الأصول		الخصـــــوم				
	بخلاف النقدية	النقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
نسب توزيع الأرباح والخسائر				٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥
الأرصدة قبل التصفية	١٧٧,٠٠٠	-	١٥,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
التصفية والخسائر (الدفعة الأولى)	(٩٧,٠٠٠)	٢٣,٠٠٠	-	(١١,٠٠٠)	(١١,٠٠٠)	(١١,٠٠٠)	(١١,٠٠٠)
الأرصدة بعد تحصيل الدفعة الأولى	٨٠,٠٠٠	٥٣,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٣١,٠٠٠	١٣,٠٠٠
سداد الالتزامات	-	(١٥,٠٠٠)	(١٥,٠٠٠)	-	-	-	-
دفعة أولى للشركاء طبقاً لجدول تسوية رأس المال	-	(٣٨,٠٠٠)	-	(١٧,٦٦٧)	(١١,٦٦٧)	(٨,٦٦٦)	-
الأرصدة بعد الدفعة الأولى	٨٠,٠٠٠	-	-	٢٢,٣٣٣	٢٢,٣٣٣	٢٢,٢٣٤	١٣,٠٠٠
التصفية والخسائر (الدفعة الثانية)	(٨٠,٠٠٠)	٣٦,٠٠٠	-	(١١,٠٠٠)	(١١,٠٠٠)	(١١,٠٠٠)	(١١,٠٠٠)
الأرصدة بعد تحصيل الدفعة الثانية	-	٣٦,٠٠٠	-	١١,٣٣٣	١١,٣٣٤	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
دفعة ثانية للشركاء	-	(٣٦,٠٠٠)	-	(١١,٣٣٣)	(١١,٣٣٣)	(١١,٣٣٤)	(٢,٠٠٠)

ويتضح مما تقدم أن هذه الطريقة التي تعتبر كل ما لم يتحقق من أصول بالبيع بمثابة خسائر محتملة بكامل مقدارها توزع على الشركاء قبل سداد أي دفعات لهم لا يترتب عليها إضرار بأي من الشركاء بإنتهاء التصفية. وهي تتمشى تماماً مع القواعد السابق ذكرها والتي يجب الإلتزام بها حتى لا يصيب أي من الشركاء أضراراً يستطيع الرجوع بها على المصفي. ويلاحظ أنه في كل الأحوال لا يجوز سداد أي من حقوق الشركاء المتضامنين بصرف النظر عن سبب نشأتها (رأس مال، أو قرض، أو أرباح محجوزة) كما لا يجوز سداد أي جزء من حصص رأس مال الشركاء الموصين إلاّ بعد تمام سداد الإلتزامات بالكامل واحتجاز ما يكفي من مبالغ لتغطية مصروفات التصفية المحتملة. أما قرض الشريك الموصي فيعالج كما سبق أن ذكرنا، معالجة الديون العادية، ويصبح واجب السداد قبل حصص رأس المال وباقي حقوق الشركاء المتضامنين.

٤ ـ خطة التصفية التدريجية:

يستطيع المحاسب أن يقوم بإعداد خطة لتوزيع حصيلة التصفية التدريجية على دفعات على الشركاء، بعد سداد الإلتزامات مسبقاً، بحيث يستطيع المصفي الإهتداء بها في توزيع هذه الحصيلة على الشركاء. وتحدد الخطة أولويات السداد لكل شريك من الشركاء، والمبالغ التي يمكن دفعها لكل شريك في كل دفعة من الدفعات. ولتوضيح كيفية إعداد هذه الخطة نستعين ببيانات المثال الموضح بعاليه للحالة الثانية ونتبع الخطوات التالية:

١ ـ نقوم بتحديد مقدار خسائر التصفية التي يترتب عليها إستنفاد رصيد رأس مال كل شريك من الشركاء، ويتم ذلك بقسمة رأس مال كل شريك من الشركاء على نسبته في توزيع الأرباح والخسائر.

٢ ـ طبقاً لقيمة الخسائر التي تؤدي إلى إستنفاد رأس مال كل من الشركاء، نقوم بتحديد تسلسل هذا الاستنفاد، أي أن الشريك الذي تؤدي أقل الخسائر

الى استنفاد رصيد رأسماله يصبح الاول في الترتيب والعكس بالنسبة للشريك الذي يستوعب رصيد رأسماله أكبر قدر من الخسائر.

وبتطبيق هاتين الخطوتين على مثالنا السابق نجد الآتي:

الشريك	رأس المال	نسبة أ. خ	الخسائر التي تؤدي إلى نفاد رصيد رأس المال	الترتيب
قاسم	٥١٠٠٠	٢٥٪	٢٠٤٠٠٠	٤
صالح	٤٥٠٠٠	٢٥٪	١٨٠٠٠٠	٣
مسعود	٤٢٠٠٠	٢٥٪	١٦٨٠٠٠	٢
محمود	٢٤٠٠٠	٢٥٪	٩٦٠٠٠	١

٣ ـ نقوم بحساب أرصدة رأس مال الشركاء بعد تحميلها بالخسائر المحتملة التي يمكن ان تؤدي إلى استنفادها طبقاً لترتيبها الوارد في الخطوة السابقة.

وبتنفيذ ذلك على بيانات المثال تحت البحث تكون النتيجة كما هو موضح بالجدول الموضح بالصفحة التالية

جدول حساب تتابع إستنفاد رأس المال

	الأصـول		الخصـــوم					
	بخلاف النقدية	نقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
نسب توزيع الأرباح والخسائر	-	-	-	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥
الأرصدة قبل التصفية	١٧٧٠٠٠	-	١٥٠٠٠	٥١٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٤٠٠٠
الخسائر التي تؤدي إلى إستبعاد محمود	(٩٦٠٠٠)			(٢٤٠٠٠)	(٢٤٠٠٠)	(٢٤٠٠٠)	(٢٤٠٠٠)
الرصيد	٨١٠٠٠	-	١٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢١٠٠٠	١٨٠٠٠	
الخسائر الإضافية اللازمة لاستبعدا مسعود (١)	(٥٤٠٠٠)	-	-	(١٨٠٠٠)	(١٨٠٠٠)	(١٨٠٠٠)	
الرصيد	٢٧٠٠٠	-	١٥٠٠٠	٩٠٠٠	٣٠٠٠		
الخسائر الإضافية اللازمة لاستبعاد صالح (٢)	(٦٠٠٠)	-		(٣٠٠٠)	(٣٠٠٠)		
الرصيد	٢١٠٠٠	-	١٥٠٠٠	٦٠٠٠			

ويلاحظ أن الخسائر الإضافيه اللازمه لإستبعاد مسعود (١) عند توزيع النقديه تم حسابها على أساس قسمة رصيد حسابه بعد استبعاد محمود (١٨٠٠٠) على نسبة حصته في الارباح والخسائر بعد استبعاد محمود وهي (١/٣) [١٨٠٠٠ ÷ ١/٣ = ٥٤٠٠٠ جنيه] كذلك فيما يتعلق بحساب الخسائر الإضافية اللازمة لإستبعاد صالح (٢) [٣٠٠٠ ÷ ١/٢ = ٦٠٠٠].

٤ ـ نقوم بإعداد جدول يوضح كيفية توزيع المتحصلات النقدية من التصفية التدريجية من واقع الجدول السابق، مبتدئين بالرصيد الأخير في الجدول كالآتي:

الدفعة	نقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
١	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	-	-	-	-
٢	٦٠٠٠		٦٠٠٠	-	-	-
٣	٦٠٠٠		١/٢	١/٢	-	-
٤	٥٤٠٠٠		١/٣	١/٣	١/٣	-
٥	٩٦٠٠٠		١/٤	١/٤	١/٤	١/٤
	١٧٧٠٠٠					

ويعني ذلك أن أول دفعة متحصلات في حدود ١٥٠٠٠ جنيه تستخدم لسداد الإلتزامات بالكامل، وما يزيد عن ذلك وفي حدود ٦٠٠٠ جنيه يسدد الشريك قاسم بصفة مستقلة (١٥٠٠٠ + ٦٠٠٠ = ٢١٠٠٠ وهي الرصيد الأخير في الجدول السابق). وفيما زاد عن ذلك وفي حدود ٦٠٠٠ جنيه يوزع بين قاسم وصالح بالتساوي، وإذا تحصل شيء زيادة عما تقدم وفي حدود ٥٤٠٠٠ جنيه يوزع بين قاسم وصالح ومسعود بالتساوي، وإذا تحصل شيء بعد ذلك فإنه يوزع بين الشركاء الأربعة بالتساوي.

ومن واقع جدول النسب السابق يمكن إعداد جدول توزيع النقدية للمثال السابق كالآتي:

جدول توزيع النقدية
التصفية على دفعتين

	نقدية	٠	٠	٠	٠	٠
الدفعة الأولى:						
القسم الأول	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠				
القسم الثاني	٦٠٠٠		٦٠٠٠			
القسم الثالث	٦٠٠٠		٣٠٠٠	٣٠٠٠		
القسم الرابع	٢٦٠٠٠		٨٦٦٧	٨٦٦٧	٨٦٦٦	
	٥٣٠٠٠	١٥٠٠٠	١٧٦٦٧	١١٦٦٧	٨٦٦٦	
الدفعة الثانية:						
القسم الأول	٢٨٠٠٠		٩٣٣٣	٩٣٣٣	٩٣٣٤	
القسم الثاني	٨٠٠٠		٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	٣٦٠٠٠		١١٣٣٣	١١٣٣٣	١١٣٣٤	٢٠٠٠
مجموع الدفعتين	٨٩٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٩٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠

وبذلك يستطيع المصفي بالاستعانة بهذه الخطة توزيع المتحصلات النقدية على مستحقيهافعلاً دون إضرار بأحد.

هذا، ويمكن إتباع هذه الطريقة بصرف النظر عن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء. ولنفرض أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الأربعة كانت كالآتي: قاسم ٣٠٪، صالح ٤٠٪، مسعود ٢٠٪، محمود ١٠٪، فإن تطبيق الخطوات الموضحة فيما سبق يكون كالآتي:

الشريك	رأس المال	نسبة أ.خ	الخسائر التي تؤدي إلى نفاد رصيد رأس المال	الترتيب
قاسم	٥١٠٠٠	٣٠٪	١٧٠٠٠٠	٢

صالح	٤٥٠٠٠	٤٠٪	١١٢٥٠٠	١
مسعود	٤٢٠٠٠	٢٠٪	٢١٠٠٠٠	٣
محمود	٢٤٠٠٠	١٠٪	٢٤٠٠٠٠	٤

ونوضح في الصفحة التالية جدول تتابع إستنفاد المال.

هذا ويوضح الجدول التالي لذلك كيفية توزيع المتحصلات النقدية من عملية التصفية على حسب ترتيبها:

الدفعة	نقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
١	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠				
٢	٣٠٠٠		-	-	-	٣٠٠٠
٣	١٢٠٠٠	-	-	-	$\frac{٢}{٣}$	$\frac{١}{٣}$
٤	٣٤٥٠٠		$\frac{١}{٢}$	-	$\frac{١}{٣}$	$\frac{١}{٦}$
٥	١١٢٥٠٠		$\frac{٣}{١٠}$	$\frac{٤}{١٠}$	$\frac{٢}{١٠}$	$\frac{١}{١٠}$
	١٧٧٠٠٠					

هذا ولا تختلف إجراءات القيد بالدفاتر اللازمة لإثبات التصفية وتصوير الحسابات اللازمة عما سبق ذكره في الفصل السابق. غير أنه في حالة التصفية التدريجية تحمل خسائر التصفية لحسابات رأس المال على دفعات، كما وأن حقوق الشركاء تسدد من حساب النقدية أيضاً على دفعات.

جدول تتابع إستنفاد رأس المال

	الأصـــول		الخصـــوم				
	بخلاف النقدية	نقدية	إلتزامات	قاسم	صالح	مسعود	محمود
نسبة الأرباح والخسائر				٪٣٠	٪٤٠	٪٢٠	٪١٠
الأرصدة قبل التصفية	١٧٧٠٠٠	-	١٥٠٠٠	٥١٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٤٠٠٠
الخسائر التي تؤدي إلى إستبعاد صالح	(١١٢٥٠٠)	-	-	(٣٣٧٥٠)	(٤٥٠٠٠)	(٢٢٥٠٠)	(١١٢٥٠)
الرصيد	٦٤٥٠٠	-	١٥٠٠٠	١٧٢٥٠		١٩٥٠٠	١٢٧٥٠
الخسائر الإضافية لإستبعاد قاسم	(٣٤٥٠٠)	-	-	(١٧٢٥٠)		(١١٥٠٠)	(٥٧٥٠)
الرصيد	٣٠٠٠٠	-	١٥٠٠٠			٨٠٠٠	٧٠٠٠
الخسائر الإضافية لإستبعاد مسعود	(١٢٠٠٠)	-	-			(٨٠٠٠)	(٤٠٠٠)
الرصيد	١٨٠٠٠	-	١٥٠٠٠				٣٠٠٠

أسئلة وتمارين على
الفصل الخامس

أولا: الأسئلة:

١ - ما هو المقصود بالتصفية التدريجية، وما هي أهم القواعد الواجب الإسترشاد بها في هذا الشأن، ولماذا؟

٢ - ما هي الفوارق الرئيسية بين التصفية التدريجية على أساس خطة موضوعة مقدماً لتوزيع الدفعات الواردة من حصيلة بيع الأصول المختلفة، وعلى أساس إعتبار كل ما لم يتحقق من الأصول بالبيع بمثابة خسائر.

٣ - علل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك.

أ - يمكن توزيع ما فاض من الدفعات الأولى من النقدية على سداد الدائنون على الشركاء في شركة التضامن بنسبة أرصدة رأس المال القائمة حينئذ.

ب - يكون لمرتب الشريك في شركة التضامن أولوية خاصة على باقي حقوق الشركاء في توزيع حصيلة التصفية التدريجة على الشركاء.

حـ - يكون لقرض الشريك المتضامن في شركة التضامن أولوية خاصة على باقي حقوق الشركاء في شأن توزيع حصيلة التصفية التدريجية.

د - يكون لقرض الشريك الموصى في شركات التوصية البسيطة أولوية خاصة على باقي حقوق الشركاء في شأن توزيع حصيلة التصفية حتى ولو كان رصيد رأس المال الخاص بهذا الشريك مديناً.

هـ ـ لا يمكن توزيع أي نقدية على الشركاء ما دامت إلتزامات الشركة للغير لم تسدد بالكامل بعد، حتى ولو كانت القيمة الجارية للأصول التي لم يتم بيعها تزيد بكثير عن رصيد الإلتزامات التي لم تسدد.

و ـ يمكن الإسترشاد بمقدار حصة كل شريك في رأس المال عند توزيع حصيلة التصفية التدريجة على الشركاء، لأن الشريك الذي يساهم بأقل حصة في رأس المال عادة ما يحصل على أقل حصة من حصيلة التصفية.

ز ـ عادة ما يتم توزيع حصيلة التصفية التدريجية على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر، خاصة إذا كان هذا التوزيع يتم طبقاً لخطة موضوعة مسبقا، حتى لو أختلفت نسب حقوق الشركاء عن نسب توزيع الأرباح والخسائر.

ح ـ رغم أن خطة التصفية التدريجية فيها وقاية للدائنيين، إلا أنه قد يترتب عليها إضرار ببعض الشركاء لحساب البعض الآخر.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

عادل وأبو العز شريكان في شركة تضامن يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣:٢. وقد تقرر تصفية الشركة في ١/١/١٩٨٥. وقد بلغت أصول الشركة بخلاف النقدية في ذلك التاريخ ١٥٢٠٠ جنيه كما بلغت النقدية ٣٨٠٠ جنيه، وبلغت الالتزامات ٨٠٠٠ جنيه، بلغت حقوق عادل ٦٠٠٠ جنيه وحقوق أبو العز ٥٠٠٠ جنيه. وقد تم تصفية أصول الشركة على دفعتين الأولى تمت في ١/٣/١٩٨٥ وتحصل منها ٤٨٠٠ جنيه من أصول تبلغ قيمتها الدفترية ٦٢٠٠ جنيه، وبيعت باقي الأصول في ١/٥/٨٥ بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه.

المطلوب

(١) هو إعداد قائمة التصفية التدريجية للشركة على إعتبار أن ما لم يتحقق

من اصول بالبيع يمثل خسائرا محتملة، (٢) إعداد خطة توزيع النقدية على الشركاء في ١/ ١/ ٨٥، (٣) إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات التصفية

التمرين الثاني:

جابر وصابر وممدوح وشاكر شركاء في شركة تضامن تم تصفية معظم أصولها وسداد الدائنين والإلتزامات المختلفة. وبعد تسوية خسائر التصفية المترتبة على الأصول التي تم بيعها فعلا حتى تاريخة ظهرت أرصدة رأس مال الشركاء الأربعة كالآتي: ٤٠٠٠ جنيه، ٣٦٠٠ جنيه، ٢٦٤٠ جنيه، ٢٩٦٠ جنيه، وكانت الأرباح والخسائر توزع بنسبة ٢٥٪، ٢٠٪، ٢٥٪، ٣٠٪ لكل من الشركاء الأربعة على التوالي. وقد تم في تاريخه بيع باقي الأصول، وبلغ رصيد النقدية ١٢٠٠ جنيه

والمطلوب

(١) تحديد القيمة الدفترية لرصيد باقي الأصول قبل بيعها، (٢) إعداد قائمة التصفية عن المرحلة الأخيرة، (٣) إجراء ما يلزم من قيود دفترية

التمرين الثالث:

مسعود وقاسم شريكان في شركة تضامن يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٧:٣. وفي ١/ ١/ ١٩٨٥ قرر الشريكان تصفية الشركة التي بلغت أصولها وخصومها كالآتي:

جنيه		جنيه	
٥١٦٠٠	أصول ثابتة (صافي)	٤٣٢٠٠	رأس مال مسعود
٥٩١٠٠	مخزون	٣١٢٠٠	رأس مال قاسم

٢٢٦٠٠	مدينون	٦٧٣٠٠	دائنون
٨٨٠٠	نقدية	٤٢٠٠	جاري مسعود
٢٠٠	مسحوبات مسعود	١٨٠٠	جاري قاسم
٥٤٠٠	مسحوبات قاسم		
١٤٧٧٠٠		١٤٧٧٠٠	

وفي خلال شهر يناير تم بيع المخزون بمبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه، كما تحصل من المدينون ١٨٠٠٠ جنيه دون خسائر.

والمطلوب:

(١) إعداد قائمة تصفية توضح كيفية توزيع النقدية المتحصلة خلال شهر يناير، (٢) إعداد خطة لتوزيع باقي المتحصلات التي قد تترتب عن تصفية باقي الأصول في المستقبل على الشركاء.

التمرين الثالث:

بلغ رصيد رأس المال الخاص بكل من محمد ومدحت وممدوح وسعيد وخليل الشركاء في شركة تضامن في تاريخ إقرار تصفية الشركة الآتي: ٤٠٠٠ جنيه ٥٠٠٠ جنيه، ٣٠٠٠ جنيه، ١٠٠٠ جنيه، ٢٠٠٠ جنيه على التوالي، كما بلغت التزامات الشركة في ذلك التاريخ ١٠٠٠٠ جنيه وتقدر مصاريف وأتعاب التصفية ٥٠٠ جنيه، كما بلغ رصيد النقدية ١١٥٠٠ جنيه.

والمطلوب

(١) إعداد خطة لتوزيع حصيلة التصفية على الشركاء إذا كانت الارباح والخسائر توزع بينهم بالتساوي (٢) إعداد خطة مماثلة بفرض أن نسب توزيع الأرباح والخسائر هي ٢٠٪، ٢٥٪، ٢٠٪، ١٥٪، ٢٠٪ لكل من الشركاء الخمسة على التوالي، (٣) بفرض أن الأصول بخلاف النقدية تحققت على دفعتين

الأولى ترتب عليها بيع أصول تبلغ قيمتها الدفترية ٩٠٠٠ جنيه بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه. والثانية ترتب عليها بيع باقي الأصول بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، وأن الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ١٥٪، ٣٥٪، ١٥٪، ٢٠٪، ١٥٪ على التوالي، قم بإعداد قائمة التصفية التدريجية على أساس أن مالم يتحقق من أصول بالبيع يعد خسائرا محتملة.

التمرين الرابع:

سمير ومحروس ورفعت شركاء في شركة تضامن يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٥ :٧ :٨ على التوالي. وفيما يلي ملخص أصول والتزامات الشركة وحقوق الشركاء في تاريخ إقرار التصفية: الأصول بخلاف النقدية ٢٧٦٠٠ جنيه، نقدية ١٢٠٠ جنيه، إلتزامات ٣٦٠٠ جنيه، قرض محروس ٣٠٠٠ جنيه، قرض رفعت ١٥٠٠ جنيه، رأس مال سمير ٤٥٠٠ جنيه، رأس مال محروس ٧٥٣٠ جنيه، رأس مال رفعت ٨٦٧٠ جنيه. وقد تمت التصفية على الوجة الآتي:

الدفعة	القيمة الدفترية	ثمن البيع	مصاريف تصفية الدفعة	مصاريف تصفية متوقعة
١	٧٢٠٠	٦٣٠٠	٣٠٠	١٢٠٠
٢	٤٢٠٠	٣٦٠٠	٤٥٠	٧٥٠
٣	٩٠٠٠	٦٠٠٠	٣٦٠	٣٠٠
٤	٧٢٠٠	٢٤٠٠	٢٤٠	
	٢٧٦٠٠			

فإذا علمت أنه قد تم توزيع النقدية المتحصلة في كل دفعة بالكامل على مستحقيها فيما عدا المبلغ الذي يمثل مصاريف التصفية المتوقعة عن الدفعات القادمة.

فالمطلوب:

(١) إعداد قائمة التصفية التي توضح فيها كيفية توزيع كل من هذه الدفعات الأربعة على المستحقين فيها (٢) إعداد الخطة التي كان من الممكن الإسترشاد بها في هذا الصدد. (٣) إجراء قيود اليومية اللازمة لتسوية حقوق الشركاء.

التمرين الخامس:

جابر وفؤاد وعتريس يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٢:٢:١ حيث عتريس شريك موصى وجابر وفؤاد شريكان متضامنان. وقد تقرر تصفية الشركة في الوقت الذي بلغ فيه مجموع أصولها بخلاف النقدية ٤٥٦٢٥ جنيه والنقدية ١٢٠٠ جنيه. وقد بلغت إلتزامات الشركة ٩٢١٥ جنيه وحقوق جابر ١٧٠٨٠ جنيه، وفؤاد ٨٣١٥ جنيه، وعتريس ١٢٢١٥ جنيه.

وفي خلال الشهر الأول من التصفية بيعت أصول قيمتها الدفترية ٩٢٥٠ جنيه بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه، وتم توزيع النقدية. وفي خلال الشهر الثاني بيعت أصول قيمتها الدفترية ١١٢٠٠ جنيه بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه، وفي ذلك الوقت عرض فؤاد أن يحصل من هذا المبلغ على ٥٠٠٠ جنيه مقابل التنازل عن باقي حقوقه للشريكان جابر وعتريس، ووافق الشريكان على ذلك وتم توزيع حصيلة الدفعة الثانية على هذا الأساس. وفي خلال الشهر الثالث تم بيع باقي الأصول بمبلغ ١٧٥٠٠ جنيه.

والمطلوب:

(١) إعداد قائمة التصفية للثلاث دفعات طبقاً للبيانات السابقة، (٢) ما هي مقدار الأرباح أو الخسائر التي تحملها كل من الشريكين الآخرين نتيجة لقبولها عرض فؤاد.

التمرين السادس:

قرر الطحان والوزان والقرمان وإحسان تصفية شركة التضامن القائمة بينهم في ٣١/٣/٨٥. وفي ذلك التاريخ، وبعد إقفال الحسابات، ظهرت حقوق الشركاء كالآتي:

	الطحان	الوزان	القرمان	إحسان
رصيد رأس المال	١٢٩٠٠	٧٢٧٣	٩٦٠٠	٨٥٢٠
رصيد قروض الشركاء (دائنة)	٢٧٠٠	١٦٢٠	٣٠٠٠	٦٠٠
رصيد مسحوبات الشركاء	١٢١٣	١٣٨٠	٢١٠٠	١٦٢٠
نسب توزيع الارباح والخسائر	١٥٪	٤٠٪	٢٥٪	٢٠٪

وقد بلغت الالتزامات بخلاف هذه الحقوق ١٠١١٠ جنيه، وتم تصفية الأصول كالآتي:

	القيمة الدفترية	حصيلة التصفية	مصاريف التصفية
دفعة أولى	١٨٠٩٠	٦٧٢٠	١٣٨٠
دفعة ثانية	٢٢٣٥٠	٨٦٧٠	٩٦٠
دفعة ثالثة	٨٠٤٠	٩٠٠٠	٩٠
	٤٨٤٨٠	٢٤٣٩٠	٢٤٣٠

وقد بلغ رصيد النقدية قبل بدأ عمليات التصفية ١٥٣٠ جنيه، ولم يكن لدى الشركاء أي أصول خاصة (الشركاء معسرون تماماً بصفة شخصية).

المطلوب:

(١) إعداد خطة لتوزيع حصيلة النقدية عن كل دفعة من الدفعات الثلاثة.

(٢) إعداد قائمة التصفية وإجراء القيود اللازمة.

التمرين السابع:

هاني وأمين وعبد الموجود شركاء في شركة تضامن يتقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١:٢:٣ على التوالي. وقد قرر الشركاء تصفية الشركة في ١/ ١/ ٨٥ حيث أظهرت الميزانية العمومية في ذلك التاريخ الأصول والخصوم التالية.

	الأصول		الخصوم
١٤٠٠٠	أراضي	١٩٣٨٢	رأس مال هاني
٤٤٠٠٠	مباني (صافي)	٧٦٠٣٨	رأس مال أمين
٢٢٤٣٠	آلات (صافي)	١١٢٨٢٢	رأس مال عبد الموجود
٤٠٠٠	قرض هاني	٢٠٠٠٠	قرض عبد الموجود
٤٠٠	مصرفات مقدمة	٥١٦٣٨	دائنون
١١١٦٢٢	مدينون (صافي)	٦٠٠	مصروفات مستحقة
٦٠٠٠٠	شهرة محل	٣٦٠٠٠	قرض برهن المباني
٢٣٦٤٨٠		٢٣٦٤٨٠	

وقد قرر الشركاء أن يتولى هاني تصفية الشركة مقابل أتعاب قدرها ٧٢٠٠ جنيه مضافاً إليها مصاريف التصفية. وفي نهاية شهر يناير قدم هاني بيانـاً مختصراً عن نشاط التصفية خلال الشهر أتضح منه الآتي: المتحصلات النقدية من بيع أصول وتحصيل مدينون ١٠٩٠٨٢ جنيه، مصروفات شهر يناير ٦٧٢٠ جنيه سداد الدئنون والمصروفات المستحقة ٥٠٦٤٠ جنيه، المصروفات المتـوقعـة عـن تصفية باقي الأصول ١٢٠٠٠ جنيه منها ٧٢٠٠ جنيه تمثل أتعاب هاني.

هذا وقد عرض عبد الموجود شراء الأراضي والمباني بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه على أن يتولى سداد القرض برهن المباني ويخصم باقي الثمن من رصيد رأسماله وقد قبل الشريكان عرض عبد الموجود.

المطلوب:

(١) إعداد خطة توزيع التصفية التدريجية للشركة.

(٢) إعداد قائمة التصفية عن شهر يناير، وإجراء ما يلزم من قيود دفترية لإثبات قبول باقي الشركاء لعرض عبد الموجود.

(٣) ما رأيك في معالجة الشهرة إذا علمت أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين هاني وأمين عند تسجيل الشهر بانضمام عبد الموجود منذ ٨ سنوات كانت بالتساوي، ولم يتم تسوية حقوق الشريكين لما قد يترتب على استنفاد الشهرة بعد ذلك نتيجة إختلاف نسب توزيع الأرباح والخسائر حينئذ.

الفصل السادس

في

شركات المحاصة

١ ـ مقدمة ـ التعريف بها وخصائصها:

شركة المحاصة هي إتفاق مستتر بين شخصين أو أكثر على المشاركة في القيام بعمل تجاري واحد أو أكثر، وإقتسام ما ينتج عنه من أرباح أو خسائر دون إعلام الغير بالشركة. ومن ثم تتميز شركات المحاصة عن الشركات الأخرى بأنها شركة مستتره ليس لها وجود ظاهر أمام الغير، وليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها. ويترتب على إفتقاد الشركة الشخصية المعنوية المستقلة عدم خضوعها لأجراءات الشهر والقيد، كما لا يجوز شهر إفلاسها كما لا يعني إستتار الشركة إبقائها في طي الخفاء عن الغير، بل يقتصر ذلك على الإستتار القانوني بعدم قيام ما من شأنه إعلام الغير بوجود الشركة كشخصية معنوية مستقلة.

وتعد شركة المحاصة من شركات الأشخاص لقيامها على الإعتبار الشخصي ولذلك فهي تنقضي بوفاة أحد الشركاء أو إنسحابة وما إلى ذلك من الأسباب السابق بيانها في شركات التضامن.

ولا يلزم لتكوين شركة المحاصة وجود سند كتابي من الناحية القانونية. وليس لها مدير يعمل باسمها، وإنما يتعاقد كل شريك مع الغير باسمه الخاص، ويكون بذلك كل شريك مسئولاً أمام من تعاقد معهم من الغير بصفته الشخصية دون باقي الشركاء. وهذا لا يمنع من أن يقوم الشركاء باختيار مدير من بينهم يقوم بأعمال إدارة الشركة، ولكنه يتعامل مع الغير باسمه الخاص في هذا الصدد وليس بإسم الشركة ويكون وحده مسئولا أمام الغير. وللشركاء في شركة المحاصة مطلق الحرية في الإتفاق على تنظيم العلاقات بينهم، وتنقضي شركة المحاصة بالطرق التي تنقضي بها شركات التضامن ولكن دون الحاجة إلى تعيين مصفي أو إجراءات التصفية كما سوف يتضح فيما بعد.

٢ - الاجراءات المحاسبية لشركات المحاصة:

تتوقف الإجراءات المحاسبية الملائمة لشركات المحاصة على عوامل كثيرة منها كيفية إداره عمليات الشركة المتفق عليها بين الشركاء، ومدة المشاركة ونطاقها وحجم العمليات المترتب منها، وهذا بالإضافة إلى أن شركة المحاصة تفتقد الشخصية المعنوية المستقلة، ومن ثم ليس لها رأس مال مستقل وبالتالي فهي غير ملزمة قانوناً بإمساك دفاتر تجارية. ويعد هذا العامل الأخير من العوامل الهامة التي تتخذ في الأعتبار عند تحديد الأجراءات المحاسبية الملائمة لشركة المحاصة. وبالرغم من ذلك فقد يقوم الشركاء بإمساك مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة بينهم كما قد يقوم كل شريك من الشركاء بتسجيل ما يقوم به من عمليات لحساب الشركة في دفاترة الخاصة. هذا وسوف نوضح فيما يلي الإجراءات المحاسبية في ظل كل من الطريقتين.

٣ - عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة لعمليات الشركة:

وفي هذه الحالة يقوم كل شريك من الشركاء بتسجيل ما يقوم به من عمليات

لحساب الشركة في المجموعة الدفترية الخاصة به (أو في سجلاته الخاصة). ويقوم كل شريك من الشركاء يفتح حساب لشركة المحاصة في دفاترة تسجل فيه كل العمليات التي تتعلق بالشركة، كما يقوم بفتح حساب لكل شريك من الشركاء الآخرين يسجل فيه ما يقوم به لحساب شركة المحاصة، وطبقا لهذه الطريقة يتم تسجيل العمليات كما هو موضح في النموذج التالي[1]:

نموذج القيد بدفاتر الشركاء في شركة المحاصة
في حالة عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة للشركة

	نوع العملية	في دفاتر الشريك القائم بالعملية	في دفاتر الشركاء الآخرين
١	تقديم البضائع	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب المخزون من البضائع دائنا (أو حساب البضاعة المقدمة لشركة المحاصة إذا كانت طريقة المخزون الدوري متبعة)	يجعل كل شريك حساب شركة المحاصة مدينا وحساب الشريك الذي قدم البضاعة دائنا.
٢	مدفوعات نقدية لحساب الشركة	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب النقدية دائنا	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب الشريك الذي دفع النقدية دائنا
٣	مدفوعات نقدية من شريك لشريك آخر لحساب الشركة	يجعل حساب الشريك الذي حصل على النقدية مدينا وحساب النقدية دائنا	أ ـ الشريك الذي حصل على النقدية: يجعل حساب النقدية مدينا وحساب الشريك الذي قدمها دائنا. ب ـ باقي الشركاء: يجعل الشريك الذي حصل على النقدية مدينا والذي قدمها دائنا. جـ ـ عند التصرف في النقدية لحساب الشركة: نفس قيود الحالة (٢) بعاليه.
٤	المبيعات النقدية	يجعل حساب النقدية مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا	يجعل حساب الشريك الذي قام بالبيع مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا.

٥	المبيعات الآجلة	يجعل حساب عملاء شركة المحاصة مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا	تعالج معالجة المبيعات النقدية
٦	الديون المعدومة	عكس القيد السابق	عكس القيد السابق
٧	مرتب الشريك المدير	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب مرتبه (ايرادات) دائنا	يجعل حساب شركة المحاصه مدينا وحساب الشريك المدير دائنا
٨	عمولة الشريك	يجعل حساب شركة المحاصة مدينا وحساب عمولات (ايرادات) دائنا	نفس القيد السابق.
٩	المسحوبات النقدية	يجعل حساب النقدية مدينا وحساب الشريك الذي قدمها دائنا	أ - الشريك الذي قدم النقدية يجعل حساب الشريك الذي حصل على النقدية مدينا وحساب النقديه دائنا ب - باقي الشركاء يجعل حساب الشريك الذي حصل على النقدية مدينا وحساب الشريك الذي قدمها دائنا
١٠	مسحوبات البضاعة	عكس القيد رقم (١)	يجعل حساب الشريك الذي سحب البضاعة مدينا وحساب شركة المحاصة دائنا.
١١	الفائدة على الاستثمارات والمسحوبات: قد يرى الشركاء حساب فائدة على استثمارات كل منهم في الشركة منذ تاريخ الاستثمار حتى تاريخ التسوية النهاية، كما قد يرى الشركاء حساب فائدة على مسحوبات كل شريك بنفس الطريقة وتجرى المقاصة بين الفائدة على استثمارات كل شريك والفائدة على مسحوباته، ثم يقوم كل شريك باجراء قيد في دفاتره يجعل فيه حساب شركة المحاصة مدينا بمجموع ناتج المقاصة لكل الشركاء، ويجعل الفوائد الدائنة دائنا بنصيبه (أو مدينا إذا كانت الفائدة على مسحوباته تزيد عن الفائدة على استثماراته) ويجعل حساب كل شريك من الشركاء الآخرين دائنا بنصيبه.		
١٢	توزيع الأرباح (أو الخسائر): عندما تنتهي الشركة، أو أحد الأعمال التي تقوم بها. فإن رصيد حساب شركة المحاصة في هذه الحالة يمثل الأرباح أو (الخسائر) التي تحققت عن هذا العمل، أو عن الشركة. ويتم توزيع الأرباح (أو الخسائر) طبقا للاتفاق بين الشركاء وعندما يتحدد نصيب كل شريك في الأرباح (أو الخسائر)، يقوم كل شريك بجعل حساب شركة المحاصة مدينا بالأرباح (أو دائنا بالخسائر) لإقفاله، ويجعل حساب أرباح المحاصة دائنا بحصته (أو خسائر المحاصة مدينا بحصته في حالة تحقق خسائر) وحساب كل شريك من الشركاء الآخرين دائنا بحصته (أو مدينا بحصته من الخسائر).		
١٣	التسوية النهائية: تتم التسوية النهاية من واقع حسابات الشركاء في دفاتر كل منهم كما سوف يتضح من المثال التوضيحي التالي:		

٣ ـ ١ ـ مثال توضيحي:

نعرض فيما يلي مثال توضيحا لبيان الإجراءات المحاسبية في ظل عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة وقيام كل شريك من الشركاء بتسجيل عملياتها في دفاترة.

إتفق كل من رجب وسعدون ودبيان على تكوين شركة محاصة للإتجار في الحديد الخردة في أول يناير ١٩٨٥. على أن يقوم دبيان بإدارة أعمال الشركة ويحصل على عمولة على المشتريات والمبيعات بنسبة ٢ ٪وقد تمت العمليات التالية خلال شهر يناير:

١ / ١: قام رجب بشحن بضاعة تكلفتها في دفاترة ١٧٠٠٠ جنيه للشريك دبيان، كما قام بحساب تكلفة الشحن البالغ قدرها ١٣٠ جنيه وجعل بها حساب مصاريف التوزيع دائنا حيث تم الشحن بمعرفة عامليه وبإستخدام أجهزته، كما بلغت مصاريف نقل البضاعة ٣٧٠ جنيه قام بسدادها نقدا.

١/ ١: قام سعدون بارسال ٨٠٠٠ جنيه بشيك للشريك دبيان، كما قام بإرسال سند إذني مسحوب عليه لصالح دبيان بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يستحق خلال شهر.

٥ / ١: قام دبيان بشراء بضاعة لحساب الشركة بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه وحصل على عمولة قدرها ٢ ٪من ثمن الشراء.

١٠/ ١: قام دبيان بشراء بضاعة لحساب الشركة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه.

١٢ / ١: قام دبيان بخصم ورقة القبض المسحوبة على سعدون في البنك وبلغت مصاريف الخصم ١٠ جنيه حمل بها حساب سعدون.

٢٠ / ١: قام دبيان بسداد مصاريف مختلفة لحساب الشركة بلغت في مجموعها ١٢٥٠ جنيه.

٢٥ / ١: قام دبيان ببيع بضاعة لحساب الشركة بمبلغ ٢٣٥٠٠ جنيه وحصل على عمولته.

٢٥ / ١: قام دبيان بارسال مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه لرجب، ومبلغ ٨٠٠٠ جنيه لسعدون من حصيلة مبيعات اليوم السابق وأحتفظ بالباقي لنفسه.

٣٠ / ١: قام دبيان ببيع ما تبقى من بضائع لحساب الشركة بمبلغ ١٤٢٥٠ جنيه وحصل عمولته، كما أتفق الشركاء على تسوية حسابات المحاصة بينهم وإقتسام الأرباح أو الخسائر الناتجة بالتساوي بعد حساب فائدة على القيود المدينة والدائنة في الحساب الشخصي لكل شريك من تاريخ القيد حتى ٣٠ / ١ بمعدل ١٢٪ سنوياً. وقد تمت التسوية وحصل كل شريك على مستحقاته.

هذا وسوف نوضح كيفية إثبات هذه العمليات في دفاتر كل من الشركاء الثلاثة ونوضح نموذجاً لحساب شركة المحاصة في دفاترهم، ونموذجاً للحسابات الشخصية لكل منهم في دفاتر الشريكين الآخرين:

العملية	دفاتر رجب	دفاتر سعدون	دفاتر دبيان
١	١٧٠٠٠ جنيه حـ / المحاصة مدين وحـ / المخزون أو البضاعة دائن ١٣٠ جنيه: حـ / المحاصة مدين وحـ / م. التوزيع دائن ٣٧٠ جنيه: حـ / المحاصة مدين وحـ / النقدية دائن	حـ / المحاصة مدين وحـ / رجب دائن حـ / المحاصة مدين وحـ / رجب دائن حـ / المحاصة مدين وحـ / رجب دائن	حـ / المحاصة مدين وحـ / رجب دائن حـ / المحاصة مدين وحـ / رجب دائن حـ / المحاصة مدين وحـ / رجب دائن
٢	٨٠٠٠ جنيه. حـ / دبيان مدين وحـ / سعدون دائن ٢٠٠٠ جنيه. حـ / دبيان مدين وحـ / سعدون دائن	حـ / دبيان مدين وحـ / النقدية دائن حـ / دبيان مدين وحـ / أوراق الدفع دائن	حـ / النقدية مدين وحـ / سعدون دائن حـ / أ. القبض مدين وحـ / سعدون دائن
٣	٨١٦٠ جنيه حـ / المحاصة مدين وحـ / دبيان دائن	حـ / المحاصة مدين وحـ / دبيان دائن	حـ / المحاصة مدين ٨٠٠٠ حـ / النقديه دائن ١٦٠ حـ / العمولات الدائنه دائن

٤	١٠ جنيه. حـ / سعدون مدين وحـ / دبيان دائن ٥١٠٠ حـ / المحاصة مدين وحـ / دبيان دائن	حـ / مصاريف الخصم مدين حـ / دبيان دائن حـ / المحاصة مدين وحـ/ دبيان دائن	١٩٩٠ من النقدية ١٠ من حـ / سعدون ٢٠٠٠ إلى حـ / أ. القبض حـ / المحاصة مدين ٥٠٠٠ حـ / النقدية دائن ١٠٠ حـ / العمولات الدائنة دائن
٥	١٢٥٠ جنيه. حـ / المحاصة مدين وحـ / دبيان دائن	حـ / المحاصة مدين وحـ / دبيان دائن	حـ / المحاصة مدين وحـ / النقدية دائن.
٦	٢٣٠٣٠. حـ / دبيان مدين وحـ / المحاصة دائن	حـ / دبيان مدين وحـ / المحاصة دائن	٢٣٥٠٠ النقدية مدين ٢٣٠٣٠ المحاصة دائن ٤٧٠ العمولات الدائنة دائن.
٧	١٠٠٠٠. حـ / النقدية مدين ٨٠٠٠. حـ / سعدون مدين وحـ / دبيان دائن	حـ / رجب مدين حـ / النقدية مدين حـ/ دبيان دائن	حـ / رجب مدين حـ / سعدون مدين حـ / النقدية دائن.
	١٣٩٦٥. حـ / دبيان مدين وحـ / المحاصة دائن	حـ / دبيان مدين وحـ / المحاصة دائن.	١٤٢٥٠ حـ / النقدية مدين ١٣٩٦٥ حـ / المحاصة دائن ٢٨٥ حـ / العمولات الدائنة دائن
٩	الفوائد على حسابات الشركاء: ٢٤٦ حـ / المحاصة مدين ١٥٨ حـ / الفوائد الدائنة (دائن) ٨٧ حـ / سعدون (دائن) ١ حـ / دبيان (دائن)	حـ / المحاصة مدين حـ / رجب دائن حـ / الفوائد الدائنة دائن حـ / دبيان دائن	حـ / المحاصة مدين حـ / رجب دائن حـ / سعدون دائن حـ / الفوائد الدائنة دائن.
١٠	أرباح المحاصة. ٤٧٣٩ حـ / المحاصة مدين ١٥٧٩ حـ / أرباح المحاصة دائن ١٥٨٠ حـ / سعدون دائن ١٥٨٠ حـ / دبيان دائن	حـ / المحاصة مدين حـ / رجب دائن حـ / أرباح المحاصة دائن حـ / دبيان دائن	حـ / المحاصة مدين حـ / رجب دائن حـ / سعدون دائن حـ / أرباح المحاصة دائن
١١	التسوية النهائية: ٩٢٣٧ حـ / النقدية (مدين) ٣٦٥٧ حـ / سعدون (مدين) حـ / دبيان دائن	حـ / رجب مدين حـ / النقدية مدين حـ / سعدون دائن	حـ / رجب مدين حـ / سعدون مدين حـ / النقدية دائنة.

حساب الفوائد :

حساب رجب [(١٧٥٠٠ × ١٢/١٠٠ × ١/١٢) - (١٠٠٠٠ × ١٢/١٠٠ × ٥/٣٦٠)] =

١٥٨ جنيه تقريبا (دائن) .

حساب معدون [(١٠٠٠٠ × ١٢/١٠٠ × ١/١٢) - (١٠ × ١٢/١٠٠ × ٣٠/٣٦٠) -

(٨٠٠٠ × ١٢/١٠٠ × ٥/٣٦٠)] = ٨٧ جنيه تقريباً (دائن) .

حساب ديان : الجانب الدائن : ٨١٦٠ × ١٢/١٠٠ × ٢٥/٣٦٠ = ٧١ جنيه

٥١١٠ × ١٢/١٠٠ × ٢٠/٣٦٠ = ٣٤ جنيه تقريباً

١٢٥٠ × ١٢/١٠٠ × ١٠/٣٦٠ = ٤ » »

١٨٠٠٠ × ١٢/١٠٠ × ٥/٣٦٠ = ٣٠ جنيه

١٣٩ جنيه

مجموع الجانب الدائن

الجانب المدين : ١٠٠٠٠ × ١٢/١٠٠ × ١/١٢ = ١٠٠

٣٣٠٣٠ × ١٢/١٠٠ × ٥/٣٦٠ = ٣٨

مجموع الجانب المدين ١٣٨ جنيه مدين

الفرق = ١ دائن .

حـ/ شركة المحاصة (ويظهر في دفاتر كل من الشركاء الثلاثة ـ القيد [١] في دفاتر الشريك القائم بالعملية والقيد [٢] في دفاتر باقي الشركاء)

	[١] [٢]			[١] [٢]	
١٧٠٠٠	إلى حـ/ البضاعة (إلى حـ/ رجب)	١/١	٢٣٠٣٠	من حـ/ النقدية (من حـ/ دبيان)	٢٥/١
١٣٠	إلى حـ/م. التوزيع (إلى حـ/رجب)	١/١	١٣٩٥٦	من حـ/ النقدية (من حـ/ دبيان)	٣٠/١
٣٧٠	إلى حـ/ النقذية (إلى حـ/ رجب)	١/١			
٨١٦٠	إلى مذكورين (إلى حـ/ دبيان)	١/٥			
٥١٠٠	إلى مذكورين (إلى حـ/ دبيان)	١/١٠			
١٢٥٠	إلى حـ/ النقدية (إلى حـ/ دبيان)	١/٢٠			
٢٤٦	إلى مذكورين (كل الشركاء)	١/٣٠			
٤٧٣٩	إلى مذكورين (الأرباح)				
	١٥٧٩ رجب				
	١٥٨٠ سعدون				
	١٥٨٠ دبيان				
٣٦٩٩٥			٣٦٩٩٥		

حـ/ رجب (في دفاتر كل من سعدون ودبيان ـ القيد [١] في دفاتر سعدون والقيد [٢] في دفاتر دبيان، وفيما عدا ذلك في دفاتر الشريكين)

	[١] [٢]			[١] [٢]	
١٠٠٠٠	إلى حـ/ دبيان (إلى حـ/ النقدية)	٢٥/١	١٧٠٠٠	من حـ/ شركة المحاصة (بضاعة)	١/١
	رصيد دائن:		١٣٠	من حـ/ شركة المحاصة (شحن)	١/١
٩٢٣٧	إلى حـ/ دبيان (إلى حـ/ النقدية)	٣٠/١	٣٧٠	من حـ/ شركة المحاصة (نقل)	١/١
			١٥٨	من حـ/ شركة المحاصة (فوائد)	١/٣٠
			١٥٧٩	من حـ/ شركة المحاصة (أرباح)	١/٣٠
١٩٢٣٧			١٩٢٣٧		

حـ/ سعدون (في دفاتر رجب ودبيان ـ القيد [١] في دفاتر رجب والقيد [٢] في دفاتر دبيان، وفيما عدا ذلك في دفاتر الشريكين)

	[١] [٢]			[١] [٢]	
١٠	إلى حـ/ دبيان (إلى حـ/ ا. ق)	١/١٠	٨٠٠٠	من حـ/ دبيان (من حـ/ النقدية)	١/١
٨٠٠٠	إلى حـ/ دبيان (إلى حـ/النقدية)	١/٢٥	٢٠٥٠	من حـ/ دبيان (من حـ/ أ. القبض)	١/١
٣٩٥٧	إلى حـ/ دبيان (إلى حـ/النقدية)	١/٣٠	٨٨	من حـ/ شركة المحاصة (فوائد)	١/٣٠
			١٥٨٠	من حـ/ شركة المحاصة (أرباح)	١/٣٠
١١٦٦٧			١١٦٦٧		

حـ/ دبيان (في دفاتر كل من رجب وسعدون ـ القيد [١] في دفاتر رجب والقيد [٢] في دفاتر سعدون، وفيما عدا ذلك في دفاتر الشريكين)

	[١] [٢]			[١] [٢]	
٨٠٠٠	إلى حـ/سعدون (إلى حـ/النقدية)	١/١	٨١٦٠	من حـ/ شركة المحاصة	١/٥
٢٠٠٠	إلى حـ/سعدون(إلى حـ/أ. الدفع)	١/١	٥١٠٠	" " "	١/١٠
٢٣٠٣٠	إلى حـ/ شركة المحاصة	١/٢٥	١٠	من حـ/سعدون (من حـ/ م. الخصم ٢)	١/١٠
١٣٩٦٥	إلى حـ/ شركة المحاصة	١/٣٠	١٢٥٠	من حـ/ شركة المحاصة	١/٢٠
			١٠٠٠٠	من حـ/ النقدية (من حـ/ رجب)	١/٢٥
			٨٠٠٠	من حـ/ سعدون (من حـ/ النقدية)	١/٢٥
			٠٠١	من حـ/ شركة المحاصة (فوائد)	١/٣٠
			١٥٨٠	من حـ/ شركة المحاصة (أرباح)	١/٣٠
			١٢٨٩٤	من مذكورين	
٤٦٩٩٥			٤٦٩٩٥		

ومن الواضح أن ترحيل القيود السابقة (حتى القيد العاشر) للحسابات الشخصية للشركاء يترتب عليه في النهاية أن مجموع الأرصدة المدينة لبعض هذه الحسابات لا بد وأن يتساوى مع مجموع الأرصدة الدائنة للحسابات الباقية. ففي هذا المثال بلغ الرصيد الدائن لرجب ٩٢٣٧ جنيه في دفاتر كل من سعدون ودبيان وبلغ الرصيد الدائن لسعدون ٣٦٥٧ جنيه في دفاتر كل من رجب ودبيان، بينما بلغ الرصيد المدين لدبيان في دفاتر كل من رجب وسعدون ١٢٨٩٤ جنيه وتتم التسوية النهائية بقيام دبيان بسداد الأرصدة الدائنة لكل من رجب

وسعدون (القيد ١١) ليترتب على ذلك إقفال كل حسابات المحاصة.

٣ ـ ب: العمليات غير المنتهية وأثرها على الحسابات والقوائم الختامية للشركاء:

قد تنتهي السنة المالية لعمليات كل شريك بصفته الشخصية قبل إنتهاء العملية التي قامت من أجلها شركة المحاصة بينهم. ويتطلب الأمر في ظل هذه الظروف أن يقوم كل شريك بإظهار حقوقه في شركة المحاصة في القوائم المالية والحسابات الختامية الخاصة به. وعادة ما تظهر هذه الحقوق ضمن الأصول المتداولة في ميزانية كل شريك من الشركاء. فإذا كان حساب شركة المحاصة في دفاتر كل شريك يمثل مجرد إستثمارات لم يتم التصرف فيها بعد (بمعنى أن الحساب يوجد به قيود في الجانب المدين فقط دون الجانب الدائن) فإن كل شريك من الشركاء يستطيع إظهار حصته من هذه الإستثمارات في الأصول المتداولة في الميزانية العمومية الخاصة بعنوان «صافي إستثمارات في شركة محاصة» مثلاً، أو بعنوان «إستثمارات مختلفة».

أما إذا كان حساب شركة المحاصة يحتوي على عمليات في جانبية المدين والدائن فإن رصيد الحساب في تاريخ إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية لكل شريك قد يكون مديناً أو دائناً على حسب الأحوال. فيكون الرصيد مديناً إذا كانت إستثمارات الشركاء تزيد عن حصيلة إيرادات المحاصة حتى تاريخه، والعكس إذا كان الرصيد دائناً. وما دامت الشركة لم تنته العملية التي قامت من أجلها بعد في ذلك التاريخ، فقد يتطلب الأمر تسوية حساباتها بصفة مؤقتة حتى يستطيع كل شريك إظهار حقوقه فيما تم من هذه العمليات حتى تاريخه في الحسابات والقوائم الختامية الخاصة به.

ولنفترض مثلاً أن حمدون وسليمان إتفقا على تكوين شركة محاصة للإتجار في صفقة من نوع معين من البضائع وقام كل من الشريكين بتقديم بضائع تكلفتها ٥٠٠٠ جنيه للشركة لهذا الغرض. ولنفرض أنه في نهاية السنة المالية لكل من الشريكين أن عمليات الشركة ظهرت على أحد الحالات التالية:

١ ـ لم يتم بيع أي بضائع مما قام كل من الشريكين بتقديمه للشركة.

٢ ـ تم بيع نصف البضائع بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه.

٣ ـ تم بيع نصف البضائع بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.

٤ ـ تم بيع نصف البضائع بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه.

وفي الحالة الأولى يبلغ الرصيد المدين لحساب شركة المحاصة ١٠٠٠٠ جنيه يمثل البضاعة المقدمة من الشريكين، ويكون رصيد حساب حمدون في دفاتر سليمان دائن بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه، ورصيد سليمان في دفاتر حمدون دائن بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ويستطيع كل منهما إظهار ٥٠٠٠ جنيه في الأصول المتداولة (أو بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة إذا كان من المتوقع أن عمليات الشركة سوف تستغرق أكثر من فترة محاسبية) كإستثمارات في شركة المحاصة.

أم الحالات الثلاث الباقية فتستدعي تسوية حقوق كل شريك بالإضافة التي تمت من عمليات البيع كما هو موضح في الجدول التالي:

الحالة	رصيد المحاصة (مدين)	رصيد مخزون المحاصة	الأرباح	نصيب حمدون	نصيب
٢	(٢٥٠٠)	٥٠٠٠	٢٥٠٠	١٢٥٠	١٢٥٠
٣	-	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٤	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠

وعلى إفتراض أن حمدون يدير عمليات المحاصة، فإن القيود في دفاتر كل من الشريكين لكل من الحالات الثلاث السابقة تكون كالآتي:

الحالة		دفاتر حمدون			دفاتر سليمان
أ ـ ١٠٠٠٠		من المحاصة	١٠٠٠٠		من حـ/ المحاصة
	٥٠٠٠	إلى حـ/ البضاعة		٥٠٠٠	إلى حـ/ البضاعة
	٥٠٠٠	إلى حـ/ سليمان		٥٠٠٠	إلى حـ/ حمدون
ب ـ ٧٥٠٠		من حـ/ النقدية	٧٥٠٠		من حـ/ حمدون
	٧٥٠٠	إلى حـ/ المحاصة		٧٥٠٠	إلى حـ/ المحاصة
جـ ـ ٢٥٠٠		من حـ/ المحاصة	٢٥٠٠		من حـ/ المحاصة
	١٢٥٠	إلى حـ/ أرباح المحاصة		١٢٥٠	إلى حـ/ أرباح المحاصة
	١٢٥٠	إلى حـ/ سليمان		١٢٥٠	إلى حـ/ حمدون

٣ ـ أ ـ كالحالة السابقة.

ب ـ كالحالة السابقة فيما عدا المبلغ يصبح ١٠٠٠٠ جنيه.

جـ ـ « « « « « « ٥٠٠٠ جنيه لكل شريك

٢٥٠٠ جنيه في الأرباح.

٤ ـ أ ـ كالحالة الثانية.

ب ـ كالحالة الثانية فيما عدا المبلغ يصبح ١٢٠٠٠ جنيه

جـ ـ « « « « « « جنيه لكل شريك

٣٥٠٠ جنيه في الأرباح.

وفي ظل الحالة الثانية مثلاً، يقوم حمدون بإقفال أرباح المحاصة في حساب الأرباح والخسائر، كما يظهر في الميزانية العمومية في جانب الخصوم حقوق سليمان كالآتي:

الإلتزامات:

٦٢٥٠ حقوق سليمان في المحاصة (إستثمارات وأرباح)

٥٠٠٠ ـ أصول المحاصة (مخزون)

١٢٥٠ ــــ صافي إلتزامات المحاصة.

ولا يظهر في جانب الأصول أي إستثمار في المحاصة كبند مستقل حيث يحتوي رصيد النقدية على مبلغ ٧٥٠٠ جنيه تخص المحاصة، فإذا أستبعد منها صافي إلتزامات المحاصة فإن الباقي يمثل حقوق حمدون فيها.

أما سليمان فيجعل حـ/الأرباح والخسائر دائناً وأرباح المحاصة مديناً بمبلغ ١٢٥٠ جنيه، كما يظهر في الميزانية العمومية مبلغ ٦٢٥٠ كاستثمارات في المحاصة في الأصول المتداولة (الرصيد المدين لحساب المحاصة في دفاتره + الرصيد المدين لحساب حمدون في دفاتره).

٤ - وجود مجموعة دفترية مستقلة للمحاصة:

ولا يتطلب الأمر في هذه الحالة قيام كل شريك بتسجيل كل العمليات المتعلقة بالمحاصة في دفاتره، وإنما يقتصر ذلك على معاملات كل شريك الخاصة مع المحاصة، دون معاملات الشركاء الآخرين معها، ودون معاملات المحاصة مع الغير. ويتم إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة طبقاً لمقتضيات عملياتها، كما يفتح لكل شريك في هذه المجموعة حساب يوضح معاملاته الشخصية مع الشركة من تقديم حصص إستثمارات أو سحب نقدية أو بضاعة وخلافة كما يجعل دائناً بالفوائد والأرباح التي تحقق للشريك من الشركة ومديناً بالفوائد والخسائر التي يتحمل بها الشريك.

ولتوضيح ذلك نفترض أن عبد الظاهر وعبد الجبار إتفقا على تكوين شركة محاصة للقيام بشراء صفقة بضائع وتسويقها وتقسيم ما ينتج من أرباح أو خسائر بينهما بالتساوي على أن يدير عبد الجبار عمليات الشركة مقابل ١٠٪ مكفأة من الأرباح الصافية. هذا وقد تمت العمليات التالية المتعلقة بالمحاصة:

٣/١ - قدم كل من عبد الجبار وعبد الظاهر مبلغ ٤٠٠٠ جنيه نقداً للشركة وتم شراء بضاعة بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه.

٣/٥ - قدم عبد الظاهر بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه للشركة، وقام عبد الجبار ببيع بضاعة لحساب الشركة بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه وسدد مصروفات مختلفة لحساب الشركة بمبلغ ١٥٠ جنيه.

٣/١٠ - قام عبد الجبار بشراء بضاعة بمبلغ ٤٢٠٠ جنيه وباع بضاعة بمبلغ ٧٣٠٠ جنيه على الحساب.

٣/١٥ - قام عبد الجبار بسداد مصروفات مختلفة بمبلغ ٥٠ جنيه كما حصل ٤٥٠٠ جنيه من عملاء المحاصة.

٣/٢٠ - باع عبد الجبار بضاعة بمبلغ ٥٣٠٠ جنيه نقداً ودفع لعبد الظاهر مبلغ ١٠٠٠ جنيه، وحصل هو على ٢٠٠٠ جنيه.

٣/٢٨ - تم بيع ما تبقى من بضائع بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه، وحصل باقي عملاء المحاصة فيما عدا ٣٠ جنيه اعتبرت ديون معدومة.

٣/٣٠ - تم تسوية حسابات المحاصة وحصل كل شريك على مستحقاته.

وتكون قيود اليومية اللازمة لإثبات هذه العمليات في دفاتر المحاصة وفي دفاتر كل من الشريكين كالآتي:

تاريخ العملية	دفاتر المحاصة	دفاتر عبد الظاهر	دفاتر عبد الجبار
٣/١	٨٠٠٠ من حـ/ النقدية	٤٠٠٠ من حـ/المحاصة	٤٠٠٠ من حـ/المحاصة
	إلى مذكورين	٤٠٠٠ إلى حـ/ النقدية	٤٠٠٠ إلى حـ/النقدية.
	٤٠٠٠ حـ/ عبد الظاهر	—	—
	٤٠٠٠ حـ/ عبد الجبار		
	—		
	٧٥٠٠ من حـ/ المشتريات	—	-
	٧٥٠٠ إلى حـ/ النقدية	—	-
	—		
٣/٥	٣٠٠٠ من حـ/ المشتريات	٣٠٠٠ من حـ/ المحاصة	-
	٣٠٠٠ إلى حـ/ عبد الظاهر	٣٠٠٠ إلى حـ/ البضاعة	—
	—	—	
	٦٥٠٠ من حـ/ النقدية	-	-
	٦٥٠٠ إلى حـ/ المبيعات	-	—
	—		
	١٥٠ من حـ/ المصروفات المتنوعة	-	-
	١٥٠ إلى حـ/ النقدية	—	—
	—		
٣/١٠	٤٢٠٠ من حـ/ المشتريات	—	—
	٤٢٠٠ إلى حـ/ النقدية	—	—
	—		

التاريخ	المبلغ	البيان		
	٧٣٠٠	من حـ/ العملاء	—	—
	٧٣٠٠	إلى حـ/ المبيعات	—	—
٣/١٥	٥٠	من حـ/ المصروفات المتنوعة	—	—
	٥٠	إلى حـ/ النقدية	—	—
	٤٥٠٠	من حـ/ النقدية	—	—
	٤٥٠٠	إلى حـ/ العملاء	—	—
٣/٢٠	٥٣٠٠	من حـ/ النقدية	—	—
	٥٣٠٠	إلى حـ/ المبيعات	—	—
	١٠٠٠	من حـ/ عبد الظاهر	١٠٠٠ من حـ/ النقديه	٢٠٠٠ من حـ/ النقدية
	٢٠٠٠	من حـ/ عبد الجبار	١٠٠٠ إلى حـ/ المحاصة	٢٠٠٠ إلى حـ/ المحاصة
	٣٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	—	—
٣/٢٨	٥١٧٠	من حـ/ النقدية		
	٣٠	من حـ/ الديون المعدومة		
	٢٨٠٠	إلى حـ/ العملاء		
	٢٤٠٠	إلى حـ/ المبيعات		
٣/٣٠	١٤٩٣٠	من حـ/ الحساب الختامي	—	—
	١٤٧٠٠	إلى حـ/ المشتريات	—	—
	٢٣٠	إلى حـ/ مصروفات متنوعة	—	—
	٢١٥٠٠	من حـ/ المبيعات	—	—
	٢١٥٠٠	إلى حـ/ الحساب الختامي	—	—

٦٥٧ من حـ/ الحساب الختامي ٢٩٥٧ إلى حـ/ عبد الظاهر ٣٦١٣ إلى حـ/ عبد الجبار توزيع الأرباح ١٠٪ مكافأة عبد الجبار والباقي بالتساوي	٢٩٥٧ من حـ/ المحاصة ٢٩٥٧ إلى حـ/أرباح المحاصة —	٣٦١٣ من حـ/ المحاصة ٦٥٧ إلى حـ/ المكافأة ٢٩٥٦ إلى حـ/ أرباح —
٨٩٥٧ من حـ/ عبد الظاهر ٥٦١٣ من حـ/ عبد الجبار ١٤٥٧٠ الى حـ/ النقدية	٨٩٥٧ من حـ/ النقدية ٨٩٥٧ إلى حـ/ المحاصة —	٥٦١٣ من حـ/ النقدية ٥٦١٣ إلى حـ/المحاصة —

ويترتب على ذلك إقفال دفاتر المحاصة الخاصة وحساب المحاصة في دفاتر كل شريك.

هذا وعلى القارىء أن يقوم بتصوير الحسابات اللازمة من واقع هذه القيود ويتأكد من ذلك.

أسئلة وتمارين على
الفصل السادس

أولاً الأسئلة:

١ ـ ما هي الإختلافات الرئيسية بين كل من شركات المحاصة وشركات التضامن، وشركات التوصية البسيطة.

٢ ـ بفرض أنه لا يتم إمساك مجموعة دفترية مستقلة لعمليات شركة المحاصة، فكيف يتم تسجيل كل من العمليات التالية.

أ ـ سداد شريك لحصة في رأس المال نقداً.
ب ـ شراء بضاعة لحساب الشركة.
جـ ـ تقديم بضائع من المخزون الخاص للشركة.
د ـ سداد مصروفات الشركة.
هـ ـ سحب نقدية من الشركة.
و ـ بيع بضاعة لحساب الشركة.
ز ـ إقتراض أحد الشركاء من شريك آخر.
ح ـ سداد إلتزامات بالنيابة عن الشركة.
ط ـ تحصيل من عملاء الشركة.
ي ـ ديون معدومة من عملاء الشركة.

٣ ـ وضح كيف يمكن إظهار حقوق كل شريك من الشركاء في شركة

المحاصة في الميزانية العمومية الخاصة به، وما هو مصدر البيانات التي يمكن الإعتماد عليها لهذا الغرض.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

كون شفيق ومتولي شركة محاصة للاتجار في صفقة حديد خردة على أن يقوم شفيق بإدارة أعمال الشركة ويقوم متولي بتقديم رأس المال اللازم، ويقتسم الشريكان الأرباح والخسائر بالتساوي. وفي ٢/٣ قام متولي بإرسال شيك لشفيق بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه حيث قام الأخير بشراء خردة بالمبلغ بالكامل. كما قام شفيق بسداد مصاريف شحن ونقل البضاعة المشتراة البالغ قدرها ١٢٤٠ جنيه. وفي ٢/١٦ قام شفيق ببيع نصف البضاعة بمبلغ ٢٤٣٠٠ جنيه لشركة مصانع النحاس المصرية وحصل على القيمة نقداً وقام بسداد مصاريف نقل وتسليم البضاعة لمخازن الشركة طبقاً للاتفاق والتي بلغ مقدارها ٧٨٠ جنيه. وفي ٢/٢٣ قام شفيق ببيع باقي البضاعة لشركة الحديد والصلب بمبلغ ١٩٧٠٠ جنيه تسليم محل البائع وحصل على القيمة بشيك غير أن شركة الحديد والصلب أوقفت صرف الشيك بتعليمات للبنك لإكتشافها عدم مطابقة البضاعة التي تسلمتها للعينة التي قدمها شفيق للجنة الفنية للشركة. واتفق شفيق مع إدارة مشتريات شركة الحديد واللجنة الفنية على تخفيض سعر البضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وحصل على شيك جديد بالقيمة ورد الشيك السابق للشركة وقد قام الشريكان بعد ذلك بتسوية حساباتها وتصفية عملياتها

والمطلوب:

إثبات العمليات السابقة دفترياً وتصوير ما يلزم من حسابات في حالة (أ) عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة للشركة، (ب) وجود مجموعة دفترية

مستقلة للشركة يقوم بإمساكها شفيق.

التمرين الثاني:

أتفق دياب والعارف وعبد السلام على تكوين شركة محاصة حيث يقوم الأول بتقديم البضائع ويقوم الثاني بتقديم النقدية ويقوم الثالث بعمليات البيع والتوزيع. وأتفق الشركاء على أن يحصل دياب والعارف على فائدة بمعدل ١٠٪ عن أرصدة إستثماراتهم في الشركة ويحصل عبد السلام على عمولة بمعدل ٤٪ على المتحصل من المبيعات. وفي ٣/١ قام دياب بشحن بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه لعبد السلام، حيث قام الأخير بدفع مصاريف النقل والتأمين البالغ قدرها ١٣٥٠ جنيه. وفي ٣/٨ قام العارف بإرسال مبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه لعبد السلام، حيث قام الأخير بشراء بضاعة في ٣/٢٣ بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه. وقد قام عبد السلام ببيع بضائع خلال مارس وأبريل بلغت مجموع قيمتها ٥٦٠٠٠ جنيه حصلت بالكامل بعد منح العملاء خصم نقدي بمعدل ٢٪ فيما عدا ٦٠٠٠ جنيه، يعد منها ١١٥٠ جنيه بمثابة ديون معدومة. وقام عبد السلام خلال شهر مايو ببيع جزء آخر من البضائع بمبلغ ٢٣٥٠٠ جنيه تحصلت نقداً بخصم ٢٪. ولم يستطع عبد السلام بيع ما تبقى من بضائع خلال شهر يونيو وعرض دياب أن يشتريها من الشركة بمبلغ ٤٦٠٠ جنيه، ووافق الشريكان. كما قبل عبد السلام تحمل أرصدة العملاء بقيمتها الدفترية بصفة شخصية.

وبعد ذلك تم تصفية عمليات الشركة وتسوية حقوق الشركاء. هذا ويقتسم الشركاء الأرباح والخسائر بالتساوي.

المطلوب:

(١) بفرض عدم وجود مجموعة دفترية مستقلة للشركة قم بإجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر كل من الشركاء الثلاثة، ثم قم بتصوير حساب المحاصة في دفاتر

العارف، وحساب العارف وعبد السلام في دفاتر دياب وحساب دياب والعارف في دفاتر عبد السلام.

(٢) بفرض وجود مجموعة دفترية مستقلة يقوم العارف بإمساكها، قم بإجراء قيود اليومية اللازمة وتصوير ما يلزم من حسابات.

(٣) بفرض أن السنة المالية للعارف تنتهي في ٤/٣٠ من كل عام، وفي ظل المطلوب الثاني، قم بإجراء ما يلزم من قيود تسوية، ووضح كيف تظهر حسابات المحاصة في قوائم وحسابات العارف الختامية.

التمرين الثالث:

كان ممدوح يدير أعمال شركة المحاصة بينه وبين مرزوق وعبد الرازق التي يقتسمون فيها الأرباح والخسائر بالتساوي عن سنة ١٩٨٥. وفي مقابل ذلك يحصل ممدوح على ١٠٪ من أرباح الشركة الصافية كمكافأة قبل خصم المكافأة. وفي ١٩٨٥/١٢/٣١ انتهى غرض الشركة وظهرت أرصدة حسابات الشركاء كالآتي: حساب ممدوح في دفاتر مرزوق دائن بمبلغ ٢٤٤١٥ جنيه، حساب ممدوح في دفاتر عبد الرازق؟، حساب مرزوق في دفاتر عبد الرازق دائن بمبلغ ٥٤٣٥٠ جنيه، حساب عبد الرازق في دفاتر مرزوق مدين بمبلغ ٢٧٣٧١ جنيه. هذا وما زالت توجد بضائع غير مباعة تخص المحاصة تبلغ تكلفتها ٦٣٤٢٩ جنيه وقد قبل ممدوح شرائها بقيمتها الدفترية. هذا ولم يتم تسجيل مكافأة ممدوح دفترياً بعد.

والمطلوب:

إعداد ما يلزم من قيود يومية لإنهاء المحاصة وتسوية حسابات الشركاء.

التمرين الرابع:

أتفق أحمد وأبو ديب على تكوين شركة محاصة لشراء قطعة من أراضي البناء

وتقسيمها وبيعها. وقد إتفق الشريكان على إمساك مجموعة دفترية خاصة للشركة توقعاً لإستمرار نشاطها لفترة طويلة نسبياً وعلى أن يقوم أبو ديب بإدارة أعمال الشركة مقابل عمولة قدرها ٥٪ على المبيعات ونسبة في الأرباح تعادل ٤٠٪. وفي أول أبريل أرسل أحمد لأبو ديب مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه والذي اتفق الشريكان على أن تحسب عليه فائدة بمعدل ٦٪ سنوياً حتى يتم سداده. وفي أول مايو قام أبو ديب بشراء قطعة كبيرة من الأرض الفضاء من إحدى الشركات بمبلغ ٩٦٠٠٠ جنيه وحصل على قرض برهن الأرض المشتراة بمبلغ ٦٦٠٠٠ جنيه من البنك العقاري بفائدة ٦٪ سنوياً ليستطيع سداد قيمة الصفقة للشركة، وتسدد فوائد القرض على دفعتين في السنة، أو عند سداد أي جزء من القرض في حالة السداد المبكر. وفي ١٥ يونيو قام أحمد بإرسال مبلغ ٤٤٠٠٠ جنيه لأبو ديب بنفس شروط المبلغ السابق، لإستخدامها لأغراض تمهيد وتقسيم الأرض. وقد بلغت التكلفة لهذه العمليات ٣٨٠٠٠ جنيه. وفي الفترة حتى ١٠/٣١ تم بيع عدد من التقاسيم بلغت قيمتها ١٠٤٠٠٠ جنيه تحصلت نقداً، وبلغت تكلفة التقاسيم الممهدة للبيع والتي لم يتم بيعها بعد في ذلك التاريخ ٨٨٢٠٠ جنيه. كما بلغت المصاريف المختلفة حتى ذلك التاريخ، بما فيها مصاريف الدعاية والاعلان، وبخلاف العمولة والفوائد مبلغ ٢٢٨٤٠ جنيه. هذا وقد تم سداد الدفعات الآتية من قرض البنك: ١٦٠٠٠ جنيه مضافاً إليها الفوائد في ٨/١، ١٠٠٠٠ جنيه مضافاً إليها الفوائد في ٩/١، ٢٠٠٠٠ جنيه مضافاً إليها الفوائد في ١٠/١. وفي ١٠/٣١، حيث تنتهي السنة المالية لأبو ديب، تم تسوية حقوق الشريكان بالعمولات والفوائد، وقام أبو ديب بإرسال ما زاد من رصيد نقدية الشركة على ١٠٠٠٠ جنيه لأحمد، واحتفظ بهذا المبلغ كرأس مال عامل للشركة.

وقد طلب أحمد من أبو ديب أن يوافيه بقائمة تظهر نصيبه في الأرباح حتى تاريخه، وتوضح المركز المالي لشركة المحاصة.

والمطلوب:

(١) إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة ودفاتر أحمد.

(٢) إعداد القائمة التي طلبها أحمد في ١٠/٢١، (٣) توضيح كيفية إظهار حقوق أبو ديب في الحسابات والقوائم الختامية الخاصةبه.

التمرين الخامس:

أتفق حمودة وشاهين وسعيد على تكوين شركة محاصة لبناء العمارات السكنية وبيعها كوحدات سكنية للتمليك. وقد أتفق الشركاء على بناء عمارتين (بنايتين) تتكون كل منهما من ٢٥ وحدة سكنية على قطعة أرض مملوكة لحمودة، على أن يحصل الأخير في مقابل الأرض على مبلغ ٥٦٠٠٠ جنيه ويتولى تمهيدها وتسويتها على حسابه الخاص. كما أتفق الشركاء على أن يقوم كل منهم بتقديم كشف حساب شهري عن مصروفاته لحساب الشركة على أن يكون لكل شريك الحق في إسترداد جزء من هذه المبالغ عن طريق قرض تم الحصول عليه من البنك بضمان الأراضي والمباني تحت التنفيذ لهذا الغرض. كما أتفق الشركاء مع أحد سماسرة المباني على بيع الوحدات السكنية التي تنتهي لحسابهم مقابل عمولة قدرها ٢٪ من سعر البيع، وبشرط أن يحتكر هذا السمسار عمليات البيع لحساب الشركة. وأتفق الشركاء أيضاً على أن توزع الأرباح (أو الخسائر) بينهم كالآتي، حمودة ٦٠٪، شاهين ٣٠٪، سعيد ١٠٪، وفيما يلي العمليات التي تمت لحساب الشركة.

٦/١ : تم الحصول على قرض من البنك بمبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه وتم إيداعه في حساب جاري مشترك بين الشركاء الثلاثة، وتم توقيع عقد القرض في البنك على أساس أن كل من الشركاء الثلاثة مسئول شخصياً عن القرض بواقع الثلث.

٦/٢٦ : قام حمودة بسحب شيك على الحساب الجاري للشركة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه لتمهيد وتسوية قطعة الأرض التي باعها للشركة.

٧/٣١ : قدم الشركاء الثلاثة كشوف حساب بتاريخه والتي اتضح منها أن

حمودة انفق ٩٥٦٠٠ جنيه، كما أنفق شاهين ٣٢٦٠٠ جنيه، ولم ينفق سعيد أي شيء.

٨/٧ : قام محمود بسحب شيك على الحساب الجاري للشركة بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه لتمويل العمليات الجارية.

٨/٢٣ : تم الحصول على قرض إضافي من البنك بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه بنفس الشروط السابقة.

٨/٣٠ : قدم الشركاء الثلاثة كشوف الحساب عن الشهر واتضح منها الآتي: أنفق حمودة مبلغ ١٢٩٤٠٠ جنيه، وأنفق شاهين مبلغ ٧٤٨٠٠ جنيه، كما أنفق سعيد مبلغ ١٨٦٠٠ جنيه.

٩/١ : قام شاهين بسحب مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه من الحساب الجاري للشركة وقام سعيد بسحب بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه.

٩/٦ : سدد حمودة مبلغ ٥٩٦٠ جنيه عن أعمال صب الخرسانة لأحد المباني من حسابه الخاص، وقد سقط سهواً على حمودة إظهار هذا البند في كشف الحساب المقدم في ٨/٣٠.

٩/٨ : سحب حمودة ٣٠٠٠٠ جنيه من الحساب الجاري للشركة، وسحب شاهين مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.

٩/٢٠ : تم بيع ٢٠ وحدة سكنية منتهية بمبلغ ٣٤٤٠٠٠ جنيه، وتم إيداع صافي الحصيلة في حساب جاري الشركة بالبنك، وتم سحب شيك لحساب البنك سداداً لجزء من القرض بمبلغ ١٠١٠٠٠ جنيه منها ١٠٠٠ جنيه فوائد.

٩/٢١ : قام حمودة بسداد الضرائب العقارية على الأرض عن النصف الأول من السنة بمبلغ ٤١٢٠ جنيه من حسابه الخاص.

٩/٣٠ : قدم الشركاء كشوف حساب عن الشهر إتضح منها الآتي: إنفاق حمودة ٦٢٤٨٠ جنيه لم تشتمل على عملية ٩/٦ ولكنها اشتملت على الضرائب العقارية، أنفق شاهين مبلغ ٢٧٩٤٠ جنيه، كما أنفق سعيد مبلغ ٢١١٢٠ جنيه.

٢/١٠: قام حمودة بسداد ٢٠٠٠ جنيه لتمهيد الأرض، ٨٠٠٠ جنيه لإزالة بعض الأساسات الخرسانية القديمة وذلك سحباً على حساب الشركة بالبنك.

٤/١٠: بلغت مسحوبات الشركاء من البنك في هذا اليوم ٧٠٠٠٠ جنيه لحمودة، ٦٠٠٠٠ جنيه لشاهين، ٢٠٠٠٠ لسعيد.

٢٩/١٠: تم بيع ٢٤ وحدة سكنية بمبلغ ٣٨٢٠٠٠ جنيه، تم إيداع صافي المتحصل منها في حساب الشركة بالبنك، وسدد منها بعد ذلك للبنك من تحت حساب القرض ١٠٣٣٠٠ جنيه منها ٣٠٠ جنيه فوائد، كما سحب حمودة مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه.

٣١/١٠: قدم الشركاء كشوف حساب الشهر واتضح منها أن نفقات الشركاء كانت كالآتي: حمودة ١٨٤٠٠ جنيه، شاهين ١٤٤٠٠ جنيه، سعيد ٦٢٠٠ جنيه، وقد اشتمل كشف حساب حمودة على نفقات ٢/١٠.

١/١١: بلغت مسحوبات الشركاء ٣٠٠٠٠ جنيه لشاهين، ٧٠٠٠ جنيه لسعيد.

١٢/١١: بيعت باقي الوحدات السكنية بمبلغ ١١٦٠٠٠ جنيه وتم إيداع صافي الحصيلة في حساب الشركة بالبنك.

١٥/١١: أخطر حمودة الشريكين الآخرين بأنه قام بتاريخ ١٤/٩ بسداد مصروفات لحساب الشركة كانت مستحقة ولم ترد في كشف حسابه بمبلغ ١٤٧٢٠ جنيه منها ٦٨٠٠ جنيه كانت تتعلق بتسوية وتمهيد الأرض، كما سحب مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه من البنك.

١٦/١١: قدم شاهين كشف حساب نهائي بمبلغ ٥٠٦٠ جنيه كما قدم سعيد كشف حساب نهائي بمبلغ ٢٤٢٠ جنيه.

وقد إنتهت الشركة في ذلك التاريخ. وتم إجراء التسويات اللازمة لحقوق الشركاء وحصل كل ذي حق على حقه فيها.

المطلوب:

(١) إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر شاهين في حالة (أ) عدم إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة، (ب) إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة.

(٢) في حالة إمساك مجموعة دفترية مستقلة للشركة: وبفرض أن السنة أن السنة المالية للشركاء الثلاثة تنتهي في ٩/٣٠، وضح كيف يقوم كل شريك بإظهار حقوقه في الشركة في الحسابات والقوائم الختامية الخاصة به.

الباب الثاني

في

المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات الأموال

مقدمة

يتناول هذا الباب المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات الأموال والتي تتميز بها عن الأشكال التنظيمية الأخرى من المشروعات التجارية والصناعية. وكما كان للاعتبار الشخصي أهمية كبرى في تكوين شركات الاشخاص التي تعرضنا لها في الباب السابق، ومن ثم تركزت معظم المشاكل المحاسبية حول هذا الاعتبار، فان شركات الأموال، على النقيض من ذلك، تقوم أساساً على الاعتبار المالي ومن ثم تتركز معالجتنا لمشاكلها المحاسبية الخاصة حول هذا الاعتبار.

وتنقسم شركات الأموال إلى ثلاثة أنواع أساسية هي شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة. وسوف تتركز معالجتنا في هذا الباب على شركات المساهمة باعتبارها الأهم والأعم، والتي قياساً على المعالجة المحاسبية لمشاكلها يمكن التعرف على أفضل الأساليب المحاسبية لمعالجة مشاكل النوعين الآخرين. وبالرغم من ذلك فان فصلاً مقتضبا في نهاية هذا الباب يوضح أهم أوجه الخلاف بين الأنواع الثلاثة من شركات الأموال قياساً على معالجة مشاكل شركات المساهمة.

وينقسم هذا الباب إلى ستة فصول تبدأ من الفصل السابع إلى الفصل الثاني عشر. ويتناول الفصل السابع تكوين شركات المساهمة والمعالجة المحاسبية لحقوق الملكية مع التركيز على عناصر رأس المال المدفوع عند التكوين، ويتناول الفصل الثامن مصادر رأس المال المدفوع وعمليات رأس المال بعد التكوين والدفاتر والسجلات الخاصة بأسهم رأس المال، ويختص الفصل التاسع بالمعالجة المحاسبية لبنود رأس المال المكتسب وتوزيعات الأرباح، أما الفصل العاشر فيتناول المعالجة المحاسبية لرأس مال السندات من الوجهة النظرية والتطبيقية، ثم يعرض الفصل الحادي عشر لاجراءات التصفية والاندماج في شركات المساهمة، وينتهي الباب بنبذة مختصرة جداً عن أهم أوجه الشبه والخلاف بين شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة في الفصل الثاني عشر.

هذا ونود أن ننبه القارىء إلى أن المعالجة التي أوردناها في هذا الباب تتصف بالعمومية، بمعنى أنها لا تنصب على الممارسة المحاسبية في بلد معين والتي قد تكون محددة بقيود قانونية معينة، وإنما تصلح للتطبيق بصفة عامة مع مراعاة المقتضيات القانونية في مواطن التطبيق.

الفصل السابع
في
شركات المساهمة
التكوين وحقوق الملكية

١ ـ مقدمة ـ الخصائص واجراءات التأسيس:

شركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم راس مالها إلى وحدات متساوية، عادة ما تكون صغيرة القيمة يطلق عليها الأسهم، وتكون هذه الأسهم قابلة للتداول، وتتحدد مسئولية الشريك الذي يطلق عليه المساهم فيها بمقدار حصته في حقوق الملكية. ولشركة المساهمة شخصية معنوية مستقلة استقلالاً تاماً عن ملاكها وأصحاب المصلحة فيها بمقتضى القانون.

وتعد شركة المساهمة مالكة لكل أصولها ومسئولة مسئولية مطلقة عن كل التزاماتها بصفة قانونية، ولا يقع على المساهم أي مسئولية شخصية عن التزامات الشركة، كما لا يكون له حق معين على أي من أصولها بصفته كمساهم حتى ولو كان قد قدم هذه الأصول مقابل حصة في رأس المال.

وعلى ذلك فتتميز شركات المساهمة بالوجود القانوني المستقل، وتجزئة رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة، تكون في متناول القدرات المالية لقاعدة عريضة من

الجمهور، والمسئولية المحدودة للمساهم بقدر ما يساهم به في رأس المال، ومن ثم بالقدرة على القيام بالمشروعات الكبيرة التي تتطلب رأس مال كبير يزيد عن الطاقة المالية لعدد محدود من الأفراد.

ويقوم بتأسيس الشركة المساهمة مجموعة من الأشخاص يطلق عليهم المؤسسون. ويمكن أن يكون المؤسسون أشخاصاً طبيعيون أو أشخاصا معنويون، ويختلف الحد الأدنى الذي يعينه القانون لعدد المؤسسين من دولة إلى أخرى. ففي مصر مثلاً يشترط القانون أن لا يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة [1]، وأن يكونوا من المكتتبين في رأس المال بحصص نقدية أو عينية. ويشترط القانون في غالبية ولايات أمريكا أيضاً أن لا يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة أشخاص طبيعيين وأن يكون أغلبهم من المواطنين الأمريكيين.

ويتولى المؤسسون القيام باجراءات تأسيس الشركة [2]، والقيام بالأعمال اللازمة لتحقيق هذا الغرض، فيقومون بتحرير **العقد الابتدائي** الذي يحدد الغرض من الشركة واسمها الذي يجب أن يكون مستوحى من الغرض منها، ومركزها والمدة المقررة لها، ورأس المال اللازم لتحقيق الغرض، وأنواع الأسهم وقيمة كل سهم، وما إلى ذلك من البيانات التي يتطلبها القانون، والتي تختلف من دولة إلى أخرى. والعقد الابتدائي هو عقد بين المؤسسين ويعد نهائياً وملزماً لأطرافه ويجب أن يكون مصدقاً على التوقيعات فيه.

وإلى جانب العقد الابتدائي بين المؤسسين يجب عليهم القيام باعداد وتحرير **نظام الشركة**. ويتناول نظام الشركة كل ما ورد في العقد الابتدائي على وجه التفصيل، وينظم كل ما يتعلق بحياة الشركة بعد تأسيسها. ويمثل نظام للشركة

---

(١) قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي الغي القانون ٣٦ لسنة ١٩٥٤، الذي كان من الواجب فيه أن لا يقل عدد المؤسسين عن سبعة.

(٢) يلزم في مصر طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الحصول على إذن مسبق بتأسيس الشركة من الجهات الحكومية المختصة، وهو لم يختلف في ذلك عن القانون ٣٦ لسنة ١٩٥٤.

المشروع الذي يكتتب جمهور المساهمين في رأس مالها على أساسه، ومن ثم فهو يتناول تأسيس الشركة، ورأس مالها، وادارتها، ومراقبي الحسابات، والسنة المالية للشركة وقواعد توزيع الأرباح، ووسائل التمويل بخلاف رأس المال وما إلى ذلك. ويجب أن يكون نظام الشركة مصدقاً على كل التوقيعات فيه، ويصبح نهائياً بعد تصديق الجمعية العمومية التأسيسية للشركة عليه. وعادة ما يلتزم نظام الشركة بقواعد واجراءات قانونية تحدد شكله ومضمونه تختلف من دولة إلى أخرى.

وبعد تحرير العقد الابتدائي ونظام الشركة يقتضي الأمر قيام المؤسسون باجراءات الحصول على رأس المال، وهو ما يطلق عليه في شركات المساهمة **الاكتتاب في رأس المال**. وعادة ما يحدد القانون حداً أدنى لرأس المال يكفي لتحقيق الغرض من الشركة وضماناً لجديتها. كما قد يشترط أن يستوفى الغرض من الشركة شرط الوحدة والتخصص كما قد يجيز تعدد الأغراض [1]. وأن لا يقل المدفوع من رأس المال عن حد معين (الربع مثلاً كما هو الحال في مصر) والواقع أن على المحاسب أن يكون ملماً بالقوانين المنظمة لذلك في بلد موطن تأسيس شركة المساهمة. ذلك حتى يستطيع أن يفيد المؤسسين بالقيود القانونية الواجب عليهم الالتزام بها والعمل في حدودها من أجل تأسيس الشركة.

ويقسم رأس المال إلى أسهم (قد تتعدد أنواعها كما سيرد فيما بعد) متساوية في القيمة، ويجب أن لا تقل القيمة الاسمية للسهم في مصر عن جنيه واحد كما لا يجوز إصدار اسهم لحاملها.

ويتم الاكتتاب في أسهم رأس المال باحدى طريقتين. الأولى ويتقاسم فيها المؤسسون اسهم رأس المال، والثانية وهي طرح الأسهم للاكتتاب العام

---

(١) كما في القانون ٣٦ لسنة ١٩٥٤ الذي أستوجب شرط الوحدة والتخصيص، والذي الغى بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي أجاز تعدد الأغراض (في مصر)

للجمهور . وإذا طرحت الأسهم للاكتتاب العام فيجب أن تشمل نشرة الاكتتاب على جميع بيانات عقد انشاء الشركة والبيانات الواردة في نظامها ، كما يجب أن تكون النشرة موقعة من المؤسسين ومرفقة بتقرير من مراقب الحسابات عن صحة البيانات الواردة فيها .

وبصرف النظر عن طريقة الاكتتاب فإنه يشترط لصحته أن يكون كاملاً . فإذا لم يتم الاكتتاب في كل الأسهم المطروحة للاكتتاب يفشل مشروع تأسيس الشركة. كما يجب الالتزام بالحد الأدنى الذي يقرر القانون لرأس المال عند الاكتتاب ، فيجب أن يتم الوفاء بقيمة الأسهم النقدية فيما لا يقل عن الربع وبحد أدنى ٢٠٠٠٠ جنيه. أما إذا كانت الأسهم عينية فإنه يجب الوفاء بقيمتها بالكامل عند الاكتتاب وتودع مبالغ الاكتتاب في أحد البنوك في حساب خاص باسم الشركة تحت التأسيس .

وإذا تم الاكتتاب صحيحاً يقوم المؤسسون بدعوة المكتتبون إلى **جمعية عمومية تأسيسية**، وتكون مهامها الرئيسية هي تقدير قيمة الحصص العينية في حالة وجودها ، والتصديق على نظام الشركة ، وتعيين الهيئات الادارية الأولى .

ويتقدم المؤسسون بعد ذلك بطلب الترخيص الحكومي لتأسيس الشركة إذا اقتضى القانون ذلك (كما هو الحال في مصر مثلاً). وبصدور الترخيص تتكون الشركة قانوناً كشخصية معنوية ، مستقلة ، ويصبح من الواجب شهرها وقيدها بالسجل التجاري .

٢ ـ ادارة شركة المساهمة:

حيث تقوم شركة المباهمة في العادة على عدد كبير من المساهمين ، وحيث تتميز بالضخامة وتعدد وتعقد العمليات ، وحيث ينتفي فيها وجود الاعتبار الشخصي بين الشركاء ، فإن ادارتها بخلاف شركات الاشخاص ـ عادة ما تكون مستقلة عن الملاك. فتقوم الجمعية العمومية للمساهمين بانتخاب مجلسا لادارة

الشركة يكون مسئولاً أمام الجمعية العمومية عن حسن ادارة الشركة وتوجيهها الوجهة الصحيحة نحو تحقيق أهدافها، كما تقوم الجمعية العمومية أيضاً بتعيين مراقبا للحسابات أو أكثر ليتولى التحقق من صحة ودقة المعلومات المحاسبية التي تعرضها ادارة الشركة على المساهمين والجمهور.

هذا ويختلف تشكيل مجلس الادارة وكيفية انتخابه كما تختلف مدى سلطاته من دولة إلى أخرى على حسب التنظيم الاقتصادي السائد في المجتمع. ففي المجتمعات الرأسمالية كأمريكا مثلاً يكون مجلس الادارة بكامل هيئته ممثلاً للمساهمين في رأس المال ومن ثم تقوم الجمعية العمومية للمساهمين بانتخاب كل أعضائه. أما في الدول الاشتراكية فغالباً ما يمثل العاملون في مجلس الادارة بالاضافة إلى تمثيل المساهمين. فمجلس الادارة في شركات القطاع العام في مصر مثلاً يتكون من عدد فردي من الأعضاء لا يزيد عددهم عن تسعة يعين رئيسه ونصف الأعضاء الباقين بقرار جمهوري وينتخب الباقي من بين العاملين بالشركة. أما في شركات المساهمة الخاصة فإنه إلى جانب أعضاء مجلس الادارة الممثلين للعاملين فيها، يضم مجلس الادارة ممثلين عن المساهمين في رأس المال يتم انتخابهم بمعرفة الجمعية العمومية للمساهمين.

ويكون من سلطة مجلس الادارة رسم وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالشركة، كما ينتخب من بين أعضائه في العادة رئيساً للمجلس يتولى مهمة دعوة المجلس للانعقاد ورئاسة الجلسات وتمثيل الشركة أمام القضاء. كما قد يقوم المجلس بتعيين أحد أعضائه كعضواً منتدباً يتولى ادارة الأعمال العامة للشركة ويتابع تنفيذ قرارات المجلس. ويمكن الجمع بين رئاسة المجلس والعضو المنتدب في شخص واحد من أعضاء المجلس.

هذا كما تقوم الجمعية العمومية بتعيين مراقباً للحسابات أو أكثر وتحديد أتعابه. ويجب أن يكون هذا المراقب شخصاً طبيعياً تتحقق فيه الشروط القانونية الخاصة بمزاولة مهنة المراجعة.

ولا تقتصر ادارة شركة المساهمة على مجلس الادارة، وإنما توزع السلطات والمسئوليات هرمياً على مجموعة من المديرين الفنيين المتخصصين كل في مجال معين من نشاط الشركة، عادة ما يكون من سلطة مجلس الادارة تعيينهم. ويمكن للقارىء الرجوع في هذا الصدد إلى أي مرجع في ادارة الأعمال.

٣ ـ حقوق الملكية في شركات المساهمة

تتكون حقوق الملكية في شركات المساهمة أساساً من عنصرين: المبالغ التي يسددها المساهمون مقابل أسهم رأس المال التي تصدرها الشركة، والأرباح التي تحققها الشركة ويتم احتجازها للاستثمار في عملياتها وفي تعضيد مركزها المالي. وسوف نتناول أسهم رأس المال في هذا الفصل والفصل القادم، ونتناول الأرباح المحجوزة مع توزيع الأرباح في الفصل التاسع.

٣ ـ أ ـ أسهم رأس المال

تنقسم أسهم رأس المال في العادة إلى نوعين من حيث الحقوق المصاحبة لكل منها: **الأسهم العادية والأسهم الممتازة**. فإذا تم إصدار نوع واحد من الأسهم فيكون من الأسهم العادية والتي تخول للمساهم في هذه الحالة التمتع بالحقوق التالية:

١ ـ بيع أسهمه إذا ما رغب في ذلك.

٢ ـ الاكتتاب في الاصدارات الجديدة لأسهم رأس المال التي قد تقوم بها الشركة لزيادة رأس المال بعد تكوينها وتمتعه بأولوية في تخصيص أسهم هذه الاصدارات بنسبة ما يقع في حيازته من أسهم رأس المال في تاريخ الاصدار.

٣ ـ أن يحصل على حصة في الأرباح الموزعة عند إقرار التوزيع بنسبة حصته في أسهم رأس المال.

٤ ـ أن يحصل على حصة من فائض تصفية أصول الشركة على التزاماتها بنسبة حصته في أسهم رأس المال.

٥ ـ أن يشارك في ادارة الشركة مشاركة ديمقراطية بالتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للشركة، ويكون له عدد من الأصوات بقدر عدد أسهمه.

أما إذا قامت الشركة باصدار أكثر من نوع من الأسهم، فإن أحد هذه الأنواع قد يتمتع بحقوق أكثر أو أقل من الأنواع الأخرى فيما يختص بأحد أو بعض البنود السابقة. فإذا أصدرت الشركة أسهماً ممتازة مثلاً بالاضافة إلى الأسهم العادية، فإن هذا الامتياز قد يخول صاحبها أولوية في الحصول على الأرباح، أو زيادة في عدد الأصوات، أو أولوية في الأرباح مع الحرمان من حق التصويت، وما إلى ذلك. وسواء كانت الأسهم عادية أو ممتازة فإنها يمكن أن تكون نقدية أو عينية. والأسهم النقدية هي التي يتم الوفاء بقيمتها نقداً، أما الأسهم العينية فهي تمثل مقابل ما يقدمة المساهم من أصول عينية للشركة. وكما سبق أن ذكرنا، فإن القانون المصري يستوجب الوفاء بقيمة الأسهم العينية بالكامل عند التأسيس، بينما يمكن أن يقتصر الوفاء بالأسهم النقدية على الربع عند الاكتتاب والتأسيس.

هذا وقد تتحول أسهم رأس المال إلى أسهم تمتع إذا ما قامت الشركة برد قيمة الأسهم للمساهم طبقاً لما تقضيه أعمال الشركة، كما يحدث في الشركات التي تتمتع بامتيازات لمزاولة أعمال معينة خلال فترة معينة تؤول بعدها ممتلكات الشركة للدولة التي تمنح الامتياز. والأصل أن للمساهم الحق في الاحتفاظ بأسهمه، الا إذا كان نظام الشركة ينص على امكان استهلاكها من الأرباح ضماناً لحصول المساهمين على رأس مالهم أثناء فترة وجود الشركة وقبل حلها. وقد يحصل المساهم الذي يسترد قيمة أسهم رأس المال الخاصة به في هذه الحالة على أسهم تمتع تخول له الحق في التمتع بنصيب في الأرباح، والتصويت في الجمعية العمومية للمساهمين.

كما قد تكون الأسهم اسمية، بمعنى أن السهم يحمل اسم المساهم، وتثبت ملكيته له في سجل المساهمين بالشركة، كما قد تكون الأسهم لحاملها حيث لا تحمل اسماً محدداً لمساهم معين. هذا ولا يجيز القانون المصري الأسهم لحاملها ويوجب أن تكون الأسهم اسمية، كما لا يجيز لشركات القطاع العام اصدار أسهم

ممتازة تعطي أصحابها أمتيازاً من أي نوع كان.

٣ ـ ب ـ رأس المال المصرح به ورأس المال المكتتب فيه ورأس المال المصدر والمدفوع بالكامل:

رأس المال المصرح به هو القيمة الكلية للأسهم التي يرخص للشركة باصدارها على مدى الفترة اللازمة لتحقيق أهدافها طبقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي. وبالتالي فهو يمثل مجموع قيمة الأسهم المرخص للشركة باصدارها عند تأسيسها أو عند زيادة رأس مالها. أما رأس المال المصدر والمدفوع فيتمثل في قيمة الأسهم التي يتم إصدارها فعلاً ويتم الاكتتاب فيها، وسداد قيمتها من رأس المال المصرح به. ويمثل رأس المال المكتتب فيه قيمة ما يقوم المساهمون بالاكتتاب فيه من أسهم ولم تسدد قيمتها بالكامل بعد. ويتساوى رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر والمدفوع إذا قامت الشركة باصدار كل أسهم رأس المال المصرح به وتم الاكتتاب فيها وتسديد قيمتها للشركة بالكامل. أما إذا كان عدد الأسهم المصدرة أو المكتتب فيها أو كلاهما أقل من عدد الأسهم المصرح بها لرأس مال الشركة، فإن رأس المال المصدر يقل في هذه الحالة عن رأس المال المصرح به بمقدار الفرق.

والواقع أن رأس المال المصرح به يعبر عن مقدار احتياجات الشركة لرأس المال في المدى الطويل والذي قد لا يكون لازماً بكامل مقداره لمزاولة عمليات الشركة في المراحل الأولى من حياتها، وبالتالي يتم اصدار جزء من رأس المال بالقدر اللازم للوفاء باحتياجات الشركة. ثم تصدر الأجزاء الباقية عند الحاجة إليها إلى أن يتم اصدار رأس المال بالكامل. وفي ظل هذه الظروف، وإلى أن يتم اصدار رأس المال المصرح به بالكامل، فإن رأس المال المصدر يقل عن رأس المال المصرح به بمقدار ما لم يتم إصداره وتحصيله بعد.

هذا كما قد يختلف رأس المال المصدر والمدفوع فعلاً عن رأس المال

المكتتب فيه وذلك إذا لم تتحصل قيمة الأسهم المصدرة بالكامل. فقد تقوم الشركة باصدار ١٠٠٠٠ سهم مثلاً القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنيه ويحصل من المكتتبين الربع وتحتفظ الشركة بحق تحصيل الباقي فيما بعد. وبذلك يكون رأس المال المكتتب فيه ١٠٠٠٠٠٠ جنيه المدفوع منه ٢٥٠٠٠٠ جنيه ورأس المال المصدر صفر، حيث لم تسدد قيمة أي أسهم بالكامل، ما لم يتم اصدار شهادات الأسهم قبل سداد قيمتها بالكامل وفي هذه الحالة يتساوى رأس المال المصدر مع رأس المال المكتتب فيه، ويقل رأس المال المدفوع عنهما بمقدار ما لم يتحصل بعد من قيمة الأسهم المكتتب فيها والمصدرة فعلاً [١].

وفي الحقيقة فإن امكانية اختلاف رأس المال المصرح به عن رأس المال المصدر والمدفوع وعن رأس المال المكتتب فيه تتحدد بالقواعد والنصوص القانونية المنظمة لتكوين ونشاط شركات المساهمة في بلد الموطن، والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى. ففي أمريكا مثلاً يجوز أن يختلف رأس المال المصرح به عند تأسيس الشركة عن رأس المال المصدر فعلاً، كما يمكن أن يختلف الأخير عن رأس المال المدفوع. ويتحدد رأس المال المصرح بـه بمقـدار احتيـاجـات الشركـة في المدى الطويل، أما رأس المال المصدر والمكتتب فيه فيتحدد بمقدار احتياجات الشركة في المدى المتوسط، كما تحدد احتياجات الشركة في المدى القصير بمقدار المدفوع من رأس المال المكتتب فيه، أما في مصر مثلاً فقد كان القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ يلزم لصحة تكوين الشركة أن يكون رأس المال المصرح به (المرخص به) مكتتباً فيه بالكامل، بمعنى أن رأس المال المصرح به عند التأسيس يتساوى مع رأس المكتتب فيه. وقد صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يجيز اختلاف رأس المال المصرح به عن رأس المال المكتتب فيه عند رأس المال المدفوع، والذي يمكن أن

---

(١) يمكن للشركة أن تصدر شهادات الأسهم للمساهمين قبل تحصيل قيمتها بالكامل ويدون على ظهر السهم في هذه الحالة قيمة السهم الأسمية وما سدد منها فعلاً والأقساط التي لم تسدد بعد وتواريخ استحقاقها في حالة وجودها.

يقتصر عند التأسيس على ربع قيمة الأسهم المكتتب فيها.

وعلى أساس ما تقدم فكثيراً ما نجد في شركات المساهمة أن بيان رأس المال يظهر في جانب الخصوم من الميزانية العمومية طبقاً للنموذج التالي:

جنيه	جنيه	
		رأس المال المصرح به:
		٣٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ٥٠ جنيه، ١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥ ٪ مجموع الأرباح القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه
		رأس المال المصدر والمدفوع:
	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ سهم عادي قيمة إسمية ٥٠ جنيه مدفوعة بالكامل
	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥ ٪ مجمع للأرباح قيمة إسمية ١٠٠ جنيه مدفوعة بالكامل
٢٠٠٠٠٠٠	————	مجموع رأس المال المصدر والمدفوع.

وبالرغم من أن العبرة فيما يختص بخصوم الشركة تقتصر على رأس المال المصدر والمدفوع، إلا أن إظهار مقدار رأس المال المصرح به، والذي يظهر بصفة إعلامية في هذه الحالة، يفيد القارىء عن مقدار رأس المال الاجمالي اللازم لتحقيق أهداف الشركة على المدى الطويل، وبالمقارنة برأس المال المصدر والمدفوع يعد بمثابة مؤشراً مبدئياً عن درجة نمو نشاط الشركة على مر الزمن وما يتطلبه هذا النمو من رأس مال إضافي.

٣ ـ حـ ـ الأسهم ذات القيمة الاسمية والأسهم بدون قيمة إسمية:

الأسهم ذات القيمة الاسمية Par Value Shares، وسواء كانت عادية Common أو ممتازة Preferred، هي تلك التي يتحدد على شهادة السهم فيها مبلغاً

معيناً يمثل قيمة السهم الاسمية. ويمكن أن تكون هذه القيمة أي مبلغ بشرط أن تكون جميع الأسهم من نفس النوع بنفس القيمة وبشرط أن لا تقل قيمة السهم الواحد عن الحد الأدنى الذي يحدده القانون في بلد الموطن. أما الأسهم التي لا يتحدد في شهاداتها مبلغاً معيناً يمثل قيمة السهم الاسمية فيطلق عليها أسهم بدون قيمة إسمية. No Par Value Shares هذا وإذا كانت الأسهم ذات قيمة إسمية فهذا لا يعني اطلاقاً أن هذه القيمة تمثل حقوق ملكية المساهم في الشركة. والواقع أن للسهم قيماً مختلفة ومتعددة كما سوف نرى فيما بعد، حتى ولو كان السهم بدون قيمة إسمية، ومن هذه القيم ما يسمى بالقيمة الدفترية للسهم، وهي تمثل حقوق ملكية المساهم في الشركة طبقاً لما تظهره الدفاتر في ظل المبادىء والقواعد المحاسبية المتعارف عليها. فالقيمة الدفترية للسهم الذي يحمل قيمة إسمية تتمثل، بالاضافة إلى هذه القيمة، في نصيب كل سهم من الأرباح المحجوزة أو الخسائر المجمعة على الأقل. فإذا وجدت أرباح محجوزة فإن القيمة الدفترية تزيد بالقطع عن القيمة الاسمية، وبالعكس في حالة وجود خسائر مجمعة. ويترتب على ما تقدم أن القيمة الاسمية للسهم قد لا يكون لها أي علاقة على الاطلاق بالقيمة الحقيقية له كما تتمثل في حقوق الملكية.

ولا يعني إصدار الأسهم بقيمة إسمية أنها تباع للمكتتبين بنفس القيمة. فقد يتم الاكتتاب فيها بالقيمة الاسمية، كما قد يكون سعر الاكتتاب أكبر أو أقل من القيمة الاسمية إذا أجازت القواعد والنصوص القانونية ذلك. وإذا تم إصدار الأسهم بأعلى من قيمتها الاسمية فإن الفرق في هذه الحالة يمثل علاوة إصدار ويعتبر جزءا من حقوق الملكية، وإذا أصدرت الأسهم بأقل من القيمة الاسمية فإن الفرق في هذه الحالة يمثل خصم إصدار ويعتبر انتقاصاً من حقوق الملكية. هذا ولا تجيز معظم التشريعات إصدار الأسهم بخصم إصدار عند التأسيس، بينما يمكن أن يتم ذلك في حالة زيادة رأس المال فيما بعد التأسيس في بعض الدول. كما قد يتم تحصيل مبلغ معين أو نسبة معينة من القيمة الاسمية لكل سهم عند

الاكتتاب لتغطية مصاريف التأسيس. ولا تعتبر المبالغ المحصلة لهذا الغرض من مكونات حقوقه الملكية.

وفي حالة إصدار الأسهم بدون قيمة إسمية، إذا ما كان ذلك ممكناً من الناحية القانونية في بلد الموطن، فإنه يمكن أن يتحدد للسهم قيمة ما يطلق عليها في هذه الحالة « القيمة المعينة Stated Value » كما قد لا يتحدد للسهم أي قيمة على الاطلاق. وإذا تحدد للسهم الذي لا يحمل قيمة إسمية قيمة معينة، فإن هذه القيمة عادة ما تكون أقل من سعر الاكتتاب، ويمثل الفرق بين القيمتين جزءاً من رأس المال يطلق عليه « رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة المعينة للأسهم » فإذا قامت شركة التجارة العامة باصدار ١٠٠٠٠ سهم عادي مثلاً بدون قيمة اسمية وبقيمة معينة للسهم ٥٠ جنيه بينما تم الاكتتاب فيها بسعر ١٠٠ جنيه للسهم وتم دفع القيمة بالكامل، فإنها تظهر في الميزانية العمومية للشركة كالآتي:

جنيه	جنيه	رأس المال
	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠ سهم عادي بدون قيمة إسمية، قيمة معينة ٥٠ جنيه مصدر ومدفوع بالكامل.
	٥٠٠٠٠٠	رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة المعينة
١٠٠٠٠٠٠	ــــــ	مجموع رأس المال

أما إذا لم يتحدد للسهم الذي لا يحمل قيمة إسمية قيمة معينة، فإن كل ما يتم تحصيله من المساهمين مقابل إصدار هذه الأسهم يكون بمثابة راس مال مدفوع، إلا أنه يظهر في الميزانية على الوجه التالي (نفس بيانات المثال السابق):

جنيه	جنيه	رأس المال
١٠٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠ سهم عادي بدون قيمة إسمية وبدون قيمة معينة مصدر ومدفوع بالكامل.

هذا ولأن القيمة الاسمية للسهم قد تبتعد كثيراً عن قيمته الحقيقية، فإن إصدار الأسهم بدون قيمة إسمية يؤدي إلى الاقلال من عدد القيم المختلفة للسهم الواحد والتي قد تؤدي بتعددها إلى تضليل جهور المستثمرين. كما أن إصدار الأسهم بدون قيمة إسمية يمكن الشركة في الواقع من إصدار الأسهم بخصم إصدار دون أن يكون المساهم مسئولاً بصفة عرضية أمام دائني الشركة عن سداد قيمة الخصم فيما بعد، لو استدعت الأمور ذلك، كما سوف يتضح تفصيلاً فيما بعد.

٤ ـ اجراءات اثبات إصدار أسهم رأس المال:

سواء كانت الأسهم عادية أو ممتازة، وسواء كانت تحمل قيمة إسمية أو بدون قيمة إسمية فإن اجراءات اثبات اصدار الأسهم لا تخرج عن خطوات ثلاث هي:

١ ـ تلقي الاكتتاب في الأسهم من المساهمين، سواء كانت الأسهم مطروحة للاكتتاب العام، أو يتقاسمها المؤسسون.

٢ ـ تحصيل قيمة الأسهم من المكتتبين.

٣ ـ إصدار شهادات الأسهم للمكتتبين بعد تحصيل قيمتها.

والاكتتاب هو اعلان الارادة عن الرغبة في الاشتراك في الشركة مع التعهد بتقديم حصة في رأس المال تعادل قيمة الأسهم المكتتب فيها. ويتم الاكتتاب عملاً بالتوقيع على طلب الاكتتاب، ومن ثم يصبح هذا الطلب بمثابة عقد بين الشركة والمكتتب يلتزم الأخير بمقتضاه بالوفاء بقيمة الأسهم المكتتب فيها للشركة طبقاً لشروط الاكتتاب. وقد يتم الوفاء بقيمة الأسهم بدفعة واحدة عند الاكتتاب، أو على دفعات تكون إحداها في الغالب عند الاكتتاب ضماناً لجديته. وإذا تم تحصيل قيمة الأسهم على دفعات فقد يلزم قانوناً أن لا تقل الدفعة الأولى عن حد معين، كالربع مثلاً كما هو الحال في التشريع المصري.

وعادة ما لا تقوم الشركة باصدار شهادات الأسهم للمساهمين حتى يتم الوفاء بقيمة الأسهم بالكامل. وفي هذه الحالة يجب على الشركة الاحتفاظ بسجل خاص

للأسهم المكتتب فيها يوضح فيه ما تم سداده منها وما تم إصدار شهاداته وما يزال تحت التحصيل بعد كما سيرد شرحه فيما بعد.

• إذا قام المؤسسون باقتسام الأسهم واكتتبوا فيها بالكامل دون طرحها للاكتتاب العام، فإنه يتم اثبات الاكتتاب بالقيد الآتي:

xxxx		من حـ / الاكتتابات تحت التحصيل
	xxxx	إلى حـ / الأسهم المكتتب فيها (عادية أو ممتازة)
		اثبات الاكتتاب في أسهم رأس المال.

وعندما يقوم المؤسسون بإيداع القيمة في البنك (في حساب خاص باسم الشركة تحت التأسيس طبقاً للقانون المصري) يتم اجراء القيد التالي:

xxxx		من حـ / النقدية (أو البنك تأسيس)
	xxxx	إلى حـ / الاكتتابات تحت التحصيل.
		اثبات تحصيل قيمة الأسهم المكتتب فيها (أو القسط المحدد).

وعادة ما يتم اثباف القيدين السابقين في نفس التاريخ.

وعندما تتحصل قيمة الأسهم المكتتب فيها بالكامل ويتم اصدار الشهادات الخاصة بها للمكتتبين يتم اجراء القيد التالي:

xxxx		من حـ / الأسهم المكتتب فيها (عادية أو ممتازة)
	xxxx	إلى حـ / رأس مال الأسهم (عادية أو ممتازة)
		اثبات اصدار شهادات الأسهم.

ولا تختلف القيود الثلاثة السابقة إذا ما طرحت الأسهم للاكتتاب العام للجمهور.

هذا ويوضح رصيد حساب الأسهم المكتتب فيها قيمة الأسهم التي لم يتم اصدار شهاداتها بعد ومن ثم لا تعد من الأسهم المصدرة فعلاً.

ولنعرض مثلاً أن شركة الشمال لطحن الغلال تكونت في ١/١/٨٥ برأس قدره ١٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه طرحت للاكتتاب العام. وفي ١٥/١ تلقت الشركة بياناً من البنك يوضح أنه قد تم الاكتتاب في الأسهم بالكامل وتحصلت قيمة ٨٠٠٠ سهم وما زالت باقي الاكتتابات تحت التحصيل. وقد أرسل البنك طلبات الاكتتاب التي تحصلت قيمتها للشركة وقامت باصدار شهادات الأسهم لهؤلاء المكتتبين في ٢٠/١. وتكون القيود الدفترية في هذه الحالة كالآتي:

١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ الاكتتابات تحت التحصيل
	١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ// الأسهم العادية المكتتب فيها
		اثبات الاكتتاب في أسهم رأس المال بالكامل في ١٥/١/٨٥.
٨٠٠٠٠٠		
	٨٠٠٠٠٠	من حـ/ النقدية (أو حـ/ البنك ـ تأسيس)
		إلى حـ/ الاكتتابات تحت التحصيل
		اثبات تحصيل القيمة الاسمية لعدد ٨٠٠٠ سهم من أسهم رأس المال بتاريخ ١٥/١/٨٥.
٨٠٠٠٠٠		من حـ/ الأسهم العادية المكتتب فيها
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال ـ أسهم عادية
		اثبات اصدار شهادات الأسهم العادية لعدد ٨٠٠٠ سهم بتاريخ ٢٠/١/٨٥. والتي تحصلت قيمتها بتاريخ ١٥/١/١٩٨٥.

وعندما يتم تحصيل قيمة باقي الأسهم المكتتب فيها يكرر القيدان الأخيران بالقيمة التي يتم تحصيلها (٢٠٠٠٠٠ جنيه في المثال الجاري) .

٤ ـ أ ـ تحصيل قيمة الأسهم المكتتب فيها على دفعات:

إذا لم يتقاسم المؤسسون أسهم شركة المساهمة فيما بينهم بالكامل واكتفوا بالاكتتاب في جزء منها في حدود قانون بلد الموطن، فان ما تبقى من الأسهم المرغوب إصدارها من رأس المال المصرح به عادة ما يتم طرحه للاكتتاب العام، كما أنه عادة ما تتحصل قيمة الأسهم المكتتب فيها في هذه الحالة على دفعات. ويحدد قانون بلد الموطن الحد الأدنى للدفعة الأولى ضماناً لجدية الاكتتاب. ففي مصر مثلاً تتحدد الدفعة الأولى بما لا يقل عن الربع. والمفروض أن يظل المكتتب مديناً بالقيمة التي لم تتحصل من الأسهم التي اكتتب فيها حتى يتم الوفاء بها، كما أن المفروض أن شهادات الأسهم لا يتم إصدارها للمكتتبين في هذه الحالة ما دامت قيمة الأسهم لم تسدد بالكامل. ولا تختلف اجراءات القيد في الدفاتر في هذه الحالة عن الحالة السابقة، ويظل رصيد الاكتتابات تحت التحصيل مديناً بالقيمة التي لم تتحصل بعد من المكتتبين، ويظل رصيد الأسهم المكتتب فيها دائناً بقيمة الأسهم التي لم تصدر عنها شهادات الأسهم بعد.

ولنفرض مثلاً أن شركة التجارة العالمية تكونت في ١/١/٨٥ برأس مال مصرح به يتكون ٤٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه، ١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥ ٪ القيمة الاسمية للسهم ٢٠٠ جنيه. وقد قام المؤسسون بالاحتفاظ بعدد ١٠٠٠٠ سهم عادي وقاموا بسداد القيمة الاسمية بالكامل وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمة الأسهم الممتازة بالكامل عند الاكتتاب ويحصل ٥٠ ٪ من القيمة الأسمية للأسهم العادية، على أن يحصل الباقي بعد سنة. ولنفرض أنه قد تم الاكتتاب في الأسهم المطروحة للاكتتاب العام بكامل عددها طبقاً للشروط السابقة. وعلى ذلك تكون قيود اليومية كالآتي.

		من مذكورين
٤٠٠٠٠٠٠		حـ / الاكتتابات تحت التحصيل ـ أسهم عادية
٢٠٠٠٠٠٠		حـ / ، ، ، ـ أسهم ممتازة
		إلى مذكورين
	٤٠٠٠٠٠٠	حـ / الأسهم العادية المكتتب فيها
	٢٠٠٠٠٠٠	حـ / الأسهم الممتازة المكتتب فيها
		اثبات الاكتتاب في ٤٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية ١٠٠ جنيه و ١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥ ٪ القيمة الاسمية للسهم ٢٠٠ جنيه
٤٥٠٠٠٠٠		من حـ / النقدية (أو حـ / البنك ـ تأسيس)
		إلى مذكورين
	٢٥٠٠٠٠٠	حـ / الاكتتاب تحت التحصيل ـ أسهم عادية
	٢٠٠٠٠٠	حـ / ، ، ، ـ أسهم ممتازة
		اثبات تحصيل القيمة الاسمية لعدد ١٠٠٠٠ سهم عادي بواقع ١٠٠ جنيه بالكامل و ٣٠٠٠٠ سهم عادي بواقع ٥٠ ٪ من القيمة الاسمية و ١٠٠٠٠ سهم ممتاز بكامل القيمة الاسمية للسهم وهي ٢٠٠ جنيه.
		من مذكورين
١٠٠٠٠٠٠		حـ / الأسهم العادية المكتتب فيها
٢٠٠٠٠٠٠		حـ / الأسهم الممتازة المكتتب فيها
		إلى مذكورين
	١٠٠٠٠٠٠	حـ / رأس المال ـ أسهم عادية
	٢٠٠٠٠٠٠	حـ / رأس المال ـ أسهم ممتازة
		اثبات اصدار ١٠٠٠٠ سهم عادي مدفوعة بالكامل و ١٠٠٠٠ سهم ممتازة ٥ ٪ مدفوعة بالكامل.

ويترتب على ترحيل هذه القيود بقاء حـ/ الاكتتابات تحت التحصيل ـ أسهم عادية مديناً بباقي قيمة ٣٠٠٠٠ سهم عادي التي طرحت للاكتتاب العام ولم يتحصل نصف قيمتها الاسمية بعد. كما يظهر رصيد الاسهم العادية المكتتب فيها مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه تمثل القيمة الاسمية للأسهم التي لم تصدر شهادتها بعد لعدم تحصيل قيمتها بالكامل. ويظهر رصيد حـ / الاكتتابات تحت التحصيل ضمن الأصول المتداولة في الميزانية كما يظهر رصيد الأسهم المكتتب فيها ضمن حقوق الملكية. وتظهر حقوق الملكية لشركة التجارة العالمية في ٨٥/١٢/٣١ وقبل تحصيل القسط الثاني من الأسهم العادية المطروحة للاكتتاب العام كالآتي:

حقوق الملكية	جنيه	جنيه
رأس المال المصرح به: ٤٠٠٠٠ سهم عادي		
قيمة اسمية ١٠٠ جنيه و ١٠٠٠٠ سهم ممتاز		
٥ ٪ قيمة إسمية ٢٠٠ جنيه		
رأس المال المصدر والمدفوع:		
١٠٠٠٠ سهم عادي ـ قيمة إسمية ١٠٠ جنيه مدفوع بالكامل	١٠٠٠٠٠٠	
١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥ ٪ قيمة إسمية ٢٠٠ جنيه مدفوع بالكامل	٢٠٠٠٠٠٠	
مجموع رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل.	ـــــــــ	٣٠٠٠٠٠٠
أسهم عادية مكتتب فيها.		٣٠٠٠٠٠٠
مجموع رأس المال.		٦٠٠٠٠٠٠

هذا وقد يرى البعض إظهار الاكتتاب تحت التحصيل مطروحة من الأسهم

المكتتب فيها في حقوق الملكية في الميزانية، ولكننا نفضل إظهارها في جانب الأصول لأنها تمثل حق فعلي ومكفول قانوناً للشركة قبل المساهمين، ولا يجوز للمكتتبين استرداده بمحض ارادتهم، ومن ثم فإن إظهار الاكتتابات تحت التحصيل مطروحة من الأسهم المكتتب فيها في جانب الخصوم قد يوحي بامكانية انتقاص حقوق الملكية بهذا القدر في حالة عدم تحصيلها، وهو الأمر الذي يتنافى مع الحقيقة.

هذا وتمثل الأسهم المكتتب فيها جزءاً من رأس المال، إلا أنه غير مصدر (أي لم تصدر شهاداته بعد) وغير مدفوع بالكامل، ولذلك تظهر في بند مستقل من بنود حقوق الملكية. كما أن رأس المال المصرح به يظهر بصورة اعلامية فقط كما سبق ووضحنا.

وعند تحصيل باقي قيمة الأسهم يجعل حساب النقدية مديناً (دون الحاجة إلى توسيط حـ / البنك ـ تأسيس في هذه الحالة) وحساب الاكتتابات تحت التحصيل دائناً، وعند إصدار شهادات الأسهم يجعل حساب الأسهم المكتتب فيها مديناً وحساب رأس المال ـ أسهم عادية دائناً.

٤ ـ ب ـ إصدار أسهم بدون قيمة إسمية.

لا تختلف اجراءات الاثبات الدفتري في هذه الحالة عن الحالة السابقة إلا إذا كان للسهم الذي لا يحمل قيمة إسمية قيمة معينة. ولنفرض مثلاً أن للشركة العامة لصناعة الاطارات تكونت في ١/١/٨٥ برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ سهماً عادياً دون قيمة إسمية. وفي ٣/١ تلقت الشركة اكتتابات في ٦٠٠٠٠ سهم بواقع ١٠ جنيه للسهم سددت بالكامل في ٥/١. وفي ١٢/١ تلقت الشركة اكتتابات في ٣٠٠٠٠ سهم بواقع ١١ جنيه للسهم سددت بالكامل في ١٤/١. وفي ذلك التاريخ قررت الشركة تحديد قيمة معينة Stated Value بواقع ١٠ جنيه للسهم. وفي ١٥/١ تلقت الشركة اكتتابات بباقي الأسهم بواقع ١٣ جنيه للسهم تحصل

منها ٨٠ ٪ من قيمة كل سهم في ١٨ / ١ ويستحق الباقي بعد ثلاثة أشهر ، وطبقاً لهذه البيانات تكون القيود كالآتي:

٦٠٠٠٠٠		من حـ / الاكتتابات تحت التحصيل	١٩٨٥/١/٣
	٦٠٠٠٠٠	إلى حـ / الأسهم المكتتب فيها	
		اثبات الاكتتاب في ٦٠٠٠٠ سهم عادي بدون قيمة إسمية بواقع ١٠ جنيه للسهم	
٦٠٠٠٠٠		من حـ / النقدية	١٩٨٥/١/٥
	٦٠٠٠٠٠	إلى حـ / الاكتتابات تحت التحصيل	
		تحصيل قيمة الأسهم المكتتب فيها بتاريخ ١/٣.	
٦٠٠٠٠٠		من حـ / الأسهم المكتتب فيها	١٩٨٥/١/٥
	٦٠٠٠٠٠	إلى حـ / رأس المال ـ أسهم عادية	
		إصدار شهادات ٦٠٠٠٠ سهم دون قيمة إسمية.	
٣٣٠٠٠٠		من حـ / الاكتتاب تحت التحصيل	١٩٨٥/١/١٢
	٣٣٠٠٠٠	إلى حـ / الأسهم المكتتب فيها	
		اثبات الاكتتاب في ٣٠٠٠٠ سهم عادي دون قيمة إسمية بواقع ١١ جنيه للسهم.	
٣٣٠٠٠٠		من حـ / النقدية	٨٥/١/١٤
	٣٣٠٠٠٠	إلى حـ / الاكتتابات تحت التحصيل	
		اثبات تحصيل قيمة الأسهم المكتتب فيها بتاريخ ١/١٢	

٣٣٠٠٠٠		من حـ / الأسهم المكتتب فيها	٨٥/١/١٤
		إلى مذكورين	
	٣٠٠٠٠٠	حـ / رأس المال ـ أسهم عادية	
	٣٠٠٠٠	حـ / رأس المال المدفوع فيما زاد عن القيمة المعينة.	
		اثبات اصدار شهادات الأسهم لعدد ٣٠٠٠٠ سهم دون قيمة اسمية وبقيمة معينة ١٠ جنيه للسهم.	
١٣٠٠٠٠		من حـ / الاكتتاب تحت التحصيل	٨٥/١/١٥
	١٣٠٠٠٠	إلى حـ / الأسهم المكتتب فيها	
		اثبات الاكتتاب في ١٠٠٠٠ سهم عادي دون قيمة اسمية وبقيمة معينة ١٠ جنيه.	
١٠٤٠٠٠		من حـ / النقدية	٨٥/٩/١٨
	١٠٤٠٠٠	إلى حـ / الاكتتابات تحت التحصيل	
		اثبات تحصيل ٨٠٪ من قيمة ١٠٠٠٠ سهم دون قيمة اسمية ومكتتب فيها بواقع ١٣ جنيه للسهم.	

وعندما يتم تحصيل القسط الأخير من دفعة الاكتتاب الأخيرة يجعل به حساب النقدية مديناً وحساب الاكتتابات تحت التحصيل دائناً. ثم يجعل حساب الأسهم المكتتب فيها مديناً بقيمة الاكتتاب (١٣٠٠٠٠ جنيه) ويجعل حساب رأس المال ـ أسهم عادية دائناً بالقيمة المعينة (١٠٠٠٠٠ جنيه) ويجعل حساب رأس المال المدفوع فيما زاد عن القيمة المعينة دائناً بالفرق (٣٠٠٠٠ جنيه).

هذا ويلاحظ أن الاختلاف الوحيد بين هذه الحالة والحالة السابقة (٤ ـ م) هو أنه في حالة تحديد قيمة معينة للسهم الذي لا يحمل قيمة إسمية فإن الفرق بين سعر الاكتتاب وهذه القيمة تعلى لحساب رأس المال المدفوع فيما زاد عن القيمة

المعينة بدلاً من تعلية اجمالي القيمة لحساب رأس مال الأسهم. أما إذا لم تتحدد قيمة معينة للسهم الذي لا يحمل قيمة إسمية، فإن قيمة الاكتتاب تعلى بالكامل لحساب رأس مال الأسهم عندما تتحصل قيمة الاكتتاب بالكامل.

ويراعى أن امكانية إصدار الأسهم دون قيمة إسمية تتوقف على القوانين السائدة في بلد موطن الشركة، وبالتالي فبينما نجد أن هذا يعد ممكناً في أمريكا مثلاً، فإن التشريع المصري يقتضي اصدار الأسهم بقيمة اسمية.

٤ - حـ - علاوة وخصم الاصدار:

لا تتواجد علاوة أو خصم الاصدار في حالة اصدار الأسهم دون قيمة إسمية. فإذا كانت هذه الأسهم يتحدد لها قيمة معينة فإن هذه القيمة تكون عادة من قيمة الاكتتاب ويعلى الفرق بين القيمة المعينة وقيمة الاكتتاب لحساب رأس المال المدفوع كما أوردنا في البند السابق.

أما إذا كانت الأسهم ذات قيمة إسمية وتم طرحها للاكتتاب بسعر أقل من هذه القيمة، فإنه يطلق على هذه الحالة إصدار الأسهم **بخصم اصدار**. والواقع أن المكتتب يظل مسئولاً قبل دائني الشركة بهذا الخصم ويصبح واجب الوفاء إذا ما اقتضت ذلك الظروف عند تصفية الشركة. **كما أن اصدار الاسهم بخصم اصداره عادة ما لا تجيزه معظم القوانين في البلاد المختلفة، وخاصة عند تأسيس الشركة.**

ولنفرض مثلاً أن إحدى الشركات أصدرت ١٠٠٠٠ سهماً بقيمة اسمية ١٠ جنيه وبخصم إصدار قدره ١٠٪ من القيمة الاسمية. وفي هذه الحالة يتم اثبات الاصدار وتحصيل القيمة كالآتي:

٩٠٠٠٠		من حـ / الاكتتابات تحت التحصيل
	٩٠٠٠٠	إلى حـ / الأسهم المكتتب فيها
		اثبات الاكتتاب في ١٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية ١٠ جنيه بسعر ٩ جنيه.

٩٠٠٠٠		من حـ / النقدية
	٩٠٠٠٠	إلى حـ / الاكتتابات تحت التحصيل
		تحصيل قيمة الأسهم المكتتب فيها.
		من مذكورين
٩٠٠٠٠		حـ / الأسهم المكتتب فيها
١٠٠٠٠		حـ / خصم اصدار الأسهم
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ / رأس المال ـ الأسهم (العادية أو الممتازة)
		اثبات اصدار شهادات ١٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه.

ويعتبر خصم الاصدار بنداً سالباً من حقوق الملكية ولا يحمل لحساب الأرباح والخسائر سواء على دفعات أو على دفعة واحدة. كما لا يمكن اجراء مقاصة بين خصم الاصدار على نوع معين من الأسهم وعلاوة الاصدار على نوع آخر من الأسهم. ذلك لأن خصم الاصدار ينشأ عن عمليات في رأس مال نوع معين من الأسهم في هذه الحالة ولا يجوز تحميله لحقوق ملكية حملة نوع آخر من الأسهم. ولو تم ذلك لأصبحت القيم الدفترية لكل نوع من الأسهم مضللة من ناحية، كما يقع الغبن على فئة حملة الأسهم التي صدرت بعلاوة لحساب حملة أسهم النوع الذي تم اصداره بخصم اصدار. كما أن خصم الاصدار لا ينشأ عن عمليات ايرادية ولا يلزم لها ومن ثم لا يجوز تحميله لحسات الأرباح والخسائر. ويظهر خصم الاصدار في الميزانية العمومية في جانب الخصوم كالآتي:

جنيه	جنيه	
		رأس مال الأسهم العادية المصرح به والمصدر والمدفوع
	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه.
	١٠٠٠٠	يخصم: خصم اصدار الأسهم العادية
٩٠٠٠٠	ـــــــ	صافي رأس مال الأسهم العادية

أما إذا تم اصدار الأسهم بسعر يزيد عن القيمة الاسمية، فإن الفرق في هذه الحالة يمثل **علاوة اصداره**. وعادة ما يتم ذلك في حالة زيادة رأس المال بحيث يتفق سعر اصدار الأسهم الجديدة مع القيمة السوقية للأسهم القائمة والتي تتأثر بقيمة الأرباح المحجوزة كما تنعكس في القيمة الدفترية للسهم، كما سوف نوضح فيما بعد.

فإذا افترضنا مثلاً أن إحدى الشركات طرحت للاكتتاب ٢٠٠٠٠ سهماً ممتازاً ٥ ٪ بقيمة إسمية للسهم ٢٠ جنيه وبسعر ٢٣ جنيه للسهم، وتم الاكتتاب فيها وتحصلت القيمة، فإن الاثبات الدفتري يكون كالآتي:

مدين	دائن	البيان
٤٦٠٠٠٠		من حـ / الاكتتابات تحت التحصيل
	٤٦٠٠٠٠	إلى حـ / الأسهم المكتتب فيها
		اثبات الاكتتاب في ٢٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥ ٪ القيمة الاسمية ٢٠ جنيه بسعر ٢٣ جنيه للسهم.
٤٦٠٠٠٠		من حـ / النقدية
	٤٦٠٠٠٠	إلى حـ / الاكتتابات تحت التحصيل
		تحصيل قيمة الأسهم المكتتب فيها.
٤٦٠٠٠٠		من حـ / الأسهم المكتتب فيها
		الى مذكورين
	٤٠٠٠٠٠	رأس المال ـ أسهم ممتازة ٥ ٪
	٦٠٠٠٠	علاوة اصدار الأسهم الممتازة ٥ ٪
		اثبات اصدار شهادات ٢٠٠٠٠ سهم ممتاز ٥ ٪ القيمة الإسمية للسهم ٢٠ جنيه.

وتعتبر علاوة الاصدار أحد بنود حقوق الملكية. ويتوقف اعتبارها حقوق ملكية حملة الأسهم العادية أو حملة الأسهم الممتازة إذا نتجت عن إصدار أسهم ممتازة طبقاً لشروط اصدار الأخيرة كما سوف نوضح فيما بعد. أما إذا نتجت عن اصدار أسهم عادية فتعد من مكونات حقوق ملكية حملة الأسهم العادية.

٥ ـ الاكتتاب في الأسهم بالزيادة:

سبق أن ذكرنا أنه عندما تطرح الأسهم للاكتتاب العام فان نتيجة الاكتتاب قد تكون احدى حالات ثلاث وهي: (١) الاكتتاب في عدد من الأسهم يتساوى مع عدد الاسهم لمطروحة للاكتتاب، وهذه هي الحالة التي افترضناها ضمناً في البنود السابقة، أو (٢) الاكتتاب في عدد من الأسهم يزيد عن عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب، وفي هذه الحاة يقتضي الأمر تخصيص الأسهم المطروحة على المكتتبين بطريقة عادلة وبما يتمشى مع مصلحة الشركة في نفس الوقت، أو (٣) الاكتتاب في عدد من الأسهم يقل عن العدد المطروح للاكتتاب العام، وفي هذه الحالة، وفي ظل القانون المصري يفشل مشروع الشركة ويلزم رد مبالغ الاكتتاب للمكتتبين ما لم يتم تغطية الأسهم التي لم يكتتب فيها في الاكتتاب العام عن طريق المؤسسين أو أي منشأة مالية يقع هذا العمل في قائمة أغراض نشاطها. ولو فشل مشروع تأسيس الشركة ولزم رد المبالغ للمكتتبين يتم اجراء قيدين عكسيين لقيدي الاكتتاب وتحصيل قيمة الأسهم المكتتب فيها. وسوف نعالج في هذا البند الحالة الثانية.

وفي حالة زيادة الأسهم المكتتب فيها عن الأسهم المعروضة للاكتتاب فإن العدالة تقتضي توزيع الأسهم المعروضة على المكتتبين بنسبة اكتتابات كل منهم. إلا أن مصلحة المؤسسين أو مصلحة الشركة قد لا تتمشى مع ذلك، فعادة ما يحصل المؤسسون على الأسهم التي اكتتبوا فيها بالكامل ويتحدد عددها بحيث يكون لهم وزن في التصويت في الجمعية العمومية، وبالتالي يصبح من مصلحتهم انتشار توزيع الأسهم المطروحة للاكتتاب العام بين عدد كبير من الأفراد بحيث لا يتمكن فرد بذاته أو عدد من الافراد من الحصول على أغلبية الأسهم في هذه الحالة. وعلى هذا الأساس عادة ما يتم تخصيص الأسهم على المكتتبين بنسب تختلف عن نسبة اكتتابات كل منهم إلى مجموع الأسهم المكتتب فيها.

ولنفرض مثلاً أن شركة الالكترونات العربية تكونت في ١/١/١٩٨٥ برأس مال مصرح به قدره ٢٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه و١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦ ٪ القيمة الاسمية للسهم ٢٥ جنيه. وقد اكتتب المؤسسون في ٦٠٠٠ سهم عادي سددت قيمتها بالكامل وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام في ذلك التاريخ على أن تسدد القيمة الاسمية للأسهم الممتازة بالكامل عند الاكتتاب وتسدد القيمة الإسمية للأسهم العادية على ثلاث دفعات كالآتي: ٤٠ ٪ عند الاكتتاب، ٤٠ ٪ في خلال شهر مارس، ٢٠ ٪ في خلال شهر يونيو. وقد تم الاكتتاب في جميع الأسهم بالزيادة في خلال اسبوع، حيث اكتتب الجمهور في ١٨٠٠٠ سهم عادي و١٥٠٠٠ سهم ممتاز وسددت القيمة الاسمية للأسهم الممتازة طبقاً لشروط الاكتتاب، كما قام المكتتبون في ٥٠٠٠ سهم عادي بسداد القيمة الاسمية بالكامل عند الاكتتاب والتزم باقي المكتتبون بشروط اكتتاب الأسهم العادية.

وفي ١/١٥ تم تخصيص أسهم رأس المال على المكتتبين كالآتي:

١ ـ خصص للمكتتبين في الأسهم العادية المسددة قيمتها الاسمية بالكامل عند الاكتتاب كل الأسهم المكتتب فيها.

٢ ـ خصصت باقي الأسهم العادية على المكتتبين كالآتي: خصص لصغار المكتتبين في ٤٠٠٠ سهم الأسهم المكتتب فيها بالكامل، وخصصت باقي الأسهم على باقي المكتتبين بالنسبة والتناسب، وتم الاحتفاظ بأقساط الاكتتاب في الأسهم الزائدة تحت حساب الأقساط التالية فيما يعادلها ورد الباقي للمكتتبين.

٣ ـ خصص لصغار المكتتبين في الأسهم الممتازة ٣٠٠٠ سهماً تمثل قيمة اكتتاباتهم بالكامل.

٤ ـ خصص المكتتبين في ٩٠٠٠ سهم ممتاز عدد ٦٠٠٠ سهماً وردت المبالغ المحصلة بالزيادة اليهم.

٥ ـ خصص لباقي المكتتبين في الأسهم الممتازة بالنسبة والتناسب وردت المبالغ المحصلة بالزيادة اليهم.

وتكون القيود الدفترية اللازمة لاثبات عمليات الاكتتاب والتخصيص كالآتي:

		من مذكورين	٨٥/١/٧
٢٠٠٠٠٠		حـ / الاكتتابات تحت التحصيل ـ اسهم عادية	
٢٥٠٠٠٠		حـ / الاكتتابات تحت تحصيل ـ أسهم ممتازة	
		إلى مذكورين	
	٢٠٠٠٠٠	حـ / الأسهم العادية المكتتب فيها	
	٢٥٠٠٠٠	حـ / الأسهم الممتازة المكتتب فيها	
		اثبات الاكتتاب في راس المال المطروح الاكتتاب العام	
٥٣٧٠٠٠		من حـ / النقدية (أو حـ / البنك ـ تأسيس)	٨٥/١/٧
		إلى مذكورين	
	١٦٢٠٠٠	حـ / الاكتتابات تحت التحصيل ـ أسهم عادية	
	٣٧٥٠٠٠	حـ / « « « ـ أسهم ممتازة	
		اثبات تحصيل الاكتتابات من المكتتبين: ١١٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ١٠ جنيه بالكامل، ١٣٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ١٠ جنيه بواقع ٤٠٪، ١٥٠٠٠ سهم ممتاز قيمة اسمية ٢٥ جنيه بالكامل.	
		من مذكورين	
١١٠٠٠٠		حـ / الأسهم العادية المكتتب فيها	٨٥/١/١٥
٢٥٠٠٠٠		حـ / الأسهم الممتازة المكتتب فيها	

١٢٥٠٠٠	حـ / الاكتتابات تحت تحصيل أسهم ممتازة
	الى مذكورين
١١٠٠٠٠	حـ / رأس المال ـ أسهم عادية
٢٥٠٠٠٠	حـ / رأس المال ـ أسهم ممتازة ٦ ٪
١٢٥٠٠٠	حـ / النقدية

اثبات تخصيص الأسهم العادية المكتتب فيها بكامل قيمتها للمكتتبين (١١٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠ جنيه)، وتخصيص الأسهم الممتازة المسددة قيمتها بالكامل (١٠٠٠٠ سهم قيمة إسمية ٢٥ جنيه)، ورد المبالغ الناتجة عن الاكتتابات بالزيادة في الأسهم الممتازة للمكتتبين (٥٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٢٥ جنيه).

هذا ويثبت القيد الأول مديونية المكتتبين للشركة بالقيمة الاسمية للأسهم المطروحة للاكتتاب، وليس بالقيمة الاسمية للأسهم التي تم الاكتتاب فيها فعلاً. أما القيد الثاني فيثبت المبالغ التي تحصلت فعلاً عند الاكتتاب في كل من نوعي الأسهم المطروحة للاكتتاب، وقد كان الاكتتاب بالزيادة في كل من النوعين. ويترتب على هذين القيدين وجود رصيد مدين في حساب الاكتتابات تحت التحصيل ـ أسهم عادية بمبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه يمثل ٦٠ ٪ من القيمة الإسمية لعدد ٤٠٠٠ سهم خصصت بالكامل لصغار المكتتبين في الأسهم العادية (٢٤٠٠٠ جنيه) زائداً المتبقي من القيمة الاسمية لعدد ٥٠٠٠ سهم عادي خصصت بالنسبة والتناسب على المكتتبين في ٩٠٠٠ سهم (حيث تحصل مبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه تمثل ٤٠ ٪ من ٩٠٠٠٠ جنيه وحصل المكتتبون على ٥٠٠٠ سهم القيمة الاسمية لها ٥٠٠٠٠ جنيه فيكون المبلغ المتبقي على هؤلاء المتكتتبين هو ١٤٠٠٠ جنيه).

كما يترتب على كل من القيدين الأول والثاني ظهور رصيد دائن في حساب

الاكتتابات تحت التحصيل ـ أسهم ممتازة يبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه يمثل القيمة الأسمية لعدد ٥٠٠٠ سهم ممتاز مكتتب فيها بالزيادة عن المطروح للاكتتاب العام القيمة الاسمية للسهم ٢٥ جنيه تحصلت قيمتها بالكامل. ويكون هذا المبلغ مستحقاً للمكتتبين الذين لم يخصص لهم عدد الأسهم المكتتب فيها بالكامل قبل الشركة.

ويثبت القيد الثالث تحول ١١٠٠٠ سهماً مكتتباً فيها ومسدداً قيمتها بالكامل (٦٠٠٠ للمؤسسين و ٥٠٠٠ لجمهور المكتتبين) لحساب رأس المال ـ الأسهم العادية، كما يثبت تحول الأسهم الممتازة المطروحة للاكتتاب العام لحساب رأس المال لتحصيل قيمتها بالكامل، ويثبت أيضاً سداد المبالغ المحصلة بالزيادة من المكتتبين في الأسهم الممتازة لهم.

وعند تحصيل الدفعة الثانية من المكتتبين ـ في الأسهم العادية خلال شهر مارس يراعي نسب تخصيص الأسهم على المكتتبين وما تحصل من كل مجموعة منهم بالزيادة عند الاكتتاب عن شروط الدفعة الأولى. فصغار المكتتبين الذين خصصت لهم الأسهم المكتتب فيها بالكامل وعددها ٤٠٠٠ سهماً عادياً القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه يستحق عليهم ٤٠٪ من هذه القيمة خلال مارس، أي يستحق عليهم مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه، أما باقي المكتتبين في ٩٠٠٠ سهم والذين خصص لهم ٥٠٠٠ سهماً وحصل منهم ٣٦٠٠٠ جنيهاً عند الاكتتاب فيستحق عليهم خلال مارس ٤٠٠٠ جنيه، حيث سددوا عند الاكتتاب مبلغ ١٦٠٠٠ جنيهاً بالزيادة عما خصص لهم من أسهم. وبذلك يكون اجمالي المبلغ المستحق قبل المساهمين في الأسهم العادية خلال مارس ٢٠٠٠٠ جنيه، يجعل بها حساب النقدية مديناً عند التحصيل، وحساب الاكتتابات تحت التحصيل ـ أسهم عادية دائناً.

وعندما تتحصل الدفعة الأخيرة خلال شهر يونيو وتبلغ في هذه الحالة ١٨٠٠٠ جنيه (٩٠٠٠ سهم × ١٠ جنيه × ٢٠٪) يجعل حساب النقدية مديناً وحساب الاكتتابات تحت التحصيل ـ أسهم عادية دائناً، كما يجعل حساب الأسهم

العادية المكتتب فيها مديناً بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه وحساب رأس مال الأسهم العادية دائناً بنفس المبلغ.

٦ ـ الأسهم العينية والأسهم مقابل خدمات وحصص التأسيس:

سبق أن ذكرنا أن **الأسهم العينية** هي تلك التي يتم اصدارها للمساهمين مقابل اصول عينية بخلاف النقدية. كما ذكرنا أيضاً أنه من الواجب تقويم الأصول المقدمة في هذه الحالة طبقاً لقيمتها السوقية العادلة وقت تقديمها، كما يجب الوفاء بقيمة الأسهم العينية بالكامل عند الاكتتاب. وتجعل حسابات الأصول المختلفة التي يتم تقديمها في هذه الحالة مدينة مقابل جعل حساب رأس مال الأسهم المصدرة مقابل هذه الأصول دائناً بالقيمة الاسمية لها. وإذا كانت القيمة السوقية للأصول المقدمة تزيد عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة في مقابلها، فيجعل حساب رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية دائناً بالفرق. ولا تجيز معظم التشريعات امكانية اصدار أسهم عينية مقابل أصول تقل قيمتها عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة كمقابل (أي اصدار الأسهم العينية بخصم اصدار). أما اذا كانت الاسهم لا تحمل قيمة اسمية فتجعل حسابات الأصول المختلفة مدينة بقيمتها السوقية مقابل جعل حساب رأس مال الأسهم المصدرة دائناً بكل القيمة، ما لم يكون لهذه الأسهم قيمة معينة فيعلي الفرق لحساب رأس المال المدفوع فيما زاد عن القيمة المعينة.

هذا كما قد تقوم الشركة باصدار **أسهم مقابل خدمات أديت لها** وذات قيمة نقدية محددة. كأن تقوم الشركة باصدار عدد من الأسهم لأحد المحامين مقابل القيام بالاجراءات القانونية لتأسيس الشركة، أو اصدار عدد من الأسهم لأحد أو بعض المؤسسين مقابل أتعاب التأسيس. ويجب أن تكون الخدمات المقدمة في هذه الحالة قابلة للتقدير النقدي على أساس موضوعي بما يعادل قيمتها البديلة وقت تقديمها. وتعد هذه القيمة بمثابة تكلفة لأحد الأصول غير الملموسة إذا كانت

لخدمات مقدمة للشركة وهي في طور التأسيس أو كانت تؤثر في ايرادات الشركة في المدى الطويل، كأن يقدم أحد المؤسسين حق اختراع للشركة مثلاً يمكن تقدير قيمته السوقية بسهولة. وفي هذه الحالة يجعل حساب الأصل المقدم ـ إذا كان أصلاً معيناً ـ أو تكلفة التأسيس ـ وهو من حسابات الأصول ـ مديناً بالقيمة السوقية العادلة مقابل جعل حساب رأس مال الأسهم المصدرة دائناً كما هو عليه الحال في الأسهم العينية.

أما حصص التأسيس فهي صكوك تخول الحق لصاحبها في الحصول على نصيب من الأرباح دون أن يقابلها تقديم حصة في رأس المال. وتمنح حصص التأسيس عادة للمؤسسين مقابل خدمات لا يمكن تحديد قيمتها النقدية بدرجة كافية من الموضوعية. ولا تعد حصة التأسيس طبقاً للتشريع المصري من مكونات رأس المال ولا تخول صاحبها نصيباً في فائض التصفية، وليس لها قيمة إسمية، ولا تخول صاحبها الاشتراك في ادارة الشركة بالتصويت في الجمعية العمومية. كما لا يجوز أن تحصل حصص التأسيس على نصيب في الأرباح يزيد عن ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطي ووفاء ٥٪ على الأقل كتوزيعات على المساهمين.

هذا كما لا يجيز التشريع المصري تداول الأسهم العينية أو الأسهم النقدية التي تصدر للمؤسسين أو حصص التأسيس، قبل نشر الحسابات الختامية والميزانية العمومية عن سنتين ماليتين من تاريخ صدور القرار الجمهوري بالترخيص في تأسيس الشركة. ويعد ذلك حماية لجمهور المستثمرين لفترة توضح حقيقة المركز المالي للشركة بعد تأسيسها خوفاً من تلاعب المؤسسين. هذا كما يجيز التشريع المصري الغاء حصص التأسيس بعد مضي ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات من تاريخ انشاء حصص التأسيس ما لم ينص نظام الشركة على مدة أقصر، وذلك مقابل تعويض عادل، عادة ما يتحدد بالقيمة السوقية عند قرار الالغاء.

ولنفرض على سبيل المثال أن للشركة العربية لتصنيع وتجارة السيارات تكونت

في ٨٥/٤/١ برأس مال مصرح به قدره ٥٠٠٠٠ سهماً عادياً القيمة الاسمية للسهم ٤٠ جنيه يدفع نصفها عند الاكتتاب ويسدد الباقي على دفعتين متساويتين احداهما عند التخصيص والأخرى بعد شهر من تاريخ التخصيص. وفي مقابل الحصول على ١٠٠٠٠ سهم قدم أحد المؤسسين للشركة صافي أصول مصنعاً لتجميع السيارات كان يملكه قدرت قيمته السوقية العادلة عند تأسيس الشركة بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه حيث قدرت أصوله والتزاماته كالآتي: أراضي ومباني ٢٢٠٠٠٠ جنيه، آلات ومعدات ٣٧٠٠٠٠ جنيه، مخزون ١١٥٠٠٠ جنيه، التزامات مختلفة ٢٥٥٠٠٠ جنيه. وقد اكتتب باقي المؤسسون في ١٥٠٠٠ سهم وسددت قيمتها الاسمية بالكامل وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام في ٨٥/٤/٥ حيث اكتتب محامي الشركة في ٥٠٠ سهم مقابل اتعابه في اجراءات التأسيس واكتتب الجمهور في ٣٠٥٠٠ سهم طبقاً لشروط الاكتتاب. وفي ٤/١٥ تقرر تخصيص الأسهم المطروحة للاكتتاب العام كالآتي:

١ - تخصيص ٥٠٠ سهم لمحامي الشركة مقابل أتعاب التأسيس.

٢ - تخصيص ١٠٥٠٠ لصغار المكتتبين لتمثل ١٠٠٪ من اكتتاباتهم.

٣ - تخصيص ١٠٠٠٠ سهم لمكتتبين في ١٢٠٠٠ سهم.

٤ - تخصيص ٢٠٠٠ سهم لمكتتبين في ٣٠٠٠ سهم.

٥ - تخصيص ٢٠٠٠ سهم لمكتتبين في ٥٠٠٠ سهم مع رد ما زاد عن القيمة الاسمية للأسهم المخصصة للمكتتبين، واصدار شهادات الأسهم لكل الأسهم المسدد قيمتها الاسمية بالكامل.

هذا كما تقرر اصدار ٢٠٠٠ حصة تأسيس مكافأة للمؤسسين تخولهم الحصول على ٨٪ من الأرباح الصافية بعد تجنيب الاحتياطي القانوني وتوزيع ٥٪ على المساهمين.

ويتم اثبات عمليات الاكتتاب والتخصيص في هذه الحالة كما يلي، وذلك مع مراعاة أنه لا يترتب على اصدار حصص التأسيس أية قيود دفترية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
٢٠٠٠٠٠٠		من حـ / الاكتتابات تحت التحصيل أسهم عادية	٨٥/٤/٥
	٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـ / الاسهم العادية المكتتب فيها	
		اثبات الاكتتاب في أسهم رأس المال.	
		من مذكورين	٨٥/٤/٥
٢٢٠٠٠٠		حـ / أراضي ومباني	
٣٧٠٠٠٠		حـ / آلات ومعدات	
١١٥٠٠٠		حـ / المخزون	
١٢١٠٠٠٠		حـ / النقدية (أو البنك تأسيس)	
٢٠٠٠٠		حـ / تكلفة التأسيس	
		إلى مذكورين	
	٢٥٥٠٠٠	حـ / الالتزامات المختلفة	
	١٦٣٠٠٠٠	حـ / الاكتتابات تحت التحصيل أسهم عادية	
	٥٠٠٠٠	حـ / علاوة اصدار الأسهم العادية	
		اثبات سداد الاكتتابات في الأسهم: ١٠٠٠٠ سهم عيني للمؤسسين قيمة اسمية ٤٠ جنيه بعلاوة اصدار ٥ جنيه للسهم سدد بالكامل. ١٥٠٠٠ سهم نقدي للمؤسسين قيمة إسمية ٤٠ جنيه سدد بالكامل. ٥٠٠ سهم مقابل أتعاب المحامي. ٢٤٠٠٠ سهم للجمهور مكتتب فيها على أساس ٣٠٥٠٠ سهم قيمة إسمية ٤٠ جنيه مسدد منها ٢٠ جنيه.	
١١٠٠٠٠٠		من حـ / الأسهم العادية المكتتب فيها	٨٥/٤/١٥
	١١٠٠٠٠٠	إلى حـ / رأس المال ـ أسهم عادية	
		اثبات اصدار الأسهم العينية والنقدية	

		للمؤسسين والأسهم مقابل خدمات التأسيس للمحامي، و٢٠٠٠ سهم من اكتتابات الجمهور حيث سددت قيمتها بالكامل.		
١٦٥٠٠٠		من حـ / النقدية		٨٥/٤/١٥
	١٦٥٠٠٠	إلى حـ / الاكتتابات تحت التحصيل أسهم عادية.		
		تحصيل قسط التخصيص بواقع ١٠ جنيه للسهم عن ١٠٥٠٠ سهم، وبواقع ٦ جنيه للسهم عن ١٠٠٠٠ سهم.		
٢٠٠٠		من حـ / الاكتتابات تحت التحصيل أسهم عادية		
	٢٠٠٠٠	إلى حـ / النقدية.		٨٥/٤/١٥
		رد ما زاد عن القيمة الاسمية لمكتتبين في ٥٠٠٠ سهم بواقع ٢٠ جنيه للسهم خصص لهم ٢٠٠٠ سهم القيمة للسهم ٤٠ جنيه.		

ويترتب على ترحيل هذه القيود للحسابات الملائمة وترصيدها أن تظهر الميزانية العمومية للشركة بعد التأسيس في ٤/١٥ كالآتي: (عليك بترحيل القيود السابقة للحسابات الملائمة وترصيدها وإعداد ميزان المراجعة في ٨٥/٤/١٥).

الشركة العربية لتصنيع وتجارة السيارات

الميزانية العمومية في ١٥/٤/١٩٨٥

أصول

البيان	مبالغ جزئية	مبالغ كلية
الأصول الثابتة وطويلة الأجل:		
أراضي ومباني	٢٢٠٠٠٠	
آلات ومعدات	٣٧٠٠٠٠	
تكلفة التأسيس	٢٠٠٠٠	
		٦١٠٠٠٠
الأصول المتداولة:		
المخزون	١١٥٠٠٠	
اكتتابات تحت التحصيل	٢٢٥٠٠٠	
النقدية	١٣٥٥٠٠٠	١٦٩٥٠٠٠
مجموع الأصول =		٢٣٠٥٠٠٠

الخصوم

البيان	مبالغ جزئية	مبالغ كلية
رأس المال المصرح به:		
٥٠٠٠٠ سهم عادي قيمة إسمية ٤٠ جنيه.		
رأس المال المصدر والمدفوع		
٢٧٥٠٠ سهم القيمة الاسمية ٤٠ جنيه مصدر ومدفوع بالكامل.	١١٠٠٠٠٠	
علاوة اصدار	٥٠٠٠٠	
أسهم مكتتب فيها	٩٠٠٠٠٠	
مجموع رأس المال.		٢٠٥٠٠٠٠
٢٠٠٠ حصة تأسيس ٨٪		—
الالتزامات:		
التزامات مختلفة		٢٥٥٠٠٠
مجموع الخصوم		٢٣٠٥٠٠٠

هذا ويلاحظ أن حصص التأسيس تظهر في جانب الخصوم في الميزانية تلي حقوق الملكية بصورة اعلامية فقط دون قيمة حيث لا تحمل قيمة اسمية ولا تمثل جزءاً من رأس المال.

وعند تحصيل القسط الأخير الذي يتمثل في رصيد حساب الاكتتابات تحت التحصيل يجعل هذا الحساب دائناً ويجعل حساب النقدية مديناً، ثم يجعل الأسهم المكتتب فيها مديناً برصيد حسابه مقابل جعل حساب رأس المال ـ أسهم عادية دائنا. ويصبح كل رأس المال المصرح به مصدراً ومدفوعاً بالكامل.

أسئلة وتمارين على
الفصل السابع

أولاً: الأسئلة:

١ ـ تكلم باختصار عن أهم خصائص شركة المساهمة بالمقارنة بشركات التضامن والتوصية البسيطة.

٢ ـ قارن عن طريق مثال رقمي بين رأس المال المصرح به ورأس المال المكتتب فيه ورأس المال المصدر والمدفوع.

٣ ـ تكلم باختصار عن الأنواع المختلفة للأسهم.

٤ ـ علل خطأ أو صواب كل من العبارات التالية من وجهة نرك باختصار شديد.

أ ـ العقد الابتدائي هو عقد بين الشركة والمؤسسين بينما نظام الشركة يمثل عقد بين الشركة والمساهمين.

ب ـ يجب أن لا يقل المدفوع من القيمة الاسمية للأسهم عند الاكتتاب عن الربع إلا إذا كانت هذه الأسهم عينية فيجب أن لا يقل المدفوع منها عن النصف.

حـ ـ يقوم المساهمون بادارة شركة المساهمة عن طريق التصويت في الجمعية العمومية ومن ثم تعد هذه الجمعية قمة التنظيم الهرمي للادارة في الشركة.

د ـ تقتصر حقوق الملكية في شركات المساهمة على ما يقوم المساهمون بسداده من أسهم رأس المال المكتتب فيها.

هـ ـ يمكن أن يختلف رأس المال المصرح به في ظل التشريع المصري عن رأس

المال المصدر والمدفوع، إلا أنه يجب أن يكون رأس المال المصرح به مكتتباً فيه بالكامل عند التأسيس.

و ـ يمثل الفرق بين القيمة المعنية للسهم الذي لا يحمل قيمة اسمية وقيمة الاكتتاب علاوة اصدار أسهم رأس المال.

ز ـ يظهر رصيد حساب الاكتتابات تحت التحصيل مديونية المساهمين للشركة بقيمة ما لم يقوموا بسداده من القيمة الاسمية للأسهم المكتتب فيها حتى لو كانت هذه الأسهم مطروحة للاكتتاب بعلاوة أو بخصم اصدار.

ح ـ إذا تم الاكتتاب بالزيادة في أسهم رأس المال المطروحة للاكتتاب العام فإن هذه الأسهم تخصص على كل المكتتبين بالنسبة والتناسب.

ط ـ إذا زاد المبلغ الذي يسدده المساهم عند الاكتتاب عن سعر اكتتاب الأسهم التي يتم تخصيصها له، فانه يفقد الحق في استرداد الزياده وتعالج كما لو كانت علاوة إصدار.

ي ـ عادة ما تصدر الأسهم العينية بعلاوة إصدار تمشياً مع قاعدة الحيطة والحذر في تقويم الأصول المقدمة.

ك ـ تعتبر مصروفات التأسيس من عناصر المصروفات الايرادية الواجبة التحميل لحساب الأرباح والخسائر في أول سنة مالية لبدىء نشاط شركة المساهمة.

ل ـ يجوز لحملة حصص التأسيس وحملة الأسهم العينية التصرف فيها بالبيع أو التنازل طبقاً للتشريع المصري بعد مضي سنتين من تاريخ صدور قرار الترخيص بقيام شركة المساهمة.

م ـ تعتبر حصص التأسيس من مكونات حقوق الملكية بالرغم من أن ليس لحملتها الحق في التصويت في الجمعية العمومية.

ن ـ الأسهم الممتازة هي التي يكون لها أولوية في الأرباح وفي حصيلة التصفية، ولا يجيز التشريع المصري اصدار أسهم تخول لحاملها إمتيازاً من أي نوع كان سواء في شركات القطاع العام أو في شركات القطاع الخاص.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

تأسست شركة صناعات الألومنيوم في ١٩٨٥/١/١ برأس مال مصرح به يتمثل في ٥٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ٥٠ جنيه طرحت للاكتتاب العام. وفي ١/١٥ تم الاكتتاب في جميع الأسهم حيث حصل المؤسسون على ١٠٠٠٠ سهم سددت قيمتها الاسمية بالكامل، واكتتب الجمهور في الباقي حيث سدد قسط الاكتتاب البالغ ٢٠ جنيه عن السهم. وفي ١/٣٠ تم تحصيل باقي القيمة الاسمية للأسهم التي اكتتب فيها الجمهور.

المطلوب:

اجراء القيود اللازمة لاثبات هذه العمليات في دفاتر الشركة، وتصوير الميزانية العمومية للشركة كما تظهر في ٨٥/١/١٥.

التمرين الثاني:

تأسست شركة صناعات الخزف في ١٩٨٥/٤/١ برأس مال مصرح قدره ١٠٠٠٠٠ سهم بدون قيمة اسمية. وبعد أن اكتتب المؤسسون في ٢٠٠٠٠ سهم بواقع ٢٢ جنيه للسهم تم طرح ٦٠٠٠٠ سهم للاكتتاب العام حيث اكتتب الجمهور فيها بالكامل في ٤/١٢ بسعر ٢٢ جنيه للسهم حصلت بالكامل، وحيث قررت الإدارة في ذلك التاريخ تحديد قيمة معينة بواقع ٢٠ جنيه للسهم. وفي ٥/٣٠ طرحت الشركة ١٠٠٠٠ سهم للاكتتاب العام بسعر ٢٤ جنيه للسهم يتحصل منها ٥٠ ٪ عند الاكتتاب والباقي بعد شهر وقد تم الاكتتاب فيها بالكامل طبقاً لهذه الشروط.

المطلوب:

اجراء القيود الدفترية اللازمة لاثبات هذه العمليات في شهر ابريل ومايو،

وتصوير الميزانية العمومية للشركة في ٨٥/٤/٣٠ علماً بأن بلد الموطن تسمح بطرح رأس المال المصرح به للاكتتاب العام على دفعات، كما تجيز اصدار الأسهم بدون قيمة اسمية.

التمرين الثالث:

ظهرت الحسابات التالية في دفاتر الشركة العامة لتجارة الأخشاب.

حـ / النقدية

التاريخ	البيان	اليومية	مدين	دائن	رصيد
				-	
٨٥/٦/١٥	؟		٢٥٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠
٨٥/٦/١٩	؟		٣٠٠٠٠٠		٥٥٠٠٠٠

حـ / الاكتتابات تحت التحصيل

التاريخ	البيان	اليومية	مدين	دائن	رصيد
٨٥/٦/٥	١٠٠٠٠ سهم عادي		٢٥٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠
٨٥/٦/٦	١٥٠٠٠ » »		٣٧٥٠٠٠		٦٢٥٠٠٠
٨٥/٦/١٥	؟			٢٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠
٨٥/٦/١٩	؟			٣٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠

حـ / الأسهم المكتتب فيها

التاريخ	البيان	اليومية	مدين	دائن	رصيد
٨٥/٦/٥	١٠٠٠٠ سهم عادي			٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٨٥/٦/٦	١٥٠٠٠ سهم عادي			٣٧٥٠٠٠	٦٢٥٠٠٠
٨٥/٦/١٥	؟		٢٥٠٠٠٠		٣٧٥٠٠٠

حـ / رأس المال ـ أسهم عادية دون قيمة إسمية

التاريخ	البيان	اليومية	مدين	دائن	رصيد
٨٥/٦/١	رأس المال المصرح ١٠٠٠٠٠ سهم		-	-	-
٨٥/٦/١٥	؟			١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة المعينة

٨٥/٦/١٥	؟			٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٨٥/٦/١٩	؟		؟	؟	؟

المطلوب:

(١) اجراء قيود اليومية التي أدت إلى ظهور هذه الحسابات على هذه الصورة بعد استكمال البيانات الناقصة فيها مع شرح كل قيد تفصيلاً، (٢) اعداد الميزانية العمومية للشركة في ٨٥/٦/٣٠.

التمرين الرابع:

تم الترخيص لاحدى شركات المساهمة برأس مال يتكون من ٥٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ٥ جنيه، و١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه في ٨٥/١٢/٣. وفي ١٢/٥ وبعد أن اكتتب المؤسسون في ١٠٠٠٠ سهم عادي وسددت القيمة بالكامل تم الاكتتاب في باقي الأسهم التي طرحت للاكتتاب العام بالشروط الآتية: الأسهم الممتازة تسدد القيمة الاسمية على دفعتين بالتساوي الأولى عند الاكتتاب والثانية عند التخصيص، الأسهم العادية تسدد القيمة الاسمية على ثلاث دفعات الأولى بواقع ٤٠٪ عند الاكتتاب والثانية بواقع ٣٠٪ عند التخصيص والباقي بعد شهر من تاريخ التخصص. وقد تم الاكتتاب في عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب بالضبط وطبقاً لشروط الاكتتاب وتم تخصيص الأسهم للمكتتبين في ٨٥/١٢/١٥.

المطلوب:

(١) اجراء ما يلزم من قيود لاثبات العمليات السابقة حتى ٨٥/١٢/١٥ وتصوير الميزانية للشركة في ذلك التاريخ (٢) اجراء قيود اليومية اللازمة عند

تحصيل القسط الأخير في ١٥/ ١/ ٨٦ وتصوير الميزانية العمومية في ذلك التاريخ.

التمرين الخامس:

بفرض نفس بيانات التمرين السابق إلا ان الأسهم المطروحة للاكتتاب العام قد تم الاكتتاب فيها بالزيادة كالآتي: (١) تم الاكتتاب في ٦٠٠٠٠ سهم عادي (٢) تم الاكتتاب في ١٤٠٠٠ سهم ممتاز وقد تم التخصص كالآتي: (١) بالنسبة للأسهم العادية: يخصص لصغار المكتتبين عدد الأسهم المكتتب فيها بالكامل وهي ١٥٠٠٠ سهم ويخصص للمكتتبين في ٣٠٠٠٠ سهم ٢٠٠٠٠ سهم ويخصص باقي الأسهم على باقي المكتتبين بالنسبة والتناسب.

(٢) بالنسبة للأسهم الممتازة: يخصص لمكتتبين في ٥٠٠٠ سهم اكتتاباتهم بالكامل، يخصص لمكتتبين في ٢٠٠٠ سهم نصف عدد الأسهم المكتتب فيها، ترفض الاكتتابات في ١٠٠٠ سهم وترد القيمة للمكتتبين، توزع باقي الأسهم على باقي المكتتبين بالنسبة والتناسب.

المطلوب:

هو نفس مطلوب التمرين السابق.

التمرين السادس:

تكونت الشركة العامة للأدوية في ٢٨/٦/٨٥ حيث رخص لها باصدار ٤٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٥ جنيه و٥٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ بقيمة اسمية ٢٠ جنيه. وفي ٣١/١٢/٨٥ ظهرت الأرصدة الآتية في دفاتر الشركة: تكاليف التأسيس ١٥٠٠٠ جنيه، مخزون ٣٨٠٠٠ جنيه، أسهم عادية مكتتب فيها ٩٠٠٠٠ جنيه، مباني وآلات ١١٠٠٠٠ جنيه، نقدية ٩٨٠٠٠ جنيه، مخصص اهلاك ١٧٠٠٠ جنيه، دائنون ١٥٠٠٠ جنيه، رأس مال الأسهم الممتازة ١٠٠٠٠٠ جنيه، عملاء ٩٠٥٠٠ جنيه، أوراق قبض ١٣٠٠٠ جنيه، رأس مال

الأسهم العادية ١١٠٠٠٠ جنيه، علاوة اصدار أسهم عادية ٦٦٠٠ جنيه، علاوة اصدار أسهم ممتازة ٣٠٠٠ جنيه، اكتتابات تحت التحصيل ـ أسهم عادية ٤١٤٠٠ جنيه، قرض طويل الأجل بضمان المباني والآلات ٥٠٠٠٠ جنيه، أرباح الفترة؟.

فإذا علمت أن جميع الأسهم طرحت للاكتتاب العام بعلاوة اصدار وتم الاكتتاب فيها بالكامل وما زال القسط الأخير لعدد من الأسهم العادية تحت التحصيل في ذلك التاريخ (٨٥/١٢/٣١).

المطلوب:

(١) اجراء قيود اليومية المتعلقة برأس المتعلقة برأس المال التي أدت إلى ظهور أرصدة الحسابات المتعلقة به على هذه الصورة، مع تحديد معدل علاوة الاصدار على كل من الاسهم العادية والاسهم الممتازة. (٢) تصوير الميزانية العمومية للشركة في ٨٥/١٢/٣١ بصورة اعلامية منظمة ومفيدة. (٣) بفرض أن القسط الأخير من باقي الأسهم العادية قد تم تحصيله في ٨٦/١/١٨، تم باجراء قيود اليومية التي تترتب على ذلك.

التمرين السابع:

تكونت الشركة العامة للمقاولات والتعمير في ٨٥/٣/١ برأس مال مصرح به قدره ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٥ جنيه. وقد حصل أحد المؤسسين على ١٠٠٠٠ سهم مقابل قطعة أرض فضاء قدمها للشركة قدرت قيمتها السوقية العادلة بمبلغ ٥٧٠٠٠ جنيه، كما حصل مؤسس آخر على ٥٠٠٠ سهم مقابل تقديم أربعة جرارات لتمهيد الأراضي وتسويتها قدرت قيمتها السوقية بمبلغ ٢٣٥٠٠ جنيه. واكتتب باقي المؤسسون في ١٥٠٠٠ سهم بعلاوة اصدار تحقق العدالة بين جميع المؤسسين، كما حصل محامي الشركة على ٥٥٠ سهم مقابل أتعابه في اجراءات التأسيس، وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام بسعر اكتتاب يتساوى مع سعر

الأسهم العينية والنقدية التي حصل عليها المؤسسون، وعلى أن يدفع عند الاكتتاب سعر الاكتتاب فيما عدا ٢ جنيه عن السهم يحصل منها جنيه واحد عند التخصص ويستحق الجنيه الآخر في خلال شهر من تاريخ التخصيص. وقد تم الاكتتاب في الاسهم المطروحة للاكتتاب العام بالزيادة وأقفل باب الاكتتاب في ١٥/٣/٨٥. وقد كانت نتيجة الاكتتاب والتخصيص للأسهم التي طرحت للاكتتاب العام كالآتي:

١ ـ تخصيص ٢٠٠٠ سهم لأحد المكتتبين الذي عرض على الشركة براءة اختراع تعادل قيمتها السوقية قيمة الأسهم المكتتب فيها، مقابل حصول الشركة على البراءة.

٢ ـ تخصيص ٥٧٤٥٠ سهم لصغار المكتتبين تمثل ١٠٠٪ من اكتتاباتهم.

٣ ـ تخصيص ٦٠٠٠٠ سهم للمكتتبين في ٨٠٠٠٠ سهم.

٤ ـ تخصيص ٢٠٠٠٠ سهم للمكتتبين في ٤٠٠٠٠ سهم.

٥ ـ تخصيص باقي الأسهم للمكتتبين في ٨٠٠٠٠ سهم بالنسبة والتناسب.

٦ ـ رفض اكتتابات مكتتبين في ١٥٠٠٠ سهم.

هذا وقد تم الاحتفاظ بالزيادة في مبالغ الاكتتابات لتغطية قسط التخصيص والقسط الأخير، وردت المبالغ الزائدة عن ذلك للمكتتبين، كما تم تحصيل قسط التخصيص والقسط الأخير في الموعد المحدد.

المطلوب:

(١) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الاكتتاب والتخصيص ثم تصوير الميزانية العمومية في تاريخ التخصيص.

(٢) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات سداد القسط الأخير ثم تصوير الميزانية العمومية في ذلك التاريخ.

الفصل الثامن

في

شركات المساهمة : مصادر رأس المال المدفوع وعمليات رأس المال بعد التكوين والدفاتر والسجلات

١ ـ مقدمة

تناولنا في الفصل المتقدم عرض أهم خصائص شركات المساهمة واجراءات تكوينها من الناحية القانونية والمحاسبية، ثم استعرضنا بعض الحالات المختلفة لاجراءات التكوين والحصول على رأس المال من الناحية المحاسبية. وسوف نتناول في هذا الفصل مصادر رأس المال المدفوع بدرجة أكبر من التفصيل، ثم نتناول عمليات رأس المال بعد التكوين، كتأخر المكتتبين في سداد أقساط الأسهم، أو زيادة رأس المال باصدار أسهم جديدة أو عن طريق تقييم الأسهم أو اصدار أسهم منحه، أو تخفيض رأس المال عن طريق رد قيمة الأسهم للمساهمين واصدار أسهم تمتع، ثم نتناول الدفاتر والسجلات وشهادات الأسهم، ولنختم هذا الفصل بعرض موجز ومبسط عن القيم المختلفة للسهم ودلالة كل منها.

٢ ـ رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب:

يعتبر اصطلاح راس المال المدفوع اصطلاحاً مطاطاً يستوعب العديد من

مصادر رأس المال المدفوع لشركة المساهمة، فهو يشمل على القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة، كما يشمل على علاوة اصدار هذه الأسهم في حالة وجودها، ويشمل قيمة الاكتتاب في الأسهم العادية المصدرة والتي لا تحمل قيمة اسمية، أو يشمل القيمة المعينة لها زائداً المدفوع بالزيادة عن تلك القيمة، ويشمل على القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة أو قيمة الاكتتاب أو القيمة المعينة زائد المدفوع بالزيادة عنها في حالة اصدارها بدون قيمة إسمية، ويشمل على علاوة اصدار الأسهم الممتازة، كما يشمل على رأس المال الذي قد تحصل عليه الشركة من المساهمين أو الغير على سبيل الهبة.

وبالاضافة إلى هذه المصادر لرأس المال المدفوع، فان حقوق الملكية في شركة المساهمة تنطوي على رأس المال المكتسب من مزاولة الشركة لأنشطتها المختلفة والذي يتمثل في الأرباح المحجوزة من أرباح العمليات وأرباح حيازة الأصول المختلفة.

ويترتب على تعدد مصادر رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب ضرورة التمييز بينها عن طريق تخصيص حساب لكل منها حتى تزداد القيمة الاعلامية لحقوق الملكية عند عرضها في الميزانية العمومية لشركة المساهمة. هذا بالاضافة إلى أن معظم مصادر رأس المال المدفوع تمثل رأس مالاً دائماً بدوام الشركة يرتبط بمشروعها ما دام قائماً ومستمراً، إلا في حالات استثنائية حيث يجوز رد رأس المال للمساهمين، أو تخفيضه بمقدار الخسائر المتراكمة. أما رأس المال المكتسب فليس له صفة الدوام النسبي المرتبطة برأس المال المدفوع، كما أن اظهار مصادره في حسابات مستقلة عن رأس المال المدفوع يوضح مدى اعتماد الشركة على مواردها الذاتية بخلاف موارد المساهمين والغير في تمويل عملياتها.

هذا ويوضح الجدول التالي المصادر المختلفة لكل من رأس المال المدفوع ورأس المكتسب. وقد أوضحنا مقابل كل منها إسم الحساب الذي يمكن اعتباره ملائماً في كل حالة.

المصادر المختلفة لرأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب.

مصادر حقوق الملكية:	اسم الحسابات بالاستاذ
أولاً: رأس المال المدفوع:	
أولاً: رأس المال المدفوع: ١ - من اصدار الأسهم: أ - بالقيمة الاسمية أو القيمة المعينة أو قيمة الاكتتاب في حالة الاصدار دون قيمة إسمية أو قيمة معينة	
- أسهم عادية	حـ / رأس المال - أسهم عادية
- أسهم ممتازة (٦ ٪ مثلاً)	حـ / رأس المال - أسهم ممتازة ٦ ٪
ب - فيما زاد عن القيمة الاسمية (أو فيما يقل عنها):	
- أسهم عادية	حـ / علاوة اصدار (خصم اصدار) - أسهم عادية
- أسهم ممتازة	حـ / علاوة اصدار (خصم اصدار) - أسهم ممتازة
حـ - فيما زاد عن القيمة المعينة:	
- أسهم عادية	حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة المعينة - أسهم عادية
- أسهم ممتازة	حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة المعينة - أسهم ممتازة
د - من تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المعينة.	حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة من إعادة تقييم الأسهم.
هـ - من أرباح عمليات شراء وبيع أسهم رأس المال	حـ / رأس المال المدفوع - أرباح عمليات أسهم رأس المال.

٢ ـ على سبيل الهبة :	حـ / رأس المال المدفوع ـ هبات.
ثانياً : رأس المال المكتسب: ١ ـ نتيجة حيازة الأصول وإعادة تقويمها. ٢ ـ نتيجة احتجاز جزء من أرباح العمليات	 حـ / رأس المال المكتسب من إعادة تقويم الأصول حـ / الأرباح المحجوزة.

هذا وقد جرى العرف المحاسبي منذ فترة طويلة وإلى عهد قريب على تسمية كل مصادر رأس المال المدفوع فيما عدا القيمة الاسمية أو القيمة المعينة أو قيمة الاكتتاب في حالة اصدار أسهم دون قيمة إسمية أو قيمة معينة باصطلاح « فائض رأس المال Capital Surplus » أو اصطلاح « الفائض المدفوع Paid - in Surplus »، وبذلك كان يتم ادماج كل البنود أ، ب، جـ، د، هـ، ٢ في حساب واحد. ولا شك أن اصطلاح « فائض Surplus » يوحي بزيادة رأس المال المدفوع عن احتياجات الشركة ومن ثم امكانية توزيعه على المساهمين وهذا يتنافى مع الحقيقة ولا ريب. ولذلك فإن هذا التقليد أصبح في سبيله إلى التلاشي التام في الفكر المحاسبي الحديث لما ينطوي عليه الاصطلاح من دلالة غير دقيقة ولما يترتب على اتباعه من ادماج تفاصيل مصادر رأس المختلفة ـ والتي يتوفر فيها قيمة إعلامية كبيرة لجمهور المستثمرين ـ في حساب واحد.

وسوف نتناول في بقية هذا البند معالجة مصادر رأس المال المدفوع التي لم نتناولها في الفصل المتقدم على أن نتناول رأس المال المكتسب في الفصل المقبل.

ونود أن ننبه القارىء في هذا الصدد أن العرض في هذا الفصل قد لا يتمشى مع التطبيق العملي الذي جرى عليه العرف المحاسبي في دولة معينة، ذلك لأن التطبيق العملي عادة ما يلتزم بمحددات قانونية تختلف من دولة إلى أخرى. ولذلك فستكون معالجتنا لعناصر رأس المال المدفوع في هذا الفصل من الوجهة النظرية البحتة، والتي نعتقد أنها الوجهة السلمية، دون تقيد بالقواعد القانونية في بلد معين.

٢ ـ أ ـ رأس المال المدفوع بالزيادة من إعادة تقويم الأسهم، ومن أرباح عمليات أسهم رأس المال ومن الهبات:

١ ـ رأس المال المدفوع بالزيادة من إعادة تقويم أسهم رأس المال: قد تقرر الجمعية العمومية (غير العادية في التشريع المصري) للمساهمين تخفيض رأس مال الأسهم سواء كانت عادية أو ممتازة، تحمل قيمة إسمية أو لا تحمل قيمة إسمية، (ويستدعي ذلك طبعاً تعديل نظام الشركة) وذلك بناءً على توجيهات مجلس الادارة. وقد يكون الهدف من التخفيض في هذه الحالة هدفاً حقيقياً بمعنى رد جزء من رأس المال للمساهمين لعدم الحاجة إليه في نشاط الشركة أو قد يكون التخفيض محاسبياً ليسمح بتحويل جزء من رأس مال الأسهم إلى حساب رأس المال المدفوع من إعادة تقويم الأسهم. وتكون هذه الحالة الأخيرة في حالة إصابة الشركة بخسائر كبيرة لا ينتظر امكانية استيعابها من أرباح الفترات المقبلة، حيث يمكن استيعات هذه الخسائر في هذه الحالة من حساب رأس المال المدفوع من اعادة تقويم الأسهم. (يجب أي لا يقل رأس مال الأسهم بعد التخفيض عن الحد الأدنى الذي يحدده القانون في بلد الموطن).

ويمكن تخفيض رأس مال الأسهم باحدى طرق ثلاث هي: (١) تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المعينة إذا كانت الأسهم لا تحمل قيمة إسمية، أو قيمة الاكتتابات إذا كانت الاسهم لا تحمل قيمة إسمية أو قيمة معينة، أو (٢) شراء الشركة لأسهمها والغائها، او (٣) انقاص عدد الأسهم بالغاء نسبة معينة منها تسري على جميع المساهمين بالتساوي (وبحيث لا يترتب عليها تجزئة السهم أو اخراج أحد المساهمين من الشركة). هذا وتتبع الطريقة الأولى والثالثة في حالة التخفيض المحاسبي لرأس مال الأسهم بتحويل جزء لرأس المال المدفوع من إعادة تقويم الأسهم. أما الطريقة الثانية فتتبع لأغراض تخفيض رأس المال تخفيضاً حقيقياً وتدخل في نطاق معاملات الشركة في أسهم رأس مالها Treasury Stock transactions والتي سوف نتعرض لها عاجلاً.

فإذا فرضنا أن الجمعية العمومية لإحدى الشركات قررت تخفيض القيمة الاسمية لأسهم رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من ١٠ جنيه لسهم إلى ٥ جنيه للسهم و كانت عدد الأسهم العادية المصدرة ١٠٠٠٠٠ سهم فإنه يترتب على هذا القرار اجراء القيد التالي:

١٠٠٠٠٠		من حـ / رأس المال ـ أسهم عادية قيمة إسمية ١٠ جنيه
		إلى مذكورين:
	٥٠٠٠٠	حـ / رأس المال ـ أسهم عادية قيمة إسمية ٥ جنيه
	٥٠٠٠٠	حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة من إعادة تقويم أسهم رأس المال.
		تخفيض رأس مال الاسهم العادية بتخفيض القيمة الاسمية من ١٠ جنيه إلى ٥ جنيه للسهم، قرار الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ .... وتعديل نظام الشركة.

ويسري نفس القيد السابق إذا كانت الأسهم لا تحمل قيمة إسمية وتقرر تحديد قيمة معينة لها بواقع ٥ جنيه للسهم، أو إذا كانت الأسهم لها قيمة معينة ١٠ جنيه للسهم وتقرر تخفيضها إلى ٥ جنيه للسهم.

وبعد ذلك، وفي حدود ما يسمح به القانون في بلد موطن الشركة يمكن استخدام حساب رأس المال المدفوع بالزيادة من إعادة تقويم أسهم رأس المال لاستيعاب الخسائر المتراكمة بحيث تتاح للشركة امكانية تحقيق أرباح من عملياتها تمكنها من اجراء توزيعات على المساهمين بعد ذلك. والواقع أن الأرباح التي يتم توزيعها بعد ذلك تمثل في حقيقة الأمر من وجهة نظر المساهم استرداداً لجزء من رأسماله المفقود نتيجة استيعاب الخسائر المتراكمة، وإلى أن يتم توزيع أرباح تعادل في قيمتها الاقتصادية مقدار التخفيض في رأس المال الذي امتصته هذه الخسائر وقت اقرار التخفيض.

هذا وقد كان من الممكن في المثال الوارد بعاليه تخفيض عدد الأسهم من ١٠٠٠٠٠ سهم إلى ٥٠٠٠٠ سهم تحمل نفس القيمة الاسمية (١٠ جنيه) لتنتج نفس الأثر. ويتم ذلك بالغاء خمسة من كل عشرة أسهم مثلاً دون مقابل ويكون القيد في هذه الحالة كالآتي:

٥٠٠٠٠٠		من حـ / رأس المال ـ أسهم عادية قيمة إسمية ١٠ جنيه
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ / رأس المال المدفوع بالزيادة من إعادة تقويم أسهم رأس المال.
		اثبات تخفيض عدد الأسهم من ١٠٠٠٠٠ سهم إلى ٥٠٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه ـ قرار الجمعية العمومية بتاريخ .. وتعديل نظام الشركة.

٢ ـ **عمليات الشركة في أسهم رأسمالها**: قد تحصل الشركة على عدد من أسهم رأس مالها إما عن طريق الشراء أو عن طريق الهبة من المساهمين. ويجوز للشركة في هذه الحالة إعادة اصدار الأسهم التي يتم الحصول عليها كما قد يجوز لها إلغائها. وإذا حصلت الشركة على أسهم رأس مالها عن طريق الشراء لأغراض إلغاء الأسهم فإن ذلك يعد بمثابة تخفيضاً لرأس المال ويتطلب تعديل نظام الشركة بقرار من الجمعية العمومية، وينطبق نفس المنطق على حالة إلغاء أسهم رأس المال التي تحصل عليها الشركة على سبيل الهبة. غير انه في الحالة الأخيرة لا يترتب على حصول الشركة على الأسهم أي انتقاص في أصولها ومن ثم تعد القيمة الاسمية أو القيمة المعينة أو قيمة اكتتاب الأسهم الملغاة والتي تحصل عليها الشركة على سبيل الهبة من مكونات حساب رأس المال المدفوع ـ هبات. ومن ثم لا يترتب على إلغاء أسهم الهبة تخفيض حقوق ملكية حملة الأسهم الباقية، بل زيادتها بقيمة أسهم الهبة الملغاة. أما الأسهم التي تقوم الشركة بشرائها من أسهم

رأس مالها وتحتفظ بها لأغراض إعادة اصدارها فيطلق عليها «أسهم الخزينة Treasury Stock»، وقد يترتب على عمليات الشركة فيها أرباحاً أو خسائر. وتعتبر الأرباح التي تتحقق من إعادة إصدار أسهم الخزينة بسعر يزيد عن سعر شرائها من مكونات رأس المال المدفوع ـ أرباح عمليات أسهم رأس المال (أو أسهم الخزينة). كما تعد الخسائر التي تتحقق عن هذه العمليات فيما زاد عن حدود استيعاب الأرباح التي تتحقق من نفس العمليات واجبة الخصم من حساب الأرباح المحجوزة.

ولنفرض على سبيل المثال أن إحدى الشركات قد قامت بشراء ١٠٠ سهم عادي من أسهم رأس المال الخاص بها البالغ القيمة الاسمية للسهم ٦ جنيه بمبلغ ٩,٥ جنيه للسهم، كما رد لها أحد المساهمين شهادات ٥٠ سهم عادي على سبيل الهبة تحمل نفس القيمة الإسمية. وبعد مضي شهر من تاريخ حصول الشركة على هذه الأسهم قامت الشركة باعادة اصدار ٥٠ سهم من الأسهم المشتراة بسعر ١١ جنيه للسهم، كما قررت إلغاء الأسهم التي حصلت عليها على سبيل الهبة (بعد اتخاذ ما يلزم من اجراءات قانونية) في نفس التاريخ. وفي ضوء هذه البيانات يكون اثبات هذه العمليات كالآتي:

عند شراء الأسهم والحصول على الهبة:

١٢٥٠		من حـ/ أسهم رأس المال بالخزينة
		إلى مذكورين:
	٩٥٠	حـ/ النقدية
	٣٠٠	حـ/ رأس المال المدفوع ـ هبات
		اثبات شراء ١٠٠ سهم بواقع ٩,٥ جنيه للسهم من أسهم رأس مالنا، وحصولنا على ٥٠ سهم على سبيل الهبة

ويلاحظ أن أسهم الهبة قد تم إثباتها بالقيمة الاسمية، ذلك لأنه لم يترتب على الحصول عليها أية تضحيات من قبل الشركة. وعند إلغاء أسهم الهبة وإعادة إصدار ٥٠ سهم من الأسهم المشتراة يتم اثبات القيد الآتي:

		من مذكورين
٣٠٠		حـ / رأس المال ـ أسهم عادية قيمة إسمية ٦ جنيه
٥٥٠		حـ / النقدية
		إلى مذكورين:
	٧٧٥	حـ / أسهم رأس المال بالخزينة
	٧٥	حـ / رأس المال المدفوع ـ أرباح عمليات أسهم رأس المال.
		اثبات إلغاء ٥٠ سهم هبة القيمة الاسمية للسهم ٦ جنيه وإعادة إصدار ٥٠ سهم من أسهم الخزينة بسعر ١١ جنيه للسهم.

ويترتب على ذلك انقاص رأس مال الأسهم العادية بمبلغ ٣٠٠ جنيه تمثل القيمة الإسمية لأسهم الهبة الملغاة، وتزيد حقوق ملكية الأسهم الباقية عما كانت عليه لباقي الأسهم بعد الالغاء حيث تحول المبلغ لحساب آخر من حسابات رأس المال المدفوع وأصبح عدد الأسهم القائمة أقل. كما زادت حقوق الملكية أيضاً بالأرباح التي تحققت على إعادة بيع ٥٠ سهماً من الأسهم بالخزينة، ويظل رصيد حساب الأسهم بالخزينة مديناً بتكلفة ما لم يتم إعادة إصدار منها بعد. وإذا وجد رصيد للأسهم بالخزينة في تاريخ إعداد الميزانية العمومية فإنه لا يعد من مكونات الأصول، بل يستنزل شكلياً من مجموع حقوق الملكية في جانب الخصوم في الميزانية. ذلك لأن شركة المساهمة شخصية معنوية قائمة بذاتها وليس من المنطق أن تعد الأسهم التي تقوم هي باصدارها وتمثل جزءاً من خصومها من مكونات الأصول أيضاً.

وإذا قامت الشركة بعد ذلك بإعادة إصدار أسهم الخزينة الباقية بسعر يقل عن سعر الشراء، فإن حساب النقدية يجعل مديناً بسعر البيع كما يجعل حساب رأس المال المدفوع - أرباح عمليات أسهم رأس المال مديناً بالفرق بين سعر البيع والتكلفة إذا كان رصيده يكفي لذلك مقابل جعل حساب أسهم رأس المال بالخزينة دائناً بتكلفة الشراء. أما إذا كانت الخسائر الناتجة عن إعادة إصدار أسهم الخزينة تزيد عن رصيد رأس المال المدفوع من أرباح عمليات أسهم رأس المال فإن الفرق يحمل لحساب الأرباح المحجوزة.

وإذا قررت الشركة فيما بعد إلغاء أسهم الخزينة بدلاً من إعادة إصدارها، فإن حساب رأس مال الأسهم يجعل مديناً بالقيمة الاسمية، أو القيمة المعينة، أو قيمة الاكتتاب، ويجعل حساب علاوة إصدار الأسهم في حالة وجودها مديناً بعلاوة الأصدار عن الأسهم الملغاة، ويجعل حساب أسهم رأس المال بالخزينة دائناً بالقيمة. وإذا بقي في هذا الحساب الأخير رصيد مدين فإنه يحمل على حساب رأس المال المدفوع - أرباح عمليات أسهم رأس المال، إذا كان رصيد الأخير يسمح بذلك، وإلا جعلت الأرباح المحجوزة مدينة بالفرق. أما إذا كان رصيد حساب أسهم الخزينة دائناً فهو يمثل أرباح عمليات أسهم رأس المال ويعلى لحساب رأس المال المدفوع المخصص لذلك.

وإذا اعيد اصدار أسهم الهبة بقيمة تزيد عن القيمة الاسمية التي سجلت بها في الدفاتر، فإن الفرق في هذه الحالة يصبح واجب التعلية لحساب رأس المال المدفوع هبات، حتى يعكس القيمة السوقية العادلة للهبة التي تم الحصول عليها بدلاً من قيمتها الاسمية.

٣ - **رأس المال المدفوع كهبات**: قد تحصل الشركة على هبات في صوره أصول مختلفة أو في صورة أسهم من رأس مالها. وقد تعرضنا لهبات أسهم رأس المال في النقطة السابقة، ونتناول في هذه النقطة الهبات من الأصول المختلفة كالأراضي أو العقارات المبنية وما إلى ذلك. فقد يقوم احد أجهزة الحكم المحلي

باغراء إحدى الشركات بمزاولة نشاطها في منطقة معينة عن طريق منحها الأرض الفضاء اللازمة لإنشاء مصانعها وملحقاتها دون مقابل، أو أن تقوم الحكومة باغراء الاستثمارات الأجنبية عن طريق توفير الأراضي أو الانشاءات المحلية اللازمة لإقامة المصانع دون مقابل. وفي كل من هذه الأحوال تحصل الشركة على أحد المصادر الدائمة لتمويل أصولها دون مقابل، ويعد هذا المصدر كما ينعكس في القيمة السوقية العادلة للأصول المقدمة على سبيل الهبة من مكونات رأس المال المدفوع - هبات، ويعد من مكونات حقوق الملكية. فاذا قدمت محافظة الاسكندرية قطعة أرض فضاء في أبو قير لأحدى الشركات التي ترغب في انشاء مصنع لمعلبات الاسماك مثلاً دون مقابل، فإن القيد في دفاتر الشركة يكون بجعل حساب الأراضي مدينا بالقيمة السوقية العادلة وحساب رأس المال المدفوع - هبات دائنا بالقيمة.

٢ - ب - طريقة العرض في الميزانية العمومية:

يجب أن تظهر بنود حقوق الملكية في الميزانية العمومية في صورة إعلامية واضحة وذات دلالة محددة، كما يجب التمييز بين المصادر المختلفة لرأس المال المدفوع بما يمكن القارىء من التعرف على الهيكل التمويلي لأصول الشركة بصورة صحيحة. ويمكن تحقيق ذلك باظهار حقوق الملكية في جانب الخصوم في الميزانية على الوجه الآتي (الأرقام إفتراضية).

	جنيه	جنيه	جنيه
حقوق الملكية:			
رأس المال المدفوع:			
أسهم عادية قيمة إسمية ٥ جنيه، ١٠٠٠٠٠ سهم			
مصرح بها ومصدرة ومدفوعة بالكامل.	٥٠٠٠٠٠		
رأس المال المدفوع من إعادة تقويم الأسهم العادية	٥٠٠٠٠٠		
	١٠٠٠٠٠٠		

البيان			
أسهم ممتازة ٦ ٪ قيمة إسمية ١٠ جنيه، ٤٠٠٠٠			
سهم مصرح بها ومصدرة ومدفوعة بالكامل.	٤٠٠٠٠٠		
علاوة اصدار أسهم ممتازة	٤٠٠٠٠		
		٤٤٠٠٠٠	
رأس المال المدفوع ـ هبات، أراضي دون مقابل		٦٠٠٠٠	
رأس المال المدفوع ـ أرباح عمليات أسهم رأس المال		٥٠٠٠	
رأس المال المكتسب:			
من إعادة تقويم الأصول الثابتة	٢٥٠٠٠		
من الأرباح المحجوزة	٧٧٠٠٠٠		
		٧٩٥٠٠٠	
			٢٣٠٠٠٠٠
يخصم: أسهم رأس المال بالخزينة بالتكلفة			٣٤٠٠
مجموع حقوق الملكية			٢٢٩٦٦٠٠

هذا وقد افترضنا أن رأس المال المصرح به مكتتب فيه ومصدر ومدفوع بالكامل.

٣ ـ عمليات رأس المال بعد التكوين:

تناولنا حتى الآن عمليات رأس المال الخاصة بتكوين الشركة كما ورد في الفصل المتقدم، ثم تناولنا بعض العمليات المتعلقة برأس المال المدفوع في البند السابق من هذا الفصل. ولا تنتهي عمليات رأس المال بعد تكوين شركة المساهمة بالاكتتاب في أسهمها المطروحة للاكتتاب العام (بكامل عددها في التشريع المصري)، وإنما قد تستمر هذه العمليات، فقد لا يستطيع بعض المكتتبين في الأسهم التي تطرح للاكتتاب العام على أقساط الوفاء بالأقساط في موعدها

المحدد، كما قد ترغب الشركة في زيادة رأس مالها بعد مضي فترة على تكوينها، أو قد ترغب في تخفيض رأس مالها لسبب أو لآخر. وتتعلق كل هذه العمليات بحسابات رأس المال، وتتم عادة بعد أن تكون الشركة قد تكونت فعلاً من الوجهة المحاسبية والقانونية وبدأت في مزاولة نشاطها. وسوف نتناول في هذا البند كل من هذه العمليات بقليل من التفصيل.

٣ ـ أ توقف المكتتب عن سداد اقساط الأسهم المكتتب فيها:

عندما تطرح الأسهم للاكتتاب العام على أن تتحصل قيمة السهم على دفعات، فإن المكتتب قد يظل مديناً للشركة بعد تكوينها بدفعة أو أكثر. وعادة ما تحدد نشرة الاكتتاب مواعيد استحقاق هذه الدفعات. فإذا تأخر المساهم عن سداد قسط أو أكثر من الأقساط المستحقة على الأسهم المكتتب فيها، فإنه يحق للشركة مطالبته بها كما يجوز لها حساب فوائد على هذه الأقساط المتأخرة، كما يمكن لها إلغاء الأسهم المخصصة للمكتتب وإصدار أسهم جديدة بدلاً منها وبيعها في السوق. وتتوقف أحقية المكتتب في استرداد المبالغ المسددة للشركة في هذه الحالة الأخيرة أو جزء منها على القوانين السائدة في بلد موطن الشركة. ففي بعض ولايات أمريكا لا يحق للمكتتب مطالبة الشركة بما قام بسداده من أقساط إذا تأخر عن سداد الأقساط الباقية والغيت الأسهم المخصصة له، بينما في بعض الولايات الأخرى، وكما هو الحال في التشريع المصري يكون للمكتتب الحق في استرداد ما فاض من حصيلة بيع الأسهم المصدرة بدلاً من الأسهم الملغاة عن الأقساط المتأخرة والمصاريف. وفي الحالة الأولى يكون هذا الفائض أحد عناصر رأس المال المدفوع، أما في الحالة الثانية فيعد هذا الفائض ديناً على الشركة للمكتتب الذي ألغيت الأسهم المخصصة له وأعيد اصدار بدلاً منها حتى يتم سداده إليه. وسوف نعالج بموضوع التوقف والالغاء في ظل الحالة الأخيرة.

ولنفرض مثلاً أن حامد الفقير اكتتب في ٢٠٠٠ سهم عادي من أسهم الشركة

العربية للتجارة بقيمة إسمية للسهم ٥ جنيه يسدد منها ٤٠ ٪ عند الاكتتاب، ٤٠ ٪ عند التخصيص والباقي بعد ثلاثة أشهر. وقد تم الاكتتاب في اسهم الشركة في ١/١٥ وخصص لحامد ١٥٠٠ سهماً في ١/٣٠ غير أنه لم يفي بباقي قسط التخصيص للأسهم التي خصصت له في الموعد المحدد ولم يقم بالوفاء بالقسط الأخير. ويقضي نظام الشركة بحساب فوائد تأخير بمعدل ٦ ٪على الأقساط المتأخرة منذ تاريخ الاستحقاق. وقد قامت الشركة في ٦/١ بالغاء الأسهم التي خصصت لحامد واصدار بدلاً منها وبيعها بسعر السهم ٤ جنيه وتحملت في مقابل هذه العملية مصاريف قدرها ٣٠ جنيه. ومن واقع هذه البيانات يتم اثبات القيود الدفترية الآتية.

- عند الاكتتاب في ١/١٥:

يجعل حساب الاكتتاب تحت التحصيل مديناً بالقيمة الاسمية للأسهم المطروحة للاكتتاب- بما فيها ما يخص حامد الفقير - ويجعل حساب الأسهم المكتتب فيها دائناً.

ويجعل حساب النقدية (أو حـ / البنك - تأسيس) مديناً بقيمة قسط الاكتتاب المحصل من المكتتبين بما فيها ٤٠٠٠ جنيه تخص حامد الفقير - مقابل جعل حساب الإكتتابات تحت التحصيل دائناً.

- عند التخصيص في ١/٣٠:

يجعل حساب النقدية مديناً بما يتم تحصيله فعلاً من المستحق لتغطية قسط التخصيص مقابل جعل حساب الاكتتابات تحت التحصيل دائناً. وحيث لم يقم حامد الفقير بسداد باقي المستحق عليه من قسط التخصيص وهو ٢٠٠٠ جنيه فيصبح مديناً بهذا المبلغ (خصص له ١٥٠٠ سهم × ٥ جنيه للسهم يستحق منها عند الاكتتاب والتخصيص ٨٠ ٪ أي ٦٠٠٠ جنيه، سدد منها عند الاكتتاب ٤٠٠٠ جنيه فيصبح المستحق عليه عند التخصيص ٢٠٠٠ جنيه).

- عند التحقق من توقف حامد الفقير عن السداد:

مدين	دائن	البيان
٧٥٠٠		من حـ / الأسهم المكتتب فيها
		إلى مذكورين
	٣٥٠٠	حـ / الاكتتابات تحت التحصيل
	٤٠٠٠	حـ / الاكتتابات الملغاة ـ حامد الفقير

ويعد حساب الاكتتابات الملغاة في هذه الحالة من حسابات الالتزامات حتى يتم سداد رصيده للمكتتب.

ـ حساب فوائد التأخير واصدار أسهم بديلة للأسهم الملغاة وتسديد المستحق لحامد الفقير في ٦/١ :

مدين	دائن	البيان
٦٧,٥		من حـ / الاكتتابات الملغاة ـ حامد الفقير
		إلى المذكورين
	٣٧,٥	حـ / الفوائد الدائنة ـ فوائد تأخير
	٣٠,ـ	حـ / النقدية (بمصاريف الالغاء وإعادة الاصدار)
		تحميل حساب الاكتتابات الملغاة بفوائد التأخير (٢٠٠٠ × ٦/١٠٠ × ٣/١٢ باقي قسط التخصيص + ١٥٠٠ × ٦/١٠٠ × ٣/١٢ قسط أخير) عن الأقساط غير المسدودة ومصاريف الغاء وإعادة اصدار الأسهم.
		من مذكورين
٦٠٠٠		حـ / النقدية
١٥٠٠		حـ / الاكتتابات الملغاة ـ حامد الفقير
	٧٥٠٠	إلى حـ / رأس المال ـ أسهم عادية قيمة إسمية ٥ جنيه

		اثبات اعادة اصدار الأسهم الملغاة بسعر ٤ جنيه للسهم وتحميل حساب الاكتتابات الملغاة بالفرق بين سعر البيع والقيمة الاسمية

ويترتب على القيود السابقة أن يصبح رصيد حساب الاكتتابات الملغاة ـ حامد الفقير دائناً بمبلغ ٢٤٣٢,٥ جنيه يتم سداده بجعل هذا الحساب مديناً وحساب النقدية دائناً.

هذا وإذا كانت الأسهم التي توقف المكتتب عن سداد أقساطها قد طرحت للاكتتاب بعلاوة إصدار فإن القيمة التي يجعل بها حساب الأسهم المكتتب فيها مديناً عند التوقف عن السداد تتكون من القيمة الاسمية زائداً علاوة الاصدار. كما يتحمل حساب الاكتتابات الملغاة بالفرق بين سعر إعادة الاصدار وسعر الاكتتاب الأصلي بما فيه علاوة الاصدار، ويجعل حساب رأس مال الأسهم دائناً بالقيمة الاسمية وحساب علاوة إصدار الأسهم دائناً بالعلاوة. وقياساً على ذلك تعالج الأسهم التي لا تحمل قيمة إسمية سواء كانت ذات قيمة معينة أو بدون قيمة معينة.

٣ ـ ب: زيادة رأس المال:

قد ترغب شركة المساهمة بعد مضي فترة على انشائها في زيادة رأس مالها نتيجة توسع نشاطها وعدم كفاية رأس مالها الأصلي للنمو المنتظر في هذا النشاط. وتتم زيادة رأس المال في العادة إما عن طريق إصدار أسهم رأس مال إضافية، أو تحويل جزء من الأرباح المحجوزة إلى حساب رأس المال المدفوع حتى تكتسب صفة الدوام والاستمرار مع دوام واستمرار الشركة وتمتنع إمكانية توزيعها على المساهمين، أو عن طريق تحويل حصص التأسيس إلى أسهم رأس مال، أو بتحويل قرض السندات إلى أسهم رأس مال. وسوف نقتصر في معالجتنا لزيادة رأس المال

في هذا البند على الحالات الثلاثة الأولى، على أن نتعرض للحالة الأخيرة عند معالجة السندات في فصل مقبل.

٣ ـ ب ـ ١ ـ زيادة رأس المال باصدار أسهم جديدة إضافية:

تستطيع شركة المساهمة زيادة رأس مالها المصدر والمدفوع ما دام عدد الأسهم في رأس المال المصرح به يزيد عن عدد الأسهم في رأس المال المصدر والمدفوع. فيمكن للشركة في هذه الحالة طرح باقي الأسهم المصرح بها للاكتتاب العام مع منح الأوليات القانونية للمساهمين القدامى في الاكتتاب في هذه الزيادة بنسبة عدد أسهم كل منهم. كما قد تطرح هذه الزيادة في العادة بعلاوة اصدار تتناسب والقيم السوقية للسهم التي تستند بالإضافة إلى القيم الاسمية على توزيعات الأرباح والأرباح المحجوزة والقيمة الدفترية للسهم من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع فعلاً

أما إذا كانت الشركة قد استنفدت إصدار رأس المال المصرح به بالكامل، ورغبت بعد ذلك في زيادة رأسمالها فلا بد من اتخاذ الاجراءات اللازمة للترخيص بزيادة رأس المال المصرح به إذا ما أقرت ذلك الجمعية العمومية غير العادية. وتطرح الأسهم الجديدة بعد ذلك للاكتتاب العام في حالة قيام الشركة أصلاً على الاكتتاب العام ويلزم الحفاظ في هذه الحالة أيضاً على حقوق المساهمين القدامى في أولية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال.

وعادة ما يتأثر السعر الذي تطرح به الأسهم الجديدة للاكتتاب بالسعر السائد في السوق للأسهم الأصلية، والذي يتأثر بدوره بتوزيعات الأرباح ومقدار الأرباح المحجوزة والتي تعتبر جزءاً من حقوق المساهمين. ولذلك فعادة ما يتم إصدار الأسهم الجديدة بعلاوة اصدار حتى لا يغبن المساهمين الأصليين في حقوقهم، كما يكون لهؤلاء المساهمين أولوية في الاكتتاب في الإصدار الجديد كل منهم بنسبة ما يملكه من أسهم كما سبق القول. ويجب أن لا تقل الفترة الممنوحة

للمساهمين القدامى للاكتتاب في الاصدار الجديد، طبقاً للتشريع المصري عن شهر.

ولا تختلف إجراءات إثبات الاكتتاب في الأسهم الجديدة وتخصيصها وتحصيل قيمتها وتعليتها لحساب رأس المال عما سبق وعرضناه. فإذا قررت الجمعية العمومية لإحدى شركات المساهمة زيادة رأس مالها بإصدار ٢٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ٥ جنيه وعلاوة إصدار ٢ جنيه تحصل على ثلاث دفعات، الأولى عند الاكتتاب بمبلغ ٣ جنيه، والثانية عند التخصيص بمبلغ ٣ جنيه والأخيرة بعد شهر من التخصيص بمبلغ جنيه واحد فإن إثبات هذه العمليات يكون كالآتي:

١٤٠٠٠٠		من حـ/الاكتتابات تحت التحصيل ـ أسهم عادية
	١٤٠٠٠٠	إلى حـ/الأسهم المكتتب فيها ـ أسهم عادية
		إثبات الاكتتاب في زيادة رأس المال بواقع ٢٠٠٠٠ سهم عادي قيمة إسمية ٥ جنيه وعلاوة إصدار ٢ جنيه للسهم (تاريخ الاكتتاب).
٦٠٠٠٠		من حـ/النقدية (أو حـ/البنك ـ زيادة رأس المال)
	٦٠٠٠٠	إلى حـ/الاكتتابات تحت التحصيل أسهم عادية
		إثبات تحصيل قسط الاكتتاب (بفرض أنه قد تم الاكتتاب في عدد الأسهم بالضبط) تاريخ الاكتتاب
٦٠٠٠٠		من حـ/النقدية
	٦٠٠٠٠	إلى حـ/الاكتتابات تحت التحصيل ـ أسهم عادية
		إثبات تحصيل قسط التخصيص ـ تاريخ التخصيص.

مدين	دائن	البيان
٢٠٠٠٠		من حـ/ النقدية
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ الاكتتابات تحت التحصيل ـ أسهم عادية
		إثبات تحصيل القسط الأخير ـ تاريخ التحصيل
١٤٠٠٠٠		من حـ/ الأسهم المكتتب فيها ـ أسهم عادية
		إلى مذكورين
	١٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال ـ أسهم عادية قيمة إسمية ٥ جنيه
	٤٠٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار أسهم عادية
		إثبات إصدار شهادات الأسهم بقيمة إسمية ٥ جنيه وتعلية المحصل بالزيادة لعلاوة الإصدار .

هذا ويتطلب التشريع المصري اقفال علاوة إصدار الأسهم عموماً في حساب الاحتياطي القانوني، كما سوف نوضح عند معالجة حقوق الملكية من الأرباح المحجوزة فيما بعد.

هذا وإذا كانت قوانين بلد موطن الشركة تسمح بإصدار أسهم دون قيمة إسمية فإن المعالجة المحاسبية لها لا تختلف عما سبق ذكره في الفصل المتقدم. كما يمكن للشركة زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم ممتازة، بصرف النظر عن نوع الامتياز متى أجاز القانون في بلد الموطن ذلك، ولا تختلف إجراءات معالجتها عما سبق ذكره.

كما يعالج توقف المكتتب عن سداد أقساط الأسهم المكتتب فيها من الإصدار الجديد بنفس الطريقة التي أوردناها في البند (٣ ـ ﺃ) بعالية.

٣ ـ ب ـ ٢ ـ زيادة رأس المال عن طريق توزيعات الأسهم:

قد تفضل الشركة زيادة رأس المال عن طريق إدماج الأرباح المحجوزة والمتراكمة من فترات سابقة في حساب رأس المال المدفوع لتكسبها صفة الدوام

القانوني وحتى لا تكون عرضة للتوزيع على المساهمين. ويتم ذلك عن طريق توزيع أسهم رأس مال إضافية على المساهمين دون مقابل على أن يسدد المقابل من الأرباح المحجوزة. كما قد تقوم الشركة بهذا الاجراء تفادياً لتوزيعات الأرباح النقدية التي تنقص من رأس مالها العامل، حيث يحصل المساهم على أسهم إضافية يمكنه بيعها في البورصة والحصول على قيمتها نقداً إذا رغب في ذلك دون قيام الشركة نفسها بزيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة للاكتتاب العام. كما قد تقوم بعض الشركات بهذا الإجراء حتى تصبح حقوق الملكية موزعة على عدد أكبر من الأسهم بما يؤدي إلى تخفيض القيمة السوقية للسهم بحيث يصبح في متناول قاعدة عريضة من الجمهور إذا كانت أسعار أسهمها مرتفعة بنسبة كبيرة عن قيمتها الإسمية نتيجة تراكم الأرباح المحجوزة.

هذا ولا تؤثر توزيعات الأسهم على مجموع حقوق ملكية المساهمين قبل التوزيع. وكل ما في الأمر أنه يترتب على توزيعات الأسهم - التي يطلق عليها أيضاً أسهم المنحة - إنتقال جزء من رأس المال المكتسب إلى رأس المال المدفوع بالقيمة التي تحددها الإدارة لتوزيعات الأسهم. ويترتب على ذلك زيادة عدد الأسهم وانخفاض القيمة الدفترية للسهم - والتي تساوي حقوق الملكية مقسومة على عدد الأسهم - مع بقاء حقوق كل مساهم كما هي عليه من حيث القيمة الإجمالية.

وبالرغم من أن النصوص القانونية في بلد موطن الشركة تحدد الحد الأدنى الواجب تحويله من الأرباح المحجوزة لحساب رأس المال عن كل سهم من توزيعات الأسهم - والتي عادة ما تكون القيمة الاسمية في حالة الأسهم ذات القيمة الإسمية - إلا أن جمعية المحاسبين الأمريكية فرقت بين توزيعات الأسهم Stock dividends وتقسيم الأسهم Stock Split - ups [1]. ومع أن كلاهما يعني توزيع أسهم مجانية على حملة الأسهم العادية، فإن توزيعات الأسهم عادة ما تكون محدودة العدد

---

(١) American Institute of Certified Public Accountants, Accouting Research and Terminology Bulletins, Final Edition, ch. vii, Sect, B, PP. 49 ff.

بحيث لا تؤثر في القيمة السوقية للسهم بدرجة ملحوظة. وعلى هذا الأساس يمكن أن يتحدد المبلغ الذي يتم تحويله من حساب الأرباح المحجوزة لحساب رأس المال على أساس **القيمة السوقية** لتوزيعات الأسهم المصدرة. أما في حالة **تقسيم الأسهم** فإن عدد الأسهم الموزعة مجاناً على المساهمين عادة ما يمثل نسبة كبيرة لا يستهان بها من عدد الأسهم القائمة فعلاً قبل التوزيعات، ومن ثم يؤدي إلى تخفيض القيمة السوقية لها. وبالتالي فإن المبلغ الذي يتم تحويله لحساب رأس المال المدفوع من حساب الأرباح المحجوزة يمكن أن يتحدد على أساس **القيمة الإسمية أو الحد الأدنى الذي يحدده القانون**. وترى لجنة الإجراءات المحاسبية التابعة للجمعية أن توزيعات الأسهم في حدود نسبة ٢٠٪ أو ٢٥٪ من عدد الأسهم القائمة قبل إجراء التوزيع يمكن اعتبارها غير مؤثرة على القيمة السوقية للسهم بدرجة ملحوظة ومن ثم يمكن اعتبارها مجرد توزيعات أسهم مجانية. أما إذا زادت نسبة عدد الأسهم الموزعة مجاناً إلى عدد الأسهم القائمة عن ذلك فيمكن اعتبار التوزيع بمثابة تقسيم للأسهم. وبالرغم من أن رأى اللجنة في هذا الصدد كان عرضه للعديد من أوجه النقد، إلا أنه لقى رواجاً كبيراً في الممارسة العملية.

ولنفرض مثلاً أن احدى الشركات الذي يتكون رأس مالها المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من ١٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الإسمية للسهم ٥ جنيه قد قررت توزيع أسهم مجانية على المساهمين بنسبة ٢٠٪ من الأسهم المصدرة في الوقت الذي كانت فيه القيمة السوقية للسهم ٧ جنيه. وفي هذه الحالة تكون القيود الدفترية لإثبات إقرار توزيع الأسهم واصدارها:

١٤٠٠٠٠		من حـ/الأرباح المحجوزة (في شكل احتياطيات في مصر)
		إلى مذكورين
	١٠٠٠٠٠	حـ/توزيعات الأسهم ـ أسهم عادية
	٤٠٠٠٠	حـ/رأس المال المدفوع من توزيعات الأسهم
		إثبات اقرار توزيعات الأسهم بنسبة ٢٠٪ بقيمتها السوقية.

هذا ويلاحظ أن المبلغ الذي تم تحويله من حساب الأرباح المحجوزة في هذه الحالة يعادل القيمة السوقية لتوزيعات الأسهم طبقاً لرأي الجمعية. وقد تم تعلية الفرق بين القيمة الإسمية والقيمة السوقية لحساب رأس المال المدفوع من توزيعات الأسهم وهو من نفس طبيعة حساب علاوة الإصدار. وعند إصدار الأسهم المجانية للمساهمين بنسبة ٢٠ ٪ من حيازة كل منهم يتم إثبات القيد التالي:

١٠٠٠٠٠		من حـ/توزيعات الأسهم ـ أسهم عادية
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/رأس المال ـ أسهم عادية قيمة إسمية ٥ جنيه
		إثبات إصدار ٢٠٠٠٠ سهم للمساهمين كتوزيعات القيمة الإسمية السهم ٥ جنيه.

أما إذا قررت الشركة توزيع أسهم مجانية بنسبة ٤٠ ٪ من الأسهم المصدرة، ففي هذه الحالة يمكن أنه يقتصر المبلغ المحول من حساب الأرباح المحجوزة على القيمة الإسمية لها، أي ٢٠٠٠٠٠ جنيه في المثال الجاري وتعلى القيمة بالكامل لحساب توزيعات الأسهم تمهيداً لإقفالها في حساب رأس المال عند إصدار الأسهم للمساهمين.

وإذ تم إعداد الميزانية العمومية قبل إصدار الأسهم الذي تقرر توزيعها على المساهمين، فإن حساب توزيعات الأسهم يظهر ضمن حقوق الملكية من مكونات رأس المدفوع، ولا يعد من بنود الالتزامات.

هذا وإذا كانت الأسهم لا تحمل قيمة إسمية ولها قيمة معينة ٣ جنيه مثلاً بينما القيمة السوقية ٧ جنيه، فإن المبلغ الذي يحول من الأرباح المحجوزة في الحالة الأولى (٢٠٠٠٠ سهم) يظل كما هو، ويجعل حساب توزيعات الأسهم ـ أسهم عادية قيمة معينة ٣ جنيه دائناً بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه ويجعل حساب رأس المدفوع من توزيعات الأسهم دائناً بالباقي (٨٠٠٠٠ جنيه). أما في الحالة الثانية (٤٠٠٠٠ سهم) فيمكن أن يقتصر المبلغ الذي يتم تحويله من حساب الأرباح المحجوزة لحساب رأس المال على ١٢٠٠٠٠ جنيه (القيمة المعينة للأسهم المجانية).

٣ ـ ب ـ ٣ ـ تحويل حصص التأسيس إلى أسهم رأس مال:

سبق أن ذكرنا أن حصص التأسيس تخول لصاحبها الحق في الحصول على نسبة معينة من الأرباح دون أن يكون لها قيمة إسمية أو يكون لها أي من باقي الحقوق التي يتمتع بها صاحب السهم العادي. وقد ترى الشركة تحويل حصص التأسيس إلى أسهم كوسيلة لادماج جزء من رأس المال المكتسب في رأس المال المدفوع لاكسابه صفة الدوام القانوني من ناحية، وكوسيلة للتخلص من عبيء الأرباح التي قد تكون واجبة التوزيع على حصص التأسيس. وحيث لا يكون لحصص التأسيس قيمة دفترية وليس لها حساب بالدفاتر فإن عملية إلغائها تتم بمجرد إقرار الجمعية العمومية لذلك. أما إصدار الأسهم لأصحابها تعويضاً عنها فلا تختلف إجراءات إثباتها عن اجراءات إثبات توزيعات أسهم المنحة على المساهمين. والدي يحصل على أسهم المنحة في هذه الحالة هم أصحاب حصص التأسيس

٣ ـ حـ ـ تخفيض رأس المال:

تعرضنا في البند ٢ ـ ١ من هذا الفصل لإجراءات تخفيض رأس المال بإعادة تقويم الأسهم ـ أي تخفيض قيمتها الإسمية أو قيمتها المعينة أو تحديد قيمة معينة لها تقل عن قيمة الاكتتاب، أو عن طريق إلغاء الأسهم التي قد تحصل عليها الشركة من أسهم رأس مالها على سبيل الهبة. وفي كل من هاتين الحالتين كان تخفيض رأس المال يؤدي إلى تحويل جزء منه من حساب معين إلى حساب آخر من حسابات حقوق الملكية. وسوف نعالج في هذا البند تخفيض رأس المال عن طريق رد جزء منه للمساهمين إما عن طريق شراء الشركة لأسهمها وإلغائها (عمليات أسهم الخزينة)، أو عن طريق إنقاص عدد الأسهم برد قيمتها للمساهمين مباشرة.

فإذا قامت الشركة بشراء عدد من أسهمها من سوق الأوراق المالية ثم قامت بعد ذلك بإلغائها، فإن هذا يؤدي إلى إنقاص عدد الأسهم القائمة بعدد الأسهم الملغاة، وكذلك إنقاص أصول الشركة بتكلفة شراء الأسهم. وإذا كان ثمن

الشراء يتساوى مع القيمة الإسمية، أو القيمة المعينة في حالة عدم وجود قيمة اسمية للسهم فلا يترتب على هذه العملية أية مشاكل. أما إذا كان سعر الشراء يختلف عن القيمة الإسمية أو القيمة المعينة، أو كانت الأسهم دون قيمة إسمية ودون قيمة معينة، فإنه يجب عدم المساس برأس مال الأسهم فيما يزيد عن القيمة الإسمية أو القيمة المعينة أو القيمة المتوسطة لسعر الاكتتاب في حالة عدم وجود قيمة اسمية أو قيمة معينة. أما الفرق بين ثمن الشراء وأي من هذه القيم فيحمل أولاً على حساب رأس المال المدفوع من أرباح عمليات أسهم رأس المال في حالة وجوده، ثم يحمل بعد ذلك على حساب الأرباح المحجوزة. وهذا يعني أن تخفيض رأس المال بهذه الطريقة يؤثر في حقوق ملكية المساهمين الباقين.

ولنفرض مثلاً أن إحدى الشركات قامت بشراء ١٠٠٠ سهم عادي من أسهم رأس مالها بمبلغ ٧ جنيه للسهم الذي يحمل قيمة اسمية (أو قيمة معينة) ٥ جنيه. هذا وقد كان رصيد حساب رأس المال المدفوع من أرباح عمليات أسهم رأس المال في ذلك التاريخ دائناً بمبلغ ١٥٠٠ جنيه. وقد قررت الشركة (بعد إتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة) إلغاء هذه الأسهم وتخفيض رأى المال بها وعدم إعادة اصدارها.

فتكون القيود الدفترية في هذه الحالة كالآتي:

مدين	دائن	البيان
٧٠٠٠		من حـ/أسهم رأس المال بالخزينة
	٧٠٠٠	إلى حـ/النقدية
		إثبات شراء ألف سهم من أسهمنا بمبلغ ٧ جنيه للسهم شامل المصاريف.
		من مذكورين
٥٠٠٠		حـ/رأس المال ـ أسهم عادية قيمة إسمية ٥ جنيه

مدين	دائن	البيان
١٥٠٠		حـ/رأس المال المدفوع من أرباح عمليات أسهم رأس المال
٥٠٠		حـ/الأرباح المحجوزة
	٧٠٠٠	إلى حـ/أسهم رأس المال بالخزينة
		إثبات إلغاء ١٠٠٠ سهم من أسهمنا بالخزينة وتخفيض رأس المال بها.

أما في حالة رد قيمة الأسهم للمساهمين، فالأصل أنه لا يجوز إخراج المساهم من الشركة دون إرادته، ومع ذلك فإن هناك بعض الحالات التي تستدعي قيام الشركة بذلك حفاظاً على مصالح المساهمين. فقد تحصل الشركة على إمتياز حكومي باستغلال مورد معين لفترة معينة على أن تؤول أصول الشركة في نهاية فترة الامتياز للدولة. وفي هذه الحالة، ومراعاة لمصلحة المساهمين تقوم الشركة برد قيمة الأسهم من أرباحها على دفعات على مدار فترة الامتياز. وقد يكون الرد في كل دفعة تناسبياً، بمعنى رد نسبة معينة من قيمة الأسهم لكل المساهمين. كأن يرد سهم من كل خمسة أسهم، ثم سهم من كل أربعة أسهم؛ ثم سهم من كل ثلاثة أسهم، وهكذا. أو أن يتم رد الأسهم عن طريق السحب العشوائي (القرعة). وفي كل الأحوال لا يجوز أن يترتب على الرد إخراج المساهم من الشركة بصفة نهائية طبقاً للتشريع المصري.

كما قد تحتفظ الشركة في كثير من الحالات التي تقوم فيها بإصدار أسهم ممتازة بحق رد قيمة هذه الأسهم للمساهمين فيما بعد. وعادة ما يتحدد في شروط الإصدار قيمة الرد التي يجب على الشركة الوفاء بها مقابل كل سهم عند ممارستها لهذا الحق، والتي قد تختلف عن القيمة الإسمية أو قيمة الاكتتاب. ويعد رد الأسهم الممتازة في هذه الحالة من وسائل تخفيض رأس المال.

وفي مثل هذه الأحوال عادة ما يخصص جزءاً من الأرباح المحجوزة كل عام كاحتياطي يعين لرد قيمة الأسهم للمساهمين. ويترتب على ذلك أنه ما لم تحقق الشركة أرباحاً فإن الرد يترتب عليه إنتقاص رأس المال المدفوع والأصول معاً

بنفس المقدار، وهذا يتنافى مع الغرض من الرد في هذه الحالة

وعند تعيين جزء من الأرباح المحجوزة لأغراض رد قيمة الأسهم للمساهمين يتم إثبات القيد الآتي:

xxxx		من حـ/توزيع الأرباح
	xxxx	إلى حـ/الأرباح المحجوزة ـ إحتياطي رد قيمة الأسهم.
		احتجاز جزء من الأرباح كاحتياطي لرد قيمة الأسهم للمساهمين.

وعند رد جزء من الأسهم للمساهمين يتم إثبات الآتي (بفرض أن الرد يتم بالقيمة الإسمية أو القيمة المعينة أو متوسط قيمة الاكتتاب).

xxxx		من حـ/رأس المال ـ أسهم (نوعها)
	xxxx	إلى حـ/النقدية
		إثبات رد قيمة.. سهم للمساهمين بواقع... جنيه للسهم.

أما إذا كان سعر الرد للسهم يزيد عن القيمة الإسمية أو ما يقوم مقامها، فإن الفرق في هذه الحالة يحمل على حساب علاوة الإصدار في حالة وجودها بما يعادل حصة الأسهم المردودة منها، (أو حساب رأس المدفوع بالزيادة عن القيمة المعينة في نفس الحدود)، ثم على حساب الأرباح المحجوزة فيما يزيد على ذلك ويمكن إعتبار هذه الزيادة بمثابة حصة الأسهم المردودة في الأرباح المحجوزة، ويطلق عليها عادة علاوة الردّ، فلو فرضنا مثلاً أن إحدى الشركات قررت رد قيمة ١٠٠٠ سهم ممتاز ٦ ٪ للمساهمين بسعر رد محدد يعادل ٢٨ جنيه للسهم في الوقت الذي كانت فيه القيمة الإسمية للسهم ٢٥ جنيه وعلاوة الإصدار ٢ جنيه، وبفرض عدم وجود توزيعات متراكمة على الأسهم الممتازة، فإن قيد الرد وتخفيض رأس المال يكون كالآتي:

مدين	دائن	البيان
		من مذكورين
٢٥٠٠٠		حـ/رأس المال ـ أسهم ممتازة ٦ ٪
٢٠٠٠		حـ/علاوة إصدار الأسهم الممتازة
١٠٠٠		حـ/الأرباح المحجورة ـ إحتياطي رد قيمة الأسهم (في حالة وجودة)
	٢٨٠٠٠	إلى حـ/ النقدية.
		إثبات رد قيمة ١٠٠٠ سهم ممتاز للمساهمين بواقع ٢٨ جنيه للسهم.

أما إذا كان سعر الرد بالنسبة للسهم يقل عن قيمته الإسمية، فإن الفرق في هذه الحالة يعتبر من مكونات رأس المال المدفوع نتيجة رد الأسهم بأقل من قيمتها الإسمية (أو المعينة)، ويعتبر بمثابة خصم رد فإذا تم رد الأسهم الممتازة في المثال السابق بواقع ٢٤ جنيه للسهم مثلاً، فإن القيد يكون كالآتي:

مدين	دائن	البيان
٢٥٠٠٠		من حـ/رأس المال ـ أسهم ممتازة ٦ ٪
		إلى مذكورين
	١٠٠٠	حـ/رأس المال المدفوع برد الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية
	٢٤٠٠٠	حـ/النقدية
		إثبات رد قيمة ١٠٠٠ سهم ممتاز قيمة اسمية ٢٥ جنيه بواقع ٢٤ جنيه للسهم.

هذا ويجب أن يراعى أنه في حالة وجود أرباح متجمعة متأخرة على الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح التي يتم رد قيمتها للمساهمين فإن هذه الأرباح تصبح واجبة الرد مع قيمة الأسهم المتفق عليها. وفي هذه الحالة يجعل حساب الأرباح المحجوزة مديناً بمقدارها عند السداد.

ويترتب على رد الأسهم إحلال حساب الأرباح المحجوزة ـ احتياطي رد قيمة

الأسهم محل حساب رأس مال الأسهم بالتدريج إلى أن يتم رد الأسهم بالكامل، او في الحدود المقررة، فتصبح صافي أصول الشركة ممولة برأس المال المكتسب بدلاً من رأس المال المدفوع في حدود ما تم ردة من الأخير.

هذا وفي حالة رد قيمة الأسهم للمساهمين، وخاصة فيما يتعلق بالأسهم العادية، عادة ما تقوم الشركة بإصدار أسهم تمتع للمساهمين بدلاً عنها. هذا لتلافي الغبن الذي قد يقع على بعض المساهمين لحساب البعض الآخر من ناحية، ولتلافي تركيز السلطة العليا لإدارة الشركة (الجمعية العمومية) في يد القلة الباقية من المساهمين، خاصة إذا كان الرد يتم عن طريق القرعة. وتخول أسهم التمتع لحاملها حق الإشتراك في الأرباح، وحق التصويت في الجمعية العمومية، وحق الاشتراك في فائض التصفية. وعادة ما تكون أرباح أسهم التمتع محددة بنسبة معينة تقل عن أرباح الأسهم الحقيقية، لأن صاحب سهم التمتع قد حصل على رأس ماله ومن ثم يمكنه استغلاله في فرص أخرى بينما المساهم العادي ما زال رأسماله متاحاً للشركة لإستغلاله في أوجه نشاطها.

ولا يترتب على إصدار أسهم التمتع أية قيود دفترية حيث ليس لها قيمة إسمية أو معينة أو دفترية. وتظهر بصورة إعلامية في جانب الخصوم من الميزانية كأحد عناصر حقوق الملكية مثلها في ذلك مثل حصص التأسيس.

٤ ـ تحول شركة غير مساهمة إلى شركة مساهمة وشراء شركة المساهمة لشركة أخرى:

تناولنا حتى الآن عمليات رأس المال الخاصة بشركات المساهمة على أساس أن الشركة تبدأ من عدم ويتولى تأسيسها المؤسسون، كما تناولنا عمليات رأس المال بعد التكوين بما فيها زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو إضافة جزء من الأرباح المحجوزة إلى حساب رأس المال المدفوع. وفي كثير من الحالات في الحياة العملية تجد أن شركة المساهمة لا تبدأ من عدم، فقد

تتحول شركة غير مساهمة بأصولها والتزاماتها إلى شركة مساهمة، كما أن زيادة رأس المال قد تتم عن طريق شراء شركة المساهمة بعد تكوينها لشركة أخرى - مساهمة او غير مساهمة، أو قد تتم زيادة رأس مال شركة المساهمة عن طريق إندماج شركة أخرى فيها. هذا وسوف نوضح كل من هذه الحالات في هذا البند بقدر ملائم من التفصيل.

٤ - أ - تحول شركة غير مساهمة إلى شركة مساهمة:

قد تتكون شركة المساهمة في عديد من الحالات لتستمر في عمليات شركة غير مساهمة كانت قائمة قبل تكوينها. مثال ذلك أن تتحول شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة إلى شركة مساهمة، كما سبق وأشرنا في الباب الأول، أو أن تتحول شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات مسئولية محدودة إلى شركة مساهمة، وفي كل من هذه الأحوال تنقضي الشركة الأصلية وتنشأ شركة المساهمة التي تتولى إستمرار عمليات الأصلية نشأة جديدة. ويلزم لذلك إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة المساهمة.

ولنفرض مثلاً أن الشركاء زغراب وغندور في الشركة العربية لتصنيع وتصدير الأثاثات الحديثة - شركة تضامن، قد قررا بالإشتراك مع عدد آخر من الممولين تكوين شركة مساهمة تقوم بعمليات شركة التضامن وتتوسع فيها. وقد صرح للشركة بالتكوين برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الإسمية للسهم ٥ جنيه، وإنتقلت إليها أصول والتزامات شركة التضامن التي تم تقديرها بمعرفة لجنة شكلت من خبراء في هذا المجال كالآتي:

	القيمة المقدرة		صافي القيمة الدفترية	
الأصول المتنقلة	جنيه	جنيه	جنيه	
أراضي	٢٠٠٠٠		١٢٠٠٠	
مباني ومعدات	١٤٠٠٠٠		١٤٤٠٠٠	
عملاء	٥٨٠٠٠		٦٤٠٠٠	
شهرة محل	٣٢٠٠٠		-	
مجموع الأصول المتنقلة		٢٥٠٠٠٠		
يخصم الالتزامات المتنقلة				٢٢٠٠٠٠
دائنون	٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	
أوراق دفع	٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	
		٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠
صافي الأصول المتنقلة		١٩٠٠٠٠		١٦٠٠٠٠

هذا وقد كان زغراب وغندور يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي كما بلغ رصيد حقوق كل منهما في شركة التضامن في تاريخ إنتقال صافي أصولها لشركة المساهمة، وقبل توزيع أرباح وخسائر إعادة تقويم الأصول عليهما ٩٠٠٠٠ جنيه لزغراب و٨٠٠٠٠ جنيه لغندور. وقد اكتتب كل عن زغراب وغندور في ٢٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة المساهمة وسددا باقي نصيبيهما نقداً كما اكتتب باقي المؤسسون في ٣٠٠٠٠ سهم سددت قيمتها بالكامل، وطرحت باقي الأسهم للاكتتاب العام حيث تم الاكتتاب فيها وسداد قيمتها بالكامل.

المطلوب منك إجراء القيود الدفترية اللازمة في دفاتر شركة التضامن لإثبات انتقال أصولها وإلتزاماتها لشركة المساهمة وإقفال حساباتها طبقاً لمعلوماتك من الباب الأول، وتصوير حساب حقوق الشريكان. وتكون القيود الدفترية اللازمة لإثبات تكوين شركة المساهمة في دفاترها كالآتي:

منه	له	البيان
		من مذكورين
٢٠٠٠٠		حـ/الأراضي
١٤٠٠٠٠		حـ/المباني والمعدات
٥٨٠٠٠		حـ/العملاء
٣٢٠٠٠		حـ/شهرة المحل
٣١٠٠٠٠		حـ/الإكتتابات تحت التحصيل
		إلى المذكورين
	٤٠٠٠٠	حـ/الدائنون
	٢٠٠٠٠	حـ/أوراق الدفع
	٥٠٠٠٠٠	حـ/الأسهم المكتتب فيها ـ أسهم عادية ٥ جنيه إثبات إنتقال أصول وخصوم شركة التضامن زغراب وغندور والإكتتاب في أسهم رأس المال.
٣١٠٠٠٠		من حـ/الخزينة (أو حـ/البنك تأسيس)
	٣١٠٠٠٠	إلى حـ/الإكتتابات تحت التحصيل
		إثبات تحصيل قيمة الإكتتابات في الأسهم النقدية من المكتتبين
٥٠٠٠٠٠		من حـ/الأسهم المكتتب فيها ـ أسهم عادية ٥ جنيه
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/رأس المال ـ أسهم عادية قيمة اسمية ٥ جنيه
		إثبات إصدار أسهم رأس المال ـ ١٠٠٠٠٠ سهم القيمة الأسمية للسهم ٥ جنيه مدفوعة بالكامل.

ويتضح من هذا المثال المبسط أن تحول شركة غير مساهمة إلى شركة مساهمة يترتب عليه إنقضاء الأولى وتأسيس الثانية باسهم عينية في حدود قيمة صافي الأصول المنتقلة إليها. وبمعنى آخر فإن المعالجة الدفترية في دفاتر شركة المساهمة لا تخرج عن معالجة الأسهم العينة بصفة عامة.

هذا وقد افترضنا في هذا المثال أن لشركة التضامن شهرة محل تقرر إنتقالها بالقيمة التي قدرتها اللجنة لشركة المساهمة دون أن نتعرض لطرق تقدير الشهرة حيث افترضنا المام القارىء بها من دراساته السابقة. كما يجب أن يراعى أنه إذا قدرت صافي الأصول المنتقلة بقيمة تزيد عن القيمة الإسمية لأسهم رأس مال شركة المساهمة المصدرة كمقابل لكل القيمة فإن الفرق يعالج كما لو كان بمثابة علاوة إصدار على هذه الأسهم، حتى لو عرضت باقي الأسهم للاكتتاب العام بالقيمة الإسمية.

٤ ـ ب ـ زيادة رأس المال عن طريق شراء شركة أخرى ـ أو عن طريق الاندماج:

قد تقوم شركة مساهمة بشراء شركة أخرى متحدة معها في الغرض عن طريق سداد الثمن بأسهم رأس المال. وفي هذه الحالة يختلف الفكر المحاسبي على اعتبار العملية عملية شراء Purchase أو عملية إندماج مصالح Pooling بين الشركة الدامجة (المشترية) والشركة المندمجة (المباعة)، حيث تعالج العملية في ظل كل من الطريقتين على أسس مختلفة. ففي حالة الشراء يلزم الأمر التعرف على القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول المنتقلة، أو للأسهم المصدرة كمقابل للإنتقال، وتسجل الأصول المنتقلة في دفاتر المشتري على أساس هذه القيمة. بينما في ظل حالة الإندماج فعادة ما يؤيد المحاسبون في الحياة العملية إنتقال أصول الشركة المندمجة للشركة الدامجة بقيمتها الدفترية في دفاتر الأولى [١]. ورغم هذه التفرقة في المعالجة المحاسبية فإنه لا يتوفر لها معايير موضوعية يمكن على أساسها التمييز بين ما يعد من حالات الشراء وما يعتبر من حالات الإندماج، حيث قد يكون الغرض في كل

---

(١) للاستفاضة في هذا الموضوع أنظر:

Arthur R. Wyatt, A Critical Study of Acconnting For Business Combinations: Acconnting Resealch Study No 5, (New York: Am. Institute of CPA's, 1963).

من الحالتين واحد، وطريقة الوفاء بقيمة صافي أصول الشركة المنقضية من أسهم رأس مال الشركة الداجة أو المشترية واحدة. ورغم ذلك تعالج العملية على أساس أنها عملية شراء في بعض الأحيان، وعلى أساس أنها عملية إندماج في أحيان أخرى.

وفي رأينا أن معالجة العملية على أساس أنها عملية شراء في كل الحالات يعتبر أصح وأكثر عدالة ويترتب عليها معلومات محاسبية أكثر دلالة من وجهة نظر الشركة المشترية أو الدامجة. أضف إلى ذلك أن دوافع معالجة العملية على أساس أنها عملية إندماج عادة ما تكون متأثرة بالرغبة في التهرب من الضرائب التي قد تفرض على أرباح الإندماج التي تعود على الشركة المندمجة.

ومن ناحية أخرى يميل المحاسبون بصفة عامة إلى عدم إظهار شهرة المحل بالدفاتر، وهو الأمر الذي يترتب على حالات كثيرة من حالات الإندماج التي يتم فيها إعادة تقويم أصول الشركة المندمجة بقيمتها السوقية العادلة. هذا ويؤيد رأينا ما جرى عليه العمل في التشريع المصري على أساس ضرورة تشكيل لجنة مختصة يرأسها مستشار من إحدى محاكم الإستئناف لتقدير صافي أصول الشركة الراغبة في الإندماج بطريقة عادلة، ويكون قرار اللجنة نهائياً في هذا الشأن. هذا كما أعفى التشريع المصري الشركات المندمجة ومساهموها من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الإندماج.

وعلى هذا الأساس فسوف نعالج زيادة رأس المال عن طريق شراء شركة أخرى أو عن طريق إدماج شركة أخرى مع شركة مساهمة على أساس أن العملية تتم في كل من الحالتين كعملية تبادل مكتملة الأركان تتطلب تحديد القيمة السوقية العادلة للأصول المنتقلة من الشركة المندمجة مقابل أسهم رأس مال الشركة الدامجة سواء كان هذا المقابل بصفة كلية أو بصفة جزئية.

هذا وقد يتم تحديد القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الشركة المندمجة أو المباعة عن طريق تحديد قيمة مفردات الأصول والخصوم مفردة مفردة، بما في

ذلك شهرة المحل التي قد تكون ظاهرة أو غير ظاهرة في دفاتر الشركة المندمجة، أو قد يتم تقدير قيمة إجمالية لصافي أصول الشركة المندمجة ككل. وفي كل من الحالتين يتم إثبات صافي الأصول المنتقلة في دفاتر الشركة الدامجة أو المشترية على أساس قيمتها الجديدة.

وقد يتم سداد الثمن للشركة المندمجة في صورة أسهم رأس مال في الشركة الدامجة أو المشترية بصفة كلية أو بصفة جزئية. وتوزع الأسهم على الشركاء أو المساهمين في الشركة المندمجة أو المباعة طبقاً لإتفاق إتمام العملية بين الشركاء أو الشركتين. وعادة ما يتحدد عدد الأسهم في هذه الحالة بالاسترشاد بالقيمة السوقية للسهم وقت إبرام الإتفاق، وبصرف النظر عن القيمة الإسمية أو القيمة المعينة. وإذا كانت القيمة السوقية لأسهم الشركة المشترية أو الدامجة المصدرة كمقابل لصافي الأصول تزيد عن قيمتها الإسمية أو المعينة، وتحدد عددها على أساس القيمة السوقية، فان الفرق بين هاتين القيمتين يعالج كعلاوة إصدار في بنود رأس المال المدفوع الذي لا يجوز توزيعه على المساهمين (إلا في حالات معينة). أما إذا كانت القيمة السوقية لأسهم رأس مال الشركة المشترية أو الدامجة المصدرة كمقابل لصافي الأصول تقل عن قيمتها الإسمية، وتحدد عدد الأسهم على أساس القيمة السوقية، فإن الفرق بين القيمتين يعد بمثابة خصم إصدار (إذا أجاز القانون ذلك) وهو أمر يندر حدوثه.

هذا وتعد الشركة المباعة أو المندمجة منقضية قانوناً ويلزم تصفيتها وإقفال حساباتها كما سبق أن وضحنا في الباب الأول بصدد شركات الأشخاص وكما سوف نوضح في فصل مقبل من هذا الباب بالنسبة لشركات الأموال. وتعتبر الشركة المشترية أو المندمج فيها خلفا عاماً للشركة المباعة أو المندمجة تحل محلها حلولاً قانونياً فيما لها وما عليها طبقاً لإتفاق الشراء أو الاندماج.

ولنفرض على سبيل المثال، إيضاحاً للأفكار السابقة، أن الشركة ص المساهمة

قررت شراء الشركة س المساهمة في التاريخ الذي فيه ظهرت صافي أصول كل من الشركتين على الوجه التالي.

الشركة س	الشركة ص	
جنيه	جنيه	
٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	صافي الأصول بعد استبعاد الإلتزامات
		حقوق الملكية:
٣٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	أسهم رأس المال ـ أسهم عادية قيمة إسمية ٥ جنيه.
٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	أرباح محجوزة.
٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	

ولنفرض كل من الحالات التالية:

١ ـ قدرت صافي أصول الشركة س بقيمتها العادلة بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه كالآتي: أراضي ومباني ١٨٠٠٠٠ جنيه، آلات ومعدات ٣٠٠٠٠٠ جنيه، مخزون ١٢٠٠٠٠ جنيه، مدينون وأوراق قبض ٧٠٠٠٠ جنيه، نقدية ١٥٠٠٠ جنيه، شهرة محل ٥٠٠٠٠ جنيه، دائنون وأوراق دفع ١٣٥٠٠٠ جنيه. وقد كان نص الإتفاق بين الشركتين يقضي بأن تقوم الشركة ص بإصدار ١٠٠٠٠٠ سهم عادي لحملة أسهم الشركة س مقابل إنتقال هذه الأصول والخصوم.

٢ ـ نفس بيانات الحالة الأولى فيما عدا أن نص الإتفاق يقضي بأن تقوم الشركة ص باصدار ١٢٠٠٠٠ سهم عادي لحملة أسهم الشركة س بواقع ٢ سهم من أسهم ص مقابل كل سهم من أسهم س.

٣ ـ قدرت صافي أصول س كما هو في الحالة الأولى فيما عدا كل من المخزون الذي قدر بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه والمدينون وأوراق القبض التي قدرت قيمتها بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه، كما لم تقدر للشهرة أية قيمة، وبذلك تصبح القيمة العادلة لصافي الأصول ٤٩٠٠٠٠ جنيه، وعلى أن تقوم ص بإصدار ٩٠٠٠٠ سهم عادي لحملة أسهم س في مقابل صافي الأصول المنتقلة.

٤ ـ قدرت صافي الأصول كما في الحالة الثالثة وعلى أن تقوم ص بإصدار ١٠٠٠٠٠ سهم عادي لحملة أسهم س كمقابل.

٥ ـ تنتقل الأصول والإلتزامات بقيمتها الدفترية على أن تقوم ص بإصدار ٦٠٠٠٠ سهم عادي لحملة أسهم س كمقابل.

وتكون معالجة هذه العملية في دفاتر الشركة ص كالآتي:

الحالة الأولى: القيمة العادلة لصافي الأصول المنتقلة يزيد عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة كمقابل.

ويكون قيد إثبات إنتقال صافي الأصول ـ في هذه الحالة وإصدار أسهم رأس المال كمقابل في دفاتر ص كالآتي:

مدين	دائن	البيان
		مذكورين
١٨٠٠٠٠		حـ / الأراضي والمباني
٣٠٠٠٠٠		حـ / الآلات والمعدات
١٢٠٠٠٠		حـ / المخزون
٧٠٠٠٠		حـ / المدينون وأوراق القبض
١٥٠٠٠		حـ / النقدية
٥٠٠٠٠		حـ / شهرة المحل
		إلى مذكورين
	١٣٥٠٠٠	حـ / الدائنون وأوراق الدفع
	٥٠٠٠٠٠	حـ / رأس المال ـ أسهم عادية قيمة إسمية ٥ جنيه
	١٠٠٠٠٠	حـ / علاوة إصدار الأسهم العادية.
		إثبات إنتقال صافي أصول الشركة س مقابل ١٠٠٠٠٠ سهم عادي من أسهم رأسمالنا القيمة الإسمية السهم ٥ جنيه.

ويلاحظ أننا لم نقم بتوسيط حساب إكتتابات تحت التحصيل في هذه الحاله حيث الأسهم عينية وتم الوفاء بقيمتها بالكامل وتم إصدارها. وتزداد صافي أصول ص بعد هذه العملية لتصبح ٢٦٠٠٠٠٠ جنيه، كما تصبح حقوق الملكية فيها مكونة من ٤٠٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الإسمية للسهم ٥ جنيه منها ٣٠٠٠٠٠ سهم لمساهمي ص الأصليين، وعلاوة إصدار أسهم ١٠٠٠٠٠ جنيه ($\frac{3}{4}$ هذا المبلغ بعد من حقوق مساهمي ص الأصليين) وأرباح محجوزة ٥٠٠٠٠٠ جنيه ($\frac{3}{4}$ أيضاً للمساهمين الأصليين). وتصبح القيمة الدفترية للسهم (حقوق الملكية ÷ عدد الأسهم) ٦,٥ جنيه بعد أن كانت في ص ٦,٦٧ جنيه. وحصل مساهموا س على حقوق ملكية تبلغ قيمتها الدفترية ٦٥٠٠٠٠ جنيه مقابل صافي أصول قدرها ٦٠٠٠٠٠ جنيه. وقد يرجع ذلك لظهور القيمة الدفترية لحقوق الملكية في ص بأكثر من قيمتها قبل إتمام عملية الشراء، أو لإنخفاض توزيعات أرباحها، والتي تنعكس في العادة على القيمة السوقية لأسهمها. وقد يمكن اعتبار هذه العملية كقرينة لإعادة تقويم صافي أصول الشركة ص بحيث تتناسب حقوق الملكية فيها مع الاضافة لحقوق الملكية المترتبة على شراء صافي أصول الشركة س بقيمتها السوقية العادلة.

الحالة الثانية: القيمة العادلة لصافي الأصول المنتقلة يساوي القيمة الاسمية للأسهم المصدرة كمقابل.

ويكون قيد إثبات إنتقال صافي الأصول في هذه الحالة كما هو عليه في الحالة السابقة، فيما عدا أن حساب رأس مال الأسهم يجعل دائناً بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه حيث لا يوجد علاوة إصدار في هذه الحالة. وتصبح صافي أصول ص بعد هذه العملية كما كانت عليه في الحالة السابقة ٢٦٠٠٠٠٠ جنيه، وتصبح القيمة الدفترية للسهم ٦,١٩ جنيه تقريباً حيث يحصل كل مساهم بسهم واحد في س على سهمين من أسهم ص، ومن ثم على قيمة دفترية قدرها ١٢,٣٨ جنيه مقابل قيمة سوقية عادلة

قدرها ١٠ جنيه لصافي الأصول المنتقلة كمقابل. واذا كانت القيمة الدفترية لصافي أصول ص قبل هذه العملية تقترب من قيمتها السوقية العادلة فإن العدالة تقتضي تحويل الأرباح المحجوزة لحساب رأس المال بتوزيع أسهم مجانية على المساهمين الاصليين في ص حتى لا يتحرك جزء من حقوقهم للمساهمين الجدد بشراء س. أما إذا كانت القيمة السوقية لأسهم ص تقترب من قيمها الإسمية وقت شراء س، فإن ذلك يعد دليلاً كافياً لضرورة اعادة تقويم أصول ص بتخفيضها بما يتناسب مع القيمة السوقية للأسهم. ذلك لأن الأرباح المحجوزة قد تعد فيما بعد وعاءا لتوزيعات الأرباح على المساهمين وهي في حقيقتها أرباح صورية في هذه الحالة.

الحالة الثالثة: صافي الأصول المنتقلة مقدرة بأقل من القيمة الدفترية والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة كمقابل أقل من القيمة المقدرة لصافي الأصول المنتقلة

لا تختلف هذه الحالة عن الحالة الأولى من حيث الاثبات في دفاتر ص، حيث تجعل حسابات الأصول المنتقلة مدينة بالقيمة المقدرة ويجعل حساب الدائنون وأوراق الدفع دائناً بمبلغ ١٣٥٠٠٠ جنيه ويجعل حساب رأس المال - أسهم عادية دائناً بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه (٩٠٠٠ سهم × ٥ جنيه) ويجعل حساب علاوة الاصدار دائناً بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه. وتصبح صافي أصول ص بعد الانتقال ٢٤٩٠٠٠٠ جنيه موزعة على عدد من الأسهم يساوي ٣٩٠٠٠٠ سهم عادي لتكون القيمة الدفترية للسهم ٦,٣٩ تقريباً. وهذا يشير ضمناً إلى إمكانية تضخم حقوق الملكية في ص قبل الانتقال حيث كانت القيمة الدفترية للسهم ٦,٦٧ جنيه تقريباً.

أما في دفاتر س، فانه يجب تسوية حسابات الأصول المختلفة بالقيمة المقدرة لها مع استيعاب الفرق (خسائر إعادة التقويم في هذه الحالة ١٠٠٠٠ جنيه) من حساب الأرباح المحجوزة قبل إقفال الحسابات واثبات إنتقال صافي الأصول للشركة ص.

الحالة الرابعة: صافي الأصول المنتقلة مقدرة بأقل من القيمة الدفترية والقيمة الاسمية للاسهم المصدرة كمقابل تزيد عن قيمة صافي الأصول المنتقلة:

قد ترجع هذه الحالة إلى أن القيمة السوقية لأسهم ص أقل من قيمتها الإسمية وهذا يعد مؤشراً واضحاً إلى أن القيمة الدفترية لصافي أصول ص تزيد عن قيمتها السوقية العادلة بما يدعو إلى ضرورة تعديلها. إلا أن العرف المحاسبي قد جرى على معالجة هذه الحالة على اعتبار أنها بمثابة إصدار أسهم بخصم إصدار. وطبقاً لذلك تجعل حسابات الأصول المنتقلة مدينة بالقيمة المقدرة ويجعل حساب خصم الاصدار (وهو بند سالب من بنود رأس المال المدفوع) مديناً بالفرق بين القيمة الاسمية للأسهم والقيمة المقدرة لصافي الأصول التي تم الحصول عليها كمقابل مقابل جعل حسابات الالتزامات ورأس مال الأسهم دائنة.

والواقع أنه إذا تمسك المحاسب أو الإدارة بالقيمة الدفترية لأصول ص، أو اذا لم يسمح القانون باصدار الأسهم بخصم اصدار، فإن الفرق بين القيمة الأسمية للأسهم وصافي الأصول المنتقلة كمقابل في هذه الحالة يجب أن يخصم من حساب لأرباح المحجوزة وبذلك يجعل حساب الأرباح المحجوزة (في الشركة ص) مديناً بدلاً من حساب خصم الاصدار.

الحالة الخامسة: انتقال صافي الأصول بالقيمة الدفترية واصدار عدد من الأسهم يتساوى في قيمته الأسمية مع القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم في دفاتر الشركة المنتقل اصولها:

هذا وقد أوردنا هذه الحالة لنوضح المعالجة المحاسبية للاندماج طبقاً للممارسة المحاسبية في بعض الدول، وخاصة أمريكا.

وطبقاً لهذه الممارسة يكون القيد في دفاتر ص كالآتي:

من مذكورين

٦٣٥٠٠٠ (الحسابات المختلفة للأصول المنتقلة بقيمتها الدفترية في دفاتر الشركة س)

إلى مذكورين

٣٠٠٠٠٠ حـ / رأس المال ـ أسهم عادية قيمة إسمية ٥ جنيه.

٢٠٠٠٠٠ حـ / الأرباح المحجوزة.

١٣٥٠٠٠ حـ / الدائنون وأوراق الدفع.

إثبات إنتقال اصول وخصوم الشركة المندمجة فينا

س برأس مال قدره ٦٠٠٠٠ سهم عادي قيمة إسمية ٥ جنيه.

ويلاحظ أن هذه المعالجة يترتب عليها إندماج كل بند من بنود الأصول وكل بند من بنود الخصوم في الشركة المندمجة في البند المقابل في الشركة المندمج فيها بالقيمة الدفترية كما يظهر في دفاتر الأولى. ولكننا نرى في هذه الحالة ضرورة اعتبار الأرباح المحجوزة للشركة المندمجة بمثابة علاوة إصدار أسهم في دفاتر الشركة ص حتى تصبح من بنود رأس المال المدفوع وتمتنع إمكانية توزيعها على المساهمين. ذلك لأنها تمثل رأس مال مدفوع فعلاً في صورة عينية يتمثل في صافي الأصول الخاصة بالشركة المندمجة.

٥ ـ الدفاتر والسجلات:

تتطلب عمليات إصدار الأسهم والحصول على رأس المال في شركات المساهمة الاحتفاظ بمجموعة من الدفاتر والسجلات التي يمكن منها التعرف على كل البيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات رأس المال. وقد يلزم القانون في بلد موطن الشركة ضرورة إمساك دفاتر أو سجلات معينة، كما تقوم الشركة في غالبية

الأحوال بالاحتفاظ بمجموعة من الدفاتر والسجلات لهذا الغرض[1]. وسوف نعرض في هذا البند لنماذج من أهم هذه الدفاتر والسجلات.

٥ ـ أ ـ يومية الاكتتابات واستاذ المكتتبين:

قد تقوم الشركة بإمساك يومية مساعدة لإثبات الاكتتابات في أسهم رأس المال واستاذاً مساعداً للمكتتبين يخصص لكل مكتتب فيه حساب، ذلك على وجه الخصوص إذا لم توكل الشركة عمليات الاكتتاب المختلفة لأحد البنوك بالنيابة عنها. وعندما تتلقى الشركة إكتتابات المكتتبين يتم إثباتها في يومية الإكتتابات حيث يجعل حساب المكتتب مديناً بقيمة الأسهم المكتتب فيها مقابل جعل حساب الأسهم المكتتب فيها دائناً. وعند تحصيل قيمة الإكتتاب من المكتتب يتم إثباتها في يومية المقبوضات (خانة البنك جاري تأسيس في مصر) بجعل حساب النقدية مدينا وحساب المكتتب دائنـاً. ويتم الترحيل الاستاذ المكتتبين من واقع هذه التفاصيل، وعند أتمام عملية الإكتتاب أو على فترات دورية، تجمع يومية الإكتتابات ويتم إجراء قيد ملخص اجمالي بالمجموع في اليومية العامة حيث يجعل حساب الإكتتابات تحت التحصيل مديناً وحساب الأسهم المكتتب فيها دائناً. وإذا كان الإكتتاب قد تم في عدد من الأسهم يزيد عن العدد المطروح للاكتتاب العام، فإنه يتم إجراء قيد عكسي بقيمة الإكتتاب في الأسهم المكتتب فيها بالزيادة في اليومية العامة، ثم تسوى حسابات المكتتبين في استاذ المكتتبين طبقاً لعدد الأسهم المخصصة لكل منهم.

هذا ويمكن أن تتخذ يومية الإكتتابات الشكل الآتي:

---

(١) يلزم القانون المصري شركات المساهمة بإمساك سجلات للمديرين يثبت فيه ما يمتلكه كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين باسمه وإسم زوجته وأولاده القصر من أسهم رأس مال الشركة وسنداتها، والتغيرات التي تطرأ على ملكية كل منهم، وسجلاً للمساهمين يوضح بيانات كل مساهم وملكيته من الأسهم والتغيرات التي تطرأ عليها، كما يلزم القانون أيضاً بإمساك دفتر لتسجيل محاضر جلسات مجلس الإدارة بصفة منتظمة ودفتراً لتسجيل محاضر اجتماعات الجمعية العمومية بصفة منتظمة.

نموذج يومية الإكتتابات

التاريخ	إسم المكتتب	عدد الأسهم		قيمة الاكتتاب للسهم		اكتتابات تحت التحصيل		صفحة استاذ المكتتبين
		عادية	ممتازة	العادي	الممتاز	عادية	ممتازة	
١٩٨٥								
١/٣	سمير غندور	٢٠٠	١٠٠	١١	٢٥	٢٢٠٠	٢٥٠٠	١
»	عبدالواحد زغلول	-	٣٠٠	-	٢٥	-	٧٥٠٠	٢
١/٤	......							
١/٣١	سعيد عصفور	١٥٠	-	١١	-	١٦٥٠	-	٣٦٢
	المجموع عن الشهر	٣٥٠٠٠	١٠٠٠٠			٣٨٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	

هذا وقد افترضنا أن الأسهم العادية مطروحة للاكتتاب بعلاوة إصدار قدرها جنيه واحد عن السهم. والواقع أن الخانتين المخصصتين لقيمة الاكتتاب للسهم يمكن الاستغناء عنهما إذا كانت الأسهم تحمل قيمة إسمية ومطروحة للاكتتاب بسعر موحد لكل نوع. أما إذا كانت الأسهم لا تحمل قيمة اسمية ويمكن أن يختلف سعر الإكتتاب فيها فتصبح هاتان الخانتان ضروريتان. وإذا كانت الشركة تصدر نوع واحد من الأسهم - وهي تكون بالضرورة أسهم عادية في هذه الحالة فانه يمكن الاستغناء عن الخانات المخصصة للأسهم الممتازة.

ويتم الترحيل من هذه اليومية لأستاذ المكتتبين يوماً بيوم وبالتفصيل، وفي نهاية كل فترة معينة (شهر مثلاً) أو عند إقفال باب الاكتتاب تجمع خانتي عدد الأسهم والاكتتابات تحت التحصيل ويجري بالمجموع قيد اجمالي باليومية العامة حيث يجعل حساب الاكتتابات تحت التحصيل مديناً وحساب الأسهم المكتتب فيها دائناً.

وفي حالة الاكتتاب بالزيادة يمكن أن تستخدم نفس اليومية لتخصيص عدد الأسهم على المكتتبين وذلك بإضافة خانات جديدة لعدد الأسهم المخصصة لكل مساهم من كل نوع، ويستدعي ذلك أن يكون لحساب الاكتتابات تحت التحصيل جانبين، أحدهما مدين كما هو موضح في النموذج الوارد بعالية، والآخر دائن يمثل قيمة الاكتتاب في الأسهم التي لم يتم تخصيصها للمساهم. غير أنه لما كان التخصيص يتم بعد تمام الإكتتاب فإنه يمكن إستخدام نفس اليومية لتعديل إكتتاب المكتتبين طبقاً لقرار التخصيص عن طريق الخصم. وتكون خانات الاكتتابات تحت التحصيل دائنة في هذه الحالة بقيمة عدد الأسهم المكتتب فيها والتي لم تخصص للمساهم المعين. ويمكن إستخدام لون مغاير للمداد عن اللون الذي سجلت به عمليات الاكتتاب. ويكون حساب الأسهم المكتتب فيها مديناً في هذه الحالة بالطبع.

هذا ويأخذ حساب المكتتب الشكل الآتي:

نموذج لحساب أحد المكتتبين

إسم المكتتب: سمير غندور ، الجنسية: مصري . العنوان: ١٣٢ طريق الحرية اسكندرية

التاريخ	بيان الاسهم	الاكتتاب (مدين)			التخصيص (مدين)			المقبوضات (دائن)			تخصيص بالنقص (دائن)	الرصيد المستحق (مدين)
		عدد الأسهم	قيمة السهم	المبلغ	عدد الأسهم	قيمة السهم	المبلغ	القسط	تاريخ الاستحقاق	المبلغ		
١٩٨٥ ١/٣	عادية	٢٠٠	١١	٢٢٠٠				إكتتاب	١/٣	١٢٠٠		١٠٠٠
	بعلاوة ممتازة	١٠٠	٢٥	٢٥٠٠				،	،،	١٥٠٠		٢٠٠٠
٢/٥	عادية				١٥٠	١١	١٦٥٠	تخصيص	٢/٥	١٥٠	٥٥٠	١٣٠٠
٢/١٠	بعلاوة ممتازة				١٠٠	٢٥	٢٥٠٠	،	٢/١٠	٥٠٠	-	٨٠٠

وقد افترضنا لأغراض إثبات العمليات في حساب المكتتب غندور أن قسط اكتتاب الأسهم العادية ٦ جنيه والأسهم الممتازة ١٥ جنيه، وقسط تخصيص الأسهم العادية ٣ جنيه، والأسهم الممتازة ٥ جنيه، وأن المكتتب قد خصص له ١٥٠ سهم عادي مما اكتتب فيه واحتجزت المبالغ المسددة بالزيادة عند الإكتتاب للوفاء بقسط التخصيص، كما خصص له الأسهم الممتازة التي اكتتب فيها بالكامل وقد قام المكتتب بسداد باقي المستحق عن قسط التخصيص على هذا الأساس، كما جعل حسابه دائناً بقيمة اكتتاب الأسهم التي لم تخصص له والذي كان قد جعل مديناً بما لم يسدد منها عند الإكتتاب. والواقع أن الحاجة للاحتفاظ باستاذ مساعد للمكتتبين تتوقف على طريقة سداد الأسهم المكتتب فيها. فإذا كانت قيمة الأسهم تسدد بالكامل عند الإكتتاب فقد لا يستدعي الأمر إمساك استاذ مساعد للمكتتبين في هذا الشأن وخاصة إذا كان الإكتتاب يتم في عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب بالضبط. أما إذا كان الإكتتاب بالزيادة، أو كانت قيمة الأسهم المكتتب فيها تحصل على دفعات فلا شك في ضرورة إمساك مثل هذا الدفتر ليوضح تفصيلاً ما لكل مكتتب قبل الشركة وما يستحق عليه لها.

٥ ـ ب ـ سجل المساهمين ـ أو استاذ المساهمين:

يعتبر سجل المساهمين أو استاذ مساعد المساهمين بمثابة استاذ مساعد لحساب رأس مال الأسهم (عادية أو ممتازة) بالاستاذ العام. ويخصص فيه لكل مساهم حساب يوضح عدد الأسهم التي خصصت له والتطورات التي طرأت عليها بالزيادة أو بالنقص عن طريق شراء وبيع الأسهم في سوق الأوراق المالية. وعادة ما تقوم الشركة بتسجيل عمليات تحويل الأسهم بين المساهمين عن طريق عمليات البيع والشراء والتنازل في دفتر يخصص لهذا الغرض ويطلق عليه سجل تحويلات الأسهم، والذي يعد بمثابة اليومية المساعدة التي على أساسها يتم الترحيل لسجل المساهمين (أو استاذ المساهمين)، وسوف نتناول هذا السجل في البند الفرعي التالي

ويتخذ حساب المساهم في سجل المساهمين ـ أو استاذ المساهمين، في أبسط صورة، الشكل الموضح بالنموذج التالي.

نموذج لحساب من سجل المساهمين

إسم المساهم: سمير غندور الجنسية: مصري العنوان: ١٣٢ طريق الحرية: اسكندرية							
التاريخ	رقم شهادة الأسهم الملغاة	عدد الأسهم	التحويلات		رقم شهادة الأسهم الجديدة	الأسهم المحول اليه	رصيد عدد الأسهم
			المحول منه	المحول اليه			
١٩٨٥							
٣/١٥	الأصل		الأصل	غندور	٢٠٢	١٥٠	١٥٠
٧/٢٢	٢٠٢	٥٠	غندور	عبدالمعطي	٦٧٤	-	١٠٠
٩/٢٧	٤٩١		عبدالسلام	غندور	٨١٢	٧٠	١٧٠

هذا ويلاحظ أنه لا داعي لإظهار قيمة الأسهم في سجل المساهمين، حيث أن الأسهم من نفس النوع يكون لها من وجهة نظر الشركة قيمة موحدة كما تنعكس في حساب رأس مال الأسهم، ولا يهم الشركة في شيء معرفة السعر الذي تم تحويل الأسهم به من مساهم إلى آخر. كما يراعي أيضاً أنه في حالة تعدد أنواع الأسهم فإنه يجب الاحتفاظ بحساب مستقل لكل مساهم في كل نوع منها.

٥ ـ حـ ـ سجل تحويلات الأسهم أو دفتر التحويلات:

يتم تحويل الأسهم من مساهم إلى آخر عادة عن طريق عمليات البيع والشراء والتي لا تكون الشركة طرفاً فيها. غير أنه يصبح من الضروري أن تعرف الشركة حملة أسهمها ومقدار ما يمتلكه كل منهم كأساس لتحديد احقية كل مساهم في توزيعات الأرباح من ناحية، ووفاء بما قد يتطلبه القانون من ناحية أخرى. وبعد

سجل التحويلات بمثابة يومية مساعدة لتسجيل تحويلات الأسهم بين المساهمين (بالعدد دون القيمة) والتي منها يتم الترحيل لحسابات المساهمين في سجل المساهمين. ويمكن أن يتخذ سجل التحويلات (أو دفتر التحويلات) في أبسط صورة الشكل الموضح في النموذج التالي:

نموذج سجل التحويلات

التاريخ	المحول منه	صفحة سجل المساهمين	رقم شهادة الأسهم الملغاة	عدد الأسهم المحولة	المحول اليه	صفحة سجل المساهمين	رقم شهادة الأسهم الجديدة	عدد الأسهم
١٩٨٥								
٧/٢٢	سمير غندور	٢١	٢٠٢	١٥٠	سمير غندور	٢١	٦٧٣	١٠٠
					عبدالمعطي	١٣٢	٦٧٤	٥٠
٩/٢٧	عبدالسلام	٥٣	٤٩١	١٨٥	عبدالسلام	٥٣	٨١١	١١٥
					سمير غندور	٢١	٨١٢	٧٠

هذا ولا تؤثر تحويلات الأسهم بين المساهمين على حساب رأس مال الأسهم بأي صورة من الصور، وبالتالي فليس هناك ما يدعو إطلاقاً لتسجيل التحويلات في سجل التحويلات أو إثباتها في سجل المساهمين بالقيمة بالإضافة إلى عدد الأسهم. ولذلك فقد اكتفينا في النموذجين الموضحين بعاليه على إثبات التحويلات بعدد الأسهم دون التعرض لقيمتها.

٥ ـ د ـ دفتر محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ودفتر محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين:

يعتبر هذين الدفترين من السجلات الهامة التي تحتوي على العديد من المعلومات

عن الوقائع والقرارات التي يتم إتخاذها في اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين. ومن أهم هذه المعلومات ما يتعلق بالحصول على رأس المال أو تعديله بالزيادة أو بالنقص، وما يتعلق بالحصول على القروض وشراء الأصول الثابتة ذات القيمة المرتفعة، وما يختص بتوزيعات الأرباح، وكل ما تقوم الجمعية العمومية بتفويضه من سلطات لمجلس الإدارة لأغراض إدارة الشركة، وكل ما يتعلق بقرارات مجلس الادارة بصدد تنفيذ ما أقرته الجمعية العمومية للشركة.

والواقع فانه قد ترتب على ما لهذين الدفترين من أهمية أن اقتضت التشريعات في بعض الدول، كما هو الحال في مصر، ضرورة توافر الشروط القانونية في هذه الدفاتر من تسجيل وتوثيق مثلما يقضي الحال بتوافره بالنسبة للسجلات المحاسبية مثل اليومية العامة والاستاذ العام.

٦ ـ القيم المختلفة للسهم.

لأسهم رأس المال عدد من القيم التي يختلف كل منها من حيث الدلالة والمضمون وكيفية التحديد عن غيره من القيم. فقد تعرضنا مثلاً في الفصل المتقدم للقيمة الإسمية والقيمة المعينة، كما عرضنا أيضاً في البنود السابقة من هذا الفصل إلى القيمة السوقية والقيمة الدفترية دون أن نعرض مفهوماً محدداً لها يوضح دلالتها ومضمونها. وسوف نتناول في هذا البند بإختصار تحديد مفهوم بعض القيم الهامة والمختلفة لأسهم رأس المال.

٦ ـ ١ ـ القيمة الاسمية: Par Value

وهذه كما سبق تعريفها عبارة عن المبلغ الذي يتحدد على شهادة السهم ذاتها،

وهي التي على أساسها يتم تسجيل أسهم رأس المال المصدر والمدفوع في الدفاتر في معظم الأحوال، وتقضي بعض التشريعات بأن لا تقل القيمة الإسمية للسهم عن مبلغ معين. هذا وقد تختلف القيمة الإسمية عن القيمة السوقية أو القيمة الدفترية للسهم اختلافاً بيناً.

٦ ـ ٢ ـ القيمة المعينة Stated Value :

وهي القيمة التي تحددها إدارة الشركة لأغراض تسجيل أسهم رأس المال التي لا تحمل قيمة إسمية في الدفاتر كما سبق أن ذكرنا. وإذا كان سعر الإكتتاب يزيد عن هذه القيمة المعينة، كما هو عليه الوضع في أغلبية الأحوال، فإن الفرق يعد بمثابة رأس مال مدفوع بالزيادة عن القيمة المعينة. هذا وقد لا توجد أية علاقة بين القيمة المعينة للسهم وقيمته السوقية أو قيمته الدفترية.

٦ ـ ٣ ـ القيمة السوقية Market Value :

وهي عبارة عن السعر الذي تتداول به أسهم رأس المال في سوق الأوراق المالية. ويتأثر سعر السهم في السوق بالعوامل الاقتصادية المؤثرة في تحديد السعر مثل ظروف العرض والطلب في سوق السلع وفي سوق النقود، وربحية الشركة بالمقارنة بالشركات الأخرى، والقيمة الدفترية للسهم. وتعتبر القيمة السوقية للسهم أهم القيم من وجهة نظر المستثمر، كما أنها تعكس بصفة عامة القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (صافي الأصول) كما تتحدد بالعوامل الاقتصادية المحيطة. هذا وتتأثر القيمة السوقية تأثراً كبيراً بمعدلات الأرباح التي تقوم الشركة بتوزيعها على أسهم رأس المال وبمدى دوريتها وإنتظامها. وكلما كانت هذه المعدلات منتظمة ومرتفعة كلما زادت القيمة السوقية للسهم.

٦ ـ ٤ ـ القيمة الدفترية Book Value :

القيمة الدفترية هي عبارة عن حقوق الملكية، أو صافي الأصول كما تظهرها دفاتر الشركة، بالنسبة لكل نوع من أنواع الأسهم المصدرة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة من هذا النوع. فإذا كانت الأسهم المصدرة من نوع واحد فإن القيمة الدفترية للسهم يمكن الحصول عليها بسهولة عن طريق قسمة مجموع حقوق الملكية على عدد الأسهم. أما إذا كانت الأسهم من أكثر من نوع فيلزم الأمر تحديد حقوق ملكية كل نوع على أساس الحقوق والإمتيازات المقررة لكل منها، ثم تتحدد القيمة الدفترية بعد ذلك بقسمة حقوق ملكية كل نوع من أنواع الأسهم على عدد الأسهم المصدرة والقائمة منها. ويتم ذلك في العادة على أساس إفتراض تصفية الشركة بالقيمة الدفترية لصافي أصولها، بمعنى أن فائض التصفية المفترضة على الإلتزامات يساوي حقوق الملكية.

ولنفرض لتوضيح ذلك أن رأس مال إحدى شركات المساهمة يتكون من ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي قيمة إسمية ٥ جنيه، ٢٠٠٠٠ سهم ممتاز قيمة إسمية ٢٥ جنيه ٦٪، وأن الأسهم الممتازة لها إمتياز في الأرباح بصفة تراكمية (بمعنى أنه إذا لم توزع عليها أرباح في سنة معينة، فيظل حق أصحابها مكفولاً في الحصول على هذه الأرباح قبل إجراء أي توزيع على أصحاب الأسهم العادية في أي سنة قادمة)، كما أن لها إمتياز في الأصول عند التصفية، ونفرض أن حقوق الملكية في الشركة ظهرت على الصورة التالية:

رأس المال المدفوع	جنيه	جنيه
أسهم عادية قيمة إسمية ٥ جنيه، مصدرة ومدفوعة بالكامل	١٠٠٠٠٠٠	
علاوة إصدار أسهم عادية	٢٠٠٠٠٠	
أسهم ممتاز ٦٪ مجمعة للأرباح قيمة إسمية ٢٥ جنيه مصدرة ومدفوعة بالكامل	٥٠٠٠٠٠	

٢٠٠٠٠٠	علاوة إصدار أسهم ممتازة
١٩٠٠٠٠٠	
١١٠٠٠٠٠	أرباح محجوزة
٣٠٠٠٠٠٠	حقوق الملكية

ولنفرض أن توزيعات الأرباح على الأسهم الممتازة متأخرة ومتراكمة عن ثلاث سنوات بخلاف السنة الحالية، وأنها غير مشتركة في الأرباح وأن إمتيازها في التصفية يقتصر على القيمة الإسمية. وبذلك تكون القيمة الدفترية لكل نوع من نوعي الأسهم كالآتي:

السهم (مليم جنيه)	المجموع (جنيه)	(جنيه)	
	٣٠٠٠٠٠٠		حقوق الملكية
			القيمة الدفترية للأسهم الممتازة:
		٥٠٠٠٠٠	القيمة الإسمية
		١٢٠٠٠٠	الأرباح المتأخرة (عن ٤ سنوات)
٣١,-	٦٢٠٠٠٠		مجموع ـ القيمة الدفترية للأسهم الممتازة
١١,٤٠٠	٢٣٨٠٠٠٠		القيمة الدفترية للأسهم العادية

هذا وإذا كانت الأسهم الممتازة لها حق الإشتراك في الأرباح أيضاً، بمعنى أنه بعد حصولها على ٦٪ وحصول الأسهم العادية بعد ذلك على ٦٪ يكون للأسهم الممتازة الحق في الاشتراك في الأرباح فيما زاد منها على ذلك كالأسهم العادية، فإن القيمة الدفترية لكل من نوعي الأسهم تكون كالآتي:

	أسهم ممتازة	أسهم عادية	مجموع
	جنيه	جنيه	جنيه
القيمة الأسمية ـ [١]	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
أرباح ٤ سنوات بمعدل ٦٪ على القيمة الأسمية للنوعين [٢]	١٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠
فائض الأرباح المحجوزة عن [٢] بنسبة ٢ : ١.	٢٤٦٦٦٧	٤٩٣٣٣٣	٧٤٠٠٠٠
علاوة إصدار أسهم عادية		٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
علاوة إصدار أسهم ممتازة		٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
حقوق الملكية	٨٦٦٦٦٧	٢١٣٣٣٣٣	٣٠٠٠٠٠٠
	مليم جنيه	مليم جنيه	
القيمة الدفترية للسهم	٤٣,٣٣٢	١٠,٦٦٧	

ويراعى أننا إفترضنا في هذه الحالة أن إمتياز التصفية يقتصر على القيمة الإسمية للأسهم الممتازة دون علاوة إصدارها وبالتالي تعتبر هذه من حقوق حملة الأسهم العادية. أما إذا كان امتياز التصفية يشمل على قيمة الإكتتاب بما فيها علاوة الإصدار فإن علاوة إصدار الأسهم الممتازة في هذه الحالة تعد من حقوق حملتها وتزيد من القيمة الدفترية للسهم الممتاز بحصة كل سهم منها وتنقص من القيمة الدفترية للأسهم العادية بالتبعية. هذا كما قد ينص في شروط إصدار الأسهم الممتازة على قيمة تصفية معينة للسهم، كأن ينص مثلاً على أن قيمة التصفية للسهم الممتاز هي ٣٠ جنيه مضافاً إليها الأرباح المتأخرة في مثالنا الجاري. وفي هذه الحالة يتم حساب القيمة الدفترية للأسهم الممتازة طبقاً لقيمة التصفية بدلاً من القيمة الأسمية. وفي كل الأحوال، كما يلاحظ القارىء، فإن القيمة الدفترية للأسهم العادية يتم حسابها بحساب المتبقي من حقوق الملكية بعد حساب حقوق الأسهم الممتازة مقسوماً على عدد الأسهم.

هذا وللقيمة الدفترية أهميتها في تحديد ربحية رأس المال المستثمر، وخاصة إذا كانت تعكس القيمة الاقتصادية لصافي الأصول، كما أن لها تأثيرها الملحوظ على القيمة السوقية للسهم. والواقع أن المحاسبون يختلفون إختلافاً بيناً فيما بينهم على مفهوم القيمة الدفترية وكيفية حسابها، ولذلك فلا تعجب إذا وجدتها محسوبة في مكان آخر بطريقة مختلفة عن الطريقة التي بيناها.

٦ - ٥ - قيمة التصفية Lequidation Value :

وهي القيمة التي يحصل عليها المساهم مقابل كل سهم إذا ما تمت تصفية الشركة وبيعت أصولها وسددت إلتزاماتها ووزع ما فاض على ذلك من حصيلة بيع الأصول على أسهم رأس مالها. وإذا تم بيع الأصول المختلفة بما يزيد أو يقل عن قيمتها الدفترية، فإن قيمة التصفية في هذه الحالة سوف تختلف حتماً عن القيمة الدفترية للسهم. وإذا كان رأس المال يتكون من أسهم عادية فقط فإن قيمة التصفية للسهم يتم الحصول عليها بقسمة فائض تصفية الأصول على الإلتزامات على عدد الأسهم. أما إذا كانت هناك أسهم ممتازة بالنسبة للتصفية، فإن قيمة تصفية هذه الأسهم تتحدد أولاً طبقاً لشروط إصدارها، ثم تتحدد قيمة تصفية الأسهم العادية بقسمة ما يفيض من تصفية الأصول على الإلتزامات والأسهم الممتازة على عدد الأسهم العادية.

٦ - ٦ - قيمة رد الأسهم Redemption Value :

قد يتم إصدار الأسهم الممتازة على أساس إعطاء الشركة الحق في رد قيمتها للمساهم في المستقبل طبقاً لشروط معينة. وفي هذه الحالة عادة ما يتحدد سعر رد قيمة السهم الممتاز في شروط الاكتتاب، والذي يتكون غالباً من القيمة الأسمية مضافاً إليها الأرباح المتراكمة على الأسهم الممتازة زائداً علاوة رد بنسبة معينة من القيمة الإسمية. هذا وتختلف قيمة الرد عن قيمة التصفية حيث تمثل الأولى

عادة حقاً للشركة في استرداد السهم الممتاز بسعر معين، بينما تمثل الثانية حقاً لصاحب السهم الممتاز في الحصول على قيمة معينة في مقابلة عند تصفية الشركة قبل حصول حملة الأسهم العادية على أي شي.

أسئلة وتمارين على
الفصل الثامن

أولاً: الأسئلـة:

١ ـ تكلم بإختصار عن كل من: رأس المال الدائم، رأس المال المكتسب، أرباح عمليات أسهم الخزينة، الهبات العينية التي تحصل عليها شركة المساهمة، معالجة رصيد حساب الإكتتابات الملغاة، توزيعات الأسهم بالمقارنة بتقسيم الأسهم.

٢ ـ قارن بين المعالجة المحاسبية لكل من علاوة إصدار الأسهم وعلاوة ردها، وخصم إصدار الأسهم وخصم ردها، ثم علق بإختصار على العبارة التالية: «تعتبر علاوة إصدار الأسهم بمثابة أرباح تحققها الشركة ببيع أسهمها بأكثر من قيمتها، كما يعتبر خصم رد الأسهم بمثابة أرباح تحققها الشركة بشراء أسهمها بأقل من قيمتها، ومن ثم يعتبر كل من العنصرين من عناصر الإيرادات الواجبة الإقفال في حساب الأرباح والخسائر».

٣ ـ علق على كل من العبارات التالية بما يفيد اقتناعك بصحتها أو عدم صحتها فيما لا يزيد عن خمسة أسطر في كل حالة:

أ ـ تؤدي كثرة الحسابات التي توضح عناصر رأس المال المدفوع إلى تضليل قارىء الميزانية العمومية، لأن كل هذه الحسابات لها نفس الطبيعة وتعد دلالتها الاقتصادية موحدة تقريباً، وبذلك يصبح من المستحسن الإستعاضة عن الحسابات العديدة بحساب واحد فقط لرأس المال المدفوع على كل نوع من أنواع الأسهم.

ب ـ برغم أن أسهم رأس المال بالخزينة تعد من مكونات أصول شركة

المساهمة حتى يتقرر بيعها أو إلغائها، فإنها تظهر في جانب الخصوم في الميزانية مطروحة طرحاً شكلياً من حقوق الملكية لأنها لا تعتبر من الأصول الثابتة كما لا تعد من الأصول المتداولة.

جـ - يمكن أن تكون زيادة رأس المال زيادة شكلية عن طريق تخفيض القيمة الأسمية للسهم أو زيادة حقيقة عن طريق تحويل الأرباح المحجوزة لحساب رأس المال بإصدار أسهم منحة.

د - لا تختلف الإجراءات المحاسبية الخاصة بإثبات توزيعات الأسهم عن تلك المتعلقة بتقسيم الأسهم.

هـ - يترتب على تحويل شركة غير مساهمة إلى شركة مساهمة ضرورة إنتقال أصول وخصوم الأولى إلى الثانية بقيمتها الدفترية، حيث تعد القيمة الموضوعية الوحيدة التي يمكن الإعتماد عليها في هذا الصدد.

و - إذا زادت القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الشركة المندمجة أو المباعة عن القيمة الأسمية لأسهم رأس مال الشركة الدامجة أو المشترية، فإن الفرق يمثل أرباح من وجهة نظر الثانية وخسائر من وجهة نظر الأولى؛ ويعالج في كل من الشركتين في حساب الأرباح والخسائر.

ز - حتى لا يترتب على شراء شركة مساهمة لشركة أخرى أو إدماجها فيها عدم إضرار بالمساهمين الأصليين فيها قبل العملية، فيجب أن تكون القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول المنتقلة مساوية للقيمة الأسمية للأسهم المصدرة كمقابل.

ح - إذا كانت القيمة الأسمية لأسهم رأس المال المصدرة كمقابل للحصول على صافي أصول شركة أخرى تزيد عن القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول المنتقلة، فإن هذا يعني وجود شهرة محل بالفرق اخطأت لجنة التقدير في عدم تحديد قيمة لها.

ط ـ لا تختلف القيمة الأسمية للسهم عن القيمة المعينة من حيث علاقة كل منها بحقوق الملكية.

ي ـ إذا كانت أصول الشركة وإلتزاماتها مقومة في دفاترها بقيمتها السوقية العادلة، فإن القيمة الدفترية للسهم يجب أن تتساوى مع قيمته السوقية، بصرف النظر عن مقدار الأرباح المحجوزة ومعدلات توزيع الأرباح.

ك ـ قيمة التصفية هي القيمة التي يمكن للشركة أن تقوم برد الأسهم الممتازة لأصحابها على أساسها.

ل ـ تمثل القيمة الدفترية للأسهم العادية الفائض من حقوق الملكية بعد إستيفاء حملة الأسهم الممتازة لحقوقهم بالكامل بما فيها علاوة الإصدار ونصيبهم من الأرباح المحجوزة.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع لإحدى شركات المساهمة ١٩٨٥/٩/١ ما يلي اسهم عادية قيمة إسمية: ٥ جنيه ٣٠٠٠٠٠ جنيه، ٢٠٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ قيمة إسمية ١٠ جنيه، علاوة إصدار أسهم عادية ١٢٠٠٠٠ جنيه. هذا وقد قررت الشركة في ٩/٣ إعادة تقويم أسهم رأس المال بتخفيض القيمة الإسمية للسهم العادي بواقع ٤٠٪.

والمطلوب:

إجراء القيود اللازمة لإثبات هذه العمليات، ثم إظهار حسابات رأس المال في الميزانية العمومية بعد ذلك.

التمرين الثاني:

ظهرت الأرصدة التالية في الميزانية العمومية لإحدى شركات المساهمة في ١٩٨٥/١٢/٣١.

أسهم رأس المال بالخزينة ٥٣٦٥٠ جنيه (١٠٠٠ سهم)، رأس المال المدفوع أرباح عمليات أسهم رأس المال ١٢٣٠ جنيه، أرباح محجوزة ٢٣٦٧٠ جنيه. هذا وقد قامت الشركة خلال شهر يناير بالعمليات التالية:

١/١٣: قامت ببيع ٥٠٠٠ سهم من أسهم الخزينة والبالغ تكلفتها ٢٦١٥٠ جنيه بمبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه حيث القيمة الإسمية للسهم ٥ جنيه (أي أن الشركة أعادت إصدار هذه الأسهم).

١/١٧: تلقت الشركة ١٠٠٠ سهم من أسهمها من أحد كبار المساهمين على سبيل الهبة.

١/٢٣: أعادت الشركة إصدار باقي أسهم الخزينة بالقيمة الإسمية بما فيها الأسهم التي حصلت عليها على سبيل الهبة.

١/٢٧: قررت الشركة شراء ١٠٠٠٠ سهم من أسهم رأس المال لإلغائها حيث السعر السوقي لها منخفض، وقامت بالإجراءات القانونية لتخفيض رأس المال، وقد تم شراء هذه الأسهم من السوق كالآتي: ١٢٥٠ سهم بالقيمة الإسمية، ١٤١٠ سهم بسعر ٤,٥ جنيه للسهم، ٣٢٠٠ سهم بسعر ٤,٦٥ جنيه للسهم، ١٦٧٠ سهم بسعر ٥,١ جنيه للسهم، باقي الأسهم حصلت عليها الشركة على سبيل الهبة من كبار مساهميها.

١/٣٠: كانت الشركة تقوم بدفع بدل سكن لكبار مديريها حيث يكلفها ذلك مبالغ طائلة، وقد قام أحد كبار المساهمين بتقديم عمارة سكنية للشركة لإستخدامها في هذا الغرض وتوفير بدل السكن وذلك على سبيل الهبة بصفة دائمة. وقد بلغت تكاليف العمارة عند إنشائها ٢٦٣٠٠ جنيه بينما بلغت قيمتها السوقية عند تقديمها الشركة ٨٤٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

إثبات آثار هذه العمليات على الحسابات المختلفة وتوضيح تلك الآثار على

الميزانية العمومية في ٣١/١/١٩٨٦.

التمرين الثالث:

فيما يلي بعض العمليات المختارة من دفاتر إحدى شركات المساهمة عن شهر مارس.

٣/١: تم الترخيص للشركة بالتكوين برأسمال قدره ٢٥٠٠٠ سهم عادي القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه طرحت للإكتتاب العام بعلاوة إصدار ١٠٪ من القيمة الإسمية، وتم الإكتتاب فيها بالزيادة طبقاً للشروط التي تقضي بسداد ٤٠٪ من القيمة عند الإكتتاب، ٤٠٪ عند التخصيص، والباقي يستحق خلال شهر مايو. وقد بلغ عدد الأسهم المكتتب فيها ٣٠٠٠٠ سهم.

٣/٧: خصصت الأسهم على المكتتبين وتم الإحتفاظ بالزيادة في قسط الإكتتاب من تحت حساب قسط التخصيص، فيما عدا أحد المكتتبين في ٢٠٠٠ سهم والذي خصص له ٥٠٠ سهم فقط، حيث ردت الشركة إليه ما زاد من قسط إكتتاب الأسهم المكتتب فيها عن قيمة الأسهم المخصصة له.

٣/٢٢: لم يقم أحد المكتتبين في ١٥٠٠ سهم والذي خصصت له الشركة ١٠٠٠ سهم بالوفاء بباقي قسط التخصيص وقررت الشركة بيع الأسهم المخصصة له وتم البيع بواقع ٨,٥ جنيه للسهم وبلغت المصاريف ٢٠ جنيه.

٣/٣٠: قام بعض المكتتبين بسداد باقي قيمة الأسهم المخصصة لهم بالكامل، وبلغ الرصيد المدين للأكتتابات تحت التحصيل بعد ذلك ٢٢٠٠٠ جنيه تمثل القسط الأخير المستحق على باقي الأسهم التي لم تسدد قيمتها بالكامل وقد قامت الشركة بإصدار شهادات الأسهم لمن أوفى بقيمة أسهمه بالكامل.

المطلوب:

(١) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات هذه العمليات.

(٢) تصوير الميزانية العمومية للشركة في ١٩٨٥/٣/٣١.

التمرين الرابع:

تم الترخيص لإحدى شركات المساهمة بإصدار رأس مال قدره ٤٠٠٠٠ سهم عادي القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه، ٢٠٠٠٠ سهم ممتاز القيمة الإسمية للسهم ٥٠ جنيه وقد تم الإكتتاب في الأسهم الممتازة بكامل عددها على أساس ٥٢ جنيه للسهم، كما تم الإكتتاب في الأسهم العادية بالزيادة حيث بلغ عدد الأسهم المكتتب فيها ٦٠٠٠٠ سهم بالقيمة الإسمية. وقد حصلت قيمة الأسهم الممتازة بالكامل وتم إصدار شهاداتها. أما الأسهم العادية فاقتصر التحصيل على قسطي الإكتتاب والتخصيص والبالغ مقدارهما ٨ جنيه. فيما عدا أحد المكتتبين في ٣٠٠٠ سهم والذي خصص له ٢٠٠٠ سهم والذي اقتصر ما دفعه على قسط الإكتتاب البالغ ٤ جنيه لكل سهم. وقد قررت الشركة إصدار شهادات الأسهم لكل المكتتبين مع إثبات القسط الأخير المستحق لها على الشهادات حيث لا تنوي تحصيل هذا القسط إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك في المستقبل البعيد (أو بإنقضاء المدة التي تتحدد قانوناً لذلك في بلد الموطن). كما قامت ببيع الأسهم المخصصة للمكتتب المتأخر في سداد قسط التخصيص بسعر ٦ جنيه للسهم وبلغت المصاريف ٦٠ جنيه.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة، ثم توضيح آثارها على الميزانية العمومية لها.

التمرين الخامس:

ظهرت حقوق الملكية في إحدى شركات المساهمة في ١٩٨٥/١٢/٣١ كالآتي:

	جنيه	جنيه
رأس مال الأسهم العادية ـ ١٠٠٠٠٠ سهم	٥٠٠٠٠٠	
قيمة إسمية ٥ جنيه مصدر ومدفوع بالكامل.		
علاوة إصدار أسهم عادية.	٥٠٠٠٠	
مجموع رأس المال المدفوع.	ـــــ	٥٥٠٠٠٠
أرباح محجوزة.		٢٨٠٠٠٠
مجموع حقوق الملكية.		٨٣٠٠٠٠

وفي ١٩٨٦/١٢/١ قررت الشركة زيادة رأس مالها بطرح ٥٠٠٠٠ سهم عادي للإكتتاب العام بقيمة إسمية ٥ جنيه للسهم، ومراعاة للعدالة، فقد قررت الشركة توزيع أسهم مجانية على المساهمين القدامى بواقع ٢٠٪. من عدد الأسهم التي تقع في حوزة كل منهم. وقد بلغت القيمة السوقية للسهم في ١٩٨٦/١٢/١ وقبل أن تطرح الأسهم الجديدة للإكتتاب العام مباشرة ٥,٧٥ جنيه، انخفضت إلى ٥,٦ جنيه عند طرح الأسهم للإكتتاب العام في ١٢/٧ حيث تم الإكتتاب في ٢٠٠٠٠ سهم بهذا السعر، ثم انخفضت بعد ذلك إلى ٥,٥ جنيه حيث تم الإكتتاب في باقي الأسهم بهذا السعر، هذا وقد بلغت الأرباح الصافية عام ١٩٨٦ مبلغ ٩٨٠٠٠ جنيه تم احتجازها بالكامل.

المطلوب:

(١) إثبات العمليات السابقة دفترياً علماً بأن قيمة الأسهم التي طرحت للإكتتاب العام قد تحصلت بالكامل، وأن الإدارة قررت حساب قيمة توزيعات الأسهم على أساس القيمة السوقية عند إقرار التوزيعات.

(٢) حساب القيمة الدفترية للسهم في ١٢/١ قبل توزيعات الأسهم، وبعد توزيعات الأسهم وقبل طرح الأسهم الجديدة للإكتتاب العام، وفي ١٩٨٦/١٢/٣١.

التمرين السادس:

ظهرت حقوق الملكية في إحدى شركات المساهمة في بداية السنة المالية كما يلي:

	جنيه	جنيه
رأس مال الأسهم العادية ـ ١٠٠٠٠ سهم مصدر ومدفوع بالكامل	١٠٠٠٠٠	
علاوة إصدار أسهم عادية.	٢٠٠٠٠	
رأس مال الأسهم الممتازة ٦٪ ـ ١٠٠٠٠ سهم مصدر ومدفوع بالكامل.	٢٠٠٠٠٠	
علاوة إصدار أسهم ممتازة.	٣٥٠٠٠	
رأس المال المدفوع من عمليات أسهم رأس المال.	٥٠٠٠	
مجموع رأس المال المدفوع.	ـــــ	٣٦٠٠٠٠
أرباح محجوزة.		١٤٠٠٠٠
مجموع حقوق الملكية.		٥٠٠٠٠٠

هذا وقد كانت الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح ولم يتم توزيع أرباح منذ ثلاث سنوات، كما أن الشركة تحتفظ بحق رد الأسهم الممتازة في أي وقت بسعر رد قدره ٢٥ جنيه زائداً توزيعات الأرباح المجمعة. وقد قامت الشركة خلال العام بالعمليات الآتية فيما يتعلق برأس المال.

١ ـ حصلت في ٣/٢ على قطعة أرض على سبيل الهبة قدرت قيمتها السوقية العادلة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه.

٢ ـ قامت الشركة في ١٥/٥ برد ١٠٪من الأسهم الممتازة لأصحابها طبقاً للشروط.

٣ ـ قامت الشركة في ٢٦/٧ بشراء ٢٠٠٠ سهم ممتاز من أسهمها من السوق بسعر السهم ٢٤ جنيه وقامت بإلغائها.

٤ ـ قامت الشركة في ٩/١٣ بشراء ٧٠٠ سهم عادي من أسهم رأس مالها بسعر السهم ١١ جنيه شاملاً المصاريف.

٥ ـ قامت الشركة في ١٠/١٥ بإعادة إصدار ٥٠٠ سهم عادي من أسهم الخزينة بسعر السهم ١٣ جنيه كما قامت برد ١٠٠٠ سهم ممتاز طبقاً للشروط.

المطلوب:

(١) إثبات العمليات السابقة دفترياً، وتصوير الميزانية في ١٢/٣١ علماً بأن الأرباح التي تحققت عن العام والتي تم إحتجازها بالكامل قد بلغت ٢٨٠٠٠ جنيه.

(٢) حساب القيمة الدفترية لكل نوع من نوعي الأسهم في بداية العام بإعتبار سعر الرد للأسهم الممتازة أساساً لحساب حقوق ملكيتها، وفي نهاية العام على إعتبار أن الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح ومشتركة فيها أيضاً.

التمرين السابع:

قامت إحدى شركات المساهمة في ١٩٨٥/٣/١٢ بشراء صافي أصول إحدى الشركات المتحدة معها في الغرض، والتي قدرت قيمتها السوقية العادلة في ذلك التاريخ بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه كالآتي: أراضي ٨٣٠٠٠ جنيه، آلات ومعدات ١٧٢٠٠٠ جنيه، مخزون ١٠٥٠٠٠ جنيه، عملاء وأوراق قبض ٧٥٠٠٠ جنيه، شهرة محل ٢٣٠٠٠ جنيه، نقدية ٦٨٠٠٠ جنيه، دائنون ٢٦٠٠٠ جنيه

المطلوب:

(١) إذا علمت أن الشركة قامت بإصدار ١٠٠٠٠٠ سهم عادي من أسهم رأس مالها كمقابل لصافي هذه الأصول، القيمة الإسمية للسهم ٥ جنيه، في الوقت الذي أظهرت فيه حقوق الملكية قبل إتمام هذه العملية مباشرة البيانات الآتية:

٥٠٠٠٠٠ جنيه أسهم رأس المال ـ قيمة إسمية ٥ جنيه، ٣٠٠٠٠ جنيه علاوة إصدار، أرباح محجوزة ١٧٠٠٠٠ جنيه، قم بإثبات هذه العملية في دفاتر الشركة مع إظهار آثارها على القيمة الدفترية للسهم.

(٢) كالمطلوب الأول فيما عدا أن أسهم رأس المال المصدرة كمقابل بلغت ٧٠٠٠٠ سهم.

(٣) كالمطلوب الأول فيما عدا أن أسهم رأس المال المصدرة كمقابل بلغت ١٢٥٠٠٠ سهم.

(٤) بفرض أن القيم الواردة لصافي أصول الشركة المشتراة هي القيم الدفترية بما فيها الشهرة، وأن حقوق الملكية في الشركة قبل بيعها كانت كالآتي: ٦٠٠٠٠٠ جنيه أسهم رأس المال قيمة إسمية ٥ جنيه، علاوة إصدار أسهم ٣٥٠٠٠ جنيه، خسائر متراكمة ١٣٥٠٠٠ جنيه، فما هو الحد الأقصى لعدد الأسهم التي يجب على الشركة المشترية أن تصدره كمقابل لصافي هذه الأصول في ظل هذه الظروف؟ قم بإجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات في ضوء هذا العدد، ثم قم بحساب القيمة الدفترية للسهم قبل وبعد إتمام العملية بفرض أن حقوق الملكية في الشركة المشترية كما هي موضحة في المطلوب الأول.

التمرين الثامن:

فيما يلي حقوق الملكية في ثلاث شركات مساهمة في ١٩٨٥/١٢/٣١.

	ع	ص	س
رأس مال الأسهم العادية ـ قيمة إسمية ٥ جنيه مصدرة ومدفوعة بالكامل.	١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
علاوة إصدار أسهم عادية (خصم إصدار).	١٠٠٠٠٠	(٥٠٠٠٠)	٥٠٠٠٠
رأس مال الأسهم الممتازة ٦٪ قيمة	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

البيان			
إسمية ١٠ جنيه مصدرة ومدفوعة بالكامل.			
علاوة إصدار أسهم ممتازة.	٥٠٠٠٠	-	٢٥٠٠٠
رأس المال المدفوع ـ قيمة الأرض على سبيل الهبة.	-	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
الأرباح المحجوزة ـ احتياطي رد الأسهم الممتازة.	٧٥٠٠٠		
الأرباح المحجوزة.	١٢٥٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٩٥٠٠٠
مجموع حقوق الملكية.	٦٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

فإذا علمت أن الأسهم الممتازة في الشركة س مجمعة للأرباح وغير مشتركة فيها وليس لها امتياز في التصفية وأن الشركة لم توزع الأرباح عن ثلاث سنوات حتى تاريخه، وأن الأسهم الممتازة في الشركة ص غير مجمعة للأرباح ولها امتياز في التصفية في حدود القيمة الإسمية، ولكن لها حق المشاركة في الأرباح، وأن الأسهم الممتازة في الشركة ع مجمعة للأرباح ومشتركة وليس لها امتياز في التصفية، وأن للشركة الحق في ردها بالقيمة الدفترية في تاريخ الرد، كما أن الشركة لم تقم بتوزيع أرباح عن سنتين.

المطلوب:

حساب القيمة الدفترية لكل من نوعي الأسهم في كل من الشركات الثلاث من واقع البيانات السابقة.

الفصل التاسع

في

شركات المساهمة : رأس المال المكتسب وتوزيعات الأرباح

١ ـ مقدمة:

تتكون الوحدات الإقتصادية عموماً، بما في ذلك شركات المساهمة، للقيام بنشاط إقتصادي بغية تحقيق الربح من وراء ذلك. ويختلف مفهوم ومضمون الربح من وجهة نظر الوحدة الإقتصادية عن وجهة نظر أصحاب رأس المال فيها عنه عن وجهة نظر المجتمع لها. وترجع هذه الاختلافات إلى حد كبير إلى تبايـن وجهتي النظر الإقتصادية والمحاسبية في هذا الصدد. وسوف نوضح هذه الاختلافات في هذا الفصل بأيجاز وتبسيط.

هذا وعندما تحقق الوحدة الاقتصادية أرباحاً معينة عن فترة زمنية ما، فإن كيفية التصرف في هذه الأرباح يؤثر في القدرات الاقتصادية للأطراف التي تتاثر بها، بما فيهم الوحدة الاقتصادية ذاتها. فإذا قررت الوحدة الاقتصادية إحتجاز الأرباح المحاسبية أو جزء منها لإغراض التوسع في عملياتها فهي بذلك تضيف إلى رأس المال المستثمر في هذه العمليات، ومن ثم يمكنها أن تحتفظ بمقدار الاصول التي نتجت عن تدفق هذه الأرباح لديها. أما إذا قررت توزيـع هـذه الأربـاح أو

جزء منها على أصحاب خدمات عوامل الانتاج ذات الحق فيها فإنها بذلك تخفض مقدار الأصول لديها بما يتم توزيعه. وقد تختلف النتائج التي تترتب على كل من القرارين اختلافا بينا من حيث الأثر الاقتصادي الخاص والعام.

وسوف تتناول في هذا الفصل مفهوم الربح ورأس المال في الفكر المحاسبي وفي الفكر الإقتصادي بإيجاز شديد بهدف تحديد العلاقة بين الربح ورأس المال في كل منهما. ونعرض بعد ذلك للنتائج التي تترتب على إحتجاز الأرباح في شركة المساهمة دون توزيعها، ثم نتناول بعد ذلك توزيعات الأرباح في الفكر والممارسة المحاسبية بوجه عام، وفي ظل التشريع المصري بوجه خاص.

٢ ـ الربح ورأس المال في الفكر المحاسبي وفي الفكر الاقتصادي:

الربح من وجهة النظر المحاسبية هو تدفق الايرادات بالزيادة عن تدفق المصروفات على مدار فترة زمنية معينة، هي في العادة الفترة المحاسبية. ويترتب على ذلك أن مضمون الربح يختلف طبقا للاختلافات فيما يمكن أن تتضمنه الايرادات وما يمكن أن تتضمنة المصروفات من ناحية، كما يختلف هذا المضمون طبقا للاختلافات في مفهوم الربح ذاته والأسس التي يتم قياسه على أساسها.

أما من وجهة النظر الاقتصادية فيمثل الربح عائد المنظم مقابل إتخاذ القرارات المختلفة في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد وتحمل تبعتها. وعادة ما تقوم الإدارة العليا، والتي تكون مستقلة بدرجة كبيرة في اتخاذ قراراتها عن جمهور المساهمين، بدور المنظم في شركات المساهمة. ويعتبر العائد على رأس المال المستثمر في المشروع من وجهة النظر الاقتصادية من عناصر تكلفة الحصول على الايرادات والواجبة الخصم منها بصدد التوصل إلى عائد المنظم وهو الربح. هذا ولا يعتبر العائد على رأس المال الممثل في حقوق الملكية من عناصر المصروفات من وجهة النظر المحاسبية، سواء كان ذلك في الفكر أو في الممارسة العملية. وبذلك فان الربح من وجهة النظر المحاسبية، ومع بقاء العوامل الأخرى متماثلة، يزيد عن

قرينه في الفكر الإقتصادي بمقدار العائد على حقوق الملكية المستثمرة في المشروع. وتزداد الأمور تعقيداً عندما ننتقل إلى تحديد مفهوم ومضمون رأس المال الذي على أساسه يتحدد العائد اقتصادياً، والذي يعتد به في قياس المصروفات محاسبياً.

ويمكن القول بصفة عامة أن رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية ينقسم إلى قسمين: رأس المال الثابت أو الدائم، ورأس المال العامل. ويتمثل الأول باللغة المحاسبية في الأصول الثابتة مضافاً اليها الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، ويتمثل الثاني في الخصوم المتداولة. وبمعنى آخر فان جميع مصادر التمويل التي تتاح الوحدة الاقتصادية، وسواء كانت تتمثل في حقوق ملكية أو في أثمان طويل الأجل أو قصير الأجل، تعد من مكونات رأس المال الذي يستوجب الأمر حساب عائد عليه واعتباره من مكونات المصروفات لأغراض تحديد عائد المنظم وهو الربح. ويترتب على ذلك أن الأمر يقتضي حساب الفوائد على رأس المال الذي يساهم به الملاك ورأس المال المكتسب من تراكم الأرباح ورأس المال المقترض، وتحميل هذه الفوائد على الايرادات ضمن بنود المصروفات للتوصل إلى الربح من وجهة النظر الاقتصادية.

ويقتصر رأس المال من وجهة النظر المحاسبية على حقوق الملكية، ومن ثم فهو يشتمل على رأس المال المدفوع بعناصره المختلفة والذي يساهم به أصحاب المشروع، ورأس المال المكتسب الذي يتمثل في الأرباح المحجوزة من الأرباح المحاسبية المحققة على عمليات المشروع المختلفة بما فيها حيازة الأصول. ولا يحسب على حقوق الملكية محاسبياً أي عائد لأغراض قياس الربح ومن ثم لا تشمل بنود المصروفات على أية فوائد على حقوق الملكية. وفي الوقت نفسه تعالج الفوائد على رأس المال المقترض على أنها من بنود المصروفات ومن ثم تستبعد من الايرادات لأغراض قياس الربح المحاسبي، وبذلك فيشتمل هذا الأخير على العائد على حقوق الملكية بالإضافة إلى عائد المنتظم.

وتتمشى وجهة النظر الاقتصادية لرأس المال مع فرض إستقلال الوحدة

المحاسبية، ومن ثم فهي تزاول عملياتها بإستخدام عوامل الانتاج التي يقدمها الغير لها بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر عن طريق تمكينها من الموارد المالية اللازمة للحصول عليها. ويترتب على ذلك أن تصبح الوحدة المحاسبية ملزمه بأداء مقابل هذه الخدمات لأصحاب هذه العوامل وتعد من التكاليف اللازمة لمزاولة نشاطها من وجهة نظرها. ولا يؤثر على الوحدة المحاسبية المفترض إستقلالها في شيء إختلاف مصدر الحصول على رأس المال، سواء عن طريق الملاك أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على إئتمان تجاري، فهي من حيث الدلالة لا تخرج كلها عن كونها موارداً مالية متاحة للوحدة عن طريق الغير لأغراض إستخدامها في الحصول على خدمات عوامل الانتاج المختلفة اللازمة لعملياتها.

أما وجهة النظر المحاسبية لرأس المال فهي بالإضافة إلى عدم توافقها مع فرض إستقلال الوحدة المحاسبية فهي تعتبر حقوق الملكية الوعاء الذي يتحمل مخاطر القرارات التي يتخذها المنظم، فإذا ترتب على هذه القرارات خسائر تحمل بها الملاك أولا، وإذا ترتب على هذه القرارات أرباح فهي من حق الملاك أولا وأخيراً وبالتبعية، وبالتالي فيتم قياس الارباح (أو الخسائر) من وجهة النظر المحاسبية على إعتبار أنها تمثل العائد على حقوق الملكية بعد إستبعاد كل عناصر التكلفة الأخرى، والتي تتعلق بعوامل إنتاج أخرى بخلاف رأس المال الذي ساهم بـه الملاك والذي تم اكتسابه واحتجازه لحسابهم. وعلى أساس هذا المفهوم الضيق لرأس المال تتحدد عناصر المصروفات محاسبياً والتي بمقابلتها مع الايرادات يتحدد العائد على حقوق الملكية.

هذا وسوف يكون إستخدامنا لاصطلاحي رأس المال والأرباح فيما يلي من دراسة متفقا مع وجهة النظر المحاسبية، ما لم ننص صراحة على خلاف ذلك.

٣ ـ رأس المال المكتسب:

يمثل رأس المال المكتسب الزيادة في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع والتي

تنتج عن تراكم الأرباح التي يحققها المشروع من نشاطه الجاري ويحتجزها لديه دون توزيعها على مستحقيها، أو التي تنتج عن حيازة الأصول المختلفة وإرتفاع قيمتها الاقتصادية عن قيمتها الدفترية. وبالتالي يمكن التمييز بين مصدرين من مصادر رأس المال المكتسب كما سبق وأوضحنا وهما: رأس المال المكتسب من حيازة الأصول، ورأس المال المكتسب من إحتجاز جزء من أرباح العمليات الجارية وتراكمها. وفي كل من الحالتين يتمثل رأس المال المكتسب في الزيادة في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع (وهذا هو المفهوم المحاسبي الضيق لرأس المال من وجهة نظر الملاك). ويتطلب الأمر لقياس وتحديد هذه الزيادة معرفة القيمة التي تمثل رأس المال المدفوع حتى يمكن التعرف على مقدار الزيادة وإعتبارها رأسمالا مكتسبا.

٣ ـ أ ـ قياس الربح والحفاظ على رأس المال:

سبق أن ذكرنا أن الربح يتمثل من وجهة النظر المحاسبية في فائض تدفق الإيرادات عن فترة زمنية معينة على تدفق المصروفات عن نفس الفترة. وبصرف النظر عن مفهوم الربح في هذه الحالة فإن الأمر يقتضي عدم المساس برأس المال، أو بمعنى آخر فإنه يجب الحفاظ على قيمة رأس المال بدون نقصان بصدد قياس الربح. وهذا يستدعى أن تتضمن بنود المصروفات كل ما يؤدي إلى إنتقاص رأس المال بأي صورة من الصور كما يجب أن لا تتضمن الايرادات أية عناصر من مكونات رأس المال على أي شكل من الأشكال. فلا يجوز مثلا إهمال الاهلاك على الأصول الثابتة بصدد قياس المصروفات لأن ذلك سوف يؤدي حتماً إلى إنتقاص رأس المال بهذا المقدار، كما لا يجوز مثلا إعتبار جزء من علاوة إصدار أسهم رأس المال بمثابة أرباح وإعتبارها من مكونات الايرادات لأن هذا سوف يؤدي أيضاً إلى إنتقاص رأس المال.

هذا وتختلف الإجراءات اللازمة للحفاظ على رأس المال بصدد قياس الربح

طبقا لاختلاف مفهوم رأس المال والأساس الذي يتبع لأغراض تحديد قيمته. وبالرغم من أننا سوف نهتم في هذا المجال أساساً بالمفهوم المحاسبي لرأس المال إلا أن قيمة رأس المال المحاسبي تختلف في الواقع طبقاً لإختلاف أسس القياس المستخدمة لأغراض تحديد هذه القيمة.

والمفروض أن القيمة الاقتصادية لرأس المال ـ حتى بمفهومه المحاسبي الضيق ـ تتوقف على قدرته على إدرار الدخل، فكلما زادت هذه القدرة كلما زادت القيمة الاقتصادية لرأس المال والعكس بالعكس، وتتمثل قيمة رأس المال في هذه الحالة في القيمة الحالية للخدمات المتوقع الحصول عليها منه في المستقبل، وتنصب هذه النظرة في الواقع على الأصول المختلفة التي يتكون منها رأس المال، وليس على القيمة النقدية لرأس المال كما تظهر في جانب الخصوم من الميزانية. وللحفاظ على رأس المال دون نقصان في هذه الحالة يقتضي الأمر الحفاظ على القيمة الحالية لتدفقات الدخل دون نقصان من لحظة زمنية إلى أخرى. وسوف نتعرض لهذا المفهوم بصورة أكثر تفصيلا في دراستنا المتقدمة.

هذا كما قد تكون القيمة المرغوب الحفاظ عليها لرأس المال هي قوته الشرائية في صورة وحدات نقدية، وتتأثر القوة الشرائية لرأس المال بالتقلبات في المستوى العام للأسعار. فعندما يتكون المشروع برأس مال معين في تاريخ معين، فإن القوة الشرائية لعدد وحدات النقدية التي يتم بها قياس رأس المال في ذلك التاريخ من السلع والخدمات المختلفة قد تختلف عن القوة الشرائية لنفس العدد من وحدات النقدية في تاريخ لاحق. فالقوة الشرائية للجنيه سنة ١٩٤٠ مثلا تختلف بلا شك عنها سنة ١٩٧٠ عنها سنة ١٩٧٥ نتيجة للتقلبات في المستوى العام للأسعار. فإذات زادت كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها بعدد معين من الجنيهات في تاريخ معين عن كمية السلع والخدمات من نفس النوع التي كان من الممكن الحصول عليها في تاريخ سابق بنفس العدد من الجنيهات، فأنة يقال في هذه الحالة أن القوة الشرائية للنقود قد أرتفعت أو أن المستوى العام للأسعار قد إنخفض.

أما إذا حدث العكس فإن القوة الشرائية للنقود تكون قد انخفضت أو أن المستوى العام للأسعار قد أرتفع

ويتطلب الأمر للحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال ضرورة تعديل وحدات النقدية التي يتم قياسة بها للتقلبات في المستوى العام للأسعار وتحميل الفرق لحساب الأرباح والخسائر. فإذا كان رأس المال ١٠٠٠٠٠ جنيه عندما كان المستوى العام للأسعار ١٠٠٪فان الأمر يتطلب زيادة عدد وحدات النقدية الممثلة لرأس المال إلى الضعف أي إلى ٢٠٠٠٠٠ جنيه إذا أرتفع المستوى العام للأسعار إلى ٢٠٠٪ للحفاظ على قوته الشرائية دون نقصان. هذا وكما هو عليه الوضع بالنسبة للقيمة الاقتصادية لرأس المال فسوف نعالج موضوع الحفاظ على القوة الشرائية في دراسة متقدمة.

ويبقى بعد ذلك القيمة المحاسبية لرأس المال، وهي تتمثل في عدد وحدات النقدية الممثلة له دون تعديل للتقلبات في القوة الشرائية للنقود ودون تعديل للتقلبات في القيمة الاقتصادية الناتجة عن التقلبات في تدفقات الدخل. ويتم الحفاظ على رأس المال من وجهة النظر المحاسبية في هذه الحالة عن طريق عدم المساس بعدد وحدات النقدية التي تم قياسه بها وقت الحصول عليه. ولا تتطلب عملية الحفاظ على القيمة المحاسبية لرأس المال أية أجراءات محاسبية إضافية على ما سبق دراسته فيما يتعلق بالمقابلة السليمة للايرادات التي تخص فترة زمنية معينة بالمصروفات المتعلقة بها. وعن طريق هذه المقابلة تتم التفرقة بين الربح المحاسبي ورأس المال المحاسبي بقيمته المحاسبية.

٣ ـ ب ـ رأس المال المكتسب من حيازة الأصول:

تأسيسا على ما تقدم تعد الزيادة في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع بقيمته المحاسبية رأس مالا مكتسبا. وقد يكون رأس المال المكتسب ناتجا عن زيادة القيمة الاقتصادية للأصول التي تقع في حيازة المشروع عن تكلفتها الدفترية،

كما قد يقوم المشروع بإحتجاز جزءاً من أرباحه المحاسبية للتوسع في عملياته ومن ثم يزيد من رأس ماله المكتسب من الأرباح المحجوزة. وسوف نتناول رأس المال المكتسب من حيازة الأصول في هذا البند الفرعى على أن نتناول إحتجاز الأرباح في البند الفرعي التالي.

وعادة ما تقوم الأصول التي تقع في حيازة المشروع ومن ممتلكاته في أي لحظة زمنية معينة ـ تمسكا من المحاسبين عموماً بقاعدة التكلفة التاريخية المعروفة ـ بتكلفتها التاريخية وقت الحصول عليها أو إقتنائها. وتظل الأصول مسجلة في دفاتر المشروع بهذه التكلفة حتى يتم إستخدامها أو إستنفاد خدماتها في عملياته أو حتى يتم الاستغناء عنها وتبادلها بالبيع. وإذا إختلفت القيمة الاقتصادية للأصول المستخدمة أو للخدمات المستنفدة منها عن تكلفتها التاريخية وقت إستخدامها أو إستنفاد خدماتها، فإن الفرق الناتج عن ذلك، وفي ظل الإجراءات المحاسبية السائدة عملا يتسرب ضمنا إلى بنود الايرادات أو بنود المصروفات أو كلاهما، ليؤثر بالتبعية في الأرباح الناتجة عن مقابلتها. وبرغم أن هذه الأرباح (أو الخسائر) تعد محاسبيا نتاج عمليات المشروع العادية بخلاف حيازة الأصول إلا أنها تنطوي ضمنا على أرباح (أو خسائر) حيازة بمقدار الفرق بين القيمة الاقتصادية والتكلفة التاريخية للجزء المستخدم أو المستنفد خدماته من هذه الأصول في عمليات المشروع الانتاجية الأخرى.

فعند شراء الآلات والمعدات مثلا فإنها تسجل بدفاتر المشروع بتكلفة شرائها وإعدادها للأستخدام في العمليات الإنتاجية. وتظل الأصول مثبتة في الدفاتر على أساس هذه التكلفة حتى تستنفد خدماتها في العمليات الإنتاجة أو يتم الاستغناء عنها وبيعها قبل ذلك. وتتحمل المصروفات الخاصة بكل فترة محاسبية بالاهلاك المحسوب على هذه الأصول على أساس تكلفتها التاريخية، دون مراعاة للقيمة الإقتصادية لهذه الأصول وقت حساب الأهلاك. فإذا كانت القيمة الإقتصادية تزيد عن التكلفة التاريخية حينئذ، فإن حساب الأهلاك على أساس التكلفة

التاريخية يؤدي إلى تحميل مصروفات الفترة بأهلاك أقل مما يجب بمقدار أرباح الحيازة الناتجة عن إرتفاع القيمة الاقتصادية للأصول الخاضعة للأهلاك عن الجزء الذي تم اهلاكه منها. ويؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح (أو تخفيض الخسائر) عما كان من الممكن أن تكون عليه لو تم حساب الأهلاك على أساس القيمة الاقتصادية. وبالرغم من أن هذه الزيادة في الأرباح (أو الإنخفاض في الخسائر) ترجع إلى أرباح الحيازة التي تحققت نتيجة إهلاك الأصول إلا أنها في ظل قاعدة التكلفة التاريخية التي ما زالت تسيطر على الممارسة المحاسبية لا تظهر بصورة صريحة في حسابات النتيجة، وإنما تعد من العوامل الضمنية التي تؤثر في تحديد ربح العمليات الجارية.

ويختلف الوضع بالنسبة للأصول التي لا تهلك بالاستخدام في العمليات الانتاجية مثل الأراضي، حيث لا توجد الثغرة اللازمة لتسرب أرباح الحيازة الناتجة عن إقتنائها والأحتفاظ بها لفترة طويلة نسبياً لربح العمليات في صورة ضمنية. ولما كانت هذه الأصول تظل مثبته بالدفاتر بتكلفتها التاريخية، فإنه عندما يتقرر بيعها فإن الأرباح (أو الخسائر) التي تنتج عن ذلك والتي ترجع للحيازة في هذه الحالة تظهر صريحة عند معالجتها محاسبياً، حيث تعالج كأرباح (أو خسائر) رأسمالية. ويسري نفس الوضع على الأرباح والخسائر التي تتحقق ببيع الأصول القابلة للأهلاك بسعر يزيد أو يقل عن رصيد التكلفة التاريخية غير المستنفد بالأهلاك المجمع الخاص بها. وبرغم أن الأرباح أو الخسائر التي تنتج في مثل هذه الأحوال يتم تمييزها صراحة كأرباح أو خسائر رأسمالية، إلا أنها تقفل أيضاً في حساب الأرباح والخسائر قبل أن يتحدد مقدار الربح المحاسبي.

وتاسيساً على ما تقدم نجد أن الربح المحاسبي يحتوي في الواقع على عنصرين: أحدهما يمثل مقدار الأرباح الناتجة عن عمليات المشروع المختلفة بخلاف حيازة الأصول، والآخر يمثل أرباح الحيازة المكتسبة على أصول المشروع والتي تحققت فعلا ببيع هذه الأصول أو بأستخدامها أو إستفاد خدماتها في العمليات الإنتاجية.

وبالتالي فإنه عندما يتقرر إحتجاز جزء من هذه الأرباح لزيادة رأس المال المكتسب ، فانها تعد بمثابة أرباح محجوزة من أرباح العمليات رغم أنها قد تنطوي على أرباح مكتسبة ومحققة من حيازة الأصول. وإلى هنا لا مجال للتمييز محاسبياً بين رأس المال المكتسب من حيازة الأصول ورأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة.

غير أن الإدارة قد ترى في بعض الأحيان ضرورة تعديل التكلفة الدفترية لبعض الأصول بما يتفق مع قيمتها الإقتصادية دون أن يتم بيعها. وسواء كانت هذه الأصول خاضعة للأهلاك أو لا تخضع فإن الأرباح (أو الخسائر) التي تنتج عن هذا التعديل تعد مكتسبة وقت إجرائه ولكنها لا تتحقق إلا بالبيع أو بالإستخدام في العملية الانتاجية. هذا ويرى المحاسبون في هذه الحالة إظهار الأرباح التي تنتج عن إعادة تقويم الأصول كبند مستقل من بنود رأس المال المكتسب ، على إعتبار أنها أرباح لم تتحقق بعد ومن ثم لا يجوز إظهارها في حساب الأرباح والخسائر ، الذي يعد رصيده بمثابة الوعاء الذي يمثل الأرباح القابلة للتوزيع.

وفي رأينا أنه يحسن التفرقة بين أرباح الحيازة على الأصول والتي تتحقق فعلا بالبيع أو بالاستخدام في العملية الانتاجية وتلك التي تم إكتسابها نتيجة إختلاف القيمة الاقتصادية للأصول عن تكلفتها الدفترية ولم تتحقق بعد. كما نرى أن يطلق على الأولى أرباح (أو خسائر) الحيازة المحققة بدلا من أرباح (أو خسائر) رأسمالية ، كما نرى أن يطلق على الثانية أرباح (أو خسائر) الحيازة المكتسبة. ذلك على أن تظهر أرباح (أو خسائر) الحيازة المحققة كبند مستقل في حساب الأرباح والخسائر بعد تحديد ربح العمليات ليتحدد بعد ذلك وعاء الأرباح القابلة للتوزيع ما دام قد تم الحفاظ على رأس المال دون نقصان. أما أرباح الحيازة المكتسبة والتي لم تتحقق بعد فتعد من مكونات رأس المال المكتسب وتظهر في حقوق الملكية في الميزانية. وإذا ترتب على حيازة الأصول خسائر لم تتحقق بعد فتظهر مطروحة

طرحاً شكلياً من رأس المال المكتسب في الميزانية. وعندما تتحقق الأرباح المكتسبة على حيازة الأصول بالبيع أو بالإستخدام، فإنها تصبح متاحة للتوزيع ما دام قد تم الحفاظ على رأس المال المدفوع دون نقصان وما لم تكن هناك حاجة للابقاء على رأس المال المكتسب دون نقصان. وعندما تحقق خسائر الحيازة على الأصول فإنها تحمل لحساب الأرباح المحجوزة (وهو أحد حسابي رأس المال المكتسب) ما لم ترغب الإدارة في تحميلها على حساب الأرباح والخسائر كبند مستقل بعد تحديد ربح العمليات، وبالتالي تؤدي إلى زيادة رأس المال المكتسب بنفس المقدار.

ولنفرض مثلا وعلى سبيل الايضاح أنه من بين أصول إحدى الشركات وجد الآتي: ٢٥٠٠٠ جنيه أراضي، ٤٠٠٠٠ جنيه مباني (قبل خصم الأهلاك)، حيث الأصول تظهر بتكلفتها التاريخية. ولنفرض مثلا أن الشركة في بداية السنة المالية الحالية قامت ببيع نصف الأراضي بمبلغ ٤٢٥٠٠ جنيه وقدر النصف الباقي بنفس القيمة. هذا كما قررت الادارة تعديل تكلفة المباني لقيمتها السوقية (قبل خصم الأهلاك) حينئذ والتي بلغت ٢٥٠٠٠ جنيه (تهلك المباني بواقع ٥ ٪ سنوياً كما تبلغ القيمة الدفترية للأهلاك المجمع على المباني في بداية العام ٥٠ ٪ من القيمة الدفترية للمباني). ويترتب على ذلك إثبات القيود التالية (بفرض عدم وجود تقلبات في المستوى العام للأسعار).

		من مذكورين
٤٢٥٠٠		حـ / النقدية
١٧٥٠٠		حـ / الأراضي
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـ / أرباح حيازة الأراضي المحققة بالبيع
	٣٠٠٠٠	حـ / أرباح حيازة الأراضي المكتسبة عند إعادة التقويم
		إثبات بيع نصف الأراضي البالغ تكلفتها ١٢٥٠٠ جنيه بمبلغ ٤٢٥٠٠ جنيه وتعديل قيمة النصف الباقي لقيمته السوقية بالزيادة لمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه.

ويلاحظ أن رصيد الأراضي بعد هذا القيد يظهر في الدفاتر بمبلغ ٤٢٥٠٠ جنيه. وكان من الممكن أن يتحقق ذلك عن طريق جعل حساب الأراضي دائنا بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه تمثل تكلفة ما تم بيعه وجعله مدينا بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه تمثل زيادة القيمة الإقتصادية للنصف الباقي عن تكلفته الدفترية. اما بالنسبة للمباني فيجري إثبات الآتي:

عند إعادة التقويم:

مدين	دائن	البيان
١٥٠٠٠		من حـ/ خسائر حيازة المباني عند إعادة التقويم
	١٥٠٠٠	إلى حـ/ المباني
		تخفيض صافي التكلفة الدفترية للمباني لقيمتها الاقتصادية

ولما كانت هذه الخسائر تمثل النقص في إجمالي القيمة الدفترية التي تم إهلاك نصفها عن إجمالي القيمة الاقتصادية التي تم إهلاك نصفها أيضاً، فإن نصف هذه الخسائر قد تحقق فعلا وحمل لمصروفات السنوات السابقة بمثابة إهلاك. ويتطلب الأمر تعديل مخصص إهلاك المباني طبقاً للوضع الجديد كالآتي:

مدين	دائن	البيان
٧٥٠٠		من حـ/ مخصص إهلاك المباني
	٧٥٠٠	إلى حـ/ خسائر حيازة المباني عند إعادة التقويم
		تخفيض خسائر حيازة المباني بما يقابل الخسائر على ما تم إهلاكه منها وتعديل المخصص ليمثل ٥٠٪ من القيمة المعدلة للمباني.

وعندما يتم إهلاك ٥٪ من المباني في نهاية العام، فإن هذا يعني تحقق ٥٪ من خسائر الحيازة المحسوبة على المباني بالتبعية، بمعنى أنه ما لم يتم تخفيض قيمة المباني بخسائر الحيازة لتم حساب الأهلاك على أساس ٥٪ من ٤٠٠٠٠ جنيه بدلا من

٥ ٪ على ٢٥٠٠٠ جنيه. وبالتالي يتم إثبات الآتي عند إثبات إهلاك المباني.

		من مذكورين
١٢٥		حـ / إهلاك المباني
٧٥		حـ / خسائر الحيازة المحققة على المباني
		إلى مذكورين
	١٢٥٠	حـ / مخصص إهلاك المباني
	٧٥٠	حـ / خسائر حيازة المباني عند إعادة التقويم.
		حساب إهلاك المباني عن العام وتخفيض خسائر حيازة المباني عند إعادة التقويم بما يقابل الخسائر على الجزء المهلك من المباني عن العام.

هذا ويقفل حساب أرباح حيازة الأراضي المحققة بالبيع في حساب الأرباح والخسائر كبند مستقل، ويظهر حساب أرباح حيازة الأراضي المكتسبة عند إعادة التقويم ضمن بنود رأس المال المكتسب في حقوق الملكية في الميزانية، وتقفل خسائر الحيازة المحققة على المباني إما في حساب الأرباح والخسائر أو حساب الأرباح المحجوزة، ويظهر رصيد حساب خسائر حيازة المباني عند إعادة التقويم مطروحا طرحا شكليا من رأس المال المكتسب في الميزانية أو يقفل في حساب الأرباح المحجوزة، ولكلا الإجرائين نفس الأثر على رأس المال المكتسب.

٣ ـ حـ ـ رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة:

الأرباح المحجوزة Retained Earnings (أو العجز المتجمع Accumulated Deficit) هي حصيلة تجمع الأرباح (أو الخسائر) الدورية من نتائج عمليات المشروع المختلفة بما فيها الأرباح والخسائر التي تتحقق من حيازة الأصول كنتيجة للأحتفاظ بها لزيادة رأس المال المكتسب وعدم توزيعها أو جزء منها على مستحقيها. وتتجمع الأرباح المحجوزة في العادة عن طريق جعل حساب توزيع

الأرباح مديناً بالمبلغ المرغوب احتجازه من أرباح الفترة المحاسبية مقابل جعل حساب (أو حسابات كما سوف نرى فيما بعد) الأرباح المحجوزة دائنا به. أما إذا كانت توزيعات الأرباح عن الفترة المحاسبية تفوق ما تحقق من أرباح عنها فإن الفرق يحمل لحساب الأرباح المحجوزة ومن ثم يؤدي إلى نقصانها. وتتمثل مصادر الأرباح المحجوزة أساساً في الأرباح الناتجة عن العمليات الرئيسية للمشروع، والأرباح التي تنتج عن العمليات العرضية الأخرى كايرادات الإستثمارات في أوراق مالية، والأرباح غير العادية كتنازل بعض الدائنين عن مستحقاتهم قبل المشروع مثلا، وأرباح الحيازة التي تنتج عن بيع الأصول الثابتة بما يزيد عن صافي قيمتها الدفترية والأرباح الناتجة عن تصحيح الأخطاء التي تخص فترات سابقة.

وبصرف النظر عن مصدر الأرباح فإنها عادة ما تصل إلى حساب الأرباح المحجوزة عن طريق حساب الأرباح والخسائر بمعنى أن المصدر يقفل في حساب الأرباح والخسائر أولا ثم إذا تقرر إحتجاز جزء من الأرباح بعد ذلك فإنها تكون مشتملة على مزيج من هذه العناصر. إلا أن الفكر المحاسبي في هذا الصدد ينقسم إلى إتجاهين: الأول يتمثل في وجهة نظر جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association ويتبنى إظهار جميع مصادر الإيرادات بما فيها الأرباح غير العادية وأرباح الحيازة وما يترتب على تصحيح أخطاء الفترات السابقة في حساب الأرباح والخسائر دون اقفالها مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة. ويمكن بالطبع في ظل هذا الإتجاه تمييز مصادر الإيرادات واظهارها بصفة مستقلة في حساب الأرباح والخسائر حيث يمكن أن يتحدد ربح العمليات الأساسية للمشروع عن الفترة المحاسبية أولاً ثم تضاف بعد ذلك الإيرادات الأخرى إلى ربح العمليات. وأمثلة هذه الايرادات: الإيرادات العرضية وأرباح الحيازة وما إلى ذلك، ويخصم من هذه الايرادات الأخرى وربح العمليات مجتمعة الخسائر ذات الطبيعة المماثلة أو المصروفات المتعلقة بعناصر الإيرادات الأخرى ليتحدد صافي الربح القابل للتوزيع. ويتمشى هذا الإتجاه مع ما يطلق عليه « قياس الدخل على أساس

شامل The all - Inclusive Concept of Income، أما الإتجاه الثاني ويمثل وجهة نظر جمعية المحاسبين الأمريكية American Institute of Certified Public Accountants فيجادل بأن رقم الربح الذي يظهره حساب الأرباح والخسائر لا بد وأن يكون قادراً على أن يعكس مستوى الأداء الجاري للعمليات العادية للمشروع دون تشويهها بالايرادات العرضية والخسائر غير الطبيعية والتي لا ترتبط بهذه العمليات. فإذا كانت هذه الايرادات أو الخسائر بالقدر الذي يؤدي إلى تشويه نتائج عمليات المشروع العادية، بمعنى كبر مقدارها النسبي بالقياس إلى هذه النتائج، فانها تقفل مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة دون إظهارها في حساب الأرباح والخسائر. وقد حددت الجمعية في هذا الصدد العناصر الآتية على إعتبار أنها واجبة المعالجة في حساب الأرباح المحجوزة مباشرة.

(١) التسويات المتعلقة بسنوات سابقة إذا لم تكن ذات طبيعة دورية، (٢) الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع الأصول التي لا يقتنيها المشروع لغرض إعادة بيعها، (٣) الخسائر التي تنتج عن كوارث أو أحداث لا يمكن التأمين ضدها، (٤) إقفال رصيد خصم إضدار السندات والمصاريف غير المستنفدة عند رد السندات أو إستبدالها بأصدار جديد، هذا بالإضافة إلى كل التسويات التي تعتبر من عمليات حقوق الملكية بصرف النظر عن مقدارها، كالمعاملات في أسهم رأس المال (أسهم الخزينة) والعمليات المتعلقة بتكوين الإحتياطيات أو تخفيضها أو إلغائها، أو المتعلقة بأعادة التكوين أو تخفيض رأس المال أو زيادته. ويطلق على هذا الاتجاه «مفهوم دخل العمليات الجارية في قياس الدخل The Current Operating Concept of Income».

ولن نجادل مع أي من الاتجاهين في هذه المرحلة، حيث سبق التعرض لها في الدراسات السابقة، ولكننا نفضل الاتجاه الأول بشرط تقسيم حساب الأرباح والخسائر إلى مرحلتين، الأولى تظهر الأرباح والخسائر التي تنتج عن العمليات العادية المشروع وبالتالي تمثل نتيجة العمليات الجارية للمشروع كالإتجاه الثاني،

وتظهر المرحلة الثانية عناصر الإيردات والمصروفات العرضية أو غير الطبيعية، وأرباح أو خسائر الحيازة، والتسويات التي تتعلق بسنوات سابقة، والأرباح والخسائر التي تنتج عن كوارث وأحداث غير طبيعية، وإستنفاد الأصول غير الملموسة وما شابه ذلك. ويعنون الرصيد الناتج في المرحلة الثانية « الربح القابل للتوزيع من أرباح العام » إذا وجدت أرباح أو « العجز الجاري » إذا كانت النتيجة هي تحقق خسائر. وبذلك نكون قد أوصدنا الباب أمام إمكانية التلاعب في نتيجة العمليات الجارية عن طريق التلاعب في الاعتبارات المحددة لما يعد من عناصر الايرادات والمصروفات من العمليات العادية للمشروع وما لا يعد منها من ناحية، وهو الأمر الممكن بسهولة في ظل الإتجاه الثاني، كما نكون بذلك قد حافظنا على حقوق الملكية من الوجهة المحاسبية دون نقصان عند قياس نتائج العمليات المختلفة للمشروع سواء كانت عادية أو غير عادية وسواء كانت مرضية أو غير مرضية، وبصرف النظر عن إمكانية التحكم فيها بمعرفة الإدارة من ناحية أخرى، كما نتمكن بذلك أيضاً من قياس نتيجة العمليات الجارية للمشروع كما تظهرها المرحلة الأولى من حساب الأرباح والخسائر. والواقع أن النظام المحاسبي الموحد في مصر قد أخذ بوجهة نظر تقرب إلى حد كبير من وجهة نظرنا مع إختلافات معينة في بعض التسميات وفي ترتيب بعض العناصر. هذا كما يجب أن يراعى أننا ما زلنا نعتبر أن نتايج العمليات المتعلقة بحقوق الملكية لا بد وأن تنعكس فيها دون إظهارها في حساب الأرباح والخسائر، وخاصة منها تلك التي تتعلق برأس المال المدفوع.

هذا وبصرف النظر عن المصدر التي تتأتى منه الأرباح المحجوزة، فإن سياسة احتجاز الأرباح تعد من الوسائل الهامة في توفير رأس المال اللازم للتوسع في عمليات المشروع وتقوية مركزه المالي من موارده الذاتية دون الالتجاء إلى الحصول على رأس مال جديد من المساهمين (أو الملاك) أو الاقتراض من الغير. وتزداد أهمية احتجاز الأرباح لزيادة رأس المال المكتسب في ظل الظروف الاقتصادية

الراهنة كوسيلة مساعدة لتلافي آثار التضخم العام الذي تعاني منه معظم دول العالم على القوة الشرائية لرأس المال المدفوع. فالتضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود بما يجعل الزيادة في رأس المال المكتسب عن طريق احتجاز الأرباح زيادة صورية لحقوق الملكية في كثير من الأحيان. ذلك لأن وحدات النقدية التي تمثل حقوق الملكية قد تزداد عدداً باحتجاز الأرباح دون أن تزداد في قوتها الشرائية من السلع والخدمات المختلفة، ومن ثم تصبح الزيادة صورية وليست حقيقية. وتأسيسا على ذلك يمكن القول أن زيادة رأس المال المكتسب عن طريق احتجاز الأرباح في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار قد يكون مجرد كافياً للحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال دون أن يؤدي إلى أي زيادة حقيقية في حقوق الملكية.

وسواء كان الغرض من احتجاز الأرباح في المشروع وتراكمها هو التوسع في العمليات أو الحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال أو كلاهما، فإن هـذه الأربـاح المحتجزة تمثل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الملكية. ذلك بالرغم من أن هذه الأرباح أو جزء منها قد يعين عند احتجازه لغرض معين، قد يكون ناتجاً عن مقتضيات قانونية معينة تلزم المشروع باحتجاز نسبة معينة من أرباحه أو ناشئاً عن شروط تعاقدية معينة، أو ناشئاً عن الرغبة في زيادة رأس المال المستثمر في الأصول المختلفة عن طريق مصادر التمويل الذاتي. وفي كل هذه الأحوال تعتبر الأرباح المحجوزة من مكونات رأس المال المكتسب من الموارد الذاتية للمشروع حيث يعتد برأس المال المدفوع من الناحية المحاسبية على أساس عدد وحدات النقدية الممثلة له وقت الحصول عليه بصرف النظر عن قوته الشرائية.

هذا وعندما يتقرر احتجاز الأرباح أو جزء منها دون توزيع على المستحقين فإن هذا يكفل للمشروع عدم الحاجة إلى توفير النقدية اللازمة لهذا التوزيع، ومن ثم يستطيع الاحتفـاظ بمزيـج الأصـول الذي تـرتـب على تـدفـق الايـرادات والمصروفات خلال الفترة المحاسبية على ما هو عليه. ذلك لأن الأرباح لا تعني بالضرورة توفر نقدية سائلة بمقدارها، لأن الايرادات قد تكون منتشرة في جميع

أصول المشروع نتيجة لاستمرار تـدفقهـا على مـدار الفترة، كما ان المصروفـات تستوعب جزءاً من أصول المشروع كما ينعكس جزء منها على التزاماته المختلفة. فعندما يحصل المشروع على جزء من ايراداته نقداً فهو لا يحتفظ بها في العادة في صورتها النقدية وإنما يستغل هذه الحصيلة في شراء اصول أخرى أو في سداد مصروفات أو الوفاء بالتزامات قبل الغير. وعندما تتحدد الأرباح في نهاية الفترة قد لا يتواجد لدى المشروع نقدية سائلة إلا بالقدر الكافي لمزاولة عملياته دون توزيع الأرباح على المستحقين فيها. فـإذا قـرر المشروع احتجـاز الأربـاح دون توزيعها فلن تتولد الحاجة إلى نقدية إضافية قد يتطلب الأمر للحصول عليها قيام المشروع بالاقتراض من الغير أو بيع بعض أصوله ليتمكن من توزيع الأرباح.

ولا يعني ما تقدم أن قيام المشروع باحتجـاز أربـاحـه دون تـوزيعهـا يعتبر بالسياسة المفضلة على الدوام. فإذا لم تكن حاجة المشروع إلى موارد رأسمالية اضافية ملحة، أو إذا توافر للمشروع موارد تمويلية أخرى يفضلها أصحاب الحق في توزيعات الأرباح على التمويل الذاتي باحتجازها، فـإن تـوزيـع الأربـاح على مستحقيها في هذه الحالة يفضل على احتجازها للتمويل الذاتي. وعادة ما توفق معظم الشركات بين المدفين حيث يتم توزيع جزء من الأرباح على أصحاب الحق فيها ويحتجز الجزء الباقي ليضيف إلى رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة بما يعضد من المركز المالي للشركة ويمكنها من تمويل التجديدات والتوسعات اللازمة في ظل الظروف المتغيرة.

٣ ـ د ـ الأرباح المحجوزة لغرض معين ـ الاحتياطيات:

عادة ما يتم احتجاز الأرباح عن طريق تجنيب جزء من الأرباح الدورية التي يحققها المشروع وعدم توزيعها على مستحقيها. ويتم تجنيب الأرباح واحتجازها لاحدى اغراض ثلاثة هي: الوفاء بمتطلبات قانونية معينة حيث يقتضي القانون في كثير من الدول احتجاز نسبة معينة من الأرباح كل سنة إلى أن تصل الأرباح

المحجوزة إلى نسبة معينة من رأس المال، أو للوفاء بمقتضيات تعاقدية معينة مثلما ينص في عقد إصدار السندات أو في شروط اصدار الأسهم الممتازة على احتجاز نسبة معينة من الأرباح السنوية لتأمين حملة السندات أو حملة الأسهم الممتازة في استرداد حقوقهم من المشروع، أو أن يتم تجنيب الأرباح بصفة اختيارية حتى يتمكن المشروع من تمويل توسعاته تمويلاً ذاتياً. وإذا تحدد الغرض الذي من اجله يتم تجنيب جزء من الأرباح واحتجازها، فإن المحاسبون عادة ما يطلقون اصطلاح « احتياطي » عليها، كأن يطلق على الأرباح المجنبة بمقتضى القانون « الاحتياطي القانوني » والأرباح المجنبة ضماناً لرد السندات « احتياطي رد السندات »، والأرباح المجنبة لتمويل التوسعات والتجديدات « احتياطي توسعات وتجديدات » وهكذا... وفي كل من الأحوال يتم تعيين جزء من الأرباح المحجوزة لغرض معين، وتنتهي الحاجة إلى التعيين بانتهاء الغرض الذي قام من أجله.

هذا وقد مر استخدام اصطلاح « احتياطي » بالعديد من المراحل التي كان مفهومه فيها يختلف اختلافاً بيناً من مرحلة إلى اخرى في الممارسة المحاسبية. فقد كان الاصطلاح في إحدى هذه المراحل ينطبق ليس فقط على عناصر الأرباح المحجوزة وإنما أيضاً على عناصر تعد تحميلاً على الربح وليس تجنباً لجزء منه. فقد كان يطلق على الاهلاك المجمع للأصول الثابتة مثلاً « احتياطي الاستهلاك » وعلى المبلغ المقدر للديون المشكوك فيها « احتياطي الديون المعدومة »، وعلى المبلغ المقدر للضرائب المستحقة « احتياطي » حيث تارة يحمل لحساب الأرباح والخسائر، وأخرى يجنب من الأرباح القابلة للتوزيع. وقد أدى ذلك إلى نشأة اصطلاح جديد يطلق عليه المخصص Allowance وتم تمييزه عن الاحتياطي Reserve, or provision على أساس أن المخصص يتكون تحميلاً على الربح بينما يتكون « الاحتياطي تجنيباً للربح » وترتب على ذلك أن أصبح « احتياطي الاهلاك » يسمى « مخصص الاهلاك » واحتياطي الديون المشكوك فيها يسمى « مخصص الديون المشكوك فيها »... وهكذا فيما يتعلق بالعناصر التحميلية على

الربح والتي تعد من بنود المصروفات. وأصبح اصطلاح الاحتياطي ينصب على ما يتم تجنيبه من الأرباح لغرض معين، ويعد بمثابة توزيعاً للربح.

هذا وترى جمعية المحاسبة الامريكية .American Accounting Ass عدم استخدام اصطلاح احتياطي على الاطلاق حيث يختلف مفهومه ومضمونه العام عن المفهوم والمضمون المحاسبي من ناحية، كما أن الاهداف الثلاثة لاحتجاز الأرباح يمكن بلا شك تمييزها عن طريق العرض في الميزانية دون الحاجة إلى استخدام الاصطلاح. فيمكن مثلاً (من وجهة نظرنا) أن تظهر الأرباح المحجوزة في جانب الخصوم في الميزانية كالآتي (الأرقام افتراضية)

	جنيه	جنيه
رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة:		
أرباح محجوزة بمقتضى القانون	٢٨٠٠٠	
أرباح محجوزة ضماناً لرد السندات	١٢٠٠٠	
أرباح محجوزة للتمويل الذاتي للتوسعات	٨٠٠٠٠	
أرباح محجوزة وغير معينة لغرض محدد	٦٠٠٠٠	
مجموع رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة		١٨٠٠٠٠

وبالرغم من توافق وجهة نظرنا مع وجهة نظر الجمعية إلا أن التطبيق والممارسة العملية ما زالت تتمسك باصطلاح «احتياطي» لتمييز الأرباح المحجوزة والمعينة لغرض محدد عن الأرباح المحجوزة لتقوية المركز المالي للمشروع بصفة عامة والتي تعد قابلة للتوزيع على مستحقيها تأسيساً على هذا التمييز. هذا وما زال التشريع المصري والنظام المحاسبي الموحد يستخدم اصطلاح «الاحتياطي» بتوسع كافي يمكن من تعيين كل الأرباح المحجوزة لأغراض محددة كما سوف يرد في البنود التالية.

وسواء تم تعيين الأرباح المحجوزة لأغراض محددة عن طريق تسميتها

احتياطيات او لم يتم تعيينها على الاطلاق فإنها ولا شك تعد من بنود حقوق الملكيـة وتمثل رأسمالاً مكتسباً من نشاط المشروع وموارده الذاتية.

هذا وقد سبق أن وضحنا أن احتجاز الأرباح لا يعني على الاطلاق توفر موارد نقدية لدى المشروع بمقدار الأرباح التي يتم احتجازها. فعندما يحتجز المشروع جزءاً من أرباحه كاحتياطي لرد السندات، مثلاً، فإن هذا لا يعني على الاطلاق توفير النقدية اللازمة لهذا الرد. ومن هنا وجب التمييز بين الاعتماد النقدي «Cash fund» والاحتياطي. فالأول يعني مجرد اثبات قيد دفتري يجعل حساب توزيع الأرباح مديناً وحساب الاحتياطي دائناً. ومن الواضح أن هذا القيد لا يترتب عليه توفير أي نقدية، وإنما تصبح هذه الأرباح المجنبة غير قابلة للتوزيع ولا تستدعي توفير المواد النقدية اللازمة لتوزيعها في حالة عدم وجودها. ومن جهة أخرى فقد يتوفر لدى المشروع الموارد النقدية الكافية لرد السندات مثلاً دون تكوين احتياطي لردها. وهذا بالطبع يتوقف على التدفقات النقدية الواردة للمشروع وكيفية استخدامها في أغراضه المختلفة.

والواقع أن تعيين جزء من الأرباح واحتجازها لغرض معين قد يقترن بتكوين اعتماد نقدي للوفاء بالغرض الذي عينت الأرباح المحجوزة من أجله. فقد يقترن تكوين احتياطي لرد السندات مثلاً بتوفير النقدية السائلة اللازمة لردها. وقد يكون كل من الاحتياطي والاعتماد النقـدي ملـزمـاً للمشروع، كما قـد يكـون أحدهما ملزماً والآخر غير ملزماً، أو قد يكون كلاهما غير ملزم للمشروع. وفي الحالة الأولى تتحدد العلاقة بين الاحتياطي والاعماد النقدي طبقاً لشروط العقد الملزم للمشروع، أما في الحالتين الثانية والثالثة فليس هناك ما يدعو إلى وجوب وجود علاقة معينة بين الاحتياطي والاعتماد النقدي.

ويتكون الاعتماد النقدي عادة باستثمار مبلغ نقدي في أوراق مالية سريعة التحول إلى نقدية أو بالاستثمار في بوليصة تأمين تستحق التحصيل في تاريخ الحاجة إلى المبالغ النقدية، أو بالاستثمار في حسابات توفير أو ايداع لأجل لدى أحد

البنوك، وما شابه ذلك. وقلما يحتفظ المشروع بالاعتماد في صورة نقدية سائلة لفترات طويلة حيث يفقد بذلك العائد الذي يمكن الحصول عليه باستثمارها في أصول يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة. وكما سبق القول فقد يكون الاعتماد النقدي المستثمر في مثل هذه الأصول مساوياً لرصيد الاحتياطي المخصص لغرض معين، أو قد يختلف عنه اختلافاً ضئيلاً أو بيناً طبقاً لمدى التزام المشروع تعاقدياً أو طبقاً لما تقرره الادارة في حالة عدم وجود التزام تعاقدي. وسوف نعاود الكلام على الاحتياطيات وعلاقتها بالاعتمادات النقدية بصدد معالجة السندات فيما بعد.

٤ ـ التوزيعات Dividends :

التوزيعات هي عبارة عن تعيين جزء من الأرباح الجارية أو المحجوزة مع توافر النية لتوزيع قيمة مماثلة من أصول المشروع على حملة الأسهم أو من لهم الحق في هذه التوزيعات.

هذا ويمكن التمييز بين عدة أنواع من التوزيعات طبقاً للمصدر وطبقاً لوسيلة السداد وطبقاً للأثر الذي يترتب على عناصر حقوق الملكية من اجراء التوزيع. فمن حيث المصدر يمكن أن تميز توزيعات الأرباح الجارية، وتوزيعات الأرباح المحجوزة، وتوزيعات رأس المال المكتسب بخلاف الأرباح المحجوزة، وتوزيعات رأس المال المدفوع. أما من حيث وسيلة السداد فيمكن التمييز بين التوزيعات النقدية، والتوزيعات العينية في صورة أصول مختلفة بخلاف النقدية وتوزيعات أوراق الدفع أو السندات، وتوزيعات الأسهم. أما من حيث الأثر على عناصر حقوق الملكية فإن ذلك يتوقف على مصدر التوزيع ووسيلة السداد.

وغالباً ما تكون التوزيعات من الأرباح الجارية، أي من أرباح العام، وفي صورة نقدية. ولا تؤثر هذه التوزيعات على حقوق الملكية عما كانت عليه قبل اضافة أرباح العام. وإذا كانت التوزيعات المقررة تقل عن أرباح العام فإن الفرق يمثل اضافة لرأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة. وإذا كانت توزيعات

أرباح العام تسدد في صورة أصول عينية بخلاف النقدية فإن أثرها على حقوق الملكية يماثل تماماً التوزيعات النقدية إذا ما قومت الأصول المقرر توزيعها بصافي تكلفتها الدفترية. أما إذا قومت هذه الأصول بقيمتها السوقية المعادلة وقت اجراء التوزيع فإن ما يترتب على ذلك من أرباح أو خسائر ناتجة عن التقويم يؤدي إلى انتقاص حقوق الملكية ـ الأرباح المحجوزة ـ بالخسائر أو زيادتها بالأرباح. أما إذا كانت توزيعات أرباح العام في صورة أوراق دفع أو سندات فإن ذلك يؤدي إلى الابقاء على أصول المشروع كما كانت عليه قبل اقرار التوزيع وزيادة التزاماته قصيرة الأجل أو طويلة الأجل بمقدار التوزيع، ولا تتأثر عناصر حقوق الملكية عما كانت عليه قبل توزيع أرباح العام. وتعد توزيعات أوراق الدفع والسندات توزيعات مؤجلة تمكن المشروع من الحفاظ على أصوله حتى يحين الأجل المعين في الالتزام. وقلما تكون توزيعات الأسهم من أرباح العام، وإذا تمت فإنها تؤدي إلى زيادة أحد قسمي حقوق الملكية ـ رأس المال المدفوع بمقدار التوزيعات وعادة ما يكون ذلك مقابل نقص في القسم الآخر ـ رأس المال المكتسب، ولا تؤثر في اصول المشروع.

وإذا كانت التوزيعات أو جزء منها يمثل ارباحاً محجوزة، فإنها ولا شك تؤدي إلى انتقاص رأس المال المكتسب ـ الأرباح المحجوزة بمقدار التوزيعات أو الجزء المستند إلى الأرباح المحجوزة. ويؤدي ذلك بالطبع إلى انتقاص حقوق الملكية ما لم تكن هذه التوزيعات في صورة أسهم فلا يترتب عليها إلا مجرد انتقال جزء من حقوق الملكية من بنود رأس المال المكتسب إلى بنود رأس المال المدفوع كما سبق ووضحنا. وتؤدي التوزيعات النقدية أو العينية بالاضافة إلى ذلك بالطبع إلى نقص الأصول، كما تؤدي توزيعات أوراق الدفع والسندات إلى زيادة الالتزامات. ولا تختلف توزيعات رأس المال المكتسب بخلاف الأرباح المحجوزة عن توزيعات الأرباح المحجوزة.

وتؤدي توزيعات رأس المال المدفوع إلى انتقاص رأس المال، ما لم تكن هذه

التوزيعات في صورة توزيعات أسهم (كأن يتم توزيع علاوة اصدار الأسهم في صورة أسهم على حملة الأسهم!!) وهو أمر من النادر حدوثه حيث يفتقر إلى المنطق والهدف الشريف والأساس الموضوعي. وتعتبر توزيعات رأس المال المدفوع بمثابة رد لرأس المال يؤدي إلى نقصانه. وعادة ما لا تلجأ الشركات إلى هذا الاجراء إلا في الحالات التي تقتضي فيها طبيعة نشاط المشروع ذلك كما سبق ووضحنا في الفصل المتقدم، وبشرط أن يكون الرد في حدود ما تسمح به القوانين في بلد الموطن.

هذا وعادة ما تتحدد التوزيعات في غالبية الأحوال طبقاً للقوانين التي تعمل الشركة في ظلها، كما تتحدد وسيلة السداد في ظل الظروف المالية للشركة والسياسة المالية المرسومة لها.

وعندما تقرر التوزيعات فإنها تصبح التزاماً على الشركة إلى أن يتم سدادها بالوسيلة المحددة للسداد. ذلك فيما عدا توزيعات الأسهم طبعاً حيث تعد من. مكونات حقوق الملكية عند اقرار توزيعها.

٤ ـ أ ـ توزيعات الأرباح في ظل وجود أسهم ممتازة:

عندما يتقرر توزيع أرباح على المساهمين في حالة وجود أسهم ممتازة فإن حقوق كل مجموعة من المساهمين في هذه التوزيعات تتحدد طبقاً للمزايا التي يتمتع بها حملة الأسهم الممتازة فيما يتعلق بالتوزيعات عموماً وفيما يتعلق بتوزيعات الأرباح بوجه خاص. وتنقسم الأسهم الممتازة بالنسبة للأرباح على حسب طبيعة هذا الامتياز إلى:

١ ـ الأسهم الممتازة غير المجمعة والتي ليس لها حق المشاركة في الأرباح:

وفي هذه الحالة تتحدد حصة الأسهم الممتازة في الأرباح التي يتقرر توريعها على أساس المعدل المنصوص عليه في العقد. وما يفيض من الأرباح المقرر توزيعها عن التوزيعات للأسهم الممتازة يعتبر حقاً لحملة الأسهم العادية وإذا لم يتقرر توريع

أرباح في أي سنة من السنوات فيسقط حق حملة الأسهم الممتازة في هذه الأرباح بعد ذلك.

ولنفرض مثلاً أن رأس مال احدى الشركات يتكون من ٥٠٠٠٠٠ جنيه أسهم عادية بقيمة إسمية ١٠ جنيه و٢٥٠٠٠٠ جنيه أسهم ممتازة ٦٪ بقيمة إسمية ٢٥ جنيه وأن الشركة حققت أرباحاً في العام الماضي قدرها ١٣٠٠٠٠ جنيه لم يتقرر توزيع أي جزء منها وتم اضافتها بالكامل للأرباح المحجوزة. وفي نهاية العام الحالي حيث بلغت الأرباح عن العام ٩٠٠٠٠ جنيه قررت الشركة توزيعها بالكامل على المساهمين. فإذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح وغير مشتركة فيها بما يزيد عن المعدل المقرر لها فإن حصتها من هذه التوزيعات وحصة حملة الأسهم العادية يكون كالآتي.

جنيه	
٩٠٠٠٠	الأرباح المقرر توزيعها عن العام الحالي.
١٥٠٠٠	حصة حملة الأسهم الممتازة (٢٥٠٠٠٠ × ٦/١٠٠)، بواقع ١,٥ جنيه للسهم.
٧٥٠٠٠	حصة حملة الأسهم العادية بواقع ١٥٪، أي ١,٥ جنيه للسهم.

ويلاحظ في هذه الحالة أن الامتياز دون مشاركة لم يحقق أي فائدة لحملة الأسهم الممتازة. أما إذا كانت الأرباح التي تقرر توزيعها هي ٣٠٠٠٠ جنيه فقط، فإن حملة الأسهم الممتازة ما زالوا يحصلون منها على ١٥٠٠٠ جنيه ويحصل حملة الأسهم العادية على الباقي، أي بواقع ٣٪ من القيمة الأسمية لأسهمهم. والواقع أن الامتياز في هذه الحالة يعد بمثابة شرط مانع لاجراء أية توزيعات على حملة الأسهم العادية إلا بعد حصول حملة الأسهم الممتازة على نصيبهم المحدد طبقاً للمعدل المنصوص عليه في شروط الاصدار. فكل توزيعات في المثال السابق في

حدود ١٥٠٠٠ جنيه أو أقل سنوياً يحصل عليها حملة الأسهم الممتازة، وما زاد عن ذلك يحصل عليه حملة الأسهم العادية.

٢ ـ الأسهم الممتازة غير المجمعة والمشتركة في الأرباح: قد تكون الأسهم ممتازة وغير مجمعة للأرباح، بمعنى أنه إذا لم يتقرر توزيع أرباح في سنة معينة يسقط حق حملة هذه الأسهم في المطالبة بها، ولكنها قد تكون مشتركة في الأرباح، بمعنى أنه بعد أن يحصل حملة الأسهم العادية على نصيب من الأرباح يتناسب مع نصيب حملة الأسهم الممتازة، فإن ما يزيد عن ذلك من الأرباح التي تقرر توزيعها يوزع على النوعين من الأسهم بالنسبة والتناسب أيضاً. وقد يكون اشتراك الأسهم الممتازة في الأرباح محدوداً أو بغير حدود. فإذا كان محدوداً فإن حق حملة الأسهم الممتازة في الحصول على أرباح بالمشاركة مع الأسهم العادية يكون محدوداً بنسبة معينة.

ولنفرض في المثال السابق أن الأسهم الممتازة مشتركة في الأرباح في حدود معدل اجمالي على القيمة الاسمية قدرة ٩ ٪، بمعنى أنها تحصل على ٦ ٪ أولاً ثم تشارك في الأرباح الباقية بعد منح حملة الأسهم العادية ٦ ٪ مماثلة بما لا يزيد عن ٣ ٪ اضافية بالتناسب مع الأسهم العادية، وما زاد عن ذلك يصبح من حق حملة الأسهم العادية. وعلى هذا الأساس تكون التوزيعات كالآتي:

مجموع	أسهم عادية	أسهم ممتازة	
جنيه	جنيه	جنيه	
٤٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠	دفعة أولى بمعدل ٦ ٪ من القيمة الاسمية
٢٢٥٠٠	١٥٠٠٠	٧٥٠٠	دفعة ثانية توزيع إضافي بالمشاركة ٣ ٪
٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠		فائض الأرباح المقرر توزيعها ـ دفعة ثالثة لحملة الأسهم العادية.
٩٠٠٠٠	٦٧٥٠٠	٢٢٥٠٠	مجموع التوزيعات المقررة.

اما إذا كانت المشاركة غير محدودة بنسبة معينة فإن المبلغ الزائد من الأرباح المقرر توزيعها بعد الدفعة الأولى يوزع بين حملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة بالنسبة والتناسب على أساس القيمة الأسمية لرأس مال كل، فيكون نصيب الأسهم العادية ٣٠٠٠٠ جنيه ثانية والأسهم الممتازة ١٥٠٠٠ جنيه.

٣ ـ الأسهم الممتازة المجمعة وغير المشتركة في الأرباح: إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح فإن عدم توزيع أرباح في سنة معينة أو لعدة سنوات متتالية لا يسقط حق حملتها في الحصول على هذه الأرباح عندما تقرر الشركة توزيع ارباح في سنة تالية وذلك قبل أن يحصل حملة الأسهم العادية على أي شيء. وتختلف شروط ومدة تجمع الأرباح في الواقع من اصدار إلى آخر. فقد نجد مثلاً ان بعد الاصدارات قد يتحدد فيها حد اقصى لعدد سنوات التجميع والبعض الآخر يسقط حق الأسهم الممتازة في تجمع الأرباح عن السنوات التي يحقق فيها المشروع خسائراً لا يقابلها رصيداً كافياً في الأرباح المحجوزة وهكذا.

ولنفرض في المثال السابق أن الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح وغير مشتركة فيما زاد عن المعدل المنصوص عليه لها. ولنفرض أيضاً أن الشركة لم توزع أية أرباح عن السنتين السابقتين وقررت توزيع ٩٠٠٠٠ جنيه في السنة الحالية. وفي هذه الحالة يكون التوزيع كالآتي:

	جنيه	جنيه
الأرباح التي تقرر توزيعها		٩٠٠٠٠
توزيعات متأخرة للأسهم الممتازة عن سنتين (٢٥٠٠٠٠ × ٦/١٠٠ × ٢)	٣٠٠٠٠	
توزيعات للأسهم الممتازة عن السنة الحالية (٢٥٠٠٠٠ × ٦/١٠٠)	١٥٠٠٠	
		٤٥٠٠٠
الباقي يوزع على الأسهم العادية بمعدل ٩ ٪ من القيمة الاسمية		٤٥٠٠٠

٤ ـ **الأسهم الممتازة المجمعة والمشتركة في الأرباح**: إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح ومشتركة في نفس الوقت (وهما خاصيتين من النادر تجمعهما في اصدار واحد) فإنه يصبح من حق حملتها الحصول على الأرباح المتأخرة بالاضافة إلى الأرباح عن الفترة الجارية طبقاً للمعدل المنصوص عليه، وبعد أن يحصل حملة الأسهم العادية على معدل مماثل عن الفترة الجارية فقط يوزع ما زاد من الأرباح التي تقرر توزيعها على الأسهم الممتازة والعادية طبقاً لشروط الأسهم الممتازة. فلو فرضنا مثلاً نفس بيانات الحالة السابقة مباشرة وأن الأسهم الممتازة لها حق المشاركة في الأرباح في حدود ٣ ٪ اضافية فإن التوزيع يكون كالآتي:

	أسهم ممتازة	أسهم عادية	مجموع
توزيعات متأخرة للأسهم الممتازة عن سنتين	٣٠٠٠٠	ـ	٣٠٠٠٠
دفعة أولى عن العام بواقع ٦ ٪	١٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٥٠٠٠
دفعة ثانية (أقل من ٣ ٪) ـ ٢ ٪	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
مجموع التوزيعات المقررة.	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٩٠٠٠٠

ويلاحظ أن حملة الأسهم العادية لم يحصلوا على أية توزيعات مقابل التوزيعات المتأخرة على الأسهم الممتازة ذلك لأن الأسهم العادية ليس لها امتياز من أي نوع كان.

٤ ـ ب ـ القيود الدفترية وحساب توزيع الأرباح:

عادة ما يتم اثبات التوزيعات عند اقرارها بالدفاتر ويتم توضيحها في حساب يطلق عليه حساب التوزيع. ذلك بالرغم من امكانية اظهار أثر التوزيعات على حقوق الملكية في حساب الأرباح المحجوزة ـ غير المعينة لغرض محدد. وإذا وسط حساب التوزيع لغرض اثبات وعرض التوزيعات فإنه يجعل دائناً بأرباح العام

مقابل جعل حساب الأرباح والخسائر مديناً. كما يجعل دائناً بما قد يكون مرحلا لهذا الغرض من أرباح السنوات السابقة، ويجعل مديناً بالتوزيعات المقررة مقابل جعل حسابات التوزيعات (التزامات ـ فيما عدا توزيعات الأسهم طبعاً) دائنة. وتتأثر الأرباح المحجوزة طبعا بما يتم توزيعه من الأرباح المرحلة أو ما لا يتم توزيعه من ارباح العام ويتم ترحيله للأعوام التالية.

٥ ـ توزيعات الأرباح في التشريع المصري:

يتطلب التشريع المصري اشراك العاملين في ادارة المشروعات وأرباحها، كما تنص المادة ٢٦ من دستور مصر الذي صدر سنة ١٩٧١ على ذلك. وبالتالي فعندما يقرر المشروع توزيع أرباح فإن جزء من هذه الأرباح يكون من نصيب العاملين في المشروع بحكم القانون والجزء الآخر يصبح من حق المساهمين.

هذا كما يقضي التشريع المصري بوجوب تجنيب جزء من الأرباح واحتجازها لتكوين احتياطات الزامية بحكم القانون، كما يمنح الشركة الحق في تجنيب احتياطات اضافية لأغراض محددة أو لتقوية مركزها المالي بصفة عامة. ويمكن أن ينصب وعاء التوزيع على المساهمين والعاملين على أرباح العام والأرباح المحجوزة فيما عدا الاحتياطيات الالزامية.

وتنقسم شركات المساهمة في مصر إلى قسمين. شركات مساهمة خاصة مملوكة لأفراد المجتمع بصفاتهم الفردية، وشركات مساهمة عامة مملوكة للدولة هي شركات القطاع العام. وتعد الأخيرة مملوكة لأفراد المجتمع بصفة جماعية. وسوف تنصب معالجتنا للتوزيعات في هذا البند على شركات القطاع العام. ذلك ان شركات القطاع الخاص تخضع لنفس القواعد السابق التعرض لها. وتعمل شركات المساهمة العامة في مصر في إطار القطاع العام، وتكون خاضعة في هذا الصدد أيضاً إلى القواعد والمقتضيات التي يتطلبها النظام المحاسبي الموحد بشأن توزيع الأرباح. وقد ميز النظام المحاسبي الموحد بين الأرباح المحجوزة من أرباح العام والتي عينها على أغراض محددة سواء بحكم القانون أو بمقتضى النظام، والأرباح

الموزعة والتي تؤول للمساهمين والعاملين ومؤسسات الدولة مقابل الإشراف والرقابة على شركات القطاع العام. وتتكون الأرباح المحجوزة في ظل النظام الموحد من البنود التالية.

١ ـ الاحتياطي القانوني: ويقضي التشريع المصري بوجوب تجنيب ٥ ٪ على الأقل من صافي أرباح الشركة لتكوين احتياطي قانوني إلى أن يبلغ خمس رأس المال. وليس هناك ما يمنع تجنيب نسبة أعلى، أو زيادة الاحتياطي عن خمس رأس المال، بل تعد هذه المقتضيات بمثابة الحد الأدنى الملزم قانوناً. هذا ولا يجوز للشركة التصرف في الاحتياطي القانوني أو توزيعه على المساهمين. واذا قل هذا الاحتياطي عن خمس رأس المال بسبب خسائر حاقت بالشركة في احدى السنوات فيصبح من الواجب اعادة تجنيب جزء من الأرباح بحيث يصل الاحتياطي إلى الحد الأدنى المقرر. ويجوز ادماج الاحتياطي في رأس المال، بمعنى تحويله من الأرباح المحجوزة إلى رأس المال المدفوع باجراءات تعديل نظام الشركة.

٢ ـ إحتياطي يستثمر في سندات حكومية: ويقضي التشريع المصري بتجنيب ٥ ٪ من صافي أرباح الشركة لشراء سندات حكومية أو للايداع في البنك المركزي لهذا الغرض. والواقع أن تجنيب جزء من الأرباح لتكوين هذا الاحتياطي يتطلب توفير موارد نقدية لدى الشركة لاستثمارها في سندات حكومية أو لايداعها في البنك المركزي لهذا الغرض. وهذا على خلاف الاحتياطي القانوني الذي يمكن الشركة من الاحتفاظ بأصولها التي نتجت عن تدفق الايرادات التي أدت إلى تحقيق الأرباح التي احتجزت فيه. هذا ولا يجوز للشركة التصرف في الاحتياطي المستثمر في السندات الحكومية إلا باذن خاص من وزير الاقتصاد.

٣ ـ احتياطي تمويل المشروعات الاستثمارية والتجديدات والتوسيعات: ويجعل هذا الاحتياطي دائناً بما يتم تجنيبه من الأرباح السنوية للغرض الذي أنشىء من اجله الاحتياطي. ويعد هذا الاحتياطي بمثابة احتياطي نظامي، أي كما لو كان قد نص

عليه نظام الشركة، لأن النظام المحاسبي الموحد ملزم لجميع شركات القطاع العام (فيما عدا البنوك وشركات التأمين).

٤ ـ الاحتياطي العام: ويجعل دائناً بما يتم تجنيبه من الأرباح السنوية تدعيماً للمركز المالي للشركة.

٥ ـ احتياطي سداد مساهمة الحكومة: قد تساهم الدولة في رأس مال شركات القطاع العام على أن تسترد قيمة المساهمة من الموارد الذاتية للشركة بعد أن تثبت أقدامها، أو قد تترك الدولة حصتها في الأرباح الموزعة لهذه الشركات مستثمرة في الشركة بصفة مؤقتة حتى تستردها فيما بعد. وقد كون النظام المحاسبي الموحد هذا الاحتياطي لهذا الغرض حيث يجعل دائناً بما يجنب من الأرباح سنوياً مقابل سداد مساهمة الحكومة التي ترد للخزانة.

٦ ـ احتياطي ارتفاع اسعار الأصول: والمفروض أن هذا الاحتياطي يتكون من الأرباح لمقابلة الفرق بين القيمة الاستبدالية للأصول وتكلفتها الدفترية، ومن ثم فهو يعد من وجهة نظرنا تحميلاً واجباً للربح وليس تجنيباً له، لأن الأرباح لا تتحقق إلا إذا تم الحفاظ على القدرة الانتاجية لرأس المال. وقد أشرنا في مكان آخر لكيفية المعالجة الصحيحة لهذا الاحتياطي ووجوب اعتباره مخصصاً وليس احتياطيا [١]. هذا وقد حدد القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ نسبة الأرباح الواجب تجنيبها من الأرباح الصافية لتكوين هذا الاحتياطي بـ ٥ ٪ سنوياً.

٧ ـ احتياطيات أخرى: ويستخدم هذا الحساب لتكوين أية احتياطيات اخرى، أي احتجاز أي جزء آخر من الأرباح لأغراض بخلاف الأغراض الموضحة بعاليه. هذا ومن الجدير بالذكر أن النظام المحاسبي الموحد قد اعتبر راس المال

---

(١) أنظر المحاسبة في وحدات القطاع العام والمشاكل المحاسبية المعاصرة، المؤلف، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ١٩٧١، ص ٢٩٩ ـ ٣٠١.

المدفوع نقدا أو عيناً على سبيل الهبة من مكونات الاحتياطيات الأخرى، والتي تمثل جزءا من الأرباح المحجوزة. ذلك حيث ينص على « يجعل (الاحتياطيات الأخرى) دائنا بقيمة ما تحصل عليه الوحدة عيناً أو نقداً لاستخدامه في اغراض استثمارية مع عدم التزام الوحدة برد أو سداد ما يقابله »[1].

هذا وقد أورد القرار الوزاري المشار إليه آنفاً والذي يتعلق بتوزيع الأرباح إحتياطي آخر لم يرد بالنظام المحاسبي الموحد (غير أنه يمكن إعتباره من الاحتياطيات الأخرى) أطلق عليه إحتياطي تدعيم. ويجنب هذا الاحتياطي بنسبة ١٠٪من الأرباح الصافية إذا قلت الأصول المتداولة في الشركة عن خصومها قصيرة الأجل. وحيث يهدف هذا الاحتياطي طبقاً لشرط تكوينه إلى تدعيم المركز المالي للشركة فهو يعتبر من قبيل الاحتياطي العام.

وبعد أن يتم تجنيب الإحتياطيات المختلفة المشار إليها آنفاً من أرباح العام (في حالة وجودها طبعاً) يتم توزيع رصيد الأرباح على الوجه التالي:

١ - يوزع ٥٪ من القيمة لرأس المال المدفوع على المساهمين والعاملين بنسبة ٧٥٪ للمساهمين و ٢٥٪ للعاملين.

٢ - إذا كانت الشركة من شركات القطاع العام فإن ١٠٪ من رصيد الأرباح بعد ذلك تؤول للدولة (المؤسسة العامة) نظير مصروفات الإشراف والإدارة.

٣ - توزع باقي الأرباح على المساهمين والعاملين بنسبة ٧٥٪، ٢٥٪ على التوالي.

٤ - يخصص نصيب العاملين من الأرباح للأغراض التالية:

أ - ١٠٪(أي ٢/٥ نصيبهم) توزع نقداً على العاملين طبقاً لنسب أجورهم ومرتباتهم وبحد أقصى ٥٠ جنيه للعامل الواحد.

---

(١) النظام المحاسبي الموحد - الطبعة الثالثة - ١٩٦٩ - ص ٨١.

ب ـ ١٠٪ (أي $\frac{٢}{٥}$ نصيبهم) تخصص لأغراض الخدمات الإجتماعية المركزية للعاملين والتي عادة ما تقوم بها أجهزة الدولة بخلاف الشركة.

حـ ـ ٥٪ (أي $\frac{١}{٥}$ النصيب الباقي) تخصص لأغراض الخدمات الإجتماعية والإسكان التي يفترض أن تقوم بها الشركة.

هذا ويتطلب التشريع الضريبي المصري أن تخصم ضريبة القيم المنقولة على الأرباح الموزعة عند المنبع.

٥ أ ـ مثال عن توزيعات الأرباح في ظل النظام المحاسبي الموحد:

بلغت الأرباح الصافية القابلة للتوزيع في إحدى شركات القطاع العام عن السنة المالية المنتهية ٦٨٠٨٠٠ جنيه. وقد تقرر توزيعها كالآتي: ٥٪ إحتياطي قانوني، ٥٪ إحتياطي يستثمر في سندات حكومية، ١٠٪ إحتياطي تمويل مشروعات إستثمارية، ١٠٪ إحتياطي عام، ٥٪ إحتياطي إرتفاع أسعار أصول، على أن يوزع الباقي على المساهمين والعاملين ومقابل مصاريف الإشراف والرقابة. وقد بلغ رأس مال الأسهم العادية بالقيمة الإسمية ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه. ويترتب على ذلك أن يظهر حساب التوزيع كما هو موضح تاليًا.

هذا ويجعل حساب التوزيع مديناً وحسابات الإحتياطيات المختلفة دائنة كل بما يخصه من الأرباح المحجوزة وحساب دائنو التوزيعات دائناً بالتوزيعات المستحقة للمساهمين والعاملين والدولة (أو المؤسسة بمقابل الإشراف والإدارة).

وعند سداد التوزيعات لمستحقيها يراعى خصم ضريبة القيم المنقولة وتوريدها لمصلحة الضرائب في المواعيد المقررة وبالنسب المقررة. ويجعل حساب دائنو التوزيعات مديناً بما يتم سداده وحساب النقدية دائناً به. ويظهر الرصيد غير المسدد بين مكونات الإلتزامات في جانب الخصوم من الميزانية.

شركة......

حساب توزيع الأرباح عن السنة المنتهية في......

		الأرباح المحجوزة	٦٨٠٨٠٠	أرباح العام
	٤٩٠٤٠	إحتياطي قانوني		(من حـ/
	٤٩٠٤٠	إحتياطي يستثمر في سندات حكومية		الأرباح
	٩٨٠٨٠	إحتياطي تمويل مشروعات إستثمارية		والخسائر
	٩٨٠٨٠	إحتياطي عام		
	٤٩٠٤٠	إحتياطي إرتفاع أسعار الأصول		
٣٤٣٢٦٠	——	مجموع الأرباح المحجوزة		
		٥٪دفعة أولى :		
	١١٢٥٠٠	على المساهمين ٧٥٪		
	٢٧٥٠٠	على العاملين ٢٥٪		
١٥٠٠٠٠	——			
١٨٧٥٤		١٠٪ من الباقي مقابل الإشراف والإدارة		
		الباقي:		
	١٢٦٥٩٠	على المساهمين ٧٥٪		
١٦٨٧٨٦	٤٢١٩٦	على العاملين ٢٥٪		
٦٨٠٨٠٠			٦٨٠٨٠٠	

أسئلة وتمارين
على الفصل التاسع

أولاً: الأسئلة:

١ ـ ما هي أهم أوجه الإختلاف بين مفهوم ومضمون الربح ورأس المال من وجهة النظر المحاسبية ومن وجهة النظر الإقتصادية..

٢ ـ ما هو رأس المال الواجب الحفاظ عليه إقتصادياً وما هو رأس المال الذي يتم العمل على الحفاظ عليه محاسبياً؟.

٣ ـ كيف يمكن التمييز بين رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة ورأس المال المكتسب من حيازة الأصول؟ وإلى أي مدى يتم الخلط بينهما محاسبياً؟.

٤ ـ ما هي أهم الخصائص التي تميز الإحتياطي عن « الإعتماد النقدي » عن « المخصص »؟ وإلى أي مدى توصلت الممارسة المحاسبية لتلافي الخلط بين مفهوم ومضمون كل منها؟.

٥ ـ قم بالتمييز بين الأشكال المختلفة للتوزيعات من حيث المصدر والوسيلة والأثر على حقوق الملكية.

٦ ـ ضع كل من العبارات التالية في صيغتها الصحيحة من وجهة نظرك:

أ ـ يتحمل المنظم عائد المخاطرة وعدم التأكد من وجهة النظر الاقتصادية بينما تتحملها حقوق الملكية من وجهة النظر المحاسبية.

ب ـ يقتصر رأس المال من وجهة النظر المحاسبية على حقوق الملكية لأن ذلك يتمشى مع فرض إستقلال الوحدة المحاسبية عن وجهة النظر الاقتصادية لرأس المال.

جـ ـ تؤدي الإجراءات المحاسبية التقليدية بشأن قياس الربح للحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال بينما يرغب الاقتصادي في الحفاظ على القدرة الإنتاجية لرأس المال.

د ـ تختلف أرباح الحيازة المحققة عن أرباح الحيازة المكتسبة في أن الأولى تقفل في حساب الأرباح والخسائر بينما الثانية تعد من بنود الأرباح المحجوزة.

هـ ـ لا يمكن في ظل قياس الدخل على أساس شامل التمييز بين أرباح العمليات الجارية والأرباح أو الخسائر التي تنتج عن عمليات عرضية أو غير عادية أو عمليات رأسمالية.

و ـ يؤدي إحتجاز الأرباح دون توزيعها إلى توفير النقدية السائلة لدى الشركة بحيث يمكن إستخدامها في عملياتها بمقدار الأرباح المحجوزة.

ز ـ لا يمكن للشركة إحتجاز أرباح إلاّ إذا كانت معينة لغرض معين مثل إستبدال الأصول المالكة أو مقابلة الديون التي يتم إعدامها في فترات تالية.

ح ـ إذا اقترن تكوين الاحتياطي بتكوين إعتماد نقدي للغرض الذي كون الاحتياطي من أجله فلا بد وأن يتساويان في القيمة.

ط ـ التوزيعات هي ما يتم توزيعه من الأرباح نقداً على المساهمين، أو على المساهمين والعاملين.

ي ـ إذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة ولكنها مشتركة في الأرباح دون حدود فإن نسبة العائد عليها من الأرباح التي يتقرر توزيعها يتساوى دائماً مع نسبة العائد على الأسهم العادية.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

قررت إحدى الشركات في أول يناير ١٩٨٥ إعادة تقويم بعض أصولها بحيث تعكس قيمتها السوقية العادلة في ذلك التاريخ حيث تبتعد تكلفتها الدفترية كل

البعد عن تلك القيمة وكانت هذه الأصول كالآتي. مخزون طبقاً لطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً: قدرت قيمته على أساس سعر الاحلال من السوق بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه حين كانت تكلفته الدفترية ١٢٠٠٠ جنيه، أراضي قدرت قيمتها السوقية بمبلغ ١٠٢٠٠٠ جنيه في حين كانت تكلفتها الدفترية ٢٢٠٠٠ جنيه، مباني مهلك نصف قيمتها الدفترية البالغة ٦٠٠٠٠ جنيه قدر صافي قيمتها (بعد خصم الإهلاك) بمبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه، تهلك المباني بواقع ٥٪ سنوياً، آلات ومعدات مهلك منها ما يعادل ٧٠٪ من تكلفتها الدفترية البالغة ٢٠٠٠٠٠ جنيه قدر صافي قيمتها بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه وتهلك الآلات بمعدل ١٠٪ سنوياً.

فإذا علمت أن مخزون ٣١/١٢/١٩٨٥ كان مساوياً للصفر.

فالمطلوب:

إثبات القيود الدفترية اللازمة لإثبات إعادة تقويم هذه الأصول في بداية العام، وإجراء ما يلزم من قيود تسوية في نهاية العام..

التمرين الثاني:

كانت كل توزيعات الأرباح الخاصة بالأسهم الممتازة لشركة التجارة العالمية مسددة حتى ٣١/١٢/١٩٨٠. ويتكون رأس مال الشركة من ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠ جنيه، ٣٢٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ قيمة إسمية ٢٥ جنيه. وقد حققت الشركة أرباحاً على مدار الخمس سنوات المنتهية في ٣١/١٢/٨٥ وتم إقرار التوزيعات التالية لكل من السنوات الخمس: ١٩٨١ مبلغ ٢٨٠٠٠٠ جنيه، ١٩٨٢ مبلغ ١٦٨٠٠٠ جنيه، ١٩٨٣ مبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه، ١٩٨٤ مبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه، ١٩٨٥ مبلغ ٢١٦٠٠٠ جنيه

المطلوب:

حساب نصيب كل نوع من نوعي الأسهم من الأرباح المقرر توزيعها عن كل

سنة في ظل كل من الإفتراضات التالية.

أ ـ أن الأسهم الممتازة غير مشاركة في الأرباح، ب ـ الأسهم الممتازة مجمعة وغير مشاركة في الأرباح، جـ ـ الأسهم الممتازة غير مجمعة ومشاركة في الأرباح بالكامل، د ـ الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح بالكامل، هـ ـ الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح بحد أقصى ٨٪ من القيمة الإسمية.

التمرين الثالث:

ظهرت حقوق الملكية في ميزانية الشركة العامة للأدوية والكيماويات في ١٩٨٥/١٢/٣١ كالآتي:

	جنيه	جنيه
أسهم عادية قيمة إسمية ٥ جنيه.	٤٠٠٠٠٠	
علاوة إصدار أسهم عادية.	٥٠٠٠٠	
أسهم ممتازة ٥٪ قيمة إسمية ١٠ جنيه.	١٢٠٠٠٠٠	
علاوة إصدار أسهم ممتازة.	١٥٠٠٠٠	
رأس المال المدفوع.	ــــــ	١٨٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة		
بمقتضى القانون	١٢٠٠٠٠	
ضماناً لرد السندات.	٨٠٠٠٠	
غير معينة لغرض محدد.	٦٠٠٠٠٠	
رأس المال المكتسب.	ــــــ	٨٠٠٠٠٠
حقوق الملكية.		٢٦٠٠٠٠٠

هذا ولم تحقق الشركة أية أرباح عن عام ١٩٨٥، وبالرغم من ذلك فقد تقرر تعلية الأرباح المحجوزة ضماناً لرد السندات بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وتوزيع ٢٠٠٠٠٠ جنيه نقداً على المساهمين.

المطلوب:

(١) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في ظل من الفروض التالية: أ ـ الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح بحد أقصى ٧٪ من القيمة الإسمية ولم تقم الشركة بتوزيع أرباح عن عام ١٩٨٤، ب ـ كما في الحالة السابقة فيما عدا أن الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح بالكامل، جـ ـ الأسهم الممتازة غير مجمعة ومشاركة في الأرباح بالكامل ولم يتم توزيع أرباح عن سنتي ٨٣، ٨٤ لأن الشركة حققت خسائر، د ـ كالحالة (جـ) فيما عدا أن الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح بالكامل.

التمرين الرابع:

حققت إحدى شركات القطاع العام أرباحاً عن ٨٥ قدرها ٢٦٠٠٠٠ جنيه وبلغ رأس مال الأسهم العادية ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه. وقد قرر مجلس الإدارة توزيع هذه الأرباح بعد إحتجاز ١٠٪ كإحتياطي قانوني، ١٠٪ كإحتياطي تجديدات توسعات، ١٠٪ كإحتياطي شراء سندات حكومية، ٥٪ كإحتياطي إرتفاع سعار أصول. وقد حصلت الشركة في نفس العام على هبة من أحد مساهمي قطاع الخاص تتمثل في قطعة أرض فضاء تقدر قيمتها السوقية بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه لتمكين الشركة من إجراء التوسعات عليها.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة في ضوء التشريع المصري والنظام المحاسبي الموحد.

الفصل العاشر
في
شركات المساهمة
رأس مال السندات

١ ـ مقدمـة:

تناولنا في الفصول الثلاثة المتقدمة مصادر رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب في شركات المساهمة. وتناولنا الإجراءات والمشاكل المحاسبية التي تتعلق بكل منها. وتمثل هذه المصادر في الواقع الموارد التي تتاح للشركة من مساهميها ومن نشاطها الذاتي لأغراض الإستغلال في تشكيلة الأصول المختلفة التي تمكنها من مزاولة نشاطها التي قامت من أجله بغرض تحقيق أهدافها. وتعد هذه الموارد ـ التي تكون بشقيها حقوق الملكية في شركة المساهمة ـ موارد مالية طويلة الأجل لا تلزم الشركة بالوفاء بها ما دامت مستمرة في عملياتها بمستوى من النشاط يتفق مع الحاجة إلى هذه الموارد.

ولا تقتصر الموارد المالية المتاحة لشركة المساهمة على حقوق الملكية فيها، بل تمتد هذه الموارد أيضاً لتشمل ما تحصل عليه الشركة من قروض ومن إئتمان من الغير لتمويل عملياتها المختلفة أو للتوسع فيها. وقد سبق أن ميزنا في الواقع بين رأس المال الثابت ورأس المال العامل من وجهة النظر الاقتصادية. وذكرنا أن

رأس المال الثابت يتمثل في الموارد المستغلة في أصول ثابتة وفي الفرق بين الأصول المتداولة والإلتزامات قصيرة الأجل، بينما رأس المال العامل يتمثل في المواد المستغلة في باقي الأصول المتداولة. وتعني هذه التفرقة أن رأس المال الثابت يتطلب إتاحة الموارد المالية اللازمة للإستغلال في الأصول المقابلة له على المدى الطويل ما دامت الشركة مستمرة في عملياتها. بينما رأس المال العامل لا يستدعي ذلك، ويمكن أن تتوفر الموارد اللازمة للاستغلال في الأصول المقابلة له عن طريق الإئتمان التجاري قصير الأجل أو عن طريق الإقتراض لفترات قصيرة.

وعندما تحتاج شركة المساهمة لزيادة رأس مالها الثابت لأغراض التوسع في عملياتها بقدر لا يمكن مسايرته بالتمويل عن طريق الموارد الذاتية (رأس المال المكتسب)، فإنها يمكن أن تلجأ إلى زيادة رأس المال المدفوع بإصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال، أو تلجأ للإقتراض من الغير قروضاً طويلة الأجل يتفق مداها مع مدى الموارد المالية التي تتاح منها. وهذه القروض طويلة الأجل قد تكون من منشآت مالية متخصصة يقع بين أغراضها منح هذه القروض، أو قد تتم هذه القروض عن طريق الإلتجاء إلى الجمهور العام. وإذا اختارت الشركة الطريق الأخير فإنها عادة ما تصدر في مقابل هذه القروض صكوكاً لمقدميها تثبت مديونيّة الشركة لهم للأجل المتفق عليه لرد الدين، وهذه الصكوك يطلق عليها إسم السندات. ويعد الإقتراض عن طريق إصدار السندات من أهم وسائل التمويل التي تلجأ إليها شركات المساهمة لتوفير الموارد المالية طويلة الأجل التي تكون في حاجة إليها، دون الإلتجاء إلى زيادة رأس مال الأسهم. ويتناول هذا الفصل بإختصار وتبسيط شديد المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والمشاكل المحاسبية المترتبة عليها وإجراءات رد السندات وتحويلها إلى أسهم.

٢ ـ رأس مال السندات بالمقارنة برأس مال الأسهم:

بينما تمثل السندات حقاً لدائني الشركة ومن ثم تعد من إلتزاماتها، وبينما تمثل

الأسهم حصصاً الشركاء في الشركة ومن ثم تعد من حقوق الملكية فيها، فإن كلاهما يمثل إستثماراً في أصول الشركة، أو مصدراً من مصادر التمويل طويل الأجل، التي تتاح للشركة لأغراض الحصول على الأصول المختلفة اللازمة لمزاولة عملياتها. وتأسيساً على ذلك فإن كلاً من الأسهم والسندات تعد من مصادر تمويل الحصول على أصول رأسمالية، أو تعد من مصادر رأس المال الثابت من وجهة النظر الاقتصادية السليمة.

وبالرغم من ذلك، وتأثراً بالمقتضيات القانونية، فإن السندات من وجهة النظر المحاسبية تعد من الإلتزامات طويلة الأجل، ولا تعد من مكونات رأس المال المحاسبي، تأسيساً على ما يوجد من إختلافات في حقوق حملة السندات عن حقوق حملة الأسهم. فلحامل السند وبصفته كدائن للشركة الحق في الحصول على فائدة ثابتة سنوياً بصرف النظر عن نتيجة عمليات الشركة من أرباح أو خسائر، كما له الحق في إسترداد قيمة السند في الموعد المحدد لذلك حيث تنقطع صلته بالشركة بعد ذلك، كما أن له ضماناً عاماً على أصول الشركة يترتب عليه أولية الحصول على قيمة السند والفوائد قبل أن يحصل حملة الأسهم على شيء، كما أن حامل السند لا يتمتع بحق الاشتراك في إدارة الشركة بالتصويت في الجمعية العمومية.

ويترتب على هذه الحقوق المخولة لحملة السندات والتي تنبثق من صفتهم كدائنين أن السندات تمثل إستثماراً مضموناً بالمقارنة بأسهم رأس المال. وعادة ما يقتني السندات هؤلاء المستثمرون الذين يطلق عليهم متجنبو المخاطرة Risk avoiders، بينما يقتني الأسهم ذوي الرغبة في المخاطرة برؤوس أموالهم في سبيل الحصول على عائد أكبر «Risk takers». ولذلك نجد أن سعر الفائدة على السندات عادة ما يكون أقل من معدل العائد على أسهم رأس المال من أرباح محجوزة وأرباح موزعة.

هذا ويتطلب إصدار السندات، بالإضافة إلى المقتضيات القانونية لذلك، الحكمة وحسن البصيرة في مقارنة التكلفة التي تترتب على إصدار السندات بالعائد

المتوقع من إستغلال الموارد المالية التي تتاح منها . فالسندات كما سبق القول تحمل سعر فائدة ثابت تلتزم الشركة بسدادها لحملة السندات بصرف النظر عما تحققه الشركة من أرباح أو خسائر . فما لم يكن العائد المتوقع من إستغلال الموارد المالية المتاحة بإصدار السندات يزيد عن الفائدة الثابتة عليها فإن إصدار السندات لا يعد قراراً حكيماً في هذا الصدد . وبالإضافة إلى ذلك فإن إصدار السندات يتطلب إستيفاء شروط قانونية معينة قد تختلف من دولة إلى أخرى . ففي مصر مثلاً يلزم لإصدار السندات أن تقر ذلك الجمعية العمومية للمساهمين وأن تكون الشركة قد نشرت ميزانيتها عن سنة مالية على الأقل ، وأن تكون قد استوقفت رأس مال الأسهم كله من المساهمين ، وأن لا تزيد قيمة السندات عن رأس المال المدفوع كما تظهره آخر ميزانية عمومية أقرتها الجمعية العمومية .

٢ ـ أ ـ مزايا وعيوب الإقتراض بالمقارنة بزيادة رأس مال الأسهم :

إذا قامت الشركة بإصدار سندات لتوفير الموارد المالية المطلوبة للتوسع في عملياتها بدلاً من زيادة رأس المال فإن ذلك قد يؤدي إلى إفادة حملة الأسهم أو الإضرار بهم طبقاً لما يترتب على إستغلال أموال السندات من عوائد بالمقارنة بما ينطوي عليه ذلك من تكلفة . ولتوضيح ذلك نفترض البيانات التالية التي تخص الشركتين س ، ص .

	الشركة ص	الشركة س
	جنيه	جنيه
مجموع الأصول (الصافي بعد خصم الإهلاك)	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
قرض السندات ٤٪		٢٥٠٠٠٠
رأس مال الأسهم ـ قيمة إسمية ١٠ جنيه	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
مجموع الخصوم	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
صافي ربح العمليات	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
ـ فائدة السندات		١٠٠٠٠
صافي الربح الخاضع للضريبة	٧٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
ـ ضرائب (بفرض معدلها ٤٠٪)	٢٨٠٠٠	٢٤٠٠٠
صافي الربح القابل للتوزيع	٤٢٠٠٠	٣٦٠٠٠
	مليم جنيه	مليم جنيه
صافي الربح بالنسبة للسهم	ـ,٨٤٠	١,٤٤٠
معدل العائد على حقوق الملكية	٨,٤٪	١٤,٤٪
معدل العائد على الأصول (نسبة صافي ربح العمليات على الأصول)	١٤٪	١٤٪

ويتضح من هذه البيانات أنه بالرغم من تساوي نسبة صافي ربح العمليات للأصول في كل من الشركتين فإن الشركة س إستطاعت أن تحقق معدل عائد على حقوق الملكية قدره ١٤,٤٪ بينما حققت ص ٨,٤٪ فقط، وقد انعكس ذلك على صافي الربح بالنسبة للسهم من أسهم رأس المال. ويمكن توضيح ذلك على الوجه التالي: اقترضت الشركة س ٢٥٠٠٠٠ جنيه عن طريق إصدار السندات، وقد كلفها ذلك ٦٠٠٠ جنيه (الفوائد بعد خصم الضريبة بمعدل ٤٠٪) في الوقت الذي أضافت فيه عملية إستثمار أموال السندات في عمليات الشركة إلى الأرباح الصافية بعد خصم الضريبة ٢١٠٠٠ جنيه (٣٥٠٠٠ ـ

١٤٠٠٠). وبذلك تكون الإضافة الصافية للأرباح بعد إستبعاد التكلفة الصافية للسندات هي ١٥٠٠٠ جنيه، تعود على حملة الأسهم، وتمثل معدل عائد إضافي قدره ٦٪ على حقوق الملكية (١٥٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{٢٥٠٠٠٠}$) بالزيادة عما حققته الشركة ص، التي تستمد مواردها المالية كلهامن أسهم رأس المال.

هذا ولا يترتب على إصدار السندات زيادة العائد على حقوق الملكية في كل الأحوال. والواقع أنه يشترط لذلك أن يكون معدل العائد من إستثمار السندات أكبر من سعر الفائدة المحدد عليها. ويمكن للقارىء أن يتحقق من ذلك بتعديل صافي ربح العمليات في المثال السابق إلى ١٥٠٠٠ جنيه لكل من الشركتين مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. فيصبح صافي ربح س بعد خصم فائدة السندات ٥٠٠٠ جنيه، ويصبح الربح القابل للتوزيع بعد خصم الضرائب (بمعدل ٤٠٪) هو ٣٠٠٠ جنيه للشركة س، ٩٠٠٠ جنيه بالنسبة للشركة ص. ويكون معدل العائد على حقوق الملكية في س هو ١,٢٪ بينما يكون في ص ١,٨٪. ويلاحظ أن السبب في ذلك يرجع أساساً إلى أن معدل العائد على الأصول في هذه الحالة هو ٣٪ بينما فائدة السندات بمعدل ٤٪، أي أن أموال السندات تستغل في نشاط الشركة بمعدل عائد أقل من معدل تكلفتها. وفي مثل هذه الأحوال التي يكون فيها معدل العائد على الأصول أقل من معدل الفائدة على السندات، يصبح قرار إصدارها قراراً غير حكيماً.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن إصدار السندات يعتبر من العوامل الهامة المحدد لقدرة الشركة على الإستمرار في عملياتها في حالة تحقق خسائر محاسبية. فبالإضافة إلى أن فائدة السندات تزيد من مقدار الخسائر المحاسبية التي تتحملها الشركة في هذه الحالة، فإن وجود السندات يجعل الشركة عرضة إلى الإفلاس في مثل هذه الظروف والتي قد تكون وقتية، وخاصة إذاً زادت إلتزاماتها عن مقدار أصولها (أي إذا لم تكف حقوق الملكية لإستيعاب الخسائر). فلو فرضنا مثلاً في المثال السابق أن كل من الشركتين قد حقق خسائراً صافية قبل فائدة السندات

قدرها ٢٥٠٠٠٠ جنيه، فإن الشركة ص يمكنها أن تستمر بباقي أصولها والتي تبلغ قيمتها في هذه الحالة ٢٥٠٠٠٠ جنيه على أمل إسترداد هذه الخسائر. أما الشركة س فتصبح معسرة حيث بإضافة فائدة السندات للخسائر تصبح قيمة أصولها الباقية ٢٤٠٠٠٠ جنيه وهي أقل من قرض السندات الذي يمثل إلتزامها على الشركة.

٣ ـ تعريف السندات وأنواعها:

السند هو صك قابل للتداول يعطي صاحبه الحق في الحصول على فائدة محددة في مواعيد معينة واسترداد قيمة السند في الميعاد المحدد. ويمكن لشركة المساهمة أن تقترض عن طريق إصدار السندات أكثر من مرة. وفي كل مرة من هذه المرات يطلق على الصكوك المصدرة إصطلاح «إصدار». وعادة ما تكون سندات الإصدار الواحد متساوية القيمة. وعادة ما تكون القيمة الإسمية للسند أكبر من الحد الأدنى للقيمة الإسمية للسهم. والسندات عبارة عن أداة للإقتراض الجماعي طويل الأجل حيث تطرح للإكتتاب مثلما تطرح الأسهم. ويتم عقد القرض بين الشركة المقترضة والجمهور المقرض عند ما يتم الإكتتاب في السندات.

هذا وتنقسم السندات بصفة عامة إلى عديد من الأنواع فقد تكون السندات مضمونة برهن ممتلكات الشركة الثابتة أو المنقولة أو قد تكون غير مضمونة إلاّ بالمركز الائتماني العام للشركة. وإذا كانت السندات مضمونة برهن ممتلكات معينة فقد تكون مضمونة بعقارات من أراضي ومباني، أو تكون مضمونة بآلات ومعدات أو بالأصول العينية بما فيها المخزون، كما قد تكون مضمونة بأوراق مالية من إستثمارات الشركة المقترضة. وعندما تكون السندات مضمونة برهن فإن الشركة المدينة عادة ما تختار أحد البنوك ليقوم بدور الوسيط بينها وبين أصحاب السندات. وإذا كان الرهن يتمثل في عقارات أو ممتلكات ثابتة فعادة ما تودع مستندات ملكية هذه الأصول لدى البنك مع ما يفيد حق البنك في التصرف

القانوني في هذه الممتلكات بالبيع لحساب حملة السندات إذا أخلت الشركة بالشروط المنصوص عليها في عقد الإصدار. وإذا كان الرهن يتمثل في أوراق مالية قابلة للتداول، فإن هذه الأوراق عادة ما تودع لدى البنك ويكون ردها للشركة أو جزء منها مرهوناً على قيام الشركة بسداد قرض السندات أو جزء منه.

وإذا كانت السندات مضمونة برهن عقارات أو ممتلكات أخرى، فإنها تنقسم من حيث أولوية الاسترداد من حصيلة بيع هذه الممتلكات إلى درجات على حسب ترتيب الإصدارات. فالسندات المضمونة برهن عقارات أو ممتلكات من الدرجة الأولى يكون لها الأولوية المطلقة في الإسترداد من حصيلة بيع هذه الممتلكات إذا اقتضت الظروف ذلك. وإذا قامت الشركة بإصدار سندات بعد ذلك بضمان نفس العقارات والممتلكات فإنها تكون من الدرجة الثانية، بمعنى أن حق أصحابها في إستراداد قيمة السندات من حصيلة بيع هذه الممتلكات يكون مقتصراً على ما فاض من هذه الحصيلة عن الوفاء بقيمة سندات الدرجة الأولى. وهكذا بالنسبة للسندات برهن من الدرجة الثالثة والرابعة.. إلخ.

أما السندات غير المضمونة برهن فإن ضمان أصحابها في الحصول على قيمتها في ميعاد الاستحقاق يتوقف على المركز الائتماني العام للشركة وسلامة مركزها المالي والهيكل التمويلي لأصولها المختلفة. وقد تقوم بعض الشركات في بعض الأحيان بإصدار نوع من هذه السندات لا يختلف كثيراً عن الأسهم الممتازة وغير المجمعة وغير المشاركة في الأرباح، حيث يتوقف إستحقاق الفوائد على السندات على تحقق أرباح كافية لمقابلتها. فإذا لم تتحقق أرباح أو لم تكن كافية للوفاء بالفوائد عن فترة معينة يسقط حق صاحب السند في الحصول على هذه الفوائد في فترات تالية. ويطلق على هذا النوع من السندات «سندات الأرباح» حيث يحمل السند سعر فائدة محدد، ولكن إستحقاق الفائدة يتوقف على تحقق أرباح كافية لمقابلتها.

هذا كما تنقسم السندات من حيث طريقة سداد الفوائد إلى سندات إسمية

وسندات لحاملها. والسندات الإسمية يتم تسجيلها في سجلات الشركة المصدرة لها بإسم صاحبها وتسدد الفوائد عليها من واقع هذه السجلات. ويتم تداول السندات الأسمية بالتظهير والتسجيل في سجلات الشركة. وقد تكون السندات الإسمية مسجلة في دفاتر الشركة بالنسبة لأصل السند فقط دون الفائدة. وفي هذه الحالة عادة ما يرفق مع صك السندات كوبونات للفوائد يمكن تحصيلها في تاريخ الإستحقاق من البنك الذي تعينه الشركة لذلك أو من خزينة الشركة. وفي هذه الحالة تكون الكوبونات لحاملها ويكون صك السند إسمياً. وأخيراً فقد تكون كل من السندات وكوبونات الفوائد لحاملها. ولا شك في أن السندات الإسمية تحمي صاحبها من مخاطر السرقة والضياع الأمر الذي لا يتوفر في السندات لحاملها. غير أن السندات الإسمية تكون أكثر تكلفة للشركة المصدرة من حيث ضرورة الإحتفاظ بسجلات لحملة السندات والأعمال الكتابية والإدارية المترتبة على تداولها وتحديد من لهم الحق في الفوائد في تاريخ إستحقاقها. ولذلك تعتبر السندات الإسمية من حيث أصل السند والتي تسدد فوائدها عن طريق كوبونات لحاملها مفضلة من حيث حماية صاحب السند من مخاطر السرقة والضياع ومن حيث تخفيض الأعمال الكتابية والإدارية الخاصة بالفوائد بالنسبة للشركة.

٤ ـ إصدار السندات:

يوضح قرار إصدار السندات عدد السندات التي يمكن للشركة طرحها للإكتتاب في إصدار معين، والقيمة الإسمية للسند، ومعدل الفائدة والممتلكات المرهونة كضمان في حالة إصدار سندات مضمونة برهن. وقد تقوم الشركة بطرح كل الإصدار للاكتتاب العام أو تكتفي بطرح جزء منه على أن تطرح الأجزاء الباقية عند الحاجة إلى موارد نقدية، أو أن تطرح كل السندات للاكتتاب وتحصل قيمتها على أقساط تشجيعاً للمكتتبين في الاكتتاب فيها. وعادة ما يتم توسيط أحد البنوك ليتولى بيع السندات للجمهور بالنيابة عن الشركة، والواقع أن ذلك يعتبر

واجبا بحكم القانون في مصر. وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام في السندات بنشرة تشتمل على بيانات رأس المال وإقرار الجمعية العمومية لاصدار السندات وشروط الاصدار من حيث سعر الفائدة ومدة السندات وطريقة ردها وأي مزايا أخرى أو قيود تتعلق باصدارها.

ولنفرض مثلاً أن الجمعية العمومية للشركة العقارية المساهمة قررت التصريح للإدارة باصدار سندات إسمية من الدرجة الأولى برهن ممتلكات الشركة الثابتة قيمتها ٥٠٠٠٠٠ جنيه بسعر فائدة ١٤٪ سنوياً وبقيمة اسمية للسند ٢٥ جنيه وتستحق السداد في ١٩٩٥/٧/١، وقد قامت الشركة بطرح السندات للاكتتاب العام بالكامل وتم الاكتتاب فيها بتاريخ ١٩٨٥/٧/١. ويكون قيد اصدار السندات في هذه الحالة كالآتي.

٥٠٠٠٠٠		من حـ/النقدية (أو من حـ/البنك)
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/قرض السندات ١٤٪ من الدرجة الأولى برهن الممتلكات الثابتة.
		اثبات اصدار ٢٠٠٠٠ سند ١٤٪ برهن الممتلكات الثابتة من الدرجة الأولى ـ القيمة الاسمية للسند ٢٥ جنيه تستحق في ١٩٩٥/٧/١.

إما إذا كانت الشركة ليست في حاجة إلى النقدية المترتبة على إصدار السندات في وقت واحد، فإنه يمكن لها في هذه الحالة إصدار السندات المصرح بها على دفعات طبقاً لإحتياجاتها النقدية. فإذا قامت الشركة في المثال السابق باصدار ١٢٠٠٠ سند فقط بدلاً من ٢٠٠٠٠ سند فإن القيد يكون كالآتي:

٣٠٠٠٠٠		من حـ/النقدية (أو من حـ/البنك)
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/قرض السندات ١٤٪ من الدرجة الأولى برهن الممتلكات الثابتة.
		إثبات إصدار ١٢٠٠٠ سند ١٤٪ من إجمالي العدد المصرح به وهو ٢٠٠٠٠ سند بالقيمة الإسمية ٢٥ جنيه تستحق في ١٩٩٥/٧/١.

وتظهر السندات في جانب الخصوم من الميزانية في هذه الحالة الأخيرة كالآتي:

التزامات طويلة الأجل:

جنيه	جنيه	
		قرض السندات ١٤٪ من الدرجة الأولى برهن الممتلكات الثابتة يستحق في ١٩٩٥/٧/١.
	٥٠٠٠٠٠	مصرح به ـ ٢٠٠٠٠ سند قيمة إسمية ٢٥ جنيه
	٢٠٠٠٠٠	ـ لم يصدر بعد ـ ٨٠٠٠ سند قيمة إسمية ٢٥ جنيه
٣٠٠٠٠٠	ــــــــ	المصدر والمدفوع ـ ١٢٠٠٠ سند قيمة إسمية ٢٥ جنيه

هذا ويراعى ضرورة توضيح سعر الفائدة وتاريخ إستحقاق السندات بالإضافة إلى نوعية إمتيازها على ممتلكات الشركة في الميزانية العمومية. وعندما - تحتاج الشركة إلى نقدية في وقت لا حق تستطيع إصدار السندات الباقية أو جزء منها حتى يصبح القرض كله مصدراً. وإذا احتاجت الشركة إلى الاقتراض عن طريق إصدار سندات برهن بعد ذلك، فإن الاصدار الثاني يصبح من الدرجة الثانية بالنسبة للمتلكات المرهونة على سندات الإصدار الأولى.

٥ ـ الفائدة على السندات:

عادة ما تسدد الفوائد على السندات على أساس نصف سنوي، وتختلف الطريقة

المتبعة في سداد الفوائد إذا كانت السندات إسمية بالنسبة للأصل والفوائد، عنها إذا كانت السندات لحاملها بالنسبة للأصل والفوائد، أو إذا كانت إسمية بالنسبة للأصل فقط. فإذا كانت السندات إسمية بالنسبة للأصل والفوائد فإنه يصبح من الضروري على الشركة المقترضة أن تحتفظ بسجل لأصحاب السندات وتقوم بحساب الفوائد المستحقة لكل منهم وتسددها لهم مباشرة أما في صورة نقدية من الخزينة عن طريق تقدم صاحب السند لقبض قيمة الفوائد أو عن طريق شيكات تقوم الشركة بارسالها لكل منهم بقيمة الفوائد المستحقة له. أما إذا كانت السندات لحاملها أو أن الفوائد تسدد عن طريق كوبونات، فإنه عادة ما يتم صرف الفوائد في هذه الحالة مقابل الكوبون الذي يتحدد لكل دفعة من الفوائد. وقد تقوم الشركة في هذه الحالة بتعيين حساب خاص لدى بنك معين لسداد الفوائد، حيث يتقدم صاحب السند أو حامل الكوبون إلى البنك لصرف قيمته مباشرة. والواقع أن الطريقة الأخيرة هي الشائعة الإستخدام حيث عادة ما يرفق بالسندات كوبونات الفوائد حتى ولو كانت السندات ذاتها إسمية.

وفي كل الأحوال يجب على الشركة المقترضة أن تقوم بحساب الفوائد في تاريخ الاستحقاق أو في تاريخ نهاية السنة وتحمل بها حسابات المصروفات حتى تتحمل كل سنة مالية بما يخصها من مصروفات، وبصرف النظر عن سداد الفوائد في ذلك التاريخ أو عدم سدادها. فإذا افترضنا مثلاً أن السنة المالية للشركة العقارية المساهمة في المثال السابق تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام وأن فوائد السندات تستحق على دفعتين في ١/١ وفي ٧/١ من كل عام، وأن السندات قد تم إصدارها بالكامل وأنها تحمل كوبونات للفوائد، فإن الكوبون الأول يستحق في ١٩٨٦/١/١. ويكون على الشركة إجراء العمليات المؤدية للقيود التالية:

٣٥٠٠٠ من حـ/ الفوائد المدينة على قرض السندات

٣٥٠٠٠ إلى حـ/ الفوائد المستحقة على قرض السندات

إثبات الفوائد المستحقة على قرض السندات بواقع ١٤٪ سنوياً على مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه لمدة ستة أشهر المنتهية في ٨٥/١٢/٣١.

٣٥٠٠٠ من حـ/ البنك الأهلي المصري ـ حساب الفوائد (كوبون أول)

٣٥٠٠٠ إلى حـ/ النقدية (أو حساب جاري البنك...)

إثبات تحويل النقدية اللازمة لسداد فوائد الكوبون الأول على قرض السندات للحساب الخاص بالبنك.

وعندما يتقدم أصحاب السندات إلى البنك لصرف الفوائد ويقوم البنك بأخطار الشركة بذلك يتم إثبات اليد التالي:

٢٨٦٠٠ من حـ/ الفوائد المستحقة على قرض السندات

٢٨٦٠٠ إلى حـ/ البنك الأهلي المصري ـ حساب الفوائد (كوبون أول)

إثبات كوبونات الفوائد التي تم سدادها.

وقد تعمدنا أن نوضح في هذا القيد الأخير أنه ليس من الضروري أن يتقدم كل أصحاب السندات لصرف الفوائد في موعد واحد. ويترتب على ذلك أن رصيد حساب الفوائد المستحقة على قرض السندات يظهر كأحد بنود الإلتزامات قصيرة الأجل، ويظهر حساب البنك (الأهلي المصري) ـ حساب الفوائد ضمن مكونات الأصول في الميزانية إلى أن يتم سداد الفوائد بالكامل، أو أن تتقادم قانونا ويسقط حق أصحابها فيها وتؤول للدولة.

أما إذا كانت السندات والفوائد إسمية، فإن الشركة المقترضة في هذه الحالة، عادة ما تقوم بسداد الفوائد المستحقة لأصحاب السندات كل بما يستحقه بطريق مباشر. ولا يختلف قيد إثبات استحقاق الفوائد في هذه الحالة عن القيد الأول في الحالة السابقة. وعند سداد الفوائد أو جزء منها يجعل حساب الفوائد المستحقة على قرض السندات (من حسابات الخصوم قصيرة الأجل) مديناً بما يتم سداده وحساب النقدية (الصندوق أو البنك) دائناً.

٦ - سعر إصدار السندات وسعر الفائدة الفعال:

يتم إصدار السندات في كثير من الأحيان بخصم إصدار أو بعلاوة إصدار، أي بسعر أقل من القيمة الإسمية التي يحصل عليها صاحب السند في تاريخ الإستحقاق (الخصم) أو بسعر يزيد عن هذه القيمة الإسمية (العلاوة). ويتحدد سعر إصدار السند في الواقع، وسواء كان هذا السعر هو القيمة الإسمية أو أقل منها أو أكبر طبقا لمدى توافق سعر الفائدة الذي يحمله السند مع سعر الفائدة السائد في السوق، أو السعر الذي يشجع الجمهور على شراء السند بقيمته الإسمية. فالسند الذي يحمل سعر فائدة ١٦٪ مثلاً قد يباع بسعر إصدار يزيد عن القيمة الإسمية (أي بعلاوة) إذا كان سعر الفائدة على الاستثمارات المماثلة ١٥٪ مثلاً، بينما يباع نفس السند بخصم إصدار إذا كان سعر الفائدة على هذه الإستثمارات ١٧٪ مثلاً.

والواقع أنه عندما يقدم مستثمر معين على شراء سند ما فإنه يحصل بذلك على وعدين من الشركة المصدرة لهذا السند: الأول ويتمثل في استرداد القيمة الإسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، والثاني يتمثل في الحق في الحصول على فائدة دورية على القيمة الإسمية في تواريخ محددة وبمعدل أو سعر معين. فالسند الذي يحمل قيمة إسمية ١٠٠ جنيه مثلاً ويستحق السداد بعد عشر سنوات من تاريخ الإصدار بسعر فائدة ١٦٪ سنوياً تسدد على أساس نصف سنوي قد يكون استثمارا مغرياً إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق والذي يغري المستثمرين على

إستثمار أموالهم في مثل هذه الأدوات المالية التي تحمل نفس مستوى المخاطرة هو ١٥٪ سنوياً، ومن ثم يمكن أن يباع هذا السند عند إصداره بعلاوه إصدار. أما إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو ١٦٪ فإن السند يصبح إستثماراً مناسباً بقيمته الإسمية، كما أن السند لا يصبح استثماراً مغرياً إلا إذا تم إصداره بخصم إصدار إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق ١٧٪.

وعادة ما لا تتحدد علاوة الإصدار أو خصم الإصدار بطريقة عشوائية، وإنما تتحدد بحيث يتمشى **سعر الفائدة الفعال**، أي السعر الحقيقي الذي يحصل عليه صاحب السند بفرض بقاء الظروف الاقتصادية على ما هي عليه أثناء مدة السند، مع السعر السائد في السوق للإستثمارات المماثلة. فإذا كانت السندات يتم إصدارها بعلاوة فإن سعر الفائدة الفعال يقل عن سعر الفائدة الأسمى على السند، والعكس في حالة إصدار السندات بخصم. ومن ثم فإن علاوة الإصدار تمثل ما يدفعه صاحب السند مقابل ما يحصل عليه من فوائد تزيد عن السعر السائد في السوق نتيجة لزيادة سعر الفائدة الأسمى للسند الذي يحصل عليه عن سعر الفائدة على الاستثمارات المماثلة، ويمثل خصم الاصدار الفوائد المؤجل صرفها لصاحب السند حتى تاريخ الاستحقاق عوضاً آجلاً لنقص الفوائد التي يحصل عليها دورياً عما يجب، نتيجة إنخفاض سعر الفائدة الأسمى عن السعر السائد على الاستثمارات المماثلة.

ويمكن حساب علاوة أو خصم الإصدار التي تتلاءم مع إصدار معين من السندات بالإستعانة بجداول القيمة الحالية. فإذا عرض سند ما بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للبيع لجمهور المستثمرين وكان يستحق السداد بعد عشر سنوات بفائدة سنوية ١٢٪ تسدد على أساس نصف سنوي بينما سعر الفائدة السائد في السوق هو ١٠٪، فإنه بالاستعانة بجداول القيمة الحالية تكون القيمة الحالية لهذا السند والفوائد مركبة على أساس نصف سنوي كالآتي:

القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠ جنيه بمعدل ٥ ٪ لمدة ٢٠ فترة	٣٧,٧٠٠
القيمة الحالية لدفعة الفائدة النصف سنوية قدرها ٦ جنيه	
لمدة ٢٠ فترة بمعدل ٥ ٪. (٦ × ١٢و٤٦٢ و١٢)	٧٤,٧٧٢
القيمة الحالية لأصل السند والفوائد	١١٢,٤٧٢

ويترتب على ذلك أن المستثمر الذي يشتري هذا السند بمبلغ ١١٢,٤٧٢ يستطيع أن يحقق سعر فائدة فعال قدر قدرة ١٠ ٪ سنوياً إذا حصل على سعر فائدة إسمي قدرة ١٢ ٪ سنوياً على أساس نصف سنوي، وحصل على ١٠٠ جنيه بعد مضي عشر سنوات من تاريخه.

ويلاحظ أننا استخدمنا لأغراض إيجاد القيمة الحالية لأصل السند والفوائد سعر الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المماثلة كما حسبناها على أساس مركب نصف سنوي في نهاية الفترة (١٠ ٪ سنوياً يؤدي إلى ٥ ٪ نصف سنوياً). وقد أوجدنا القيمة الحالية للقيمة الإسمية للسند على أساس القيمة الحالية لدفعة واحدة لعدة فترات (٢٠ فترة) بينما أوجدنا القيمة الحالية للفوائد على أساس القيمة الحالية لدفعة دورية يتم الحصول عليها في نهاية الفترة بمقدار ثابت لمدة ٢٠ فترة. وذلك كله بالإستعانة بجداول القيمة الحالية التي لا شك في ان القارىء على إلمام بكيفية إستخدامها.

ولنفرض كمثال لحساب خصم الإصدار وإثباته دفترياً بصدد إصدار السندات أن الشركة العقارية قد أصدرت ٥٠٠٠٠٠ جنيه سندات ١٢ ٪ سنوياً تسدد على أساس نصف سنوي، وتستحق السندات بعد ٢٠ سنة، في الوقت الذي كان فيه سعر الفائدة السائد في السوق على الإستثمارات المماثلة هو ١٤ ٪ سنوياً. وقد تم الإكتتاب في السندات بالكامل بخصم إصدار يتناسب مع جعل سعر الفائدة الفعال على هذه السندات ١٤ ٪. ويتم حساب خصم الإصدار كالآتي:

	جنيه
القيمه الحالية لمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه (القيمة الإسمية) لمدة ٢٠ سنة بمعدل ١٤٪ سنوياً على أساس نصف سنوي	٣٣٥٠٠
القيمة الحالية لدفعة نصف سنوية قدرها ٣٠٠٠٠ جنيه بمعدل ٧٪ لمدة ٤٠ فترة تمثل القيمة الحالية للفائدة الإسمية بالسعر الفعال	٣٩٩٩٦٠
القيمة الحالية للسندات والفوائد بالسعر الفعال (١)	٤٣٣٤٦٠
القيمة الإسمية للسندات (٢)	٥٠٠٠٠٠
خصم الإصدار [(٢) - (١)]	٦٦٥٤٠

ويترتب على ذلك أن السند الذي يحمل قيمة إسمية ٢٥ جنيه يجب أن يباع بمبلغ ٢١،٦٧٣ جنيه تقريبا [٢٥ - (٦٦٥٤٠ ÷ ٢٠٠٠٠)] ليتحقق عليه سعر فائدة فعال ١٤٪ سنويا، إذا كان سعر الفائدة الأسمى ١٢٪ وكانت مدة القرض ٢٠ سنة وتسدد الفوائد نصف سنوياً. وإذا تم إصدار السندات على هذا الاساس فإن قيد الاصدار يكون كالآتي:

		من مذكورين:
٤٣٣٤٦٠		حـ/النقدية (أو حـ/البنك)
٦٦٥٤٠		حـ/قرض السندات ١٢٪ ـ خصم الإصدار
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/قرض السندات ١٢٪ ـ درجة أولى برهن الممتلكات الثابتة.
		إثبات إصدار ٢٠٠٠٠ سند قيمة إسمية ٢٥ جنيه بسعر إصدار ٢١,٦٧٣ جنيه تقريباً. مدة السندات ٢٠ سنة برهن ممتلكاتنا الثابتة، والفائدة نصف سنوية.

هذا وسوف نوضح المعالجة المحاسبية لخصم الاصدار في البند الفرعي التالي.

٦ ـ أ ـ المعالجة المحاسبية لخصم إصدار السندات:

لا شك في أن خصم الإصدار على السندات، مثله في ذلك مثل الفائدة عليها يعد من عناصر تكلفة إستخدام الموارد المالية للغير في عمليات الشركة إذا كانت

السندات ترد قيمتها في تاريخ الإستحقاق بالقيمة الإسمية. وبالرغم من ذلك فقد اختلف المحاسبون بصدد المعالجة المحاسبية الملائمة له وكيفية إظهاره في الميزانية. فالبعض يرى أن خصم الإصدار يجب أن يظهر في جانب الأصول من الميزانية على إعتبار أنه يمثل فائدة مدفوعة مقدماً لحملة السندات تستنفد سنوياً على سنوات القرض بتحميل ما يخص كل سنة منها على ايرادات السنة. ولا شك في أن هذه المعالجة تعد خاطئة من حيث المنطق والموضوع. فلا الشركة المصدرة للسندات قامت بسدات فوائد مقدماً لتعد من مكونات أصولها، ولا هي حصلت فعلا على أصول مقابل إصدار السندات بخصم إصدار تزيد عن النقدية المتحصلة فعلا من عملية الإصدار، ولا حصل حملة السندات على فوائد مقدماً. وكل ما حدث هو قيام حملة السندات بدفع مبلغ معين من المال للشركة المصدرة مقابل الحصول على وعد من الشركة بسداد هذا المبلغ بقيمة نقدية أكبر بعد إنقضاء مدة السندات، بالإضافة إلى مبلغ دوري بمثابة فوائد بالسعر الأسمى المحدد في عقد إصدار السندات[1].

ويرى البعض الآخر أن خصم إصدار السندات يعتبر خسارة محققة للشركة (ويتمادى البعض في إعتبارها خسارة رأسمالية) نتجت عن إلتزامها بسداد مبلغ يزيد عما حصلت عليه فعلا عند إصدار السندات. ومن ثم يرى هؤلاء تحميل خصم الإصدار على أرباح السنة المالية التي تم فيها الإصدار أو تحميله على حساب الأرباح المحجوزة. ولا شك في أن هذه المعالجة تتنافى تماماً مع كل من الشرطين الواجب توافر أحدهما على الأقل في تعريف الخسائر. فالخسائر تترتب على تضحية بموارد اقتصادية مقابل الحصول على منافع تقل عن الموارد التي تم التضحية بها في القيمة، وذلك إما عن طريق الإجبار، أو بسبب عدم التأكد. فلما لم يتحقق أحد

---

(١) أنظر لمناقشة هذا الموضوع بصورة أكثر تفصلا.

W. A. Paton & W. A. Paton Jr, Corporation Accounts And Statements, (New York: The Macmillan co. 1964) PP. 218 - 222.

هدين الشرطين (الإجبار ، أو عدم التأكد) فإن نقص المنفعة عن قيمة التضحية يعد تحويلاً من الناحية الإقتصادية ولا يعد من قبيل الخسائر . ولعله من الواضح تماماً أن مبررات وجود خصم الإصدار (أو علاوة الإصدار) ليس فيها ما يوحي بالاجبار ، لأن عقد السندات يتطلب توافق إرادتين توافقا اختيارياً . كما أن الشركة التي تصدر سندات بسعر فائدة يقل عن السعر السائد في السوق للاستثمارات المماثلة في ظروف مماثلة لن تستطيع الحصول على اكتتاب واحد في سنداتها لو عرضتها للبيع بالقيمة الإسمية . فهي لكي تغري الجمهور على الاكتتاب في السندات بهذا السعر المنخفض تعرض عليهم اختيارياً ودون ما اجبار من قبلها أن تعوضهم هذا الانخفاض في سعر الفائدة عند رد قيمة السندات بعد انقضاء مدتها بدفع مبلغ يزيد عن المبلغ الذي تحصل عليه منهم حالياً . وقد يترتب على هذا العرض خسائر للشركة فيما بعد نتيجة ظروف عدم التأكد ، ولكنها قطعاً لا تنبع من خصم الاصدار حيث كان يمكن للشركة اصدار السندات بسعر فائدة يتمشى مع سعر السوق دون خصم اصدار ، ولن يمنع ذلك ما قد تحققه الشركة من خسائر نتيجة ظروف عدم التأكد فيما بعد ، بل قد يؤدي في الواقع إلى زيادة الطين بلة بالنسبة لها .

وفي رأينا أن معالجة خصم الإصدار لا بد وأن تتمشى مع التزام الشركة الفعال قبل حملة السندات. فعند اصدار السندات يجب أن يقتصر إلتزام الشركة على ما حصلت عليه فعلاً من حملة السندات. ويترتب على ذلك أن القيمة الإسمية للسندات لا تمثل التزام الشركة الفعلي قبل حملة السندات في أي تاريخ يسبق تاريخ الاستحقاق، ومن ثم فإن خصم الإصدار ما هو في واقع الأمر إلا بمثابة فائدة مؤجل استحقاقها وسدادها لحملة السندات حتى تاريخ نهاية مدة القرض. وبالتالي فهي لم تسدد مقدماً لأنها لم تستحق أصلاً ومن ثم لا مجال لاعتبارها أصلاً من الأصول، كما لم يترتب عليها فقدان أصل من الأصول كان موجوداً فعلاً حتى يمكن إعتبارها خسائر ـ وتأسيساً على ذلك فيجب أن يظهر خصم الإصدار

مطروحا من القيمة الإسمية للسندات في الميزانية العمومية ليمثل الفرق بينهما في أي وقت إلتزام الشركة الفعال قبل حملة السندات. ويصبح من الضروري قطعاً تجميع خصم الإصدار على مدار سني مدة القرض بحيث يزداد إلتزام الشركة الفعال كل سنة بمبلغ معين يتلاءم مع معدل إستفادة هذه السنة من الموارد المتجمعة من قرض السندات. ويتم ذلك عن طريق استنفاد خصم الإصدار بمبلغ سنوي يتلاءم مع هذا الهدف تحميلاً على حساب الفوائد المدينة على السندات.

فإذا كانت السندات في المثال الوارد بعاليه ترد بكاملها في نهاية المدة، أي بعد ٢٠ سنة، فإن خصم الإصدار يمكن أن يوزع على سنوات القرض بالتساوي أي بواقع ٦٦٥٤٠ ÷ ٢٠ = ٣٣٢٧ جنيه في السنة. ويحمل هذا المبلغ على حساب الفائدة المدينة على قرض السندات بالإضافة إلى الفوائد الدورية التي يتم حسابها على أساس سعر الفائدة الإسمي. وتكون حصة الستة أشهر من هذا المبلغ هي ١٦٦٣,٥ جنيه تقريباً. فإذا كانت الفائدة تستحق في ١/١ وفي ٧/١ من كل عام مثلاً وتم إصدار للسندات في ١/١/٨٥ في المثال الجاري بعالية فيكون القيد في ٧/١ كالآتي:

٣١٦٦٣,٥		من حـ/ الفوائد المدينة على قرض السندات
		إلى مذكورين:
	٣٠٠٠٠	حـ/ الفوائد المستحقة على قرض السندات
	١٦٦٣,٥	حـ/ خصم إصدار السندات
		إثبات إستحقاق الفوائد بمعدل ١٢٪ سنويا على قرض السندات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه لمدة ستة أشهر وتخفيض خصم الإصدار بنصيب الفترة.

وإذا كانت السنة المالية تنتهي في ٨٥/١٢/٣١، فإنه يتم إجراء قيد مماثل للقيد السابق في ١٢/٣١ لتصبح قيمة الفوائد المدينة الواجبة التحميل على

الحسابات الختامية هي ٦٣٣٢٧ جنيه. وهي تمثل الفوائد المستحقة عن العام على قرض السندات والوجبة السداد نقداً وقدرها ٦٠٠٠٠ جنيه، ونصيب الفترة من خصم الإصدار والذي يمثل حصة الفترة من الفوائد المؤجلة في خصم الأصدار وقدرها ٣٣٢٧ جنيه. وبمعالجة خصم الإصدار على هذا الأساس حتى تاريخ استحقاق السندات تصبح قيمته مساوية للصفر ويصبح المبلغ المستحق السداد لحملة السندات هو القيمة الإسمية لها.

وتؤكد أن إلتزام الشركة قبل حملة السندات التي يتم إصدارها بخصم إصدار يجب أن يكون من حيث المنطق والعدالة بالقيمة التي تحصلت منهم فعلاً في تاريخ الإصدار وتزداد هذه القيمة بمرور الزمن حتى تصل إلى القيمة الإسمية بانقضاء مدة السندات، وعلى ذلك فتظهر السندات بقيمتها الإسمية في جانب الخصوم من الميزانية مطروحاً منها خصم الإصدار، والذي يتناقص سنوياً بتحميل ما يخص كل فترة منه على حساب الفوائد المدينة، حتى تتجمع قيمته بالكامل بانتهاء مدة السندات. وعلى هذا الأساس فلا يمكن اعتبار خصم الإصدار من الخسائر الرأسمالية كما يرى البعض، وبالتالي لا يجوز تحميله على حساب الأرباح والخسائر أو حساب الأرباح المحجوزة دفعة واحدة، كما لا يمكن اعتباره من الأصول كما يرى البعض الآخر، وإنما يجب معالجته بما يتفق مع دلالته والتي تتمثل في كونه فوائد مؤجلة الاستحقاق والسداد لحملة السندات لتغطية الفرق بين السعر الأسمى وسعر الفائدة الفعال، ويجب أن تتحمل منه كل فترة من فترات حياة قرض السندات بمقدار استفادتها منه.

ومن الجدير بالذكر أنه برغم شيوع طريقة تجميع خصم إصدار السندات بتحميله على حساب الفوائد المدينة طبقاً لطريقة القسط الثابت الموضحة بعالية فإن هذه الطريقة تعتبر غير سليمة من الناحية النظرية. ففي مثالنا السابق يستفيد النصف الأول من السنة الأولى من إصدار السندات بمبلغ ٤٣٣٤٦٠ جنيه فلو حسبت عنها الفائدة بالسعر الفعال، ألا وهو ١٤٪، بدلاً من السعر الإسمي، إلا

وهـو ١٢٪، لتحملـت هـذه الفترة بمبلـغ ٣٠٣٤٢ جنيـه (٤٣٣٤٦٠ × $\frac{١٤}{١٠٠}$ × $\frac{١}{٢}$) بدلا من ٣١٦٦٣٫٥ جنيه . وبذلك يصبـح المبلـغ الواجـب استنـزاله من خصم الإصدار عن الستة أشهر هو ٣٤٢ جنيه بدلاً من ١٦٦٣٫٥ جنيه . ويترتب على ذلك أن يستفيد النصـف الثـاني مـن العـام بمبلـغ ٤٣٣٨٠٢ جنيـه (٤٣٣٤٦٠ + ٣٤٢) وتكون الفائدة عليها بالسعر الفعال هي ٣٠٣٦٦ جنيه منها ٣٦٦ جنيه تمثل حصة الستة أشهر من خصم الاصدار . وبالتالي يصبح المبلغ الواجب تعليته ـ لخصم الإصدار بتحميله للفائدة المدينة للسنة الأولى هو ٧٠٨ جنيه، وليس ٣٣٢٧ جنيه، وذلك من الناحية النظرية السليمة . ويزداد هذا المبلغ كل سنة حيث تزداد المبالغ التي تستفيد بها السنوات المتتالية من مقدار الإلتزام الفعال بانخفاض رصيد خصم الإصدار . ويوضح الجدول التالي كيفية توزيع خصم الإصدار على سنوات القرض طبقاً للسعر الفعال لمدة السنوات الأربع الأولى (القيمة الإسمية ٥٠٠٠٠٠ جنيه، خصم إصـدار ٦٦٥٤٠ جنيـه، سعـر فعـال ١٤٪ سنوياً، سعر إسمي ١٢٪ سنوياً).

(١) الفترة المنتهية في	(٢) صافي الالتزام القيمة الإسمية ـ رصيد خصم الإصدار	(٣) الفائدة المدينة بالسعر الفعال ٧٪ على صافي	(٤) الفائدة المسددة ٦٪ على القيمة الإسمية	(٥) مجمع الاستنفاد الفترى لخصم الإصدار
	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
٨٥/ ٦/٣٠	٤٣٣٤٦٠,—	٣٠٣٤٢,٢٠٠	٣٠٠٠٠,—	٣٤٢ , ٢٠٠
٨٥/١٢/٣١	٤٣٣٨٠٢,٢٠٠	٣٠٣٦٦,٢٠٠	٣٠٠٠٠,—	٧٠٨ , ٤٠٠
٨٦/ ٦/٣٠	٤٣٤١٦٨,٤٠٠	٣٠٣٩١,٨٠٠	٣٠٠٠٠,—	١١٠٠ , ٢٠٠
٨٦/١٢/٣١	٤٣٤٥٦٠,٢٠٠	٣٠٤١٩,٢٠٠	٣٠٠٠٠,—	١٥١٩ , ٤٠٠
٨٧/ ٦/٣٠	٤٣٤٩٧٩,٤٠٠	٣٠٤٤٨,٦٠٠	٣٠٠٠٠,—	١٩٦٨ , —
٨٧/١٢/٣١	٤٣٥٤٢٨,—	٣٠٤٨٠,—	٣٠٠٠٠,—	٢٤٤٨ , —
٨٨/ ٦/٣٠	٤٣٥٩٠٨,—	٣٠٥١٣,٦٠٠	٣٠٠٠٠,—	؟
٨٨/١٢/٣١	٤٣٦٤٢١,٦٠٠	؟	٣٠٠٠٠,—	؟

ويوضح العمود (٢) القيمة الإسمية للسندات بعد استبعاد رصيد خصم الإصدار المخفض بالمبلغ الموضح في العمود (٥). ويتم حساب الفوائد المدينة التي تتحمل بها الفترة بالسعر الفعال (١٤٪ سنوياً أي ٧٪ لكل ستة أشهر) على صافي الالتزام بالعمود (٢) والتي تتضح في العمود (٣). أما الفوائد المسددة فيتم حسابها بالسعر الإسمي (١٢٪ سنوياً أي ٦٪ كل ستة أشهر) على القيمة الإسمية للسندات كما هو موضح في العمود (٤) ويمثل الفرق بين العمود (٣) والعمود (٤) ما يجب استنزاله من رصيد خصم الإصدار بجعله دائناً، ويمثل مقدار إستفادة الفترة بمبلغ الإلتزام على أساس السعر الفعال بالزيادة عن السعر الإسمي. وكما هو واضح من الجدول فإن الفترات الأولى تتحمل من خصم الإصدار بقيمة أقل من الفترات اللاحقة نتيجة زيادة الإلتزام الفعال للشركة بنقص رصيد خصم الإصدار (على القارىء استكمال الجدول حتى نهاية سنة ١٩٩٥). وإذا تم إستكمال هذا الجدول حتى نهاية مدة القرض فنجد أن العمود الخامس سوف ينتهي بمبلغ مساوي لمجموع خصم الإصدار، كما أن صافي الإلتزام في نهاية مدة القرض [العمود (٢)] سوف يتعادل مع القيمة الإسمية للسندات.

هذا ويجب التفرقة بين خصم إصدار السندات والذي اتفقنا أنه يمثل فوائد مؤجلة الإستحقاق والسداد لحملة السندات حتى تاريخ استحقاق السندات، والتكاليف التمويلية الأخرى المتعلقة بإصدار السندات مثل المصاريف القانونية والمصاريف الكتابية والمكتبية كتكلفة طباعة السندات وعمولة توزيعها عن طريق البنك وما إلى ذلك من التكاليف الضرورية واللازمة لإصدار السندات والتي تتحملها الشركة المصدرة. فهذه التكاليف تتحملها الشركة مقابل خدمات حقيقية يتم الحصول عليها فعلاً حتى يمكن إصدار السندات والحصول على الموارد المالية اللازمة للشركة. ويقوم بعض المحاسبون بدمج مثل هذه التكاليف مع خصم الإصدار وإعتبار مجموعها بمثابة أصل من الأصول غير الملموسة يتم إستنفادة على أقساط على مدار سنى قرض السندات. وبينما تعد هذه المعالجة خاطئة من وجهة

نظرنا فيما يتعلق بخصم الإصدار كما سبق وأوضحنا، فإنها تعد ملائمة لتكلفة الإصدار. ولذلك يجب الفصل من وجهة نظرنا بين تكاليف الإصدار التي يمكن اعتبارها من الأصول التي تستنفد على مدار سنوات القرض، بينما يعالج خصم الإصدار كحساب مضاد للسندات في الخصوم في الميزانية يتم تجميعه بتحميله لحساب الفائدة على مدار هذه السنوات. ويمكن في هذا الصدد إستنفاد تكاليف الإصدار بتحميلها للحسابات الختامية طبقا لضريقة القسط الثابت.

٦ ـ ب ـ المعالجة المحاسبية لعلاوة إصدار السندات:

تمثل علاوة إصدار السندات الوجه المضاد لخصم الإصدار. فبينما يمثل خصم الإصدار فوائد مؤجلة الاستحقاق والسداد تتحملها الشركة على مدار سنوات القرض وتسدد لحملة السندات عند إستحقاق السندات ذاتها لتكمل القيمة التي تحصلت منهم عند إصدارها إلى القيمة الإسمية، فإن علاوة الإصدار تمثل فوائد مستحقة السداد لحملة السندات على أساس دوري على مدار سنوات القرض يقوم حملة السندات بسداد قيمتها للشركة المصدرة في بداية القرض ليحصلوا عليها على دفعات على مدار سنوات القرض. والسبب في ذلك أن سعر الفائدة الإسمي على السندات يزيد عن السعر السائد في السوق على الاستثمارات المماثلة في ظل الظروف المماثلة. وتأسيسا على ذلك فإن علاوة الإصدار تعد إلتزاما فعلياً على الشركة المصدرة لحملة السندات يتم الوفاء به على دفعات عند سداد الفوائد بالسعر الإسمي بما يعادل الفرق بينها وبين الفوائد محسوبة على أساس السعر الفعال.

ولنفرض على سبيل الايضاح أن إحدى الشركات أصدرت سندات قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه مدتها ١٠ سنوات بسعر فائدة إسمي ١٢٪ سنوياً تسدد نصف سنوياً بينما سعر الفائدة الفعال هو ١٠٪ سنوياً. وبالتالي وطبقاً للطريقة

السابق إيضاحها لحساب علاوة وخصم الإصدار يكون حساب علاوة الإصدار كالآتي : [1]

		جنيـه
القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠٠٠٠ لمدة ١٠ سنوات بمعدل نصف سنوي ٥ ٪		٣٧٧٠٠
القيمة الحالية لدفعة نصف سنوية قدرها ٦٠٠٠ جنيه بمعدل ٥ ٪ لمدة ٢٠ فترة		٧٤٧٧٢
القيمة الحالية للأصل والفوائد	[١]	١١٢٤٧٢
القيمة الاسمية	[٢]	١٠٠٠٠٠
علاوة الاصدار	[١] - [٢]	١٢٤٧٢

ويكون قيد إثبات إصدار السندات في هذه الحالة كالآتي :

١١٢٤٧٢ من حـ / النقدية (أو حـ / البنك)

الى مذكورين :

١٠٠٠٠٠ حـ / قرض السندات ١٢٪ ـ القيمة الاسمية

١٢٤٧٢ حـ / قرض السندات ١٢٪ ـ علاوة الاصدار

ولما كان المبلغ المستحق السداد فعلاً لحملة السندات بعد ١٠ سنوات هو ١٠٠٠٠٠ جنيه ، فإن علاوة الأصدار تستنفد على مدار العشر سنوات بتخفيض

---

(١) عادة ما تتحدد علاوة وخصم الإصدار في الحياة العملية طبقاً لظروف السوق وبما يشجع المستمرين على شراء السندات في ضوء المركز المالي للشركة . ويمكن في هذا الصدد الاستعانة بجداول الفائدة إذا تحدد سعر الفائدة.الفعال الذي يعتبر مغريا لجمهولا المستثمرين في ظل الظروف المحيطة . كما قد تتحدد علاوة وخصم الإصدار في بعض الحالات على أساس تقريبي ، وفي هذه الحالة يمكن تحديد سعر الفائدة الفعال بالاستعانة بجدول الفائدة عن طريق التجربة والخطأ ولمن يرغب في الاستفاضة في هـذا الموضـوع أن يـرجـع للمـرجـع الـسـابـق ذكـره ص ٢٢٨ ـ ٢٣١

الفائدة الفعلية بها. وإذا تم ذلك باستخدام طريقة القسط الثابت وبفرض إصدار السندات في ١/١/٨٥ واستحقاق الفوائد في ١/٧ وفي ١/١ من كل عام، يكون قيد الفوائد في ١/٧/٨٥ كالآتي:

من مذكورين:

٥٣٧٦,٤		حـ/ الفوائد المدينة على قرض السندات
٦٢٣,٦		حـ/ قرض السندات ١٢٪ - علاوة الاصدار
	٦٠٠٠	إلى حـ/ النقدية (أو حـ/ الفوائد المستحقة على قرض السندات).
		إثبات سداد الفوائد (أو استحقاقها) عن النصف الأول من ١٩٨٥ وإستنفاد ٥٪ من علاوة الاصدار

وكما أن طريقة القسط الثابت لا تعد سليمة من الناحية النظرية لتجميع خصم الاصدار، فإنها تعد غير سليمة أيضاً لاستنفاد علاوة الاصدار. وبالتالي فسيتحسن استنفاد علاوة الاصدار باستخدام سعر الفائدة الفعال كما أوضحنا بصدد خصم الاصدار. ويوضح الجدول التالي كيفية حساب المبلغ المستنفد من علاوة الاصدار على أساس سعر الفائدة الفعال للمثال الجاري لمدة سنتين.

(١) الفترة المنتهية في	(٢) صافي الالتزام القيمة الاسمية + علاوة الاصدار	(٣) الفائدة المدينة بالسعر الفعال ٥٪ على صافي الالتزام	(٤) الفائدة المسددة ٦٪ من القيمة الاسمية	(٥) الاستنفاد الفتري لعلاوة الاصدار
	ملیم جنیه	ملیم جنیه	ملیم جنیه	ملیم جنیه
٣٠/٦/٨٥	١١٢٤٧٢,-	٥٦٢٣,٦٠٠	٦٠٠٠,-	٣٧٦,٤٠٠
٣١/١٢/٨٥	١١٢٠٩٥,٦٠٠	٥٦٠٤,٨٠٠	٦٠٠٠,-	٣٩٥,٢٠٠
٣٠/٦/٨٦	١١١٧٠٠,٤٠٠	٥٥٨٥,-	٦٠٠٠,-	٤١٥,-
٣١/١٢/٨٦	١١١٢٨٥,٤٠٠	٥٥٦٤,-	٦٠٠٠,-	٤٣٦,-

ويمثل العمود (٣) قيمة الفوائد المدينة التي تتحمل بها الحسابات الختامية عن كل فترة، وهي تتناقص بمرور الزمن نتيجة تناقص إلتزام الشركة قبل حملة السندات كما يتضح من العمود (٢). أما الفائدة المسددة فعلاً فهي تتكـون مـن شقين: الأول يمثل الفائدة على صافي الالتزام بالسعر الفعال والثاني يمثل ما يتم رده من علاوة الاصدار.

٦ ـ حـ ـ إصدار السندات بين تواريخ استحقاق الفوائد:

قد تقوم الشركة باصدار السندات أو جزء منها بين تواريخ استحقاق الفوائد. وعادة ما يتحمل المستثمر في هذه الحالة بالاضافة إلى سعر الإصدار، قيمة الفوائد المستحقة على السند منذ تاريخ سداد الفائدة السابق لعملية شراء السندات حتى تاريخ الشراء. وتتوقف المعالجة المحاسبية في هذه الحالة على سعر إصدار السندات.

فلو فرضنا مثلاً أن أحدى الشركات أصدرت ١٠٠٠٠ جنيه سندات ١٢٪ في ٤/١ حيث تستحق الفوائد عليها نصف سنوياً في ١/١ وفي ٧/١ من كل عام بالقيمة الاسمية، فإن حصيلة بيع هذه السندات يجب أن تتضمن في هذه الحالة الفوائد التي سوف يحصل عليها أصحاب هذه السندات عن الثلاثة أشهر المنقضية حتى ٣/٣١ ضمن الفائدة الدورية عن ستة أشهر في ٧/١. ويكون قيد الإصدار كالآتي:

١٠٣٠٠		من حـ / النقدية
		إلى مذكورين:
	١٠٠٠٠	حـ / قرض السندات ـ ١٢٪
	٣٠٠	حـ / الفوائد المستحقة على قرض السندات
		إثبات إصدار السندات بالقيمة الاسمية مضافاً إليها الفوائد المستحقة عن ثلاثة أشهر حتى تاريخ الإصدار

وعند سداد الفوائد على هذه السندات في ٧/١ يجعل حـ / الفوائد المدينة على

فرض السندات مديناً بمبلغ ٣٠٠ جنيه مقابل جعل حساب الفوائد المستحقة دائناً لإثبات إستحقاق الفوائد عن الثلاثة أشهر الأخيرة، ثم يجعل حساب الفوائد المستحقة مديناً بمبلغ ٦٠٠ جنيه وحساب النقدية دائناً لإثبات سداد الفوائد.

وإذا كانت السندات قد تم إصدارها بخصم إصدار فإن سعر الإصدار بين تواريخ إستحقاق الفوائد في هذه الحالة يجب أن يتضمن الفوائد المستحقة عن الفترة المنقضية من تاريخ إستحقاق الفائدة حتى تاريخ الإصدار بالإضافة إلى خصم الإصدار الواجب تجميعه عن الفترة ذاتها، ذلك إذا كانت الرغبة في حساب خصم الإصدار هي تحديد سعر فائدة فعال يزيد عن سعر الفائدة الاسمى. ولنفرض مثلاً في المثال الوارد في البند (٦ ـ ١) بعاليه أن الشركة قد أصدرت نصف السندات المؤرخة ١/١/٨٥ في ١/٥/١٩٨٥. ويمكن بالنظر للجدول الموضح في ذلك البند حساب حصيلة بيع هذه السندات كالآتي:

مليم جنيه

-,٢١٦٧٣٠ السعر الأساسي في ١/١/٨٥ (بعد استبعاد خصم الاصدار).

-,١٠٠٠٠ الفائدة بالسعر الإسمي عن ٤ شهور ($250000 \times \frac{12}{100} \times \frac{4}{12}$).

١١٤,٠٦٧ تجميع خصم الإصدار عن ٤ شهور [$216730 \times \frac{14}{100} \times \frac{4}{12}) - 10000$]

٢٢٦٨٤٤,٠٦٧ حصيلة البيع.

ويكون قيد إصدار هذه السندات كالآتي (مع التقريب لأقرب جنيه):

من مذكورين:

٢٢٦٨٤٤	حـ/ النقدية
٣٣١٥٦	حـ/ قرض السندات ١٢٪ - خصم الإصدار

إلى مذكورين

٢٥٠٠٠٠	حـ/ قرض السندات ١٢٪ - القيمة الإسمية
١٠٠٠٠	حـ/ الفوائد المستحقة على قرض السندات.

ويلاحظ أن خصم الاصدار على السندات كلها في ١/١/٨٥ كان ٦٦٥٤٠ جنيه وبالتالي يكون على نصفها ٣٣٢٧٠ جنيه تجمع منه بانقضاء أربعة أشهر من تاريخ السندات حتى الاصدار الفعلي لها ١١٤ جنيه ليكون الرصيد المتبقي من خصم الاصدار على نصف السندات في ١/٥/٨٥ هو ٣٣١٥٦ جنيه.

وعند استحقاق الفوائد (الكوبون الأول في هذه الحالة) في ١/٧، فإن حساب الفوائد المدينة على قرض السندات يجعل مديناً بالفوائد على القيمة الاسمية (٢٥٠٠٠٠ جنيه) بالسعر الأسمى (١٢٪) لمدة شهرين (٥٠٠٠ جنيه)، كما يجعل مدينا بتجميع خصم الاصدار على هذه السندات لمدة شهرين (٦٠ جنيه) ويجعل حساب خصم الاصدار دائناً بمبلغ ٦٠ جنيه وحساب الفوائد المستحقة على قرض السندات دائنا بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه. ثم يسدد مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه لحملة هذه السندات

ويراعى أن تجميع خصم الإصدار في هذه الحالة قد تم على أساس السعر الفعال. أما إذا كان التجميع تم على أساس القسط الثابت فإن حصيلة بيع السندات في هذه الحالة سوف يتضح أنها تكون أكبر عند حسابها عما حسبناه بعالية (يصبح تجميع خصم الاصدار في هذا المثال عن ٤ أشهر على نصف السندات طبقاً لطريقة

القسط الثابت هو مبلغ [(٦٦٥٤٠ ÷ ٤٠) $\frac{١}{٢}$ × $\frac{٤}{٦}$] = ٥٥٥ جنيه. ولا شك في أن تحميل المستثمرين الذين يقومون بشراء نصف السندات في ٥/١ بهذا المبلغ يترتب عليه إضرار بهم بالمقارنة بمن يقوم بشراء السندات في تاريخها، أي في ١٩٨٥/١/١، وذلك لأن خصم الاصدار في الحالة الأخيرة يتفق مع السعر الفعال بينما في الحالة الأولى يتمتع المستثمرون الذين قاموا بالشراء متأخراً بسعر فعال يقل عن ذلك المستخدم في حساب خصم الإصدار. ولذلك وحتى في حالة تجميع خصم الاصدار على أساس القسط الثابت، فإنه يجب لأغراض حساب حصيلة بيع السندات المصدرة بين تواريخ إستحقاق الفوائد حساب مجمع خصم الاصدار الواجب الحصول عليه من المستثمرين على أساس السعر الفعال.

هذا وتعالج حالة إصدار السندات بعلاوة إصدار بين تواريخ استحقاق الفوائد عكس معالجة الإصدار بخصم، فلو تم إصدار نصف السندات الواردة في المثال الموضح في البند (٦ ـ ب) بعالية في ٨٥/٦/١ فإن حصيلة البيع في ذلك التاريخ يتم حسابها كالآتي:

ملم جنيه	
٥٦٢٣٦,-	السعر الأساسي في ٨٥/١/١ (بما فيه علاوة الاصدار) (نصف القيمة الحالية للأصل والفوائد)
(٣١٣,٦٦٧)	يستبعد إستنفاد علاوة الاصدار عن ٥ أشهر، (٣٧٦,٤ جنيه[1] × $\frac{٥}{٦}$)
٥٥٩٢٢,٣٣٣	
٢٥٠٠,-	تضاف الفوائد على القيمة الاسمية بالسعر الأسمى لخمسة أشهر.
٥٨٤٢٢,٣٣٣	حصيلة البيع

(١) هنا المبلغ من الخانة (٥) الوارد في الجدول المبين في البند (٦ ـ ب) وهو لمدة الستة شهور الأولى

ويكون قيد إصدار هذه السندات كالآتي (مع التقريب لأقرب جنيه)

٥٨٤٢٢	من حـ / النقدية
	الى مذكورين:
٥٠٠٠٠	حـ / قرض السندات ١٢٪ ـ القيمة الإسمية.
٥٩٢٢	حـ / قرض السندات ١٢٪ ـ علاوة الإصدار
٢٥٠٠	حـ / الفوائد المستحقة على قرض السندات.

حيث تم إستيعاد ٣١٤ جنيه تقريباً من علاوة الاصدار على نصف السندات وهي ٦٢٣٦ جنيه، وفي ٧/١ طبعاً تجعل الفوائد المدينة وحساب علاوة الإصدار كل مدين عما يخصه عن شهر. وتجعل الفوائد المستحقة دائنة بالسعر الأسمى عن شهر ثم يجري إثبات سداد الفوائد. ويتضح ذلك من القيدين التاليين:

من مذكورين:

٤٣٧		حـ / الفوائد المدينه على قرض السوات
٦٣		حـ / قرض السندات ١٢٪ علاوة إصدار
	٥٠٠	حـ/ الفوائد المستحقة على قرض السندات

إثبات الفوائد المستحقة على ٥٠٠٠٠ جنيه سندات ١٢٪ لمدة شهر واستنفاد علاوة الإصدار بالفرق بين السعر الإسمي ١٢٪ والفعال ١٠٪ سنوياً لمدة شهر.

٣٠٠٠	من حـ / الفوائد المستحقة على قرض السندات باقي النقدية
٣٠٠٠	الى حـ/ النقدية

سداد الفوائد المستحقة بالسعر الاسمي

٧ ـ رد السندات:

يعتبر قرض السندات ديناً على الشركة تلتزم بسدادة في التاريخ المحدد

لإستحقاقه. وقد يتم رد قيمة السندات لأصحابها بإحدى الطرق التالية:

ا - سداد القيمة المستحقة لحملة السندات والمحددة في عقد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق.

ب - سداد القيمة بصفة جزئية أو بصفة كلية في تاريخ سابق لتاريخ الاستحقاق.

حـ - سداد القيمة على دفعات سنوية متتالية طبقاً لشروط عقد القرض.

د - سداد القيمة عن طريق تكوين إعتماد مالي يخصص لرد السندات طبقاً لشروط العقد.

هـ - الوفاء بقيمة السندات عن طريق تحويلها إلى اسهم رأس المال.

وسوف نتناول كل من هذه الحالات على التوالي.

٧ - ا - رد قيمة السندات دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق:

إذا ظل قرض السندات قائماً بالكامل حتى تاريخ الاستحقاق، فإن القيمة الواجبة الرد لحملة السندات في هذه الحالة غالباً ما تكون القيمة الاسمية. ذلك حتى ولو كانت السندات قد تم إصدارها بعلاوة أو خصم إصدار، حيث تكون العلاوة قد تم إستنفادها في إستغراق جزء من الفوائد المسددة لحملة السندات على مدار مدة القرض، كما يكون الخصم قد تم تجميعه تحميلاً على حساب الفوائد المدينة على مدار مدة القرض. وقد يتم تمويل عملية رد قيمة السندات من الموارد الذاتية الحاضرة في صورة نقدية لدى الشركة في تاريخ إستحقاق السندات، أو عن طريق توفير النقدية اللازمة بالاقتراض أو بإصدار سندات جديدة.

وإذا تم رد السندات من النقدية المتوفرة لدى الشركة، فإن حساب قرض السندات يجعل مديناً في تاريخ الاستحقاق مقابل جعل حساب حملة السندات دائناً، حيث يتوقف سريان الفوائد على قرض السندات في ذلك التاريخ. وعندما يتقدم حملة السندات لاسترداد قيمة سنداتهم فيجعل حساب حملة السندات مديناً

وحساب النقدية دائنا . ويراعي أن اخر دفعة للفوائد تستحق السداد في العادة في تاريخ إستحقاق السندات، وبذلك فيجب اجراء قيود التسوية اللازمة في هذا الصدد وإتخاذ الاجراءات الكفيلة بسداد الفوائد.

اما إذا تم تمويل رد السندات في تاريخ الاستحقاق عن طريق الاقتراض أو إصدار سندات جديدة، وهو ما يسمى بعملية إعادة تمويل السندات بإصدار سندات جديدة، فإن عملية الحصول على الموارد النقدية اللازمة لرد السندات عادة ما تسبق عملية الرد في تاريخ الاستحقاق. فإذا كان التمويل عن طريق سندات جديدة فإن القيود اللازمة لإثبات ذلك لا تختلف عما سبق ذكره بصدد إصدار السندات. ثم تستخدم النقدية المتحصلة في رد السندات المستحقة (بصفة كلية أو جزئية) كما في الحالة السابقة.

٧ ـ ب ـ رد السندات في تاريخ سابق لتاريخ الاستحقاق:

تحتاط معظم الشركات المصدرة للسندات لنفسها ضد التقلبات التي قد تطرأ في سوق الأموال في غير صالحها بأن تحتفظ لنفسها بحق رد السندات أو جزء منها في تاريخ سابق لتاريخ الاستحقاق. فقد تنخفض أسعار الفائدة بعد إصدار السندات على القروض المماثلة لقرض سندات الشركة كثيراً عن السعر الذي تحدد في القرض، بما يمكن الشركة من الحصول على الموارد المالية اللازمة بتكلفة أقل. وفي هذه الحالة تستطيع الشركة إذا احتفظت لنفسها بحق رد السندات في تاريخ سابق لتاريخ الإستحقاق أن تتخلص من تكلفة التمويل المرتفعة والحصول على احتياجاتها التمويلية بأسعار فائدة ملائمة. وفي ظل هذه الظروف عادة ما يزيد سعر الرد المتفق عليه عن كل من القيمة الإسمية للسندات وسعر الإصدار بما يشجع المستثمرين على اقتناء السندات عند إصدارها في ظل إحتمال ردها قبل تاريخ الإستحقاق.

ولنفرض مثلاً أن إحدى الشركات قررت رد ٣٠٠٠٠ سند بقيمة إسمية

٣٠٠٠٠٠ جنيه وقيمة دفترية ٢٩٢٠٠٠ جنيه بسعر ١٠,٥ جنيه للسند فيلاحظ في هذه الحالة أن السندات كان قد تم إصدارها بخصم إصدار، وأن خصم الإصدار الذي لم يتجمع بعد حتى تاريخ الرد على هذه السندات هو ٨٠٠٠ جنيه، وأن السندات يتم ردها بعلاوة رد قدرها ٥٠٠ مليم للسند، أي ١٥٠٠٠ جنيه للـ ٣٠٠٠٠ سند. ويعالج خصم الإصدار الذي لم يتجمع حتى تاريخ الرد في هذه الحالة معالجة الخسائر العرضية التي لا تنتج عن عمليات الشركة الرئيسية. وتكون قيود رد هذه السندات بصورة مختصرة كالآتي:

	من مذكورين:
٣٠٠٠٠٠	حـ/ قرض السندات ـ القيمة الإسمية.
٢٣٠٠٠	حـ/ خسائر رد السندات.
	إلى مذكورين:
٣١٥٠٠٠	حـ/ النقدية (أو حـ/ حلة السندات ثم حساب النقدية)
٨٠٠٠	حـ/ قرض السندات ـ خصم الإصدار.

وتزداد الخسائر بالطبع بأية تكاليف تترتب على هذه العملية وبتكلفة الإصدار التي لم يكن قد تم إستنفادها بعد وتخص السندات التي يتم ردها.

إما إذا كانت السندات قد تم إصدارها بعلاوة إصدار، كأن تكون القيمة الدفترية للسندات التي تقرر ردها في المثال السابق ٣٠٨٠٠٠ جنيه، فإن العلاوة غير المستنفدة على السندات التي يتم رد قيمتها تؤدي إلى تخفيض الخسائر (أو تحقق أرباح). وفي هذه الحالة يجعل قرض السندات مديناً بالقيمة الإسمية وحساب علاوة الإصدار مديناً بالعلاوة غير المستنفدة على السندات المردودة، ويجعل حساب النقدية دائناً (أو حساب حلة السندات) بقيمة الرد. ويمثل الفرق بين الجانبين بعد ذلك أرباح أو خسائر رد السندات.

هذا كما تستطيع الشركة أن ترد السندات بطريق غير مباشر قبل تاريخ الإستحقاق وذلك بشرائها من السوق. فقد تتحين الشركة فرصة انخفاض سعر سنداتها عن القيمة الإسمية إنخفاضاً كبيراً فتقوم بشراء جزء منها وإلغائها. فإذا افترضنا مثلاً أن إحدى الشركات قامت بشراء ما تبلغ قيمة الإسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه من سنداتها بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه من السوق، وكانت القيمة الدفترية لهذه السندات حينئذ ٨٩٠٠٠ جنيه (أي أنها كانت مصدرة بخصم إصدار لم يتجمع بكامل مقداره بعد) وقررت إلغائها فان القيد يكون كالآتي:

١٠٠٠٠٠	من حـ/ قرض السندات ـ القيمة الإسمية.
	إلى مذكورين:
٨٠٠٠٠	حـ/ النقدية
١١٠٠٠	حـ/ خصم الإصدار
٩٠٠٠	حـ/ أرباح رد السندات

ويراعي في هذه الأحوال أيضاً ضرورة تسوية الفوائد على السندات التي يتم ردها قبل تاريخ الإستحقاق حتى تاريخ الرد. فإذا كان الرد يتم عن طريق الإستدعاء، أي عن طريق الرد المباشر لحملة السندات فإن ذلك عادة ما يكون في أحد تواريخ إستحقاق الفوائد. وبذلك يجب تسوية الفوائد المستحقة لحامل السند وسدادها عند الاستدعاء، حتى ولو تم الإستدعاء بين تواريخ الفوائد. أما إذا كان الرد يتم عن طريق شراء السندات من سوق الأوراق المالية، فإن سعر الشراء غالباً ما يتضمن الفوائد المستحقة حتى تاريخ الشراء والتي لم يحصل عليها حامل السند بعد إذ كانت السندات يتم شرائها بالكوبون، أو أن يقل سعر الشراء الفعلي عن سعر الشراء الحقيقي بمقدار الفوائد منذ تاريخ الشراء حتى تاريخ إستحقاق الفوائد إذا تم شراء السندات بدون كوبون.

ولنفرض مثلاً أن احدى الشركات قد قامت بشراء ما تبلغ قيمة الإسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه من سنداتها التي تحمل سعر فائدة ٦ ٪ تسدد نصف سنوياً في ١/١ وفي ٧/١ من كل عام بتاريخ ٤/١٦ بمبلغ ٨٨٠٠٠ جنيه من السوق. ولنفرض أن القيمة الدفترية لهذه السندات في ١/١ بلغت ١٠٤٥٠٠ جنيه وأن سعر الفائدة الفعال عليها هو ٥ ٪. فإذا تم شراء السندات بالكوبون الذي يستحق في ٧/١ فإن مبلغ الـ ٨٨٠٠٠ جنيه يتضمن الفوائد المستحقة على هذه السندات منذ ١/١ حتى ٤/١٥. أما إذا تم شرائها بدون الكوبون فإن سعر الشراء الفعلي (٨٨٠٠٠ جنيه) يقل عن سعر الشراء الحقيقي بقيمة الفوائد التي سوف يحصل عليها البائع في ٧/١ عن الفترة من ٤/١٥ حتى ذلك التاريخ رغم استرداده لقيمة السند. وفي حالة الشراء بالكوبون تكون قيود إثبات هذه العملية كالآتي:

		من مذكورين:
٢٩٢		حـ / قرض السندات ٦ ٪ - علاوة إصدار
١٤٥٨		حـ / الفوائد المدينة على قرض السندات
	١٧٥٠	إلى حـ / الفوائد المستحقة على قرض السندات
		إثبات الفوائد المستحقة على السندات المشتراة والتي تم إلغائها.

		من مذكورين:
١٠٠٠٠٠		حـ / قرض السندات ٦ ٪ - القيمة الاسمية
٤٢٠٨		حـ / قرض السندات ٦ ٪ - علاوة إصدار
١٧٥٠		حـ / الفوائد المستحقة على قرض السندات.
		إلى مذكورين:
	٨٨٠٠٠	حـ / النقدية
	١٧٩٥٨	حـ / أرباح رد السندات

وفي هذه الحالة تبلغ تكلفة شراء السندات الحقيقية ٨٦٢٥٠ جنيه وهي تتمثل في الثمن المدفوع مخصوماً منها الفوائد المستحقة على هذه السندات من ١/١ حتى ٤/١٦ بمعدل ٦٪ (١٠٠٠٠٠ × ٦/١٠٠ × ٣,٥/١٢). وبذلك تكون الأرباح التي تحققت عن العملية ١٧٩٥٨ جنيه، منها ١٣٧٥٠ جنيه تمثل الفرق بين سعر الشراء الحقيقي والقيمة الإسمية و ٤٢٠٨ جنيه علاوة الإصدار التي لم تستنفد حتى تاريخ الشراء، وذلك بعد تسويتها كما يتضح في القيد الأول على أساس سعر الفائدة الفعال (٤٥٠٠ – ٢٩٢ = ٤٢٠٨).

وإذا تم شراء هذه السندات دون الكوبون الذي يستحق في ٧/١ بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، فإن القيد الأول الخاص بتسوية الفوائد حتى تاريخ الشراء يظل كما هو. أما القيد الثاني فيصبح كالآتي:

		من مذكورين:
١٠٠٠٠٠		حـ/ قرض السندات ٦٪ ـ القيمة الإسمية
٤٢٠٨		حـ/ قرض السندات ٦٪ ـ علاوة الإصدار
		إلى مذكورين:
	٨٨٠٠٠	حـ/ النقدية
	١٢٥٠	حـ/ الفوائد المستحقة على قرض السندات
	١٤٩٥٨	حـ/ أرباح رد السندات
		إثبات شراء السندات دون الكوبون

ويلاحظ في هذه الحالة أن أرباح رد السندات قد انخفضت (أي أن تكلفة شرائها قد ارتفعت بمقدار الفوائد التي سوف يحصل عليها بائع السند في ٧/١ وقدرها ٣٠٠٠ جنيه منها ١٧٥٠ جنيه تستحق له فعلاً عن الفترة حتى ٤/١٦ ولم ينطوي عليها سعر الشراء والباقي عن الفترة حتى ٧/١ والتي تمثل في حقيقة الأمر جزءا من ثمن الشراء ومن ثم لم يتحمل بها حساب الفوائد المدينة على قرض السندات.

٧ ـ حـ ـ رد السندات على دفعات متتالية قبل تاريخ الاستحقاق.

وفي ظل هذه الحالة يتم رد السندات بمعدل عادة ما يكون سنوياً ثابتاً إعتباراً من تاريخ لاحق لتاريخ الإصدار وبحيث يتم رد آخر دفعة في تاريخ الاستحقاق الأخير. ولنفرض مثلاً أن إحدى الشركات أصدرت منذ ١٠ سنوات بقيمة إسمية ٥٠٠٠٠٠ جنيه لمدة ٢٠ سنة بمعدل فائدة ٤ ٪ على أن ترد السندات على عشر دفعات متساوية إعتباراً من نهاية العام الحادي عشر. فإذا كانت السندات قد تم إصدارها بالقيمة الإسمية ويتم ردها بالقيمة الإسمية فإنه يتم رد مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه كل سنة لمدة العشر سنوات الأخيرة من مدة السندات بجعل حساب قرض السندات مديناً وحساب حملة السندات ثم النقدية دائناً. ويطلق على السندات التي يتم إصدارها على هذا الأساس السندات المتسلسلة. وتنقل القيمة الإسمية (أو القيمة الدفترية) للسندات المزمع ردها في العام التالي للالتزامات قصيرة الأجل في ميزانية نهاية العام الحالي، ويظل الباقي في الإلتزامات طويلة الأجل. ويتوقف سريان الفوائد على السندات التي يتم إستدعائها كل عام طبقاً لشروط القرض منذ تاريخ الإستدعاء حتى ولو لم يتقدم حاملَ السند لتحصيل قيمته. وتظل قيمة السند إلتزاماً على الشركة حتى تتقادم قانوناً.

وإذا كانت السندات المتسلسلة Serial Bonds قد تم إصدارها بعلاوة (أو بخصم) فإنه يصبح من المتعين إستنفاد العلاوة (أو تجميع الخصم) عليها بحيث تصل كل دفعة منها إلى القيمة الإسمية في التاريخ المحدد للاستدعاء. فإذا كانت السندات التي تم إصدارها في مثالنا الجاري بخصم إصدار بحيث يصبح السعر الفعال عليها ٥ ٪، فإن خصم الإصدار يجب تجميعه على الدفعة الواجبة الرد بعد ١١ سنة خلال هذه الفترة وعلى الدفعة الواجبة الرد بعد ١٢ سنة خلال هذه الفترة... وهكذا. والواقع أنه يمكن إعتبار مبلغ قرض السندات الكلي في هذه الحالة على أساس أنه يتكون من ١٠ قروض جزئية متساوية القيمة الإسمية ومختلفة المدة

الزمنية. ويتم تجميع خصم الإصدار (أو إستنفاد علاوة الإصدار) لكل منها على هذا الأساس.

٧ ـ د ـ رد السندات عن طريق تكوين اعتماد مالي موقوف لهذا الغرض:

يتضمن عقد إصدار السندات في كثير من الأحيان الزام الشركة المصدرة بتكوين إعتماد مالي لضمان رد السندات في تاريخ إستحقاقها ويوقف لهذا الغرض. وعادة ما يكون هذا الاعتماد لدى إحدى المنشآت المالية حيث تقوم الشركة المصدرة للسندات بإيداع مبلغ نقدي أو أصول نقدية بصفة دورية تمكن من قيام المنشأة المالية برد قيمة السندات لأصحابها في تاريخ الاستحقاق. وقد تكون هذه المنشأة أحد البنوك الذي يعمل كوكيل لحملة السندات في هذا الشأن، أو قد تكون إحدى شركات التأمين هي التي تتولى هذه العملية عن طريق إبرام بوليصة تأمين مع الشركة المصدرة للسندات تستحق السداد في تاريخ استحقاق السندات. وعادة ما يتم الإتفاق بين الشركة المصدرة والمنشأة المالية التي يتكون لديها الاعتماد المالي علىّ حساب فوائد مركبة بسعر متفق عليه على المبالغ التي تودعها الشركة المصدرة في الاعتماد المالي الموقوف لرد السندات، وبحيث يتحدد المبلغ الذي يتم إيداعه بصفة دورية ليعطي مع الفوائد المتراكمة عليه قيمة رد السندات في تاريخ الاستحقاق.

ولنفرض مثلاً أن إحدى الشركات قد أصدرت ٥٠٠٠٠ سندات ٦٪ منذ عشر سنوات تستحق الرد بعد ٢٠ سنة بالقيمة الإسمية. وعلى أن تقوم الشركة بتكوين إعتماد مالي لدى أحد البنوك تحسب عليه فوائد بمعدل ٣٪ سنوياً تضاف على أساس نصف سنوي لرصيد الاعتماد ليبلغ القيمة الإسمية للسندات في تاريخ الاستحقاق. وقد تم الاتفاق بين الشركة والبنك على أن تقوم بإيداع دفعة نصف سنوية متساوية في الاعتماد الموقوف لهذا الغرض. ويتم حساب الدفعة طبعاً بالإستعانة بجداول الفائدة (المبلغ الذي يتراكم إلى جنيه واحد بعد ٤٠ فترة بمعدل

١,٥٪ مركب في الفترة مضروباً في القيمة الاسمية للسندات) حيث نجد أنها ٩٢١٤ جنيه (٠,٠١٨٤٢٧١٠ × ٥٠٠٠٠٠). ويتم حساب الفائـدة على رصيد الاعتماد في التاريخ المحدد وتضاف للرصيد مع اعتبارها من الايرادات المتنوعة للشركة المصدرة للسندات. وفيما يلي قيود اليومية اللازمة لإثبات الايداع الأول والثاني في حساب الإعتماد الموقوف لرد السندات لدى البنك (بنك الإسكندرية مثلاً).

الدفعة الأولى:

٩٢١٤		من حـ / بنك الاسكندرية ـ إعتماد رد السندات
	٩٢١٤	إلى حـ / النقدية

الدفعة الثانية: ويتم عندها إثبات الفوائد المستحقة على رصيد الاعتماد (وهو الدفعة الأولى في هذه الحالة)

٩٢١٤		من حـ / بنك الاسكندرية ـ اعتماد رد السندات.
	٩٢١٤	إلى حـ / النقدية
١٣٨,٢		من حـ / بنك الاسكندرية ـ اعتماد رد السندات
	١٣٨,٢	إلى حـ / الفوائد الدائنة على اعتماد رد السندات
		حساب الفوائد المكتسبة على رصيد اعتماد رد السندات لمدة ستة أشهر بمعدل ٣٪ سنوياً.

وعند إيداع الدفعة الثالثة يتم حساب الفوائد على رصيد الاعتماد قبل الايداع وهو ١٨٥٦٦ جنيه تقريباً لمدة ستة أشهر ويجري بها قيد كالقيد الثاني في إثبات الدفعة الثانية، وهكذا بالنسبة لباقي الدفعات. وبذلك نجد أن رصيد حساب إعتماد رد السندات يتزايد كل ستة أشهر بمقدار الدفعة الثابتة (٩٢١٤ جنيه) وبمقدار الفوائد المتزايدة بالمعدل المتفق عليه حتى يصل الرصيد في تاريخ استحقاق السندات إلى قيمتها الإسمية. (لاحظ أن المبلغ الذي ستقوم الشركة بإيداعه فعلاً

على مدار الـ ٢٠ سنة هو ٩٢١٤ × ٤٠ = ٣٦٨٥٦٠ جنيه بينما المبلغ الذي يتراكم فعلا في نهاية الـ ٢٠ سنة هو ٥٠٠٠٠٠ جنيه نتيجة لتراكم الفوائد).

هذا وتعد الفوائد المكتسبة على رصيد الإعتماد المالي الموقوف لرد السندات من بنود الايرادات بالنسبة للشركة المصدرة للسندات، رغم أنها تخصص لإعتماد رد السندات.

وعند إستحقاق السندات يتولى البنك رد قيمتها لحملة السندات من الإعتماد المالي الموقوف لديه لهذا الغرض. وتقوم الشركة عند استلامها الأخطار البنك بذلك بجعل حساب قرض السندات مديناً وحساب البنك اعتماد رد السندات دائنا.

وفي كثير من الأحيان التي يتكون فيها إعتماد مالي لرد السندات لدى أحد البنوك بهذه الطريقة عادة ما يتولى البنك أيضاً سداد كوبونات فوائد السندات لحملة السندات في تواريخ إستحقاقها. وفي هذه الحالة يشتمل المبلغ الذي تقوم الشركة بإيداعة في البنك بالإضافة إلى الدفعة اللازمة لتكون إعتماد رد السندات على قيمة الفوائد المستحقة لحملة السندات. وعادة ما يخصص بالبنك حساباً مستقلا لسداد الفوائد في هذه الحالة. أما إذا كان الاعتماد المالي يتكون لرد السندات ولسداد الفوائد معاً فهو ما سوف نعالجه في البند الفرعي التالي.

كما أنه في كثير من الأحيان التي يتطلب فيها عقد إصدار السندات تكوين اعتماد مالي لرد قيمتها عادة ما تقوم الشركة المصدرة، أو تكلف البنك بشراء سنداتها من السوق إذا كانت الظروف مواتية. ويؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الاعتماد المالي اللازم لرد السندات الباقية من ناحية، كما أنه في حالة قيام البنك بهذه العملية فأن تمويل الشراء يكون في العادة من الإعتماد المالي الموقوف لرد السندات من ناحية أخرى، وفي كل الأحوال يجب تسوية الإعتماد المالي بما يتفق مع الشروط الواردة في عقد إصدار السندات.

هذا ويجب إظهار رصيد الإعتماد المالي المخصص لرد السندات في جانب

الأصول من الميزانية، حيث يمثل استثمارا لموارد الشركة موقوفا على غرض معين. ولا يجوز إظهاره مخصوماً من السندات في جانب الخصوم حيث يتضمن ذلك إظهار إلتزام الشركة الفعلي قبل حملة السندات بأقل من القيمة الإسمية دون مبرر منطقي أو قانوني لذلك، لأن تكوين الإعتماد المالي لا يعني إعفاء الشركة من إلتزامها قبل حملة السندات.

٧ ـ د ـ ١ ـ الاعتماد المالي لرد السندات وسداد الفوائد معا:

إذا كان عقد إصدار السندات يتطلب تكوين إعتماد مالي يوقف على رد السندات وسداد الفوائد الدورية معا، فإن ما يتم إيداعه لدى البنك لهذا الغرض يتكون من الدفعة الدورية اللازمة لتكوين إعتماد الرد مضافا إليها الفوائد الدورية كما سبق أن ذكرنا. ففي المثال السابق تكون الدفعة كل ستة أشهر مكونه من ٩٢١٤ جنيه مضافا إليها الفوائد نصف السنوية على السندات وهي ١٥٠٠٠ ج ($٥٠٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{١}{٢}$) ويجري إثبات إستحقاق الفوائد على السندات كالعادة بجعل حساب الفوائد المدينة مدينا وحساب الفوائد المستحقة دائنا. وعند سداد الدفعة الدورية للبنك يجعل حساب الاعتماد المالي مدينا وحساب النقدية دائنا بالقيمة الكلية (٢٤٢١٤ جنيه). وعندما يرد إخطار من البنك بسداد الفوائد لحملة السندات يجعل حساب الفوائد المستحقة مدينا وحساب الاعتماد المالي دائنا.

ويلاحظ أن تأثير خصم أو علاوة إصدار السندات على حساب الفوائد المدينة يعالج بالطريقة التي سبق شرحها في ظل تكوين إعتماد مالي لرد السندات وسداد الفوائد. فالدفعة التي تودع لدى البنك تتضمن الفوائد على السندات بالسعر الإسمي بينما حساب الفوائد المدينة يتحمل بالفوائد بالسعر الفعال ويمثل الفرق بينهما التسوية اللازمة لتجميع خصم الإصدار أو لإستنفاد علاوة الإصدار.

وإذا كانت السندات متسلسلة حيث يتم ردها على دفعات دورية إعتباراً من تاريخ معين، فإن تكوين الإعتماد المالي في هذه الحالة وتحديد الدافعة الواجبة

السداد للبنك لهذا الغرض يمكن أن يتم بإعتبار كل منها بمثابة قرض جزئي منفصل. فلو فرضنا مثلا أن السندات في المثال السابق يتم ردها على ثلاثة دفعات بالقيمة الإسمية كالآتي: ١٥٠٠٠٠ جنيه بعد عشر سنوات، ١٥٠٠٠٠ جنيه بعد ١٥ سنة و ٢٠٠٠٠٠ جنيه بعد ٢٠ سنة وكان عقد الاصدار يتطلب تكوين إعتماد مالي لدى أحد البنوك لأغراض رد قيمة السندات في تواريخ إستحقاقها، ووافق البنك على منح الشركة فوائد مركبة نصف سنوية بمعدل ٤ ٪سنوياً على ما يودع في هذا الاعتماد، فان حساب الدفعة اللازمة لتكوين الاعتماد يتم كالآتي:

	٢٠ فترة	٣٠ فترة	٤٠ فترة
الدفعة الدورية التي تتراكم إلى ١ جنيه [1] بمعدل فائدة مركب ٢ ٪خلال [١]	-,٠٤١١٥٦٧٢	-,٠٢٤٦٤٩٩٢	-,٠١٦٥٥٥٧٥
	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
مبلغ القرض المستحق السداد بعد: [٢]	١٥٠٠٠٠,-	١٥٠٠٠٠,-	٢٠٠٠٠٠,-
	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
الدفعة اللازمة لتكوين الاعتماد المالي [١] × [٢]	٦١٧٣,٥٠٨	٣٦٩٧,٤٨٨	٣٣١١,١٥٠

وتكون الدفعة اللازمة لتكوين إعتماد الرد خلال العشرة سنوات الأولى هي مبلغ ١٣١٨٢,١٤٦ جنيه كل ستة أشهر تمثل مجموع الدفعات الجزئية الثلاث، ثم تكون الدفعة اللازمة خلال الخمس سنوات التالية ٧٠٠٨,٦٣٨ جنيه كل ستة أشهر تمثل مجموع الدفعتين الجزئيتين الأخيرتين، ثم تنخفض الدفعة إلى ٣٣١١,١٥ جنيه كل ستة أشهر عن الخمسة سنوات الأخيرة للجزء الأخير من القرض. وإذا أرادت الشركة سداد دفعة موحدة على مدار مدة القرض الكلية (٢٠ سنة في هذه الحالة) فإن الأمر يتطلب ايجاد القيمة الحالية لكل من الدفعات الثلاثة ثم استنفادها على مدار مدة القرض على أساس نصف سنوي كالآتي.

---

(١) جدول [$\frac{ر}{(١+ر)^{ن}-١}$] حيث ر سعر الفائدة، ن عدد الفترات.

	٢٠ فترة	٣٠ فترة	٤٠ فترة
القيمة الحالية لمبلغ ١ جنيه لمدة	جنيه	جنيه	جنيه
بمعدل فائدة مركب ٢٪: [١]	-,٦٧٢٩٧١٣٣	-,٥٥٢٠٧٠٨٩	-,٤٥٢٨٩٤٢
مبلغ القرض المستحق السداد بعد: [٢]	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
	ملیم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
القيمة الحالة [١] x [٢]	١٠٠٩٤٥,٦٩٠	٨٢٨١٠,٦٣٣	٩٠٥٧٨,٠٨٤

ملم ح

مجموع القيمة الحالية للثلاث دفعات = ٢٣٤٣٣٤,٣٠٧ [٣].

الدفعة الدورية التي تتراكم إلى ١ جنيه مع الفوائد بمعدل فائدة مركب ٢٪ لمدة ٤٠ فترة[١] = ٠٣٦٥٥٥٧٥,- [٤]

الدفعة الدورية الموحدة اللازمة لتكوين الاعتماد المالي [٣] x [٤] = ملم ح ١٠٠٢٨,٤٩٩

وبذلك تكون الدفعة الدورية المتساوية الواجب إيداعها في الاعتماد كل ستة أشهر لمدة ٢٠ سنة هي ملم ح ١٠٠٢٨,٤٩٩. وتحسب عليها الفوائد وتجري قيود إثباتها كما سبق بيانه.

وإذا رغبت الشركة في سداد الفوائد على السندات عن طريق الاعتماد المالي مع توحيد المبلغ الذي يودع دوريا على مدار مدة القرض بالكامل (مع ضرورة تحميل الفترات بالفوائد على مبلغ القرض الذي أستفادت منه طبعاً). فيمكن إيجاد القيمة الحالية للفوائد الدورية بالقيمة الإسمية على كل من دفعات القرض الثلاثة ثم مراكمتها بنفس الطريقة التي وضحناها لغرض سداد أصل القرض، لتحدد الدفعة الموحدة في حساب الإعتماد والتي تلزم للوفاء بسداد الفوائد على السندات.

---

(١) جدول $\left[\frac{ر}{١ - \frac{١}{(١+ر)^{ن}}} \right]$ حيث ر سعر الفائدة، ن عدد الفترات.

٧ - ٤ - ٢ - الاعتماد المالي الموقوف بالمقارنة باحتياطي رد السندات:

قد يلزم عقد إصدار السندات الشركة المصدرة بأحتجاز جزء من الأرباح التي تتحقق لتكوين إحتياطي لرد السندات. وقد يكون ذلك بالإضافة إلى تكون إعتماد مالي موقوف لهذا الغرض، أو قد يقتصر إلتزام الشركة على تكوين الإحتياطي فقط دون الإعتماد المالي، أو العكس. ويعتبر إحتياطي رد السندات جزءاً من الأرباح المحجوزة المخصصة لغرض معين، ويهدف إلى فرض قيود على الشركة في شأن توزيع الأرباح التي تتحقق بحيث تتمكن من الإحتفاظ بما يقابلها من أصول بما يساعد على تقوية مركزها المالي. والواقع أن مجرد تكوين الإحتياطي لرد السندات لا يترتب عليه توفير موارد مالية سائلة لهذا الغرض وقت إستحقاق السندات، ما لم يكون هذا الإحتياطي مقرونا بشرط تكوين إعتماد مالي موقوف لرد السندات. ومن هنا يجب عدم الخلط بين الإحتياطي الذي يمثل أرباحاً محجوزة ومستثمرة في تشكيله الأصول الموجودة لدى الشركة، ويعتبر من مكونات حقوق الملكية فيها، وبين الإعتماد المالي الذي يمثل أصلاً من الأصول الموقوف استخدامها على غرض معين. وإذا كانت الشركة ملزمة بتكوين احتياطي لرد السندات بالإضافة إلى الاعتماد المالي ، فإن تكوين الإحتياطي يتم بجعل حساب التوزيع مديناً بالمبلغ المقرر احتجازه سنوياً مقابل جعل حساب احتياطي رد السندات دائناً. ذلك بالإضافة إلى القيود اللازمة لإثبات تكوين الإعتماد المالي والسابق بيانها. ويمكن في حالة اقتران تكوين الاحتياطي بتكوين اعتماد مالي تسميه الأخير « حساب استثمارات احتياطي رد السندات ». وما لم ينص في عقد القرض على ضرورة تساوي رصيدي الاحتياطي والاعتماد المالي، فليس هناك ما يبرر ضرورة تقيد الشركة بذلك. وإذا كان إلتزام الشركة قاصراً على تكوين الاحتياطي دون الاعتماد المالي فيصبح الأمر قاصراً على تجنيب القدر المقرر من الأرباح في حالة تحققها لتكوين الاحتياطي دون اتخاذ أية أجراءات أخرى. أما إذا كان التزام الشركة قاصراً على تكوين اعتماد مالي دون الاحتياطي فتصبح

الشركة ملزمة بإيداع الدفعة الدورية في الاعتماد المالي حتى ولو أسفرت نتيجة عملياتها عن خسائر.

٧ ـ هـ ـ تحويل السندات إلى أسهم:

قد تتضمن شروط اصدار السندات إمكانية تحويلها إلى أسهم إذا رغب حامل السند في ذلك بعد مضي مدة معينة من تاريخ إصدارها. وتثير هذه الميزة الممنوحة لحملة السندات عدة مشاكل من الوجهة المحاسبية. فتؤدي هذه الميزة في المقام الأول إلى أرتباط التقلبات في القيمة السوقية للسندات بالتقلبات في القيمة السوقية للأسهم بما قد يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للسندات اذا كانت الشركة ناجحة ومركزها المالي متين عن القيمة الدفترية للسندات والتي تمثل التزام الشركة الفعال قبلهم في حالة رد السندات نقدا. وحيث لا يمكن تحديد قيمة هذه الميزة ولو بصفة تقديرية يمكن الوثوق بها للحد المعقول عند اصدار السندات فإنها عادة ما يتم اهمالها، ذلك بالرغم من أن وجود مثل هذه الميزة يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الفعال بصورة ضمنية في حالة الشركات الناجحة والعكس في حالة الشركات الحدية.

كما يؤدي وجود هذه الميزة إلى مشاكل فيما يختص بمَعالجة علاوة أو خصم إصدار السندات. ويمكن التغلب على هذه المشاكل إذا تحدد في شروط الاصدار الموعد المحدد أو المواعيد المحددة لا مكانية تحويل السندات إلى أسهم حيث يمكن تجميع خصم الاصدار طبقا لهذه المواعيد أو استنفاد العلاوة على أساسها. وفي كل الاحوال فان اصدار السندات مع اعطائها حق التحويل إلى أسهم يجب أن لا يمنع ضرورة تجميع خصم الاصدار أو استنفاد العلاوة. وعند تحويل السندات إلى أسهم يمكن اعتبار القيمة الدفترية للسندات بمثابة سعر اصدار الاسهم المقابلة لها. فاذا كانت القيمة الدفترية للسندات ٩٥٠٠٠ جنيه مثلاً متمثلة في ١٠٠٠٠٠ جنيه قيمة اسمية و ٥٠٠٠ جنيه خصم اصدار غير متجمع، وتم اصدار أسهم في مقابلها قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه، فيمكن اعتبار الاسهم مصدرة بخصم اصدار في

هذه الحالة، اذا أجاز ذلك قانون بلد الموطن، اما إذا لم يكن ذلك جائزاً فيلزم تحويل ٥٠٠٠ جنيه من الأرباح المحجوزة لتصل بالقيمة الدفترية للسندات للقيمة الاسمية للأسهم المصدرة كمقابل.

هذا وكما سبق أن ذكرنا فإن القيمة السوقية للأسهم غالباً ما تختلف عن قيمتها الإسمية والتي ترتبط إلى حد ما بالقيمة الدفترية لها. وإذا كان للسندات حق تحويلها إلى أسهم فإن قيمتها السوقية ترتبط بالقيمة السوقية للأسهم. وعند تحويل السندات إلى أسهم في ظل هذه الظروف فإن طريقة تقييم الأسهم المصدرة كمقابل يصبح مثاراً للجدل. فهل تقوم الأسهم بقيمتها الإسمية، أو بقيمتها الدفترية، أو بقيمتها السوقية. وإذا قومت الأسهم بقيمتها الإسمية فإن ذلك يعني مشاركة حملة السندات التي تتحول سنداتهم إلى أسهم المساهمين القدامى في بنود رأس المال المدفوع بخلاف القيمة الإسمية. وذلك بالإضافة إلى حصولهم على نصيب كامل من الأرباح المحجوزة إذا تقرر توزيعها. ولا يؤدي ذلك إلى الحفاظ على رأس المال المدفوع للمساهمين القدامى دون نقصان حتى من الوجهة المحاسبية التقليدية. وعلى هذا الأساس فيستحسن تقويم الأسهم بقيمتها السوقية على أن يتم تحويل الفرق بين القيمة الدفترية للسندات والقيمة السوقية للأسهم المصدرة كمقابل من الأرباح المحجوزة إلى بنود رأس المال المدفوع، حتى تمتنع إمكانية توزيعة على المساهمين. فإذا كانت القيمة الإسمية للأسهم المصدرة كمقابل للسندات ١٠٠٠٠٠ جنيه في الوقت الذي كانت فيه القيمة الدفترية للسندات ١٠٥٠٠٠ جنيه منها ٥٠٠٠ جنيه علاوة إصدار غير مستنفدة، وكانت القيمة السوقية للأسهم ١٧٠٠٠٠ جنيه، فإن قيود التحويل في رأينا يفضل أن تكون كالآتي:

	من مذكورين:
١٠٠٠٠٠	حـ / قرض السندات ـ القيمة الإسمية
٥٠٠٠	حـ / قرض السندات ـ علاوة الإصدار
٦٥٠٠٠	حـ / الأرباح المحجوزة.

إلى مذكورين:

١٠٠٠٠٠ حـ/ رأس مال الأسهم - القيمة الأسمية.

٧٠٠٠٠ حـ/ رأس المال المدفوع - علاوة إصدار.

وبذلك تمتنع إمكانية توزيع ذلك الجزء من الأرباح المحجوزة على المساهمين فيما بعد.

٩ - العرض في الميزانية العمومية:

تعتبر السندات من الإلتزامات طويلة الأجل ويجب أن تظهر في جانب الخصوم من الميزانية على هذا الأساس مع توضيح مدتها وسعر الفائدة الإسمي عليها. وتظهر علاوة الإصدار مضافة إلى قرض السندات كما يظهر خصم الإصدار مطروحا منه حتى تعطي القيمة الدفترية للإلتزام في تاريخ الميزانية. وإذا كانت السندات ترد قيمتها على دفعات، فإن القيمة التي تكون مستحقة الرد خلال السنة المالية المقبلة يجب أن تظهر في الإلتزامات قصيرة الأجل في ميزانية نهاية السنة المالية الجارية.

وإذا كانت الشركة تقوم بأحتجاز جزء من أرباحها لتكوين إحتياطي لرد السندات فيجب أن يظهر هذا الاحتياطي من مكونات حقوق الملكية - الأرباح المحجوزة لغرض معين - الاحتياطيات.

وإذا كانت الشركة تقوم بتكوين إعتماد مالي موقوف لرد السندات فانه يظهر في جانب الأصول من الميزانية. ويتوقف موقعة من الأصول الثابتة والمتداولة على طريقة إستخدامة لرد السندات. فإذا كان يستخدم دوريا لرد السندات على دفعات فيعد عن مكونات الأصول المتداولة. أما إذا كان لا يستخدم إلا مرة واحدة في تاريخ إستحقاق السندات وردها دفعة واحدة، فيعد رصيده من الاستثمارات طويلة الأجل حتى يحين موعد إستحقاق السندات.

اسئلة وتمارين
على الفصل العاشر

أولا: الأسئلة:

١ - فاضل بين رأس مال السندات ورأس مال الأسهم من حيث مزايا وعيوب كل من وجهة نظر حملة الأسهم ومن وجهة نظر حملة السندات.

٢ - وضح متى يختلف سعر الفائدة الفعال على السندات عن السعر الأسمي ومتى يكون سعر الفائدة الفعال أكبر من السعر الإسمي والعكس. وعن طريق مثال مبسط قم بتوضيح كيفية إستخدام السعر الفعال لتحديد سعر إصدار السندات.

٣ - فاضل بين تجميع خصم الإصدار واستنفاد العلاوة في ظل كل من طريقتي القسط الثابت وسعر الفائدة الفعال.

٤ - ما هي الظروف التي تعتقد أن شرط تكوين إحتياطي لرد السندات يؤدي إلى زيادة ضمان حملة السندات عن تكوين إعتماد مالي موقوف لرد السندات والعكس.

٥ - علل بأختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب:

أ - يؤدي إصدار السندات إلى إضعاف المركز المالي للشركة إذا كانت خاسرة، أما إذا كانت رابحة فيؤدي إصدار السندات إلى زيادة العائد على حقوق الملكية.

ب - تفضل السندات الإسمية من وجهة نظر الشركة على السندات لحاملها، ذلك حيث تتمكن من التعرف على دائنيها.

حـ - يمثل خصم إصدار السندات فوائد إضافية يتم سدادها مقدما عن طريق

الخصم عند المنبع لحملة السندات، بينما تمثل علاوة الإصدار الفوائد التي يحصل عليها حملة السندات بالزيادة عن السعر الفعال.

ء - يتحدد خصم أو علاوة الإصدار بالفرق بين القيمة الحالية لقرض السندات والقيمة الإسمية له بسعر الفائدة الفعال.

هـ - يجب أن يظهر خصم الإصدار منطقياً في جانب الأصول في الميزانية إلا أن العادة جرت على إظهاره كحساب مضاد لقرض السندات في جانب الخصوم ـ دون مبرر منطقي.

و - تزيد الفوائد المسددة لحمله السندات عن الفوائد التي تتحمل بها الحسابات الختامية في حالة وجود علاوة إصدار.

ز - يؤدي وجود خصم اصدار غير متجمع عند رد السندات قبل تاريخ الإستحقاق إلى تحقق خسائر على عملية الرد، والعكس صحيح في حالة وجود علاوة إصدار غير مستنفدة.

ح - تمثل الفوائد المكتسبة على الإعتماد المالي الذي يتكون لرد السندات جزءاً - من هذا الإعتماد ومن ثم لا تعتبر من بنود الإيرادات.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

قامت إحدى شركات المساهمة بأصدار ٥٠٠٠٠٠ جنيه سندات ٥ ٪ مدتها ١٠ سنوات بالقيمة الإسمية في ٣١ / ١ / ١٩٧٤ حيث تسدد الفوائد نصف سنويا في ١ / ٨ و ١ / ٢ من كل سنة. وتقوم الشركة بأعداد حسابات ختامية وميزانية على أساس نصف سنوي وتنتهي سنتها المالية في ٣١ / ١٢ من كل عام. وتسدد الفوائد عن طريق تخصيص حساب في البنك لهذا الغرض مقابل تقديم الكوبون الملائم في تاريخ الإستحقاق. هذا وقد تم صرف الكوبونات في مواعيد إستحقاقها بالكامل حتى الكوبون الثاني والعشرون، حيث تقدم لصرف الكوبون

حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٥ حيث اتضح أن ٦٠ كوبونا على سندات تبلغ قيمتها الإسمية ٦٠٠٠٠ جنيه لم يتقدم أصحابها لصرفها بعد.

والمطلوب:

إجراء قيود اليوم اللازمة لإثبات هذه العمليات خلال ١٩٨٥ وإجراء التسويات اللازمة حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٥.

التمرين الثاني:

قامت الشركة س بأصدار ٢٠٠٠٠٠ جنيه سندات ١٤٪ لمدة عشر سنوات بسعر إصدار يمثل ٩٥٪ من القيمة الإسمية، وقامت الشركة ص في نفس التاريخ بأصدار ٢٠٠٠٠٠ جنيه سندات ١٦٪ لنفس المدة بسعر إصدار ١٠٥٪ من القيمة الإسمية.

المطلوب:

(١) إثبات القيود اللازمة لإثبات الإصدار في دفاتر كل من الشركتين،
(٢) توضيح مقدار الفوائد التي تتحمل بها الحسابات الختامية بكل من الشركتين بفرض إتباع طريقة القسط الثابت وإجراء القيود اللازمة عن السنة الأولى بفرض أن الفوائد تسدد على أساس نصف سنوي.

التمرين الثالث:

ترغب كل من الشركتين س، ص في إصدار سندات قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه لمدة ٢٠ سنة تسدد عليها الفوائد نصف سنويا. ويبلغ سعر الفائدة على الإستثمارات المماثلة في السوق ١٤٪ سنويا وقد قررت الشركة س اصدار سنداتها بسعر فائدة ١٢٪ سنوياً، بينما قررت الشركة ص اصدار سنداتها بسعر فائدة ١٦٪ سنويا، فما هو سعر الاصدار الملائم لسندات الشركة س ولسندات الشركة

ص (القيمة الحالية لمبلغ جنيه واحد بمعدل فائدة ٧ ٪لمدة ٤٠ فترة = ٠٦٧,٠ـ القيمة الحالية لدفعة دورية قدرها جنيه واحد بمعدل ٧ ٪لمدة ٤٠ فترة = ١٣,٣٣٢) قم بأجراء قيود اليومية اللازمة لاصدار سندات كل من الشركتين وسداد الدفعتين الأولى والثانية من الفوائد.

التمرين الرابع:

طهرت الأرصدة التالية في الميزانية العمومية لأحدى الشركات في ٨٤/١٢/٣١: قرض السندات ١٠ ٪ـ القيمة الاسمية لمدة ٢٠ سنة ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، قرض السندات ١٠ ٪ـ خصم اصدار ١٤٦٥١٠ جنيه. وكانت الشركة قد أصدرت هذه السندات منذ سنتين لتحقق لحاملها سعر فائدة فعال قدرة ١٢ ٪سنويا. فإذا عملت أن الفوائد تسدد على أساس نصف سنوي، قم بأعداد جدول يوضح صافي التزام الشركة، والفائدة التي تتحمل بها الحسابات الختامية والفائدة المسددة، والتجميع الفتري لخصم الاصدار على أساس السعر الفعال لمدة أربعة سنوات اعتباراً من ٨٥/١/١. قم باجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات عمليات وتسويات سنة ١٩٨٥، وسنة ١٩٨٨.

التمرين الخامس:

طهرت الأرصدة التالية في الميزانية العمومية لاحدى الشركات في ١٩٧٥/١٢/٣١: قرض السندات ٥ ٪ـ القيمة الاسمية لمدة ١٠ سنوات، ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، قرض السندات ٥ ٪ـ علاوة اصدار ٧٤٩٦٣ جنيه، وكانت الشركة قد أصدرت هذه السندات في ٧٤/٦/٣٠ لتحقق سعر فائدة فعال قدرة ٤ ٪سنوياً، وبحيث تسدد الفوائد على أساس نصف سنوي.

والمطلوب:

هو تحديد مبلغ علاوة الاصدار عند اصدار السندات اذا علمت أن الفوائد

المدينة على السندات التي تحمل بها حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٧٤ بلغت ٢١٦٣٥ جنيه. قم بعد ذلك بأعداد جدول على النمط الموضح في التمرين السابق ليوضح الاستنفاد الفتري لعلاوة الأصدار عن مدة السنوات الخمس الأولى من القرض. قم بأجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات اصدار السندات وسداد الفوائد عن السنة الأولى، وقم بتصوير حساب علاوة اصدار السندات عن الثلاثة سنوات الأولى.

التمرين السادس:

لنفرض في التمرين السابق أن الشركة أصدرت ١٠٠٠٠٠ جنيه من السندات المؤرخة ٣٠ / ٦ / ٧٤ في ١ / ١٠ / ٧٤، كما أصدرت ٢٠٠٠٠٠ جنيه في ١ / ١ / ٧٥ أما الباقي فقد تم اصداره في ٣٠ / ٦ / ٧٤ المحدد على السندات.

المطلوب:

حساب حصيلة بيع كل من هذه الاصدارات الثلاثة إذا علمت أن إصدار ١ / ١ / ٧٥ قد تم بدون الكوبون الأول (٢) إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات كل من الاصدارات الثلاثة.

التمرين السابع:

قررت إحدى الشركات إصدار ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سندات ١٠٪ لمدة ١٠ سنوات مؤرخة في ١ /١ /٨٥، لتحقق سعر فائدة فعال ١٢٪، وعلى أن تسدد الفوائد نصف سنويا. وقد تحدد سعر الاصدار الأساسي الذي يحقق هذا الغرض في ١ / ١ / ٨٥ بمبلغ ٨٥٥٥٠٠ جنيه، إلا أن الشركة لم تصدر السندات وتحصل قيمتها فعلا إلا في ٣١ / ١ / ٨٥.

المطلوب:

(١) حساب حصيلة بيع السندات في ٣١ / ١ / ٨٥ وإجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الاصدار (٢) إجراء قيود اليومية اللازمة والتي تتعلق بالسندات والفوائد وخصم الاصدار عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ١٩٨٥.

التمرين الثامن:

قامت إحد الشركات بأصدار ٥٠٠٠٠٠ جنيه سندات ٦٪ بسعر إصدار ١٠٥٪ من القيمة الإسمية في ١ / ١ / ١٩٧٠ تستحق بعد ٢٠ سنة، وتسدد الفوائد على أساس نصف سنوي. وتحتفظ الشركة بالحق في رد هذه السندات او جزء منها في أي تاريخ من تواريخ إستحقاق الفوائد إعتباراً من ١ / ١ / ٧٤ بسعر رد قدرة ١٠٥٪ من القيمة الإسمية. هذا فإذا علمت أن الشركة قد مارست هذا الحق في ١ / ٧ / ٨٤ وقامت برد سندات قيمتها الاسمية ١٥٠٠٠٠ جنيه، وأن الشركة تستنفد علاوة الاصدار طبقا لطريقة القسط الثابت.

فالمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات إصدار السندات وتسوية الفوائد وعلاوة الاصدار عن السنة الأولى ورد السندات في ١ / ٧ / ٨٤.

التمرين التاسع:

قامت إحدى الشركات بشراء ما تبلغ قيمة الاسمية ٢٠٠٠٠٠ جنيه من سنداتها التي تحمل سعر فائدة إسمي ٥٪ من السوق بمبلغ ١٩٢٦٢٠ جنيه في ١/٣/٨٥ وتسدد الفوائد على هذه السندات في ١/١، ١/٧ من كل سنة، وتبلغ قيمتها الدفترية في تاريخ الشراء ٢٠٧٥٠٠ جنيه، فإذا علمت أن هذه السندات كان قد تم إصدارها لتحقق سعر فائدة فعال ٤٪ سنويا، وأن الشركة قررت شراء السندات لالغائها.

فالمطلوب:

(١) إثبات قيود اليومية اللازمة إذا تم شراء السندات بالكوبون،
(٢) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ذلك بفرض أن شراء السندات قد تم بدون الكوبون الذي يستحق في ٧/١.

التمرين العاشر:

تلزم شروط إصدار السندات التي تبلغ قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وتحمل سعر فائدة إسمي ٦٪ سنويا تسدد نصف سنوياً لمدة ٢٠ سنة قيام الشركة المصدرة بتكوين اعتماد مالي لرد السندات بقيمتها الاسمية في تاريخ الاستحقاق بإيداع دفعة دورية نصف سنوية لدى أحدى البنوك لهذا الغرض. وقد أتفقت الشركة عند إصدار السندات مع أحد البنوك على تكوين الاعتماد المالي لديه، على أن تحصل على فائدة مركبة نصف سنويا بمعدل ٤٪ في السنة على رصيد الاعتماد.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لتكوين الاعتماد المالي وتسوية الفوائد المكتسبة عليه عن السنوات الثلاثة الأولى، علماً بأن الدفعة الدورية اللازمة للحصول على جنيه واحد بعد مضي ٤٠ فترة بمعدل فائدة مركب ٢٪ هي (٠,٠١٦٥٥٥٧).



الفصل الحادي عشر
في
شركات المساهمة
التصفية والإندماج

١ ـ مقدمة:

تنقضي شركة المساهمة بانقضاء الغرض التي قامت من أجله، أو بانقضاء المدة المحددة في نظامها إذا كانت محدودة المدة، أو لإعسارها أو إصابتها بخسائر جسيمة، ولا تنقضي شركات المساهمة للأسباب التي ترجع للاعتبار الشخصي كما هو الحال في شركات التضامن والتوصية البسيطة، كما تنقضي شركة المساهمة ضمنا إذا ما أندمجت في شركة أخرى متحدة معها في الغرض.

وعندما يتقرر إنقضاء شركة المساهمة تدخل في دور التصفية، ويتعين شهر إنقضائها وتعيين المصفين. وتعين الجمعية العمومية الشخص أو الجهة التي تقوم بالتصفية، وتنتهي مهمة مجلس الإدارة بتعيين المصفين.

وتظل سلطة الجمعية العمومية قائمة إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين، كما تظل الشركة محتفظة بشخصيتها المعنوية بالقدر اللازم للتصفية. ويترتب على ذلك في التشريع المصري أن يحق للمصفي مطالبة مكتتبي الأسهم بالوفاء بالباقي من قيمتها وتقتصر مسئولية المساهمين على مقدار حقوق ملكيتهم في الشركة، وليس لدائن

الشركة الحق في الرجوع على الأموال الخاصة للمساهين.

وقد تنقضي شركة المساهمة إجباريا أو إختياريا .وفي حالة الإنقضاء الاجباري، والذي عادة ما يكون في حالة إعسار الشركة وتلبية لطلب الدائنين تقوم المحكمة بتعيين المصفي. أما إذا أنقضت الشركة إختياريا فإن الجمعية العمومية للمساهمين هي التي تقوم بتعيين المصفين.

ويترتب على تصفية الشركة بيع كل أصولها وتحصيل كل حقوقها والوفاء بإلتزاماتها قبل الغير طبقاً للأولويات القانونية لهذه الإلتزامات. وإذا فاض شيء من حصيلة التصفية بعد ذلك وزعت على المساهمين طبقاً للحقوق المحددة لكل منهم.

٢ ـ التصرف في حصيلة التصفية:

يتم التصرف في حصيلة التصفية طبقاً لأولويات معينة. فتحتل مصاريف وأتعاب التصفية المركز الأول حيث تمتاز على باقي الديون قانوناً. وتأتي بعد ذلك الديون الممتازة قانوناً مثل المصروفات القضائية والضرائب والرسوم وأجور العاملين عن الستة أشهر الأخيرة وثمن السماد والبذور وأجرة الأراضي الزراعية والمباني في حدود سنتين. وتأتي بعد ذلك الديون المضمونة برهن ممتلكات في حدود حصيلة بيع الممتلكات المرهونة. فإذا زادت حصيلة البيع عن قيمة هذه الديون والفوائد المستحقة عليها حتى تاريخ قرار التصفية فيستعمل الباقي في سداد الديون العادية. أما إذا لم تكف حصيلة بيع الأصول المرهونة لسداد الديون والفوائد فإن الباقي يعامل معاملة الديون العادية. ويتبقى بعد ذلك الديون العادية التي تسدد مما فاض من حصيلة التصفية عما تقدم. فإذا كانت هذه الزيادة تكفي لسداد باقي الديون العادية (أي أن الشركة موسرة) أو تزيد فإن الزيادة توزع على المساهمين. أما إذا لم تكف حصيلة التصفية لسداد الديون العادية فإن المبلغ يوزع على الدائنين، كل على حساب دينه. وتأتي حقوق المساهمين في آخر القائمة

من حيث الأحقية في الحصول على نصيب من حصيلة التصفية فإذا كانت الأسهم المصدرة من نوع واحد يتحدد نصيب السهم من فائض التصفية عن سداد كل الإلتزامات وأتعاب ومصاريف التصفية بتقسيم هذا الفائض على عدد الأسهم بالتساوي. أما إذا وجدت أسهم ممتازة بالنسبة للتصفية فقد يكون هذا الامتياز قاصراً على القيمة الإسمية للسهم أو قد يمتد إلى فائض التصفية بالكامل إذا زاد عن القيمة الإسمية للأسهم.

٣ ـ الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتصفية:

لا تختلف الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتصفية شركة المساهمة وإقفال حساباتها عن تلك التي تعرضنا لها بصدد شركات الأشخاص إختلافاً جوهرياً، وإن كانت أكثر تعقيداً. فيجب أن تتحدد حقوق المساهمين عند إقرار التصفية وذلك بإقفال كل حسابات حقوق الملكية في حساب المساهمين، ثم يحمل هذا الحساب بكل ما ينتج عن عمليات التصفية من خسائر ويعلى بكل ما يتحقق عنها من أرباح. كما يتم تصوير حساب التصفية إما باعتباره حساباً للمتاجرة أو باعتباره حساباً للأرباح والخسائر، وذلك بالإضافة إلى حساب النقدية طبعاً الذي يجب أن يتوافق رصيده مع رصيد حساب المساهمين. وإذا تعددت أنواع الأسهم فيجب أن تتحدد حقوق كل نوع من هذه الأنواع على حدة. وتتأتى التعقيدات أساساً من طول الفترة التي قد تستغرقها تصفية شركة المساهمة لكبر حجمها بالمقارنة بشركات الأشخاص. ومن ثم يصبح من الضروري أن يقوم المصفي بالإحتفاظ بمجموعة سجلات منظمة تمكنه من تقديم تقارير دورية عن تقدم عمليات التصفية للجمعية العمومية، أو للمحكمة في حالة التصفية الإجبارية. وعندما تتم التصفية بالكامل ويتم سداد إلتزامات الشركة بالكامل يتم إقفال حسابات الشركة من واقع تقارير وسجلات التصفية. وسوف نهتم هنا أساساً بتقرير التصفية الذي يقدمه المصفي بصفة دورية، حيث لا تختلف حسابات التصفية كثيراً عما سبق عرضه

بصدد تصفية شركات التضامن والتوصية البسيطة.

٣ ـ أ ـ قائمة التصفية التقديرية:

قد يقوم المصفي بإعداد قائمة للمركز المالي للمشروع تحت التصفية بإسقاط فرض استمرار المشروع في عملياته، والتي تقوم على أساسه القوائم والتقارير المحاسبية في الظروف العادية. ويترتب على ذلك تقويم الأصول والإلتزامات طبقاً للقيمة المقدرة لها عند التصفية وليس على أساس تكلفتها التاريخية. ويطلق على قائمة المركز المالي التي يتم إعدادها للمشروع عند التصفية قائمة التصفية التقديرية Statement of Affairs. وهي تختلف عن قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في ثلاث نواحي أساسية هي:

١ ـ يتم إعداد قائمة المركز المالي بفرض إستمرار عمليات المشروع بينما يتم إعداد قائمة التصفية التقديرية على أساس تصفية عمليات المشروع.

٢ ـ تنقسم الأصول في قائمة المركز المالي إلى أصول طويلة الأجل (ثابتة) وأخرى قصيرة الأجل (متداولة) على أساس إستمرار المشروع في عملياته، وتنقسم الإلتزامات كذلك إلى إلتزامات طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل ويختلف التقسيم في قائمة التصفية حيث تقسم الإلتزامات حسب امتيازها القانوني أو مقدار الضمان الذي تتميز به وتنقسم الأصول طبقاً لتبعيتها لأقسام الإلتزامات المختلفة.

٣ ـ تقوم الأصول في قائمة المركز المالي عادة بتكلفتها التاريخية، بينما تقوم في قائمة التصفية التقديرية بالقيمة المقدرة لها وقت التصفية بالإضافة إلى تكلفتها التاريخية.

ولنفرض كمثال لكيفية إعداد هذه القائمة ولتوضيح دلالتها أنه قد تقرر تصفية شركة الصناعة المساهمة في ١٩٨٥/٧/٣٠ حيث ظهرت ميزانيتها العمومية كالآتي:

شركة الصناعة المساهمة

الميزانيه العمومية في ١٩٨٥/٧/٣٠

أصول

البيان		
أراضي		١٥٠٠٠
مباني	١٨٠٠٠	
ـ مخصص إهلاك	٢٠٠٠	١٦٠٠٠
آلات ومعدات	٨٢٠٠٠	
ـ مخصص إهلاك	٥٢٠٠٠	٣٠٠٠٠
إعتماد مالي لرد السندات		٢٥٠٠٠
المخزون:		
مواد أولية وخامات	١٣٠٠٠	
إنتاج غير تام	١٧٠٠٠	
إنتاج تام	١٢٠٠٠	٤٢٠٠٠
عملاء	٢٣٠٠٠	
ـ مخصص ديون	٣٠٠٠	٢٠٠٠٠
أوراق قبض		١٠٠٠٠
إستثمارات مالية		٥٤٥٠
فوائد دائنة مستحقة		٣٥٠
نقدية بالبنك والصندوق		٣٢٠٠
		١٥٧٠٠٠

خصـوم

البيان		
حقوق الملكية:		
رأس المال	٤٠٠٠٠	
إحتياطي رد السندات	٢٥٠٠٠	
العجز المتجمع	(٣٠٥٠٠)	٣٤٥٠٠
الإلتزامات طويلة الأجل		
قرض السندات ٥٪ ـ برهن		٣٢٠٠٠
إلتزامات قصيرة الأجل:		
قرض البنك ـ برهن	٢٧٠٠٠	
دائنون	٢٥٥٠٠	
أوراق دفع	١٧٨٥٠	
ضرائب مستحقة	١٢٥٠٠	
أجور مستحقة	٦٣٥٠	
فوائد مستحقة على أوراق الدفع	٥٠٠	
فوائد مستحقة على قرض السندات	٨٠٠	٩٠٥٠٠
		١٥٧٠٠٠

هذا وقد كانت السندات برهن الأراضي والمباني كما تتطلب تكوين إعتماد موقوف لردها وتكوين إحتياطي لرد السندات. كما أن قرض البنك مرهوناً بالإنتاج التام والإستثمارات المالية. وتمثل الأجور المستحقة أجور العاملين عن الأربعة شهور الأخيرة من العام. وقد قدرت الأصول عند التصفية كما يلي: الأراضي ٢٠٠٠٠ جنيه، المباني ٣٠٠٠٠ جنيه، الآلات والمعدات ١٢٠٠٠ جنيه، مواد أولية وخامات: يستخدم منها ٢٥٠٠ جنيه لإنهاء الإنتاج غير التام ويُقدر أن يباع الباقي بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه، الإنتاج التام حالياً ١٠٠٠٠ جنيه، الإنتاج المنتظر

إتمامه ١٨٠٠٠ جنيه، العملاء ١٤٠٠٠ جنيه، أوراق القبض ٨٠٠٠ جنيه، كما أن هناك أوراق قبض مقطوعة لدى البنك قيمتها الإسمية ٤٠٠٠ جنيه ينتظر أن يرجع البنك على الشركة منها بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مضافاً إليها المصاريف المقدرة بمبلغ ٢٥ جنيه، الإستثمارات المالية ٤٢٠٠ جنيه، من النقدية بالبنك والصندوق شيكات مودعة للتحصيل منها ٨٠٠ جنيه شيكات تبين أنها بدون رصيد ولا ينتظر تحصيلها. هذا ويتطلب إتمام الإنتاج غير التام مصاريف أخرى تقدر بمبلغ ١٢٠٠ جنيه، ومن واقع هذه البيانات والمعلومات تكون قائمة التصفية التقديرية كما هو موضح بالصفحة التالية.

وبالنظر إلى القائمة نجد أن ترتيب الأصول يكون على أساس علاقتها بالإلتزامات. فالأصول المرهونة لإلتزامات مضمونة بالكامل تظهر أولاً وتقدر بقيمة التصفية ثم يخصم منها الإلتزام، وما يزيد منها يرحل لخانة المتاح للديون العادية. وفي مثالنا الجاري كانت القيمة المقدرة للأصول المرهونة للسندات تزيد عن الإلتزام ومن ثم أصبحت السندات مضمونة بالكامل. أما إذا كانت القيمة المقدرة للأصول المرهونة للسندات تقل عن ٣٢٨٠٠ جنيه فإن السندات تصبح مضمونة جزئياً وما زاد منها عن ذلك الضمان الجزئي يعد ديناً عادياً، ذلك كما هو الحال في قرض البنك مثلاً الذي لم تكف القيمة المقدرة للأصول المرهونة له لتغطيته. أما الأصول غير المرهونة فتوضح القيمة المقدرة لها في خانة المتاح للديون العادية حيث يضاف إليها ما زاد عن الأصول المرهونة لإلتزامات مضمونة بالكامل ثم يخصم منها الديون الممتازة لتحصل على ما يتبقى للديون العادية.

ونجد في جانب الخصوم أن الديون الممتازة (أ) قد خصمت من مجموع الأصول المتاحة للديون العادية أولاً حيث تسدد بالكامل قبل سداد أي شيء من الديون العادية. أما الديون المضمونة بالكامل والتي تتمثل في قرض السندات والفوائد المستحقة عليه (ب) فقد خصمت من القيمة المقدرة للأصول المرهونة في جانب الأصول. أما قرض البنك والبالغ قدره ٢٧٠٠٠ جنيه فلم تكف الأصول

شركة الصناعة المساهمة

قائمة التصفية التقديرية في ٣٠/٢/١٩٨٥

جانب الأصول

القيمة الدفترية	البيان		المتاح للديون العادية
جنيه	أصول مرهونة لإلتزامات مضمونة بالكامل		جنيه
		جنيه	
١٥٠٠٠	أراضي ـ قيمة مقدرة	٢٠٠٠٠	
٦٠٠٠	مباني ـ قيمة مقدرة	٣٠٠٠	
٢٥٠٠٠	إعتماد مالي لرد السندات	٢٥٠٠٠	
	رهن السندات	٤٨٠٠٠	
	يخصم السندات والفوائد (ب)	٣٢٨٠٠	١٥٢٠٠
	أصول مرهونة لإلتزامات مضمونة جزئيا		
١٧٠٠٠	إنتاج تام ـ قيمة مقدرة	١٠٠٠٠	
٥٤٥٠	إستثمارات مالية	٤٢٠٠	
٣٥٠	فوائد مستحقة	٣٥٠	
*	مجموع ضمان قرض البنك (حـ)	١٤٧٥٠	لا شيء
	أصول غير مرهونة:		
٣٥٠٠٠	آلات ومعدات		١٢٠٠٠
	مواد أولية		
١٣٠٠٠	تستخدم في الإنتاج (د)		٢٥٠٠
	للبيع		٦٠٠٠
١٧٠٠٠	إنتاج غير تام		
	القيمة المقدرة عند إتمامه	١٨٠٠٠	
	يخصم مواد مستخدمة (د)	(٢٥٠٠)	
	مصاريف أخرى	(١٢٠٠)	١٤٣٠٠
٢٠٠٠٠	عملاء		١٤٠٠٠
١٠٠٠٠	أوراق قبض		٨٠٠٠
٣٢٠٠	نقدية بالبنك والصندوق		٢٤٠٠
	مجموع الأصول غير المرهونة:		٧٤٤٠٠
	يخصم الديون الممتازة (أ)		١٨٨٥٠
	صافي الأصول غير المرهونة		٥٥٥٥٠
	مجموع الديون العادية		٥٧١٢٥
١٥٧٠٠٠			

جانب الخصوم

القيمة الدفترية	البيان	الديون العادية
جنيه	الديون الممتازة	جنيه
١٢٥٠٠	ضرائب مستحقة مخصومة في المقابل	
٦٣٥٠	أجور مستحقة (أ)	
	الديون المضمونة بالكامل:	
٣٢٠٠٠	قرض السندات ٥٪ مخصومة في المقابل	
	فوائد السندات (ب)	
	الديون المضمونة جزئيا:	
٢٧٠٠٠	قرض البنك ـ مخصوم كمقابل (حـ)	١٢٢٥٠
	الديون العادية:	
٢٥٥٠٠	دائنون	٢٥٥٠٠
١٧٨٥٠	أوراق دفع	١٧٨٥٠
٥٠٠	فوائد مستحقة على أوراق الدفع	٥٠٠
	التزامات متوقعة:	
	أوراق قبض مخصومة والمصاريف	١٠٢٥
	حقوق الملكية:	
٤٠٠٠٠	رأس المال	
٢٥٠٠٠	إحتياطي رد السندات	
(٣٠٥٠٠)	العجز المتجمع	
١٥٧٠٠٠		٥٧١٢٥

المرهونة لمقابلته حيث قدرت قيمتها بمبلغ ١٤٧٥٠ جنيه (جـ) ومن ثم حصم هذا المبلغ من قرض البنك وعولج الباقي كديناً عادياً.

ويلاحظ أن المواد المستخدمة في الإنتاج قد خصمت من القيمة المقدرة لهذا الإنتاج وظهرت في خانة المتاح للديون العادية، (د) وكما هو واضح من هذا المثال فإن الديون العادية تأتي أخيراً لتمتص ما يزيد عن باقي الديون الممتازة والمضمونة بأصول معينة وتتحمل العجز الذي قد يترتب عن التصفية. ولا يكون ذلك في العادة إلاّ إذا كانت الشركة معسرة. أما إذا كانت الشركة موسرة فإن كل الديون تسدد ويزيد من حصيلة التصفية مبلغ يوزع على حملة الأسهم.

٣ ـ ب ـ تقارير التصفية:

يلتزم المصفي بتقديم التقارير الملائمة لتوضيح تقدم عمليات التصفية إلى من يهمهم الأمر من المساهمين والدائنين. وتتخذ تقارير التصفية الشكل وتشمل على المحتوى الذي يوضح ما تم فعلاً في شأنها وما يظل في طريقه إلى الإتمام وما قام به المصفي أو هيئة المصفين في هذا الشأن. وتتمثل تقارير التصفية في حسابين أو قائمتين أساسيتين، الأولى توضح الأصول التي تسلمها المصفي لأغراض تصفيتها والإلتزامات التي أصبح من الواجب عليه الوفاء بها، ثم ما تم تصفيته فعلاً من هذه الأصول والإلتزامات وما حصل عليه المصفي من أصول جديدة أثناء قيامه بالعمليات اللازمة للتصفية وما ترتب على هذه العمليات من إلتزامات جديدة. أما الحساب الثاني فيوضح حركة النقدية من مقبوضات ومدفوعات خلال الفترة. ونوضح كل من هذين الحسابين بأرقام إفتراضية.

شركة التجارة والخدمات ـ عبد الحميد حسونة (مصفي)

تقرير التصفية عن الفترة من ١/١ حتى ١٩٨٥/٦/٣٠

مدين

البيان		
أصول للتصفية:		
أ ـ أراضي		١٠٠٠٠
أ ـ مباني	١٦٠٠٠	
أ ـ مخصص إهلاك	٣٠٠٠	١٣٠٠٠
أ ـ أثاث	١٠٠٠٠	
أ ـ مخصص أملاك	٤٠٠٠	٦٠٠٠
أ ـ إستثمارات مالية		٥٠٠٠
مخزون		٤٠٠٠٠
عملاء ـ قدامى	٢٠٠٠٠	
ـ مخصص ديون	٢٠٠٠	١٨٠٠٠
ـ أوراق قبض ـ قدامى		٧٠٠٠
تأمين مقدم		٦٠٠
		٩٩٦٠٠
أصول جديدة:		
ب ـ عملاء جدد		٤٦٠٠٠
مصروفات المختلفة:		
جـ ـ مشتريات	٢٢٠٠٠	
د ـ خصم مسموح به	١٢٥٠	
هـ ـ فائدة السندات		
من ١/١ حتى ٦/٣٠	٥٠٠	
ـ اجور ومرتبات	٣٥٠٠	
مصروفات عمومية	١٧٥٠	٢٩٠٠٠
التزامات مسددة:		
ح ـ فائدة مستحقة على قرض السندات	١٠٠٠	
ط ـ دائنون ـ قدامى	٣٢٥٠٠	
ي ـ أوراق دفع ـ قديمة	١١٥٠٠	
ك ـ من قرض السندات	١٠٠٠٠	
ل ـ فوائد القرض حتى ٦/٣٠	٥٠٠	٥٥٥٠٠
التزامات لم تسدد بعد:		
قرض السندات	١٠٠٠٠	٣٢٠٠٠
دائنون جدد	٢٢٠٠٠	٣٧٠٠
ارباح التصفية حتى تاريخه		
		٢٦٥٨٠٠

دائن

البيان			
إلتزامات للتصفية:			
أ ـ قرض السندات ٥٪			٢٠٠٠٠
أ ـ فائدة مستحقة على القرض			١٠٠٠
أ ـ دائنون ـ قدامى			٣٢٥٠٠
أ ـ أوراق دفع ـ قديمة			١١٥٠٠
			٦٥٠٠٠
إلتزامات جديدة:			
جـ ـ دائنون جدد		٢٢٠٠٠	
هـ ـ فائدة السندات		٥٠٠	
			٢٢٥٠٠
ايرادات مختلفة:			
ب ـ مبيعات		٤٦٠٠٠	
م ـ فوائد على الإستثمارات		١٥٠	
ن ـ فوائد على ا ق		٢٥٠	
ك ـ خصم مكتسب		١١٠٠	
			٤٧٥٠٠
حصيلة التصفية:			
س ـ عملاء ـ قدامى		١٤٠٠٠	
د ـ عملاء ـ جدد		٢٥٠٠٠	
ت ـ قبض ـ قدامى		٥٠٠٠	
ذ ـ أراضي		١٣٠٠٠	
			٥٧٠٠٠
أصول لم تتحقق بالتصفية:			
مباني	١٦٠٠٠		
ـ مخصص الإهلاك	٤٠٠٠	١٢٠٠٠	
أثاث	١٠٠٠٠		
ـ مخصص الإهلاك	٤٥٠٠	٥٥٠٠	
إستثمارات مالية		٢٥٠٠٠	
مخزون		١١٠٠٠	
تأمين مقدم		٣٠٠	
عملاء ـ جدد	٢١٠٠٠		
ـ مخصص ديون	١٠٠٠	٢٠٠٠٠	٧٣٨٠٠
			٢٦٥٨٠٠

ح/ النقـديـة

منـه		لـه	
٤٦٩٠	الرصيد في ١/١/٨٥ (أ)	١٠٠٠	ح - فائدة مستحقة على قرض السندات
١٤٠٠٠	ص - عملاء - قدامى	٣١٤٠٠	ط - دائنون - قدامى
٢٣٧٥٠	د - متحصل من عملاء - جدد	١١٥٠٠	ي - أوراق دفع - قديمة
٥٠٠٠	ت - ا - قبض - قدامى	١٠٠٠٠	ك - من قرض السندات
١٣٠٠٠	ذ - أراضي	٥٠٠	ل - فوائد القرض حتى ٣٠/٦
١٥٠	م - فوائد على استثمارات	٣٥٠٠	- أجور ومرتبات
٢٥٠	ن - فوائد على أوراق قبض	١٧٥٠	ز - مصروفات عمومية
		١١٩٠	رصيد في ٣٠/٦/١٩٨٥
٦٠٨٤٠		٦٠٨٤٠	

ح/ المساهمين

منـه		لـه	
١٠٧١٠	رصيد العجز المتجمع في ١/١/٨٥ (١)	٥٠٠٠٠	رصيد رأس المال في ١/١/٨٥ (١)
٤٢٩٩٠	رصيد ٣٠/٦/٧٥	٣٧٠٠	أرباح التصفية حتى تاريخه
٥٣٧٠٠		٥٣٧٠٠	

ويتضح من تقرير التصفية وحسابي النقدية والمساهمين ما يلي:

الميزانية في تاريخ التصفية:

أ - الأصول والخصوم في ١/١/١٩٨٥ ظهرت كالآتي: أصول للتصفية في تقرير التصفية بصافي قيمتها الدفترية ٩٩٦٠٠ جنيه فيما عدا النقدية، والنقدية في حساب النقدية بمبلغ ٤٦٩٠ جنيه ليكون مجموع الأصول ١٠٤٢٩٠ جنيه، والإلتزامات للتصفية في تقرير التصفية بمبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه ورصيد رأس المال في حساب المساهمين بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه يخصم منه رصيد العجز المتجمع في نفس الحساب ١٠٧١٠ جنيه ليكون مجموع الخصوم في ١/١/٨٥ مساوياً لمجموع الأصول.

أصول جديدة:

ب ـ مبيعات على الحساب بمبلغ ٤٦٠٠٠ جنيه جعل بها حساب العملاء الجدد مدينا في تقرير التصفية وإيرادات المبيعات دائناً في الجانب المقابل.

مصروفات مختلفة:

جـ ـ مشتريات على الحساب جعلت مدينة في تقرير التصفية مقابل جعل حساب الدائنون الجدد دائناً بمبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه في الجانب المقابل.

د ـ متحصلات من عملاء جدد مع خصم مسموح به متحصل نقداً ٢٣٧٥٠ جنيه جعل به حساب النقدية مديناً، خصم مسموح به ١٢٥٠ جنيه جعل به حساب الخصم المسموح به مديناً في تقرير التصفية وجعل حساب العملاء الجدد دائنا بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه في حصيلة التصفية في تقرير التصفية.

هـ ـ فائدة السندات ٥٠٠ جنيه المستحقة من ١/١ حتى ٦/٣٠ جعل بها حساب فائدة السندات مديناً في المصروفات المختلفة في تقرير التصفية مقابل جعل فائدة. السندات في الإلتزامات الجديدة دائناً في الجانب المقابل من تقرير التصفية.

و ـ أجور. ومرتبات ٣٥٠٠ جنيه جعلت مدينة في المصروفات في تقرير التصفية مقابل جعل حساب النقدية دائناً.

ز ـ مصروفات عمومية ١٧٥٠ جنيه بنفس معالجة الأجور والمرتبات.

إلتزامات مسددة:

(ح، ل) ـ الفائدة المستحقة على قرض السندات في ١/١ والفوائد التي استحقت حتى ٦/٣٠ سددت وجعل بها حساب النقدية دائناً.

ط ـ الدائنون القدامى ـ سدد الرصيد وجعل به حساب النقدية دائناً بمبلغ ٣١٤٠٠ جنيه وحساب الخصم المكتسب دائناً بمبلغ ١١٠٠ جنيه.

ي ـ أوراق الدفع القديمة ـ سدد الرصيد وجعل بها حساب النقدية دائناً.

ك ـ قرض السندات ـ سدد منه مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه حيث جعل حساب النقدية دائناً.

إلتزامات جديدة:

جـ ـ الدائنون الجدد.

هـ ـ الفائدة على السندات حتى ٦/٣٠ كما سبق ذكره.

إيرادات مختلفة:

ب ـ المبيعات كما سبق ذكره، م ـ الفوائد على الإستثمارات المالية حيث جعل بها حساب النقدية مديناً، ن ـ الفوائد على أوراق القبض حيث جعل بها حساب النقدية مديناً، ط ـ والخصم المكتسب على تسديد الدائنون القدامى كما سبق ذكره.

حصيلة التصفية: الأصول التي تم تحويلها إلى نقدية.

ص ـ العملاء القدامى ـ بقية دفترية ١٨٠٠٠ جنيه تحصل منها مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه حيث جعل بها حساب النقدية مديناً وأعتبر الباقي بمثابة ديون معدومة ـ وكان في الإمكان إظهار ١٨٠٠٠ جنيه في حصيلة التصفية ومبلغ ٤٠٠٠ جنيه ديون معدومة في بنود المصروفات المختلفة.

د ـ متحصلات من عملاء جدد بخصم مسموح به كما سبق ذكره.

ت ـ متحصلات من أوراق قبض تبلغ قيمتها الدفترية ٧٠٠٠ جنيه حيث تحصل مبلغ ٥٠٠٠ جنيه واعتبر الباقي بمثابة ديون معدومة، وجعل حساب النقدية مديناً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه.

ز ـ بيع الأراض بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيه حيث جعل بها حساب النقدية مديناً.

وأخيراً.

الأصول التي لم تتحقق بالتصفية بعد + رصيد النقدية في ٦/٣٠ =

الإلتزامات التي لم تسدد بعد + رصيد حساب المساهمين في ٣٠/٦ . وذلك بعد ترحيل أرباح أو خسائر التصفية حتى تاريخه لحساب المساهمين في الجانب الملائم. ويمثل الجانب الأيمن من هذه المعادلة جانب الأصول من الميزانية التي يتم تصويرها في ٣٠/٦ ويمثل الجانب الأيسر من هذه المعادلة جانب الخصوم للميزانية.

٧٣٨٠٠٠ جنيه أصول لم تتم تصفيتها بعد + ١١٩٠ جنيه نقدية = الأصول = ٧٤٩٩٠ جنيه.

٣٢٠٠٠ جنيه إلتزامات لم تسدد بعد + ٤٢٩٩٠ جنيه حقوق المساهمين = الخصوم = ٧٤٩٩٠ جنيه.

ويلاحظ أن تقرير التصفية يتكون من خمسة أجزاء مميزة كالآتي:

	مدين	دائن
الجزء الأول	: أصول للتصفية	إلتزامات للتصفية
الجزء الثاني	: أصول جديدة	إلتزامات جديدة
الجزء الثالث	: مصروفات مختلفة	إيرادات مختلفة
الجزء الرابع	: إلتزامات مسددة	حصيلة التصفية
الجزء الخامس	: إلتزامات لم تسدد بعد	أصول لم تتحقق بالتصفية.

ويمثل الجزء الأول أرصدة بداية الفترة من أصول (بخلاف النقدية) والإلتزامات (دون حقوق الملكية). ويمثل الجزء الثاني ما ترتب على عمليات التصفية من حصول على أصول جديدة وما ترتب عنها من إلتزامات جديدة خلال الفترة التي يتم إعداد التقرير عنها. أما الجزء الثالث فيمثل ما ترتب على عمليات التصفية من مصروفات وما تحقق من إيرادات خلال الفترة. ويوضح الجزء الرابع ما تم تصفيته من الأصول وما تم سداده من إلتزامات خلال الفترة. أما الجزء الخامس والأخير فيمثل رصيد الأصول الموجودة في نهاية الفترة (بخلاف النقدية). ورصيد الإلتزامات القائمة في نهاية الفترة والتي لم تسدد بعد.

وكما هو واضح فإن تقرير التصفية وحسابي النقدية وحقوق المساهمين تمكن

المطلع عليها من التوقف على سير عمليات التصفية المختلفة وما تحقق عنها من نتائج.

٤ ـ الإندماج:

قد تنقضي شركة المساهمة بإندماجها في شركة أخرى، وبذلك يقتضي الأمر تصفية الشركة المندمجة وإقفال حساباتها. هذا وقد سبق أن تناولنا هذا الموضوع في البند (٤ ـ ب) من الفصل الثامن وفي البند (٧) من الفصل الرابع ولا داعي لتكرار ما ذكر هنا. وتتم تصفية الشركة المندمجة في هذه الحالة بإثبات إنتقال أصولها وإلتزاماتها إلى الشركة الدامجة وإعتبار الفرق بينهما بمثابة القيمة المحددة للأسهم التي يتم الحصول عليها من الشركة الدامجة كمقابل لصافي الأصول (أو حقوق الملكية) في الشركة المندمجة. ويترتب على إندماج شركة مساهمة في شركة مساهمة أخرى زيادة رأس مال الشركة الدامجة كما سبق أن أوضحنا.

أسئلة وتمارين على
الفصل الحادي عشر

أولاً: الأسئلة:

١ ـ ما هي أهم أوجه الشبه والخلاف بين قائمة التصفية التقديرية وقائمة المركز المالي؟

٢ ـ بلغ رصيد النقدية بعد سداد كل إلتزامات إحدى شركات المساهمة تحت التصفية ١٤٣٥٠٠ جنيه وكانت حقوق الملكية تتكون من ١٥٠٠٠٠ جنيه أسهم ممتازة بالقيمة الإسمية ٢٠٠٠٠٠ جنيه أسهم عادية بالقيمة الإسمية، خسائر متجمعة وخسائر تصفية ٢٠٦٥٠٠ جنيه. فإذا كانت الأسهم الممتازة لها إمتياز بالنسبة لحصيلة التصفية وكانت القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه فما هو المبلغ الذي يحصل عليه كل مساهم عن كل سهم؟. وإذا كانت الأسهم الممتازة لها إمتياز في الأرباح فقط فما هو المبلغ الذي يحصل عليه كل مساهم عن كل سهم؟

٣ ـ قارن بين قائمة التصفية التقديرية وتقرير التصفية من حيث دلالة وإستخدامات كل منهما.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

فيما يلي الميزانية العمومية لإحدى الشركات التجارية المساهمة في ١٩٨٥/١٢/٣١.

جنيه			جنيه	
٣٢٦٢٤٥	أصول ثابتة (صافي)		٢٠٠٠٠٠	رأس المال
١٣٢٧٠١	مخزون		٥٢٨٤٠	أرباح محجوزة
	عملاء	٩٢٧١٠	٢٠٠٠٠٠	قرض السندات ٦٪
	ـ مخصص ديون	٢٢٢٦	٧٠٠٠٠	أوراق دفع
٩٠٣٨٤			٨٢٦٦٠	دائنون
٥٠٠٠٠	شهرة محل			
٦١٧٠	نقدية			
٦٠٥٥٠٠			٦٠٥٥٠٠	

وعند فحص سجلات الشركة اتضح أن من بين حسابات العملاء ما يبلغ ٣٧٧٠٠ جنيه لا ينتظر أن يحصل منها إلاّ مبلغ ١٤٥٠٠ جنيه لأنها تمثل أرصدة قديمة تزيد مدتها عن سنة، ومن الباقي ما يبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه يعد ديوناً جيدة ولكنها مرهونة لقرض من البنك بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه يظهر ضمن أوراق الدفع في الميزانية، هذا ويعد مخصص الديون كافياً للخسائر المحتملة على باقي أرصدة العملاء.

هذا كما اتضح أن مخصصات إهلاك الأصول الثابتة لم تكن كافية وقدرت هذه الأصول بمبلغ ٢١٠٠٠٠ جنيه، كما أن شهرة المحل ليس لها أية قيمة. كما أن جزء كبير من المخزون يعد غير صالحاً للبيع وقد قدرت قيمة المخزون البيعية بمبلغ ٤٢٦٠٠ جنيه.

ومن بين حسابات الدائنون ١٢٨٠ جنيه أجور مستحقة، ١٥٠٠٠ جنيه قرض من رئيس مجلس الإدارة الذي يعتبر من كبار مساهمي الشركة. كما أن قرض السندات يستحق على أربع دفعات سنوية متساوية إعتباراً من العام القادم والقرض مضمون برهن الأصول الثابتة.

المطلوب:

(١) بفرض أنه قد تقرر تصفية الشركة، قم بإعداد قائمة التصفية التقديرية.

(٢) إذا علمت أن الشركة لم توزع أرباحاً لمدة عشر سنوات كما أنها حققت أرباحاً سنوية قدرها ٧٥٠٠ جنيه لعدة سنوات، فهل تعتقد أن الشركة يمكن أن تستمر في عملياتها في ظل الظروف والمعلومات السابقة؟ ولماذا؟

التمرين الثاني:

ظهرت الأرصدة الآتية في ميزان المراجعة لإحدى الشركات في تاريخ إقرار تصفيها في ٣٠/٦/١٩٨٥ (بالجنيه): عدد وأدوات ١٠٠٠، أثاث وتركيبات ١٣٤٠، آلات ومعدات ٧٠٠٠، أراضي ومباني ١١٠٠٠، مخزون ٢٠٧٠، عملاء ٤٦٨٠، نقدية ٢٢٦٤، دائنون ٤٤٠٠، فوائد مستحقة على قرض السندات ٦٢، قرض السندات ٦٪ ٥٢٠٠ مخصصات إهلاك: مباني ١٠٠٠، آلات ومعدات ١٦٠٠، أثاث وتركيبات ١٠٢٠، رأس المال ١٢٠٠٠، أرباح محجوزة ٤٦٧٢. هذا وقد تقرر تصفية الشركة وبيعت الأراضي والمباني المرهونة للسندات بمبلغ ٧٠٥٠ جنيه. وفي أول نوفمبر عندما تمت التصفية أظهر دفتر النقدية البيانات التالية.

الجانب المدين: أراضي ومباني ٧٠٠٠ جنيه، آلات ومعدات ٤٩٠٠ جنيه، عدد وأدوات ٤٢٠ جنيه، أثاث وتركيبات ٦٤٠ جنيه، عملاء ٤٢٠٠ جنيه، مخزون ١٦٠٠ جنيه

المطلوب:
إعداد تقرير التصفية وحساب النقدية وحساب المساهمين.

التمرين الثالث:

ظهرت الأرصدة الآتية في ميزانية مراجعة إحدى شركات المساهمة في

٣١/١٢/١٩٨٥ (بالجنيه): نقدية ٨٤٠٠، عملاء ٢٨٨٠٠، خسائر متجمعة ٣٢٨٠٠، مخزون ٣٦٦٠٠، أثاث وتركيبات ٤١٣٠٠، مخصص إهلاك ٢٥٦٠٠، دائنون ٦٤٢٠٠، مصروفات مستحقة ٨١٠٠، أسهم رأس المال ٥٠٠٠٠.

هذا وقد تقرر تصفية الشركة وقام المصفى بالعمليات التالية خلال الستة أشهر المنتهية في ٣٠/٦/٨٥.

(١) مشتريات بضاعة على الحساب ٨٢٠٠ جنيه.

(٢) مبيعات على الحساب ٥٦٤٠٠ جنيه.

(٣) مدفوعات نقدية: مصروفات مستحقة ٨٠٠٠ جنيه، دائنون قدامى ٤٤٤٠٠ جنيه، دائنون جدد ٥٨٠٠ جنيه، مصروفات عمومية ٦٢٠٠ جنيه.

(٤) متحصلات نقدية، من عملاء قدامى ١٦٤٠٠ جنيه، من عملاء جدد ٥٢٤٠٠ جنيه.

(٥) باقي رصيد العملاء القدامى يعد ديوناً معدومة.

(٦) إهلاك الأثاث والتركيبات عن الفترة ٢٠٨٠ جنيه.

المطلوب:

(١) اعداد تقرير التصفية عن الفترة.

(٢) اجراء قيود اليومية اللازمة لايضاح أثر العمليات السابقة على تقرير التصفية وحساب النقدية وحساب المساهمون.

التمرين الرابع:

فيما يلي الميزانية العمومية لاحدى الشركات في ٣١/١٢/٨٥ تاريخ تعيين المصفى واستلامة ادارة الشركة لأغراض تصفيتها.

جنيه	جنيه			جنيه	جنيه
	٣٣٦٨٠٠	آلات	رأس المال	٦٠٠٠٠٠	
١٦٢٩٨٠	١٧٣٨٢٠	- مخصص اهلاك	- العجز المتجمع	١٨٧٥٦٠	
	٤٥٠٠٠٠	مباني			٤١٢٤٤٠
٢٥٣٢٠٠	١٩٦٨٠٠	- مخصص اهلاك	دائنون		٣١٧٨٤٠
١١٠٠٠٠		أراضي	أوراق الدفع		٢٥٠٠٠٠
١٢٦٣٨٠		مواد أولية وخامات			
٦٢٤٠٠		انتاج غير تام			
١١٢٦٢٠		انتاج تام			
	١٤٥٨٦٠	عملاء			
١٣٩٦٢٠	٦٢٤٠	- مخصص ديون			
١٣٠٨٠		نقدية			
٩٨٠٢٨٠					٩٨٠٢٨٠

وقد قام المصفى بالعمليات الآتية خلال السنة المنتهية في ٣١/١٢/٨٦.

(١) اشترى مواد أولية على الحساب بمبلغ ٢٨٥٦٨٠ جنيه.

(٢) وباع انتاج تام على الحساب بمبلغ ١٢٧٩٤٠٠ جنيه.

(٣) وحصل من هذه المبيعات مبلغ ١١٦٩٢٢٤ جنيه.

(٤) وسدد الدائنون الجدد بعد الحصول على خصم مكتسب بمبلغ ٢٢٠٠ جنيه مبلغ ٢٢٤٣٤٠ جنيه.

(٥) وحصل من العملاء القدامى ١٢٨٢٦٠ جنيه.

(٦) وسدد أجور ومرتبات ٢٩٤٢٦٠ جنيه.

(٧) وسدد مصروفات صناعية أخرى ٩٤٧٨٠ جنيه.

(٨) وسدد مصروفات بيع وتوزيع ١١٧٢٠جنيه.

(٩) واحتسب اهلاك على الآلات بمعدل ١٠٪ وعلى المباني ٥٪ وكون

مخصص للديون المشكوك فيها من العملاء الجدد بواقع ١٪ من المبيعات

هذا وقد تم سداد جميع الالتزامات القديمة مع الفوائد التي استحقت عليها والبالغ قدرها ٩٤٢٠ جنيه. وقد بلغ مخزون آخر الفترة ما يلي: مواد أولية ٨٢١٦٠ جنيه، انتاج غير تام ٢٢٣٤٠ جنيه، انتاج تام ٦٢٨٢٤ جنيه.

المطلوب:

(١) اعداد تقرير التصفية عن الفترة وحسابي النقدية والمساهمين.

(٢) تصوير الميزانية في ١٩٨٦/١٢/٣١.

الفصل الثاني عشر

في

شركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسئولية المحدودة

١ ـ مقدمة:

تناولنا في الفصول السابقة من هذا الباب أهم أنواع شركات الأموال وهي شركات المساهمة وبالاضافة إلى هذا النوع الهام من شركات الأموال يوجد نوعان آخران هما شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وقد أجلنا دراسة هذين النوعين إلى هذه المرحلة حيث يمكن إرجاع القارىء إلى أوجه الشبه الرئيسية بينهما وبين شركات المساهمة وشركات التضامن والتوصية البسيطة، ونقتصر المعالجة على أوجه الخلاف الأساسية. وسوف نتناول كل من هذين النوعين من الشركات في هذا الفصل باختصار ، وفي ضوء التشريع المصري.

٢ ـ شركات التوصية بالأسهم:

تضم شركات التوصية بالأسهم فريقين من الشركاء: احدهما يمثل الشركاء المتضامنين والذين يسري عليهم نفس القواعد التي تسري على الشركاء المتضامنين في شركات التضامن أو التوصية البسيطة، والآخر يمثل الشركاء الموصين والذين

تكون مسئولية كل منهم محدودة بقدر حصته في الشركة. غير أن رأس مال شركة التوصية بالأسهم ينقسم عادة إلى أسهم وتكون حصص الموصين فيها قابلة للتداول. وخلاصة القول أن شركة التوصية بالأسهم تعد شركة تضامن بالنسبة للمتضامنين وتعد شركة مساهمة بالنسبة للموصين.

وتخضع شركات التوصية بالأسهم للقواعد القانونية المقررة لشركات المساهمة [1]. ويتولى إدارة شركة التوصية بالأسهم شريك متضامن أو أكثر وهو غير قابل للعزل إلا بحكم قضائي، كما يكون لكل شركة توصية بالأسهم مجلس مراقبة مكون من ثلاثة على الأقل من المساهمين أو من غيرهم، يستطيع مساءلة المديرين عند إدارتهم ويستطيع ابداء الرأي في المسائل التي يعرضها عليه مديرو الشركة طبقاً للقانون أو عقد الشركة، وللمساهمين في شركة التوصية بالأسهم جمعية عمومية غير أنها يحظر عليها التدخل في أعمال الادارة الخارجية التي تتعلق بمعاملات الشركة مع الغير.

وتنقضي شركات التوصية بالأسهم بطرق الانقضاء العامة كما تنقضي بوفاة احد الشركاء المتضامنين أو إنسحابه أو الحجر عليه أو افلاسه ما لم ينص في نظام الشركة على خلاف ذلك.

ولا تختلف الاجراءات المحاسبية المتعلقة بالتكوين ورأس المال عما تناولناه في شركات المساهمة، كما أنه لا توجد حسابات شخصية للشركاء كالحساب الجاري وحساب المسحوبات وما إلى ذلك في العادة، وإن وجدت فانها تصبح من عناصر الأصول أو الالتزامات الخاصة بالشركة ولا تقفل في حساب رأس المال. وتعد مرتبات الشركاء المتضامنون القائمون بالادارة من عناصر التكلفة الواجبة التحميل على الحسابات الختامية، أما المكافآت التي يحصل عليها المديرون فيما زاد عن المرتب كنسبة من الأرباح فتعد توزيعاً للربح. ويتم توزيع الأرباح طبقاً للأسس والقواعد

---

(١) أخضع القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ شركات التوصية بالأسهم لجميع أحكام شركات المساهمة فيما عدا الأمور المتعلقة بالإدارة.

المحاسبية والمبادىء القانونية التي تخضع لها شركات المساهمة.

٣ ـ الشركات ذات المسئولية المحدودة:

الشركة ذات المسئولية المحدودة هي شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكاً ولا يقل عن شريكان، ويكون كل شريك مسئول فقط في حدود حصته في الشركة. ولا يجوز للشركة اصدار أوراق مالية للاكتتاب العام سواء في صورة أسهم رأس المال أو سندات. وينقسم رأس مالها إلى حصص لا تقل قيمة الحصة عن ١٠٠ جنيه ويلزم أن تكون مدفوعة بالكامل. وحصة الشريك غير قابلة للتداول بالطرق التجارية، غير أنه يجوز التنازل عنها للشركاء أو الغير مع حق الشركاء الباقين في استرداد الحصة المباعة للغير بالشروط نفسها.

وتشبه هذه الشركات شركات الاشخاص من حيث قيامها على الاعتبار الشخصي إلى حد ما وحظر الاكتتاب العام في رأس مالها، وعدم قابلية الحصص للتداول كما تشبه شركات الاموال من حيث تحديد مسئولية كل شريك بقدر حصته في الشركة.

ولا يتم تأسيس الشركة إلا إذا تم توزيع الحصص النقدية على الشركاء وتم الوفاء بقيمتها بالكامل. ويجب أن تودع الحصة النقدية في أحد البنوك المعتمدة. أما إذا قدم بعض الشركاء حصصاً عينية فيجب أن يبين عقد تأسيس الشركة. موضوعها وقيمتها والثمن الذي ارتضاه باقي الشركاء لها واسم الشريك ومقدار حصته في رأس المال مقابل ما قدمه.

وتتاسس الشركة ذات المسئولية المحدودة بمحرر رسمي، كما يجب شهرها في خلال شهر من تأسيسها.

ويمكن ان يدير الشركة أحد أو بعض الشركاء أو غير الشركاء مقابل أجر كما ان للشركاء جمعية عمومية تصدر قراراتها بأغلبية الأصوات

وتخضع الشركات ذات المسئولية المحدودة لنفس القواعد والاجراءات المحاسبية التي تخضع لها شركات المساهمة.

الباب الثالث

في

مشاكل المحاسبة للشركات القابضة والشركات التابعة



الفصل الثالث عشر

في

الشركات القابضة

الميزانية التجميعية عند الاقتناء

١ ـ مقدمة:

عندما تسيطر إحدى شركات المساهمة على شركة أخرى عن طريق ملكية غالبية أسهم رأس المال في الأخيرة فإن الشركة المسيطرة تعتبر الأصل أو الأم بينما تعتبر الثانية شركة تابعة أو الفرع، مع استقلال كل من الشركتين استقلالاً تاماً من حيث الشخصية المعنوية. وقد تحصل الشركة الأم على سيطرتها على الشركة التابعة عن طريق شراء أسهم راس مالها أو عن طريق تكوينها تكويناً جديداً. ويطلق على الشركة الأم محاسبياً الشركة القابضة.

وتقوم علاقة الشركات القابضة والتابعة أساساً لتبادل المنافع. فقد يكون نشاط الشركة التابعة مكملاً لنشاط الشركة القابضة أو ضرورياً لضمان استمراره، كأن تكون الشركة التابعة المصدر الرئيسي للخامات الضرورية لاستمرار نشاط الشركة القابضة، كما تمكن هذه العلاقة من التوسع في نشاط الشركة القابضة عن طريق انشاء شركات مستقلة تزاول كل منها فرعاً من فروع النشاط مع الاحتفاظ بالسيطرة على النشاط الكلي للمجموعة. ويؤدي ذلك في العادة إلى الاقلال من

حدة المنافسة وتكوين الامبراطوريات الصناعية، مع توفير مرونة الادارة وامكان الاستفادة من تنوع أوجه النشاط مع التخصص في نفس الوقت.

٢ ـ أهمية الحسابات والقوائم التجميعية:

عندما تسيطر احدى الشركات القابضة على أحد الشركات التابعة أو عدد منها، فإن الحسابات والقوائم الخاصة بكل من هذه الشركات تبين نتيجة نشاطها بصفة مستقلة ومركزها المالي المميز عن باقي الشركات في المجموعة. غير أن حسابات وقوائم الشركة القابضة التي تتعلق بنشاطها الخاص في هذه الحالة لا توضح نتيجة العمليات التي تمارسها الشركات التابعة، والتي تعد جزءاً مكملاً لنشاط المجموعة العام من وجهة نظر الشركة الأم، بالاضافة إلى أن البيانات التي توجد في دفاتر الشركة القابضة عن حقوقها في الشركات التابعة عادة ما لا تكون كافية للاستدلال على مدى نجاح المجموعة ككل ومدى سلامة مركزها المالي. وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة اعداد حسابات ختامية تجميعية للمجموعة ككل وميزانية عمومية مجمعة توضح المركز المالي للأم والفروع بصفة مجتمعة. وتفيد الحسابات والقوائم التجميعية من يهمهم أمر الشركة القابضة في المركز الأول، وأهم هؤلاء جميعا بالطبع هم مساهميها. أما مساهمي الشركات التابعة أو من يهمهم أمرها بخلاف الشركة القابضة فلا تفيدهم الحسابات والقوائم التجميعية، بل يرجعون في العادة إلى الحسابات والقوائم التي تخص كل شركة على حدة.

هذا وتزداد أهمية البيانات التجميعية عموماً والحسابات والقوائم التجميعية بوجه خاص في المجتمعات التي تقوم على مبدأ التخطيط المركزي سواء كان ذلك على وجه الشمول أو بصفة جزئية. كما تفيد هذه البيانات أيضاً في رسم سياسة التوجيه الاقتصادي لأغراض التنمية دون اللجوء إلى مركزية التخطيط والتنفيذ والاشراف المباشر من قبل الدولة.

والواقع أن مستويات التجميع في الاقتصاديات المخططة تكون متعددة. فبينما

يقتصر التجميع في الشركات القابضة والتابعة على مستوى المجموعة لتوفير البيانات اللازمة لمن يهمهم أمر الشركة القابضة، نجد أن التجميع في الاقتصاديات المخططة يتم على مستوى الصناعة، وعلى مستوى الوزارة، وعلى مستوى القطاع وعلى المستوى القومى ككل [1]. وتفيد البيانات التجميعية في هذا الصدد في خدمة أغراض ثلاثة هي.

١ ـ حصر الإمكانيات الإنتاجية المتاحة على كل مستوى من المستويات. وتفيد الميزانيات العمومية التجميعية في هذا الشأن حيث توضح التكوين الرأسمالي من أصول مختلفة طبيعية كانت أو صناعية والتي تمثل موارد اقتصادية متاحة لدى كل مستوى من مستويات التجميع. ولا شك في أن معرفة الإمكانيات المتاحة تعد من الأوليات اللازمة لامكانية التخطيط الرشيد.

٢ ـ تقييم كفاية الاداء الكلية لاستخدام هذه الامكانيات المتاحة والرقابة عليها. وتلعب الحسابات الختامية التجميعية دوراً هاماً في هذا الشأن حيث منها يمكن احتساب معايير الاداء وقياس الكفاية وخاصة إذا ما تم اعدادها على أسس اقتصادية سليمة.

٣ ـ المساعدة في التنبؤ لأغراض التخطيط، حيث بتوفر البيانات التجميعية لعدة فترات كافية فيما يختص بالماضي يمكن التعرف على ما يمكن أن يتوقع حدوثه في المستقبل باستخدام الأساليب الرياضية والاحصائية.

٣ ـ أسس التجميع:

تتلخص الأسس العامة لاعداد الحسابات والقوائم التجميعية، وسواء كان ذلك فيما يختص بالشركات القابضة وما تسيطر عليها من شركات تابعة، أو فيما

---

(١) لتفاصيل أكبر بخصوص هذا الموضوع يمكن للقارىء أن يرجع إلى المحاسبة في وحدات القطاع العام والمشاكل المحاسبية المعاصرة، للمؤلف، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، ١٩٧١، ص١٤٨ ـ ٢٥١.

يختص باعداد بيانات تجميعية على مستويات معينة لأغراض التخطيط الاقتصادي او رسم السياسة الاقتصادية العامة، في الآتي:

أ ـ استبعاد الأصول والالتزامات المتبادلة بين الشركات أو الوحدات التابعة لوحدة تجمعية واحدة.

ب ـ استبعاد التحويلات الرأسمالية التي تتم بين هذه الوحدات.

جـ ـ استبعاد المعاملات الوسيطة في عناصر الايرادات أو الموارد والمصروفات أو الاستخدامات بين هذه الوحدات.

وسوف نتناول كل من هذه الأسس في بقية هذا الفصل والفصول الباقية بقدر كافي من التفصيل.

٤ ـ استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة والميزانية التجمعية:

يمكن للشركة القابضة أن تحصل على السيطرة على الشركات التابعة بصفة كاملة أو عن طريق امتلاك غالبية أسهم رأس المال. كما يمكن للشركة القابضة أن تحصل على هذه السيطرة مقابل شراء الحصة اللازمة للسيطرة باعتبارها استثماراً في الشركات التابعة أو مقابل اصدار أسهم في رأس مالها كمقابل لهذه الحصة. وقد يكون استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة معادلاً في تكلفة الحصول عليه للقيمة الدفترية كما تظهر في دفاتر الشركة التابعة، كما قد تزيد هذه التكلفة أو تقل عن القيمة الدفترية. وأخيراً فإن اجراءات التجميع تختلف في وقت حصول الشركة القابضة على السيطرة عنها في في أي وقت لاحق، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الشركة القابضة في الشركات التابعة.

وسوف نتناول أولاً اجراءات التجميع المتعلقة بالميزانيات العمومية عند اقتناء الشركة القابضة للشركة أو للشركات التابعة على اعتبار أن الشركات التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة، وبفرض أن المقابل المدفوع يكون في صورة أصول مختلفة بخلاف أسهم رأس المال، ثم نتناول الحالات الأخرى على التوالي.

وتعتبر الميزانية العمومية التجمعية القائمة الوحيدة الواجبة الاعداد عند تمام الحصول الشركة القابضة على السيطرة على الشركات التابعة لها. ذلك لأن الحسابات الختامية الأخرى ليس لها أي دلالة تجميعية من وجه نظر المجموعة قبل ذلك التاريخ. وتهدف الميزانية العمومية التجميعية أساساً إلى قياس الموارد الاقتصادية المتوفرة لدى مجموعة الشركات كما تتمثل في أصولها، وقياس الالتزامات التي تقع على عاتق المجموع للغير، وتحديد حقوق الملكية فيها. ذلك مع مراعاة عدم الازدواج في الحساب بما يؤدي إلى تلافي تضخم الأصول والخصوم عما يجب أن تكون عليه.

ولنفرض لتوضيح ما تقدم أن الشركة القابضة ص قد حصلت على ١٠٠٪ من أسهم رأس المال في الشركات التابعة س١، س٢، س٣، في ١٩٨٤/١/١ حيث ظهرت الميزانيات العمومية لكل شركة في المجموعة كالآتي:

الشركة القابضة ص وشركاتها

الميزانيات العمومية للمجموعة في ٨٤/١/١ ـ تاريخ الاقتناء.

	ص	س١	س٢	س٣
استثمار في الشركة س١	١٥٠٠٠			
" " " س٢	٢٨٠٠٠			
" " " س٣	٣٠٠٠٠			
أصول أخرى	٩٢٠٠٠	٣٣٠٠٠	٤٧٠٠٠	٨٢٠٠٠
مجموع الاصول	١٦٥٠٠٠	٣٣٠٠٠	٤٧٠٠٠	٨٢٠٠٠
حقوق الملكية: أسهم رأس المال	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
أرباح محجوزة	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	(١٢٠٠٠)
مجموع حقوق الملكية	١١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٨٠٠٠
الالتزامات	٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	٤٤٠٠٠
مجموع الخصوم	١٦٥٠٠٠	٣٣٠٠٠	٤٧٠٠٠	٨٢٠٠٠

هذا ويتم تسجيل استثمارات الشركة القابضة في الشركات التابعة عند الاقتناء بالتكلفة، والتي تتحدد على أساس القيمة السوقية العادلة للتضحيات التي تحملتها الشركة القابضة في الحصول على هذه الاستثمارات، وسواء كانت هذه التضحيات تتمثل في أصول نقدية أو عينية أو تتمثل في أسهم من رأس مال الشركة القابضة. وعلى هذا الأساس يمكن أن تتخذ العلاقة بين التكلفة التي تضحي بها الشركة القابضة مقابل صافي الأصول في كل من الشركات التابعة أحد ثلاثة أشكال: فقد تتساوى التكلفة مع صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة س١، أو تزيد التكلفة عن صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة س٢، أو قد تقل التكلفة عن صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة س٣.

وكما سبق أن ذكرنا فإن الهدف من إعداد الميزانية العمومية التجميعية هو اظهار الموارد المتاحة للمجموع دون ازدواج في الحساب، والالتزامات التي تقع على عاتق المجموع دون ازدواج الحساب ايضاً، وتحديد حقوق الملكية في المجموع دون ازدواج في الحساب.

ولنأخذ مثلاً الشركة ص والشركة س١. ويتطلب اعداد الميزانية العمومية المجمعة للشركتين تجميع الاصول وتجميع الخصوم لتندمج الميزانيتين في ميزانية واحدة. غير أنه بالنظر لأصول الشركة ص تجد أن من بينها استثمارات في الشركة س١ قدرها ١٥٠٠٠ جنيه تعادل حقوق الملكية في خصوم الشركة الأخيرة. فلو جمعنا الأصول كلها والخصوم كلها لكل من الشركتين لكي يمكن أن ننظر إليهما كشركة واحدة لترتب على ذلك تضخم مجموع الأصول ومجموع الخصوم باستثمارات ص في س١ والذي يقع في أصولها وحقوق الملكية في س١ المملوكة بالكامل للشركة ص والتي تقع في خصوم س١. ولذلك يتطلب الأمر استبعاد العلاقات المتبادلة بين الشركتين في هذا الشأن حتى يمكن النظر إليهما كشخصية معنوية واحدة. ويتم ذلك عملاً باعداد ورقة عمل لاعداد الميزانية التجميعية يتم فيها اجراء القيود اللازمة لاستبعاد مثل هذه العلاقات المتبادلة. وتكون ورقة

العمل اللازمة لاعداد الميزانية التجميعية للشركة ص والشركة $س_١$ كالآتي.

الشركة القابضة ص والتابعة $س_١$

ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية في تاريخ الاقتناء

	ص	$س_١$	استبعادات وتسويات مدين	استبعادات وتسويات دائن	الميزانية العمومية التجميعية
الأصول:					
استثمارات في الشركة $س_١$	١٥٠٠٠			١٥٠٠٠(١)	
" " " $س_٢$	٢٨٠٠٠				٢٨٠٠٠
" " " $س_٣$	٣٠٠٠٠				٣٠٠٠٠
أصول أخرى	٩٢٠٠٠	٣٣٠٠٠			١٢٥٠٠٠
مجموع الأصول	١٦٥٠٠٠	٣٣٠٠٠			١٨٣٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات:					
رأس مال ص	١٠٠٠٠٠				١٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٥٠٠٠				١٥٠٠٠
رأس مال $س_١$		١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ (١)		
أرباح محجوزة $س_١$		٥٠٠٠	٥٠٠٠(١)		
الالتزامات	٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠			٦٨٠٠٠
	١٦٥٠٠٠	٣٣٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٨٣٠٠٠

هذا ويلاحظ أننا استبعدنا استثمارات ص في $س_١$ بجعلها مدينة. أما استثمارات ص في كل من $س_٢$، $س_٣$، فتظهر في الميزانية التجميعية للشركتين ص، $س_١$ لأن كل من $س_٢$، $س_٣$ لم تدخل في التجميع بعد.

٤ ـ أ ـ تكلفة الاقتناء تزيد عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة:

إذا زادت تكلفة اقتناء الشركة القابضة للاستثمارات في الشركة التابعة عن

صافي التكلفة الدفترية لهذه الاستثمارات فإن هذا يعني أحد عدة أمور أهمها: (١) أن أصول الشركة التابعة تظهر في الدفاتر بأقل من قيمتها السوقية العادلة وقت الاقتناء، وفي هذه الحالة يجب أن يعاد تقويم الأصول بما يتفق مع قيمتها العادلة إذا كان ذلك ممكناً، أو اعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية بمثابة فرق تقويم يعلي لحساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة (٢) وجود شهرة محل للشركة التابعة غير ظاهرة بدفاترها بما أدى إلى قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية للأصول بمقدار الشهرة، وفي هذه الحالة يجب اثبات الشهرة وتعلية قيمتها على حساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة، (٣) قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى عن القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الشركة التابعة ترغيباً لمساهمي الأخيرة في بيع أسهمهم بحيث تتمكن الشركة القابضة من السيطرة على الشركة التابعة انتظارا لفوائد غير منظورة يمكن أن تتحقق للشركة الأم من وراء ذلك. ويمكن اعتبار ذلك بمثابة أصل غير ملموس (شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة) في الميزانية التجميعية للمجموعة.

وبالعودة لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية في $س_٢$ البالغ قيمتها الدفترية ٢٥٠٠٠ جنيه مقابل ٢٨٠٠٠ جنيه. فإذا كانت الزيادة ترجع إلى تقويم الأصول بأقل من قيمتها وجب اعادة تقويم أصول الشركة التابعة على هذا الأساس، أما إذا كانت الزيادة ترجع إلى شهرة المحل الخاصة بالشركة $س_٢$، أو المزايا المتوقع الحصول عليها من حصول ص على السيطرة على $س_٢$، فإنها تعالج كاصل غير ملموس.

وسوف نعتبر الفرق بصفة مرحلية بمثابة زيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة التابعة ونرمز له في القوائم التالية بالرمز (ت +) وعلى هذا الأساس يمكن تجميع ميزانية $س_٢$ على الميزانية التجميعية للشركتين ص، $س_١$ كالآتي:

الشركة القابضة ص والشركتين التابعتين س١ ، س٢
ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ الاقتناء

	س + س١	س٢	استبعادات وتسويات: مدين	استبعادات وتسويات: دائن	الميزانية التجميعية ص، س١، س٢
الأصول:					
استثمارات في الشركة س٢	٢٨٠٠٠			(٢)٢٨٠٠٠	
ت +			(١)٣٠٠٠		٣٠٠٠
استثمارات في الشركة س٢	٣٠٠٠٠				٣٠٠٠٠
أصول أخرى	١٢٥٠٠٠	٤٧٠٠٠			١٧٢٠٠٠
مجموع الأصول	١٨٣٠٠٠	٤٧٠٠٠			٢٠٥٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات					
رأس مال ص	١٠٠٠٠٠				١٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٥٠٠٠				١٥٠٠٠
رأس مال س٢		٢٠٠٠٠	(٢)٢٠٠٠٠		
أرباح محجوزة س٢		٥٠٠٠	(٢)٥٠٠٠		
أرباح تقويم س٢			(٢)٣٠٠٠	(١)٣٠٠٠	
الالتزامات	٦٨٠٠٠	٢٢٠٠٠			٩٠٠٠٠
	١٨٣٠٠٠	٤٧٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٢٠٥٠٠٠

وبالنظر إلى ورقة العمل نجد أن القيد (١) يعكس زيادة تكلفة استثمارات ص في س٢ عن صافي قيمتها الدفترية؛ وهو يمثل قيد تسوية حيث جعل حساب الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية (ت +) مدينا مقابل جعل حساب أرباح التقويم - س٢ دائنا. ويترتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية في س٢ مساوية لتكلفة استثمارات ص فيها. ويتم استبعادها بالقيد (٢). وتظهر (ت +) في الميزانية التجميعية كأحد عناصر الأصول.

وإذا كانت الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية ترجع لعدم توافق القيمة

السوقية العادلة لصافي أصول الشركة التابعة مع صافي قيمتها الدفترية، وأمكن تحديد الأصول المعينة التي تسببت في هذا الفرق، فإن قيد التسوية في هذه الحالة يترتب عليه زيادة (أو نقص) هذه الأصول مقابل زيادة (أو نقص) حقوق ملكية الشركة التابعة. ولنفرض مثلا أن مبلغ الـ ٣٠٠٠ جنيه في مثالنا الجاري يمثل محصلة عدة عوامل كالآتي: من بين أصول الشركة التابعة أراضي تكلفتها الدفترية ٥٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١٠٠٠٠ جنيه، ومخزون تبلغ صافي تكلفته الدفترية ١٤٠٠٠ جنيه وتبلغ قيمته السوقية ١٠٠٠٠ جنيه، كما قدرت شهرة المحل التي سوف تترتب على السيطرة على الشركة التابعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وبذلك يكون قيد التسوية كما يجب أن يظهر على ورقة العمل كالآتي:

		من مذكورين
٥٠٠٠		حـ/ الأراضي - س٢
٢٠٠٠		حـ/ شهرة المحل - المجموعة
		إلى مذكورين:
	٤٠٠٠	حـ/ المخزون - س٢
	٣٠٠٠	حـ/ أرباح تقويم - س٢

ويترتب على هذا القيد أن تظهر في خانة الإستبعادات والتسويات مقابل الاصول الأخرى ٥٠٠٠ جنيه في الجانب المدين، ٤٠٠٠ جنيه في الجانب الدائن وتزداد الأصول الأخرى في خانة الميزانية التجميعية بمقدار ١٠٠٠ جنيه كما تظهر شهرة المحل في الميزانية التجميعية بمقدار ٢٠٠٠ جنيه وتظهر في خانة المدين من الإستبعادات والتسويات. أما أرباح التقويم بالإضافة إلى حقوق الملكية في س٢ بقيمتها الدفترية فتستبعد مقابل استثمارات ص لأغراض إعداد الميزانية العمومية التجميعية.

وسواء اعتبرت الزياده في تكلفة استثمارات الشركة القابضة عن قيمتها الدفترية في دفاتر الشركة التابعة راجعة لوجود أصول غير ملموسة أو راجعة لأصول ملموسة معينة فإن مجموع الأصول في الميزانية العمومية التجميعية لا يتأثر إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة. أما إذا كانت الشركة التابعة غير مملوكة بالكامل للشركة القابضة فإن اعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية راجعا لنقص القيمة الدفترية للأصول الملموسة يؤدي إلى نتائج مختلفة في الميزانية التجميعية عما لو اعتبر الفرق بمثابة أصل غير ملموس من وجهة نظر الشركة القابضة كما سنرى فيما بعد.

٤ ـ ب: تكلفة الاقتناء تقل عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة:

إذا كانت تكلفة استثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة تقل عن تكلفتها الدفترية. فإن ذلك قد يقوم دليلاً على تضخم التكلفة الدفترية لأصول الأخيرة. وقد يكون هذا التضخم راجعا لعدم سلامة الاجراءات المحاسبية فيما يتعلق ببعض الاصول أو حساب الإهلاك، أو انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول انخفاضا ملموسا دون الإحتياط لذلك. كما قد يكون التضخم راجعاً لعدم توافق مجموع القيم الفردية للأصول المختلفة مع القيمة الاقتصادية للمشروع ككل من حيث القدرة على تحقيق الربح كوحدة اقتصادية مستمرة في نشاطها. ويترتب على الحالة الاخيرة ما يمكن أن يطلق عليه شهرة المحل السالبة» والتي تعكس انخفاض معدلات الربحية في الشركة التابعة عن المعدلات السائدة في الأنشطة المماثلة.

واذا كان نقص تكلفة الإستثمارات عن قيمتها الدفترية يرجع إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة فإنه يلزم تعديل هذه الأصول بما يتفق مع قيمتها العادلة. ويمكن أن يتم ذلك في دفاتر الشركة التابعة أو يتم في ورقة العمل عند إعداد الميزانية التجميعية كما هو الوضع في الحالة السابقة. أما إذا كان الفرق يرجع إلى وجود شهرة سالبة فإنه عادة ما يعالج في ورقة العمل باعتباره مخصصا

لتقويم الأصول يخصم من مجموعها في الميزانية العمومية التجميعية. وسوف نرمز لهذا المخصص في ورقة العمل بالرمز (ت −).

وبالرجوع لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية في س$_3$ بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه في حين تبلغ تكلفتها الدفترية ٣٨٠٠٠ جنيه. وعلى هذا الأساس تكون ورقة العمل للميزانية التجميعية للشركة ص وشركاتها كالآتي:

الشركة القابضة ص، والشركات التابعة س$_1$، س$_2$، س$_3$.

ورقة العمل للميزانية التجميعية في تاريخ الإقتناء

	ص، س$_1$، س$_2$	س$_3$	تسويات واستبعادات مدين	تسويات واستبعادات دائن	الميزانية التجميعية ص، س$_1$، س$_2$، س$_3$
الأصول:					
استثمارات في الشركة س$_3$	٣٠٠٠٠			(٢) ٣٠٠٠٠	
أصول أخرى	١٧٢٠٠٠	٨٢٠٠٠			٢٥٤٠٠٠
ت +	٣٠٠٠				٣٠٠٠
ت −				(١) ٨٠٠٠	(٨٠٠٠)
مجموع الأصول	٢٠٥٠٠٠	٨٢٠٠٠			٢٤٩٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات					
رأس مال ص	١٠٠٠٠٠				١٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٥٠٠٠				١٥٠٠٠
رأس مال س$_3$		٥٠٠٠٠	(٢) ٥٠٠٠٠		
أرباح محجوزة س$_3$		(١٢٠٠٠)	(١) ٨٠٠٠	(٢) ٢٠٠٠٠	
الالتزامات	٩٠٠٠٠	٤٤٠٠٠			١٣٤٠٠٠
	٢٠٥٠٠٠	٨٢٠٠٠	٥٨٠٠٠	٥٨٠٠٠	٢٤٩٠٠٠

٥ ـ السيطرة عن طريق الملكية الجزئية ـ حقوق الأقليه:

تناولنا في البند السابق كيفية إعداد الميزانية التجميعية للشركة القابضة والشركات التابعة عند الإقتناء في ظل ملكية الشركة القابضة لتابعاتها ملكية كاملة، غير أن الشركة القابضة قد تحصل على السيطرة على بعض أو كل الشركات التابعة لها بملكية ما يقل عن ١٠٠٪ من رأس مالها. وفي هذه الحالة تظل بقية أسهم رأس المال مملوكة لمساهمين بخلاف الشركة القابضة، وجرى العرف المحاسبي على أن يطلق على نصيب هؤلاء من حقوق الملكية في الشركة التابعة « حقوق الأقلية Minority Interests ». وعند إعداد الميزانية التجميعية في ظل وجود حقوق أقلية فإن أصول الشركات التابعة تندمج مع أصول الشركة القابضة في جانب الأصول مقابل اظهار حقوق الأقلية في جانب الخصوم.

وكما هو الحال في الحالة السابقة فإن تكلفة استثمارات الشركة القابضة قد تتعادل مع قيمتها الدفترية في دفاتر الشركة التابعة أو تزيد عنها أو تقل. وتختلف المعالجة المحاسبية للحالتين الأخيرتين طبقاً للسبب الذي يمكن ارجاع اختلاف التكلفة عن القيمة الدفترية إليه.

ولنفرض مثلاً أن الشركة ص قد حصلت على حصة في حقوق الملكية في الشركة س قدرها ٩٠ ٪ في الوقت الذي بلغت فيه القيمة الدفترية لهذه الحقوق بكامل مقدارها ١٠٠٠٠٠ جنيه تتكون من ٦٠٠٠٠ جنيه رأس مال و٤٠٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة. ولنفرض أن مجموع أصول س في ذلك التاريخ بلغ ١٤٥٠٠٠ جنيه وبالتالي فإن إلتزاماتها تكون ٤٥٠٠٠ جنيه. ذلك في حين بلغ مجموع أصول الشركة ص بخلاف استثماراتها في س ٣٥٠٠٠٠ جنيه، وبلغت إلتزاماتها ٧٣٠٠٠ جنيه وبلغ رأس مالها ٢٠٠٠٠٠ جنيه. فإذا حصلت ص على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س بالتكلفة الدفترية، فإن ذلك يعني أن استثماراتها في س تبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه وتصبح حقوق الأقلية ١٠٠٠٠ جنيه ممثلة في ٦٠٠٠ جنيه رأس مال (١٠٪) و ٤٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة (١٠٪). وتظهر ورقة عمل الميزانية

العمومية التجميعية في تاريخ الإقتناء على الشكل الآتي.

الأصول:	ص	س	تسويات واستبعادات مدين	تسويات واستبعادات دائن	الميزانية التجميعية
استثمارات في س ٩٠٪	٩٠٠٠٠			٩٠٠٠٠(١)	
أصول أخرى	٣٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠			٤٩٥٠٠٠
مجموع الأصول	٤٤٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠			٤٩٥٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات:					
رأس مال ص	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٦٧٠٠٠				١٦٧٠٠٠
رأس مال س		٦٠٠٠٠	٥٤٠٠٠(١) ٦٠٠٠(٢)		
أرباح محجوزة س		٤٠٠٠٠	٣٦٠٠٠(١) ٤٠٠٠(٢)		
حقوق الأقلية في س ١٠٪					
التزامات	٧٣٠٠٠	٤٥٠٠٠		١٠٠٠٠(٢)	١٠٠٠٠
					١١٨٠٠٠
	٤٤٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٤٩٥٠٠٠

(١) إستبعاد ٩٠٪ من رأس مال وأرباح محجوزة في س مقابل إستثمارات س فيها

(٢) إثبات ١٠٪ حقوق الأقلية في س.

وكما هو واضح من ورقة العمل فإن القيمة الدفترية لحقوق الأقلية تظهر في الميزانية التجميعية، وهي تمثل جزء من مكونات حقوق الملكية في المجموعة (رغم أن بعض المحاسبين يرى معالجتها كالتزام للمجموعة وليس من بنود حقوق الملكية ولكننا نرى أن حقوق الأقلية تمثل بحق جزء من حقوق الملكية بكل ما يتضمنه هذا المفهوم من معاني). وقد ظهرت في الميزانية التجميعية دون تفاصيل لمكوناتها رغم إمكانية ذلك. غير أن الأقلية يمكن لها الرجوع إلى الميزانية الخاصه بالشركة س بصفة مستقلة للوقوف على تفاصيل حقوقهم الدفترية.

٥ ـ ١ ـ تكلفة الاقتناء تزيد عن التكلفة الدفترية للاستثمارات في الشركة التابعة ـ مع حقوق الأقلية:

ولنفرض في مثالنا السابق أن ص حصلت على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س والبالغ قيمتها الدفترية ٩٠٠٠٠ جنيه بمبلغ ١١٦١٠٠ جنيه. وكما سبق أن ذكرنا فإن هذه الزيادة في التكلفة قد ترجع إلى نقص القيمة الدفترية لأصول الشركة التابعة عن قيمتها العادلة، أو قد ترجع لشهرة المحل غير الظاهرة، أو قد ترجع لأسباب غير منظورة يترتب عليها زيادة أرباح المجموعة بحصول ص على السيطرة على س، والتي أطلقنا عليها « شهرة السيطرة » فيما سبق. وإذا كان الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول س وقت الإقتناء فيصبح من الواجب تعديل هذه القيم في دفاتر س إن أمكن، وإن لم يمكن فيكون ذلك على ورقة عمل الميزانية التجميعية كما سبق وذكرنا. غير أن السيطرة الجزئية تثير مشكلة في هذا الصدد، حيث تعني تكلفة الاستثمارات في س في هذه الحالة ضمنا انخفاض القيم الدفترية لأصولها عما يجب أن تكون عليه. ولكن هل يعني ذلك تعديل هذه الأصول بمقدار نصيب الشركة القابضة ص من هذا الفرق أو يستلزم ذلك تعديل الأصول بالكامل طبقاً لما تتضمنه تكلفة ص بالنسبة لحصتها منها؟ وبمعنى آخر هل يتم تعديل أصول س بمقدار ٢٦١٠٠ جنيه التي تمثل زيادة تكلفة استثمارات ص في ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س عن قيمتها الدفترية، أم يجب تعديل الأصول المقابلة لحقوق الأقلية أيضاً بحيث يصبح التعديل الاجمالي للأصول ٢٩٠٠٠ جنيه (٢٦١٠٠ × ١٠٠/٩٠)؟. والإجابة على هذا التساؤل من وجهة نظرنا هي وجوب التعديل بالكامل، رغم أن بعض المحاسبين يفضل التعديل الجزئي. ذلك لأنه إذا كان المنطق يستدعي تعديل ٩٠ ٪ من صافي الأصول طبقاً لما تتضمنه تكلفة حصول الشركة القابضة عليها، فإنه من باب أولى يمكن الإعتماد على نفس المبررات لتعديل الـ ١٠ ٪ الباقية من صافي الأصول.

واستمراراً للمثال السابق وفي ظل تكلفة استثمارات ص في س بما يزيد عن

القيمة الدفترية تكون ورقة العمل للميزانية العمومية التجميعية كالآتي (لاحظ أن بيانات الميزانية العمومية لكل من ص، س بصفة مستقلة معطاة) :

	ص	س	تسويات واستبعادات من حـ/	تسويات واستبعادات إلى حـ/	الميزانية التجميعية
الأصول:					
استثمارات في س ٩٠٪	١١٦١٠٠			(٢)١١٦١٠٠	
أصول أخرى	٣٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	(١)٢٩٠٠٠		٥٢٤٠٠٠
مجموع الأصول	٤٦٦١٠٠	١٤٥٠٠٠			٥٢٤٠٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات:					
رأس مال ص	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٩٣١٠٠				١٩٣١٠٠
رأس مال س		٦٠٠٠٠	(٢)٥٤٠٠٠ (٣)٦٠٠٠		
أرباح محجوزة س		٤٠٠٠٠	(٢)٣٦٠٠٠ (٣)٤٠٠٠		
أرباح تقويم س			(٣)٢٩٠٠		
حقوق الأقلية في س ١٠٪			(٢)٢٦١٠٠	(١)٢٩٠٠٠ (٣)١٢٩٠٠	١٢٩٠٠
التزامات	٧٣٠٠٠		٤٥٠٠٠		١١٨٠٠٠
	٤٦٦١٠٠	١٤٥٠٠٠	١٥٨٠٠٠	١٥٨٠٠٠	٥٢٤٠٠٠

أما إذا أعتبر الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في الشركة التابعة بمثابة شهرة محل أو شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة فإنه يظهر في الميزانية التجميعية بالقيمة التي دفعت في مثل هذه الشهرة دون أن تتأثر حقوق الاقلية بها رغم أنه يمكن إظهار شهرة المحل بقيمتها بالكامل بما فيها نصيب الاقلية. أما شهرة السيطرة فتظهر بتكلفتها من وجهة نظر القابضة. وسوف

نفترض ان شهرة المحل وشهرة السيطرة تظهر بنصيب القابضة فقط تمشياً مع الاتجاه العام في التطبيق العملي رغم اختلاف رأينا فيما يختص بشهرة المحل. وسوف نعرض لتناول شهرة المحل من وجهة نظرنا في البند الثالث من الفصل التالي. وفي ظل هذا الفرض تكون ورقة عمل الميزانية للتجميعية لمثالنا الجاري كالآتي:

	ص	س	تسويات واستبعادات		الميزانية التجميعية
			من حـ/	إلى حـ/	
الأصول:					
استثمارات في س ٩٠٪	١١٦١٠٠			(١)٢٦١٠٠ (٢)٩٠٠٠٠	
أصول أخرى	٣٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠			٤٩٥٠٠٠
ت + - (شهرة محل أو سيطرة)			(١)٢٦١٠٠		٢٦١٠٠
مجموع الأصول	٤٦٦١٠٠	١٤٥٠٠٠			٥٢١١٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات:					
رأس مال - ص	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة - ص	١٩٣١٠٠		(٢)٥٤٠٠٠		١٩٣١٠٠
رأس مال - س		٦٠٠٠٠	(٣)٦٠٠٠٠		
أرباح محجوزة - س		٤٠٠٠٠	(٢)٣٦٠٠٠ (٣) ٤٠٠٠		
حقوق الأقلية في س ١٠٪				(٣)١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الالتزامات	٧٣٠٠٠	٤٥٠٠٠			١١٨٠٠٠
	٤٦٦١٠٠	١٤٥٠٠٠	١٢٦١٠٠	١٢٦١٠٠	٥٢١١٠٠

هذا وعادة ما تظهر شهرة المحل أو السيطرة (ت +) في الميزانية التجميعية تحت عنوان « زيادة التكلفة عن صافي القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركة

التابعة » في هذه الحالة. ويلاحظ أن الأصول التجميعية قد زادت بمقدار نصيب ص في هذه الزيادة كما تنعكس في تكلفة استثماراتها في س دون أن تتأثر حقوق الأقلية كما كان عليه الحال عند إعتبار الزيادة راجعة إلى انخفاض القيمة الدفترية لأصول س عما يجب أن تكون عليه. ولعله من الواضح أيضاً أن البيانات الواردة في خانتي التسويات والإستبعادات تمثل قيود اليومية اللازمة لتسوية الأصول والخصوم واستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركتين لأغراض إعداد الميزانية التجميعية. ولذلك فقد تعمدنا إحلال لفظة « مدين » باصطلاح « من حـ/ » ولفظة دائن » باصطلاح « إلى حـ/ » حتى يمكن قراءة قيود التسوية والإستبعادات من الخانة المخصصة لذلك مباشرة فالقيد (١) بالقائمة بعالية يقرأ مثلا من حـ/ زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركة س (ت + بمبلغ ٢٦١٠٠ جنيه)، إلى حـ/ استثمارات في س (بنفس المبلغ)، كما يقرأ القيد (٣) مثلاً « من مذكورين: رأس مال ـ س بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه وأرباح محجوزة ـ س بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه، إلى حـ/ حقوق الأقلية في س بمبلغ الـ ١٠٠٠٠ جنيه ».

٥ ـ ب ٤ تكلفة الاستثمارات تقل عن التكلفة الدفترية لها ـ مع حقوق الأقلية:

قد يرجع ذلك إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة دفترياً عما يجب أن تكون عليه أو يرجع إلى انخفاض ربحية الشركة التابعة عن مثيلاتها في نفس النشاط كما سبق أن ذكرنا. وقد أطلقنا على الحالة الثانية شهرة المحل السالبة، وذكرنا أنه يجب في ظل الحالة الأولى تعديل قيمة الأصول إلى ما يجب أن تكون عليه أو عمل مخصص لفرق تقويم الأصول يخصم من مجموعها في الميزانية العمومية التجميعية.

وإذا كان الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول الشركة التابعة وأصبح من الواجب تعديلها، سواء في دفاترها أو في ورقة العمل، فإن التقييم يجب أن ينصب على نصيب الأقلية كما ينصب على نصيب الشركة القابضة أسوة بحالة

زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية. أما إذا كان الفرق راجعاً لوجود الشهرة السالبة، فإن المخصص الذي يتكون بالفرق يقتصر على نصيب الشركة القابضة.

فإذا فرضنا مثلاً أن تكلفة ص في الحصول على ٩٠٪ من حقوق الملكية في س في المثال السابق بلغت ٨١٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت فيه التكلفة الدفترية لهذه الحصة ٩٠٠٠٠ جنيه وكان الفرق راجعاً إلى تضخم أصول معينة وتعين تعديلها. فيكون التعديل في هذه الحالة بتخفيض قيمة الأصول بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ($٩٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{٩٠}$) ويلزم تعديل حقوق الأقلية بنصيبهم في هذا النقص بالتبعية. وتجعل أصول س دائنة في خانة التسويات والاستبعادات بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل حساب أرباحها المحجوزة مدينا في نفس الخانة وبنفس المبلغ. ويترتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية في س مكونة من ٩٠٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠٠ جنيه رأس مال+ ٣٠٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة بعد ترحيل القيد السابق) تكون حصة ص منها ٨١٠٠٠ جنيه وهي تعادل تكلفة استثماراتها حيث يتم استبعادها. وتصبح حقوق الأقلية ٩٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠ جنيه رأس مال+ ٣٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة بعد استبعاد نصيبهم من خسائر إعادة تقويم الأصول). ويصبح مجموع الأصول في الميزانية العمومية التجميعية ٤٨٥٠٠٠ جنيه (٣٥٠٠٠٠ أصول أخرى للشركة ص+ ١٣٠٠٠٠ رصيد الأصول المعدل في س). [عليك إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية لهذه الحالة مع مراعاة أن الأرباح المحجوزة في الشركة ص تصبح ١٥٨٠٠٠ جنيه حتى تتوازن ميزانيتها الفردية طبقا للبيانات المعطاة].

أما إذا أعتبر الفرق راجعاً لوجود شهرة سالبة وكون مخصص ليخصم من مجموع الأصول في الميزانية التجميعية بالفرق بين تكلفة استثمارات القابضة في الشركة التابعة وقيمتها الدفترية في دفاتر الأخيرة، فإن قيود التسوية ولإستبعادات للمثال الجاري تكون كالآتي.

(١) من حـ/ أرباح محجوزة ـ س إلى حـ/ مخصص تقويم أصول ـ س بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه.

(٢) من مذكورين: حـ/ رأس مال ـ س بمبلغ ٥٤٠٠٠ جنيه وحـ/ أرباح محجوزة ـ س بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه (٣٦٠٠٠ ـ ٩٠٠٠) إلى حـ/ استثمارات في س بمبلغ ٨١٠٠٠ جنيه

(٣) من مذكورين: حـ/ رأس مال ـ س بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه وحـ/ أرباح محجوزة ـ س بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه إلى حـ/ حقوق الأقلية في س بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.

وعليك إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية التي توضح ذلك.

أسئلة وتمارين
على الفصل الثالث عشر

أولا: الأسئلة:

١ - ما هي أهم أهداف إعداد القوائم والحسابات التجميعية.

٢ - قد تقوم الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية لنصيبها في حقوق الملكية في احدى الشركات التابعة، فما هي أهم الأسباب التي تحدوا بالشركة القابضة لذلك، وما هي أهم الإجراءات المحاسبية التي تترتب على كل من هذه الأسباب إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة وفي حالة وجود حقوق للأقلية فيها؟

٣ - حصلت الشركة ص على السيطرة على الشركة س التي تبلغ صافي القيمة الدفترية لأصولها ٣٠٠٠٠٠ جنيه. فما هو المبلغ الذي دفعته ص مقابل هذه السيطرة في كل من الحالات الآتية:

١ - وجود شهرة محل غير ظاهرة في دفاتر س قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه، وتضخم بعض الأصول بما يعادل ١٢٠٠٠ جنيه، ونقص القيمة الدفترية لبعض الأصول الأخرى عن قيمتها العادلة بمبلغ ١٣٥٠٠ جنيه، ونصيب ص في حقوق الملكية في س ١٠٠٪.

ب - كالحالة السابقة فيما عدا أن نصيب ص ٩٠٪.

٤ - تكلم باختصار عن طبيعة حقوق الأقلية موضحاً المعالجة الملائمة لها في الميزانيات التجميعية ومدى تأثرها بالفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق الشركة القابضة (حقوق الأغلبية).

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

فيما يلي البيانات المختصرة لميزانيات أربع شركات في ١٩٨٧/١٢/٣١.

	ص	$س_1$	$س_2$	$س_3$
مجموع الأصول	٥٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات:				
رأس المال ـ أسهم عادية	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة (خسائر)	٢١٠٠٠٠	(٢٠٠٠)	٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
التزامات	١٣٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
	٥٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠

وقد قامت ص بالحصول على ١٠٠٪ من حقوق الملكية في الشركات الثلاث بالشروط التالية: (١) الحصول على حقوق ملكية $س_1$ بسداد ١٥٠٠٠٠ جنيه نقدا، (٢) إصدار ١٥٠٠٠ سهم عادي قيمة إسمية ٥ جنيه وقيمة سوقية ١٠ جنيه مقابل حقوق الملكية في $س_2$، (٣) إصدار سندات لحملة أسهم $س_3$ تبلغ قيمتها الإسمية ٣٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة إسمية ١٥٪ مساوية للسعر الفعال تسدد بعد عشر سنوات.

والمطلوب:

إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات استثمارات ص في كل من الشركات الثلاث، (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركات الأربعة، (٣) تصوير الميزانية العمومية التجميعية للمجموعة في تاريخ إقتناء ص لها.

التمرين الثاني:

حصلت الشركة ص على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في الشركة س في ٨٦/١٢/٣١ حيث ظهرت ميزانيتي الشركتين كالآتي:

	ص	س
	جنيه	جنيه
مباني وآلات وتركيبات (صافي)	٦٢٣٥٠٠	٣١٢١٠٠
استثمارات في أسهم س	١٢٦٠٠٠	
مخزون	٢٣٩٥٠	٣٢٤٠٠
عملاء (صافي)	١٢٥٥٠	١٠٥٠٠
نقدية	١٣٢٠٠	٥٠٠٠
مجموع الأصول	٧٩٩٢٠٠	٣٦٠٠٠٠
أسهم رأس المال	٣٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة	١٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
إلتزامات	٣٧٩٢٠٠	٢٤٠٠٠٠
مجموع الخصوم	٧٩٩٢٠٠	٣٦٠٠٠٠

هذا وبمراجعة دفاتر س وجد أن المخزون مقوم على أساس طريقة الوارد اخيرا صادر أولا ، وأن قيمته طبقا لطريقة الوارد أولا صادر أولاً التي تستخدمها ص تبلغ ٣٨٦٠٠ جنيه، كما وجد أن مخصص الديون المشكوك فيها غير كافي للديون المتوقع إعدامها من رصيد العملاء وتلزم زيادته بمبلغ ١٢٠٠ جنيه، كما وجد ان مخصص إهلاك المباني والآلات مغالى فيه وأن قيمة هذه الأصول بعد استبعاد المخصص لا تقل عن ٣٢١٦٠٠ جنيه. وقد تقرر، اعتبار أي زيادة عن تكلفة استثمارات ص عن قيمتها الدفترية بعد هذه التسويات بمثابة شهرة سيطرة.

المطلوب:

إجراء القيود الدفترية اللازمة لإجراء هذه التسويات بفرض تعديل سجلات س (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ٣١/١٢/٨٧ بفرض أنه تقرر عدم تعديل سجلات س، قم باجراء قيود التسوية اللازمة على ورقة العمل.

التمرين الثالث:

فيما يلي ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة القابضة ط، والشركة التابعة لها ع.

	ط	ع	تسويات واستبعادات من حـ/	تسويات واستبعادات إلى حـ/	الميزانية التجميعية
الأصول					
أصول أخرى	٣٧٢٠٠٠	١٨٢٠٠٠	؟	؟	٥٦٤٠٠٠
شهرة سيطرة					١٢٠٠٠
استثمارات في ع ٩٠٪	؟		؟	؟	؟
مجموع الأصول	؟	١٨٢٠٠٠			؟
حقوق الملكية والالتزامات:					
رأس مال ط	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة ط	؟				؟
رأس مال ع		١٠٠٠٠٠	؟	؟	
أرباح محجوزة ع		٥٠٠٠٠	؟	؟	
حقوق الأقلية في ع ١٠٪					١٦٠٠٠
التزامات	٩٦٠٠٠	٣٢٠٠٠			؟
	؟	١٨٢٠٠٠	؟	؟	؟

المطلوب:

(١) تحديد تكلفة استثمارات ط في ع، (٢) توضيح الأسباب التي ترى أنه

قد تم ارجاع الفرق بين تكلفة الإستثمارات والقيمة الدفترية لها، (٣) استكمال ورقة العمل، (٤) إجراء قيود التسوية والاستبعاد اللازمة.

التمرين الرابع:

فيما يلي البيانات المختصرة للميزانيات العمومية الخاصة بالشركة القابضة ص، والشركات التابعة لها س١، س٢، س٣، وذلك في تاريخ حصول ص على حقوق السيطرة على هذه الشركات.

الأصول:	ص	س١	س٢	س٣
أصول ثابتة (صافي)	١٢٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	٨٢٠٠٠	٥٣٠٠٠
استثمارات في س١ ١٠٠٪	١٠٠٠٠٠			
" " س٢ ٨٠٪	٨٥٠٠٠			
" " س٣ ٩٠٪	٦٠٠٠٠			
أصول متداولة	١٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٦٣٠٠٠	٤٧٠٠٠
	٥٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات:				
رأس مال	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
أرباح محجوزة	٢٠٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
التزامات	١١٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٠٠٠٠
	٥٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠

والمطلوب:

(أ) اجراء قيود التسوية والاستبعاد اللازمة لاعداد الميزانية التجميعية للمجموعة في ظل كل من الحالات الآتية:

(١) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع لشهرة المحل الخاصة بالشركة التابعة، (٢) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع إلى عدم

سلامة تقييم أصول الشركة التابعة ، (٣) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في س$_١$ يرجع لشهرة السيطرة ، وفي س$_٢$ يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول الثابتة ، وفي س$_٣$ يرجع إلى انخفاض معدلات ربحية الشركة ، (٤) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في س$_١$ يرجع إلى عدم سلامة تقييم الاصول ، وفي س$_٢$ يرجع إلى شهرة السيطرة ، وفي س$_٣$ يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول.

(ب) اعداد ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية للحالة الأولى والأخيرة في المطلوب الأول.

الفصل الرابع عشر

في

الشركات القابضة :

الحسابات والقوائم التجميعية بعد تاريخ الاقتناء .

١ ـ مقدمة :

عالجنا في الفصل السابق اجراءات اعداد الميزانية التجميعية في تاريخ حصول الشركة القابضة على ما يكفي من حقوق الملكية في الشركات التابعة للسيطرة عليها. وعادة ما تسجل استثمارات الشركة القابضة في الشركات التابعة عند اقتنائها بالتكلفة، والتي لا شك تعكس قيمة هذه الاستثمارات من الناحية الاقتصادية بالنسبة لكل من طرفي عملية التبادل في ذلك التاريخ. وقد تستمر الشركة القابضة في اظهار استثماراتها في الشركات التابعة بتكلفتها في تاريخ الاقتناء دون تعديل لما قد يطرأ على قيمة صافي أصول هذه الشركات نتيجة مزاولة عملياتها، وهو ما يطلق عليه محاسبياً « المحاسبة للاستثمارات في الشركة التابعة على أساس التكلفة »، كما قد تقوم الشركة التابعة بتعديل قيمة استثماراتها في الشركات التابعة تبعاً لما يطرأ من تغيرات على قيمة صافي اصولها نتيجة مزاولة عملياتها، وفي هذه الحالة تعالج الاستثمارات في الشركات التابعة طبقاً لما يعرف محاسبياً « بالمحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة على أساس حقوق الملكية ».

وسوف نطلق اختصاراً على الطريقة الأولى « أساس التكلفة » وعلى الطريقة الثانية « أساس حقوق الملكية ».

وسوف نستعرض في هذا الفصل الاجراءات المحاسبية اللازمة لاعداد الحسابات والقوائم التجميعية في تاريخ لاحق لتاريخ اقتناء الشركة القابضة لاستثماراتها في الشركات التابعة طبقا لكل من الطريقتين.

٢ ـ انقضاء فترة محاسبية بعد تاريخ الاقتناء :

عندما تنقضي فترة محاسبية على تاريخ اقتناء الشركة القابضة لاستثماراتها في الشركة أو الشركات التابعة فإن الأمر يقتضي اعداد حسابات ختامية تجميعية لنظهر نتائج عمليات المجموعة بالاضافة إلى الميزانية التجميعية التي توضح مركزها المالي. ذلك لأن حقوق الشركة القابضة في الشركات التابعة تتأثر بمقدار ما تحققة هذه الشركات من أرباح أو خسائر وبمقدار ما تقوم هذه الشركات باجرائه من توزيعات للأرباح سواء كان ذلك من أرباح الفترة أو من الأرباح المحجوزة. هذا وسوف نستخدم لأغراض التبسيط فيما يلي من أمثلة توضيحية حساب ختامي واحد يشتمل على ملخص البيانات التي ترد عادة في مجموعة الحسابات الختامية العادية (الانتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر) بصورة مجملة بحيث تتضح المبادىء العامة في هذا الصدد بصورة يسهل استيعابها.

ولنفرض أن الشركة ص حصلت على ٨٠ ٪ من حقوق الملكية في الشركة س في ١/١/١٩٨٥ بمبلغ ٧٦٠٠٠ جنيه عندما بلغت صافي أصول الشركة س في الدفاتر ١٠٠٠٠٠ جنيه. وقد وجد حينئذ أن المخزون لدى الشركة س والتي تبلغ تكلفته الدفترية ١٥٠٠٠ جنيه مبالغ في تقويمه بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه. وقد بلغت الأرباح التي حققتها الشركة س عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/١٩٨٥ ٢٠٠٠٠ جنيه وزع منها ١٠٠٠٠ جنيه على المساهمين وتم احتجاز الباقي.

٢ ـ أ ـ ورقة عمل الحسابات والقوائم الختامية ـ أساس التكلفة:

يترتب على اتباع أساس التكلفة في اثبات استثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة اعتبار ما تحصل عليه من توزيعات في أرباح التابعة بمثابة ايرادات في دفاترها. وعند اعداد الحسابات الختامية التجميعية تعد هذه التوزيعات بمثابة معاملات وسيطة بين أفراد المجموعة ويتم الغائها، وتعتبر حصة الشركة القابضة في مجموع الأرباح، سواء كانت موزعة أو غير موزعة بمثابة زيادة في حقوق ملكيتها في المجموعة. ولتوضيح ذلك سنبدأ أولاً باعداد ورقة عمل الحسابات الختامية للمثال بعاليه، مع افتراض البيانات المتعلقة بمفرداتها فيما عدا صافي ارباح س، ثم نوضح بعد ذلك اجراءات اعداد الميزانية التجميعية.

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية
الشركة القابضة ص والشركة التابعة س
عن السنة المالية المنتهية في ٨٥/١٢/٣١

	ص	س	تسويات واستبعادات من حـ/	إلى حـ/	الحسابات الختامية التجميعية
الايرادات (بخلاف توزيعات س)	٣٩٢٠٠٠	١٢٢٠٠٠			٥١٤٠٠٠
توزيعات من س.	٨٠٠٠		(٢)٨٠٠٠		
مجموع الايرادات	٤٠٠٠٠٠	١٢٢٠٠٠			٥١٤٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٢١٤٠٠٠	٥٦٠٠٠		(١)٥٠٠٠	٢٦٥٠٠٠
المصروفات الأخرى	٩٤٠٠٠	٤٦٠٠٠			١٤٠٠٠٠
صافي الربح ـ س		٢٠٠٠٠	(١)٥٠٠٠	(٣)٢٥٠٠٠	
صافي الربح ـ ص	٩٢٠٠٠		(٣)٢٠٠٠٠	(٢)٨٠٠٠	١٠٤٠٠٠
حقوق الأقلية في صافي ربح س			(٣)٥٠٠٠		٥٠٠٠
المصروفات وصافي الربح	٤٠٠٠٠٠	١٢٢٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣٨٠٠٠	٥١٤٠٠٠

(١) تسوية تكلفة البضاعة المباعة بمقدار التضخم في تكلفة مخزون أول المدة (بفرض طريقة المخزون (الدوري) حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة (جعله دائناً) وزيادة، رصيد صافي الربح ـ س (وهو رصيد دائن يظهر كمتمم حسابي في الجانب المدين من الحساب الختامي ومن ثم نزداد بجعله مديناً ـ أي بزيادة المتمم الحسابي للجانب المدين من الحساب الختامي).

(٢) استبعاد حصة ص من توزيعات س. ويؤدي ذلك إلى تخفيض الايرادات (بجعلها مدينة) وتخفيض رصيد صافي ربح ص (ويظهر كمتمم حسابي للجانب المدين للحساب الختامي ومن ثم لتخفيضه بجعله دائناً).

(٣) تحديد نصيب كل من ص وحقوق الأقلية في صافي ربح س بعد تعديلة بتسوية مخزون أول الفترة، حيث أصبح صافي الربح ٢٥٠٠٠ جنيه يخص ص ٨٠٪ منه، أي ٢٠٠٠٠ جنيه ويخص الأقلية ٢٠٪ أي ٥٠٠٠ جنيه.

هذا ويلاحظ أن صافي الربح - ص في الحسابات الختامية يتكون من الأرباح التي حققتها ص بصفة مستقلة (٩٢٠٠٠ جنيه) بعد استبعاد ما حصلت عليه من توزيعات س (٨٠٠٠ جنيه) مضافاً إليها حصتها في أرباح س بعد تسويتها بالزيادة في تكلفة مخزون أول الفترة (عند الاقتناء) وسواء كانت هذه الأرباح موزعة أو غير موزعة (٢٥٠٠٠ × ٨٠٪ = ٢٠٠٠٠ جنيه). ويظهر أثر توزيع أرباح س على رصيد الأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية كما تتأثر به حقوق الأقلية.

ولتوضيح اجراءات اعداد الميزانية التجميعية بعد انقضاء فترة محاسبية على تاريخ اقتناء الشركة القابضة لاستثماراتها في الشركة التابعة، نفترض استمراراً للمثال الجاري أن بيانات الميزانية العمومية لكل من الشركتين ص، س كما هو موضح في ورقة العمل التالية. ونوضح ايضاً في الورقة التسويات اللازمة لأغراض اعداد الميزانية التجميعية ثم نعلق على كل منها بما يوضح مبرراته.

هذا وبتفحص خانة التسويات والاستبعادات نجد الآتي:

(١) عند حصول ص على ٨٠٪ من حقوق الملكية في س كانت تكلفة الاستثمارات تقل عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه نتيجة المغالاة في تقويم المخزون بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه (منها ١٠٠٠ جنيه تخص حقوق الأقلية بنسبة ٢٠٪). وقد افترضنا أن س استنفدت هذا المخزون بتكلفته الدفترية بصدد حساب تكلفة البضاعة المباعة (انظر ورقة عمل الحسابات الختامية) بما أدى إلى نقص أرباح العام عما كان يجب أن تكون عليه بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه، في حين أن المبلغ كان يجب استنزاله من الأرباح المحجوزة للشركة س في تاريخ الاقتناء. ولذلك فيمثل القيد الأول تصحيح هذا الوضع بجعل حساب الأرباح المحجوزة - س في ١/١/٨٥ مديناً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مقابل جعل صافي ربح س عن السنة دائناً. وبذلك يصبح صافي ربح س بعد التعديل عن السنة ٢٥٠٠٠ جنيه ويصبح رصيد الأرباح المحجوزة في بداية السنة (تاريخ الاقتناء) ٤٥٠٠٠ جنيه.

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة القابضة ص والتابعة س
في ١٩٨٥/١٢/٣١ ، بعد سنة مالية من تاريخ الاقتناء

	ص	س	تسويات واستبعادات		الميزانية التجميعية
			من حـ /	إلى حـ /	
الأصول					
أصول مختلفة	٥٤٢٠٠٠	٢١٣٠٠٠			٧٥٥٠٠٠
استثمارات في س - ٨٠٪	٧٦٠٠٠			(٤)٧٦٠٠٠	
مجموع الأصول	٦١٨٠٠٠	٢١٣٠٠٠			٧٥٥٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات:					
رأس المال - ص	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة - ص في ١/١/٨٥	١١٢٠٠٠				١١٢٠٠٠
صافي الربح - ص عن سنة ٨٥	٩٣٠٠٠		(٢)٨٠٠٠	(٣)٢٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠
توزيعات أرباح س	(٦٢٠٠٠)				(٦٢٠٠٠)
رأس مال - س		٥٠٠٠٠	(٤)٤٠٠٠٠ (٥)١٠٠٠٠		
أرباح محجوزة - س في ١/١/٨٥		٥٠٠٠٠	(١)٥٠٠٠ (٤)٣٦٠٠٠ (٥)٩٠٠٠		
صافي ربح - س عن السنة		٢٠٠٠٠	(٣)٢٠٠٠٠ (٥)٥٠٠٠		
توزيعات أرباح س		(١٠٠٠٠)		(١)٥٠٠٠ (٢)٨٠٠٠ (٥)٢٠٠٠	
حقوق الأقلية في س			(٥)٢٠٠٠	(٥)٢٤٠٠٠	٢٢٠٠٠
الالتزامات	٢٧٦٠٠٠	١٠٣٠٠٠			٣٧٩٠٠٠
	٦١٨٠٠٠	٢١٣٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠	٧٥٥٠٠٠

(٢) قامت س بتوريع ١٠٠٠٠ جنيه من أرباحها يخص ص منها ٨٠٠٠ جنيه اعتبرت من بنود الايرادات في الحسابات الختامية الخاصة بالشركة ص. وحيث أن ص تضيف لما تحققه هي من أرباح بصفة فردية نصيبها في الأرباح التي تحققها س سواء وزعت أم لم توزع لأغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية، فقد اصبح من الواجب الغاء قيد حصول ص على مبلغ الـ ٨٠٠٠ جنيه عن طريق جعل حساب صافي أرباح ص عن السنة مديناً وحساب توزيعات أرباح س دائناً. وهذا هو ما يتحقق بالقيد الثاني.

(٣) تبلغ حصة ص من صافي أرباح س بعد تعديلها ٢٠٠٠٠ جنيه وبذلك يلزم تحويل المبلغ من حساب صافي أرباح س لحساب صافي أرباح ص ليظهر في الميزانية التجميعية. وهذا ما يحققه القيد الثالث.

(٤) تتمثل حقوق ص في س في تاريخ الاقتناء في ٨٠٪ من رأس المال (٤٠٠٠٠ جنيه) مضافاً إليها ٨٠٪ من الأرباح المحجوزة بعد تسويتها بالمغالاة في تقويم المخزون (٣٦٠٠٠ جنيه). وهذه الحقوق تظهر في أصول س المختلفة التي تنطوي عليها الميزانية التجميعية. ومن ثم يجب استبعاد استثمارات ص في س مقابل حقوق ص في س منعاً للازدواج، وهذا ما يتحقق بالقيد الرابع.

(٥) قيد مركب يثبت حقوق الأقلية في س قبل توزيع أرباح العام وبعد حصولهم على نصيبهم من هذه التوزيعات كالآتي:

من مذكورين.

١٠٠٠٠	حـ / رأس مالـ س - ٢٠٪
٩٠٠٠	حـ / أرباح محجوزة - س في ١/١/(بنسبة ٢٠٪ بعد التسوية)
٥٠٠٠	حـ / صافي أرباح العام - (بعد التسوية - ٢٠٪)
٢٠٠٠	حـ / حقوق الأقلية في س (ما حصل عليه الأقلية من الأرباح الموزعة).

إلى مذكورين

٢٠٠٠ حـ / توزيعات أرباح ـ س (حصة الاقلية في الأرباح الموزعة).

٢٤٠٠٠ حـ / حقوق الأقلية في س (بنصيبهم في رأس المال والأرباح المحجوزة وأرباح العام).

ومن هذا القيد نجد أن رصيد حقوق الأقلية يصبح ٢٢٠٠٠ جنيه وهو ما يظهر في الميزانية التجميعية.

هذا ومن الواضح أن حساب استثمارات الشركة القابضة (ص) في الشركة التابعة لها (س) يظل بقيمته الدفترية في تاريخ الاقتناء في ظل «أساس التكلفة» كما هو واضح من المثال بعاليه، ويستبعد لأغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية مقابل حقوق الشركة القابضة في الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء. وبذلك، وفي ظل اتباع أساس التكلفة، يلزم الأمر ضرورة التمييز وبين حقوق الملكية في الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء، وما يطرأ على هذه الحقوق من تغيرات بعد ذلك نتيجة مزاولة الشركة التابعة لعملياتها المختلفة. والواقع أن هذا التمييز ضروري حتى في ظل أساس حقوق الملكية كما سوف يتضح من البند التالي.

٣ ـ ب ـ ورقة عمل الحسابات والقوائم الختامية ـ أساس حقوق الملكية:

عندما تعالج الشركة القابضة استثماراتها في الشركات التابعة محاسبياً على أساس حقوق الملكية فإن القيمة الدفترية لهذة الاستثمارات في دفاترها تتأثر بما تحققه الشركة التابعة من أرباح أو خسائر بعد تاريخ الاقتناء، كما تتأثر بما تقوم هذه الشركة بتوزيعة من أرباح. وبمعنى آخر فإنه في ظل اتباع طريقة حقوق الملكية فإن حساب استثمارات الشركة القابضة يعكس باستمرار حقوقها في ملكية الشركات التابعة بما يطرأ عليها من تغيرات، وبالرغم من أن القوائم والحسابات الختامية

التجميعية تتطابق تماماً مع تلك التي يتم اعدادها في ظل أساس التكلفة، إلا أن اجراءات التجميع والمحاسبة للاستثمارات تختلف.

وحتى تتضح الصورة للقارىء - سوف نفترض نفس بيانات الشركة ص والشركة س الواردة في البند السابق (٢ - أ) ونعالج استثمارات ص على أساس حقوق الملكية. وفي تاريخ الاقتناء ١/١/٨٥ تقوم ص باثبات استثماراتها في س سواء في ظل أساس التكلفة أو حقوق الملكية بالقيد الآتي.

٧٦٠٠٠		من حـ / الاستثمارات في س - ٨٠٪
	٧٦٠٠٠	إلى حـ / النقدية (أو أي أصول أخرى كمقابل)

وفي ظل أساس التكلفة يظل حساب الاستثمارات في دفاتر ص بنفس القيمة بصرف النظر عما يطرأ من تغيرات على حقوق ملكية س. أما في ظل أساس حقوق الملكية، فإن نصيب ص من أرباح س كما يظهر في قوائم الأخيرة يعلى على حساب الاستثمارات كالآتي:

١٦٠٠٠		من حـ / الاستثمارات في س - ٨٠٪
	١٦٠٠٠	إلى حـ / أرباح الاستثمارات في س
		حصتنا في أرباح س من واقع قوائمها ٢٠٠٠٠ × ٨٠٪.

وعندما تحصل ص على حصتها من الأرباح التي قامت س بتوزيعها. يخفض بها حساب الاستثمارات كالآتي:

٨٠٠٠		من حـ / النقدية
	٨٠٠٠	إلى حـ / الاستثمارات في س - ٨٠٪
		اثبات تحصيل حصتنا في الأرباح التي وزعتها س.

ويترتب على هذه القيود أن يصبح رصيد الاستثمارات في ميزانية ص مبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه، وتزداد أرباحها بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في حساباتها الختامية الخاصة،

حيث لا يقتصر أثر أرباح س على قوائم ص الخاصة في هذه الحالة على ما يتم توزيعه من أرباح (٨٠٪ من ١٠٠٠٠ جنيه) وإنما يمتد إلى ما لم يتم توزيعه أيضاً (٨٠٪ من ١٠٠٠٠ جنيه المحجوزة). وتكون ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية في هذه الحالة كما هو موضح فيما يلي.

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة ص و س
عن السنة المنتهية في ٨٥/١٢/٣١ (أساس حقوق الملكية)

	ص	س	تسويات	واستبعادات	الحسابات الختامية التجميعية
			من حـ /	إلى حـ /	
الايرادات (بخلاف أرباح استثمارات في س)	٣٩٢٠٠٠	١٢٢٠٠٠			٥١٤٠٠٠
ايرادات استثمارات في س	١٦٠٠٠		(٢)١٦٠٠٠		
مجموع الايرادات	٤٠٨٠٠٠	١٢٢٠٠٠			٥١٤٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٢١٤٠٠٠	٥٦٠٠٠		(١)٥٠٠٠	٢٦٥٠٠٠
المصروفات الأخرى	٩٤٠٠٠	٤٦٠٠٠			١٤٠٠٠٠
صافي الربح ـ س		٢٠٠٠٠	(١)٥٠٠٠	(٣)٢٥٠٠٠	
صافي الربح ـ ص	١٠٠٠٠٠		(٣)٢٠٠٠٠	(٢)١٦٠٠٠	١٠٤٠٠٠
حقوق الأقلية في صافي ربح س			(٣)٥٠٠٠		٥٠٠٠
	٤٠٨٠٠٠	١٢٢٠٠٠	٤٦٠٠٠	٤٦٠٠٠	٥١٤٠٠٠

ويلاحظ أن الحسابات الختامية التجميعية في ظل هذه الطريقة (طريقة حقوق الملكية) لا تختلف عن سابقتها وإن اختلفت قيم قيود التسوية والاستبعاد كما يتضح

من الخانة المخصصة لذلك. فقد زادت ايرادات ص بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه في هذه الحالة بدلاً من ٨٠٠٠ جنيه في الحالة السابقة ومن ثم تم استبعادها. أما تسوية أثر تضخم تكلفة مخزون أول الفترة فما زالت كما هي، كما لم تتأثر حقوق الأقلية بتغيير الطريقة التي اتبعتها ص في المحاسبة لاستثماراتها في س.

وتظهر ورقة عمل الميزانية التجميعية في ظل أساس حقوق الملكية كالآتي:

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة ص و س

في ٨٥/١٢/٣١، بعد سنة مالية من تاريخ الاقتناء

	ص	س	تسويات واستبعادات من حـ/	تسويات واستبعادات إلى حـ/	الميزانية التجميعية
الأصول					
أصول مختلفة	٥٤٢٠٠٠	٢١٣٠٠٠			٧٥٥٠٠٠
استثمارات في س - ٨٠٪	٨٤٠٠٠			(٣)٨٤٠٠٠	
مجموع الأصول	٦٢٦٠٠٠	٢١٣٠٠٠			٧٥٥٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات:					
رأس المال - ص	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة ص - ٨٥/١/١	١١٢٠٠٠				١١٢٠٠٠
صافي الربح -ص- عن السنة	١٠٠٠٠٠		(٣)١٦٠٠٠	(٢)٢٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠
توزيعات أرباح ص	(٦٢٠٠٠)		(٣)٤٠٠٠٠		(٦٢٠٠٠)
رأس مال س		٥٠٠٠٠	(٤)١٠٠٠٠		
			(١)٥٠٠٠		
أرباح محجوزة س - ٨٥/١/١		٥٠٠٠٠	(٣)٣٦٠٠٠		
			(٤)٩٠٠٠		
صافي ربح س عن السنة		٢٠٠٠٠	(٢)٢٠٠٠٠	(١)٥٠٠٠	
			(٤)٥٠٠٠	(٣)٨٠٠٠	
توزيعات أرباح س		(١٠٠٠٠)		(٤)٢٠٠٠	
حقوق الأقلية في س			(٥)٢٠٠٠	(٤)٢٤٠٠٠	٢٢٠٠٠
الالتزامات	٢٧٦٠٠٠	١٠٣٠٠٠			٣٧٩٠٠٠
	٦٢٦٠٠٠	٢١٣٠٠٠	١٤٣٠٠٠	١٤٣٠٠٠	٧٥٥٠٠٠

هذا وبتفحص خانة التسويات ومقارنتها بالوضع في ظل أساس التكلفة (البند ٢ ـ أ) نجد الآتي.

(١) القيد الأول الخاص بتسوية رصيد الأرباح المحجوزة في س بالتضخم في قيمة مخزون أول الفترة كما هو.

(٢) القيد الثاني في الحالة السابقة الخاص باستبعاد الأرباح التي وزعتها س من أرباح ليس له مقابل في هذه الحالة، وإنما تم استبعاد ١٦٠٠٠ جنيه وهي قيمة الأرباح التي اثبتتها ص في دفاترها في ظل أساس حقوق الملكية مع القيد الثالث. أما القيد الثاني في الحالة الجارية فيقابله في الحالة السابقة القيد الثالث.

(٣) القيد الثالث في الحالة الجارية يستبعد استثمارات ص في س مقابل استبعاد ١٦٠٠٠ جنيه من أرباح ص عليت على حساب الاستثمارات ومقابل استبعاد ٨٠٪ من رأس مال س وأرباحها المحجوزة في ١/١ بعد تسويتها للتضخم في قيمة مخزون أول الفترة، ويقابله في الحالة السابقة القيد الرابع.

(٤) القيد الرابع في الحالة الجارية يمثل حساب واثبات حقوق الأقلية في س وهو مطابق تماماً للقيد الخامس في الحالة السابقة.

ولعله من الواضح تماماً أن الحسابات الختامية التجميعية والميزانية التجميعية في ظل أساس حقوق الملكية لم تختلف عما كانت عليه في ظل أساس التكلفة.

٣ ـ انقضاء أكثر من فترة محاسبية منذ تاريخ الاقتناء:

تعتبر أسس واجراءات اعداد الحسابات والقوائم التجميعية بعد انقضاء اكثر من فترة محاسبية على تاريخ اقتناء الشركة القابضة لاستثماراتها في الشركات التابعة امتدادا لما تعرضنا له في البند السابق. فإذا كانت الشركة القابضة تستمر في تسجيل استثماراتها بالتكلفة فإن الأمر يقتضي التمييز بين حقوق ملكية الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء وما يطرأ على ذلك من تغيير بعد ذلك لامكان اجراء التسويات اللازمة. وخاصة إذا اختلفت التكلفة عن القيمة الدفترية في تاريخ

الاقتناء. أما إذا كانت استثمارات الشركة القابضة في التابعة تسجل على أساس حقوق الملكية فان الفرق بين القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات في دفاتر الشركة التابعة وحصة الشركة القابضة في حقوق الملكية طبقاً لدفاتر الشركة التابعة في أي تاريخ لاحق على تاريخ الاقتناء يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في تاريخ الاقتناء. ولتوضيح ذلك وكذلك لتوضيح اجراءات التجميع لفترات محاسبية لاحقة لتاريخ الاقتناء بما يزيد عن فترة محاسبية واحدة، لنفرض البيانات التالية لكل من الشركة القابضة ص والتابعة س في صورة اجمالية مختصرة.

بيانات اجمالية عن الشركة القابضة ص والتابعة س

	ص - بعد ٣ سنوات من الاقتناء		س	
	أساس التكلفة	أساس حقوق الملكية	في تاريخ الاقتناء	السنة الثالثة
بيانات الميزانية العمومية:				
الاصول				
أصول مختلفة (مجموع)	٢٣٧٥٠٠	٢٣٧٥٠٠	١٠٥٠٠٠	١٦٣٥٠٠
استثمارات في س - ٨٠٪	٧٠٠٠٠	٩٥٦٠٠		
مجموع الأصول	٣٠٧٥٠٠	٣٣٣١٠٠	١٠٥٠٠٠	١٦٣٥٠٠
حقوق الملكية والالتزامات:				
رأس المال	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
الأرباح المحجوزة:				
عند الاقتناء			٣٠٠٠٠	
في بداية السنة الثالثة	٩٨٠٠٠	١١٩٦٠٠		٥٧٠٠٠
أرباح السنة الثالثة	٢٦٠٠٠	٣٠٠٠٠		١٠٠٠٠
توزيعات السنة الثالثة	(١٥٠٠٠)	(١٥٠٠٠)		(٥٠٠٠)
الالتزامات (مجموع)	٩٨٥٠٠	٩٨٥٠٠	٢٥٠٠٠	٥١٥٠٠
مجموع حقوق الملكية والالتزامات	٣٠٧٥٠٠	٣٣٣١٠٠	١٠٥٠٠٠	١٦٣٥٠٠

بيانات الحسابات الختاميه:				
ايرادات مختلفة (مجموع)	٢٣١٠٠٠	٢٣١٠٠٠		١١٥٠٠٠
ايرادات استثمارات في س	٤٠٠٠	٨٠٠٠		
مجموع الايرادات	٢٣٥٠٠٠	٢٣٩٠٠٠		١١٥٠٠٠
مصروفات مختلفة (مجموع)	٢٠٩٠٠٠	٢٠٩٠٠٠		١٠٥٠٠٠
صافي أرباح العام الثالث	٢٦٠٠٠	٣٠٠٠٠		١٠٠٠٠
مجموع للمصروفات والأرباح	٢٣٥٠٠٠	٢٣٩٠٠٠		١١٥٠٠٠

وإذا نظرنا إلى بيانات الميزانية العمومية لكل من ص و س لأمكننا استخلاص البيانات التالية:

١ ـ بلغت تكلفة استثمارات ص في س في تاريخ الاقتناء منذ ٣ سنوات ٧٠٠٠٠ جنيه كما تظهر في خانة «أساس التكلفة» في حين بلغت القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات طبقاً لحقوق ملكية س في ذلك التاريخ ٦٤٠٠٠ جنيه [٨٠ ٪ من (٥٠٠٠٠ رأس المال + ٣٠٠٠٠ أرباح محجوزة)]. وبذلك تكون هناك زيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية عند الاقتناء قدرها ٦٠٠٠ جنيه. ويلاحظ أن نفس الفرق يمكن التوصل اليه عن طريق مقارنة استثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية والتي تبلغ ٩٥٦٠٠ جنيه بنصيب ص في حقوق الملكية كما تظهر في دفاتر س في نهاية السنة الثالثة [٨٠ ٪ من (٥٠٠٠٠ جنيه رأس المال + ٥٧٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة في بداية السنة الثالثة + ٥٠٠٠ جنيه الأرباح غير الموزعة من أرباح السنة الثالثة)] والتي تبلغ ٨٩٦٠٠ جنيه ليكون الفرق ٦٠٠٠ جنيه. وسوف نفترض لأغراض استكمال المثال أن الفرق يرجع إلى شهرة المحل الخاصة بالشركة س والغير مسجلة بدفاترها في تاريخ الاقتناء، وبذلك تكون قيمة الشهرة المقدرة للشركة بما فيها حقوق الأقلية ٧٥٠٠ جنيه ($٦٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{٨٠}$). وسوف نفترض

أن الشركة ص قررت استنفاد هذه الشهرة على مدة ١٠ سنوات من تاريخ الاقتناء على أساس القسط الثابت.

٢ - يقابل الفرق بين استثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية وأساس التكلفة والذي يبلغ ٢٥٦٠٠ جنيه فرق في أرباح ص المحجوزة في بداية السنة الثالثة يعادل ٢١٦٠٠ جنيه مضافاً اليه الفرق بين أرباح السنة الثالثة في ظل كل من الطريقتين والبالغ ٤٠٠٠ جنيه.

وسوف نعرض فيما يلي ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام الثالث على أساس التكلفة ثم على أساس حقوق الملكية ثم نعرض ورقة عمل الميزانية التجميعية في ظل كل من الأساسين.

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة ص والتابعة س
عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء
(أساس التكلفة)

	ص	س	تسويات واستبعادات		الحسابات الختامية التجميعية
			من حـ /	إلى حـ /	
ايرادات مختلفة (مجموع)	٢٣١٠٠٠	١١٥٠٠٠			٣٤٦٠٠٠
ايرادات استثمارات في س (توزيعات)	٤٠٠٠		(٣) ٤٠٠٠		
	٢٣٥٠٠٠	١١٥٠٠٠			٣٤٦٠٠٠
مصروفات مختلفة (مجموع)	٢٠٩٠٠٠	١٠٥٠٠٠			٣١٤٠٠٠
استنفاد الشهرة عن العام			(١) ٧٥٠		٧٥٠
				(٢) ٩٢٥٠	
صافي الربح - س		١٠٠٠٠		(١) ٧٥٠	
صافي الربح - ص	٢٦٠٠٠		(٢) ٧٤٠٠	(٣) ٤٠٠٠	٢٩٤٠٠
حقوق الأقلية في أرباح س			(٢) ١٨٥٠		١٨٥٠
	٢٣٥٠٠٠	١١٥٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	٣٤٦٠٠٠

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة ص والتابعة س
عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء
(أساس حقوق الملكية)

	ص	س	تسويات من حـ /	واستبعادات إلى حـ /	الحسابات الختامية التجميعية
ايرادات مختلفة (مجموع)	٢٣١٠٠٠	١١٥٠٠٠			٣٤٦٠٠٠
إيرادات استثمارات في س (ارباح)	٨٠٠٠		(٣) ٨٠٠٠		
	٢٣٩٠٠٠	١١٥٠٠٠			٣٤٦٠٠٠
مصروفات مختلفة (مجموع)	٢٠٩٠٠٠	١٠٥٠٠٠			٣١٤٠٠٠
استنفاد الشهرة عن العام			(١) ٧٥٠		٧٥٠
صافي الربح - س		١٠٠٠٠		(١) ٧٥٠	
				(٢) ٩٢٥٠	
صافي الربح - ص	٣٠٠٠٠		(٢) ٧٤٠٠	(٣) ٨٠٠٠	٢٩٤٠٠
حقوق الأقلية في أرباح س			(٢) ١٨٥٠		١٨٥٠
	٢٣٩٠٠٠	١١٥٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٤٦٠٠٠

ومن الواضح أن الحسابات الختامية التجميعية لا تختلف في ظل أساس التكلفة عنها في ظل أساس حقوق الملكية. ويمثل القيد (١) في كل من الحالتين اثبات استنفاد الشهرة عن العام من وجهة نظر المجموعة حيث خفض رصيد صافي ربح س بمبلغ ٧٥٠ جنيه تمثل استنفاد الشهرة عن العام ليبقى بعد ذلك مبلغ ٩٢٥٠ جنيه وزعت على ص وحقوق الأقلية بالقيد (٢). ولا يختلف هذان القيدان في ظل كل من الطريقتين. أما القيد الثالث فيمثل استبعاد ما حصلت عليه ص من أرباح س على سبيل التوزيعات في ظل أساس التكلفة وحصتها الكاملة من هذه الأرباح طبقاً لبيانات س في ظل أساس حقوق الملكية.

ورقة عمل الميزانية المجمعة للشركة ص والتابعة س

في نهاية العام الثالث من تاريخ الاقتناء

(أساس التكلفة)

	ص	س	استبعادات وتسويات من حـ/	إلى حـ/	الميزانية التجميعية
الأصول					
أصول مختلفة (مجموع)	٢٣٧٥٠٠	١٦٣٥٠٠			٤٠١٠٠٠
شهرة محل - (صافي)			(١) ٧٥٠٠	(٢) ٢٢٥٠	٥٢٥٠
استثمارات في س - ٨٠٪	٧٠٠٠٠			(٣) ٧٠٠٠٠	
مجموع الأصول	٣٠٧٥٠٠	١٦٣٥٠٠			٤٠٦٢٥٠
حقوق الملكية والالتزامات:					
رأس مال ص	١٠٠٠٠٠				١٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة ص - بداية السنة ٣	٩٨٠٠٠			(٤) ٢٠٤٠٠	١١٨٤٠٠
أرباح السنة الثالثة - ص	٣٦٠٠٠		(٥) ٤٠٠٠	(٦) ٧٤٠٠	٣٩٤٠٠
توزيعات السنة الثالثة - ص	(١٥٠٠٠)				(١٥٠٠٠)
رأس مال - س		٥٠٠٠٠	(٣) ٤٠٠٠٠ (٧) ١٠٠٠٠		
أرباح محجورة س - في بداية السنة ٣		٥٧٠٠٠	(٢) ١٥٠٠ (٣) ٣٠٠٠٠ (٤) ٢٠٤٠٠ (٧) ١٢٦٠٠	(١) ٧٥٠٠	
أرباح السنة الثالثة - س		١٠٠٠٠	(٢) ٧٥٠ (٦) ٧٤٠٠ (٧) ١٨٥٠		
توزيعات السنة الثالثة - س		(٥٠٠٠)		(٥) ٤٠٠٠ (٧) ١٠٠٠	
حقوق الأقلية في س			(٧) ١٠٠٠	(٧) ٢٤٤٥٠	٢٣٤٥٠
الالتزامات (مجموع)	٩٨٥٠٠	٥١٥٠٠			١٥٠٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات	٣٠٧٥٠٠	١٦٣٥٠٠	١٣٧٠٠٠	١٣٧٠٠٠	٤٠٦٢٥٠

ويلاحظ من ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس التكلفة) الآتي:

(١)، (٢): شهرة المحل التي قدرت قيمتها[٢] على أساس ما دفعته ص بالزيادة للحصول على حصتها في حقوق الملكية في س (٦٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{٨٠}$ = ٧٥٠٠ جنيه) واستنفادها لمدة ثلاث سنوات بمعدل ٧٥٠ جنيه سنوياً حيث حمل استنفاد السنتين السابقتين لحساب الأرباح المحجوزة ـ س في بداية السنة الثالثة وحمل استنفاد السنة الثالثة لحساب أرباح السنة الثالثة ـ س. لاحظ أن شهرة المحل لا تظهر في دفاتر س وبالتالي لا يحسب عنها استنفاد، وهي عنصر من العناصر التي تظهر فقط في الحسابات والقوائم التجميعية على هذا الأساس ويعد الاستنفاد الذي يتجمع عنها عن السنوات السابقة من مكونات الأرباح المحجوزة للشركة التابعة س، حيث لا يحدث تخفيض فعلي لهذه الأرباح المحجوزة في دفاتر س وإنما تقتصر الآثار المترتبة على ذلك على التسويات التي توضحها ورقة العمل. اما إذا كانت س قد وافقت على إثبات شهرة المحل في دفاترها عند حصول ص على استثماراتها فيها فكان يترتب على ذلك عدم وجود اختلاف بين تكلفة استثمارات س وقيمتها الدفترية كما تنعكس في حقوق ملكية س بعد تسويتها بإثبات الشهرة حينئذ، وفي ظل هذه الظروف لا يوجد ما يدعو لإجراء التسويات على ورقة العمل.

(٣) استبعاد تكلفة استثمارات ص في س والبالغ قيمتها ٧٠٠٠٠ جنيه مقابل:

	جنيه
٨٠٪ من رأس مال س عند الاقتناء (٨٠٪ من ٥٠٠٠٠ جنيه)	٤٠٠٠٠
٨٠٪ من الأرباح المحجوزة للشركة س عند الإقتناء بعد تعديلها بشهرة المحل (٨٠٪ من ٣٠٠٠٠ جنيه + ٧٥٠٠ جنيه)	٣٠٠٠٠
	٧٠٠٠٠

(٤) تسوية الأرباح المحجوزة ـ ص بنصيبها من الزيادة في الأرباح المحجوزة للشركة س منذ الإقتناء حتى بداية السنة الحالية كالآتي:

رصيد أرباح محجوزة س ـ في بداية السنة الثالثة بعد تعديلها بالشهرة	٦٤٥٠٠
يستبعد ـ أرباح محجوزة عند الإقتناء المعدلة بشهرة المحل	٣٧٥٠٠
الزيادة في الأرباح المحجوزة للشركة س منذ الإقتناء	٢٧٠٠٠
يستبعد استنفاد الشهرة عن سنتين	(١٥٠٠)
	٢٥٥٠٠
نصيب ص بواقع ٨٠ ٪	٢٠٤٠٠

(٥) استبعاد حصة ص من توزيعات س من أرباح العام الثالث.

(٦) إثبات حصة ص من الأرباح التي حققتها س عن السنة الثالثة بعد تسويتها باستنفاد شهرة المحل: الأرباح التي حققتها س ١٠٠٠٠ جنيه يستبعد استنفاد الشهرة عن العام ٧٥٠ جنيه ليبقى ٩٢٥٠ جنيه تكون حصة ص منها بواقع ٨٠ ٪ ٧٤٠٠ جنيه كما أظهرتها ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية.

(٧) تسوية وإثبات حقوق الاقلية في س كالآتي:

	حقوق الأقلية	
	مدين	دائن
	جنيه	جنيه
رأس مال س مدين		١٠٠٠٠
أرباح محجوزة س ـ في بداية العام الثالث بعد تسويتها بالشهرة باستنفادها عن سنتين (٢٠٪ من ٦٤٥٠٠ ـ ١٥٠٠) ـ مدين		١٢٦٠٠
أرباح السنة الثالثة س ـ بعد تسويتها باستنفاد الشهرة عن العام ـ مدين.		١٨٥٠
توزيعات أرباح السنة الثالثة ـ س ـ دائن	١٠٠٠	
الرصيد الدائن لحقوق الأقلية في س في نهاية السنة ٣.	٢٣٤٥٠	
مجموع	٢٤٤٥٠	٢٤٤٥٠

ويلاحظ من ورقة عمل الميزانية التجميعية على أساس حقوق الملكية ما يلي:

(١) إثبات شهرة المحل على أساس فرق التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات عند الاقتناء.

(٢) إثبات استنفاد شهرة المحل عن ثلاث سنوات حيث تحملت الأرباح المحجوزة ص في بداية السنة الثالثة بمبلغ ١٢٠٠ جنيه (٨٠٪ من استنفاد الشهرة عن سنتين) حيث تعلى الإستثمارات بالأرباح التي تتحقق في س مقابل إعتبارها من مكونات أرباح ص في ظل أساس حقوق الملكية، وتحملت أرباح السنة الثالثة ص بمبلغ ٦٠٠ جنيه (٨٠٪ من استنفاد الشهرة عن سنة بمعدل ٧٥٠ جنيه في السنة) لأن أرباح ص عن السنة زادت بحصتها من أرباح س عن السنة قبل استنفاد الشهرة مقابل زيادة الإستثمارات في س، وتحملت حقوق الأقلية بمبلغ ٤٥٠ جنيه تمثل نصيبها في استنفاد الشهرة لمدة ثلاثة سنوات (٢٠٪ من ٢٢٥٠ جنيه). وبالمقارنة بأساس التكلفة نجد أن استنفاد الشهرة عن السنوات السابقة كان يحمل لحساب الأرباح المحجوزة ـ س في بداية السنة،

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة ص والتابعة س
في نهاية العام الثالث من تاريخ الإقتناء
(أساس حقوق الملكية)

	ص	س	تسويات واستبعادات من حـ /	تسويات واستبعادات إلى حـ /	الميزانية التجميعية
الأصول:					
أصول مختلفة (مجموع)	٢٣٧٥٠٠	١٦٣٥٠٠			٤٠١٠٠٠
شهرة محل ـ س (صافي)			(١) ٧٥٠٠	(٢) ٢٢٥٠	٥٢٥٠
استثمارات في س ـ ٨٠ ٪	٩٥٦٠٠			(٣) ٩٥٦٠٠	
مجموع الأصول	٣٣٣١٠٠	١٦٣٥٠٠			٤٠٦٢٥٠
حقوق الملكية الالتزامات:					
رأس مال ص	١٠٠٠٠٠				١٠٠٠٠٠
ارباح محجوزة ص بداية السنة الثالثة	١١٩٦٠٠		(٢) ١٢٠٠		١١٨٤٠٠
أرباح السنة الثالثة ـ ص	٣٠٠٠٠				٢٩٤٠٠
توزيعات السنة الثالثة ـ ص	(١٥٠٠٠)		(٢) ٦٠٠		(١٥٠٠٠)
رأس مال ـ س		٥٠٠٠٠	(٣) ٤٠٠٠٠ (٤) ١٠٠٠٠		
أرباح محجوزة س في بداية السنة الثالثة		٥٧٠٠٠	(٣) ٥١٦٠٠ (٤) ١٢٩٠٠	(١) ٧٥٠٠	
أرباح السنة الثالثة ـ س		١٠٠٠٠	(٣) ٨٠٠٠ (٤) ٢٠٠٠		
توزيعات السنة الثالثة ـ س		(٥٠٠٠)		(٣) ٤٠٠٠ (٤) ١٠٠٠	
حقوق الأقلية في س			(٢) ٤٥٠ (٤) ١٠٠٠	(٤) ٢٤٩٠٠	٢٣٤٥٠
الالتزامات (مجموع)	٩٨٥٠٠	٥١٥٠٠			١٥٠٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات	٣٣٣١٠٠	١٦٣٥٠٠	١٣٥٢٥٠	١٣٥٢٥٠	٤٠٦٢٥٠

بينما يحمل هذا الاستنفاد في ظل أساس حقوق الملكية للأرباح المحجوزة ص وحقوق الأقلية كما سبق أن ذكرنا ذلك لأنه في ظل أساس حقوق الملكية. تقوم ص باثبات نصيبها في الزيادة في حقوق ملكية س (الأرباح المحجوزة) في دفاترها أولاً بأول مقابل تعلية حساب الإستثمارات بها. وقد تحملت حقوق الأقلية بنصيبها من استنفاد الشهرة لمدة ثلاث سنوات لأنها حصلت على نصيبها من الأرباح المحجوزة بما فيها مقابل قيمة الشهرة وأرباح العام قبل استبعاد نصيبها من استنفاد الشهرة.

(٣) استبعاد القيمة الدفترية لاستثمارات ص في س والبالغ قدرها ٩٥٦٠٠ جنيه مقابل الآتي:

٨٠٪ من رأس مال س عند الإقتناء	٤٠٠٠٠ جنيه
٨٠٪ من الأرباح المحجوزة في س في بداية العام الثالث بعد تسويتها بما يعادل مقابل قيمة الشهرة	٥١٦٠٠ «
٨٠٪ من أرباح س عن العام	٨٠٠٠ «
يستبعد ٨٠٪ من الأرباح التي وزعتها س ن العام	(٤٠٠٠) «
استبعادات من حقوق الملكية في س في نهاية العام	٩٥٦٠٠ «

(٤) تسوية وإثبات حقوق الأقلية في س كالآتي:

	حقوق مدين جنيه	الاقلية دائن جنيه
رأس مال س مدين		١٠٠٠٠
أرباح محجوزة س ـ في بداية السنة بعد تعديلها بمقابل الشهرة ـ مدين (٢٠٪ من ٦٤٥٠٠)		١٢٩٠٠
أرباح السنة الثالثة س ـ مدين		٢٠٠٠
استنفاد الشهرة في س دائن	٤٥٠	

توزيعات أرباح س عن السنة الثالثة ـ دائن	١٠٠٠	
الرصيد الدائن لحقوق الأقلية في نهاية السنة ٣	٣٣٤٥٠	
مجموع	٣٤٩٠٠	٣٤٩٠٠

هذا وتقابل هذه التسوية رقم (٧) في حالة « أساس التكلفة ».

٣ ـ ا ـ ملخص الاختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية بعد انقضاء عدة فترات على تاريخ الاقتناء:

تتلخص الاختلافات بين الأساسين حتى الآن وفي ضوء بيانات المثال الوارد بعاليه في الآتي:

أولاً فيما يتعلق بالحسابات الختامية: يكون الإختلاف الأساسي عادة فيما يتعلق بالمبلغ الواجب استبعاده من ايرادات الشركة القابضة ومن رصيد صافي أرباحها لتفادي الازدواج في أرباح المجموعة. ففي ظل أساس التكلفة يستبعد ما تحصل عليه الشركة القابضة من توزيعات من أرباح الشركة التابعة، بينما يستبعد نصيب الشركة القابضة في أرباح (أو خسائر) الشركة التابعة التي تتحقق عن العام في ظل أساس حقوق الملكية. هذا وتكون الحسابات الختامية التجميعية متماثلة في ظل كل من الأساسين.

ثانياً: فيما يتعلق بالميزانية العمومية: تتمثل الإختلافات الرئيسية في إجراءات التسويات والاستبعادات فيما يلي:

١ ـ الفرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية في تاريخ الإقتناء: يلزم لتحديده في ظل أساس التكلفة معرفة حقوق الملكية في الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء، أما في ظل أساس حقوق الملكية فيمكن تحديد الفرق بمقارنة رصيد الإستثمارات في نهاية العام الجاري مع نصيب الشركة القابضة من حقوق الملكية في الشركة التابعة كما تظهر في نهاية العام. أما فيما يتعلق بمعالجة الفرق بعد تحديده فلا يختلف في ظل كل من الطريقتين. ففي المثال السابق جعل حساب شهرة المحل مديناً بمقدار الشهرة وحساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة في بداية العام

دائناً بنفس المبلغ في ظل كل من الطريقتين. وإذا ترتب على الفرق نشأة أصل خاضع للأهلاك (أو الاستنفاد)(*) فإن معالجة الأهلاك (أو الاستنفاد) في الحسابات الختامية لا تختلف في ظل كل من الطريقتين حيث يتعلق بالعام الجاري أما فيما يختص بالمتجمع عن أعوام سابقة فان تكوينة في ظل أساس التكلفة يكون تحميلاً على حساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة في بداية العام الجاري قبل توزيعها على حقوق الأغلبية وحقوق الأقلية، أما في ظل أساس حقوق الملكية فان تكوين الأهلاك المجمع عن سنوات سابقة يكون تحميلاً على حساب الأرباح المحجوزة للشركة القابضة بمقدار حصتها منه وعلى حساب حقوق الأقلية بمقدار حصتهم منه.

٢ ـ القيمة الدفترية للاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة: تظهر بتكلفتها في تاريخ الإقتناء في ظل أساس التكلفة ويتم استبعادها مقابل نصيب القابضة في حقوق الملكية في التابعة من تاريخ الاقتناء بعد تعديله بما يوجد من اختلافات بين تكلفة الاستثمارات وما يقابلها من حقوق ملكية في دفاتر التابعة حينئذ. وبذلك يلزم التمييز بين رأس المال والأرباح المحجوزة للشركة التابعة في تاريخ الإقتناء وما يحدث فيها من تغيرات بعد ذلك التاريخ. وتستبعد الإستثمارات بالتكلفة مقابل نصيب القابضة في حقوق ملكية التابعة في تاريخ الاقتناء. أما ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية نتيجة أرباح أو خسائر التابعة بعد تاريخ الاقتناء فإن نصيب القابضة منها يسوي في حساب الأرباح المحجوزة للقابضة حتى بداية العام الجاري. أما أرباح (أو خسائر) العام الجاري فيسوى نصيب القابضة منها في أرباح القابضة عن السنة الحالية كما يتضح من الحسابات الختامية التجميعية.

أما في ظل أساس حقوق الملكية فتظهر استثمارات القابضة في دفاترها بما يعادل

(*) نستخدم لفظة «الإهلاك» هنا لتعني Deprecition وتنطبق على الأصول الملموسة كالمباني والآلات، ونستخدم لفظة «الاستنفاد» لتعني Amortization وتنطبق على الأصول غير الملموسة مثل شهرة المحل.

نصيبها من حقوق الملكية في التابعة في تاريخ إعداد الميزانية وذلك بعد تسوية هذه الحقوق بما قد يتواجد من اختلافات بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية في تاريخ الاقتناء. وتستبعد هذه الاستثمارات مقابل نصيب القابضة في حقوق الملكية في التابعة في تاريخ الميزانية، ولا يلزم التميز بين الأرباح المحجوزة في تاريخ الاقتناء وما يطرأ عليها من تغيرات بعد ذلك، حيث تنعكس هذه التغيرات في حساب الاستثمارات في دفاتر القابضة وعلى حساب أرباحها المحجوزة.

٣ ـ الأرباح المحجوزة للقابضة في بداية العام الجاري: يلزم تسويتها في ظل أساس التكلفة بنصيب القابضة بما طرأ من تغيرات على الأرباح المحجوزة للتابعة منذ تاريخ الاقتناء حتى بداية العام الجاري. أما في ظل أساس حقوق الملكية فلا يستدعي الأمر أية تسوية إلا إذا وجد فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في تاريخ الاقتناء ولم يسوى الفرق في دفاتر التابعة كما سبق ذكره في النقطة الأولى.

٤ ـ حقوق الاقلية: لا توجد اختلافات بين الأساسين إلا ما يترتب على الاختلافات السابقة.

هذا ويراعي أنه بصرف النظر عن الطريقة التي تتبعها الشركة القابضة بشأن معالجة إستثماراتها في الشركة التابعة دفترياً فإن الميزانية التجميعية تكون متماثلة تمام التماثل في ظل كل من الطريقتين.

٣ ـ ب ـ مزايا وعيوب أساس التكلفة بالمقارنة باساس حقوق الملكية:

يتضح لنا مما تقدم أن الحسابات والقوائم الختامية في ظل أساس التكلفة لا تختلف عنها في أي شيء إذا ما تم إعدادها على أساس حقوق الملكية. وترجع الإختلافات الأساسية بين كل من الأساسين في اثر اتباع كل منها على الحسابات والقوائم الختامية للشركة القابضة بصفة مستقلة ومن ثم على إجراءات التسويات والإستبعادات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية للمجموعة.

ويقوم أساس التكلفة على مبدأ التكلفة التاريخية المعروف، والذي يلتزم به

المحاسبون في الممارسة العملية إلى حد كبير، حيث تظل إستثمارات الشركة القابضة في الشركة أو الشركات التابعة لها مسجلة بالدفاتر الخاصة بالشركة القابضة بتكلفتها التاريخية مهما طرأ من تغيرات على حقوق الملكية في الشركة أو الشركات التابعة نتيجة مزاولة هذه الشركات لعملياتها. ويقتصر ما تظهره دفاتر الشركة القابضة فيما يتعلق بنشاط التابعة (أو التابعات) على ما تقوم هذه الأخيرة بتوزيعه من أرباح بالقدر الذي يخص الشركة القابضة منها. ويدعي مؤيدوا أساس التكلفة أن هذا يتمشى مع مبدأ التحقق المحاسبي من وجهة نظر الشركة القابضة حيث لا يأخذ في الاعتبار إلا ما تحقق فعلاً من إيرادات نتيجة استثماراتها في الشركة (أو الشركات) التابعة بالتحصيل أو الاستحقاق في صورة أرباح موزعة.

هذا ومن وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية، فإن ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية في الشركات التابعة منذ تاريخ الاقتناء ينعكس أثره على الأرباح المحجوزة للشركة القابضة في الميزانية التجميعية، بصرف النظر عن إتباع أساس التكلفة أو أساس حقوق الملكية، ذلك لأن الأرباح (أو الخسائر) التي تحققها الشركات التابعة، وسواء تم توزيعها أو لم يتم بعد تاريخ الاقتناء تعتبر إضافة فعلية لحقوق ملكية الشركة القابضة بمقدار نصيبها منها. ويترتب على ذلك أن إتباع أساس حقوق الملكية بصدد المحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة في دفاتر الشركة القابضة يتفق مع ما ترمي إلى تحقيقه الحسابات والقوائم التجميعية من ناحية، كما يظهر هذه الاستثمارات في دفاتر القابضة بما يقترب من قيمتها الاقتصادية من ناحية أخرى. وإن كان ذلك يعد خروجاً على مبدأ التكلفة التاريخية فهو ولا ريب يعد خروجاً مرغوباً فيه لزيادة دلالة المعلومات التي تعكسها قوائم الشركة القابضة فيما يتعلق باستثماراتها في الشركات التابعة. أما من حيث مبدأ التحقق، فان الشركة القابضة بصفتها مسيطرة على نشاط الشركة أو الشركات) التابعة ـ ولو عن بعد ـ يعد مبرراً كافياً لاعتبار ما يتحقق من إيرادات، ومن ثم ما ينتج عن ذلك من أرباح أو خسائر محققة من وجهة نظر

الشركة التابعة، كما لو كان محققاً من وجهة نظر الشركة القابضة حتى ولو لم يتم توزيع هذه الأرباح. فالأرباح التي تحققها الشركات التابعة تعد زيادة محققة في قيمة استثمارات الشركة القابضة فيها، كما أن الخسائر التي تحققها تلك الشركات تعد إنتقاصاً محققاً لاستثمارات الشركة القابضة فيها.

أسئلة وتمارين على
الفصل الرابع عشر

أولاً، الأسئلة:

١ ـ ما هي أهم الاختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية فيما يتعلق بمعالجة استثمارات الشركة القابضة في التابعة دفترياً.

٢ ـ بعد مضي أربع سنوات على اقتناء ٨٠ ٪ من أسهم رأس مال الشركة التابعة س، بلغ نصيب الشركة القابضة ص في حقوق ملكية س ٤٥٦٠٠٠ جنيه، بينما ظهرت الاستثمارات في دفاتر ص بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه، فما هي الأسباب التي تعتقد أنها أدت إلى وجود هذا الإختلاف الكبير بين قيمة الاستثمارات في دفاتر ص، وقيمتها الدفترية في دفاتر س؟

٣ ـ قد تختلف حقوق الأقلية كما تظهر في الميزانية التجميعية من حيث المقدار عن ما تظهره الميزانية العمومية للشركة التابعة في هذا الشأن، فما هي الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الاختلاف؟

٤ ـ علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب.

ا ـ إذا حققت الشركة التابعة أرباحاً في السنة التالية للاقتناء قدرها (س) ووزعت منها الثلث وكانت حصة القابضة فيها ٨٠ ٪، فإن أرباح القابضة تزداد بمقدار ٨٠ ٪ من (س) على أساس التكلفة وتزداد بمقدار ٥٣ $\frac{1}{3}$ ٪ من (س) على أساس حقوق الملكية.

ب ـ من بين قيود التسويات والاستبعادات التي ظهرت في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للقابضة ص والتابعة س ظهر القيد الآتي.

٢٩٥٠٠ من حـ / صافي الربح ـ ص

٢٥٥٠٠ من حـ / حقوق الأقلية في س

٨٥٠٠٠ إلى / صافي الربح س

هذا في الوقت الذي بلغ فيه صافي ربح س ٨٦٥٠٠ جنيه . وهذا يعني انتقاص أرباح ص بما جعلت به مدينة وانتقاص حقوق الأقلية بما جعلت به مدينة، حيث تتبع ص طريقة حقوق الملكية، ووزعت س ٨٥٠٠٠ جنيه من أرباحها.

حـ ـ عندما تتبع القابضة طريقة حقوق الملكية للمحاسبة لإستثماراتها في التابعة فإنه يصبح من الواجب تحديد حقوق الملكية في التابعة في تاريخ الإقتناء لأغراض التعرف على ما قد يوجد من اختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية لهذه الاستثمارات في أي تاريخ لاحق.

ء ـ عادة ما يكون صافي الربح الذي تظهره الحسابات الختامية التجميعية أقل من مجموع صافي ربح الشركات التي يتم لها إعداد هذه الحسابات بمقدار التسويات التي تتعلق باستنفاد أو إهلاك الأصول التي تمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لإستثمارات القابضة. فإذا لم توجد مثل هذه الفروق، فإن صافي ربح المجموعة كما تظهره هذه القوائم يساوي مجموع صافي أرباحها كما تظهره قوائمها الفردية.

هـ ـ إذا حققت الشركة التابعة أرباحاً بعد تاريخ اقتناء الاستثمارات فيها فإن مجموع أصول القابضة يزيد في ظل أساس حقوق الملكية عنه في ظل أساس التكلفة في تاريخ نهاية أي فترة محاسبية لاحقة، أما إذا حققت التابعة خسائراً فإن مجموع أصول القابضة يتساوى في ظل كل من الأساسين.

ثانياً التمارين:

التمرين الأول:

ظهرت حسابات حقوق الملكية في تاريخ الاقتناء للشركة القابضة ص والشركة التابعة س كالآتي:

	ص	س
	جنيه	جنيه
رأس مال الأسهم ـ قيمة إسمية ٥ جنيه	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
علاوة إصدار أسهم	٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
أرباح محجوزة	٣٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
	١٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠

وقد حصلت ص في ذلك التاريخ على ٧٠٪ من حقوق الملكية في س مقابل ٢٥٠٠٠٠ جنيه. وفي نهاية السنة الأولى بلغت الأرباح التي حققتها س ٣٠٠٠٠ جنيه وزعت منها ٢٠٠٠٠ جنيه، وفي نهاية السنة الثانية بلغت الخسائر المحققة عن عمليات س ٢٥٠٠٠ جنيه وبلغت الأرباح التي وزعتها ٢٠٠٠٠ جنيه أيضاً. وقد اعتبرت ص حصتها في التوزيعات من بنود الايرادات لكل من العامين الأول والثاني، في الوقت التي أظهرت فيه الميزانية التجميعية مخصصاً للفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في س بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه في كل من السنتين.

المطلوب:

(١) إظهار أثر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية في ظل كل من أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية (٢) إذا علمت أن ص تتبع أساس التكلفة، فما هي وجهة نظرك في البيانات التي تظهرها الحسابات الختامية والميزانية التي تخصها بصفتها المستقلة.

التمرين الثاني:

حصلت الشركة ص على حصة سيطرة في الشركة س في ١٩٨٥/١/١ عن طريق إصدار أسهم رأس مال قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه مقابل هذه الحصة. وقد بلغت صافي اصول الشركة س في ١٩٨٧/١٢/٣١ مبلغ ١٥٠٠٠٠

جنيه. وفيما يلي قيد الاستبعاد اللازم لاعداد الميزانية التجميعية في ٣١/١٢/١٩٨٧ كما يظهر في ورقة العمل.

٩٠٠٠٠		من حـ / رأس مال الأسهم - س.
٦٠٠٠٠		من حـ / الأرباح المحجوزة - س
٤٠٠٠		من حـ / خصم إصدار الأسهم - ص
	١٢٤٠٠٠	إلى حـ / الاستثمارات في س - ص
	٣٠٠٠٠	إلى حـ / حقوق الأقلية في س.

والمطلوب:

(١) تحديد القيمة الدفترية لصافي أصول س في ١/١/٨٥. (٢) تحديد نسبة أسهم س المملوكة للشركة ص، (٣) تحديد الطريقة التي تتبعها ص بشأن المحاسبة لاستثماراتها في س مع توضيح مبرراتك (٤) توضيح كيفية معالجة ص للفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لاستثماراتها في س.

التمرين الثالث:

حصلت ص على السيطرة على س في ١/١/٨١ مقابل مبلغ ٥٦٥٨٠ جنيه. وفي الميزانية التجميعية في ٣١/١٢/٨٥ ظهر من بين الأصول ١٥٣٠ جنيه بعنوان « زيادة تكلفة الاستثمارات في س عن قيمتها الدفترية - بعد خصم الاستنفاد منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٢,٥٪ سنوياً » هذا ولم يظهر الاستنفاد في دفاتر ص، كما تقوم ص بالمحاسبة لاستثماراتها على أساس التكلفة. فإذا علمت أن القيمة الدفترية لصافي أصول س في ١/١/٨١ بلغت ٦٠٠٠٠ جنيه، كما بلغت في ٣١/١٢/٨٥ ٧٢٦٠٠ جنيه، وأن الأرباح المحجوزة للشركة ص في ٣١/١٢/٨٥ بلغت ٦٩٦٠٠ جنيه -.

فالمطلوب:

(١) تحديد مقدار الأرباح المحجوزة كما تظهر في الميزانية التجميعية في ٨٥/١٢/٣١، (٢) تحديد نسبة حصة ص في أسهم رأس مال س.

التمرين الرابع:

قامت ص بشراء ٧٠٪ من حقوق الملكية في س١ في ٨١/١/١ بمبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه، كما حصلت على ٨٠٪ من حقوق الملكية في س٢ في ١٩٨٣/١٢/٣١ بمبلغ ٣٦٤٠٠٠ جنيه. وقد بلغ رأس مال الأسهم في س١ ٥٠٠٠٠ جنيه كما بلغ في س٢ ٢٥٠٠٠٠ جنيه. وقد اعتبر الفرق بين تكلفة الإستثمارات في الشركتين التابعتين راجعاً لوجود شهرة محل غير مسجلة بالدفاتر وعلى ان تستنفد بمعدل ١٠٪ سنويا على مدار عشر سنوات. وتقوم ص بالمحاسبة لإستثماراتها في س١ على أساس التكلفة وفي س٢ على أساس حقوق الملكية. وفيما يلي بيانات التغيرات التي طرأت على الأرباح المحجوزة للشركات الثلاثة منذ ٨١/١/١ حتى ١٩٨٤/١٢/٣١.

	ص	س١	س٢
	جنيه	جنيه	جنيه
الرصيد في ١٩٨١/١/١	٨٦٥٠٠	٥٥٠٠٠	١٦٠٠٠٠
أرباح السنة المنتهية في ٨١/١٢/٣١	٢٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٤٠٠٠
توزيعات السنة	(١٥٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	(٥٠٠٠)
أرباح السنة المنتهية في ٨٢/١٢/٣١	٣٤٠٠٠	٢٥٠٠٠	٦٠٠٠
توزيعات السنة	(١٥٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	(٥٠٠٠)
أرباح السنة المنتهية في ٨٣/١٢/٣١			
(خسائر)	٣٣٥٠٠	٣٠٠٠٠	(١٠٠٠٠)
توزيعات السنة	(١٥٠٠٠)	(١٢٥٠٠)	(٥٠٠٠)

أرباح السنة المنتهية في ٨٤/١٢/٣١			
(خسائر)	٣١٥٠٠	٣٥٠٠٠	(٥٠٠٠)
توزيعات السنة	(١٥٠٠٠)	(٢٢٥٠٠)	(٥٠٠٠)
الرصيد في ١٩٨٤/١٢/٣١	١٥١٥٠٠	١١٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠

والمطلوب:

(١) حساب رصيد استثمارات ص في $س_1$، $س_2$ كما يظهر في ٨٤/١٢/٣١. (٢) حساب صافي الربح كما يظهر في الحساب الختامية التجميعية عن السنة المنتهية في ٨٣/١٢/٣١، والسنة المنتهية في ٨٤/١٢/٣١. (٣) حساب حقوق الأقلية في كل من $س_1$، $س_2$ كما تظهر بعد مرور سنة من تاريخ الاقتناء وفي ٨٤/١٢/٣١.

التمرين الخامس:

حصلت الشركة ص على ٩٠٪ من حقوق الملكية في الشركة س في ٨٤/١/١ مقابل مبلغ ٢٢٩٥٠٠ جنيه، وهو مبلغ يقل عن ٩٠٪ من صافي القيمة الدفترية لأصول الأخيرة في ذلك التاريخ. ويرجع الفرق لتقادم جزء كبير من الآلات والمعدات لدى س وإظهارها في الدفاتر بما يزيد عن قيمتها. وقد قررت س في ٨٤/١٢/٣١ احتجاز الأرباح التي تحققت عن العام والمنتظر أن تتحقق عن العامين ٨٥، ٨٦ بالكامل لأغراض إنشاء احتياطي للتجديدات والتوسعات. هذا كما تقوم ص بمعالجة استثماراتها في س على أساس حقوق الملكية. وفيما يلي بعض البيانات الإجمالية المستقاة من حسابات وقوائم الشركتين كما تم إعدادها في ٨٤/١٢/٣١ بالألف جنيه.

	ص	س		ص	س
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
أصول ثابتة مختلفة (مجموع)	٢٥٠,٠	٣٣٥,٠	رأس المال – أسهم عادية	٢٠٠,٠	١٤٥,٠
أصول متداولة مختلفة (مجموع)	١٨٥,٠	٦٠,٠	باقي عناصر رأس المال المدفوع	١٠٠,٠	٨٧,٥
استثمارات في س ٩٠٪	٢٥٢,٠	–	أرباح محجوزة	٢٠٤,٠	٤٢,٥
تكلفة البضاعة المباعة	٧٩٢,٠	١٥٢,٥	مبيعات	١٠٠٠,٠	٢٣٠,٠
مصروفات مختلفة	٣٣٩,٠	٥٢,٥	ايرادات إستثمارات في س	٢٢,٥	
أرباح موزعة	٨,٠		احتياطي توسعات وتجديدات		٢٥,٠
	١٨٢٦,٠	٦٠٥,٠	التزامات مختلفة (مجموع)	٢٩٩,٥	٧٥,٠
				١٨٢٦,٠	٦٠٥,٠

فإذا علمت أن (١) قامت الشركة س بتحميل أرباح العام بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه زيادة في الإهلاك على الأصول المتقادمة رغبة في التخلص من الزيادة في قيمتها الدفترية على مدار سنتين، (٢) أن مضمون الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لإستثمارات ص في س يعالج كمخصص لتقويم أصول س في الميزانية التجميعية.

المطلوب:

(١) اعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنة ٨٤ والميزانية التجميعية في ٣١/١٢/٨٤، (٢) تكلم باختصار عن الهدف من تكوين «احتياطي للتجديدات والتوسعات»، وبرر لماذا لا يظهر هذا الاحتياطي في الميزانية التجميعية.

التمرين السادس:

فيما يلي بعض البيانات المستقاة من حسابات وقوائم الشركة ص والشركة التابعة لها س في ٣١/١٢/٨٥ بعد مضي ست سنوات على الاقتناء (بالالف جنيه):

	ص جنيه	س جنيه
أراضي ومباني	١٢٩	١٨٠
آلات ومعدات (صافي)	٦٠٠	٤٥٠
استثمارات في س - ٩٠٪	٨٩١	
أصول متداولة (مجموع)	١٥٠	٣٦٩
	١٧٧٠	٩٩٩

	ص جنيه	س جنيه
رأس المال	٩٧٥	٣٠٠
أرباح محجوزة ١/١/٨٥	٤٥٠	٥٧٠
أرباح العام	١٣٥	٧٥
توزيعات العام	(٤٥)	(٣٠)
الالتزامات (مجموع)	٢٥٥	٨٤
	١٧٧٠	٩٩٩

هذا وقد حصلت ص على استثماراتها في س في ١/١/٨٠ بمبلغ ٦٦١٥٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت في القيمة الدفترية لصافي أصول س ٦٠٠٠٠٠، وقد اعتبر الفرق راجعاً لشهرة المحل الخاصة بالشركة س الغير مسجلة بالدفاتر بصفة جزئية، كما أن الجزء الباقي من الفرق يرجع لانخفاض القيمة الدفترية للأراضي المملوكة للشركة عن قيمتها السوقية حينئذ بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه. هذا. وتستنفد شهرة س منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٠٪ سنوياً لأغراض الحسابات والقوائم التجميعية. وبالرغم من أن الشركة ص تتبع أساس حقوق الملكية في المحاسبة لاستثماراتها في س فإن ما طرأ من تغيرات على حقوق ملكية س عن سنة ١٩٨٥ لم ينعكس على حساب الاستثمارات إلا فيما يختص بمبلغ ١٣٥٠٠ جنيه من توزيعات س التي تمت في ١٩٨٥/٦/٣٠. ورغم أن س قد أجرت توزيعات اضافية للأرباح في ٨٥/١٢/٣١ بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه إلا أن دفاتر ص لم تظهر أي أثر لهذه التوزيعات.

المطلوب:

(١) اعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ١٩٨٥/١٢/٣١ من واقع البيانات والمعلومات السابقة، (٢) بفرض أن الشركة ص رغبت بعد ذلك في

اتباع أساس التكلفة لمعالجة استثماراتها في س اعتباراً من السنة المالية المنتهية في ٨٥/١٢/٣١ ، فما هي القيود الدفترية اللازمة لتعديل سجلات ص لتظهر البيانات الخاصة بها على أساس التكلفة ، قم باعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية على هذا الأساس.

الفصل الخامس عشر

في

الشركات القابضة

العمليات الوسيطة بين شركات المجموعة

١ ـ مقدمة:

تناولنا في الفصلين السابقين الأسس والاجراءات اللازمة لاعداد الحسابات والقوائم التجميعية لشركة قابضة وتابعاتها مع التركيز أساساً على المعالجة المحاسبية لاستثمارات الشركة القابضة في تاريخ الاقتناء وفي الفترات المحاسبية التالية لذلك. وقد افترضنا لأغراض العرض في هذين الفصلين عدم وجود معاملات أخرى بخلاف تلك التي تتعلق بحقوق الملكية بين شركات المجموعة وذلك رغبة في التبسيط. إلا أن المعاملات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لا تقتصر على مجرد الاستثمار فيها وتحصيل الأرباح الموزعة منها، وإنما قد تمتد في غالبية الأحيان لتغطي الكثير من المعاملات الأخرى التي تتعلق ببنود الأصول والخصوم والايرادات والمصروفات.

وسوف نقسم المعاملات التي تتم بين شركات المجموعة لأغراض العرض والدراسة في هذا الفصل إلى قسمين أساسيين: والقسم الأول يتعلق بالمعاملات المالية والتي يترتب عليها نشأة أصول مالية لأحد شركات المجموعة مقابل نشأة

التزامات مالية قبل الشركة أو الشركات الأخرى، والقسم الثاني يتعلق بالمعاملات السلمية والتي تشمل المعاملات المختلفة في بنود المخزون والأصول طويلة الأجل.

٢ ـ المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة:

المعاملات المالية الوسيطة هي تلك التي يترتب عليها قيام أحد الأصول المالية لدى احدى شركات المجموعة يقابلها قيام التزام مماثل في الالتزامات المالية لاحدى الشركات الأخرى، ومن أمثلة هذه المعاملات بيع وشراء البضائع والأصول الأخرى بين شركات المجموعة على الحساب وما يترتب عليها من نشأة أصل لدى الشركة البائعة وقيام التزام على الشركة المشترية وكلاهما في صورة مالية. فإذا قامت الشركة القابضة ص مثلاً ببيع بضائع على الحساب للشركة التابعة س فإن هذه العملية سوف يترتب عليها ظهور المبلغ المستحق على س من بين أرصدة عملاء ص وظهورة في نفس الوقت من أرصدة بنود الالتزامات المالية ـ الدائنون أو الموردون ـ في س. وعند اعداد الميزانية التجميعية للشركتين يصبح من الضروري استبعاد المبلغ من أرصدة عملاء ص واستبعاده من أرصدة الدائنون أو الموردون في س حتى لا يترتب على وجوده تضخم أصول وخصوم المجموعة دون مبرر، ذلك لأن كل من س، ص تعد من وجهة نظر الميزانية التجميعية كما لو كانا يمثلان وحدة محاسبية واحدة. وليس من الجائز أو المعقول أن ينشأ أصل لدى الوحدة المحاسبية مقابل نشأة التزام عليها لنفسها!

وينطبق نفس المنطق على أوراق القبض لدى احدى شركات المجموعة التي تمثل في نفس الوقت أوراق دفع من وجهة نظر احدى الشركات الأخرى والمستحقات على إحدى الشركات من وجهة نظرها التي تعد مقدمات أو أصول لدى شركة أخرى، كالفوائد المستحقة مثلاً على احدى الشركات في المجموعة لشركة أخرى، أو الأرباح التي تقرر توزيعها في شركة ولم توزع بعد بمقدار حصة الشركة الأخرى منها وما شابه ذلك.

ولنفرض على سبيل الايضاح أن أرصدة حسابات الشركة القابضة ص وكذلك الشركة التابعة س أظهرت الآتي في تاريخ اعداد الميزانية الخاصة بكل منهما.١ ـ من بين أرصدة عملاء ص البالغ قدرها ٢٣٢٠٠ جنيه مبلغ ١١٠٠٠ جنيه مستحق على س.

٢ ـ من بين أرصدة س قرض مقدم للشركة ص قيمته ٢٥٠٠٠ جنيه بفائدة ٦ ٪ سنوياً ما زالت الفوائد عن النصف الأخير من العام لم تسدد عليه بعد.

٣ ـ أعلنت س توزيع ٢٠٠٠٠ جنيه من أرباحها وقامت ص باثبات نصيبها من توزيعات س المقترحة بواقع ٨٠ ٪، ولم تتم التوزيعات بعد.

٤ ـ من بين أرصدة أوراق الدفع في دفاتر ص ١٥٠٠٠ جنيه تمثل أوراق مسحوبة لصالح س.

٥ ـ قامت ص بخصم أوراق قبض تبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مسحوبة على عملائها لدى الشركة س.

وفيما يلي ورقة عمل الميزانية التجميعية الجزئية التي توضح كيفية معالجة هذه المعاملات المالية.

ورقة عمل جزئية الميزانية التجميعية للشركة ص والتابعة س

	ص	س	تسويات واستبعادات: من حـ /	تسويات واستبعادات: إلى حـ /	الميزانية التجميعية
الأصول					
عملاء	٢٣٢٠٠	١٧٠٠٠		(١)١١٠٠٠	٢٩٢٠٠
قرض للشركة ص		٢٥٠٠٠		(٢) ٢٥٠٠٠	
فوائد دائنة مستحقة		١٨٦٠		(٣)٧٥٠	١١١٠
توزيعات أرباح مستحقة	١٦٠٠٠			(٤)١٦٠٠٠	
أوراق قبض	٢٢٠٠٠	٣٣٥٠٠		(٥)٢٥٠٠٠	٣٠٥٠٠
أوراق قبض مخصومة	(١٠٠٠٠)		(٥)١٠٠٠٠		
	xxxx	xxxx			xxxx
الالتزامات					
موردون (دائنون)	٣٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	(١)١١٠٠٠		٥٣٠٠٠
أوراق دفع	١٩٦٠٠	٥٤٠٠	(٥)١٥٠٠٠		١٠٠٠٠
قرض من س	٢٥٠٠٠		(٢)٢٥٠٠٠		
فوائد مدينة مستحقة	٢٢٥٠	١٥٠٠	(٣)٧٥٠		٣٠٠٠
توزيعات مستحقة		٢٠٠٠٠	(٤)١٦٠٠٠		٤٠٠٠
	xxxx	xxxx	٧٧٧٥٠	٧٧٧٥٠	xxxx

ونوضح فيما يلي شرح قيود التسويات والاستبعادات التي وردت في ورقة العمل الجزئية.

(١) القيد الأول يمثل استبعاد ١١٠٠٠ جنيه من أرصدة عملاء ص مقابل استبعاد نفس المبلغ من أرصدة موردين س.

(٢) القيد الثاني يمثل استبعاد القرض المقدم من س للشركة ص والذي يظهر في أصولها مقابل استبعاده من التزامات ص.

(٣) القيد الثالث يمثل استبعاد الفوائد المستحقة على قرض س للشركة ص عن نصف سنة من أصول الأولى والتزامات الأخيرة.

(٤) القيد الرابع يمثل استبعاد نصيب ص من توزيعات س التي لم تسدد بعد من أصول ص ومن التزامات س ويلاحظ أن حقوق الأقلية في هذه التوزيعات تظهر في التزامات المجموعة في الميزانية التجميعية.

(٥) القيد الخامس يمثل استبعاد ١٥٠٠٠ جنيه من أوراق قبض س التي تمثل اوراق دفع على ص، بالاضافة إلى استبعاد ١٠٠٠٠ جنيه من أوراق القبض المسحوبة على عملاء ص والمخصومة لدى س مقابل أوراق القبض المخصومة في دفاتر ص. ويلاحظ في هذه الحالة الأخيرة إذا ترتب على خصم أوراق القبض لدى س جعل حساب أوراق القبض، بدلاً من حساب أوراق القبض المخصومة، دائنا، فإنه لا يلزم أي قيد لاستبعادها في هذه الحالة. ذلك لأن أوراق القبض مستحقة أصلاً قبل عملاء أحد أفراد المجموعة للمجموعة ولا تمثل معاملة مالية وسيطة بين أطراف المجموعة ذاتها. أما إذا جعل حساب أوراق القبض المخصومة دائنا بدلا من حساب أوراق القبض عند خصم الأوراق، فإن أوراق القبض تظهر في الرصيد الظاهر في دفاتر ص على أن يخصم منها رصيد أوراق القبض المخصومة كما تظهر في رصيد أوراق القبض في دفاتر س، ومن ثم يلزم استبعادها من مجموع رصيدي أوراق القبض منعاً للازدواج مقابل استبعادها من رصيد أوراق القبض المخصومة

وقياسا على الأمثلة السابقة يتم استبعاد كل بنود المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة الواحدة. ذلك لأن المبدأ أن شركات المجموعة تعد وحدة محاسبية واحدة من وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية، ومن ثم فإن نشأة حق لأحد أفراد المجموعة الواحدة مقابل قيام التزام مماثل قبل فرد آخر يعد بمثابة التزام مالي على الفرد لنفسه، أو حق مالي للفرد قبل ذاته، وهذا لا يتمشى مع المنطق ويؤدي إلى الازدواج في الحساب بما يسفر عن تضخم أصول والتزامات

المجموعة دون مبرر في الميزانية التجميعية.

٣ ـ المعاملات الوسيطة في عناصر الايرادات والمصروفات:

لا تعد المعاملات الوسيطة في عناصر الايرادات والمصروفات، والتي تتم بين الوحدات التابعة لوحدة تجميعية واحدة، من المعاملات التي يترتب عليها تحقق ايرادات أو تكبد مصروفات حقيقية من وجهة نظر المجموع. فمثلاً إذا استأجرت الشركة التابعة من الشركة القابضة أحد مبانيها لأغراض الاستخدام في العملية الانتاجية، فإن القيمة الايجارية للمبنى سوف تظهر من بنود الايرادات لدى القابضة ومن بنود المصروفات لدى التابعة، بمعنى أنها سوف تزيد ايرادات المجموعة عن طريق القابضة وتزيد مصروفات المجموعة عن طريق التابعة بنفس المقدار، دون تأثير على حصيلة المقاصة بين ايرادات ومصروفات المجموعة. ذلك بالاضافة إلى أن تكلفة المبنى من اهلاك وصيانة وخلافه سوف تنطوي عليها بنود مصروفات القابضة التي تمتلك المبنى، كما أن الايرادات التي تتحقق عن استخدامه في العمليات الانتاجية سوف تنطوي عليها بنود ايرادات التابعة التي تستخدم المبني فعلا. وبذلك يلزم الأمر استبعاد الايجار في هذه الحالة من بنود الايرادات الخاصة بالقابضة ومن بنود المصروفات الخاصة بالتابعة منعاً للازدواج الذي يؤدي إلى تضخم الايرادات والمصروفات [1] مع أنه لا يؤثر على نتيجة المقاصة بينهما.

---

(١) يقتصر مقدار ما يجب إستبعادة من مصروفات الشركة المستخدمة للمبنى مقابل ما يعادلة من إيرادات المالكة له على قيمة ما تتحملة الأخيرة من مصروفات في دفاترها من وجهة النظر الإقتصادية. وبمعنى آخر يجب أن تتحمل إيرادات المجموعة بالقيمة الإيجارية للمبنى والتي تمثل العائد الإجمالي لرأس المال والأرض المستثمرة فيه في هذه الحالة. ويقتصر ما يستبعد على تكلفة الإهلاك في دفاتر المالك، حيث القيمة الايجارية تمثل العائد الاجمالي. ويترتب على الأخذ بهذا المبدأ إستبعاد إهلاك المبنى من دفاتر القابضة مقابل إستبعاد ما يعادله من القيمة الإيجارية. ورغم أن نتيجة المقاصة بين الإيرادات والمصروفات في ظل هذا المبدأ تؤدي إلى نفس النتيجة من وجهة نظر المجموعة إلا أن كل منها ـ يظهر بقيمة تقترب من قيمة الاقتصادية!

وما ينطبق على الايجارات، ينطبق على الفوائد المدينة والدائنة ومصروفات التشغيل الأخرى، وما إلى ذلك من البنود التي تعد مصروفات من وجهة نظر احدى الشركات وتعد ايراداً بنفس المقدار لدى شركة أخرى من شركات المجموعة. هذا وسوف نتناول بعض هذه البنود بقدر أكبر من التفصيل.

٤ ـ الأرباح على المبيعات الوسيطة من السلع والخدمات بين شركات المجموعة الواحدة:

عندما تقوم إحدى الشركات التابعة لنفس المجموعة بشراء مستلزمات وسيطة، سواء كانت في صورة سلع أو في صورة خدمات من الشركة القابضة أو من شركة أخرى في نفس المجموعة، فإنه يترتب على ذلك تضخم كل من المبيعات والمشتريات لمجمع الشركات بنفس القدر، وبالتالي وجب استبعاد القيمة من مبيعات الوحدات البائعة ومن مشتريات الوحدات المشترية. ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فطبقاً لقواعد الاستحقاق المحاسبية، فإن الأرباح لا تتحقق الا بتمام عملية البيع، ولا تعد عمليات البيع والشراء بين شركات المجموعة من عمليات البيع النهائية من وجهة نظر المجموعة كوحدة واحدة، وبالتالي يجب أن لا يتحقق بسببها أرباح. وعلى ذلك فالأمر يقتضي، بالإضافة إلى استبعاد قيمة المبيعات والمشتريات الوسيطة على ورقة الحسابات والقوائم التجميعية التحقق عما إذا كانت المبيعات الوسيطة قد تم بيعها لعملاء خارج المجمع أو لم يتم. وفي الحالة الأولى تعتبر الأرباح محققة محاسبياً حيث أعيد بيع المبيعات الوسيطة إلى عملاء خارج مجموعة الشركات. أما إذا لم يتم بيع المبيعات الوسيطة لعملاء خارج المجمع بالكامل، فإن الأمر يقتضي استبعاد ما قد يكون هناك من أرباح (أو خسائر) غير محققة على المخزون الموجود لدى الوحدة أو الشركة المشترية.

ولنفرض مثلا أن ص القابضة تقوم بشراء بعض منتجات س التابعة لاعادة بيعها في مراكز توزيعها الخاصة لعدم توافر مثل هذه المراكز لدى س. ولنفرض ايضا ان س تقوم بشراء بعض منتجات ص لاستخدامها كمواد أولية رئيسية في

عملياتها الانتاجية. وقد بلغ مجموع مشتريات ص من س خلال العام ٦٠٠٠٠٠ جنيه، ومجموع مشتريات س من ص ٤٥٠٠٠٠ جنيه، وفي نهاية العام وجد في مخازن ص ما قيمته ٢٠٠٠٠٠ جنيه من مشترياتها من س ووجد في مخازن س ما قيمته ١٥٠٠٠٠ جنيه من مشترياتها من ص. وتقوم ص بتسعير منتجاتها على أساس ١٥٠٪ من التكلفة، وتقوم س بتسعير منتجاتها على أساس ١٣٣ ⅓٪ من التكلفة. ويلزم لإغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية في هذه الحالة القيام بالآتي:

(١) استبعاد ٦٠٠٠٠٠ جنيه من مشتريات ص (أو من تكلفة مبيعاتها) مقابل استبعاد ٦٠٠٠٠٠ جنيه من مبيعات س. أي أن خانة التسويات والاستبعادات في ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية سوف تظهر في الجانب الدائن منها ٦٠٠٠٠٠ جنيه مقابل المشتريات (أو تكلفة المبيعات) وتظهر نفس المبلغ في الجانب المدين منها مقابل المبيعات.

(٢) استبعاد ٤٥٠٠٠٠ جنيه من مشتريات س (أو تكلفة مبيعاتها أو انتاجها) مقابل استبعاد نفس المبلغ من مبيعات ص. ويعالج في ورقة العمل كمعالجة البند الأول. ويترتب على ذلك ضرورة تخفيض مشتريات المجموعة (أو تكلفة مبيعاتها أو تكلفة انتاجها) ١٠٥٠٠٠٠ جنيه وتخفيض مبيعات المجموعة بنفس المقدار. ويترتب على ذلك استبعاد أثر المبادلات الوسيطة بين الشركتين على عناصر ايراداتها ومصروفاتها (أو استخداماتها) بصفة مجتمعة.

(٣) يجب تعديل قيمة المخزون الباقي لدى ص من مشترياتها من س في نهاية الفترة بحيث يتمشى (محاسبياً!؟) مع قاعدة التكلفة لدى الأصل البائع. بمعنى أن مخزون ص من مشترياتها من س يجب أن يقوم على الأساس الذي كان سوف يتم تقييمه به لو كان ما زال لدى س ولم يباع للشركة ص. فمخزون ص البالغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه يظهر بتكلفة من وجهة نظر ص وحدها والتي تحتوي على هامش

ربح س من وجهة نظرها وحدها بواقع ربع ثمن البيع أو ثلث التكلفة ومن ثم يجب تقييمه على أساس التكلفة من وجهة نظر س، أي على أساس

٢٠٠٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{١٣٣\frac{١}{٣}}$ = ١٥٠٠٠٠ جنيه.

ويعني ذلك ضرورة تخفيض تكلفة مخزون ص بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه مقابل تخفيض نفس المبلغ من ايرادات الشركة س التي باعت البضاعة للشركة ص. ويكون قيد تسوية المخزون في ورقة العمل كالآتي:

٥٠٠٠٠ من حـ / مخزون آخر الفترة (في ورقة عمل الحسابات الختامية) - ص.

٥٠٠٠٠ إلى حـ / مخزون آخر الفترة (في ورقة عمل الميزانية) - ص.

ويلاحظ أن مخزون آخر الفترة في ورقة عمل الحسابات الختامية دائن ومن ثم ينخفض بجعله دائناً بما يؤدي إلى تخفيض ايرادات المجموعة. أما مخزون آخر الفترة في الميزانية فهو مدين ومن ثم ينخفض بجعله دائناً بما يؤدي إلى اظهاره بالتكلفة في الميزانية التجميعية. وإذا تم اعداد ورقة عمل منفصلة لكل من الحسابات الختامية والميزانية التجميعية، فإن التسوية في الحسابات الختامية تكون كالآتي:

٥٠٠٠٠ من حـ / مخزون آخر الفترة (ص).

٥٠٠٠٠ إلى حـ / رصيد صافي الربح - س

ويلاحظ أن رصيد صافي الربح يظهر ضمن الأرصدة المدينة كمتم حسابي للجانب المدين من الحسابات الختامية ومن ثم ينخفض بجعلة دائناً على ورقة العمل كما سبق وأوضحنا.

وعند اعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية يظهر صافي ربح س في الخصوم ويظهر مخزون ص في الأصول ويكون قيد التسوية على ورقة العمل كالآتي.

٥٠٠٠٠ من حـ / صافي الربح عن العام ـ س

٥٠٠٠٠ إلى حـ / مخزون آخر الفترة ـ ص

ويؤدي القيدين السابقين إلى نفس الأثر الذي يؤدي إليه القيد الأول.

(٤) يجب تعديل قيمة المخزون الباقي لدى س من مشترياتها من ص بنفس الطريقة، أي يخفض مخزون آخر الفترة في الحسابات الختامية بمبلغ [١٥٠٠٠٠ − (١٥٠٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{١٥٠}$) = ٥٠٠٠٠ جنيه] مقابل تخفيض مخزون آخر الفترة في الميزانية بنفس القيمة، وذلك أما بقيد واحد في حالة اعداد ورقة عمل واحدة للحسابات الختامية والميزانية معاً، أو بقيدين عن طريق توسيط صافي ربح ص في حالة اعداد ورقتي عمل مستقلتين.

وتنطبق هذه القواعد بصفة عامة من وجهة النظر المحاسبية بصرف النظر عن وجود حقوق للأقلية أو عدم وجودها. هذا ويلاحظ أن الأرباح الواجب استبعادها من رصيد المخزون تقتصر على هامش ربح البائع دون أية تكاليف أخرى قد تضاف على تكلفة البائع لأغراض توصيل المستلزمات أو البضائع لمخازن المشتري وما قد يضاف إليها من تكاليف تخزين وحيازة لدى المشتري.

هذا ولا تقتصر مشكلة استبعاد الأرباح غير المحققة على المخزون الناتج عن معاملات الشركات التابعة لمجموعة واحدة على مخزون نهاية الفترة، بل يجب أن تمتد ايضا لتغطي مخزون بداية الفترة. ولنفرض مثلاً أن مخزون نهاية الفترة الأولى (وهي بداية الثانية) من مشتريات ص من س كان كما عليه في المثال السابق أي ٢٠٠٠٠٠ جنيه بسعر الشراء في دفاتر ص و١٥٠٠٠٠ جنيه على أساس تكلفة للشركة س. ونفرض أن مخزون نهاية الفترة الثانية لدى ص من مشترياتها من س يبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه. ويتطلب الأمر في هذه الحالة تسوية مخزون أول الفترة وآخر الفترة الموجودة لدى ص من مشترياتها من س لأغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية.

ففي نهاية السنة الأولى، وهي بداية السنة الثانية، قمنا باستبعاد ٥٠٠٠٠ جنيه

ص مخزون نهاية السنة (الأولى) لأغراض اعداد الحسابات الختامية التجميعية مقابل استبعادها من رصيد صافي ربح س (بفرض استخدام ورقة عمل مستقلة للحسابات الختامية التجميعية) وذلك على اعتبار أن الأرباح على هذا المخزون ظهرت كما لو كانت محققة في دفاتر س بينما المخزون ما زال موجوداً لدى ص.

وحيث يعتبر مخزون نهاية السنة الأولى ممثلاً لمخزون بداية السنة الثانية ويعد من مكونات تكلفة مبيعاتها من وجهة نظر الحسابات التجميعية، فإنه يلزم في نهاية السنة الثانية تسوية مخزون بداية الفترة لدى ص من مشترياتها من س ليظهر في الحسابات التجميعية بالتكلفة طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

ولما كان مخزون أول الفترة مديناً بطبيعته فإنه لاستبعاد الأرباح عليه يلزم اجراء القيد الآتي على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن الفترة الثانية.

٥٠٠٠٠		من حـ / صافي ربح - س
	٥٠٠٠٠	إلى حـ / مخزون أول الفترة - ص

ويترتب على هذا القيد تخفيض قيمة مخزون أول الفترة في الحسابات التجميعية بالمبلغ وزيادة رصيد صافي ربح س بالقيمة (لاحظ أن رصيد صافي الربح في ورقة العمل يظهر في الجانب المدين من حسابات س - ومن ثم يزداد بجعله مديناً كما سبق وأوضحنا)

وحيث لا يظهر مخزون أول الفترة في الميزانية العمومية، فإنه يلزم لاستكمال تسوية الوضع تعديل رصيد الأرباح المحجوزة للشركة س في بداية السنة الثانية والتي تحتوي على الأرباح غير المحققة على المخزون لدى ص من مشترياتها منها من العام السابق، مقابل تعديل صافي ربح س عن العام الحالي (وهو رصيد دائن في الميزانية) بالقيمة. ويتم ذلك باجراء القيد التالي على ورقة عمل الميزانية التجميعية.

٥٠٠٠٠		من حـ / الأرباح المحجورة - رصيد أول الفترة - س
	٥٠٠٠٠	إلى حـ / صافي أرباح العام - س.

وتبرير هذا القيد الأخير، أن رصيد صافي ربح س قد تم اقفاله في الأرباح المحجوزة في نهاية العام الأول في دفاتر س بما فيه مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه تمثل أرباح غير محققة على مخزون كان ما يزال موجوداً لدى ص من مشترياتها من س. وحيث قامت ص ببيع هذا المخزون في الفترة الثانية فإن الأرباح تعد محققة في الفترة الثانية من وجهة نظر الميزانية التجميعية. وبالتالي فإن هذا القيد يؤدي إلى تحويل المبلغ من الأرباح المحجوزة للشركة س إلى صافي أرباحها عن العام من وجهة نظر المجموع.

٥ ـ المعاملات في الأصول الثابتة بين شركات المجموعة:

عندما تقوم أحد أو بعض شركات المجموعة الواحدة ببيع بعض أصولها الثابتة لشركات أخرى في نفس المجموعة، فإنه لا يترتب على ذلك أي تغيير في موجودات المجموعة من أصول حقيقية. ولا يترتب على مثل هذه العمليات اي مشاكل إذا كان ثمن البيع يتساوى مع صافي التكلفة الدفترية للأصل المباع في دفاتر البائع. أما إذا ترتب على عمليات تبادل الأصول الثابتة، وخاصة منها ما يخضع للاهلاك، أرباح أو خسائر من وجهة نظر البائع، فإن الأمر يقتضي طبقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها استبعاد هذه الأرباح أو الخسائر عند اعداد الحسابات والقوائم التجميعية في سنة التبادل وتسوية اهلاك هذه الأصول بما يترتب على هذه الأرباح والخسائر على مدار باقي حياتها الإنتاجية. وسوف نتناول المعالجة المحاسبية لهذه العمليات في هذا البند.

٥ ـ أ ـ استبعاد التحويلات الرأسمالية:

لا تعتبر المعاملات في الأصول الرأسمالية مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات بين شركات المجموعة الواحدة من المعاملات الرأسمالية التي تؤدي إلى زيادة هذه الأصول من وجهة نظر المجموعة. ذلك حيث لا يترتب على تبادل

الأصول الثابتة بين هذه الشركات زيادة أو نقص هذه الأصول، لأن العمليات تعد مجرد نقل ملكية من شركة إلى شركة أخرى في نفس المجموعة [1]. ويطلق على مثل هذه المعاملات من وجهة النظر الاقتصادية التحويلات الرأسمالية.

ويجب طبقاً لقواعد التقويم المحاسبية، أن لا يترتب على عملية التحويل من وجهة نظر المجموعة أية أرباح أو خسائر. وإذا تمت عملية التحويل بقيمة تزيد أو تقل عن صافي القيمة الدفترية للأصل المحول، فإن الفرق بين القيمتين يصبح واجب الاستبعاد من وجهة النظر المحاسبية لأغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية. فإذا كان الأصل المحول لا يخضع للاهلاك فإنه يلزم تسوية حسابات البائع وحسابات المشتري بما يترتب على عملية التحويل من أرباح أو خسائر في ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية إلى أن يتم التصرف في الأصل بالبيع لطرف خارجي عن المجموعة، حيث تتحقق الأرباح أو الخسائر حينئذ محاسبياً.

فإذا فرضنا مثلاً أن القابضة ص قامت بشراء قطعة أرض فضاء من التابعة س بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه بينما بلغت تكلفتها الدفترية لدى س ٢٠٠٠ جنيه، فإن اثبات عملية البيع في دفاتر س يؤدي إلى إظهار أرباح حيازة محققة من وجهة نظرها قدرها ١٨٠٠٠ جنيه. وتظهر الأراضي في دفاتر ص بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه. وعند اعداد الحسابات والقوائم التجميعية عن سنة التبادل يستبعد مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه من تكلفة الأراضي لدى ص مقابل استبعاد المبلغ من صافي ربح س عن العام (أو حساب الأرباح المحجوزة إذا كانت أرباح الحيازة تقفل مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة)، وذلك على ورقة عمل الميزانية التجميعية حتى تظهر الأراضي

(١) قد يترتب على عملية التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للاصل المحول، فاذا كان الأصل يمثل طاقة غير مستغلة لدى البائع يمكن إستغلالها بكفاءة عالية لدى المشترى، فان قيمتها الاقتصادية لدى البائع تساوي صفر بينما تزداد هذه القيمة بمجرد تحويل الأصل للمشتري الذي يتوافر لدية فرص إستغلال بديلة للاصل المحول. وبالتالي يمكن القول في مثل هذه الأحوال أن القيمة الاقتصادية لأصول المجموعة سوف تزداد بالتحويل بما يتفق والزيادة في إنتاجية المجموعة المترتبة والمتوقعة عنه.

بتكلفتها « التاريخية » من وجهة نظر المجموعة [1]. ويستبعد المبلغ بعد ذلك من الأراضي مقابل استبعاده من الأرباح المحجوزة للشركة س عن السنوات التالية. ويستمر هذا الاجراء إلى أن تباع الأراضي لطرف خارجي حيث تتحقق عليها الأرباح (أو الخسائر) من وجهة نظر مجموعة ص، س محاسبياً.

٥ ـ ب ـ الأرباح والخسائر على الأصول الخاضعة للاهلاك:

إذا كان الأصل المحول من شركة إلى أخرى في نفس المجموعة من الأصول الخاضعة للاهلاك، فإن الأمر يقتضي استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التحويل من دفاتر البائع على ورقة العمل مقابل استبعاد نفس القيمة من تكلفة الأصل المحول من دفاتر المشتري، كما هو عليه الحال في الأصول التي لا تخضع للاهلاك. غير أن الأرباح أو الخسائر غير المحققة من وجهة نظر المجموعة في هذه الحالة، تتحقق جزئياً بصفة دورية عند حساب الاهلاك على الأصل في دفاتر المشتري طبقاً للتكلفة الظاهرة في دفاتره وتحميل الاهلاك للعمليات الانتاجية المختلفة. وبالتالي يقتضي الأمر في هذه الحالة بالاضافة إلى ما تقدم تعديل الاهلاك في دفاتر البائع بما يقابل الأرباح أو الخسائر التي نتجت عن التحويل وتحققت فعلاً بحساب الاهلاك الدوري على الأصل واعتباره من بنود تكلفة الحصول على الايرادات.

ولنفرض مثلاً لايضاح ذلك، أن القابضة ص قد قامت بشراء أحد المباني من التابعة س بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه في الوقت التي ظهرت فيه صافي القيمة الدفترية للمبنى في دفاتر س ٣٠٠٠٠ جنيه وذلك في بداية السنة رقم (١)، وحيث

---

(١) لا يتفق هذا الإجراء مع وجهة النظر الاقتصادية، حيث قد يترتب على التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للاراضي، كما قد يكون المبلغ ممثلا لأرباح حيازة مكتسبة فعلا، ومن ثم يجب أن تظهر الأراضي من وجهة النظر الاقتصادية في هذه الحالة في الميزانية التجميعية بقيمتها الاقتصادية العادلة مقابل اظهار الزيادة في رأس المال المكتسب من اعادة تقويم الأصول. ولكن هذا الأجراء لا يتفق مع الممارسة المحاسبية السائدة.

يحتسب اهلاك على المبنى بواقع ٥ ٪ سنوياً. وفي نهاية السنة الأولى من الاقتناء نجد أن ص عند حساب الاهلاك على المبنى سوف تقوم بتحميل عملياتها بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه (٥٠٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$)، بينما لو كان المبنى ظل لدى س لكان الاهلاك عليه عن العام ١٥٠٠ جنيه (٣٠٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$). وعند اعداد الحسابات والقوائم التجميعية في نهاية العام الأول يلزم تسوية هذا الوضع من وجهة النظر المحاسبية كالآتي:

١ - في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية: يخفض إهلاك المباني بجعله دائناً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بمقابل إضافة المبلغ لرصيد صافي ربح س (رصيد صافي الربح يظهر في الجانب المدين من الحسابات الختامية وبذلك يزداد بجعله مديناً كما سبق أن ذكرنا) ويمكن تبرير هذا الإجراء. محاسبياً على الوجه التالي: حيث تكلفة المبنى من وجهة نظر ص و س بصفة مجتمعة ما زالت ٣٠٠٠٠ جنيه طبقاً لقاعدة التكلفة التاريخية، فإن الإهلاك المحسوب على المبنى في دفاتر ص يفوق ما يلزم من وجهة نظر المجموع بمقدار ١٠٠٠ جنيه. وحيث قامت ص بتحميل الإهلاك لعملياتها فإنه يعتبر من وجهة نظرها مصروف محقق محاسبياً. ولما كانت الأرباح على المبنى في دفاتر س لا تعتبر محققة من وجهة نظر المجموعة ومن ثم يتم إستبعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية، فإن إستخدام ص للمبنى لمدة سنة وإهلاكه على أساس ٥٠٠٠٠ جنيه يؤدي إلى تحقيق جزء من الأرباح التي نتجت عن تبادل المبنى تعادل نصيب السنة من هذه الأرباح طبقاً لمعدل الإهلاك على المبنى. وهذه الأرباح تتحقق من وجهة نظر المجموع في دفاتر س. ومن ثم يخفض الإهلاك المحسوب في دفاتر ص بما يعادل الإهلاك على الأرباح على عملية التبادل مقابل زيادة أرباح البائع بما تحقق منها.

وإذا كانت س قد اعتبرت الأرباح عن بيع المبنى للشركة ص من مكونات أرباح العام (أي من بنود الإيرادات) ولم تقم بإقفالها مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة، فإنه يلزم بالإضافة إلى ما تقدم إستبعاد مبلغ ٢٠٠٠٠ من

إيرادات س على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن السنة الأولى التي تم فيها التبادل بجعلها مدينة مقابل تخفيض رصيد صافي ربح س بالمبلغ، وذلك بجعله رصيد صافي الربح ـ س دائناً على الورقة. أما إذا كانت س قد قامت بإقفال أرباح بيع المبنى في حساب الأرباح المحجوزة، فإن هذه التسوية تتم على ورقة عمل الميزانية التجميعية كما يتضح من النقطة التالية.

٢ ـ في ورقة عمل الميزانية التجميعية: يلزم أولاً إستبعاد مبلغ الأرباح (٢٠٠٠٠ جنيه) من قيمة المباني التي تظهرها دفاتر ص مقابل إستبعاد القيمة من الحساب الملائم في دفاتر س. فإذا كانت هذه الأرباح قد اعتبرت من مكونات إيرادات س عن العام فإن قيد الإستبعاد يكون بجعل صافي أرباح س ـ عن العام مديناً وحساب المباني دائناً. أو إذا كانت س قد أقفلت المبلغ في حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فإن قيد الإستبعاد يكون بجعل حساب الأرباح المحجوزة س ـ مديناً وحساب المباني دائناً.

ورقة عمل جزئية للحسابات الختامية التجميعية ص و س عن العام الأول.

	ص	س	تسويات وإستبعادات من حـ/	تسويات وإستبعادات إلى حـ/	الميزانية التجميعية
صافي مبيعات	٩٥٠٠٠	٢١٥٠٠٠			٣١٠٠٠٠
أرباح بيع مباني		٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠(١)		
مجموع الإيرادات	٩٥٠٠٠	٢٣٥٠٠٠			٣١٠٠٠٠
مصروفات مختلفة	xxx	xxx			xxx
إهلاك مباني	٥٣٠٠	xxx		(٢)١٠٠٠	xxx
صافي ربح ص	xxx		(٣)٣٠٠٠٠		xxx
صافي ربح س		٥٩٠٠٠	(٣)١٠٠٠	(١)٢٠٠٠٠ (٣)٤٠٠٠٠	
حقوق الأقلية في س ـ ٢٥٪			(٣)١٠٠٠٠		١٠٠٠
مجموع المصروفات والأرباح	٩٥٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	٦١٠٠٠	٦١٠٠٠	٣١٠٠٠٠

ثم يلزم بعد ذلك تخفيض مخصص إهلاك المباني (كما يظهر في دفاتر ص) بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وذلك بجعله مديناً مقابل زيادة صافي أرباح س عن العام بالمبلغ وذلك بجعل حسابها دائناً.

وتظهر ورقة العمل الجزئية للحسابات الختامية التجميعية على أساس إفتراض أن س إعتبرت الأرباح من إيراداتها عن العام كما هو موضح في نهاية الصفحة السابقة (الأرقام فيها عدا ما يتعلق بالمثال إفتراضية).

ويلاحظ أن القيد الثالث يمثل صافي ربح س بعد تعديله بإستبعاد ٢٠٠٠٠ جنيه أرباح بيع المبنى وإضافة ما تحقق منها بالإهلاك وهو ١٠٠٠ جنيه على ص بنسبة ٧٥٪ وحقوق الأقلية بنسبة ٢٥٪. ويلاحظ أيضاً أن إهلاك المباني في ص والبالغ ٥٣٠٠ جنيه يمثل إهلاك كل المباني بما فيها المشتراة من س.

وتظهر ورقة عمل الميزانية التجميعية في نهاية العام الأول كالآتي (الأرقام إفتراضية إلا فيما يتعلق بأرقام المثال).

ورقة عمل الميزانية التجميعية ص و س في نهاية العام الأول.

	ص	س	تسويات وإستبعادات		الميزانية التجميعية
			من حـ/	إلى حـ/	
مباني	١٠٦٠٠٠	xxx		(١)٢٠٠٠٠	xxxx
مخصص إهلاك مباني	(٤٣٠٠٠)	(xxx)	(٢)١٠٠٠		(xxxx)
أصول أخرى	xxx	xxx			xxxx
إستثمارات في س - ٢٥٪	xxx			(٣)xxx	
مجموع الأصول	xxx	xxx			xxxx
حقوق الملكية والإلتزامات:		....			
....	....	....	....		....
أرباح محجوزة س - رصيد			(١)٢٠٠٠٠		
أرباح العام س		٥٩٠٠٠	(٤)٤٠٠٠٠	(٢)١٠٠٠	
....	....	....	....	....	
	xxx	xxx	xxx	xxxx	xxxx

ويمثل القيد (١) إستبعاد الأرباح على بيع المبنى من أرباح س مقابل تخفيض تكلفته الظاهرة في دفاتر ص بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ليظهر في الميزانية التجميعية بتكلفته كما كانت عليه في دفاتر س. ويمثل القيد (٢) تخفيض مخصص إهلاك المباني كما يظهر في دفاتر ص بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تمثل ما تحقق من أرباح فعلاً خلال العام بإستخدام المبنى وإضافة المبلغ لأرباح س. أما القيد الثالث فيمثل إستبعاد إستثمارات ص في س وهو غير كامل. ويمثل القيد الرابع توزيع أرباح العام ـ س، بعد تعديلها على ص وحقوق الأقلية وهو غير كامل.

٥ ـ ب ـ ١ ـ الأرباح والخسائر على الأصول الخاضعة للإهلاك في الفترات التالية لفترة التبادل:

يلزم الإستمرار في استبعاد الأرباح أو الخسائر التي تتحقق مع مبادلات الأصول الرأسمالية بين شركات المجموعة الواحدة ما دامت هذه الأصول لم تباع للغير ولم يتم إهلاكها بالكامل. كما يلزم الإستمرار في تسوية الإهلاك والإهلاك المجمع والأرباح المحجوزة وأرباح العام للبائع كل سنة بما تحقق في السنوات السابقة من أرباح أو خسائر المبادلة وفي السنة الجارية بما يتحقق فيها من هذه الأرباح أو الخسائر.

فلو فرضنا استمراراً لمثال المبنى الخاص بالشركة ص وس في البند الفرعي (ب) السابق فإن عمليات التسويات والإستبعادات اللازمة في نهاية السنة الثانية تكون كالآتي.

١ ـ في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية: بصرف النظر عن الإجراء الذي تتبعه س لمعالجة أرباح بيع المبنى للشركة ص في السنة الأولى، فإن الأمر يقتصر في السنة الثانية والسنوات التالية على تعديل إهلاك ص وتعديل أرباح س في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية فيما يتعلق بعملية المبنى فيجعل إهلاك

المباني الذي تظهره دفاتر ص دائناً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لتخفيضه مقابل جعل رصيد صافي ربح س مديناً بالمبلغ.

٢ ـ ورقة عمل الميزانية التجميعية: يستمر إستبعدا مبلغ الأرباح على المبنى (٢٠٠٠٠ جنيه) من تكلفة المباني التي تظهر في دفاتر ص، وبصرف النظر عن الإجراء الذي أتبعته س في معالجة أرباح بيع المبنى، فإن رصيد الأرباح المحجوزة ـ س في بداية العام يخفض بهذه الأرباح. ويتم ذلك بجعل حساب الأرباح المحجوزة س ـ رصيد بداية العام (الثاني، أو الثالث....) مديناً على ورقة العمل وجعل حساب المباني دائناً بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه. أما الإهلاك المجمع على المباني (مخصص الإهلاك) فيلزم تعديله بتسويتان: الأولى تهدف إلى تخفيضه عما يظهر به في دفاتر ص بما يقابل الإهلاك المجمع على أرباح المبادلة عن السنوات السابقة (وهي في مثالنا الآن السنة الأولى). ويتم ذلك بجعل مخصص الإهلاك ـ مباني ـ مديناً مقابل جعل حساب الأرباح المحجوزة س ـ رصيد بداية العام دائناً. ذلك حتى يتم تسوية الأرباح المحجوزة للبائع بما تحقق فعلاً من أرباح البيع بإهلاك المبنى عن السنوات السابقة. ويكون القيد في نهاية السنة الثانية في مثالنا الجاري بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وفي نهاية السنة الثالثة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك السنة الأولى والثانية، وفي نهاية السنة الرابعة ٣٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك السنوات الأولى والثانية والثالثة وهكذا: أما التسوية الثانية فتهدف إلى تخفيض الإهلاك المجمع بالإضافة التي تمت عن العام نتيجة تكلفة المبنى لدى المشتري عما كانت عليه لدى البائع، وذلك مقابل زيادة أرباح العام للبائع بها. وفي مثالنا الجاري يجعل مخصص إهلاك المباني مديناً مقابل جعل حساب أرباح العام ـ س دائناً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه.

ويتضح مما تقدم أن تبادل الأصول الخاضعة للإهلاك بين شركات المجموعة الواحدة الذي يترتب عليه تحقق أرباح أو خسائر للبائع يستدعي إستبعاد هذه الأرباح أو الخسائر لأغراض إعداد الحسابات، القوائم التجميعية من وجهة النظر

المحاسبية على إعتبار أنها لم تتحقق بعد من وجهة نظر المجموعة في تاريخ التبادل. وتتحقق هذه الأرباح أو الخسائر دورياً من حساب الإهلاك على هذه الأصول بصفة جزئية بما يستدعي تعديل الأرباح المحجوزة للبائع وأرباح العام بما تحقق منها عن السنوات السابقة وما تحقق منها عن العام نتيجة حساب الإهلاك على الأصول التي تم تبادلها وترتب عليها ظهور هذه الأرباح أو الخسائر في دفاتر البائع. وتتلخص الإستبعادات والتسويات في الآتي.

١ ـ في سنة المبادلة (أ) تستبعد الأرباح (أو الخسائر) من إيرادات البائع (أو مصروفاته) وذلك بجعلها مدينة (أو دائنة) مقابل إستبعادها من رصيد صافي ربح البائع (أو إضافتها إليه) في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية. أما إذا عولجت هذه الأرباح (أو الخسائر) في حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فإن هذا الإستبعاد يكون في ورقة عمل الميزانية التجميعية.

(ب) يستبعد أثر هذه الأرباح (أو الخسائر) على الإهلاك المحسوب على الأصل في دفاتر المشتري عن العام في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية على إعتباره بمثابة جزء قد تحقق من أرباح (أو خسائر) المبادلة للبائع، وذلك بجعل رصيد أرباح العام للبائع مديناً (أو دائناً في حالة الخسارة) وحساب الإهلاك عن العام كما يظهر في دفاتر المشتري دائناً (أو مديناً لزيادته في حالة الخسارة).

(جـ) تستبعد هذه الأرباح (أو الخسائر) من تكلفة الأصل الظاهرة في دفاتر المشتري مقابل إستبعادها من أرباح العام (أو إضافتها إليها إذا كانت خسارة) أو الأرباح المحجوزة في ورقة عمل الميزانية التجميعية.

٢ ـ في السنوات التالية لسنة المبادلة: (أ) في ورقة عمل الحسابات الختامية: يستبعد أثر الأرباح (أو الخسائر) الناتجة عن تبادل الأصل على الإهلاك الخاص به عن العام في دفاتر المشتري مقابل إضافة لأرباح العام (أو إستبعاده منها في حالة التبادل بخسائر) الخاصة بالبائع.

(ب) ورقة عمل الميزانية التجميعية: تستبعد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التبادل من تكلفة الأصل مقابل إستبعادها (أو إضافتها إذا كانت خسائر) للأرباح المحجوزة للبائع. ويخفض الإهلاك المجمع (أو يضاف إليه في حالة الخسائر) بمقدار الإهلاك على الأرباح (أو الخسائر) منذ تاريخ المبادلة حتى بداية السنة المالية التي يتم عنها إعداد الميزانية التجميعية مقابل زيادة الأرباح المحجوزة (أو تخفيضها في حالة الخسائر) للبائع. ويخفض الإهلاك المجمع (أو يضاف إليه في حالة الخسائر) بمقدار الإهلاك على الأرباح (أو الخسائر) عن العام الذي يتم عنه إعداد الحسابات الختامية مقابل زيادة (أو تخفيض في حالة الخسائر) صافي أرباح العام البائع.

٦ ـ السندات بين شركات المجموعة:

قد تقوم إحدى شركات المجموعة بإستثمار بعض مواردها المالية في سندات شركة أخرى من شركات نفس المجموعة. وتمثل السندات في هذه الحالة أصولاً وإلتزامات مالية متبادلة بين شركات المجموعة يجب إستبعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية. وإذا كانت السندات مشتراة من الشركة المصدرة، والتي هي إحدى شركات المجموعة، فلا تثير عمليات الإستبعاد في هذه الحالة أية مشاكل فإذا أصدرت القابضة ص سندات ٦٪ بقيمة إسمية ٢٥٠٠٠٠ جنيه وعلاوة إصدار ٢٥٠٠٠ جنيه مثلاً تستحق بعد ١٠ سنوات، وقامت س التابعة بالإكتتاب فيها تبلغ قيمته الإسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه من هذه السندات، فإن إجراءات التسويات والاستبعادات في ورقة عمل الميزانية التجميعية تكون كالآتي:

	ص	س	تسويات وإستبعادات		الميزانية التجميعية
			من حـ/	إلى حـ/	
الأصول:					
إستثمارات في سندات ص ٦٪		١١٠٠٠٠		(١)١١٠٠٠٠	
....					
الإلتزامات:					
قرض السندات ٦٪	٢٥٠٠٠٠		(١)١٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠
قرض السندات ٦٪					
ـ علاوة إصدار	٢٥٠٠٠		(١)١٠٠٠٠		١٥٠٠٠

وإذا كانت علاوة (أو خصم) الإصدار يتم إستنفادها (أو تجميعية) على نفس الأساس في الشركة المصدرة والشركة المستثمرة، فلا يترتب على العملية مشاكل إضافية حيث تتمثل الفوائد التي تتحمل بها مصروفات الشركة المصدرة مع الفوائد الدائنة التي تضاف لإيرادات الشركة المستثمرة ويتم إستبعادهما معاً في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية. فلو فرضنا أن علاوة الإصدار تستنفد على أساس القسط الثابت للتبسيط في مثالنا الجاري، فإن ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام الأول من إصدار السندات تظهر الآتي:

	ص	س	تسويات وإستبعادات		الميزانية التجميعية
			من حـ/	إلى حـ/	
الإيرادات:					
فوائد دائنة		٥٠٠٠	(١)٥٠٠٠		
....					
المصروفات والأرباح:					
فوائد مدينة	١٢٥٠٠			(١)٥٠٠٠	٧٥٠٠

هذا وقد بنيت هذه التسويات والاستبعادات على القيود التالية فيما يختص بالسندات وفوائدها:

		في دفاتر ص			في دفاتر س
			٦٠٠٠		من حـ/ النقدية (أو الفوائد الدائنة المستحقة)
		من مذكورين:			
١٢٥٠٠		حـ/ الفوائد المدينة			إلى مذكورين:
٢٥٠٠		حـ/ قرض السندات ـ علاوة الإصدار		٥٠٠٠	حـ/ الفوائد الدائنة
	١٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية (أو الفوائد المستحقة)		١٠٠٠	حـ/ إستثمارات في سندات ص
		إثبات الفوائد على قرض السندات عن العام			إثبات الفوائد الدائنة على إستثمارات السندات عن العام
١٢٥٠٠		من حـ/ الحساب الختامي	٥٠٠٠		من حـ/ الفوائد الدائنة
	١٢٥٠٠	إلى حـ/ الفوائد المدينة		٥٠٠٠	إلى حـ/ الحساب الختامي
		إقفال الفوائد المدينة في الحساب الختامي			إقفال الفوائد المدينة في الحساب الختامي

أما إذا كانت س قد أشترت سندات ص من السوق فإن تكلفة السندات في دفاتر س قد تختلف عن القيمة الدفترية لها في دفاتر ص حيث يتأثر سعر السوق عكسياً مع التقلبات في سعر الفائدة الإسمي والفعال على السندات. فإذا إرتفع سعر الفائدة الإسمي على السندات المماثلة لسندات ص مثلاً عن ٦٪ فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض القيمة السوقية لسندات ص والعكس بالعكس. ويترتب على ذلك قيام مشكلة كيفية معالجة الفرق بين تكلفة السندات المشتراة في دفاتر س وقيمتها الدفترية في دفاتر ص بصدد إعداد الحسابات والقوائم التجميعية. ولنفرض مثلاً أن س قد قامت بشراء ما قيمته الإسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه من

سندات ص من السوق بعد مضي خمس سنوات على إصدارها بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه وذلك لإرتفاع سعر الفائدة على السندات المماثلة. ففي هذه الحالة، وفي ظل إفتراضات المثال السابق، نجد أن السندات سوف تظهر في دفاتر س بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه يقابلها في دفاتر ص ١٠٥٠٠٠ جنيه [١٠٠٠٠٠ + (٢٥٠٠٠ × $\frac{١}{٢}$ × $\frac{٢}{٥}$)] حيث قيمتها الإسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه وعلاوة الإصدار غير المستنفدة عليها ٥٠٠٠ جنيه. ويعني ذلك أن س تمكنت من تخفيض إلتزامات ص البالغ قدرها ١٠٥٠٠٠ جنيه مقابل ٩٥٠٠٠ جنيه. وتصبح المشكلة هي كيفية التصرف في هذا الفرق البالغ في هذه الحالة ١٠٠٠٠ جنيه.

ويوجد بديلان في الواقع للتغلب على هذه المشكلة، بالرغم من أن كل منهما لا يخلو من العيوب.

وبمقتضى البديل الأول يفترض أن الشركة المشترية تعمل بالوكالة عن الشركة المصدرة للسندات، ومن ثم فيعتبر شراء س لسندات ص في مثالنا الجاري بمثابة رد لقيمة السندات بما يترتب عليه إنخفاض إلتزامات المجموعة وبما تحقق من هذا الرد من أرباح (١٠٠٠٠ جنيه) وتأسيساً على ذلك تعتبر هذه الأرباح بمثابة زيادة في حقوق ملكية الشركة المصدرة لا تحصل منها الشركة س على شيء. ومن بين الانتقادات الأساسية لهذا البديل، أنه في حالة احتفاظ س بالسندات حتى تاريخ الإستحقاق فإنها سوف تحصل من ص على ١٠٠٠٠٠ جنيه وبالتالي تكون قد حققت أرباحاً قدرها ٥٠٠٠ جنيه، بينما تتمكن ص من الحصول على ٥٠٠٠ فقط من الأرباح التي حققتها س للمجموعة عند شراء السندات. ويترتب على ذلك أن هذه المعالجة قد تؤدي إلى غبن الأقلية في ظل عدم التأكد من مصير السندات التي اشترتها س إذا كانت غير مملوكة للشركة ص بالكامل.

أما البديل الثاني فيقضي بتوزيع الأرباح (أو الخسائر) التي تنتج عن شراء السندات التي تخص شركة من شركات المجموعة بمعرفة شركة أخرى من المجموعة من السوق بين الشركتين على أساس قيمة الرد عند الإستحقاق. ففي مثالنا

الجاري لو كانت السندات ترد بالقيمة الإسمية وقامت س بشرائها بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه في الوقت الذي تبلغ فيه قيمتها الدفترية في دفاتر ص ١٠٥٠٠٠ جنيه، فإن الأرباح البالغ قدرها ١٠٠٠٠ جنيه في هذه الحالة توزع بين س و ص كالآتي:

تحصل س على الفرق بين تكلفة الشراء وقيمة الرد أي على ٥٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠ ـ ٩٥٠٠٠).

وتحصل ص على الفرق بين القيمة الدفترية وقيمة الرد أي على ٥٠٠٠ جنيه (١٠٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠٠).

أما إذا كانت س قد حصلت على السندات من السوق بسعر يزيد عن القيمة الإسمية، فإنها تتحمل مقابل ذلك خسائر تعادل الفرق بين التكلفة والقيمة الإسمية ويظل وضع ص كما هو عليه. ويقوم هذا البديل على أساس أن س عند ما تحتفظ بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق فإنها سوف تضيف لإيراداتها من الفوائد ما يعادل مجمع الفرق بين التكلفة والقيمة الإسمية إذا كان الشراء بسعر يقل عن القيمة الإسمية. أما إذا كان الشراء بسعر يزيد عن القيمة الإسمية فهذا يعني أن سعر الفائدة (الإسمي والفعال) على هذه السندات يزيد عن مثيلاتها في السوق، ومن ثم تقوم س باستنزال الفرق بين التكلفة والقيمة الإسمية من الفوائد الدورية التي تحصل عليها من ص. وتقوم ص خلال الفترة الباقية من مدة السندات باستنفاد ما تبقى من علاوة الإصدار تخفيضاً لعبء الفوائد المدينة التي تتحملها عليها.

ونحن نفضل البديل الثاني. ذلك لأنه منطقي من ناحية، كما لا يترتب عليه غبن الأقلية في حالة وجودها من ناحية أخرى. ويقتضي ذلك بالطبع عند استبعاد السندات من دفاتر المشتري ودفاتر المصدر في ورقة عمل الميزانية التجميعية توزيع الفرق بين التكلفة في دفاتر المشتري والقيمة الدفترية في دفاتر المصدر على حسابي أرباحهما المحجوزة على أساس اعتبار القيمة الإسمية أو قيمة الرد المحددة إذا كانت تختلف عن القيمة الإسمية كمعيار.

أسئلة وتمارين على
الفصل الخامس عشر

أولاً: الأسئلة:

(١) ما هو المقصود بالمعاملات المالية الوسيطة؟ وما هو الفرق بينها وبين التحويلات الرأسمالية؟

(٢) لماذا يلزم إستبعاد الأرباح غير المحققة على المخزون في نهاية الفترة بينما تسوى الأرباح على مخزون أول الفترة في رصيد صافي ربح الشركة البائعة؟

(٣) ضع كل من العبارات التالية في صيغتها الصحيحة من وجهة نظرك.

أ ـ تؤدي المعاملات المالية الوسيطة إلى زيادة أصول كل شركة من شركات المجموعة وإلتزاماتها زيادة صورية.

ب ـ عندما تحصل س التابعة على إيجارات أو فوائد من ص القابضة فإن إيراداتها الحقيقية لا تزيد بمقدار هذه الإيجارات أو الفوائد حيث تمثل مصروفات من وجهة نظر ص.

جـ ـ تقتضي المبادىء الإقتصادية عدم تحقق أرباح المخزون من المبادلات الوسيطة بين وحدات المجموعة الواحدة في عناصر المستلزمات من مواد وبضائع.

د ـ إذا تم تبادل الأصول الثابتة بين وحدات المجموعة الواحدة بأرباح أو خسائر للبائع فيلزم إستبعاد قيمة الأصول المتبادلة بما فيها من أرباح أو خسائر لأغراض إعداد القوائم والحسابات التجميعية.

هـ ـ لا تعتبر إستثمارات إحدى الشركات في سندات شركة أخرى من نفس المجموعة من المعاملات المالية الوسيطة لأن السندات تمثل إقتراضاً طويل الأجل.

و ـ عندما يتم اهـــلاك الأصل الثابت الذي تم تبادله بين وحدتي مجموعة واحدة من الشركات فإن الحاجة إلى إستبعاد تكلفته من أصول المشتري مقابل أرباح البائع المحجوزة تتوقف، كما يتوقف حساب الإهلاك عليه.

ثانياً: التمارين:.

التمرين الأول:

تمتلك ص ٩٠٪ من حقوق الملكية في $س_{١}$ و ٧٠٪ من حقوق الملكية في $س_{٢}$ وتمثل الشركات الثلاث مجموعة إنتاجية متكاملة حيث تحصل $س_{١}$ على المواد الأولية اللازمة لعملياتها من $س_{٢}$ ثم تبيع منتجاتها للشركة ص حيث تقوم بتجميعها وبيعها للعملاء. وقد بلغت مشتريات $س_{١}$ من $س_{٢}$ خلال العام الجاري ١٨٧٥٠٠ جنيه، كما بلغ المخزون لديها من مشتريات العام السابق في بداية العام ٦٢٥٠٠ جنيه، كما بلغت مبيعات س للشركة ص خلال العام ٣٦٠٠٠٠ جنيه ولم يوجد مخزون في بداية الفترة لدى ص من مشتريات العام السابق من $س_{١}$ وقد استخدمت ص خلال العام ما تبلغ قيمته ٢٨٨٠٠٠ جنيه من مشترياتها من $س_{١}$ في عملياتها الإنتاجية خلال العام. كما يبلغ المخـزون لـدى $س_{١}$ مـن مشتريـاتها من $س_{٢}$ في نهاية العام ١٠٠٠٠٠ جنيه. هذا وتقوم $س_{٢}$ بتسعير إنتاجها على أساس ١٢٥٪ من التكلفة، كما تقوم $س_{١}$ بتسعير منتجاتها على أساس ١٢٠٪ من التكلفة.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازم إجراءهـا على ورقـة عمـل الحسـابـات الختـاميـة التجميعية للعام الجاري والميزانية التجميعية في نهاية العام لإستبعاد أثر المعاملات في المخزون بين الشركات الثلاث على الحسابات والقوائم التجميعية لها

التمرين الثاني:

ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر ص وشركاتها في نهاية العام.

	ص	س ١	س ٢	س ٣
عملاء	٢٢٥٠٠٠	٣٤٠٠٠٠	٧٢٥٠٠	٩٣٦٠٠
أوراق قبض	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	-
أوراق قبض مخصومة	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	-	-
فوائد مدينة	٢٣٣٠٠	-	١٢٠٠	٤٥٠٠
إيجارات مدينة	-	١٣٧٠٠	٥٢٠٠	-
فوائد دائنة	٦٢٠٠	٣٦٠٠	٤١٠٠	-
إيجارات دائنة	٣٦٠٠	٢٣٠٠	-	-
موردون	٧٦٠٠٠	١٥٢٠٠٠	١١٧٣٠٠	٤٥٩٠٠
أوراق دفع	٤٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠

فإذا علمت أن:

(١) من بين أرصدة العملاء في دفاتر ص ٣٧٠٠٠ جنيه تمثل الرصيد المدين للشركة س$_1$ و ٢٢٥٠٠ تمثل الرصيد المدين للشركة س$_2$.

(٢) من بين أرصدة أوراق القبض لدى ص ٢٠٠٠٠ جنيه مسحوبة على س$_2$ ومخصوم منها ١٠٠٠٠ جنيه لدى البنك. ومن بين أرصدة أوراق القبض لدى س$_2$ مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مسحوبة على س$_1$ ومخصومة لدى ص، أما باقي أوراق القبض المخصومة فهي لدى البنك.

(٣) تستأجر س$_1$ أحد المباني من ص بإيجار سنوي قدره ٢٤٠٠ جنيه، كما تستأجر س$_2$ إحدى السيارات من س$_1$ بإيجار سنوي ١٢٠٠ جنيه.

(٤) بلغت الفوائد الدائنة المستحقة للشركة ص على س$_2$ عن العام ٩٠٠ جنيه.

والمطلوب:

بيان أثر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية للشركات الأربع عن العام.

التمرين الثالث:

تمتلك ص ٨٠٪ من حقوق الملكية في س. وفي ١/١/١٩٨٤ قامت س بشراء مجموعة من الآلات التي كانت موجودة بين أصول ص بتكلفة دفترية ٢٨٠٠٠٠ جنيه ومخصص إهلاك ١٤٠٠٠٠ جنيه بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه، حيث تهلك هذه الآلات بواقع ٥٪ سنوياً. وفي ٢٥/٣/١٩٨٤ اشترت ص قطعة أرض من س بمبلغ ٤٢٦٠٠ جنيه وبلغت مصاريف التسجيل ونقل الملكية ٢٤٠٠ جنيه. وقد كانت هذه الأراضي تظهر بتكلفة دفترية قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه في دفاتر س. وتقوم كل من الشركتين بإظهار أرباح أو خسائر الأصول في الحسابات الختامية عن العام الذي تتحقق فيه مثل هذه أو الخسائر.

المطلوب:

(١) توضيح أثر هذه العمليات على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنة ١٩٨٤ والميزانية التجميعية في نهايتها، (٢) كالمطلوب الأول لسنة ١٩٨٥، (٣) كالمطلوب الأول لسنة ١٩٨٦.

التمرين الرابع:

قامت الشركة س بإصدار ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سندات ٥٪ لمدة عشر سنوات في ١/١/١٩٧٠ بعلاوة إصدار ١٠٪. وقد قامت ص التي تمتلك ٧٠٪ من أسهم رأس مال س في الإكتتاب في ١٥٠٠٠٠ جنيه من السندات حينئذ، وما زالت هذه السندات في محفظة الأوراق المالية لدى ص حتى تاريخه. وفي ١/١/١٩٧٥، عندما رأت ص أن سعر الفائدة على السندات المماثلة مرتفع بما أدى إلى إنخفاض

سعر سندات س في السوق قامت بشراء ما تبلغ قيمته الإسمية ٣٥٠٠٠٠ جنيه منها بمبلغ ٣٤٢٠٠٠ جنيه، وحيث وجد محاسب ص في نهاية ١٩٧٥ أن رصيد السندات يظهر في دفاتر ص بمبلغ ٤٩٩٥٠٠ جنيه بينما يظهر رصيد السندات في دفاتر س بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مضافاً إليها علاوة إصدار ٥٠٠٠٠ جنيه، فإنه لا يستطيع أن يتخيل الطريقة التي يمكن بها إستبعاد المعاملات في السندات بين ص و س لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية. وتطوعاً كريماً منك قمت بشرح طريقتين بديلتين لمعالجة المشكلة مستخدماً في ذلك ورقة عمل الحسابات الختامية والميزانية التجميعية لكل من عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على إفتراض أن ص سوف تحتفظ بالسندات حتى نهاية ١٩٧٦ على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك فقد قمت بمراجعة ما أجراه محاسب الشركة في هذا الشأن عن عام ١٩٧٤ ووجدت أنه قد أخطأ المعالجة حينئذ فوضحت له كيفية المعالجة الصحيحة التي كان من الواجب إجرائها عن سنة ١٩٧٤. أعرض علينا قصتك مع هذا المحاسب في صورة منظمة.

التمرين الخامس:

(مستوحى من إمتحانات جمعية المحاسبين الأمريكية AICPA)،

فيما يلي الأرصدة التي أظهرتها موازين مراجعة ثلاث شركات تكون مجموعة واحدة في نهاية السنة المالية الجارية.

	ص	س١	س٢
أرصدة مدينة:			
نقدية	٤١٠٠٠	٥٥٠٠	١٣٥٠٠
عملاء	٥٢٠٠٠	٢٠٥٠٠	٧١٥٠٠
مخزون	١٢٠٥٠٠	٣٥٠٠٠	٢٩٠٠٠
إستثمارات في س١	٧٥٠٠٠		
إستثمارات في س٢	٨٧٥٠٠		
إستثمارات أخرى	٩٢٥٠٠		
آلات ومعدات	١٨٧٥٠٠	٢٩٠٠٠	٤٩٥٠٠
مخصص إهلاك	(٤٨٠٠٠)	(٣٥٠٠)	(١٠٥٠٠)
تكلفة البضاعة المباعة	٤١٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠
مصروفات مختلفة	٣٠٠٠٠	١٧٥٠٠	٢٠٠٠٠
مجموع الأرصدة المدينة	١٠٤٨٠٠٠	٢٥٤٠٠٠	٣٥٨٠٠٠
أرصدة دائنة:			
رأس مال الأسهم	٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
إحتياطي طوارىء			٥٠٠٠
أرباح محجوزة	٢٨١٥٠٠	-	٦٠٠٠
مبيعات	٤٨٠٠٠٠	١٣٧٥٠٠	٢٨٥٠٠٠
أرباح بيع أصول	٤٥٠٠		
إيرادات توزيعات	٩٠٠٠		
دائنون	٢٣٠٠٠	١٦٥٠٠	١٢٠٠٠
مجموع الأرصدة الدائنة	١٠٤٨٠٠٠	٢٥٤٠٠٠	٣٥٨٠٠٠

هذا وقد قامت ص بتأسيس الشرك $س_1$ في أول يناير من السنة الجارية، حيث احتفظت لنفسها بـ ٧٥٪ من أسهم رأس المال وعرضت الباقي للإكتتاب العام بالقيمة الإسمية التي تبلغ ١٠ جنيه للسهم.

وفي أول يوليو من السنة الجارية قامت ص بشراء ٤٠٠٠ سهم من أسهم رأس مال $س_2$ من السوق بمبلغ ٨٧٥٠٠ جنيه بينما القيمة الإسمية لهذه الأسهم ٤٠٠٠٠ جنيه. وفي ذلك التاريخ كانت حقوق الملكية في $س_2$ تبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه كالآتي: ٥٠٠٠٠ رأس مال، ١٨٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة، ٢٢٠٠٠ جنيه صافي أرباح الفترة من ١/١ حتى ٧/١ من السنة الجارية.

وفي خلال السنة الجارية تمت المبادلات التالية بين الشركات الثلاث:

	المبيعات جنيه	معدل مجمل الربح ٪ للمبيعات	الباقي في مخزون المشتري في نهاية الفترة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل جنيه
مبيعات ص للشركة $س_2$	٢٠٠٠٠	٪٢٠	٧٥٠٠
مبيعات $س_1$ للشركة $س_2$	١٥٠٠٠	٪١٠	٥٠٠٠
مبيعات $س_2$ للشركة ص	٣٠٠٠٠	٪٣٠	١٠٠٠٠

وعند تقويم مخزون $س_2$ بالتكلفة أو السوق أيهما أقل تم تخفيض تكلفة المخزون من المشتريات من ص بمبلغ ٩٥٠ جنيه.

وفي ١/٢ من السنة الجارية قامت ص ببيع بعض الآلات للشركة $س_1$ بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه. وقد حصلت ص على هذه الآلات منذ سنتين بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه وأهلكتها بمعدل ١٠٪ سنوياً بطريقة القسط الثابت. وقد استمرت $س_1$ باتباع نفس معدل الإهلاك لباقي سنوات الحياة الإنتاجية المقدرة.

هذا وقد تمت توزيعات الأرباح التالية خلال العام الجاري.

التاريخ	ص	$س_٢$
٦/٣٠	١١٠٠٠	٣٠٠٠
١٢/٣١	١٣٠٠٠	٧٠٠٠

وقد قامت ص بتحميل كل من التابعتين بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه مقابل مصاريف الإشراف وأرسلت إشعارات بذلك في نهاية العام. وقد اعتبرت هذه المصاريف من بنود المصروفات المتنوعة في دفاتر $س_١$، $س_٢$ كما قامت ص بتخفيض مصروفاتها بها. هذا ولم تتم أية تسديدات في هذا الشأن حتى نهاية العام. وفي نهاية العام قامت $س_٢$ بتعيين مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من أرباحها المحجوزة كإحتياطي طوارىء لمقابلة تعويضات محتملة نتيجة إحدى القضايا المرفوعة ضدها.

المطلوب:

(١) إعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام وورقة عمل الميزانية التجميعية في نهاية العام. يجب أن تشتمل الحسابات التجميعية على ايرادات ومصروفات $س_٢$ كما لو كان قد تم السيطرة عليها في بداية العام، على أن تعالج الأرباح عن النصف الأول من العام معالجة الأرباح المحجوزة.

(٢) قم بإعداد الميزانية التجميعية في نهاية العام والحسابات الختامية عن العام في صورة إعلامية ملائمة.

الفصل السادس عشر

في

الشركات القابضة

مشاكل محاسبية مختلفة

١ ـ مقدمة:

تناولنا إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية حتى الآن في ظل عدة إفتراضات ضمنية بهدف تبسيط العرض والتدرج بالمشاكل من السهل إلى الصعب. فقد عالجنا الموضوع مثلاً على اعتبار أن عملية السيطرة التي تحصل عليها الشركة القابضة تتم دفعة واحدة عن طريق شراء حصة من صافي أصول الشركة التابعة تمكنها من ذلك، وبالتالي فقد اعتبرنا العملية بمثابة عملية تبادل مكتملة الأركان، واعتبرنا تكلفة إستثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة تعكس إلى حد ما القيمة السوقية العادلة لصافي الأخيرة بصرف النظر عن قيمتها الدفترية. وهذا ما يطلق عليه محاسبياً إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على أساس الشراء Purchase والذي بشأنه تشتد حدة الجدل المحاسبي حالياً بمفاضلته على أساس إندماج الحقوق Pooling of Interests . ويؤدي كل من الأساسين إلى نتائج تجميعية مختلفة.

هذا كما افترضنا ضمناً في الفصول السابقة أن أسهم الشركات التابعة من نوع

واحد ، وأن حصة القابضة في حقوق ملكية التابعة لا تتغير من حيث النسبة ، وأن السيطرة تتم دفعة واحدة وليس عن طريق شراء أسهم التابعه بالتدريج ، وأن الشركة القابضة تحتفظ باستثماراتها في التابعة باستمرار دون أن تتصرف فيها بالبيع مثلاً وأن أسهم رأس المال في الشركة التابعة لا يطرأ عليها تغير ، وأن سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة تتم بطريق مباشر وليس عن طريق شركة أو شركات أخرى.

ولا شك في أن إسقاط كل من هذه الإفتراضات يتطلب إجراءات إضافية أو تعديل الإجراءات السابق عرضها بما يتلاءم مع الموقف. وبالرغم من ضيق الحيز المخصص لكل من هذه المواضيع فإننا سوف نتناول كل منها في البنود التالية باختصار وتبسيط شديدين حتى يتوفر للموضوع بعض التكامل المنشود.

٢ ـ إندماج الحقوق بالمقارنة بالشراء :

لا خلاف في أنه عندما تحصل إحدى الشركات القابضة على غالبية أسهم رأس المال في شركة تابعة عن طريق تبادل هذه الأسهم بنقدية أو أصول أخرى ، أو إلتزامات ، دون أسهم رأس مال الشركة القابضة ، فإن العملية تعتبر عملية شراء مكتملة الأركان ، وتسري عليها المعالجة المحاسبية التي وضحناها في الفصول السابقة ، أما إذا كانت سيطرة الشركة القابضة على التابعة تتم عن طريق تبادل أسهم رأس مال الأولى مع أسهم رأس مال الثانية فهنا يثور الجدل المحاسبي حول إعتبار العملية عملية تبادل ، أو عملية إندماج في حقوق ملكية كل من الشركتين وخاصة حينما يترتب على العملية إستمرار مصالح الشركاء المساهمين في كل من الشركتين من وجهة نظر الوحدة التجميعية. ويترتب على إعتبار العملية عملية إندماج لحقوق الملكية من وجهة النظر المحاسبية بدلاً من إعتبارها عملية شراء ، إختلاف بعض الإجراءات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية حيث تقوم أصول التابعة بقيمتها الدفترية كما تمثل الأرباح المحجوزة في الميزانية

التجميعية مجموع الأرباح المحجوزة لكل من الشركتين القابضة والتابعة.

ولتوضيح أوجه الخلاف في المعالجة المحاسبية لعمليات التجميع في ظل أساس الشراء وأساس إندماج حقوق الملكية دعنا نفترض المثال المبسط التالي: لنفرض أن الشركة ص قد حصلت على السيطرة على الشركة التابعة س في ١٩٨٤/١/١ بتبادل ٩٠٪ من أسهم رأس المال في س مقابل إصدار ١٠٠٠٠ سهم عادي من أسهم ص القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه. وفي ذلك التاريخ كان ملخص الميزانية العمومية لكل من الشركتين كالآتي (قبل إتمام العملية):

	ص	س
	جنيه	جنيه
مجموع الأصول	٤٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
حقوق الملكية:		
أسهم رأس المال ـ قيمة إسمية ١٠ جنيه	٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة	١٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الإلتزامات	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مجموع الخصوم	٤٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠

هذا ومن الواضح أن القيمة الدفترية للسهم من أسهم ص هي ١٥ جنيه بينما القيمة الدفترية للسهم من أسهم س ٢٠ جنيه قبل إتمام العملية: ولنفرض أن القيمة السوقية لأسهم ص قبل إصدار الأسهم الجديدة مقابل ٩٠٪ من حقوق الملكية في س بلغت ١٩ جنيه للسهم.

ويترتب على هذه العملية أن حملة ٩٠٠٠ سهم من أسهم س سوف يحصلون على ١٠٠٠٠ سهم من أسهم ص مقابل أسهمهم بينما يستمر حملة ١٠٠٠ سهم من أسهم س في حيازة أسهمهم فيها (حقوق الأقلية). ويصبح أمام إدارة الشركة ص

عدد من البدائل لتسجيل عملية الإستثمار في س كالآتي:

١ ـ إعتبار أن القيمة السوقية لأسهم ص المصدرة كمقابل ممثلة للقيمة السوقية العادلة لحصتها في حقوق الملكية في س. أي أن الإستثمارات تقوم في هذه الحالة بمبلغ ١٩٠٠٠٠ جنيه.

٢ ـ إعتبار القيمة الدفترية لأسهم ص قبل إصدار الأسهم الجديدة كمقياس لقيمة إستثماراتها في س، أي أن الإستثمارات تقوم بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه.

٣ ـ إعتبار القيمة الدفترية لأسهم س التي يتم الحصول عليها كمقابل لإصدار الأسهم الجديدة بمثابة مقياس لإستثماراتها في س، أي أن الإستثمارات تقوم بمبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه.

٤ ـ إعتبار القيمة الإسمية لأسهم ص المصدرة كمقابل مقياساً لقمة إستثماراتها في س، أي أن الإستثمارات تقوم بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه.

وتكون القيود الدفترية في دفاتر ص لإثبات إستثمارها في س في ظل كل من هذه البدائل الأربعة كالآتي:

البديل الأول	البديل الثاني	البديل الثالث	البديل الرابع	
١٩٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	من حـ/ إستثمارات في س
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس مال الأسهم
٩٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	-	إلى حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة

ولا شك في أن إختيار أي من هذه البدائل سوف يؤثر على الحسابات الخاصة بالشركة ص بطريقة مختلفة عن باقي البدائل. وبالرغم من ذلك فإذا عولجت العملية بإعتبارها إندماج في حقوق الملكية وليست عملية شراء فإن النتائج التي يتم التوصل إليها في الحسابات والقوائم التجميعية تكون واحدة في ظل أي من البدائل الأربعة.

أما إذا عولجت العملية كعملية شراء، طبقاً لما اتبعناه في الفصول السابقة فإن

إختيار أي من البدائل الأربعة سوف يؤدي إلى نتائج مختلفة عن البدائل الأخرى. فالبديل الأول يترتب عليه إرتفاع تكلفة الإستثمارات في س عن قيمتها الدفترية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، بينما البديل الثاني يؤدي إلى إنخفاض هذه التكلفة بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه، أما البديل الثالث فلا يترتب عليه أية إختلافات في تكلفة الإستثمارات عن قيمتها الدفترية، بينما البديل الرابع يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الإستثمارات عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه.

ولنفرض مثلاً أن ص قررت إختيار البديل الأول لأغراض المقارنة بين أساس الشراء وأساس اندماج حقوق الملكية. ولنفرض أنه في ظل أساس الشراء أعتبر الفرق بين تكلفه الإستثمارات وقيمتها الدفترية راجعاً لشهرة السيطرة من وجهة نظر ص. وعلى هذا الأساس تكون ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ الحصول على السيطرة طبقاً لأساس الشراء كالآتي:

أما إذا عولجت العملية على اعتبار أنها اندماج في حقوق الملكية فإن قائمة عمل الميزانية التجميعية تكون كما هو موضح بالصفحة التالية وبالتحقق في ورقة العمل نجد أن الإجراءات في ظل أساس إندماج حقوق الملكية تهدف إلى إظهار صافي أصول كل من الشركتين في الميزانية التجميعية بقيمتها الدفترية. فصافي أصول الشركتين قبل إتمام العملية كانت تبلغ ٥٧٥,٠٠٠ جنيه (٢٥٠,٠٠٠ رأس مال ص + ١٢٥,٠٠٠ أرباح محجوزة ص + ١٠٠,٠٠٠ رأس مال س + ١٠,٠٠٠ أرباح محجوزة س) وهي ما زالت تظهر بهذه القيمة في الميزانية التجميعية (٣٥٠,٠٠٠ رأس مال ص + ٢٠٥,٠٠٠ أرباح محجوزة للمجموعة + ٢٠,٠٠٠ حقوق الأقلية في س). ذلك بينما حقوق الملكية في الميزانية التجميعية على أساس الشراء تبلغ ٥٨٥,٠٠٠ جنيه حيث إزدادت بقيمة شهرة السيطرة.

ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس الشراء)

	ص	س	تسويات وإستبعادات: من حـ/	تسويات وإستبعادات: إلى حـ/	الميزانية التجميعية
الأصـــول:					
إستثمارات في س	١٩٠٠٠٠			(١) ١٩٠٠٠٠	-
شهرة سيطرة			(١) ١٠٠٠٠		١٠٠٠٠
أصول أخرى	٤٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠			٧٢٥٠٠٠
مجموع الأصول	٦٦٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠			٧٣٥٠٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات:					
رأس مال ص	٣٥٠٠٠٠				٣٥٠٠٠٠
رأس مال مدفوع بالزيادة ـ ص	٩٠٠٠٠				٩٠٠٠٠
أرباح محجوزة ـ ص	١٢٥٠٠٠				١٢٥٠٠٠
رأس مال ـ س		١٠٠٠٠٠	(١) ٩٠٠٠٠ (٢) ١٠٠٠٠		
أرباح محجوزة ـ س		١٠٠٠٠٠	(١) ٩٠٠٠٠ (٢) ١٠٠٠٠		
حقوق الأقلية في س				(٢) ٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
الإلتزامات	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠			١٥٠٠٠٠
	٦٦٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٧٣٥٠٠٠

ومن الواضح أن القيد (١) يؤدي إلى إستبعاد إستثمارات ص في س مقابل ٩٠٪ من حقوق الملكية في س ويثبت شهرة السيطرة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في الأصول التجميعية. أما القيد (٢) فيثبت حقوق الأقلية في س بنسبة ١٠٪.

ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس إندماج حقوق الملكية)

	س	س	تسويات وإستبعادات من حـ/	إلى حـ/	الميزانية التجميعية
الأصول:					
استثمارات في س	١٩,٠٠٠	-		(١) ١٩٠,٠٠٠	-
أصول أخرى	٤٧٥,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠			٧٢٥,٠٠٠
مجموع الأصول	٦٦٥,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠			٧٢٥,٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات:					
رأس المال ـ ص	٣٥٠,٠٠٠				٣٥٠,٠٠٠
رأس مال مدفوع بالزيادة ـ ص	٩٠,٠٠٠		(١) ٩٠,٠٠٠		
رأس مال ـ س		١٠٠,٠٠٠	(١) ٩٠,٠٠٠ (٢) ١٠,٠٠٠		
أرباح محجوزة	١٢٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	(١) ١٠,٠٠٠ (٢) ١٠,٠٠٠		٢٠٥,٠٠٠
حقوق الأقلية في س				(٢) ٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
الالتزامات	١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠			١٥٠,٠٠٠
	٦٦٥,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٧٢٥,٠٠٠

، وبذلك تتركز الإختلافات في ظل كل من الأساسيين في عنصرين الأول يتعلق بإظهار صافي أصول المجموعة في الميزانية التجميعية بتكلفتها الدفترية بصرف النظر عن القيمة التي تحددها القابضة لإستثماراتها في التابعة، والثاني يتعلق بتجميع أرصدة الأرباح المحجوزة بعد تسويتها بحقوق الأقلية وما قد يلزم لإستكمال القيمة الدفترية لإستثمارات القابضة وإظهارها في الميزانية التجميعية وذلك في ظل أساس إندماج حقوق الملكية. أما في ظل أساس الشراء فإن الأرباح المحجوزة للتابعة حتى الإقتناء كانت واجبة الإستبعاد بالكامل بما يخص القابضة منها مقابل إستثمارات القابضة فيها.

ويلاحظ أن القيد (١) يستبعد إستثمارات ص في س مقابل رأس المال المدفوع

بالزيادة ـ ص والذي ترتب على العملية، ومقابل حصة ص في أسهم رأس مال س بالقيمة الإسمية، ثم يستكمل الفرق من الأرباح المحجوزة. أما القيد (٢) فيثبت حقوق الأقلية في رأس مال س وفي أرباحها المحجوزة، ويلاحظ أن شهرة السيطرة التي ظهرت في حالة الشراء لم تظهر ضمن الأصول التجميعية في حالة إندماج حقوق الملكية. كما أن الأرباح المحجوزة في الحالة الأخيرة تتكون من أرباح ص ١٢٥٠٠٠ + ٨٠٠٠٠ جنيه من الأرباح المحجوزة في س في تاريخ العملية حيث أستبعد مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مقابل الإستثمارات ومبلغ ١٠٠٠٠ جنيه رحلت لحقوق الأقلية.

هذا وبصرف النظر عن البديل الذي تختاره ص لإثبات إستثماراتها في س فإن الميزانية التجميعية في ظل أساس إندماج حقوق الملكية تظل كما هو موضح بعاليه. أما في حالة إتباع أساس الشراء، فإن الميزانية التجميعية تعطي صورة مختلفة في ظل كل بديل من البدائل. ويمكن التحقق من ذلك لو قمت بإعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ظل كل من الأساسين لأي من البدائل الأخرى وقارنتها بورقتي العمل الموضحتين بعاليه.

والواقع أن أساس إندماج حقوق الملكية وما يترتب عليه من إستمرار صافي الأصول بقيمتها الدفترية وإندماج الأرباح المحجوزة في تاريخ الاقتناء يفتقر إلى الأساس النظري بالرغم من تحبيذ إستخدامه عملاً في ظل ضغوط الممارسة المحاسبية السائدة، والتي عادة ما تتأثر بعوامل وضغوط قانونية وضريبية. ونحن نحبذ قطعاً أساس الشراء الذي تناولنا إجراءاته في الفصول السابقة لقيامه على الخلفية النظرية السليمة. فحصول الشركة القابضة على السيطرة على شركة تابعة يمثل عملية تبادل مكتملة الأركان لها دلالتها الاقتصادية حينئذ بصرف النظر عن طبيعة المقابل الذي تضحي به الشركة القابضة، وسواء كان في صورة أصول أو إلتزامات أو أسهم رأس المال. كما نرى أنه يجب تسجيل العملية على إعتبار أنها عملية شراء وعلى أن تقوم أسهم رأس مال القابضة المصدرة كمقابل للسيطرة على

تابعة بقيمتها السوقية العادلة حينئذ، مع مراعاة ما قد يترتب على زيادة عدد لأسهم المصدرة من إنخفاض في قيمة الأسهم القائمة. وإذا وجد فرق بين هذه القيمة والقيمة الدفترية لحق القابضة في صافي أصول التابعة فإنه يصبح من الواجب التعرف على مصدره وإظهاره في الميزانية التجميعية على هذا الأساس.

٣ ـ تعدد أنواع أسهم الشركة التابعة:

افترضنا في الفصول السابقة أن أسهم الشركة التابعة من نوع واحد (ومن ثم أسهم عادية). غير أنه في الحياة العملية غالباً ما نجد تعدد أنواع الأسهم لدى الشركة الواحدة، والتي قد تصبح شركة قابضة لشركة أخرى. ويترتب على تعدد أنواع الأسهم أن يلزم الأمر تحديد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع منها على حدة في تاريخ حصول القابضة على السيطرة على التابعة، وذلك بصرف النظر عن نوع أو أنواع الأسهم التي تسيطر بها القابضة على التابعة، لإمكان تحديد الفرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية لكل نوع من أنواع الأسهم من ناحية، ولإمكان إجراء الإستبعادات والتسويات الملائمة للحسابات المناسبة لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية. ويستدعي ذلك بالطبع ضرورة دراسة شروط كل نوع من أنواع الأسهم لتحديد قيمتها الدفترية على أساس سليم وموضوعي[1] وعندما تتحدد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع من أنواع الأسهم، وعلى حسب طبيعة إستثمارات القابضة في كل نوع منها يمكن اتخاذ إجراءات إعداد القوائم التجميعية طبقاً لما سبق بيانه في الفصول المتقدمة.

ولتوضيح ذلك نفرض مثلا أن ص تمتلك ٩٠٪ من حقوق الملكية في $س_١$ و ٧٠٪ من حقوق الملكية في $س_٢$ حيث كانت حقوق ملكية كل من هاتين الشركتين في تاريخ الإقتناء كالآتي:

---

(١) يمكن للقارىء الرجوع إلى كيفية حساب القيمة الدفترية للسهم في حالة تعدد أنواع الأسهم في البند السادس من الفصل الثامن من هذا المؤلف.

	$س_1$	$س_2$
رأس مال الأسهم العادية قيمة إسمية ١٠ جنيه	٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
٦٪ أسهم ممتازة قيمة إسمية ٢٥ جنيه	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة (خسائر متجمعة)	(٦٠٠٠٠)	٥٠٠٠٠
مجموع حقوق الملكية	٢٤٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠

ولنفرض أن الأسهم الممتازة في $س_1$ مجمعة للأرباح ولم تسدد عنها الأرباح لمدة ٥ سنوات، كما أن الأسهم الممتازة في $س_2$ قابلة للرد طبقاً لرغبة الشركة بمبلغ ٢٧ جنيه للسهم وأنها غير مجمعة للأرباح. وعلى هذا الأساس يمكن حساب القيمة الدفترية لحقوق كل من نوعي الأسهم في كل من $س_1$ ، $س_2$ وحقوق ص فيهما كالآتي:

	$س_1$ حقوق الملكية جنيه	$س_1$ حقوق الأسهم الممتازة جنيه	$س_2$ حقوق الملكية جنيه	$س_2$ حقوق الأسهم الممتازة جنيه
مجموع حقوق الملكية	٢٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	-
أسهم ممتازة ـ قيمة إسمية		٣٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠
أرباح مجمعة متأخرة		-		٨٠٠٠
علاوة رد				
حقوق الأسهم الممتازة (القيمة الدفترية)	١٣٠٠٠٠		١٠٨٠٠٠	
القيمة الدفترية للأسهم العادية	١١٠٠٠٠		٤٤٢٠٠٠	

وإذا كانت ص تمتلك ٩٠٪ من نوعي الأسهم في $س_1$ و ٧٠٪ من نوعي الأسهم في $س_2$ لكانت القيمة الدفترية لإستثماراتها في كل نوع كالآتي:

	$س_1$		$س_2$	
	حقوق ص	حقوق الأقلية	حقوق ص	حقوق الأقلية
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
أسهم ممتازة	١١٧٠٠٠	١٣٠٠٠	٧٥٦٠٠	٣٢٤٠٠
أسهم عادية	٩٩٠٠٠	١١٠٠٠	٣٠٩٤٠٠	١٣٢٦٠٠

أما إذا كانت الأسهم الممتازة ليس لها حق التصويت (وهو الغالب) ولم يكن للقابضة أي إستثمارات فيها، فإنها تصبح جميعاً من حقوق الأقلية.

وطبقاً للسعر الذي تدفعه ص في سبيل الحصول على السيطرة على كل من $س_1$، $س_2$ لكل نوع من نوعي الأسهم يتحدد الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية وتتبع نفس الإجراءات السابق بيانها لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية. فلو فرضنا مثلاً أن ص حصلت على ٩٠٪ من الأسهم العادية فقط في $س_1$ بمبلغ ١٠٧٠٠٠ جنيه، بينما حصلت على ٧٠٪ من الأسهم العادية في $س_2$، بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه و ٨٠٪ من الأسهم الممتازة التي ليس لها حق التصويت بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه، وكان الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في $س_1$ يمثل شهرة سيطرة، والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للأسهم العادية للشركة $س_2$ يرجع للمغالاة في تقويم بعض الأصول الثابتة، بينما الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لأسهمها الممتازة، يرجع إلى إنتظام توزيعات الأرباح عليها، فإن قيود التسوية والاستبعاد على ورقة عمل الميزانية التجميعية تكون كالآتي:

ـ بالنسبة للشركة $س_1$.

من مذكورين:

٢٠٠٠٠٠	حـ/ رأس مال أسهم عادية ـ $س_1$
١٠٠٠٠٠	حـ/ رأس مال أسهم ممتازة ـ $س_1$
٨٠٠٠	حـ/ شهرة السيطرة ـ تجميعية

إلى مذكورين:

١٠٠٠٠	حـ/ خسائر متجمعة ـ $س_1$
١٠٧٠٠٠	حـ/ إستثمارات في أسهم عادية ـ $س_1$
١١٠٠٠	حـ/ حقوق الأقلية في أسهم عادية ـ $س_1$
١٣٠٠٠٠	حـ/ حقوق حملة الأسهم الممتازة في $س_1$

بالنسبة للشركة $س_2$:

من مذكورين:

٤٠٠٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم العادية ـ $س_2$
١٠٠٠٠٠	حـ/ رأس مال الأسهم الممتازة ـ $س_2$
٥٠٠٠٠	حـ/ أرباح محجوزة ـ $س_2$
٣٦٠٠	حـ/ الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية لإستثمارات أسهم ممتازة في $س_2$ ـ تجميعية.

إلى مذكورين:

١٣٤٢٨	حـ/ مخصص تقويم أصول ـ $س_2$ ـ تجميعية
٣٠٠٠٠٠	حـ/ إستثمارات في أسهم عادية ـ $س_2$
٩٠٠٠٠	حـ/ إستثمارات في أسهم ممتازة ـ $س_2$
١٢٨٥٧٢	حـ/ حقوق الأقلية في أسهم عادية ـ $س_2$
٢١٦٠٠	حـ/ حقوق الأقلية في أسهم ممتازة ـ $س_1$

ويلاحظ أن مخصص تقويم أصول $س_2$ قد تحدد بما يقابل حقوق ص وحقوق الأقلية طبقاً لما تضمنته تكلفة إستثمارات ص ($٩٤٠٠ \times \frac{١٠٠}{٧٠}$) ومن ثم أدى إلى إنخفاض حقوق الأقلية بمبلغ ٤٤٢٨ جنيه.

٤ ـ تغير نسبة حقوق القابضة في ملكية التابعة والحصول على السيطرة بالتدريج.

قد تتغير نسبة حقوق القابضة في ملكية شركة تابعة لها أو أكثر لعدد من الأسباب منها: (١) شراء عدد من أسهم التابعة بعد الحصول على السيطرة، (٢) شراء الأسهم بالتدريج حتى الحصول على السيطرة ثم الإستمرار في الشراء بعد ذلك، (٣) بيع بعض أسهم الشركة التابعة في السوق، (٤) زيادة التابعة لرأس المال بإصدار أسهم جديدة، أو (٥) عمليات التابعة في أسهم رأسمالها (عمليات أسهم الخزينة). وسوف نتناول كل من هذه الحالات في هذا البند بقليل من التفصيل.

٤ ـ أ ـ زيادة الإستثمارات في التابعة بعد الحصول على السيطرة:

إذا قامت الشركة القابضة بزيادة إستثماراتها في أسهم رأس مال شركة تابعة في تاريخ لاحق لتاريخ حصول القابضة على السيطرة (والتي نفترض هنا أنها تمت مرة واحدة في تاريخ واحد)، فإن المحاسب عادة ما يواجه بمشكلتين إضافيتين بصدد تحديد الإجراءات الملائمة لأعداد الحسابات والقوائم التجميعية. وأولى هذه المشاكل يتعلق بتحديد نصيب كل دفعة من إستثمارات القابضة في التابعة في الأرباح المحجوزة للأخيرة في تاريخ إقتنائها، وثاني هذه المشاكل يرتبط بالطبع بالأولى، ويتعلق بكيفية معالجة ما قد يوجد من إختلافات بين تكلفة الإستثمارات في كل دفعة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية في التابعة المقابلة لها في تاريخ الإقتناء. ويقتضي الأمر للتغلب على المشكلة الأولى تحليل رصيد الأرباح المحجوزة في التابعة للتعرف على ما تحقق منه أثناء سيطرة القابضة وما يخصها منه ليضاف للأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية لكل دفعات الإستثمار على حدة. أما المشكلة الثانية فهي عادة ما تكون أكثر تعقيداً من الأولى حيث يترتب عليها في كثير من الأحيان تناقض الأدلة الضمنية المتوفرة للمحاسب لمعالجة الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في التابعة. فقد يترتب على أول دفعة من

الإستثمارات التي أدت إلى السيطرة زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بما يعني وجود شهرة سيطرة أو شهرة محل للتابعة أو إنخفاض القيم الدفترية لبعض أصولها عن قيمتها السوقية العادلة بما يؤدي إلى قيام أصل جديد على ورقة عمل الميزانية التجميعية أو تعديل التكلفة الدفترية للأصول المعنية بالزيادة. وإذا نتج عن الإستثمارات الإضافية في ظل هذه الظروف وجود فرق جديد بين التكلفة والقيمة الدفترية مغايراً في الإتجاه للفرق الأولى (بمعنى أن تكون التكلفة في هذه الحالة أقل من القيمة الدفترية للدفعة الثانية للإستثمارات في التابعة) فإنه يمكن إرجاعه إما لوجود شهرة سالبة، أو لإنخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية، والتي قد تكون هي نفس الأصول التي اعتبرت قيمتها السوقية أعلى من تكلفتها الدفترية في تاريخ الدفعة الأولى للإستثمارات، ومن هنا يتأتى تناقض الأدلة لإختلاف تواريخ الإقتناء وإمكانية تغير الظروف المحيطة بعمليات التابعة ومركزها المالي والإقتصادي من تاريخ إلى آخر.

ولتوضيح كيفية التغلب على المشكلة الأولى وتناقض الأدلة الذي قد تترتب على المشكلة الثانية دعنا نفترض المثال التالي للقابضة ص والتابعة س.

	ص	س
رأس مال الأسهم العادية ـ قيمة إسمية ١٠ جنيه	٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة ١/١/١٩٨٤	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
صافي الربح من العمليات خلال ١٩٨٤	٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
صافي الربح من العمليات خلال ١٩٨٥	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
أرباح موزعة ٣١/١٢/١٩٨٥	(٥٠٠٠٠)	(٤٠٠٠٠)

ولنفرض أن ص حصلت على ١٨٠٠٠ سهم عادي من أسهم س في ١/١/١٩٨٤ بمبلغ ٢٥٦٠٠٠ جنيه، كما حصلت على ٦٠٠٠ سهم أخرى في ٣٠/٦/١٩٨٥ بمبلغ ١٠٢٠٠٠ جنيه.

ويتوقف أثر أرباح س عن عام ١٩٨٤، ١٩٨٥ على أرباح ص وأرباحها المحجوزة على الأساس المستخدم للمحاسبة لإستثماراتها في س (أساس التكلفة، أو أساس حقوق الملكية)، كما يتضح من الجدول التالي:

أثر أرباح س على إستثمارات ص فيها والأرباح المحجوزة للشركة ص

كما يظهر في دفاتر الشركة ص

	أساس التكلفة		أساس حقوق الملكية	
	الاستثمارات	الأرباح المحجوزة	الإستثمارات	الأرباح المحجوزة
إستثمارات وأرباح محجوزة ١/١/٨٤	٢٥٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٥٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠
صافي ربح عمليات ص من ٨٤		٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠
نصيب ص من أرباح س عن ٨٤			٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠
رصيد ١/١/٨٥	٢٥٦٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٩٢٠٠٠	٢١٦٠٠٠
إستثمارات في ٣٠/٦/٨٥	١٠٢٠٠٠		١٠٢٠٠٠	
صافي ربح ص عن ٨٥		١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠
٦٠٪ من ربح س عن ١/٢ سنة ٨٥			٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠
٨٠٪ من ربح س عن ١/٢ سنة ٨٥				
الباقي			٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠
نصيب ص من توزيعات س		٣٢٠٠٠	(٣٢٠٠٠)	
توزيعات ص		(٥٠٠٠٠)		(٥٠٠٠٠)
الرصيد في ٣١/١٢/١٩٨٥	٣٥٨٠٠٠	٢٦٢٠٠٠	٤١٨٠٠٠	٣٢٢٠٠٠

ويمثل الفرق بين إستثمارات ص في س بالتكلفة في ٣١/١٢/٨٥ وعلى أساس حقوق الملكية في ذلك التاريخ والبالغ ٦٠٠٠٠ جنيه (٤١٨٠٠٠ - ٣٥٨٠٠٠) نصيب ص في الأرباح المحجوزة التي تحققت منذ حصولها على السيطر على س حتى ٣٠/٦/٨٥، ومنذ استثماراتها الإضافية في ذلك التاريخ حتى نهاية ١٩٨٥

تحليل التغيرات في القيمة الدفترية لحقوق ص في س بالمقارنة
بتكلفتها وبيان حقوق الأقلية في س

	القيمة الدفترية لصافي أصول ص					تكلفة إستثمارات في س	زيادة (نقص) التكلفة عن القيمة الدفترية
	الكلي	حقوق الأقلية		حقوق ص			
		مبلغ	٪	مبلغ	٪		
	جنيه	جنيه		جنيه		جنيه	جنيه
في ١/١/١٩٨٤	٤٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٤٠٪	٢٤٠٠٠٠	٦٠٪	٢٥٦٠٠٠	١٦٠٠٠
أرباح سنة ١٩٨٤	٦٠٠٠٠	٢٤٠٠٠		٣٦٠٠٠			
أرباح النصف الأول من ١٩٨٥	٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠		٢٤٠٠٠			
الرصيد في ١٩٨٥/٦/٣٠	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٤٠٪	٣٠٠٠٠٠	٦٠٪		
إستثمارات ص الإضافية في ١٩٨٥/٦/٣٠		(١٠٠٠٠٠)	(٢٠٪)	١٠٠٠٠٠	٢٠٪	١٠٢٠٠٠	٢٠٠٠
الرصيد في ٦/٣٠ بعد الإستثمارات الإضافية	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٪	٤٠٠٠٠٠	٨٠٪	٣٥٨٠٠٠	١٨٠٠٠
أرباح النصف الثاني من ١٩٨٥	٤٠٠٠٠	٨٠٠٠		٣٢٠٠٠			
توزيعات س في ١٩٨٥/١٢/٣١	(٤٠٠٠٠)	(٨٠٠٠)		(٣٢٠٠٠)			
الرصيد في ١٩٨٥/١٢/٣١	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٪	٤٠٠٠٠٠	٨٠٪	٣٥٨٠٠٠	١٨٠٠٠
الزيادة في تكلفة إستثمارات ص عن قيمتها الدفترية				١٨٠٠٠			
إستثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية				٤١٨٠٠٠			
إستثمارات ص في س على أساس التكلفة				٣٥٨٠٠٠			
الزيادة في حقوق ملكية ص في س منذ تواريخ الإقتناء				٦٠٠٠٠			

وقبل أن نوضح قيود التسوية والاستبعاد اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية عن سنة ١٩٨٥ نورد تحليلاً للتغيرات في حقوق ص في س وحقوق الأقلية فيها والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق ص كأساس لهذه القيود كما يتضح من الجدول المعروض بعاليه.

ويلاحظ أنه إذا لم يوجد فرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية فإن تحليل الأرباح المحجوزة للتابعة على النحو الموضح بعاليه لا يؤدي إلى تعقيدات إضافية بصدد إعداد الحسابات والقوائم التجميعية رغم تعدد إستثمارات القابضة في التابعة بتواريخ مختلفة. وتتأتى التعقيدات من إختلاف القيمة الدفترية عن التكلفة للاستثمارات بنسبة متفاوتة ففي ١/١/٨٤ حيث حصلت ص على ٦٠٪ من حقوق ملكية س بزيادة عن القيمة الدفترية ١٦٠٠٠ جنيه، فإن هذه الزيادة تنطوي على إحدى أمور ثلاثة: (١) دفع المبلغ مقابل شهرة سيطرة، (٢) مقابل ٦٠٪ من شهرة المحل الخاصة بالشركة س، (٣) مقابل ٦٠٪ من زيادة القيمة السوقية العادلة لبعض أصول س عن قيمتها الدفترية. وإذا اعتبر المبلغ مقابل شهرة سيطرة فلا يترتب على ذلك مشاكل إضافية عند زيادة الإستثمارات في س بمقدار ٢٠٪ وزيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ٣٠/٦/٨٥. فيمكن إعتبار هذه الزيادة أيضاً بمثابة شهرة سيطرة. أما إذا أعتبر مبلغ الـ ١٦٠٠٠ جنيه مقابل ٦٠٪ من شهرة المحل الخاصة بالشركة س فهذا يعني وجوب إظهار الشهرة في الميزانية التجميعية بمبلغ ٢٦٦٦٧ جنيه حيث تكون حقوق الأقلية فيها ١٠٦٦٧ بواقع ٤٠٪. ولكنه عندما تحصل ص على ٢٠٪ إضافية من حقوق الملكية في س في ٣٠/٦/٨٥ بزيادة ٢٠٠٠ جنيه فقط عن القيمة الدفترية فهذا يعني أن شهرة المحل في س أصبحت قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه فقط. منها ٨٠٠٠ جنيه تخص حقوق ص و٢٠٠٠ جنيه تمثل حقوق الأقلية. وأي من القيمتين يمكن اعتباره ممثلاً لشهرة المحل في هذه الحالة يعد من الأمور القابلة للجدل الذي لا يخلو من اللاموضوعية. والمنطق يقتضي في هذه الحالة إظهار شهرة

المحل في تاريخ الإقتناء الأول بمبلغ ٢٦٦٦٧ جنيه مقابل زيادة حقوق الملكية في س بالقيمة ثم إستنفاد مبلغ ١٦٦٦٧ جنيه منها بعد تاريخ الإقتناء الثاني مقابل تخفيض حقوق ملكية س بالقيمة. وما ينطبق على شهرة المحل ينطبق على الحالة الثالثة الخاصة باختلاف القيم السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية، حيث يمكن زيادة هذه الأصول بمبلغ ٢٦٦٦٧ جنيه في تاريخ الاقتناء الأول (١/١/٨٤) مقابل زيادة حقوق ملكية س، ثم إستنفاد مبلغ ١٦٦٦٧ جنيه من هذه الزيادة في تاريخ الإقتناء الثاني مقابل تخفيض جقوق ملكية (أرباحها المحجوزة أو الأرباح المكتسبة من تقويم الأصول).

وسوف نفترض استكمالاً للمثال الجاري أن المبلغ المدفوع بالزيادة عن التكلفة يمثل شهرة سيطرة، ومن ثم لا يؤثر في حقوق الأقلية. ومن واقع الجدولين السابقين تكون قيود التسويات والاستبعادات اللازمة لإعداد الميزانية التجميعية في ٣١/١٢/٨٥ في ظل كل من أساس التكلفة وحقوق الملكية على النحو الوارد في الصفحة التالية:

ويلاحظ أن الزيادة في حقوق ملكية ص في س والبالغ قدرها ٦٠٠٠٠ جنيه قد وزعت في ظل أساس التكلفة على الأرباح المحجوزة للشركة ص في ١/١/٨٥ بمقدار نصيبها من أرباح ١٩٨٤ للشركة س والبالغ قدرها ٦٠٠٠٠ جنيه بواقع ٦٠٪، أي ٣٦٠٠٠ جنيه، وعلى أرباح العام للشركة ص بمقدار نصيبها من الأرباح المحققة عن النصف الأول من العام (٤٠٠٠٠ جنيه بواقع ٦٠٪) وعن النصف الثاني من العام (٤٠٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠٪) بعد إستبعاد ما حصلت عليه من توزيعات س (٤٠٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠٪). أما في ظل أساس حقوق الملكية فإن هذه المبالغ معلاة فعلاً للأرباح المحجوزة وأرباح العام الخاصة بالشركة ص حيث جعل بها حساب الإستثمارات في س مديناً.

ـ أساس التكلفة:	ب ـ أساس حقوق الملكية:
من مذكورين:	من مذكورين:
٣٠٠٠٠٠ حـ/ رأس مال ـ س	٣٠٠٠٠٠ حـ/ رأس مال ـ س
١٦٠٠٠٠ حـ/ أرباح محجوزة ـ س	١٦٠٠٠٠ حـ/ أرباح محجوزة ـ س
٨٠٠٠٠ حـ/ أرباح العام ـ س	٨٠٠٠٠ حـ/ أرباح العام ـ س
١٨٠٠٠ حـ/ شهر السيطرة ـ م. تجميعية	١٨٠٠٠ حـ/ شهرة السيطرة ـ م تجميعية
إلى مذكورين:	إلى مذكورين:
٣٥٨٠٠٠ حـ/ إستثمارات ص في س	٤١٨٠٠٠ حـ/ إستثمارات ص في س
٣٦٠٠٠ حـ/ أرباح محجوزة ص ـ ٨٥/١/١	٤٠٠٠٠ حـ/ أرباح موزعة ـ س
٢٤٠٠٠ حـ/ أرباح العام ص	١٠٠٠٠٠ حـ/ حقوق الأقلية في س
٤٠٠٠٠ حـ/ أرباح موزعة س	
١٠٠٠٠٠ حـ/ حقوق الأقلية في س	

٤ ـ ب ـ الحصول على السيطرة بالتدريج:

قد تحصل الشركة القابضة على سيطرتها على شركة تابعة بشراء أسهم الأخيرة على دفعات وبالتدريج حتى تتحقق لها السيطرة. ولا يقتضي الأمر إعداد حسابات وقوائم تجميعية تضم الشركة التابعة في هذه الحالة إلى أن يتحقق للقابضة السيطرة عليها بحصولها على أغلبية رأس مالها الذي له حق المشاركة في الإدارة، وإنما تعالج الإستثمارات حتى تتحقق السيطرة كمعالجة الإستثمارات طويلة الأجل العادية. وعندما تتحقق السيطرة يصبح من الواجب ضم الشركة التابعة للمجموعة عند إعداد الحسابات الختامية والميزانية التجميعية حيث تبرز حينئذ مشكلتان: الأولى تتعلق بكيفية تحديد حقوق القابضة في الأرباح المحجوزة للتابعة والواجبة الإظهار في الميزانية التجميعية، والثانية تتعلق بكيفية معالجة الإختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية للإستثمارات في الدفعات المختلفة، وهما المشكلتين اللتين تعرضنا لهما في البند السابق.

وتتبع نفس الطريقة الموضحة في البند السابق لتحديد نصيب القابضة في الأرباح المحجوزة للتابعة والتي يقتضي الأمر إضافتها للأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية إذا كانت القابضة تتبع أساس التكلفة لإثبات الإستثمارات دفترياً. ولا شك أن تحليل الأرباح المحجوزة التابعة وتحديد نصيب القابضة منها بالطريقة التي سبق أن أوضحناها لكل دفعة من دفعات الإستثمارات التي تتم في تواريخ مختلفة يعتبر الإجراء السليم من الناحية النظرية رغم صعوبته النسبية إذا كان عدد دفعات الإستثمارات كبيراً وتواريخها متباعدة. ولذلك تقترح لجنة الإجراءات في جمعية المحاسبين الأمريكيين الآتي:

« إذا تم السيطرة على القابضة عن طريق الإستثمار فيها على دفعتين أو أكثر في تواريخ مختلفة، فإن المبدأ العام هو تحديد الأرباح المحجوزة لها عند الإقتناء على أساس مرحلي. غير أنه إذا تعددت الإستثمارات الصغيرة نسبياً على مدار فترة زمنية ثم تحققت السيطرة بعد ذلك بدفعة إستثمارات معينة فإنه يمكن إعتبار تاريخ

آخر إستثمار بمثابة تاريخ الإقتناء الفعال لأغراض تحديد الأرباح المحجوزة للتابعة عند الإقتناء ، ذلك رغبة في التبسيط »[1].

وفي رأينا طبعاً أن الرغبة في التبسيط لا تقوم بديلاً عن السلامة النظرية للأجراء الواجب الإتباع ما دام إتباعه ممكناً دون إضافة تذكر لتكلفة البيانات التي تنتج عنه مع أفضلية هذه البيانات قطعاً.

أما عن مشكلة معالجة التناقضات التي تنطوي عليها إختلافات التكلفة عن القيمة الدفترية لدفعات الإستثمارات في تواريخ مختلفة فليس لها في الواقع حل مرضي يمكن تطبيقه في كل الأحوال. فإذا كانت فروقات التكلفة عن القيمة الدفترية لكل الإستثمارات في إتجاه واحد بالزيادة مثلاً، فأفضل الحلول في هذه الحالة هو اعتبار هذه الفروق بمثابة أحد الأصول غير الملموسة بحيث يتم مساواة أصول الميزانية التجميعية لمجموع خصومها.

أما إذا كانت تكلفة كل دفعات الإستثمارات تقل عن قيمتها الدفترية في تاريخ إقتنائها فإن ذلك يقوم دليلاً قاطعاً على عدم سلامة القيم الدفترية لأصول التابعة ويستحسن أن يتم تعديل هذه القيم على دفاتر التابعة كلما أمكن ذلك، وإلا كان البديلين الآخرين هو إعتبار الفرق بمثابة مخصص تقويم أصول التابعة يظهر على الميزانية التجميعية. ولا شك في أفضلية البديل الأول على الثاني. هذا وناهيك عن المشاكل التي تترتب على تناقص إختلافات التكلفة عن القيمة الدفترية للإستثمارات في إتجاهات مضادة والتي لا شك تتطلب بحثاً مستقلاً، ومن ثم لن نتعرض لها هنا.

ولتوضيح كيفية معالجة الحصول على السيطرة بالتدريج في الميزانية التجميعية في تاريخ الحصول على السيطرة دعنا نفترض أن ص قد حصلت على السيطرة على

(١) Accounting Research and Termonolgy Bulletns, No. 51, (New York: AICPA, 1961). Final Ed.

ترجمة المؤلف بتصرف مع الحفاظ على المضمون.

الشركة س في ٨٥/٩/٣٠ كالآتي:

- حصلت ص على ٤٠٠٠ سهم من أسهم س في ٨٣/١/١ بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه
- حصلت ص على ٤٠٠٠ سهم من أسهم س في ٨٤/٦/٣٠ بمبلغ ٦٤٠٠٠ جنيه
- حصلت ص على ٨٠٠٠ سهم من أسهم س في ٨٥/٩/٣٠ بمبلغ ١٣٦٠٠٠ جنيه

هذا وقد كان رأس مال س يتكون من ٢٠٠٠٠ سهم عادي قيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم وبلغت أرباحها المحجوزة في ٨٣/١/١ مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، كما بلغت الأرباح المحققة عن كل من سنة ٨٣، ٨٤، ٨٥ مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه، ٣٠٠٠٠ جنيه، ١٠٠٠٠ جنيه على التوالي، كما بلغت توزيعات الأرباح عن هذه السنوات ١٠٠٠٠ جنيه، ٢٠٠٠٠ جنيه، ٢٠٠٠٠ جنيه على التوالي، وكانت التوزيعات تتم في نهاية العام. ويوضح الجدول التالي تحليل التطورات في القيمة الدفترية لحقوق ص في س على مدار السنوات الثلاث والذي منه يمكن الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الميزانية التجميعية في ٨٥/٩/٣٠ تاريخ السيطرة وفي ١٩٨٥/١٢/٣١.

ويتضح من هذا التحليل أن القيمة الدفترية لإستثمارات ص الثلاث في تاريخ السيطرة بلغ ٣٠٨٠٠٠ جنيه بينما تكلفتها تبلغ ٢٥٧٠٠٠ جنيه. إلا أن جزءاً من الفرق يرجع إلى نمو قيمة إستثمارات ص بواقع ٢٠٪ في س منذ ٨٣/١/١ حتى ٨٥/٩/٣٠ - تاريخ السيطرة، ومن ثم يصبح هذا النمو واجب التعلية لحساب الأرباح المحجوزة في الشركة ص عن إستثماراتها قبل ٨٥/٩/٣٠. ويتم حساب هذا النمو من واقع جدول تحليل التغيرات كالآتي.

	جنيه
حقوق ص في س في ٩/٣٠ قبل إستثمارات السيطرة	١٥٤٠٠٠
يستبعد عجز التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات	(٨٠٠٠)
إستثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية	١٤٦٠٠٠
إستثمارات ص في س على أساس التكلفة	١٢١٠٠٠

النمو في قيمة إستثمارات ص قبل السيطرة ٢٥٠٠٠

وبذلك يجعل حساب أرباح محجوزة ـ س مديناً بهذا المبلغ مقابل جعل حساب أرباح محجوزة ـ ص دائناً به على ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ السيطرة.

ويلاحظ أن هذا النمو قد انخفض في نهاية ١٩٨٥ إلى ١٢٠٠٠ جنيه، ذلك لأن الأرباح التي حققتها س عن الثلاثة أشهر الأخيرة بلغ نصيب ص منها ١٢٠٠٠ جنيه بينما حصلت على توزيعات من هذه الأرباح قدرها ١٦٠٠٠ جنيه مما أدى إلى إنخفاض نصيبها في نمو أرباح س المحجوزة منذ إقتناء إستثماراتها بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه. (عليك أن تقوم بإعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ١٩٨٥/١٢/٣١ بالقدر الذي تسمح به هذه البيانات وإجراء قيود التسوية والاستبعاد اللازمة).

ويلاحظ أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات الثلاث في هذه الحالة في إتجاه واحد رغم إختلاف النسبة من إستثمار إلى آخر. وهذا يعني في حالة عدم إمكان إعادة تقويم أصول س لتلافي هذا الفرق إعتبار مجموع الفرق (٢٦٠٠٠جنيه) بمثابة مخصص لتقويم أصول س على الميزانية التجميعية وذلك بجعل حساب أرباح محجوزة ـ س مديناً وحساب مخصص تقويم أصول س دائناً على ورقة العمل. والبديل الآخر هو إعتبار الفرق بمثابة رأس مال مدفوع من زيادة القيمة الدفترية للاستثمارات عن تكلفتها في الميزانية التجميعية وهو بديل غير منطقي وغير مرغوب فيه.

تحليل التغيرات في القيمة الدفترية لحقوق ص في س بالمقارنة بتكلفتها وبيان حقوق الأقلية في س

	القيمة الدفترية لصافي أصول س					تكلفة إستثمارات س	زيادة (نقص) التكلفة عن القيمة الدفترية
	الكلي	حقوق الأقلية		حقوق ص			
		مبلغ	٪	مبلغ	٪		
١٩٨٣: في ١/١ (٤٠٠٠ سهم)	٣٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٪٨٠	٦٠٠٠٠	٪٢٠	٥٧٠٠٠	(٣٠٠٠)
أرباح العام	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠		٨٠٠٠			
توزيعات العام	(١٠٠٠٠)	(٨٠٠٠)		(٢٠٠٠)			
١٩٨٤: أرباح حتى ٦/٣٠	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠		٣٠٠٠			
الأرصدة في ٦/٣٠	٣٤٥٠٠٠	٢٧٦٠٠٠	٪٨٠	٦٩٠٠٠	٪٢٠		
في ٦/٣٠ (٤٠٠٠ سهم)	(٦٩٠٠٠)		(٪٢٠)	٦٩٠٠٠	٪٢٠	٦٤٠٠٠	(٥٠٠٠)
أرباح من ٦/٣٠ إلى ١٢/٣١	١٥٠٠٠	٩٠٠٠	٪٦٠	٦٠٠٠	٪٤٠		
توزيعات العام	(٢٠٠٠٠)	(١٢٠٠٠)		(٨٠٠٠)			
١٩٨٥: أرباح حتى ٩/٣٠	٤٥٠٠٠	٢٧٠٠٠		١٨٠٠٠			
الأرصدة في ٩/٣٠ (تاريخ السيطرة)	٣٨٥٠٠٠	٢٣١٠٠٠	٪٦٠	١٥٤٠٠٠	٪٤٠	١٢١٠٠٠	(٨٠٠٠)
إستثمارات السيطرة في ٩/٣٠		(١٥٤٠٠٠)	(٪٤٠)	١٥٤٠٠٠	٪٤٠	١٣٦٠٠٠	(١٨٠٠٠)
	٣٨٥٠٠٠	٧٧٠٠٠	٪٢٠	٣٠٨٠٠٠	٪٨٠		
أرباح من ٩/٣٠ حتى ١٢/٣١	١٥٠٠٠	٣٠٠٠		١٢٠٠٠			
توزيعات العام	(٢٠٠٠٠)	(٤٠٠٠)		(١٦٠٠٠)			
الأرصدة في ١٢/٣١	٣٨٠٠٠٠	٧٦٠٠٠	٪٢٠	٣٠٤٠٠٠	٪٨٠	٢٥٧٠٠٠	(٢٦٠٠٠)
عجز التكلفة عن القيمة الدفترية لإستثمارات ص في س				(٢٦٠٠٠)			
إستثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية				٢٧٨٠٠٠			
إستثمارات ص في س على أساس التكلفة				٢٥٧٠٠٠			
زيادة في حقوق ملكية ص في س منذ تواريخ الإقتناء				٢١٠٠٠			

٤ ـ جـ ـ تخفيض القابضة لإستثماراتها في التابعة بالبيع:

قد تقوم الشركة القابضة بتخفيض نسبة حيازتها من إستثمارات في حقوق ملكية التابعة لسبب أو لآخر ويترتب على ذلك بالطبع إنخفاض نصيب القابضة من الأرباح التي تحققها التابعة بعد ذلك مقابل زيادة نصيب الأقلية، كما يترتب على ذلك أيضاً إختلاف ما قد يكون موجوداً من فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للإستثمارات الباقية عما كان عليه هذا الفرق قبل التصرف. ولا بد بالطبع من تحليل أثر هذه التغيرات على إجراءات إعداد القوائم والحسابات التجميعية حتى يمكن إعدادها على أساس سليم

وإذا ترتب على بيع القابضة لجزء من إستثماراتها في التابعة. فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن هذه العملية تؤثر في نتائج وقوائم الشركة القابضة دون التابعة وتختلف قيمة الأرباح أو الخسائر قطعاً طبقاً للأساس الذي تتبعه القابضة في المحاسبة لإستثماراتها في التابعة (التكلفة أو حقوق الملكية). وقد تقفل هذه الأرباح (أو الخسائر) في حساب الأرباح والخسائر للقابضة كأحد عناصر «الإيرادات الأخرى» (أو خسائر ومصروفات لا تتعلق بالعمليات). أو تقفل في حساب الأرباح المحجوزة للقابضة مباشرة طبقاً للأساس المستخدم في إعداد حسابات النتيجة وسواء كانت القابضة تتبع أساس حقوق الملكية أو أساس التكلفة في معالجة إستثماراتها دفترياً، وما يترتب على ذلك من إختلافات في رقم الأرباح أو الخسائر التي تتحقق ببيع جزء من هذه الإستثمارات، فإن الأثر النهائي على الميزانية التجميعية يكون واحداً.

فإذا فرضنا مثلاً أن الشركة القابضة ص كانت تمتلك ٨٠٪ من حقوق الملكية في س منذ ١/١/٨٠ حيث بلغت تكلفة هذه الإستثمارات ١٦٠٠٠٠ جنيه وقيمتها الدفترية ١٥٢٠٠٠ جنيه في ذلك التاريخ وكان الفرق يمثل شهرة سيطرة وفي ١/١/٨٦ قامت القابضة ببيع ٢٠٪ من إستثماراتها في س بمبلغ ٥٤٠٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت فيه القيمة الدفترية لكل إستثمارات ص في س

طبقا لدفاتر س ٢٤٠٠٠٠ جنيه. فإذا كانت ص تتبع أساس التكلفة في معالجة أستثماراتها في س دفترياً، فان هذه الاستثمارات تظهر في دفاترها بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه وعندما تقوم ببيع ربعها الذي يبلغ تكلفته في دفاترها ٤٠٠٠٠ جنيه، فإن هذا يعني تحقق أرباح على هذا الأساس قدرها ١٤٠٠٠ جنيه. أما إذا كانت ص تعالج إستثماراتها على أساس حقوق الملكية، فإنها سوف تظهر في دفاترها بمبلغ ٢٤٨٠٠٠ جنيه (٢٤٠٠٠٠ جنيه حقوقها في س طبقاً لدفاتر س+ ٨٠٠٠ جنيه الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية عند الإقتناء). ويترتب على بيع ربع هذه الإستثمارات الذي تبلغ قيمته الدفترية في دفاتر ص ٦٢٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٤٠٠٠ جنيه تحقق خسائر على العملية بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه، إلاّ أن الأثر النهائي على الميـزانيـة التجميعية بعد التصرف سوف يكون واحداً كما يتضح من التحليل الآتي:

	أساس التكلفة جنيه		أساس حقوق الملكية جنيه
القيمة الدفترية للإستثمارات في دفاتر ص	١٦٠٠٠٠		٢٤٨٠٠٠
التنازل عن الربع بالبيع	٤٠٠٠٠		٦٢٠٠٠
رصيد الإستثمارات الباقية	١٢٠٠٠٠		١٨٦٠٠٠
أثر العمليـة:			
على أرباح ص ـ زيادة	١٤٠٠٠	نقص ـ	(٨٠٠٠)
على نمو حقوقها في س (٨٨٠٠٠) ـ نقص	(٢٢٥٠٠)		ـ
على الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية ـ نقص	(٢٠٠٠)	نقص ـ	(٢٠٠٠)
الأثر النهائي على الأرباح المحجوزة التجميعية ـ نقص	(١٠٠٠٠)	نقص ـ	(١٠٠٠٠)

هذا ومن الواضح أن نمو حقوق ص في س من إقتناء الإستثمارات حتى بيع جزء منها يتساوى مع الفرق بين رصيد الإستثمارات في دفاتر ص على أساس التكلفة وعلى أساس حقوق الملكية كما سبق وأوضحنا.

٤ ـ د ـ التغيرات في أسهم رأس مال التابعة:

قد تقوم الشركة التابعة بزيادة رأس مالها بإصدار أسهم جديدة كما قد تقوم بشراء أسهم من رأس مالها من السوق وإيداعها الخزينة (عمليات أسهم الخزينة). ويترتب على كل من هاتين العمليتين تغير نسبة حقوق القابضة في التابعة. فإذا كانت القابضة تمتلك ٧٥٪ من أسهم التابعة البالغ عددها ١٥٠٠٠ سهم ثم قامت التابعة بإصدار ٥٠٠٠ سهم أخرى لزيادة رأس المال، فما لم تقم القابضة في الإكتتاب في ٧٥٪ من هذه الأسهم الجديدة فإنها تصبح مالكة فقط نسبة ٥٦,٢٥٪ فقط من حقوق الملكية في التابعة بعد هذا الإصدار. وإذا تم إصدار الأسهم الجديدة بسعر يعادل القيمة الدفترية للأسهم القديمة فيقتصر أثر العملية من حيث إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على تغير نسبة نصيب القابضة في الأرباح التي تحققها التابعة بعد الإصدار الجديد. كذلك الأمر إذا تم شراء أسهم الخزينة بقيمتها الدفترية. ولكن مثل هذه العمليات عادة ما تتم في الحياة العملية بأسعار تختلف عن القيمة الدفترية للأسهم القائمة ومن ثم تتأثر حقوق القابضة بما يترتب على هذه العمليات من تغيرات في القيمة الدفترية لأسهم التابعة

ولنفرض مثلا أن ص كانت تمتلك ٨٠٪ من أسهم س البالغ عددها ١٢٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه وبقيمة دفترية في تاريخ إقتناء ص لها ١٥ جنيه. وقامت س بعد مضي عدة فترات بإصدار وبيع ٣٠٠٠ سهم إضافية للجمهور بخلاف ص بمبلغ ١٦ جنيه السهم (علاوة إصدار ٦ جنيه) في الوقت الذي كانت تبلغ فيه القيمة الدفترية للأسهم القديمة ٢٠ جنيه للسهم. ويترتب على هذه العملية إنخفاض نسبة ص في حقوق ملكية س من ٨٠٪ إلى ٦٤٪، كما أن القيمة الدفترية لحقوق ص قبل الإصدار الجديد تتغير كالآتي:

القيمة الدفترية للأسهم

	قبل الإصدار	بعد الإصدار
	جنيه	جنيه
١٢٠٠٠ سهم × ٢٠ جنيه	٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
٣٠٠٠ سهم × ١٦ جنيه		٤٨٠٠٠
المجموع [١]	٢٤٠٠٠٠	٢٨٨٠٠٠
نسبة حقوق ص [٢]	٨٠٪	٦٤٪
حقوق ص [١] × [٢]	١٩٢٠٠٠	١٨٤٣٢٠

ومن الواضح أن القيمة الدفترية لحقوق ص في س عن نفس عدد الأسهم (التي تمتلكها ٩٦٠٠ سهم) قد إنخفضت من ١٩٢٠٠٠ جنيه قبل الإصدار الجديد إلى ١٨٤٣٢٠ جنيه بعده. أي أن الإصدار الجديد قد ترتب عليه تحويل جزء من الأرباح التجميعية للشركة ص وتابعتها س قدره ٧٦٨٠ جنيه لحقوق الأقلية نتيجة الإصدار الجديد. هذا ويكون العكس إذا كانت الأسهم الجديد تباع بأعلى من قيمتها الدفترية.

كتب ودراسات أخرى للمؤلف

١ ـ المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات.

٢ ـ محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة.

٣ ـ دراسات في المحاسبة القومية ونظام حسابات الحكومة.

٤ ـ المحاسبة في وحدات القطاع العام والمشاكل المحاسبية المعاصرة.

٥ ـ الموازنة التخطيطية في النظام المحاسبي الموحد ووسائل التحليل الكمي.

٦ ـ في أصول المحاسبة المالية ـ مقدمة في المفاهيم والمبادىء والقواعد والإجراءات.

٧ ـ في أصول المحاسبة المالية المتوسطة ـ أصول القياس والاتصال المحاسبي، بالاشتراك.

٨ ـ في التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة ـ بالاشتراك.

٩ ـ نحو فلسفة منطقية للتنظر المحاسبي.

١٠ ـ التحصيص المرضي للتكاليف محاسبياً ـ موجباته وشروطه.



للطباعة الأوفست

كوم الدكة خلف شركة مياه الاسكندرية

ت ٤٩١٦٥٩٧

محمد صبري

في
المحاسبة المالية المتقدمة


غلاف
مطبعة الانتصار
ELENTSAR PRESS
١٠ شارع الوردى . كوم الدكة . ت ٤٩١٦٥٩٧ اسكندرية